دكتور محمد صابر عرب

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
والحياة السياسية المصرية



دار المعارف

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
والحياة السياسية المصرية

تأليف

دكتور محمد صابر عرب

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر

الطبعة الأولى ١٩٨٥

الناشر

دار المعارف



الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.م.ع

تقديم

الدكتورة / نجوى حسن

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ...

في حياة كل أمة من الأمم أحداث جسام تترك بصماتها على تاريخها وتؤثر في مسارها ، وتتناقل الأجيال ذكرها جيلاً بعد جيل ، ومن هذه الأحداث التي مرت بتاريخ مصر الحديث حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

... ورغم أن الحادث لا يعدو أن يكون تدخلاً في شئون مصر الداخلية واعتداء على كرامتها ، ومثل تلك الحوادث السابقة التي وقعت من جانب بريطانيا سواء في عهد الاحتلال أو في عهد الحماية ، أو بعد الاستقلال الناقص الذي حصلت عليه مصر منذ سنة ١٩٢٢ إلا أن لهذا الحادث كان له دوي واسع بين صفوف الشعب المصري أشعل جذوة غضبه ، وذلك في فترة اشتد فيها الوعي السياسي إبان الحرب العالمية الثانية ولذلك كان لهذا الحادث نتائج عميقة سواء على الصعيد الداخلي من ناحية علاقة الشعب المصري بمختلف القوى السياسية في البلاد : القصر والأحزاب وزعمائها ، أو على الصعيد الخارجي من حيث نظرة الشعب نحو بريطانيا وممثليها في مصر وكذا شعور الناقمين على سياستها وتوثيق عرى الصداقة والتحالف والتعاون معها .

وقد تناول هذا الحادث بالدراسة كثير من الباحثين مصريين وأجانب ، ورغم أن هذه الأبحاث كانت لها أهميتها ووجهة نظرها إلا أنه كان يشوبها أمران : الأمر الأول : أن بعض هؤلاء الباحثين كانت لدى كل منهم فكرة مسبقة ووجهة نظر معينة أراد أن يثبتها ويقيم الدليل عليها من خلال كتابته بينما المفروض ألا يكون للباحث وجهة نظره إلا بعد الانتهاء من الدراسة وعرض كل جوانبها ، أما الأمر الثاني : فهو النقص في المصادر التي اعتمدت عليها معظم هذه البحوث وذلك بافتقاد الشهادة العلمية والتعرف على وجهات النظر من جانب واحد دون استقراء وجهات النظر

الأخرى بالرجوع إلى توصيات الفراق من العسكر ، حتى لقد ذكر أحـــد الباحثين الأفاضل الذين أسهموا في هذه الدراسات بأنه « من أهم ما نفتقر إليه هذه الحقبة دراسة كافية من أحد المؤرخين » .

ومن ثم جاء هذا البحث الذي أعده الدكتور محمد صـــابر عـــرب ليسد هذا النقص .

والدكتور محمد صابر عرب ليس غريبا على جمهور القراء ... الليسانس ، وهو حاليا أحد مدرسي التاريخ الحديث بجامعة الأزهر ، وقد عرفت فيه الاستقامة في الخلق وفي العمل ، ولمست فيه حب مصر الـــذي ... به كل قطرة من عرقه ... على البحث ... على الوصول إلى الحقيقة ... ، وهو يتمتع بعقلية منظمة وتفكير عميق ومقـــدرة علي التحـــليل .

وعندما أشرفت عليه في رسالته للماجستير ... لي هذه الصفحات والصعوبات ، وذلك بأنه عندما طرح موضوع حادث ٤ فبراير لرســـالة الدكتوراه رأيت أن صـــابر عـــرب هو خـــير من يستطيـــع التصدي بصبره لهذه الدراسة من هذا الحادث الذي اختلفت فيه الآراء بدرجة جعلت بعض الأطراف توجه تهمة الخيانة إلى الأطراف الأخرى بسبب موقفها خلال هذا الحـــادث .

ولقد دأب محمد صابر عرب على هذا البحث طوال ســـنوات أربع خرج بعدها بهذه الدراسة التي بين أيدينا والتي حصـــل بهـــا على درجة العالمية (الدكتوراه) في التاريخ الحديث بمرتبة الشرف الأولى والتي ... في ... هذا العظيم ... التي ...

وليس هنا في مجال عرض أهم الدراســـة ومحتوياتها فأترك ذلك للقارئ ليتعرف عليها بقراءتها مســـتفيضا ، ولكنني أود أن أســـجل أن ما دفعني إلى كتابة هذا التقديم ليس الرابطة الشخصية ، ولكن ما يتميز به البحث من ميزات عديدة .

[illegible]
التي اختلفت فيها الآراء كحادث ٤ فبراير ، وما أشبه الباحث جنبـــا بالقاضي على منصة القضاء العادل .

والى جانب ذلك فإن نظرة الى المصادر العديدة والمتنوعــــة التي استقى منها مادته العلمية لتدلنا على الجهد الكبير الذي بذله والامانـــة العلمية التي التزم بها ، فمن تقارير الأمن العام وأوراق الاحزاب السياسيـة المعاصرة [illegible] ووزارة الخارجية البريطانية من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٠ والتي تضم [illegible] في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية .

[illegible]

وبالاضافة الى ذلك اعتمد على مضابط مجلس النواب والشيوخ خلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٠ واستطاع [illegible] صياغة علمية [illegible] جوانب كثير من الاحداث والشخصيات [illegible] منها مثلا مثل د. محمد صابر عرب سواء من حيث الكم أو الكيف .

وفي اعتقادي ان هذه الدراسة [illegible] بالدراسة التاريخية يجب ان يضيف اليها [illegible] المشتغلون في تاريخ مصر الحديث .

وأضيف أن أثره ضمن مصادر الباحث العلمية التي استطاع أن يحصل عليها بالمقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض الزعماء السياسيين القدامى ... [illegible] على [illegible] الجهة ... [illegible] ... الوحيد الذي ... [illegible] محمد [illegible] اليمن ، ومن الجانب الآخر التي بالضباط ... [illegible] الضباط الأحرار التي بالسيدين حسين الشافعي وخالد محيي الدين .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث استخدم هذه المصادر الأصلية استخداما حقيقيا ، ولم يفعل مثلما فعل البعض حين يرصعون أبحاثهم بوثيقة هنا ووثيقة هناك لإيهام القارئ بأنهم استخدموا وثائق تاريخية كمثال أو ترفع القيمة العلمية لأبحاثهم - ويدل على ذلك حواشي البحث ملأى تظهر مستخلصة من عدة مصادر أصلية :

وبهذه المكانات استطاع الباحث الدكتور محمد [illegible] أن يتوصل إلى حقائق وآراء قيمة ... [illegible] ... المصريين ، وأن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن مصادفة ... [illegible] كانت بعض العناصر من الزعماء المصريين ... [illegible] فيها بالتعويض والتفكير ... [illegible] في النظام الملكي في مصر وإقامة نظام جمهوري ... [illegible] ... الجيش المصري ... [illegible] حركة الضباط الأحرار ، ومحاولة [illegible] ... [illegible] ... وتحقيق ذلك ... [illegible] ... الاتجاهات السياسية الجديدة التي كان ... [illegible] ... ذلك بعد أن فقدت الجماهير ثقتها في الأحزاب القديمة التي كانت تعمل ... [illegible] الاحتلال .

... [illegible] ... يستحق أن ... [illegible] ... مصري ... [illegible] ... العربية على ... [illegible]

... [illegible] ...

والله الموفق ،،

د. محمود ... [illegible]

أستاذ التاريخ ... [illegible] بجامعة الأزهر ... [illegible]



يتناول حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بكتابة خاصة مستوفاة بالنظر للظروف الموضوعية التي أدت اليه أو للنتائج التي ترتبت عليه وعلى مختلف المستويات .

ولعل البداية الحقيقية لسلسلة المصادمات بين القصر والانجليز ترجع الى أوائل سنة ١٩٣٧ حيث شكى الملك فاروق من اذاعة [illegible] التي وصفتها الجرائد الامريكية بأنها بداية لعهد جديد من الخلافات بين فاروق والسفير البريطاني في الوقت الذي كان السفير البريطاني قد بذل جهدا شاقا في محاولة الوساطة بين الملك والنحاس ، وكان تدخله في تلك المرة بوضع لوم من حكومته .

وقد عرضت في تلك الأزمة فكرة تنحية الملك فاروق عن العرش الا ان الخارجية البريطانية لم توافق عليها بحجة ان هذا الاجراء سيجعله [illegible] في نظر الشعب المصري بسبب الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها الملك الشاب .

[illegible] الخلافات في سبتمبر سنة ١٩٣٨ [illegible] السفير البريطاني [illegible] الملك فاروق [illegible] القصر عندما [illegible] البريطانية [illegible] الحكم [illegible] عادت الأزمة مرة أخرى الى الظهور في يونيه سنة ١٩٤٠ بعد أن دخلت ايطاليا الحرب بجانب الالمان [illegible] البريطانية [illegible] البريطاني [illegible] الملك فاروق بضرورة [illegible] من الحكم واستدعاء النحاس [illegible] الحكومة البريطانية على التهديد بعزل فاروق عن العرش اذا لم يستجب للمطالب البريطانية ، [illegible] في الموقف وخرج علي ماهر من الحكم [illegible] الملك . وقد اعرب السفير البريطاني في نهاية هذه الأزمة بقوله :

(وقد تخرج من القوة الفعالية دون حاجة الى تنحية الملك ولكنى اشك كثيرا فى انه سيبقى طويلا ملكا على مصر) .

وفى يناير ١٩٤٢ كان الحكم لوزارة حسين سرى الذى خلف حسن صبرى فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ وكان حسين سرى صديقا للانجليز ملبيا كافة مطالبهم غير ان وزارته قد بدأت تعانى من ازمات متلاحقة نجمت كلها أو اغلبها فى يناير ١٩٤٢ . ولعل اشدها خطرا ازمة التموين لدرجة أن الناس هاجموا المخابز للحصول على الخبز وكانوا يتخطفون الرغيف من جانبه فى الشوارع وزاد من ضعف هذه الوزارة المظاهرات التى انطلقت والتى تنادي بسقوط الانجليز فى الوقت الذى عجزت فيه الحكومة عن السيطرة على الموقف تماما .

ولعل الدوائر البريطانية كانت وراء حركة الاضطرابات التى عمت البلاد كوسيلة لما قد تقدم عليه من تدخل . ومن ناحية أخرى فلم تعد الحكومة موضع ثقة فاروق بسبب ازمة حكومة فيشى حيث طلبت بريطانيا من حسين سرى قطع العلاقات مع حكومة فيشى (الفرنسية) حدث هذا وفاروق فى رحلته الى البحر الاحمر مما كان سببا فى اقالة وزير الخارجية (صليب سامى) فى الوقت الذى اصرت فيه بريطانيا أن اقالة وزير الخارجية المصرى بسبب تاييده للمصالح البريطانية يعد عملا عدائيا من الملك فاروق موجها ضد المصالح البريطانية .

وهكذا وصلت العلاقات بين بريطانية ومصر الى حد التصادم الفعلى فى الوقت الذى جاوزت قوات المحور حدود مصر وتوغلت فى صحرائها وانسحبت القوات البريطانية ناكصة مرتين بطروح واضطراب الأحوال فى مصر خوفا من زحف القوات الالمانية والايطالية صوب الاسكندرية .

وهكذا جاءت فكرة تغيير الوزارة المصرية وعودة الوفد على عرش فاروق فعليه أن يتخلى عن عرش مصر .

وعلى ما يبدو كان التفكير في عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصري تحت كان موضع التفكير واهتمام كثيرين من جانب الحكومة البريطانية . ومن ثم يمكن القول أن حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وانما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كانوا يعدون لتنفيذها . ووفقا لرأى الخارجية البريطانية : « ان النحاس هو وحده الزعيم الشعبي القادر على تحويل الدفة — دفة عواطف الشعب من الاتجاه نحو المانيا الى الاتجاه نحو بريطانيا ...... » .

وهكذا أوعزت السلطات البريطانية الى حسين سري ، رئيس الحكومة ، بتقديم استقالته في الوقت الذي كانت الدوائر البريطانية تعد العدة لعزل فاروق اذا لم يستجب لرغبة بريطانيا في عودة الوفد في الوقت الذي كان السفير البريطاني يحرص على رد الاعتبار الى نفسه في نظر حكومته ، (عندما فشل في ابقاء الوفد سنة ١٩٣٧)

اذ كان وزير الخارجية « ايدن » قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين القصر والوفد في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ التي انتهت باقالة النحاس بالفعل .

وعلى الرغم من أن الوفد قد أنكر اشتراكه في تلك الأحداث الا أن الوثائق البريطانية قد كشفت الى أي حد كان الوفد ضالعا في تلك الأحداث .

... ونتيجة لجسامة ٤ فبراير وبالنظر للنتائج التي ترتبت عليه ، حيث تأكد لجموع المصريين أن الوجود البريطاني في مصر انما هو انتهاك خطير للاستقلال الوطني ، مهما اتخذ هذا الوجود من أشكال احتلالا أو حماية أو معاهدة أو تحالف .

وسواء أكانت الأوضاع الدولية هي المسئولة عن التدخل البريطاني أو أن الوفد كان ضالعا في تلك الأحداث فإن النتيجة واحدة حيث كان هذا الحادث بداية النهاية للشعبية التي ظل يتمتع بها الوفد على امتداد العقود

للثلاث السابقة حيث كان الوفد يستمد الجانب الأكبر من شعبيته من خلال صراعه مع الاحتلال البريطاني أما أن يصل الوفد إلى الحكم بواسطة الدبابات البريطانية فهو أمر لم يألفه المصريون ، وكان من الصعب عليهم أن يتقبلوه .

ويبدو أن فاروق قد استغل هذا الحادث بذكاء شديد حيث تمكن من توسيع دائرة شعبيته لدرجة أنه تمكن من التعاطف الجماهيري المصري في هذا الحدث واستطاع أن يحظى بشعبية كبيرة وسط صفوف القوات المسلحة .

وفي محاولة من القصر لتغيير الشعبية التي يحظى بها الوفد فقد وقع في العديد من التجاوزات التي تمخضت عن ظهور تيارات سياسية أخرى من الإخوان ، والشيوعيين والاشتراكيين وغيرهم انتزعوا قدراً كبيراً من الشعبية التي يتمتع بها الوفد ولعل من أخطر التنظيمات التي تكونت بصورة سرية نتيجة لحادثة ٤ فبراير تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ظهور بعض التنظيمات السرية بهدف اغتيال كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير ، ويقع التنظيم الحديدي على رأس تلك التنظيمات .

غير أنه من الأهمية أن نوضح أن تدخل الإنجليز في شئون مصر الداخلية منذ أن احتلوها في سنة ١٨٨٢ كان ضد إرادة الحركة الوطنية المصرية ولصالح القصر ضد الحركة الوطنية لكن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخلاً بريطانياً صريحاً تحت وطأة الحرب العالمية الثانية في صالح حزب الأغلبية « الوفد » بهدف قيام حكومة قوية تتمكن من تطويع مصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لخدمة القوات المتحالفة .

ولعل ما يميز حادث ٤ فبراير أنه وقع في ظل معاهدة ١٩٣٦ والتي استردت مصر بمقتضاها قدراً كبيراً من استقلالها وحريتها ، وكان من المتوقع أن ينتقل الحكم من يد الإنجليز إلى يد الشعب ، ولكن الذي كان متوقعاً لم يحدث حيث تأكد لجموع المصريين أن الاحتلال حقيقة واقعة وأن معاهدة ١٩٣٦ ما هي إلا صورة مزيفة للهيمنة البريطانية القائمة .

ومن هنا فقد كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الشاذ دليل على عدم فاعلية تلك المعاهدة لأن ما حدث يعد اعتداء على أبسط حقوق دولة مستقلة .

ولكل هذه العوامل الموضوعية وقع اختيارى على حادث ٤ فبراير ليكون موضوعا للدكتوراه التى أتشرف بتقديمها إلى قسم التاريخ والحضارة بجامعة الأزهر وخصوصا وأن العديد من الدراسات التى تناولت العلاقات المصرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية قد أغفلت هذا الموضوع على الرغم من أهميته سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى الخارجى .

وإذا كانت هناك بعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع إلا أنها قد تناولته إما من منطلق حزبى أو استنادا إلى وجهة نظر واحدة من غير النظر إلى وجهات النظر المتعددة سواء التى ساهمت فى صنع الأحداث أو التى سجلت انطباعاتها وهذا ما حاولت أن أتفاداه فى هذه الدراسة التى تناولت هذا الموضوع ولقد حاولت أن أتتبع مراحل الصراع بين بريطانيا والملك فاروق منذ إقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) هذا من جانب ومن جانب آخر فقد حاولت رصد كل النتائج التى ترتبت على هذا الحادث وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لم تحظ باهتمام ملحوظ من الباحثين والمؤرخين .

أما بالنسبة للمصادر والمراجع التى استقيت منها المادة العلمية للبحث فتأتى فى مقدمتها الوثائق البريطانية وهى عبارة عن مراسلات بين السفير البريطانى فى القاهرة (لورد كيلرن) وحكومته فى لندن وهى تسجيل لحظة بلحظة لتطور الأحداث وتفاقم الخلاف حتى وصل إلى طريق مسدود (صباح ٢ فبراير) .

وتبدو أهمية هذه الوثائق فى أنها توضح مسئولية كل القوى التى ساهمت فى صنع الأحداث . ولعل أخطر ما تحويه تلك الوثائق التفكير من جانب الحكومة البريطانية فى إعادة النظر فى النظام الملكى فى مصر عموما ومحاولة استطلاع وجهات النظر المصرية فى إقامة نظام جمهورى شريطة أن يحظى بموافقة الرأى العام .

ثم تأتي الوثائق الامريكيـــة في مقدمة المصادر التي اعتمدت عليهـــا حيث يسجل سفير الامريكى في القاهرة (كيرك) انطباعاته ومشاهداته من خلال الصراع الدائر بين القصر والانجليز ومحاولة الملك فاروق الزج بالسياسة الامريكية في الشئون المصرية .

ومن خلال التقارير التي بعث بها السفير الامريكى الى حكومته يبدو أن الدوائر الامريكية كانت على علم بتطور الاحداث أولا بأول الا أنها كانت حريصة على عدم التدخل في الشئون المصرية نظرا لان مصر تقع في دائرة النفوذ البريطاني في وقت تحتاج فيه قضية التحالف (البريطاني الامريكي) الى مزيد من الترابط والتفاهم .

ويبدو من الوثائق الامريكية والبريطانية الى أي حد كان التنافس بين القوتين المتحالفتين نظرا لان السياسة الامريكية قد بدأت تبدي اهتماما خاصا لمنطقة الشرق الاوسط في محاولة لتثبيت اقدامها كبديل عن الاستعمار البريطاني وهو ما كان يسبب ازعاجا شديدا لدى الدوائر البريطانية لدرجة أن أعضاء السفارة الامريكية في القاهرة كانوا جميعا تحت رقابة المخابرات البريطانية .

أما عن وجهة النظر المصرية فقد تتبعتها من خلال العديد من المصادر الهامة وفي مقدمتها مضابط مجلسى النواب والشيوخ واللذين يعدان تسجيلا حيا للحياة السياسية بكل ابعادها .

- واستطيع أن أقول انني قد استخدمت مادة غزيرة من هذين المصدرين الهامين [illegible] الذي امتنعت فيه كل الصحف المصرية عن الاشارة الى حادث ٤ فبراير . عملا بقانون الاحكام العرفية فقد تضمنت مناقشات مجلسي النواب والشيوخ العديد من الاراء التحليلية والتي وصل بعضها الى حد الاتهام صراحة بأن النحاس كان على علم بكل ما بيته الانجليز تجاه القصر .

وعلى الرغم من أهمية هذين المصدرين الا أن العديد من الدراسات التي عالجت تاريخ مصر المعاصر لم تعتمد عليهما كمصدرين من أهم المصادر المصرية .

وحتى تتكشف الحقائق بكل ابعادها فقد اجريت العديد من المقابلات الشخصية مع بعض الزعماء السياسيين وأصحاب الرأى والفكر سواء ممن شاركوا فى صنع الاحداث أو ممن عاصروها ، ولعل أهم هذه المقابلات وأعظمها مقابلة التقى مع الاستاذ فؤاد سراج سكرتير عام حزب الوفد (السابق) .

وتأتى أهمية هذا اللقاء لانه يمثل وجهة نظر الوفد الرسمية .

ثم التقى مع الاستاذ فتحى رضوان والذى شغل منصب نائب رئيس حزب مصر الفتاة ثم رئيسا للحزب الوطنى الجديد عقب انشقاقه على مصر الفتاة بسبب موقف احمد حسين (رئيس مصر الفتاة) من أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ م وعلى الرغم من ان فتحى رضوان يمثل وجهة النظر المعارضة للوفد الا أنه قد روى الاحداث بموضوعية شديدة ودقة متناهية .

وحتى تتكامل كل أطراف القضية فقد اجريت حوارا موضوعيا مع حسين الشافعى على اعتبار انه يمثل وجهة نظر الضباط ، والانطباع الذى تركته احداث ٤ فبراير على تنظيم الضباط الاحرار .

وعلى الرغم من ان كمال زهيرى (الصحفى) لم يشهد أحداث ٤ فبراير الا أننى قد حرصت على اجراء حوار معه نظرا لاهتماماته الخاصة بتاريخ مصر المعاصر ، وقد اقتصر الحوار معه على فترة معينة شاهدها ولكنى استفدت بقدر كبير من الحوار وكان لتفسيراته الموضوعية ، اهمية كبيرة فى تحليل بعض المواقف ودراستها .

وتبدو أهمية المذكرات الشخصية التى سجل أصحابها احداث السياسة المصرية من منطلق مواقعهم كمسئولين فى الادارة المصرية . وفى مقدمتها مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، وحسن يوسف « وكيل الديوان الملكى » وابراهيم امام « رئيس البوليس السياسى » ، وكريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، وابراهيم عبد الهادى « رئيس الوزراء السابق » وجميع هذه المذكرات منشورة اما فى كتب مطبوعة أو فى الصحف المصرية .

وعلى الرغم من أنني لم استند الى آرائهم كحقيقة مطلقة الا انني استطعت تفسير كل هذه الآراء ومطابقتها بغيرها من المصادر الاخرى ثم الخروج بوجهه نظر اعتقد انها اقرب الى الحقيقة التاريخية .

ثم مصدر العديد من الدوريات والتي تناولت الحياة السياسيه المصرية يوما بيوم فقد اطلعت على اكثر من عشرين دورية بين يومية وأسبوعية .

ولعل ما يلاحظ أن الدوريات قد أغفلت الحديث عن ٤ فبراير صراحة خروجاً من دائرة الوقوع تحت طائلة القانون (الاحكام العرفية) الا أن العديد من الصحف قد تناولته ضمنا وبقي هذا الأمر قائما منذ اعتلاء الوفد أريكة الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

وباقالة الوفد تبارت الصحف في كشف الغموض الذي واكب حصار قصر عابدين وقد نجحت العديد من الصحف في كشف الحقائق الغامضة . الا أن بعضا من الصحف قد غالت في عداوتها للوفد بقدر اخرجها من نطاق الموضوعية .

وكان لابد من الرجوع الى كل الدراسات التي تناولت تاريخ مصر بعد معاهدة ١٩٣٦ م وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، سواء ما تعرض منها لحادثه ٤ فبراير أو لم يتعرض لـــــه .

ولقد كانت طريقة تناولي للموضوع من خلال هـــــذا الكم الهائل من المعلومات يبحث تفكير عميق اذ كان السؤال الملح هو - كيف يمكن تقديم كل هذه المعلومات من خلال دراسة تاريخية شاملة تخضع لمنهج البحـــث التاريخي وتعتمد على كل المعلومات المتاحة بحيث لا تقطع سياق الدراســة أو تقحم معلومات لا حاجة اليها ؟ .

والتزاما بمنهج البحث التاريخي فقد حرصت على تحليل وجهـــات النظر بما يكتنفها ولما كان في بعض الحالات لا توجد الا رواية واحدة عن حادث معين فقد كانت تناولها بحذر شديد ونظرا لخطورة النتائج التي قــد

تترتب على مثل هذه الحالة فقد اعتمدت على منهج علماء الحديث النبوي الشريف الذين تواتروا على غربلة الروايات ونخلها ، سواء ماينطلق منها بالاحاديث النبوية أو بالأخبار التاريخية . وقد اتضح لي أنهم نظروا الى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد فجعل العلماء الحديث النبوي درجات واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المحدثين مبلغا يمتنع في العادة تواطؤهم على الكـــذب .

وفي الحالات التي كانت تتعارض فيها المصادر فقد كنت أحاول التوفيق بين الخبرين المتعارضين دون النظر الى اجماع الآراء على حادث معين أو انفراد رأي واحد بوجهة نظر مغايرة لانه من الجائز أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح والكثرة العددية لا تحدد حتما صحة ما توردة ، والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد من حيث صفات الرواة وظروفهم ، ولا عبرة بالعدد أحيانا في بعض المسائل التاريخية .

وليس مجرد اتفاق عدة روايات على حادث معين يجعله حادثا صحيحا ففي حياتنا اليومية يميل الناس الى نقل الاخبار والمبالغة فيها وإن أكثر من شخص لم يرجع الى أصل واحد لاستقاء معلوماته وإن عدة صحف لم تنشر خبرا واحدا أرسله مراسل واحد ، وهو ما قد يحدث في كثير من النصوص التاريخية .

وعلى الرغم من أنني قد التزمت بالمنهج الموضوعي الا أنني لم أسقط الاعتبار الزمني لأهميته في العلاقة بين الأحداث التاريخية من جانب ، ولأنه يعطي للبحث حلولا موضوعية ؛ على اعتبار أن الفترة الزمنية وعلاقتها بموضوعية الأحداث تضفي على البحث نوعا من الانسجام والتوافق .

ونظرا لتعدد القضايا وتداخلها من فترة زمنية محددة فقد حاولت أن أتناول كل موضوع بشكل مستقل بحيث يمثل وحدة متكاملة على اعتبار أن كل موضوع يكمل الموضوع السابق له أو اللاحق عليه حتى ينسجم البناء ويتكامل التصور دون ملل أو ضيق .

وإذا كانت الفترة الزمنية التي تناولتها تبدأ من ١٩٤٢ م وتنتهي ١٩٤٥ م إلا أن محاولة استكمال الموضوع استطردني الى أن أتناول العلاقات المصرية البريطانية منذ ١٩٣٦ م - على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ تمثل الجو العام الذي تمخضت عنه قضايا الصراع المختلفة والتي دارت في عدة محاور

أولها - قضية الصراع بين القصر والانجليز .

وثانيها - قضية الصراع بين القصر والوفد .

وثالثها - قضية الصراع بين الوفد والانجليز .

ولعل هذه المحاور الثلاثة قد انطلقت من الجو العام الذي أحدثته معاهدة ١٩٣٦ م ولذا فقد كان من الضروري أن أتناول العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦ م واجعل من هذه الدراسة تمهيدا لبحثي .

أما الفصل الأول : والذي يقع تحت عنوان جذور حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فإنه يعد جزءا أساسيا من أحداث ٤ فبراير لأنه يتناول تطوراته الموضوعية التي دفعت بريطانيا الى تجاوز معاهدة ١٩٣٦ والوثوب الى جانب تدابير تماما يعرف في الدبلوماسية المعاصرة « بالتسلط السياسي » .

أما الفصل الثاني : فإنه يتناول الوقائع التي صنعت في ٤ فبراير أولا بأول ويعطي الباحث من أنها قد تبدو ظاهريا أحداثا عادية إلا أنها تعد انتهاكا لأبسط حقوق الدولة المستقلة . ومن جانب آخر فإن تسلسل الأحداث وتطورها يساهم الى حد كبير في وضوح الرؤيا مما يسهل مهمة الوصول الى نتائج محددة .

أما الفصل الثالث : فكان عنوانه سياسة حكومة ٤ فبراير وقد تناولت في هذا الفصل السياسة التي انتهجتها حكومة الوفد ليس على المستوى السياسي فحسب وإنما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أيضا ، سواء فيما يتعلق بالعلاقات المصرية البريطانية أو بعلاقات مصر مع بقية دول العالم ، ومنها أيضا ما يتعلق بموقف حكومة الوفد من الحياة الديمقراطية

وكان تصرفه تصرفات احتياطية ولعله من أخطر القضايا التي تناولها هذا الفصل ، يتعلق بديكتاتورية الوفدية في محاولة مستميتة لتثبيت الاستقرار الخاصة حتى ٤ فبراير .

أما الفصل الرابع وعنوانه " القوى السياسية وموقفها من ٤ فبراير " وفي هذا الفصل حاولت أن أتتبع كل قوة من القوى أمام مسئولياتها ، سواء فيما يتعلق بالأحداث التي سبقت وصنعت ٤ فبراير أو فيما يتعلق بردود الفعل التي واكبت الأحداث وقد تناولت من جانب آخر ما سمي بتصفية الفراغ السياسي ، حيث تبارت القوى السياسية في التقرب من القصر في محاولة لاستثمار الأحداث وتصعيدها انطلاقا من الصراع التقليدي بين الوفد وبقية الأحزاب الأخرى .

ثم أوضحت العلاقة بين حادث ٤ فبراير وظهور العديد من التيارات السياسية الأخرى ولعل أهمها خطورة تلك التي اتخذت العنف وسيلة لتحقيق أهدافها ثم أوضحت العلاقة بين أحزاب الأقلية وبريطانيا والسياسة ذات الوجهين والتي دفعت بريطانيا إلى الاستخفاف بالقوى السياسية المصرية .

أما الفصل الخامس ، فكان عنوانه " الجيش المصري وحادث ٤ فبراير " وقد بحثت فيه ردود الفعل التي أحدثها ٤ فبراير داخل الجيش المصري وإلى أي مدى حطم غرور شخصيته وسط الضباط والجنود ثم سياسة القصر في محاولة الزج بالجيش في السياسة لتحقيق أهداف سياسية للقصر .

وأخيرا نتيجة تنظيم الضباط الأحرار فقد حاولت أن أوضح العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير وردود الفعل التي دفعت الضباط إلى تنظيم أنفسهم بصورة جديدة وتطوير حركتهم واتخاذهم شكل خروج القوات المسلحة المصرية وفي هذا الفصل أيضا أوضحت موقف الشباب من الوفد ومحاولة النحاس التنكيل بعدد من الضباط بسبب ميولهم المحورية .

أما الفصل السادس : وعنوانه : سياسة النحاس عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد تناولت فيه السياسة الداخلية التي التزم بها النحاس في محاولة للنيل من الوفد ويشمل ذلك انحسار المناورات ما يتعلق بخروج مكرم عبيد من الوفد ، ولما كان مكرم عبيد يمثل الصراع الحزبي الداخلي فقد حرص النحاس على نشر هذا الصراع ، وقد أوضحت دور القصر في تصعيد حدة الخلاف بين الطرفين الوفديين ، ثم إلى أي مدى نجح فاروق في محاولاته .

ولعل من أخطر القضايا التي تناولتها في هذا الفصل ما يسمى « بالتنظيم الحديدي » والذي ابتكره القصر بهدف اغتيال كل من ساهم في صنع ٤ فبراير من مصطفى النحاس وأمين عثمان وقد نجح التنظيم في اغتيال أمين عثمان .

وحاولت كشف قدر من الغموض الذي كان يحوم على هذا التنظيم .

أما الفصل السابع : وعنوانه : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير .

وقد أوضحت أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وإنما كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا لصالح القوى المتحالفة .

ومن البديهي أن الأوضاع الاجتماعية نتاج طبيعي لكل من العوامل الاقتصادية والسياسية ولذا فقد أوضحت الظروف الاجتماعية التي عاشها الشعب المصري في ظل حكومة ٤ فبراير .

أما الفصل الثامن ، فقد تناولت من خلاله العلاقات المصرية البريطانية في ضوء المتغيرات الجديدة وهذا الفصل ترجمة عملية للعلاقات المصرية البريطانية عقب أحداث ٤ فبراير حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي هذا الفصل أوضحت دراسة خاصة عن جامعة الدول العربية وكيف أن فكرة الجامعة قد خرجت من مجلس العموم البريطاني وإلى أي مدى كانت تهدف بريطانيا من وراء هذه السياسة .

ولا يسعني الا ان اتقدم بخالص الشكر الى استاذي الدكتور محمود حسن والذى اشرف على هذا العمل العلمي طوال ثلاث سنوات تعلمني كيف يكون البحث وكيف تكون كتابة التاريخ لهذا فاني مدين له بكل ما تعلمت بل يزيد .

كما اتقدم بخالص الشكر الى الاستاذ الدكتور مصطفى رمضان والذى اشرف على هذا البحث طوال فترة كتابته والتى استغرقت عاما كاملا.

كما اتقدم الى شيخ المؤرخين الاستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق بخالص التقدير لمشاركته في مناقشة هذا البحث .

واخيرا فانني اتحمل وحدي تبعه اي قصور في النتائج التي توصلت اليها فعلي وحدي تقع مسئوليتها . ويشهد الله انني قد حاولت واجتهدت قدر امكانياتي ومن اجتهد مخطئا فله اجر ومن اصاب فله اجران .

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ....

محمد صابر عرب

٢٥/٧/١٩٨٢م



تمهيد

العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦م

- تقويم معاهدة سنة ١٩٣٦ م .
- موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر .
- الوجود البريطاني في السياسة المصرية (ديسمبر ١٩٣٧ - يونية ١٩٤٠م)

تقييم معاهدة ١٩٣٦ م :

منذ أن احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ وهي تردد أن الاحتلال مؤقت ومع ذلك تقرر استمرار الوجود البريطاني في مصر مثل قبله

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى في أواخر سنة ١٩١٨ ما لبثت الدول الكبرى المنتصرة والمنهزمة على السواء أن اعترفت بالحماية البريطانية على مصر ولذا فقد كان لبريطانيا مركز ممتاز في مصر .

وحرصت الحكومة البريطانية على أن تظل تلك العلاقة متميزة على الرغم من قبولها مبدأ التفاوض شريطة ألا يتعارض هذا التفاوض مع المكاسب البريطانية .

ولعل الرغبة في الوصول إلى التفاهم من جانب مصر كانت رغبة صادقة ، ومع ذلك فقد تعثر الاتفاق سواء في مفاوضات ملنر — سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ، أو في مفاوضات كيرزن — عدلي سنة ١٩٢١ ؛ إذ كانت مصر تفاوض وهي طامحة إلى الوصول إلغاء الحماية فعلاً ، وإلى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة بينما كانت انجلترا — مع قبولها فكرة إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ذاتيا كانت — تضع مصالحها في مرتبة الحقوق التي لا تقبل مراء ، فتضيق من استقلال مصر بمقدار ما تتطلبه من ضمانات لسلامة هذه الحقوق .

وبطبيعة الحال لم يكن فشل المفاوضات ليؤدي إلى عودة السكينة والطمأنينة إلى ضفاف النيل ، فسادت الاضطرابات واتخذت شكلاً جعل حكم البلاد من الأمور المتعذرة ، فرأت بريطانيا لتقليل حدة المتاعب ربط مصر بمعاهدة في نطاق السياسة التي حددها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢(١) ومنذ هذا التاريخ اعتنقت بريطانيا مبدأ التفاوض مع مصر ليس بهدف تحقيق الأماني الوطنية المصرية وإنما لإعطاء الوجود البريطاني صفة الشرعية الدولية ، ثم أعقب ذلك سلسلة من المفاوضات بين حكومة سعد زغلول

---

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ — ١٩٥٦ ص٢ — القاهرة ١٩٦٨ .

وماكدونالد سنة ١٩٢٤ ولكن ما لبثت أن انقطعت تلك المفاوضات لاتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتفاوضين ، ثم كانت محاولات ١٩٢٧ — ١٩٣٠ ، وفشلت جميعها ، وبقى الوضع معلقا الى أن قام الوضع الدولى تغير اعتداء ايطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، حيث أحست انجلترا بضعف مركزها في مصر في الوقت الذي كانت تعتب فيه على ايطاليا الاتجاه الى القوة كوسيلة لفض منازعاتها مع الشعوب الأخرى (٢) وفي نفس الوقت كانت الدعاية الايطالية تدفع المصريين الى الثورة ضد انجلترا وتطالبهم بالتقرب من ايطاليا بل وأخذت ايطاليا تطالب بمركز لها في ادارة شركة قناة السويس (٣) .

وربما يفسر لدى بعض القوى الوطنية المصرية اتجاه يقوم على مبدأ التقارب ازاء ايطاليا ، وكانت في مقدمة تلك القوى جماعة مصر الفتاة (٤) ، وقد وجد ذلك صداه في ظهور العديد من المنشورات الخاصة بالمسائل العربية والاسلامية ونشطت الجمعيات الالمانية ، والتي أعطت أهمية خاصة للطلبة العرب الذين يدرسون في المانيا ، وأصبحت البلدان العربية مسرحا للدعاية الالمانية ، واستطاع الالمان أن يحققوا بعض الانجازات التي قاموا بها وعمدوا على استغلالها في الوقت المناسب : كاتخاذ جمعيات وجلايب تميل الى النازية بصورة واسعة ، واجراء الاتصالات مع الزعماء العرب والساسة وامضاء الصورة للملكية ، ودعوة بعض الطلبة العرب الى مهرجانات الحزب النازي التي أقيمت في نورمبرج الى غير ذلك وكان هذا بالطبع مصدرا لقلق الحكومة البريطانية .

ومن هنا كانت حاجة بريطانيا الى عقد معاهدة مع مصر تقوم على الصداقة والتعاون ، فصداقة مصر ، كما كتب محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمز حينئذ « أعظم نفعا للقيادة البريطانية من أرض معادية في حالة نشوب حرب في البحر المتوسط (٥) .

---

(١) تقرير لجنة الخارجية ، ملحق بمضبطة مجلس النواب ، الجلسة الثانية لدور الاجتماع غير العادى ، ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٤
(٢) المرجع السابق ص ٣٤ .
(٣) لوكاز هيرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربى — ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى — القاهرة ١٩٧١ — ص ٣٤ .
(٤) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٢٩٦ ، القاهرة ١٩٥٢ .

ولعل بريطانيا أرادت أن يكون استقلال مصر رمزا دبلوماسيا ، أو صيغة تحدد سياسة الحكومة البريطانية نحو مصر في ظرف معين أو شكلا . الاستقلال لتمنحه له هيكلا ولا يسمح بتطبيقه وتنفيذه إلا حتى اليوم انتقال من الأمور المعلقة بين البلدين (٢) .

ومن المعتقد أن حاجة مصر إلى التفاوض كانت لا تقل عن حاجة بريطانيا فلقد بدأت بريطانيا تجري العديد من المناورات العسكرية على ساحل الإسكندرية وعلى الحدود المصرية الليبية من غير رأي السلطات المصرية (٣) مما كان يسبب قدرا من القلق لدى الدوائر المصرية .

وعلى ضوء كل هذه التطورات تكونت في مصر « الجبهة المتحدة » لتضم جميع الأحزاب ، ما عدا الحزب الوطني ، على أساس أن جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية ستبدأ ، وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قدم زعماء الجبهة مذكرة إلى المندوب السامي يلتمسون فيها فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة جديدة وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها سنة ١٩٣٠ ، وأجابت الحكومة البريطانية بمذكرة وبلغها المندوب السامي في مذكرة أنها في الظروف الحاضرة ترى أن تصل إلى إبرام معاهدة يرضاها الطرفان في وسعها قبول التعهد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، أو أي مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق وأبانت في تبليغها الشفوي أنها تقترح تمهيدا للمفاوضات أن تتباحث الحكومتان — وبمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية مجموع التحالف المنشود — في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل (٤) .

ووفق تطورات النزاع الدولي (حينئذاك) فلقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ جزءا من استراتيجية بريطانية غايتها تأمين المواصلات البريطانية في

---

(١) تقرير لجنة الخارجية ، مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية ١ يوليو ١٩٣٦ ص ١٤ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — مرجع سبق ذكره ص ١٢ .

(٣) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثالثة لدور الاجتماع غير العادي ١١ نوفمبر ١٩٣٦م ص ١٨ .

الشرق الاوسط في حالة نشوب حرب بين بريطانيا ومن ايطاليا حيث كان توقيت ١٩٣٦ مرتبطا بتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٣٠ ، ثم المعاهدة البريطانية الاردنية سنة ١٩٢٨ م التي عدلت ومن المصالح البريطانية سنة ١٩٣٤م .

وهكذا انتهت بريطانيا علاقتها بالدول العربية المطالبة الثلاثة بصيغ البلدان الثلاثة : مصر ، العراق ، شرق الاردن ، بالشكل الذي يحقق اغراض السياسة البريطانية ، ويعتبر عنصر الاختلاف بين المعاهدات الثلاثة شكليا اكثر منه عمليا .

وعلى الرغم من المبالغات التي احيطت بتلك المعاهدات ، الا انها تعتقد ان النفوذ البريطاني قبل توقيع تلك المعاهدات كان نفوذا مباشرا ، ثم اصبح نفوذا غير مباشر ، مستندا الى قوى وطنية تحقق اغراضه وتحقق مصالحها مقابل وجهات النظر في تفسير بنودها .

وفي المناقشات العربية في مصر حول المفاوضات المصرية عبر ان معاهدة ١٩٣٦ قد حققت الاستقلال التام بما لا يتعارض مع حقوق بريطانيا في مصر (٩) .

ويبدو التناقض الواضح في هذا التصريح استنادا منهم بأن الاستقلال التام لا يتعارض مع ما اسموه بالحقوق البريطانية في مصر ، وهكذا قالت المادة الاولى من المعاهدة تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية (١٠) على حالة ... صراحة مع ... الثامنة والتي توكل لبريطانيا على توسع في الاراضي المصرية بجوار القنال قوات بريطانية ، بهدف الدفاع عن القنال (١١) ...

---

(٩) مضبطة مجلس النواب في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، من خطاب رئيس الحكومة امام مجلس النواب ص ٤ .

(١٠) نص معاهدة سنة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة القائمة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٢٤ ، عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٢٤٦ — القاهرة ١٩٦٦م .

(١١) المصدر السابق .

المادة الثانية عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندي وقت السلم ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تبني على نفقتها – مع مساهمة مالية محددة من الحكومة البريطانية – ثكنات للقوات البريطانية في منطقة القنال ، وأن تمد طرقا تصلح للأغراض العسكرية منظمة بين تلك المنطقة وبين كل من القاهرة والإسكندرية والحدود الغربية ، ووافق الجانب البريطاني مقابل قبوله في منطقة القنال على استكمال تلك المشروعات على أن تنسحب تلك القوات من مصر حين يصبح الجيش المصري قادرا وحده على الدفاع عن القناة (١٢) ، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال ، ومن المتفق عليه أيضا أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه .

ووفقا للمادة السابقة فإن المدة التي تصل بالجيش المصري إلى درجة الدفاع وحده عن القناة تعتبر مبهمة لأن الجيش لكي يصل وحده إلى الدفاع « عن القناة وحرية الملاحة فيها يجب أن يكون جيشا لا يقل عددا وعدة عن جيش فرنسا أو إيطاليا ، وهما الدولتان الواقعتان على البحر المتوسط ، وأن عملية « القدرة » تعتبر مسألة نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ، يضاف إلى ذلك أيضا اهتمام بريطانيا بعرقلة نمو القدرة العسكرية لمصر كمبرر لتأجيل الجلاء ، وعلى هذا فقد عكست الفكرة الثالثة التي قدمها مصطفى النحاس إلى المستر إيدن « بتحويل البعثة العسكرية البريطانية حتى اقتصار العناصر القادرة على الارتفاع بمستوى الجيش المصري عن طريق الإشراف والتدريب دون التقيد بمدة زمنية محددة » (١٣) .

---

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) المصدر السابق ، محمد شفيق غربال مرجع سبق ذكره جـ ١ ص ٣٧٦ ، د. الشناوي مرجع سبق ذكره ص ٧٤٦ ، القضية المصرية « الكتاب الأبيض » ص ٤٧٨ رسالة من النحاس إلى إيدن .

وأعطت المعاهدة حقوقا للقوات العسكرية البريطانية من حيث الانتقال برا أو بحرا أو جوا وكذلك المخابرات المتعلقة من كل تيسير سواء باللاسلكي أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل الاتصال المستمرة (١٤) .

ـ وفي الوقت الذي حصلت فيه بريطانيا على كل الحقوق التي تتمتع بها الدول الاستعمارية في مستعمراتها حرمت هذا الحق على الدول الأخرى فيما يتعلق باستعمال الشفرة بين ممثلي الدول في مصر وبين حكوماتهم أصدرت الحكومة المصرية قانونا يحرم استعمال الشفرة إلا للدولة الحليفة (بريطانيا) فقط مما كان موضع سؤال في البرلمان المصري تقدم به النائب الدكتور حسني أبو العلا ، وعجزت الحكومة عن إيجاد رد مقنع لهذا السؤال (١٥)

ـ وتشير الوثائق البريطانية الى أن مشكلة التفاوض حول الأمور العسكرية قد أخذت وقتا طويلا وخصوصا فيما يتعلق بالدفاع عن مصر حيث اتجهت سياسة الحكومة البريطانية الى الابقاء على الوضع العسكري كما هو ، أي أن تقتصر مهمة الجيش المصري على المحافظة على الأمن العام وأن تضطلع القوات البريطانية بالدفاع عن الأراضي المصرية (١٦) .

ـ وقد تمسك المفاوض المصري بأن يكون الدفاع عن مصر من مهام الجيش الوطني بحجة أن المعاهدة ستفقد الغرض منها ، وكان المفاوض يقصد بذلك الكثير ومن جهة أخرى على أن تقوم مصر بمهمة الدفاع عن نفسها وتنمية جيشها حتى يصبح قادرا على القيام بمهامه الدفاعية — وأن

(١٤) المصدر السابق ص ١٨٤ ، مضابط مجلس النواب ، ملحق رقم ١ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادي ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٥ .

(١٥) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة العلنية والأربعون ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٤١ دور الانعقاد الرابع ص ١١٣٢ .

يفرده الشعب المصرى فى تلبية داعى الوطن للدفاع عن سلامته بما عرف عنه من صدق العزم وقوة الإيمان (١٧) .

وقد عبر المصطفى عن هذه الفكرة بشكل أكثر وضوحا حيث قال « أن على المصريين أن يستعدوا على اعتبار أنهم أصحاب النصيب الأول فى الدفاع عن بلادهم داخل أراضيهم وعلى الطريقة الحديثة المعهودة » (١٨) .

وعلى الرغم من التنازلات العديدة التي قدمتها جبهة المفاوض المصرية فيما يتعلق بمركز القوات البريطانية فى منطقة القناة ومواقعها إلا أن هذه القضية بالذات كانت موضع استجواب فى مجلس العموم البريطاني ، وقد أشار وزير خارجية بريطانيا إلى بعض الأسباب التي من أجلها وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من مدن مصر الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وارجع ذلك إلى عاملين : -

أولا : أن القوات الحربية البريطانية غدت ميكانيكية يسهل عليها التحرك السريع فى أى وقت وإلى أى مكان وبأقصى سرعة ممكنة .

ثانيا : أن الطيران البريطاني قد أعطى حق التحليق فى أى مكان يراه لازما لأغراض التدريب ، كما أوضح ايدن فى نهاية بيانه (أمام مجلس العموم) أن الأماكن التي حددت لتدريب القوات الحربية فى منطقة السويس هي مناطق صحية وجميلة وتتناسب مع الانتشار السريع للقوات بحالة من [illegible] إلى أعماقه بالسرعة المطلوبة (١٩) .

ومن البديهي أن تستمد بريطانيا من عقدها المعاهدة مع مصر لتثبيت وجودها فى مصر صفة الشرعية التي كانت تفتقر إليها خلال احتلالها لمصر

(١٧) مجموعة مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية الخامسة دور الانعقاد العادي الأول من يونية ١٩٣٦م ص ١٢٠ .
(١٨) جريدة الدستور ٢٣ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٦ مقال لمجلس التحرير .
(١٩) د. محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصري والحركة الوطنية المصرية ص ٣٢ القاهرة ١٩٨٠م .

سنة ١٩٣٨ وفي برقية من السيد مايلز لامبسون (السفير البريطاني في مصر) الى ايدن وزير الخارجية ما يؤكد هذا المعنى ، فهو يلخص في برقيته الى ما يقال في القاهرة من أن النفوذ البريطاني في مصر سيتقلص ويؤكد لامبسون أن هذا الكلام لا يطابق الحقيقة ، فإن النفوذ البريطاني يخشى أن يزداد ولكن من نوع مختلف حيث لم يعد هناك الآن عنصر الإملاء ، وإنما النصيحة الودية التي ترمي الى المساعدة، وأن نحصل على ما نريد بشكل لبق ، ولكن دورنا كحماة لمصر لن يتغير . ويبدو أنه في الحقيقة قد ازداد قوة ، وأصبح شرعيا بالمعاهدة فبعد أن زال عنصر الإملاء الذي كان كامنا سوف نكون في وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر ، أو وضع الشريكين في بيت تجاري ولو أنه بحكم طبيعة الأشياء فإن صوتنا يجب أن يكون هو الأكبر وخصوصا في الشئون الدولية (٣٠).

ولقد اقتضى تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية فيما يختص بالطرق العسكرية حشد مهندسي الطرق والكباري للاشراف على أعمال الطرق العسكرية وسحب الكثيرين منهم من التفاتيش التي تقوم بمشروعات الطرق في مجالس المديريات ، فكانت النتيجة أن وقف الجزء الأكبر من هذه المشروعات ، وقد رفعت مصلحة الطرق والكباري مذكرة الى وزارة المواصلات لفتت فيها نظرها الى حرج الحالة في هذا القطاع الحيوي الهام (٣١) .

أما فيما يتعلق بالسودان فقد أصبح السودان بموجب معاهدة ١٩٣٦ مستعمرة انجليزية، تحرسه جنود مصرية تحت امرة حكامه العلم البريطاني (٣٢) .

---

(٣٠) د. محمد جمال الدين المسدي وآخرون — مصر والحرب العالمية الثانية ص ٨٦ القاهرة ١٩٧٨م .
(٣١) الأهرام ٢١ يونية ١٩٣٨م .
(٣٢) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثالثة ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٥١ ، عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج١ ص ٢٧ ، الأهرام ٩ سبتمبر ١٩٣٦م .

تبين المادة الحادية عشرة اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتي (١٩ يناير ، ١٠ يوليه ١٨٩٩ ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين (٣٣) .

وهذا النص هو تقرير للأمر الواقع باتفاقية ١٨٩٩ والتي انتزعت السودان من مصر وتقضي المادة السابقة بأن السلطة العسكرية والمدنية في السودان تعرض إلى الحاكم العام الذي يكون تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية ولا يفصل عن منصبه إلا برضائها (٣٤) .

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء (٣٥).

وربما كانت هذه المادة قد ووجهت بموجة من الغضب سواء من جانب المصريين أو السودانيين على السير ستيوارت سايمز حاكم عام السودان قد عبر عن وجهة النظر البريطانية بأن يقدم للمصريين وعدا بأن تكون لهم الأفضلية في شغل الوظائف التي لا يتمكن من شغلها سودانيون أو بريطانيون ولكن — كما قال مطعرف للوفد : « إن مثل هذا الوعد سوف يكون أقرب إلى وهم كبير » (٣٦) .

وتعد المادة الحادية عشرة من أخطر بنود المعاهدة حيث حصلت السلطات العسكرية والمدنية معا في يد الحاكم العام وهو الذي يحكم [illegible] (٣٧)

---

(٣٣) الأهرام ، السنة [illegible] ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، القضية المصرية ، مصدر سابق ذكره ص ٣٨ .

(٣٤) مادة ٣ ، ٤ من اتفاقية ١٨٩٩م

(٣٥) مضابط مجلس النواب ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٣٨ ملحق رقم ٣ معاهدة ١٩٣٦م.

(٣٦) صحيفة الصباح [illegible] يوليه ١٩٣٧ [illegible] يونان لبيب رزق السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ص ٢٤٣ ، ١٤٠ .

السودان ويعين موظفيه ، ويقوده عسكريا ، وهو الذي يأمر أن تنفذ في السودان القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية ، أي أنها لا تنفذ إلا بقرار منه ولذا فانه غير مسئول مسئولية كاملة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله بمطلق سلطتها ، فالقول بأن المعاهدة قد عيبت الحكم الثنائي في السودان هو قول لا يحمل قدرا من الحقيقة ، لأنها تركت الأمر كله في يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا معقب لحكمه .

فماذا قيل بعد ذلك أن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يعين الموظفين من المصريين والانجليز فهو قول غير مفهوم لأن الحاكم العام غير ملزم أصلا ، وكذلك نسبة من يعينون من المصريين الى زملائهم من الانجليز غير محددة ولا مقررة .

ولعل النحاس باشا أو أقطاب الوفد عموما وعلى رأسهم مكرم عبيد ، قد فهموا المواد التي جاءت في المعاهدة عن السودان بشكلها الظاهر ، كما يبدو في الخطبة التي ألقاها زعيم الوفد في مجلس النواب « للنظر في معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى » ، فبعد استعراض المواد الخاصة بالسودان في المعاهدة ألقى النحاس باشا .

« لقد أصبح للمصريين نصيب فعلي في ادارة السودان سواء في ذلك الادارة المدنية أو المالية أو الحربية (٢٧) .

ويلاحظ أن قضية السودان قد أثارت احتجاج عدد كبير من أعضاء مجلس النواب حيث أجمع عدد كبير منهم بأن موضوع السودان سيظل الثمرة التي تؤرق مضاجع المصريين فقد حصلت بريطانيا على كل شيء من خلال شخصية الحاكم العام الانجليزي ، ولم تحصل مصر على شيء بتضحيات ، والتضحيات التي قدمتها حفاظا على السودان (٢٨) .

---

(٢٧) مضبطة الجلسة الأولى لدور الانعقاد غير العادي لمجلس النواب ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٨ ، الأهرام والسياسة ٣ نوفمبر ١٩٣٦ .

(٢٨) من كلمة النائب عبد العزيز الصوفاني مضبطة مجلس النواب الجلسة الثالثة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٦٦ .

ويسجل المؤرخ تقرير الوالي العسكري في السودان أنه « نتيجة لما تقرر بمقتضى المعاهدة من عدم وجود بديل سوى القبول بالحكومة الثنائية من المثقفين السودانيين قد ضايقتهم الطريقة التي تقرر بها مصير بلادهم دون أي تفكير بالأخذ برأيهم ، وقد رأى هؤلاء أن وضعهم قد أصبح مهيناً بسبب ذلك ، ومن ثم فقد قرروا أن عليهم أن يظهروا شعورهم المستقلة سواء عن انجلترا أو عن مصـــــر والتي بدأت في الظهـــور بعد سنوات تحت شعار « السودان للسودانيين » وأن عليهم أن يعبروا عن وجهة نظر جماعية ضد الدولتين الحاكمتين موضـــع الاعتبـــــار (٣٦)

ومن ضوء ما تقدم يمكننا أن نقول إن قضية السودان في مفاوضات ١٩٣٦ تؤكد عدم ملاءمة المفاوض المصري في تلك الفترة الرئيسية والأساسية ، وبعد اتفاقية ١٨٩٩ والتي كانت هي الأســـاس في مفاوضات ١٩٣٦ فصلاً للسودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية ، فالتبرير المستمد لهذه الاتفاقية هو اقرار لهذا الوضع

وقد بنت انجلترا مزاعمها في اتفاقية ١٨٩٩ على أن السيـــادة مستمدة من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر في استعادته ، على أن الحقيقة الثابتة أن انجلترا هي التي أجبرت مصر على التخلي عن سلطانها في السودان بعد ثورة المهدي وعملت جاهدة على استغلال تلك الثورة ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على إخلائه مما تسبب في استقالة شريف باشا محتجاً على هذا التدخل ولذا فإن اتفاقية ١٨٩٩ ليس لها أي سند من الحق أو القانون .

وعلى الجانب الآخر كانت هناك بعض الإيجابيات لعل من أهمها ما جاء في مطلع المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ من نص قال « مع

---

(٣٦) دكتور يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وصدقي بيفن الواقع الاستعماري ١٩٣٦ – ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

الاتفاقية مصريه عقد اتفاقات جديده في المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ (٣٠)

اذ يعترف هذا النص صراحة بان الوضع القائم في السودان بعد عقد المعاهدة انما هو وضع مؤقت ثم انه لا يحدد امدا معينا ينتظر فيه كما حدث لبقية مواد المعاهدة التي تحددت مدة عشرين عاما لاعادة النظر فيها ومعنى ذلك ان مصر تستطيع في اى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث .

وقد نصت المادة الثالثة عشرة على ان نظام الامتيازات الاجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من دول الامتيازات وبصفتها حليفة مصر لا تعترض بتاتا في الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير (٣١) .

ويمكننا القول ان مصر قد كسبت من وراء معاهدة ١٩٣٦ بعض المكاسب وفي مقدمتها الغاء الامتيازات الاجنبية ، ودخول مصر عصبة الامم ، على ان الغاء هذه الامتيازات وان كان قد عاد بالفائدة على قطاع كبير من الشعب المصرى بالفائدة الا انه لم يعد على بريطانيا باى نوع من الضرر لفقد سلطة الامتيازات التى تتمتع بها الدول الأوربية الاخرى ، اما بريطانيا فقد ضمنت بمقتضى المعاهدة مصريه كاملة في علاقاتها بمصر سواء كانت علاقات عسكرية او اقتصادية او سياسية واستطاع كثير من رجال المال وبعض كبار الملاك من المصريين ان يوظفوا اموالهم في مجالات صناعية التى انتعشت بعض الانتعاش (٣٢) .

---

(٣٠) القضية المصرية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٩ ، مضابط مجلس النواب ٩ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٩٥٨ .

(٣١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ ملحق بمضابط الجلسة العلنية لمجلس النواب في ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٣٩ ، الوقائع المصرية والاهرام ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ .

(٣٢) شهدى عطيه الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ص ٨٢ .

ولقد ساد شعور بالقلق لدى الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر بما فيها الجالية البريطانية التي لم تستطع أن تخفي قلقها من إلغاء الامتيازات ، وقد عقد أعضاؤها بالإسكندرية اجتماعهم السنوي حيث وقف رئيسهم السير جري ماركر ليعبر عن القلق الذي يحس به الكثيرون من أفراد الجالية الذين يعيشون في مصر ويقول - أن مخاوف الجالية قد ازدادت التدابير ليضع أمام وزارة الخارجية البريطانية النقط التي رأى أنه ينبغي لفت نظرها إليها (٣٣) .

ولقد علقت الصحف المصرية على هذا الاجتماع غاضبة بقولها « لماذا ؟ يتصل هؤلاء المتخلفون على إلغاء الامتيازات بالمجموعة التي بعد عبر مصر يكون مستعدا للتفاهم بأكثر من التظاهر التي طلبت مصر أن تتفاهم بها وهي متحررة من الامتيازات (٣٤) .

واعتقد أن الوفد المصري قد حرص على النص صراحة على إلغاء الامتيازات على الرغم من أن بعضا من الدول حاولت الضغط على بريطانيا لبقاء الوضع كما هو عليه أو النص على وجود فترة انتقالية تمكن الدول صاحبة الامتيازات على مراحلها فيما بعد (٣٥) .

ولقد انعكس موقف الأجانب في مصر على بعض الوفود الأجنبية في مؤتمر الامتيازات خاصة الوفد الفرنسي الذي كان أشد الوفود مسئولية في المؤتمر نظرا لحماية المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية في مصر ، وحرص الجانب الفرنسي على أن يظل عدد الموظفين الفرنسيين في مصر كما هو وأن تلقى فرنسا حرصا على الطائفة الفرنسية التي تربطها بمصر (٣٦) .

---

(٣٣) د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ ص ٨٤ .
(٣٤) الأهرام مساء ٧ مارس ١٩٣٧م .
(٣٥) مضبطة الجلسة الثانية والأربعين لمجلس النواب في ٢١ يونية سنة ١٩٣٧ ص ١٤٤٢ ملحق خاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية .
(٣٦) الأهرام مساء ٢٢ مايو ١٩٣٧ .

ولقد اثار هذا الموقف نقد الصحف المصرية فعلق بعضها قائلة : يجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب سياسة جديدة غير سياسة استغلال موارد الثروة في مصر دون أن ينال المصريون أكثر من الفتات ، ويجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم معاملة غير التي عرفناها الى اليوم وهي معاملة السادة للعبيد والشركات لأولاد البلد فالعقلية الاوربية يجب أن تتغير والاستغلال الممقوت يجب أن ينتهي والشركات الأجنبية يجب أن تفتح أبوابها لأبناء مصر ، والمعاهدة يجب أن تجعل احترامها لاستقلال مصر وكلمة مصر لنا أن نظل روح التفاهم التي تجلت في مؤتمر الامتيازات هي الروح السائدة في المستقبل ، فذلك ما لا يدع بين المصريين والأجانب سبيلا الى التعاون المنشود ولا هو مما يفيد الاجانب كثيرا ولا قليلا (٣٧) .

ومن الطريف أن موقف فرنسا من الامتيازات الاجنبية كان محل نقد شديد من الصحف الانجليزية (٣٨) .

ولما كانت المصالح الفرنسية في مصر تمثل ثقلا حقيقيا فقد عقدت لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي اجتماعا لسماع أقوال المسيو بوليه وزير خارجية فرنسا في صدد مشروع الغاء الامتيازات الاجنبية في مصر (وهي الاتفاقات التي وقعت في مونترو ٨ مايو ١٩٣٧) وقد بسط وزير الخارجية الايضاحات المطلوبة ، وأكد أن الحكومة الفرنسية لن تدخر وسيلة في سبيل الحصول من الحكومة المصرية على الضمانات التي تصون مصالح فرنسا المادية والأدبية (٣٩) .

---

(٣٧) آخر ساعة ٢٦ مايو ١٩٣٧ .

(٣٨) التيمس نقلا عن آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧ ، البصير ٩ مارس ١٩٣٧م .

(٣٩) صحيفة الوفد المصري ١٠ يونية ١٩٣٨ — عقد المؤتمر في مدينة مونترو السويسرية ١٦ فبراير ١٩٣٧ ، واشترك في المؤتمر الدولي لتصفية الامتيازات وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وايرلندا والدانمرك وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد ..

ولعل هذا التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا واعتراف مصر بالحكم الثنائى فى السودان هو الثمن الذى دفعته مصر فى مقابل السيادة التى اسبغاها عليها دخولها بعضوية عصبة الأمم ، والغاء الامتيازات الأجنبية بها .

ولذا فاننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية فى الشرق الأوسط كانت تستطيع مواصلة الاحتلال لمصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر سواء اشتركت مصر فى هذا الدفاع أم لم تشترك ولذا تنازل المفاوضون المصريون عن نصف مطالب مصر فى سبيل الحصول على النصف الآخر .

وهكذا أدت معاهدة ١٩٣٦ الى تحديد شكل الوجود البريطانى فى مصر للمرة الأولى كما تم تحقيق هذا الوضع طبقا للتحالف المعقود بين الدولتين ولهذا السبب ذاته تسجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطانى بالمعنى القانونى الا أنها أيضا تقر واقع الاحتلال من حيث الجانب العملى .

وخلاصة القول : أن المعاهدة لم تغير كثيرا من طبيعة القهر السياسى الذى مارسته انجلترا على مصر ، فقد استمرت السيادة الحقيقية للانجليز الذين لم تنقطع مؤامراتهم ضد مصر والعبث بالحياة الدستورية المصرية ، وأصبح الوطنيون المسلمون الى التخلص من النفوذ البريطانى يظهرون بمظهر من يتعدى على مصالح بريطانيا الحيوية ، وبذلك أعطت بريطانيا لنفسها الحق فى التدخل بالقوة المسلحة محافظة على هذه المصالح ، وبالتالى أصبحت القوى الوطنية التى تطالب بالاستقلال التام معادية للمصالح البريطانية وبالتالى هى (من وجهة النظر البريطانية) تعمل لحساب المخططات النازية والفاشية .

وطبقا للمعاهدة فقد تعهد الملك تعهدا ضمنيا باعتبار مصالح انجلترا الحيوية مصالح حيوية بالنسبة لمصر أيضا (١) .

---

(١) الوقائع المصرية أول نوفمبر ١٩٣٧ ، مضبطة مجلس النواب ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ ملحق رقم ٢ ص ٤٠ .

وبذلك كانت المعاهدة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور ، ولقد، علمنا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ مسئولة عن تدهور الأوضاع السياسية في مصر بالشكل الذي حتم نمو الاتجاهات الثورية التي كانت تستهدف ضرب النفوذ البريطاني ، وإلغاء المعاهدة التي لم تحقق كل الطموحات الوطنية التي ضحى الشعب المصري كثيرا من أجلها .

ومن الواضح أن الاحتلال وإن تغير في شكله إلا أنه لم يتغير في جوهره بناء على هذه المعاهدة والتي عقدتها الوزارة المصرية في ذلك الوقت نصر؟ يستحق التبجيل ، والتي كانت من يوم توقيع المعاهدة عيدا من الأعياد القومية هي في الواقع لا تخرج عن كونها عارا لحق بمصر من جراء انسياق حكامها وراء أوامر ورغبات سلطات الاحتلال (١) .

ووفق معاهدة ١٩٣٦ كانت العلاقات المصرية البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة تحكمها معاهدة واضحة الشروط وخصوصا بعد دخول مصر في عصبة الأمم حيث امتلكت مقومات الدولة من الناحية القانونية إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ قد شجع بريطانيا على أن تضرب عرض الحائط بنصوص المعاهدة .

ويذهب البعض إلى أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وما ترتب عليها من ردود فعل مختلفة قد أفقد الوفد كثيرا من قوته وشعبيته (٢) ، وبصدد ردود الفعل المختلفة عن توقيع المعاهدة فقد تباينت وجهات نظر القوى السياسية في مصر وبدا ذلك داخل الأحزاب وفي الاجتماعات التي عقدتها للنظر في المعاهدة .

وعن موقف الحزب الوطني فعلى الرغم من أنه رفض مبدأ « المفاوضة » إلا بعد الجلاء إلا أن قاعات مجلس النواب المصري ، شهدت العديد من الانتقادات الموضوعية والتي لخصها أعضاء الحزب

---

(١) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر جـ١ ص ٩ .
(٢) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٣٩١ ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .

الوطنى مازالت على الرغم من ديكتاتورية الأغلبية ومحاولاتها التقليل من حجم تلك الانتقادات (٤٣) .

أما موقف الأحرار الدستوريين فقد اتسم بالتخبط فقد شن أعضاؤه حملة شديدة على المعاهدة فى أول جلسة عقدها الحزب حتى قال محمد محمود — وهو الذى كان يمثل الحزب فى هيئة المفاوضة — بأن المعارضة ليست موجهة الى موضوع المعاهدة بقدر ما هى موجهة الى شخصه بالذات (٤٤) .

وقد اقترح الدكتور هيكل تشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها الى مجلس ادارة الحزب (٤٥) .

وبعد ولادة عسيرة تمخضت عن قرار له دلالة طويلة تحدد أوجه القصور فى المعاهدة وخصوصا المسائل العسكرية ومشكلة السودان الا انه خشية الانشقاقات داخل الحزب ومراعاة لموقف محمد محمود (رئيس الحزب وعضو لجنة المفاوضة) فقد قرر الحزب قبول المعاهدة فى الوقت الحالى مع العمل على تعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الطرفين خير ضمان لهذا التعديل (٤٦) .

ولعل محمد محمود كان فى موقفه لا يحسد عليه حينما عاد ليؤكد أن معاهدة ١٩٣٦ لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية وانها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، ولم ير محمد محمود فى مزاياها شيئا يتحدث عنه سوى مسألة الامتيازات (٤٧) .

---

(٤٣) مضابط مجلس النواب من الجلسة الاولى الى الجلسة العاشرة ٢ نوفمبر — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦ الى ص ١٢١ .

(٤٤) آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٣٦ ، الاهرام ٢٣ اكتوبر ١٩٣٦م

(٤٥) الاهرام ١١/١٠/١٩٣٦ ، المصور ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦م .

(٤٦) نص قرار مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، السياسة ٣/١١/١٩٣٦م .

(٤٧) مضابط مجلس النواب — جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٩٦ .

أما عن موقف حزب الاتحاد ، والذي كان ممثلاً في المجلس القصر وتحت رعايته وكان لسان حاله المعبر عن مصالحه فان نسبة الأعضاء المعارضين للمعاهدة لم يتجاوز الثلث ، فقد وافق على المعاهدة خمسة بينما رفضها ثلاثة وغاب واحد عن الجلسة وهو توفيق رفعت باشا (٤٨)

لقد وقف إسماعيل صدقي باشا (رئيس حزب الاتحاد) في مجلس النواب ليعلن موافقته بصفته الشخصية مؤكدا على أن المعاهدة هي خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال التام (٤٩) .

أما الإخوان المسلمون ومعاهدة ١٩٣٦ فعلى الرغم من أن الرؤية السياسية للإخوان لم تكن قد اتضحت بعد إلا أن إحدى الرسائل التي بعث بها الشيخ البنا إلى رئيس الوزراء (علي ماهر) في أكتوبر ١٩٣٩ يعلم منها أن معاهدة ١٩٣٦ قد وقعت تحت ضغط ظروف وأحوال خاصة لا على أنها غاية ما ترجوه مصر ولكن على أنها خطوة في سبيل تحقيق الأهداف المصرية ويضيف حسن البنا في رسالته قائلا : فالإخوان المسلمون وهم الذين يرون في المعاهدة المصرية الانجليزية إجحافا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل يريدون من حكومة مصر أن لا تتجاوز هذه الصورة المرسومة على ما فيها من إجحاف [illegible] (٥٠) .

وعلى ما يبدو فان مجلسي النواب والشيوخ في جلسته المنعقدة في ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ قد وافقا على معاهدة ١٩٣٦ بما فيها من ثغرات والقبول بحجة الظروف الدولية القلقة ، وما كان يحيق مصر من خطر إيطاليا الفاشية ومن عدم استقرار الحالة السياسية والدستورية والاقتصادية في البلاد ، وأيا كانت هذه الظروف فهي لا تبرر التنازلات التي قدمها وفد مصر والتي تتعارض بشكل واضح مع حقوق مصر الوطنية وهي تنازلات كان لها أكبر الأثر على حركة النضال المصري ضد الاستعمار بل كان واجبا

---

(٤٨) آخر ساعة ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦م .
(٤٩) مضابط النواب ١٢ نوفمبر ١٩٣٦م ص ٤٦ .
(٥٠) حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، بيروت ١٩٧٤م .

على الجانب المصري أن يستمر في مقاومته ولا يقبل مساعدته بعد الاستقلال وتقسيم الاحتـــلال (٥١)

موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر :

في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة بالحســاب الهلالي وأقسم اليمين الدستورية وكان من الطبيعي أن تستقيل الوزارة التـــي تمثل وكيل عن الملك في ولاية السلطة التنفيذية (٥٢) . ولذا تقـــدم مصطفى النحاس باستقالة الوزارة إلى الملك فاروق .

ولمـــا كان النحاس صـاحب الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب فقـــد عهد إليه الملك في تأليف الوزارة الجديدة ، وبدت الأمور وكأنما تســير في اتجاهها الصحيح وخصوصا في العلاقات المصرية البريطانية بعد توقيـــع معاهدة وانتهاء المشاكل في الوقت الذي كان فيه الملك فاروق يحظى بشعبية مريحة وسط قطاعات الشعب المصري وزاد من شعبية الملك الهالـــة الدعائية التي استخدمها بعض رجال القصر في أوائل عهده (أمثال علي ماهر وأحمد حسنين) في إبراز صورة الملك الصالح الذي يعمل من أجل إيجاد دور لمصر الإسلامية ، في الوقت الذي كان فيه النحاس باشا يعتقد حذره من جانب القصر نحت وهم أن علاقة التحالف الجديدة بين الوفد وبريطانيا سوف تتيح له فترة انتقالية لتنفس دستورية طويلة يوجه جهوده فيها إلى إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقلال الذي انتزعه من الإنجليز لمجتمـــع عثمة وأمته في المجالين الداخلي والخارجي (٥٣)

وقد جلبت مصطفى النحاس الطائفية إلى أعمق الصراع الذي كشف قد أحدث يصيب الجهاز التنظيمي للوفد ويصل إلى القيادة ذاتها بفعل الصراع على النفوذ بين مكرم عبيد من جهة وبين محمود فهمي النقراشي والدكتـــور

---

(٥١) الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج٢ ص٣٤

(٥٢) د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياســـة المصرية جـ٢ صفحة ٢٢ .

(٥٣) الوفـــد المصري ١٥ يوليو ١٩٣٧م .

أحمد ماهر من جهة أخرى وكان النحاس باشا يحظى عليه بحزم مصيب
تحت ملبسه الوحدة الوطنية المقدسة . ووسط هذه الملابسات التي حددت
موضوع النحاس حملت له جراءة في النظام النيابي لقد رفض الملك أن
يكون يوسف الجندي وزيرا وكان الجندي لقب زعيم المعارضة في مجلس
الشيوخ ثم كان الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في الوزارة السابقة
وقد رفض الملك بحجة تجحته أن تراجعه أيضا وكالته البرلمانية لوزارة
الداخلية لم يمكن تحقيق التسويات (٥٤) .

ولذا فقد تصاعد الموقف وتأزمت العلاقات بين الوزارة والقصر وبدا
هو الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناوله العلني بالحديث بين مؤيد للقصر
ومعارض للوفد ، وبالرغم من أن الوزارة قد تنازلت عن ترشيح حرصا
منها على عدم التصادم مع الملك وعرقلة بداية عهده (٥٥) . إلا أن العلاقات
بين الوفد والقصر بدأت تأخذ شكلا جوهريا . فعندما خلا مقعدان في مجلس
الشيوخ رشحت الوزارة لهما محمود فهمي النقراشي وحسن صبري ، فوافق
القصر على ترشيح الأول ولم يوافق على ترشيح الثاني من غير استعداد
للاستجابة وحيث استقالت الوزارة فجرى بعد الفور ، يحسن طلع طال
القصر على رغبته مقترحة عبد العزيز فهمي باشا (٥٦)

ثم تعمقت العلاقات بسبب رغبة القصر في أن يقسم الجيش يمين ولاء
للملك ورأت الوزارة أن يتضمن هذا القسم يمين الولاء للدستور (٥٧) .

واعتقد أحدى صحف القصر أن هذا المبدأ يعني تحويل الجيش حق
التدخل إذا ما انتهكت أي جهة سلطة الدستور (٥٨) ولما كان هؤلاء
أن الملك هو أول هذه القوى فإن ذلك يعني أن يتدخل الجيش [illegible]

---

(٥٤) مذكرات كريم ثابت ، جريدة الجمهورية ١٥ يولية ١٩٥٥
د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٤
(٥٥) الجهاد المصري أول أكتوبر ١٩٣٧
(٥٦) البلاغ ٧/١١/١٩٣٧م .
(٥٧) الوفد المصري أول سبتمبر ١٩٣٧م .
(٥٨) المصدر السابق نقلا عن الدلي تلغراف

وبالطبع رفض القصر مثل هذا الاقتراح محتفظا به على حجة الحيلولة بين الجيش والسياسة .

ولقد تزايدت شكوك القصر بعد ما لوحظ أن وزير الحربية الوفدي - حمدي سيف النصر - قد تدخل في التشريعات الملكية على رأس السلطة بالتقديم إلى الملك وهو تقليد لم يتبع من قبل (٥٩) .

ولما كان السفير البريطاني حريصا على الاستفادة من الخلافات بين القصر والوفد بهدف اضعاف الفريقين لصالح السياسة البريطانية في مصر يتفق مع الوضع السياسي الدولي الذي صار لمصر بعد المعاهدة ، ولذا فقد كان الصراع على السلطة بين الوفد والعرش هو المدخل المناسب والمناخ للسياسة البريطانية ، وكان السفير على ثقة من أن هذا الانقسام بين القصر والوفد سيدفعه إلى حلبة الصراع بدون أي جهد ، وهذا ما حدث حيث تعددت الشكاوى من رجال القصر إلى السفير اتهموا فيها الوفد بأنه يحاول اقامة ديكتاتورية على حساب الحقوق الشرعية للقصر (٦٠) .

ولعل شكوى القصر من الوفد كانت من باب جس نبض بريطانيا في محاولة لكسب ودها أو على الأقل لضمان حيدتها وهي سياسة ما كسبه من القصر .

ووفق سياسة الوفد في محاولة منه السيطرة على القصر فقد تضمن خطاب العرش بعثنا إلى مجلس البرلمان بمناسبة تأليف وزارته ، أنه بهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والأمة ، والقضاء بالأنم باعد التقاليد البرلمانية عنه يجري اقالة وزارة القصر (٦١) .

ويعتقد السفير البريطاني أن الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوفد تماما على القصر ، ويكثر الصراع بين الوفد والقصر كل يتحدد حجم التدخل

---

(٥٩) الوثائق البريطانية ، وثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩٣٦ من لامبسون إلى حكومته . F.O. 407-219

(٦٠) الوفد المصري ، السياسة ، البلاغ ٢ اغسطس ١٩٣٧م .

(٦١) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٨٢ من لامبسون إلى ايدن في ٣ سبتمبر ١٩٣٦م . F.O. 407-220

البريطاني في محاولة لاستثمار هذا الصراع وتنميته لمصلحة السياسة البريطانية ولعل المحللين ساستنا ورجالات القصر لم يقدروا حجم الخطر من جراء هذا الصراع .

وشهدت تلك الحقبة أشكالاً متعددة للصراع بين القصر والوفد لعل أهمها ما قام به القصر من محاولات الاستيلاء على الوفد من الداخل كوسيلة لخروج الدكتور احمد ماهر والنقراشي من الوفد على اعتبار انهما من اكثر زعماء الوفد شعبية ، ويشير السفير البريطاني الى مسئولية القصر في تنمية الصراع داخل الوفد وخصوصا فيما يتعلق بالنقراشي واحمد ماهر (٦٢) . والأخطر من هذا انه واكب خروج النقراشي واحمد ماهر من الوفد تحول عناصر أخرى ممن وصفوا بالانقلابيين ، وهي عناصر تملك بطبيعتها مقومات اثارة الشعور الشعبي اكثر مما تملك جذب الاعجاب الجماهيري .

يضاف الى كل ذلك أن خروج هذه العناصر من الوفد قد اثار العديد من التساؤلات حول سمعة هذا الحزب الكبير في الحكم اكثر مما أثار من شكوك حول تواطؤ القصر والعناصر المنشقة . ولعل السبب في هذا ما كان من تحول واضح سواء في سياسة الحزب الخارجية وخصوصا عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتي اثارت العديد من التساؤلات حول تاريخ الحزب وجماهيريته المطلقة بسبب تشدده الواضح في المطالب الوطنية أو فيما يتعلق بعداء الحزب من جديد وفق المتغيرات التي احدثها انشقاق ماهر والنقراشي هذا العداء الذي اتسم بالعديد من السلبيات التي دفعت الحزب الى الوقوع في سلسلة لا تنتهي من الأخطاء لعل اهمها ما وقع في ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من خروج مكرم عبيد من الوفد وما أعقب ذلك من تصدعات لعل بدايتها كانت عقب معاهدة ١٩٣٦م .

ولم تكن عين السفير البريطاني غافلة عن كل ما يجري من خلاف بين القصر والوفد ففي احدى تقاريره يلقي بقدر كبير من المسئولية على

---

(٦٢) د. : محمد الجندي وآخرون مصر والحرب العالمية الثانية ص ٤٤

المجلس الذي « لا يمثل أي جهة لارشاد الملك وكسب وده معتقدا بأن هـذا السلوك سيكسبه قدرا كبيرا من شعبيته متناسيا أن فاروق يحظى بشعبية كبيرة لدى المصريين ، ولهذا فانني أعتقد أن النحاس يرتكب أكبر خطأ » ثم أخذ يقدم حججه غريبة بما يمكن أن يحدث « انه من المتوقع وتقـــديرا لتلــك السياسة الحمقاء أن تغتـــال حكومة الوفد في الخريف القادم » وقد أرجـــع السفير البريطاني عداء أحمد ماهر والنقراشي لمصطفى النحاس لأســـباب كثيرة منها : مصير المنافسة وما زعمه من كراهية المسلمين لأية صـــورة من صور السيطرة القبطية ، ثم واصل السفير تحليله للموقف قائلا : ان خصوم النحاس ومكرم عبيد يلزمهم بشكل أساسي نقطة تجمع لم تجد تعبيرا الا في القصر ، وعلى ماهر هو صاحب كل تلك المؤامرات ولا يوجد من بين العناصر المعادية للنحاس من يملك مقومات شعبية لدى الجماهير الا الملك ليستحق تحمسها ، ويختتم السفير تقريره بقوله : يحتمل الا يقدم الملك في حينها اتخاذ اجراءات متسرعة ضد الوفد قبل تشويه سمعته بدرجة كافية حتى لا يصور الوفد نفسه في صورة شهيد الحرية والديمقراطية (٦٣) .

وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقة بين الوفد والقصر تأخذ أبعـــادا مختلفة كانت العلاقات بين السفير البريطاني والملك فاروق تزداد ســـوءا بدرجة عبر عنها الدكتور هيكل بقوله «لقد أتاح هذا الود المفقود بين السفارة الانجليزية والقصر فرصة ذهبية للائتلافيين من بطانة الملك كي يشعلوا الجفو بينه وبين رئيس الوزراء (٦٤) .

لقد تطورت الأحداث السياسية الداخلية بصورة سريعة لدرجـــة أن أخذ القصر يدبر لأول انقلاب دستوري في عهـــــد الملك فـــاروق وانتهت تقديرات السفير البريطاني للموقف الى أنه يفضل حكومة وفدية بمعارضــة على حكومة قصر موالية للفاشية (٦٥) .

---

(٦٣) الوثائق البريطانية ، وثيقة رقم ٩-٢ من لامبسون الى ايـــدن بتاريخ ١٦/٢/١٩٣٧م . F.O. 407-221

(٦٤) د. هيكل ، مرجع سابق ذكره ج٢ ص ١٦٠ .

(٦٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من لامبســـون الى ايـــدن . F.O. 407-221

وأدى هذا بطبيعة الحـــال الى وجود تقارب بين الوفد والانجليز وهذا مما أكد الدافع وراء عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وحملت رسالة لامبســـون الى حكومته في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ أخبار العلاقات الجديدة بين القصـــر والحكومة الوفدية مصورا اياها بقوله " ان الموقف يبعث على الرضـــا ويبشر بالامل ويبدو لي ان أخير من تفسير لموقف النحاس باشا نجاحه بالرغم من مقاومته في تطبيق نصوص الدستور بصدد العمل الحزبي عنـــد تولي الملك العرش ، واعتقد ان موقف النحاس من هذه الناحية لا يتســـم بسلامة التفكير ، وغير ذلك ان النحاس يريد ان يحد من امتيـــازات الملك ما أمكنـــه ذلك (٦٦) .

ويلاحظ ان العلاقات بين الوفد والانجليز قد ارتبطت الى حد كبير بعلاقة الوفد بالقصر ، فكلما ساءت العلاقات بين الوفد والقصر يســـرع الوفد الى توطيد علاقته بالانجليز حماية من ديكتاتورية القصر والتى تجاوزت روح القانون والدستور ومن المؤكد ان عدم حسم الكثير من القضايا الدستورية قد شجع القصر على المضي في سياسته العدائية ضـــد الوفـــد .

ولعل ما توقعه السفير البريطاني قد حدث بالفعل حيث أصبح النحاس باشا شاكيا مصدرا اليه كثيرا من الاهانات التى لحقت بشخص رئيس الحكومة ويضيف السفير قائلا " ان دولاب العمل في الحكومة كاد ان يتوقف بسبب العديد من تدخلات الملك التى لا تستند الى اى وضع قانوني " ، ويعلق السفير قائلا " يكفي النحاس ما لاقاه من غلام عديم التجربة ناقص التعليم متغطرس (٦٧) .

ويبدو ان الدوائر البريطانية قد تعاملت مع الطرفين من منطلق سياسة النفس الطويل بهدف اجهاض كل من القوتين المتصارعتين . وانطلاقا مـــن هذا المفهوم فلم يحاول السفير اظهار نفسه بصورة المتعاطف مع الوفـــد

---

(٦٦) الوثائق البريطانية برقية ٣١ بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٧ من لامبسون الى ايـــدن . F.O. 407-221

(٦٧) المصدر الســابق برقية رقم ٢-٩٠ بتاريخ ٢٨ يوليـــو ١٩٣٧ من لامبســـون الى ايـــدن .

على حساب العرش أو التقارب مع العرش على حساب الوفد ، وهكذا كانت سياسته في تعامله مع القصر ، ولعل الغرض من تلك السياسة أن يكاتب المندوب على بريطانيا ولي يلقي بكل ثقله مباهيها وكانت الحكومة البريطانية تسير تبعه تلك السياسة اعتقادا منها بأن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة التي يمكن التعامل معها وأنه التحالف مادامت حزب يحظى بشعبية طاغية لدى المصريين

وهكذا لاحت الفرصة لكي يتدخل المندوب البريطاني في محاولة منه لانتزاع فتيل الأزمة بتقديم تنازلات كل من جانبه ، وأبدت الحكومة الوفدية استعدادا طيبا سواء بحل جماعات القمصان الزرقاء أو بقبول الإبقاء على قسم العرش دون أن يدخل عليه تعديل بأن يتضمن القسم ولاء للدستور ، وإن كانت قد تمسكت بحقها في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وأيضـا بحقها في اقتراح الموظفين دون موافقة مسبقة من الملك في تعيين أو عزل موظفين على مختلف درجاتهم (٦٨)

وإن سويت الأزمة التي كانت في وجه عواصف الفرصة بتصاعد أسلوب المظاهرات الشعبية بخروج من انتشر على القصر من ناحيته ، وتأكيد على أن الوفد يحمي الشعب المصري كله من محبة ثابتة وظلت وراءه متينة الوفد في جميع مراحل صراعه مع العرش ، واحتدت الجماهير الوفدية تجوب شوارع القاهرة تهتف « النحاس أو الثورة » (٦٩) .

إلا أن الوفد قد أخطأ في حساباته هذه المرة لعدة اعتبارات موضوعية من بينهـا ـ منه

أولا أن هذه المظاهرات قد لبست بمثابة « الصدمة » التي أحدثتها فرق القمصان الزرقاء التي اصطنعها الوفد لنفسه ، وبدأ الوضع أمام الرأي العام المصري وكأنه اعتداء على حقوق الملك الدستورية

---

(٦٨) الوفد المصري ٣ أغسطس ١٩٣٧ ، البلاغ ١٢ سبتمبر ١٩٣٦

(٦٩) المصري والجهاد ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٧م .

ثانيا : لقد اخطأ الوفد في حساباته أيضا حيث ان هذه المظاهرات كانت من الأساليب التي يلجأ اليها الوفد أيام الملك فؤاد ، لكن هذه المرة فان الملك فاروق كان يحظى بشعبية كبيرة .

ثالثا : لقد أدرك النحاس باشا في وزارته على ضوء الحالة فتصور في هذا الأسلوب سيحول بين القصر وبين الاقدام على تلك الخطوة ؟ أي هذا التقدير كان خاطئا ، فقد كانت تلك المظاهرات من أهم العوامل التي عجلت بالاقالة .

وفي الوقت نفسه سارت جموع غفيرة من الشعب المصري في شكل مظاهرة تهتف بحياة الملك واتجهت الى قصر عابدين حيث خرج الملك لتحيتها أكثر من مرة (٧٠) . مما يؤكد رغبته في انتهاج هذا المسلك .

وفي حديث لامبسون (السفير البريطاني) مع علي ماهر عن مصالحة الموقف بين الملك والنحاس يقول لامبسون : ان هذه التصرفات من الملك تؤكد تماما اعتقادي بأن الملك عنيد ومغرور وأحمق ، وقلت له (أي على ماهر) أنك لا بد تتفق معنا في رغبتنا لاحتواء الأزمة ، واذا تعديتها أكثر من ذلك فسوف نتهم بأننا نتدخل في شئون مصر الداخلية ، ولقد وصلت الى نتيجة وهي أن تدع البريطانيين يتحركون الى النهاية وانتهى الى أن يتعلم الملك طبيعة تلك المظاهرات التي تهلل له على هذا التهليل يمكن أن يكون مختلفا ، ولقد اكدت للملك مرارا أننا نؤيده بشرطين أن يكون ملوكه دستوريا وأن يكون حكيما ولا أعتقد أن أي من هذين الشرطين قد تحقق (٧١) .

ولقد تطورت الأمور تطورا خطيرا وبعد ما تفاقمت مظاهر الخلاف بين الوفد والقصر بقدر ما تدخل السفير البريطاني ، وهذا سببا يرينا عامة عدم اخلاص السفير في محاولته احتواء تلك المشاكل . وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ تدهور الموقف بشكل خطير بسبب مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ — لسان حال القصر — لنشرها نص حديث دار بين الملك فاروق والنحاس طلب فيه الأول حل جماعات القمصان الزرقاء (٧٢) .

---

(٧٠) البلاغ والمقطم ٢١ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧م .

(٧١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٥ من لامبسون الى ايدن بتاريخ
F O 407-221

(٧٢) البلاغ ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ .

وانطلاقا من مفهوم أن الوفد يعني كل الشعب المصري فقد سعى النحاس كثيرا بشكر حدبا في خلع فاروق وتنصيب الأمير عبد المنعم ملكا على مصر (٧٣).

ووفقا للمصالح البريطانية وتقديرا لأهميه أن تبقى الأمور ملتبسة في سياسة [illegible] لتتمكن بريطانيا من التدخل على مواقع الحكومة [illegible] خلع الملك فاروق واقترحت على النحاس أن يتروى ويتريث من الصبر لأن الفرصة مازالت قائمة لإصلاح الخلل القائم (٧٤).

إلا أن محاولات السفير البريطاني لإصلاح الخلل القائم بين النحاس والقصر لم تلق قدرا ملموسا من التقدم وخصوصا بعد محاولة اغتيال النحاس باشا في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ على يد عضو من جمعية " مصر الفتاة " يدعى عز الدين عبد القادر (٧٥) واعتقادا من النحاس بأن الملك فاروق هو المسئول الأول عن هذا الحادث. فلقد نقل لمبسون شكل رسالة شفوية من النحاس إلى السفير البريطاني يطلب منه التدخل لحماية المعاهدة [illegible] من تصرفات الملك المستبد، ويتساءل لامبسون في رسالته إلى حكومته؟ هل نحن مستعدون لدعم النحاس [illegible] الملك فاروق؟ وهل نحن على استعداد لأن نمضي بالأمور إلى نهايتها [illegible] خلع الملك [illegible] الأمير محمد علي الذي [illegible] في ولايته للعرش [illegible] خبرة كبيرة [illegible] مثلا للإصلاح والنصح (٧٦) [illegible] ومن الواضح أن وجهات النظر كانت مختلفة بين الوفد والانجليز على من يخلف فاروق؟ ويلاحظ

---

(٧٣) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق، الجمهورية ٥ يونيه ١٩٥٥، لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٦/٩/١٦.

(٧٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦٢٧ من لامبسون الى حكومته مؤرخ ١٢ نوفمبر ١٩٣٧م. F.O. 407-221

(٧٥) الوفد، المصري [illegible] الأول من ديسمبر ١٩٣٧، السعدي وآخرون: مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٥٩.

(٧٦) الوثائق البريطانية، برقية رقم ٦٧٩ مؤرخ ٣ [illegible] ١٩٣٧ لامبسون إلى حكومته. F.O. 407-221

على صعيد العلاقات المصرية البريطانية أن الحكومة المصرية قد تجاوزت في علاقتها ببريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦ ، فلم يكن من بين بنود تلك المعاهدة ماينص صراحة أو ضمنا على أن تتدخل بريطانيا في مستوى بحث درجة التفكير في خلع الملك فاروق وعلى الرغم من أنها لا تعفي القصر من المسئولية التي دمغت العلاقات بين الحكومة والقصر الى هذا الحد من التردي ، الا أنها لا تعفي الحكومة الوفدية من مسئوليتها في إعطاء الحكومة البريطانية فرصة التدخل في الشئون الداخلية لمصر ، وهو مايتعارض مع معاهدة ١٩٣٦ التي تنص على عدم التدخل بأي صورة من الصور .

ولما كانت تلك المسائل الخطيرة تحسم في لندن فقد جاء رد الحكومة البريطانية بعدم الموافقة على خلع الملك فاروق ، وخصوصا في هذا الوقت بالذات ، كما طالبت السفير البريطاني بالضغط على النحاس ليقبل اعادة تشكيل وزارته بما يرضي كل الأطراف وطالبته أيضا بمطالبة الملك وحثه بالتأكيد على التعاون مع الحكومة الحالية مع العمل في الوقت نفسه على كسب ثقة الملك (٧٧) .

ومن الواضح أن موقف الحكومة البريطانية تجاه هذا الصراع الدائر كانت تحكمه عدة اعتبارات : ـ

أولا : أن العلاقات المصرية البريطانية كانت تمر بمرحلة اختبار بعد معاهدة ١٩٣٦ ، والحكم البريطاني في مثل هذه المسائل الخطيرة سيفسر على أنه ارتداد بالعلاقات الى ما قبل المعاهدة

ثانيا : لقد كان الملك يحظى بقدر من الشعبية لدى الرأي العام المصري ، والاقدام على عزل الملك قد يترتب عليه عواقب خطيرة ليست في مصلحة بريطانيا .

---

(٧٧) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ من لندن الى لامبسون . F O 407-221

ثالثا : لقد قدر وزير خارجية بريطانيا أهمية الصراع بين الوفد والقصر حتى تتاح الفرصة لمزيد من النفوذ البريطاني .

ونستطيع بعد كل هذا أن نؤكد على قضية هامة وهي رغبة بريطانيا في مساندة الوفد تلك المساندة التي تفسرها العديد من الأسباب الموضوعية وفي مقدمتها :-

١ - أن حكومة الوفد تستند الى قاعدة شعبية عريضة تمكنها من تطبيق معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا يعتمد على روح المساعدة قبل التقيد بنصوصها .

٢ - أن حزب الوفد بشعبيته الكبيرة هو الحزب القادر على الوقوف موقف الند ضد شعبية الملك الشاب .

٣ - يمكن لبريطانيا عن طريق حكومة الوفد أن تستصدر ما تشاء من قرارات تتفق مع المصالح البريطانية .

وفي الوقت الذي كانت العلاقات بين الملك والنحاس تمضي الى طريق مسدود كانت هناك بعض القوى القائمة حول القصر تهدف أن تؤجج نيران الفرقة بين العرش والوفد ويعتبر المثال التالي والذي نشرته احدى الصحف الموالية للقصر نموذجا فريدا لأسلوب الوقيعة والمزايدة لا لتحقيق الأغراض الوطنية ، وانما لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية ، فكتبت جريدة البلاغ تقول « حينما سافر النحاس الى لندن لأجل المفاوضات ودعته مصلحة خفر السواحل بإطلاق المدافع وحينما عاد استقبلته بنفس الطريقة ونحن نعلم أن اطلاق المدافع من مميزات جلالة الملك وحده ، فقد جرت القواعد وجرت العادة في مصر .. فاطلاقها للنحاس في توديعه ومقابلته اغتصاب لمظهر من مظاهر تلك المميزات ، كان من الضروري أن يترك أثره في ذلك القلب الفتي الذي يجلس على العرش . ثم الحملة العنيفة التي كان يرمي قيامها عند توليه الملك سلطاته ولكن النحاس ثار وزعم أن فيها اعتداء على الدستور ، كل هذا والملك وهو طاهر القلب خالي الذهن من الأشخاص لا يصدر عن حب خالص لبلاده ، ثم تحدث

الصحفيه تعيد على النحاس مواقفه المناقضه لحقوق العرش ، ففي احدى الحفلات التي اقامها النحاس في قصر الزعفران جلس النحاس مجلـــس الملك في الحفلة ، وكان الجو معتدلا ومع ذلك شوهد النحاس يضع الطربوش ويبقى رأسه عاريا لمدة عشرين دقيقة ولم يخلع الطربوش ، فأي معنى يفهم من هذا غير أن النحاس يتمثل في حضرة صاحب الجلالة . واستقبل الملك مستقبليه في محطة الاسكندرية مصـــافحا ثم شوهد النحاس يصافحهم هو الآخر من ورائه ، ولمـــا ذهب جلالتـــه الى البرلمان في حفلة التوليه شوهد مكرم عبيد واقفا بجانبه وبيده مظـــروف خلف ظهره وهذا وذاك يتنافيان مع التقاليد (٧٨) .

***

وهكذا ساهمت بطانة السوء من تعميق الخلاف بين الملك ورئيـــس الحكومه ومما يؤسف له أن الصحف المصريه قد لعبت دورا خطيـــرا في تفاقم الخلافات وأن بعض كبار الكتاب قد انحـــدر الى هذا الدرك تحت عنـــوان " حقوق الملك في حقوق الأمـــة " (٧٩) .

وفي الوقت الذي انقسم فيه الشعب المصري بين مؤيد للملك ومناصر للوفد كانت الحكومة البريطانيه تضـــع القواعد الأساسية التي تحكم التدخل في شئون مصر الداخليه وحددت أربعة احداث تستدعي التدخـــــــل البريطـــــاني :

أولا : الاخـــلال الشديد بنص المعاهدة أو روحها .

ثانيا : السعي من جانب الحكومه المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة اخرى لعقد معاهدة أو نحوهـــا .

ثالثا : امتناع الحكومه المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضروريه لتحســـين وسائل الدفاع عن مصر .

رابعا : تدهور الوضع المالي على نحو يترتب عليه أن تصبح مصـــــر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدوليه (٨٠) .

---

(٧٨) البلاغ ٢١ يوليو ١٩٣٧م .

(٧٩) المصدر السابق أول يوليو ١٩٣٧م .

(٨٠) الوثائق البريطانية برقيه رقم ١٦٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٣٨ من ايدن الى لامبســـون . F O 407/221

على هذا النحو أرست الخارجية البريطانية القواعد التي يتم بموجبها التدخل في شئون مصر الداخلية ومن المؤكد أن بريطانيا لا تهتم من مصر إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أما حقوق العرش أو حقوق الأمة أو الديمقراطية فهي قضايا تتشدق بها بريطانيا بهدف تحقيق أغراضها .

ومما يلفت النظر أن علي ماهر رئيس الديوان الملكي — قد لعب دوراً كبيراً في الصراع الدائر بين القصر والوفد اتسم بالدهاء والمكر ومن الطريف ما لاحظه في حديثه للسير لامبسون عن الوقت الذي أحس فيه السفير برغبة الملك في إقالة الحكومة فجح علي ماهر إلى درجة كبيرة في خدع السفير بأن الملك لا يمكن أن يفكر في مثل هذه الأمور مما اضطر لامبسون أن يرسل إلى حكومته يطمئنها على بقاء حكومة الوفد (٨١) .

واضطرت الحكومة الإنجليزية إلى استعمال أسلوب التهديد وأبلغت الملك صراحة أنه سيفقد ثقة الحكومة البريطانية إذا ما استمر في سياسته وأنه يعرض عرشه للخطر (٨٢) .

ومن خلال هذا الصراع الدائر أعلن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب بياناً أدان فيه الوزارة الوفدية متهماً إياها بإفساد الأمن والتدمير وخنق الحريات وأنها تعد من أسوأ الحكومات التي حكمت مصر (٨٣) .

وعندما حانت اللحظة الحاسمة وعلم السفير البريطاني أن إقالة الوزارة قد تحققت تراجعت الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف محدد ولعل اختيار محمد محمود شخصياً ليتولى رئاسة الحكومة بما عرف عنه من صداقته الوطيدة مع الانجليز كان من بين العوامل التي شجعت بريطانيا على عدم التدخل .

---

(٨١) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٣٥

(٨٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من لامبسون إلى إيدن . F O 407-221

(٨٣) البلاغ ، والمقطم ٢٤/١٢/١٩٣٧ .

وبعد خطاب الملك بإقالة الوزارة أعربت خطاب الإقالة لأنه حكومته حيث جاء فيه « نظراً لما أجمع عليه ممثلو الأمة على أن شخصاً لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وأنه ... عليها مجاوزتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، ومع انعدام سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأي الأمة الخ » (٨٤) .

وتأصيلاً للحقيقة التاريخية فإننا نعتقد أن علي ماهر قد لعب دوراً خطيراً في تدعيم سلطة الملك على حساب الحقوق الدستورية ، واستطاع علي ماهر أن يلفت نظر الملك الشاب إلى ضرورة إقالة الوزارة الوفدية بلا أي تقدير لمبدأ الشرعية الدستورية (٨٥) .

ويبدو أن هذا المسلك من علي ماهر كان بسببه موقف الوفد من تعيينه رئيساً للديوان الملكي ، ففي الوقت الذي استبشرت فيه صحف القصر لهذا التعيين واعتبرته تطبيقاً لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب على اعتبار أن علي ماهر هو أفضل من يصلح لهذا المنصب (٨٦) ، في نفس الوقت تحفظت صحف الوفد على هذا التعيين بل أن إحداها ذكرت أن هذا التعيين قد تم بناء على الصلاحيات التي حصل عليها القصر بمقتضى مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الذي أصدرته وزارة زيور باشا وأن الوزارة الحالية تنوي عرض هذا المرسوم على البرلمان بقصد تعديله أو إلغائه (٨٧) .

بل أن علي ماهر شخصياً هو الذي قام بكتابه كتاب الإقالة (٨٨) ، وعندما أثيرت هذه المسألة في مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٠ تساءل علي ماهر ... تساءل النحاس لماذا أقيلت حكومة ١٩٣٧ ، فالجواب أن سبب

---

(٨٤) الأهرام والبلاغ والدستور ٣١/١٢/١٩٣٧م .
(٨٥) فاطمة اليوسف ، ذكريات ص ٢٤٤ .
(٨٦) البلاغ ١٠/١٠/١٩٣٧م .
(٨٧) المصري ٢٠/١٠/١٩٣٧م .
(٨٨) الجمهورية ٧/١/١٩٥٤ .

الأمانة حافظ على حقوق العرش وكل من واضعي (أي علي ماهـــر) وقتئذ أن أتقدم لإيجاد حلول بخصوص هذا الموضوع .

وهكذا تمت إقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك فـــاروق وبتوجيه من رئيس ديوانه علي ماهر الذي ضرب عرض الحائط برغبـــة السفير البريطاني في بقاء حكومة الوفد في الحكم ولذا فقد اعتقـــد السفير أن علي ماهر هو السبب الحقيقي وراء كل المتاعب التي تلاقيهـــا بريطانيا في مصـــــر (٩٠) .

ولقد تمخضت أزمة إقالة الوزارة عن مزيد من سوء العلاقة بين علي ماهـــر والجانب البريطاني كما دفع السفير إلى أن يكتب لحكومته قـــائلا أن علي ماهر رجل مخـــادع لا يمكن الوثوق به أو الاعتماد عليه (٩١) .

وبصدد مناقشتنا لإقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٧ ، يدفعنـــــا هذا إلى التســاؤل عمن تقع على عاتقه مسئولية هذه الإقالة ! ..

ولعل التفســير الذي يتفق ومنطق الأحداث يدفعنـــا إلى إدانة العديد من الأطراف ، ولعل علي ماهر في مقدمة تلك القائمة لأنه المسئول الأول عن هذه الإقالة ولأنه سعى إلى توسيع سلطات الملك على حســاب الأمـــة حتى يبدو بمظهر الرجل الأمين على حقوق العرش ، ولاشك أن هـــذه السياسة قد أفرزت نتائج خطيرة تمثلت في فتح شهية الملك على سياســة التحدي لمبادئ الدستورية وإقالة الوزارات وتعطيل البرلمان تلـــك السياســة التي اكتوى بنارها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية على حد سواء ، ولعل علي ماهر نفسه قد شرب من نفس الكأس حينما أقاله الملك بطريقـــة مهينـــة سنة ١٩٥٢ (مارس) .

---

(٨٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والخمسين ، أول مايـــو سنة ١٩٤٠ ص ١٨٦٥ .

(٩٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦١٢ من لامبســـون إلى إيـــدن F O 407 221 بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧م .

(٩١) المصـــدر السابق .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها حتى مهدت الطريق لاقالتها ، وذلك بسبب اعتقاد النحاس أن الملك (شاب صغير) يمكن احتواؤه بشكل أو بآخر ، وكانت معظم تصرفات النحاس تصدر انطلاقا من هذا المفهوم واستبعدت حكومة الوفد من حساباتها وجود علي ماهر في معسكر القصر ، تلك الشخصية التي شهد لها كل من عاصرها بالمكر والدهاء ، وبدلا من أن تضع حكومة الأغلبية منهجا دستوريا لتندحر فكرة القمصان الزرقاء التي ضج منها الجميع بسبب سلوكها الارهابي عن طريق الاعتداءات المتكررة على خصوم الوفد .

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسئولين عن هذه الاقالة فما كان عليه أن يبدأ حياته بهذا المسلك الديكتاتوري ، وكان عليه أن يلجأ الى الأمة ليأخذ رأيها اذا ما اعتقد أن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الشعب .

واذا ما علمنا أن الملك فاروق لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة حسب بالتاريخ الميلادي ، فان هذا يضاعف من مسئولية علي ماهر .

أما السفير البريطاني ومن ورائه تعليمات وزير الخارجية فلقد لعب دورا هاما وأساسيا في افساد العلاقات بين القصر والحكومة ، وما كان لبريطانيا أن تقبل بأي حال من الأحوال أن يتحد المصريون جميعا في جبهة واحدة لأن هذا معناه أن تنتبه الأمة للخطر الذي يحيق بها من جراء الهيمنة البريطانية . وهناك سؤال يستحق أن يجاب عليه : كيف قبل البريطانيون أن يهزموا في أول معركة يخوضونها ضد الملك فاروق ؟.

أولا : لقد حدد وزير الخارجية البريطاني المسائل التي يمكن للسفير أن يتدخل تدخلا مباشرا من أجلها ولم يكن من بينها اقالة الحكومة الوفدية ..

ثانيا : لعل الحكومة البريطانية قد اعتقدت أن اقالة الوفد لا تستحق التضحية بمعاهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تفكر في التدخل الا أنها قد أرجأت ذلك الى وقت ترى فيه أن مصالحها في خطر .

ثالثا أكد السفير البريطاني في حديثه مع النحاس عقب الانقلاب حينما لامه الأخير على عدم تدخله ليحول بين رغبات الملك الطائشة وبين إقالة الحكومة الدستورية — أكد السفير أنه لم يكن في وسعه أن يعمل أكثر من ذلك وليس من مصلحة النحاس ولا حزبه أن تتدخل بريطانيا لكي تحميه بالقوة (٩٢) .

لا أن الوفد لم يكن ليقتنع بالحجج والمبررات التي ساقها السفير البريطاني واهتمت صحف الوفد تلوح بأن التحالف الانجليزي المصري قد أخفق وأن على مصر أن تبحث لها عن حليف جديد وأشارت الصحيفة الى أن بريطانيا ما زالت تتعامل مع مصر بروح الاستعمار القديم والواجب من الحليفة اذا كانت حريصة على عوامل الود والصداقة أن ترتفع عن استغلال مصر واهدار استقلالها (٩٣) .

وتساءلت صحيفة وفدية أخرى " هل بلغ سوء الظن بين المصريين والانجليز الى الحد الذي لا سبيل معه الى اقرار الوضع بين الحليفين على أساس من التعاون الصادق السليم ؟ وأشارت الصحيفة الى مسئولية بريطانيا عن اقالة الحكومة الدستورية (٩٤) .

ولقد انتهز الوفد كل الفرص لاحراج الانجليز والقصر معا ، وهذا الموقف من الوفد يدفعنا الى الاعتقاد بأن موقفه من الانجليز وهو خارج الحكم يغاير موقفه وهو في الحكم ، فلقد أخذ زعماء الوفد يصرحون في كل مجلس بأنهم طردوا من الحكم بناء على رغبة الملك وبايعاز من الانجليز وأن هذا الموقف ضد رغبة وتأييد جماهير الشعب المصري ، ومترتبا على ذلك وجد الوفد مستعدوا الملحة السياسة الانجليزية وخصوصا ما يتعلق بمسئولية بقاء الدستور المعطل والأكثر من هذا أعلن ممثلو الوفد في مجلس النواب على

---

(٩٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٠٨ من لامسون الى ابدن مترجم F O 407-207 ١٨ يناير سنة ١٩٢٨ .

(٩٣) المصري ١٠ نوفمبر ١٩٢٨ .

(٩٤) الوفد المصري ١١ ، ١٦ نوفمبر ١٩٢٨ .

السفارة البريطانية ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يحكمان مصر كما كان يحكمها العميد البريطاني والمفتش العام قبل المعاهدة (٩٥) .

ومن خلال العلاقات والمشاحنات بين القوى السياسية في مصر والذي كان حقل خصب لنمو النفوذ الانجليزي المدعوم بنص معاهدة ١٩٣٦ أصبحت صياغة العلاقات بين القوى المؤثرة في السياسة المصرية على النحو التالي :ـ

أولا : لقد اعتقد النحاس أن الملك وحده غير قادر على اتخاذ خطوة خطيرة وهي اقالة الحكومة الدستورية ، معتقدا أن الانجليز كانوا وراء تلك المؤامرة ، ومن هنا أعلن الوفد صراحة عن عدائه للانجليز والتلويح بنقض معاهدة ١٩٣٦ (٩٦) .

ثانيا : زيادة حدة الصراع بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر إلا أن هذا الصراع لم يتعد اطار التحالف ضد الوفد ، وهذا التصارع كان مبناه أن القصر يريد أن يملك ويحكم وحده ، وأن حزب الأحرار الدستوريين كان يريد أن يشارك الملك في الحكم . ويلاحظ أن محور الخلاف قد دار حول أمور سبق أن تصارعت من أجلها كل الأحزاب ضد ديكتاتورية القصر ، وهي حق رئيس الحكومة في اختيار أعضاء وزارته وهو ما رفضه القصر تماما .

ثالثا : ــ عن العلاقات بين الانجليز والقصر وخصوصا بعد أن أهمل فاروق نصائح لامبسون بالابقاء على حكومة الوفد . فقد تزايد العداء بين الطرفين لنفس السبب السابق بالاضافة الى تزايد النفوذ الايطالي داخل القصر عن طريق البنداري باشا وكيل الديوان الملكي (٩٧) .

ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية في مرحلة جديدة سمتها التصادم الواضح بين الملك والانجليز .

---

(٩٥) مضابط مجلس النواب ــ الجلسة الثالثة والثلاثون أول نوفمبر ١٩٣٨ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .
(٩٦) المصري ١٢ نوفمبر ١٩٣٨م .
(٩٧) السيد وآخرون ــ مرجع سبق ذكره ص ٦٥ .

الوجود البريطاني في السياسة المصرية (ديسمبر ١٩٣٧ — يونية ١٩٤٠) :

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن تصميم الملك فاروق على اقالة حكومة النحاس وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة يعد انقلاباً ضد الديمقراطية وعودة الى سلوك الملك فؤاد الاستبدادي (٩٨) .

وقد ألف محمد محمود وزارته في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حيث جمع فيها بعض المستقلين والمنشقين على الوفد . وبمجرد الانتهاء من اجراءات تشكيل الحكومة جرت زيارات متبادلة بين السفير البريطاني ومحمد محمود باشا تم فيها وضع أسس التعاون بين مصر وبريطانيا ، وقد حملت رسائل لامبسون الى حكومته في لندن — رغبة رئيس الوزراء المصري في اقامة علاقات متينة تحكمها المصالح المشتركة والتعاون الصادق بين الطرفين ، وقد اتفق على وضع أولويات العمل المشترك فيما يتعلق بتنمية الدفاع عن مصر ، وما يتطلبه ذلك من نفقات . وأضاف لامبسون في برقيته « أن محمد محمود باشا قد أبدى رغبة أكيدة في منع المظاهرات التي تحدث في شوارع كل يوم والتي تسبب ارتباكاً في كافة المصالح والمؤسسات الحكومية . ويضيف لامبسون أن رئيس الوزراء المصري قد تفهم جيداً طبيعة العلاقات المصرية الانجليزية وأنه مقدر تماماً للأخطار القائمة . واستطيع أن أقرر أن رئيس الوزراء الجديد صديق حميم وحتماً سيكون تعاوناً مع سياستنا ومريحاً » (٩٩) .

ولعل الملك فاروق قد وقع اختياره على محمد محمود باشا بسبب علاقته الوطيدة مع الانجليز ، ويبدو أن الملك فاروق كان على ثقة من أن بريطانيا لن تعترض حتى لا تقع في حرج نظراً للعلاقات الوطيدة التي تربط رئيس الوزراء الجديد بالسفارة البريطانية . وقد بدأت الوزارة الجديدة

---

(٩٨) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧ من لامبسون الى ايدن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨م . F.O. 407/222

(٩٩) المصدر السابق برقية رقم ١٠ بتاريخ أول يناير ١٩٣٨ من لامبسون الى ايدن .

في تنفيذ خطة القصر باستصدار المرسوم الملكي بحل البرلمان الوفدي (٣ مايو ١٩٣٨) وقد هاج النواب الوفديون وأصروا على الاعتصام داخل البرلمان احتجاجا على تلك السياسة إلا أن الشرطة قد تمكنت من إخراجهم بالقوة (١٠٠) .

وخلال الشهر الأول من عمر الوزارة تعرضت الكثير حركة تنقلات داخل الجهاز الإداري للدولة وتمت عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية حتى لقد شعر السفير البريطاني بأنه بات واضحا أن الانتخابات « ستزيف » بواسطة الحكومة وبموافقة القصر الملكي (١٠١) .

ونجحت الوزارة في إدخال العديد من التعديلات في الدوائر الانتخابية تم معظمها تلبية لرغبات مرشحي تلك الدوائر ، ووجدت الفرصة مواتية في التعداد الجديد للسكان حيث زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٢ دائرة جديدة فصار عدد الدوائر ٢٦٤ بدلا من ٢٣٢ ، وتدخلت الحكومة في هذه الانتخابات تدخلا اداريا لصالح كثير من مرشحيها وانصارها فلم تكن في جملتها انتخابات حرة أو سليمة وهذا يعد مخالفة صريحة للدستور وتزييفا لإرادة الأمة وتواطؤا مفضوحا مع القصر (١٠٢) .

وكان الخارجون على الوفد بزعامة الدكتور أحمد ماهر والنقراشي قد كونوا « الهيئة السعدية » ولم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل اعتقدوا أن عامة الوفديين بقيادة النحاس باشا هي التي خرجت عليهم — وعلى المبادئ الأصلية للوفد (١٠٣) . ووجد هؤلاء أنفسهم في معسكر القصر الذي يعتبر الخصم الأول للوفد وتقدموا إلى الانتخابات مع حزب

---

(١٠٠) الوفد المصري ، البلاغ ، السلسلة ٤٣ ، ٥ يناير ١٩٣٨م .
(١٠١) د. أحمد زكريا شلق — حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ ص ٣٦٨ .
(١٠٢) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة ٨/٩/١٩٨٢ ، عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة جـ٢ ص ٦٠ .
(١٠٣) محمد حسنين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية جـ٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ٤/٢/١٩٣٨م .

الأحرار الدستوريين على نيل الكثير من مقاعد المجلس وما أكثر من أن الوفد الحقيقي هو ما يتزعمه الدكتور أحمد ماهر (٤-١) .

وحصلت الهيئة السعدية على ثمانية مقاعد في مجلس النواب وحصل الدكتور ماهر أن يبقى مع هيئته بعيداً عن الحكم برغبة متلاقية مع الدستوريين الجديدة إلا أن هذا الموقف كان موضع ريبة من الوزارة الجديدة منذ بدأت بين من ترى لنفوذ العربيين في الحكم حتى أثيرت هذه المساعي واقترب السعديون في الوزارة في يونية ١٩٣٨ ، بعد أن تمكنت الحكومة بالتعاون مع القصر من إقصاء الوفد عن الحكم عن طريق تزييف الانتخابات إلى حد أن رئيس الوفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد — قد سقطا في دائرتيهما ، وعلى ضوء ما ترتب على ذلك من صراع أخذ يدب بين القصر ممثله علي ماهر (رئيس الديوان) وبين محمد محمود (رئيس الوزراء) على اعتبار أن كلا منهما يريد أن يستأثر لنفسه بقدر كبير من السلطة .

وتشير العديد من المصادر إلى أن علي ماهر باشا لم يترك الوزارة تمضي في طريقها بل عمل على وضع العديد من العقبات كوسيلة للخلاص منها حتى يقفز هو إلى موقع رئيس الحكومة (٥-١) .

وبقدر ما بذل علي ماهر من جهد للعمل على إضعاف الحكومة و... منها كان محمد محمود باشا يتردد على دار السفير البريطاني مدبياً ويصحح كل ما يرى أنه يتم عن رغبة انجليزية . ووفقاً لمراعاة مصالح العشيقة فلقد أصدرت الحكومة المصرية قراراً بمنع الرعايا الأجانب من حمل السلاح والذي كان مقصوداً به بالدرجة الأولى الإيطاليين المقيمين في مصر (٦-١) .

(٤-١) السياسة ١١/٢/١٩٣٨ .

(٥-١) محمد التابعي - أسرار الساسة والسياسة ص ٣٠٣ — الكتاب الذهبي العدد ١٩٥ أكتوبر ١٩٧٢ القاهرة ، أخبار اليوم ١٩٤٥/٣/٦

(٦-١) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثالثة أول ابريل ١٩٣٨ ص ٢١٨ ملحق مشروع قانون بمنع حمل السلاح على الرعايا الأجانب .

ومن المؤكد أن السلطات البريطانية كانت ترقب وبحذر شديد التطورات السياسية في مصر حيث كانت الأوضاع الدولية تنذر بقدوم حرب ضد ألمانيا ففي ١٢ مارس ١٩٣٨ أقدمت ألمانيا على ضم النمسا ثم تحولت إلى اقليم السوديت الذي تزعمت فيه الحركة النازية ، وقد أصبحت بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا بعد لقاء ميونيخ الأول من [illegible] والمجر بالنصيب من الأقاليم التي يقطنها الألمان بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة وتطورت الأمور تطورا خطيرا بعد لقاء ميونيخ الثاني ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، وبتدهور سلام الحالة الدولية فقد تضاعف قلق بريطانيا وزاد من رغبتها في فرض سيطرتها على مصر خشية أن ما يحدث يرتبط بأمن بريطانيا ذاتها ، ومن هنا نظرت بريطانيا إلى موقف القصر بشيء من الريبة والشك ومما ضاعف من هذا الاعتقاد العلاقة الوطيدة بين القصر والجالية الإيطالية التي كانت تعد أكبر جالية بعد الجالية اليونانية وكانوا منتشرين في مدن القطر ، ولهم مشروعات مالية ونقابية ضخمة منها البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري ، والمعهد الإيطالي وغير ذلك من المشروعات التجارية الكثيرة ، ولذا فقد كان الإيطاليون يشكلون خطرا خطيرا على الانجليز في مصر ، ولذا فقد كان أهم ما يقلق الانجليز هو امتداد النفوذ الإيطالي الذي إلى القصر لذلك حيث أثار الانجليز حملة ضد موظفي السراي [illegible] وأن الوزير الإيطالي في مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، وطالبت الحكومة البريطانية أن من حقها وضع حد لهذه الميول وضرورة إبعاد موظفي السراي الذين لا ترضى عن وجودهم (٢٠١) .

وتبعا لتطور الحالة الدولية بما ينذر بقيام حرب مع ألمانيا وانطلاقا من المفهوم البريطاني السائد والذي يعني أن أمن بريطانيا فوق كل اعتبار فقد بدأت الحكومة البريطانية تعيد فهم معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومصالحها بالدرجة الأولى .

ولعل من بين المسائل التي كانت تثير السفير البريطاني أن يرى الكويت

---

(٢٠١) صحيفة مصر الفتاة ٢٥ يوليو ١٩٣٨ .

مانزولينى (السفير الايطالى) فى صحن مصر الكبرى وهو يستعرض بصحبة الاسود الشباب الفاشى ويردد شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية (١٠٨) .

ولقد خشى الانجليز من توثق الصلة بين البدراوى باشا ، (وكيل الديوان الملكى) وبين فيروتشى كبير المهندسين بالسراى ، والذى كان يعد من وجهة النظر البريطانية كادرا هاما من كوادر علم المخابرات الايطالية ، بل لقد ادعى الانجليز ان فيروتشى يطلع على أوراق الدولة ووثائقها من خلال مكتب البدراوى بالقصر الملكى (١٠٩) .

واخذت السياسة البريطانية تتحين الوقت المناسب لكى تتدخل بكل ثقلها لا لوضع أسس ومبادىء تحدد العلاقة بين القصر والحكومة ، وانما لوضع أسس جديدة تحدد من خلالها قواعد التدخل البريطانى ، سواء فى أعمال الحكومة أو فى أعمال القصر ، واستثمر السفير البريطانى (لامبسون) الخلافات المستمرة سواء بين القصر والحكومة ، أو بين المعارضة التى أصبح يمثلها حزب الوفد وبين القصر وحكومة محمد محمود باشا من جانب آخر ، ولقد بدأ هذا واضحا خلال ما يسمى بأزمة (حرس الموتوسيكلات) حيث اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه منذ كان مندوبا ساميا (قبل توقيع المعاهدة) وكانت حكومة الوفد قد تركت هذا الأمر بصفة استثنائية بعد توقيع المعاهدة الا أن الملك فاروق طلب الغاء هذا التقليد والح فى طلبه مما اضطر محمد محمود الى مفاتحة السفير وطلب منه رفع هذا الحرس (١١٠) .

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى لم يشأ أن يجعل من موضوع الحرس أساسا للعلاقات مع القصر ، وانما أراد أن يتحين الوقت المناسب

---

(١٠٨) د. محمد قدحى ، دراسة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ص ٢٧ .

(١٠٩) المصور ١٤ أبريل ١٩٣٩ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى — القاهرة .

(١١٠) د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ ص ٢٤٢ .

حتى يرد الصاع صاعين للملك ويجد لامبسون في الفرصة مناسبة حين طلب من محمد محمود أن يبعد كبير مهندسي القصر (فيروتشي) الإيطالي إلا أن الملك طلب منه تصبره وبعدها سيتخلص منه نهائيا (١١١) .

ولعلها كانت مناورة من القصر حتى لا يصطدم اصطداما مباشرا مع السفير في الوقت الذي كان الوفد يشن أكبر حملاته ضد الانجليز والقصر معا مؤكدا على أن معاهدة ١٩٣٦ قد سقطت في الاختبار الأول (١١٢) .

وكما أوضحنا فقد كان الصراع بين القصر والحكومة من الأسباب المهمة التي أتاحت الفرصة لتدخل السفير البريطاني حتى لو كانت هذه الخلافات من أخص القضايا الداخلية ، ويصور برقية لامبسون التالية كيف يمثل الخلاف القائم بين القصر والحكومة فرصة مناسبة لمزيد من التدخل البريطاني : « إن العلاقة بين القصر والحكومة تتأزم يوما بعد يوم مما دفعني إلى إجراء محادثات مع كل من علي ماهر رئيس الديوان وحسين سري وزير الحربية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ، ولقد خرجت من محادثاتي بأن علي ماهر وراء كل هذه المؤامرات في محاولة القضاء على هذه الحكومة(١١٣) .

وفي الوقت الذي كانت فيه الجالية الإيطالية تحظى باهتمام خاص لدى فاروق كان علي ماهر يبذل جهدا كبيرا لدى بريطانيا أثناء تواجده في لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في محاولة ليبعد عن نفسه تهمة التعاطف مع إيطاليا تمهيدا لتوليه رئاسة الحكومة .

وعلى الرغم من التعاطف الواضح بين القصر والجالية الإيطالية في مصر إلا أن هذا التعاطف لم يرق إلى درجة التعاون المطلق في هذه

---

(١١١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٦ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٣٨ من لامبسون إلى هاليفاكس . F.O 407-222

(١١٢) المصرى الأول من سبتمبر ١٩٣٨م .

(١١٣) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٥ بتاريخ أول أبريل ١٩٣٨ من لامبسون إلى هاليفاكس . F.O 407 224

الفترة بالذات (١٩٣٨ — ١٩٣٩) وانما كان فاروق يتعامل مع الطليان من منطلق كراهيته للسفير البريطاني ، والذي كان يتعامل مع فاروق باعتباره شابا متهورا وليس باعتباره ملكا على مصر .

ولقد استطاع علي ماهر بدهائه وحنكته أن يقنع الخارجية البريطانية بأهمية التغيير في مصر بحجة أن الشعب المصري قد مل عهد الطوار من الحكم وأن الملك قد اعتزم أن يسقط الوزارة القائمة وأن يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة .

وعلى ما يبدو أن اختيار الملك فاروق لعلي ماهر لكي يمثل مصر في مؤتمر لندن المشهور كان قائما على أساس اجراء حوار مع الخارجية البريطانية تمهيدا لاقالة الحكومة ومما يضاعف من هذا الاعتقاد أن علي ماهر لم يكن وزيرا للخارجية ولا رئيسا للديوان الملكي ، ومن حيث أن تمثيله مصر في هذا المؤتمر يعد مخالفة صريحة للدستور والقانون . حيث كان من الأولى أن يمثل مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أي عضو في الحكومة على اعتبار أن أي اتفاق قد يحدث في المؤتمر ستترتب عليه التزامات سياسية هي من صميم عمل الحكومة .

ولقد روى محمد محمود أنه لما اجتمع علي ماهر باللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية حضر الحديث السير لامبسون في القاهرة وبين من الحديث أنه يتضح من علي ماهر أنه سيترأس الحكومة وأضاف محمد محمود قائلا أن السير لامبسون قد أطلعه على هذا المحضر (١١٥) .

ولعل السفير البريطاني كان يهدف من وراء اطلاع محمد محمود على محضر الاجتماع السابق الى عدم مسئولية بريطانيا عن اقالته التي تمت بايعاز من القصر وعن طريق علي ماهر .

---

(١١٤) مصر الفتاة ٨ يولية ١٩٣٩ ، الجمهورية ١٩٥٤/١/١٢ مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق .
(١١٥) أخبار اليوم ١٧ سنة ١٩٤٨ .

وقد حدث لعلى ماهر أشــار الى أن اقالة وزارة محمد محمـود ستتم بمعاونته وقد بذل جهداً كبيراً لاقناع كبار الساسـة بالاشتراك فيها ويكتب بوزارة عن طريق كبار السياسيين ، والذين بلغ عددهم ستة عشر وزيراً من توجيه الادارة نحو اجراء انتخابات برلمانية أسفرت عــن حرمـــان الوفد من أية أغلبية (١١٦) .

ومن ثم سعى على ماهر لكى يثبت لمحمد محمود أن وزارته ليست سوى شكلاً دستورياً زائفاً لحكم القصر الحقيقى ، على الرغم من أن الحكومـــة كانت تعانى من العديد من المشاكل سواء بسبب عدم الوئام بين أعضـــاء الحكومة أو بسبب الحملات المكثفة والتى كان يشنها الوفد ضد الحكومة بأنها لا تمثل الا نفسها (١١٧) الا أن عدم رضــاء على ماهــر عن هــــذه الحكومة قد عجل بسقوطها تماماً ، وأدرك محمد محمود أن على ماهــر هو صاحب المشورة والرأى النافذ فى أمر الوزارة (١١٨) .

وحملت العديد من الصحف الموالية للقصر حملة عنيفة على الوزارة وشجع على ماهر جماعة مصر الفتاة على الهجـــوم العنيف على الـــوزارة ووصفها بأنها حكومة تتصف بالخمول وعدم النشاط (١١٩) .

وأدرك محمد محمود حجم المؤامرة التى يدبرها على ماهـــر لـــ اســـقاط وزارته ولعله أراد أن يفوت الفرصة على القصر عن طريق اشراك السعديين فى الوزارة حتى يدعم وزارته بعناصر لها ثقلها السياسى والوطنى ، وتمكن على ماهر من اقناع قطبى السعديين ــ أحمـــد ماهر والنقراشى من بالاشتراك فى الوزارة وتم تشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٤ يونية ١٩٣٨م .

ولقد رحب على ماهر بهذا التعديل الوزارى الجديد على أساس أنه جزء جديد من مخططه ، وهو عدم تولى الحكم الا بعد الفراغ من كل المرشحين

---

(١١٦) الجمهـــورية ١٩٥٤/١/١٢ .
(١١٧) الوفد المصرى ، أول نوفمبر ١٩٣٨ .
(١١٨) د. محمد حســـين هيكل : مذكرات فى السياســـة المصرية جـ٢ ص ٧٠ .
(١١٩) مصـــر الفتاة ١٩ مايو ١٩٣٨م .

سوى الحكم وأملاك أقلامهم وعجزهم عن ملء الفراغ السياسي الذي تركه الوفد ، وأخذ علي ماهر يلاحق الوزارة الجديدة ويظهر عيوبها وفشلها في تحقيق النمو الاقتصادي والسياسي معلنا بأن البلاد في حاجة إلى وثبة قوية وسريعة وأن هذه الوزارة عاجزة عن تحقيق ذلك ، ووجد من جماعة مصر الفتاة ما شجعه على المضي في حملته وتبنت صحيفة مصر الفتاة الدعوة إلى مقاطعة الحكومة والعمل على إسقاطها .

وأخذت الإشاعات تنتشر مع مرض رئيس الوزراء مرة بالقول بأنه في طريقه إلى الاستقالة ومرة أخرى بأنه في طريقه إلى الإجازة على أن بعض الإشاعات حددت علي ماهر باعتباره الخليفة المنتظر (١٢١) .

وقد ظل الصراع بين محمد محمود وبين علي ماهر بين مد وجزر في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر إلى تقديم استقالته (١٩٣٩/٨/١٢) .

وقد اختلفت الآراء حول استقالة محمد محمود فالبعض يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة ملكية حملها سعيد ذو الفقار إلى رئيس الوزراء (١٢٢) ، والبعض الآخر يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة محمد محمود الذي عزم على تقديمها بعد أن علم أن علي ماهر يتصل ببعض الزعماء ويطلب منهم الاشتراك معه في تشكيل الحكومة الجديدة (١٢٣) .

أما محمد محمود نفسه فيؤكد في حديثه للمستر لامبسون أن حالته الصحية كانت السبب في استقالته حيث لم يتمكن من الجلوس في آخر جلسة لمجلس الوزراء أكثر من ربع ساعة وذلك مما يضاعف من حرجه أمام أعضاء الحكومة (١٢٤) .

---

(١٢٠) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٦ .

(١٢١) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ٤١٧ ، مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/١٢م .

(١٢٢) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ٥١ ، الرافعي مرجع سبق ذكره جـ٣ ص ٦٨ .

(١٢٣) د. هيكل ، مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ١٦٢ .

وبغض النظر عن أن الملك هو الذي طلب من رئيس الحكومة أن يقدم استقالته أو أن رئيس الحكومة نفسه هو الذي بادر بتقديم استقالته فمن المؤكد أن الاستقالة قد وجدت قبولا لدى الملك فاروق .

والسؤال الذي يستحق أن نجيب عليه هل كانت بريطانيا تعلم بأن في نية الملك إسناد رئاسة الحكومة إلى علي ماهر ؟..

إن كل الدلائل تشير إلى هذا سواء منذ زيارة علي ماهر إلى لندن وحضور مؤتمر المائدة المستديرة أو مراسلات السفير البريطاني إلى حكومته حيث يفهم من إحدى برقيات السفير مرسلة لندن بكل التفصيل . ووفق بعض البرقيات التي بعث بها السفير البريطاني إلى حكومته ما يؤكد هذا المعنى حيث يقول : « لقد أسندت رئاسة الحكومة إلى علي ماهر كما كان يتوقع الجميع . ولكن المهمة لم تكن سهلة فقد توقفت الإدارة الحكومية مدة أسبوع بينما تجاهل رئيس الوزراء الجديد حزب الوفد تجاهلا تاما وسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مراكز الوزارة وهم يدركون تماما أنهم إذا لم يقبلوا شروطه فقد يستغني عن تأييدهم (١٢٤) .

وهذا ما يضاعف من اعتقادنا من أن إسناد الوزارة إلى علي ماهر كان متوقعا وأن الدوائر البريطانية كانت على بينة من أمر هذا التعيين .

ويلاحظ أن علي ماهر قد شكل وزارته من أصدقائه المقربين ، ومن الشخصيات المستقلة ولم يراع في اختيارهم أن لهم أنصارا في البرلمان أو أحزابا تنصرهم وجعل كل غايته أن تتشكل الحكومة من الذين يتفقون معه في الرأي والاتجاه ، ومن يؤمنون بعبقريته وكفايته ، وهذا ما يؤكد عدم إيمان علي ماهر بالحياة النيابية السليمة حيث كان يعتقد أن القصر هو المصدر الفعلي لكل السلطات وأن أي حاكم مصري يفقد تدعيم القصر له فقد حكم على حكومته بالمضي في طريق وعر لا نهاية له .

---

(١٢٣) وثائق البريطانية برقية رقم ١١ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٥ أغسطس ١٩٣٩م . F. O. 407 223

(١٢٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧١ من مقال « العسكري » شرق السمارقة إلى هاليفاكس بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .
F O 407 — 223

وعلى الرغم من أن تعيين علي ماهر رئيسا للحكومة كان برغبة وبموافقة السلطات البريطانية إلا أنه منذ اللحظة الأولى التي باشر فيها سلطاته كرئيس للحكومة عمل على ممارسة سلطاته بعيدا عن النفوذ البريطاني ولعل عدم أخذ رأي السلطات البريطانية في اختيار أعضاء حكومته ما يؤيد هذا الاعتقاد مما سبب ضيقا شديدا لدى الدوائر البريطانية (١٢٥). وعلى حد تعبير الوثائق الأمريكية .. على الرغم من محاولات رئيس الوزراء الاستقلال عن بريطانيا العظمى فلن يمضي وقت طويل حتى تعمق العلاقات وتجاب رغبات بريطانيا في أكثر المسائل أهمية (١٢٦). وفي سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية، وأخذ الخوف يتملك المصريين لما يدركونه من عجز الجيش عن الدفاع عن البلاد، وكذا عدم كفاية القوات البريطانية في مصر للقيام بهذه المهمة، لذلك نلاحظ أن إلحاح المسئولين المصريين أخذ يزداد طلبا لزيادة القوات البريطانية في مصر — أي على العكس تماما مما قد يتبادر إلى الذهن — ولعل هذا التغيير في نظر المسئولين المصريين إلى القوات البريطانية في مصر، يعد أبرز ما حمله التهديد الفاشي بقيام الحرب العالمية الثانية، وبدت العيون البريطانية في مصر ساهرة ترقب تطور الأحداث وتسجل كل نبضة من نبضات الشارع المصري في حذر واهتمام شديدين.

وأدركت السياسة البريطانية أهمية حاجة مصر إلى الدفاع عن نفسها ولذا فقد بادرت الحكومة البريطانية بالإعلان عن إمداد مصر بالقوات البرية والبحرية والجوية اللازمة لضمان سلامة البلاد وتشير الوثائق الأمريكية أيضا إلى أن رئيس الوزراء المصري قد اضطر أمام تلك التطورات الخطيرة إلى أن يأخذ على نفسه عهدا بأن مصر سوف تقوم بكل دقة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المعاهدة (١٢٧).

---

(١٢٥) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٧٨٤ من بيرت فيش القنصل العام في الإسكندرية إلى حكومته بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٣٩م. 865 C. 20 / 43

(١٢٦) نفس المصدر السابق.

(١٢٧) الوثائق الأمريكية برقية من السفير الأمريكي في القاهرة إلى الخارجية الأمريكية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ وثيقة رقم ٢٢٥.
مذكرات حسن باشا يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٠٥.

وهكذا غدت معاهدة ١٩٣٦ محك اختبار على قلم السلطات البريطانية وادركت السلطات المصرية حجم المسئولية الكبيرة التي فرضتها معاهدة ١٩٣٦ ولخص البرلمان المصري في جلسة سرية – ١٢ نوفمبر ١٩٣٩م حيث ألقى رئيس الحكومة بيان عن سياسة حكومته وخلاصته تجنيب مصر ويلات الحرب مع التزامها نصا بما ورد في نصوص معاهدة ١٩٣٦ (١٢٨) . وكان دخول ايطاليا الحرب بجانب المانيا من اهم العوامل التي اقنعت السلطات البريطانية بأن وزارة على ماهر ليست هي الوزارة المطلوبة وقد يكون هذا راجعا الى العلاقات الوطيدة التي تربط القصر بالجالية الايطالية وبالتالي فان ولاء على ماهر للقصر ليس موضع شك وقد نسبت السلطات البريطانية الى القصر والى على ماهر ما يؤكد بان لهما ميولا محورية نحو ايطاليا (١٢٩) .

وفي محاولة من على ماهر لتبديد مخاطر تلك الاتهامات فقد بعث بعدة رسائل الى حسن نشأت السفير المصري في لندن لابلاغها الى الحكومة البريطانية يبرر فيها موقفه مؤكدا على أن السفير البريطاني في القاهرة لا يرعى المصالح المصرية ، وانه يتخذ منه موقفا شخصيا يتعارض تماما مع العلاقات الوطيدة التي تربط مصر ببريطانيه (١٣٠) .

الا أن محاولة على ماهر واتصاله بالحكومة البريطانية لم تثمر الثمرة المرجوة ، ولم تلبث الحكومة البريطانية أن بعثت الى سفيرها في القاهرة لكي يبلغ الملك فاروق بأن الحكومة المصرية قد خالفت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأن بقاء فاروق ملكا على مصر مرهون بتنفيذ كل المطالب البريطانية التي تتفق مع روح المعاهدة (١٣١) .

---

(١٢٨) محمد زكي عبد القادر . محنة الدستور ص ١١٨

(١٢٩) د. السيد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٥

(١٣٠) الوثائق البريطانية . برقية من وكيل الخارجية البريطانية الى السفير البريطاني في القاهرة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٠م . F.O. 407 — 223

(١٣١) المصدر السابق ، رسالة من الخارجية البريطانية الى سفيرها في القاهرة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٠ رقم ٤٢٣ .

وادرك الملك فاروق ومن ورائه الحكومة المصرية ثقل التبعة التي ألقتها معاهدة ١٩٣٦ على كاهل الشعب المصري ومن هنـــا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية دورا جديدا وخطيرا يتنافى تماما مع بنـــود المعاهدة ، وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تكـــــن الا لعبة سياسية تقصد من ورائها ما هو أبعد خطـــرا من نصـــــــوص المعاهدة ذاتهـــا .

● ● ●

الفصل الأول

جـــــذور حـادث ٤ فبراير ١٩٤٢

— سياسة تجنيب مصر ويلات الحـرب ..

— بريطانيا تستغل انزعاجها من وزارتي حسن صبري وحسين سري .

— تعطش الوفـــد الى الحـكم ..

— تطبيع العلاقات المصرية مع حكومة فيشي ..

سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب :

لقد نشبت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على اثر اجتياح الجيش الالماني حدود بولندا في اول سبتمبر من تلك السنة ، وفي ٣ سبتمبر اعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على المانيا بعد ان رفضت سحب قواتها من الاراضي البولندية ، وفي مساء اول سبتمبر الذي شهد الهجوم النازي على بولندا قابل السفير البريطاني (سير لامبسون) رئيس الوزراء المصري (علي ماهر باشا) وطلب اليه اتخاذ الخطوات تطبيق المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ (١) .

وفي الحال قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا واتخذت كل الاجراءات التي نصت عليها معاهدة التحالف حيث اعلنت حالة الطوارئ، وفرضت الرقابة على جميع دور النشر وايضا فرضت مجموعة من القيود العسكرية والاقتصادية وتم تعيين علي ماهر حاكما عسكريا وقسمت البلاد الى اربع مناطق عسكرية ووضعت جميع الموانئ والمطارات تحت تصرف بريطانيا ، وتم القبض على الرعايا الالمان كما تم الاستيلاء على املاكهم (٢).

ومن اجل احكام السيطرة على كل المرافق المصرية فقد اغلقت قناة السويس في وجه السفن المعادية ، ولم يلبث المرور ان اصبح قاصرا فيها على سفن الحلفاء الحربية مما ترتب عليه ان السفن المحايدة لم يسمح لها احيانا بالمرور (٣) .

---

(١) نص المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ . انظر الدكتور عبد العزيز الشناوي ، جلال يحيى ، وثائق ونصوص في التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٧ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ، مصدر سابق ذكره ص ١٠٥ ، الاهرام ، المصري ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩م .

(٢) وزارة العدل — مجموعة الوثائق والمراسيم للثلاثة أشهر — سبتمبر ، واكتوبر ، ونوفمبر سنة ١٩٣٩ ، المطابع الأميرية — القاهرة ١٩٤٠ ص ٥٢٨ .

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ — ١٩٥٦ ص ٣١ ، ٣٢ ، مطبوعات معهد الدراسات العربية — القاهرة ١٩٦٨ .

وعلى الرغم من كل تلك الاجراءات فان السفير البريطاني طالب مصر بضرورة اعلان الحرب ضد ألمانيا على اعتبار ان فكرة الموقف الوسط بين الحرب والحياد ليست الا فكرة وهمية ، وان موقف الحياد يطوى صعوبات في مواجهة اعمال التخريب والجاسوسية ، ثم أشار الى اهمية مصر ودورها الرائد في العالم العربي ولابد من اعلانها الحرب حتى تكون قدوة لغيرها من الدول العربية وخصوصا العراق (٤).

ووجدت الحكومة المصرية نفسها في موقف شديد الخطورة ، هل تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا وفقا لرغبة بريطانيا أم تتمسك بالحياد ؟ لقد اثار هذا الموقف العديد من المخاوف التي اعترت الحكومة المصرية على اعتبار أن ألمانيا لا تنتصر وان تنفيذ رغبة بريطانيا باعلان الحرب خطير النتائج وخصوصا اذا ما اشتركت ايطاليا في الحرب بجانب ألمانيا ، لهذا الاعتبار ولعدة اعتبارات اخرى ظل على ماهر متمسكا بموقفه محاولا قدر طاقته ان يقنع السفير البريطاني بأن مصر ليست ضد مبدأ دخول الحرب ، وانما توقيت اعلان الحرب هو مصدر الخلاف في مجلس الوزراء مسايرة للرأي العام ، الى ان يعود الرعايا المصريون الذين كانوا في ألمانيا وقت قيام الحرب ، والى ان يتم اتجاه البعثة البحرية المصرية التي كانت في عرض البحر الى مراسي امنه ، وكذلك اشار رئيس الوزراء الى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين الى مصر ، كما طالب بتزويد الجيش المصري بالمدافع الحديثة وتسليح الجيش المرابط بالسواحل (٥).

وعلى الرغم مما ابداه على ماهر من استعداد لاجابة كل طلبات بريطانيا ما عدا فكرة دخول الحرب والتي طلب مرارا من بريطانيا في شأنها ، الا ان الحكومة البريطانية تكونت لديها قناعة بأن على ماهر

---

(٤) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٦٤٤ من السفير البريطاني في القاهرة الى وزير الخارجية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ . F.O. 407 - 223

(٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي : مصدر سابق ذكره ص ١٠٥ ، محسن محمد التاريخ السري لمصر ٤٠١

ذو ميول محورية وانه متآمر مراوغ لا يمكن الوثوق به ، ولعل السفير البريطاني قد بنى اعتقاده هذا على ضوء العلاقة الوطيدة التي تربط علي ماهر بالسفير الايطالي في القاهرة مما دفع لامبسون الى الاعتقاد بوجود تفاهم او اتفاق سري بين مصر وايطاليا (٦) .

ووفقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ فلم يكن هناك ما يلزم مصر بدخول الحرب الى جانب بريطانيا التي اعتبرت ان اعلان الحرب من جانب مصر يناقض نصا وروح المعاهدة ، وعلى الرغم من تمسك الحكومة المصرية بمبدأ عدم اعلان الحرب — الا ان موارد مصر وموانيها ومطاراتها وكل مرافق الحياة فيها قد وضعت تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسميا في حالة حرب ضد المانيا وهكذا ظل وضع مصر اللاحرب شاذا ، اذ ان الفرق العملي الوحيد بين وضع مصر وحالة الحرب هو ان القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك في الحرب ولم تصدر لها الأوامر بضرب الأهداف الألمانية .

ووجد علي ماهر نفسه في حالة مواجهة مباشرة مع السفير البريطاني الذي اخذ يلاحق علي ماهر في كل مكان ، وحاول الأخير — كسبا للوقت — ان يطرح افكارا جديدة ، الا ان السفير كان يتعجل القرار ويضغط على رئيس الوزراء المصري بضرورة استصدار قرار الحرب ، وأمام هذا الضغط المتواصل المتزايد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء ٧ سبتمبر ١٩٣٩ على اعلان حالة الحرب ضد المانيا ، وانما علق موافقته على خطاب بعث به السفير البريطاني الى ماهر باشا يقول فيه ان اجراءات اعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع المانيا لم تعد كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على امن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وان المطلوب هو اعلان قيام حالة الحرب (٧) .

---

(٦) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٥٩٠ من السفير البريطاني في القاهرة الى وزير خارجية بريطانيا ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠ .
F.O. 407 — 228

(٧) مضابط مجلس النواب الجلسة الأولى من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادي ٢ اكتوبر ١٩٣٩ ص ٧ ، ٩ ؛ مذكرات حسن يوسف ص ٦-١ .

وادرك السفير البريطاني ابعاد الدبلوماسية التي يمارسها علي ماهر فهو يريد أن يقول « ان مصر قد غلبت على أمرها لاعلان الحرب » ، وعلى الرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على توجيه الخطاب المشار اليه . الا أن على ماهر قدر حجم المخاطر التي ستلحق بمصر من جراء هذا الاتجاه ولشد ما كانت المفاجأة حيث تلقى علي ماهر برقية من سفير مصر في لندن (٧ سبتمبر) بأنه قابل مستر بطلر (وكيل وزارة الخارجية البريطانية) واوضح له المزايا التي سوف تترتب على موقف مصر الحيادي اذ أن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من امريكا الى الحلفاء عن طريق مصر ، وقد عبر حسن نشأت عن ذلك بقوله « أن مستر بطلر ابدى ارتياحه لتلك الفكرة ووصفها بأنها خطة ذكية ومبتكرة ووعد بعرضها على لورد « هاليفاكس » وزير الخارجية (٨) .

وقد شعر السفير البريطاني بالمرارة لفشله أمام حكومته في تنفيذ ما سبق أن وعد به علي ماهر كتابة وشفاهية . « بدخول الحرب » (٩) .

ومن الواضح ان برقية حسن نشأت (سفير مصر في لندن) الى علي ماهر قد اخرجته من الموقف الذي كاد أن ينزلق اليه حيث أخذ يتذرع بأن مصلحة بريطانيا في عدم اعلان مصر الحرب ، وان اعضاء مجلس الوزراء المصري قد غيروا موقفهم على ضوء رسالة حسن نشأت ، وان الملك فاروق قد اقتنع بفكرة التريث حتى تتبين الحقيقة (١٠) .

---

(٨) مذكرات اللواء ابراهيم ادهم رئيس البوليس السياسي — صحيفة الجمهورية ١٣ ، ١٤ يناير ١٩٥٦ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٦ .

(٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية من السفير البريطاني في القاهرة الى « هاليفاكس » وزير الخارجية رقم ٨٨ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧ .

(١٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادي ٨ اكتوبر ١٩٣٩ ص ٢٤ .

ولعل رواية حسن يوسف قد أعطت الفرصة للملك فاروق وعلي ماهر لكي يعيدا مناقشة الأمر بشيء من الهدوء والتروي ولا شك أن الملك فاروق كان يميل إلى عدم دخول مصر الحرب ، ولذا فقد طلب من عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة إعداد مذكرة قانونية عن موقف مصر من الصراع الدائر وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وجاءت مذكرة رئيس لجنة قضايا الحكومة ـ لتتفق تماما مع الرأي القائل بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب (١١) .

والسؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه في هذا المجال : هل كان علي ماهر هو صاحب فكرة إبعاد مصر عن ميدان الحرب وهي السياسة التي عرفت « بتجنيب مصر ويلات الحرب » ؟.

من الملاحظ أن غالبية الذين سجلوا هذه الأحداث قد تجاهلوا دور الملك فاروق في هذا الصدد مع العلم بأن علي ماهر لم يكن يستطيع أن يصمد أمام ملاحقة السفير البريطاني له لولا أن الملك فاروق كان يناصر هذه الفكرة ويدعمها من خلال تأكيداته المستمرة لرئيس وزرائه علي ماهر ، ويؤكد أحد المؤرخين أن الملك فاروق قد أخبر « ج. فيش » المفوض العام للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة بأن علي ماهر كان قد وعد انجلترا في مناسبات ثلاثة بإعلان الحرب على ألمانيا ولكنه « فاروق » منعه من القيام بذلك (١٢)

وتشير بعض المصادر قريبة الصلة من القصر الملكي إلى أن الملك فاروق كان صاحب فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب (١٣) ، إلا أن دور الملك لم يكن واضحا نظرا لأن الاتصالات كانت تتم بين رئيس الوزراء المصري والسفير البريطاني في القاهرة ، ومما يؤكد وجهة النظر السابقة أنه في

---

(١١) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧ .

(١٢) لوكاز هير ويز : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ص ٩٤ ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ القاهرة سنة ١٩٧١

(١٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٤ .

اليوم التالي لاعلان الحرب دعا علي ماهر مجلس الوزراء للاجتماع ، وقال لزملائه الوزراء انه دعاهم للاتفاق حول صحة قرار اعلان الحرب ضد المانيا . الا ان عبد الرحمن عزام ، وزير الأوقاف ، اعترض على هذا القرار واخذ يفند الرأي القائل بأن معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر اعلان الحرب ، وبعد مناقشة طويلة طلب عبد الرحمن عزام من علي ماهر أن يترك له هذه المسألة ليسويها مع السفير البريطاني ووافق علي ماهر ، وذهب عبد الرحمن عزام وقابل مايلز لامبسون وناقشه طويلا في نصوص المعاهدة واستطاع أن يقنعه بأن مصلحة بريطانيا نفسها عدم اعلان مصر الحرب على المانيا وهكذا سويت المسألة (١٤) .

وعلى الرغم من التناقض الذي بدا واضحا في موقف علي ماهر بخصوص تلك القضية الهامة الا انني اعتقد أن علي ماهر لم يكن يسعى لزج مصر في تلك الحرب ولم يكن صادقا في وعوده التي قطعها للسفير البريطاني ، ولعل مرد ذلك الى أن علي ماهر كان صاحب فكرة التعاون مع المانيا ، وكان الملك فاروق وراء هذا الاتجاه (١٥) .

وكان علي ماهر يحرص على عدم اظهار مشاعره الحقيقية وهي كراهية الانجليز مفضلا الالمان الذين يحققون انتصارات عسكرية على بريطانيا العدو الأول لمصر .

وأمام الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات الالمانية في بداية الحرب فان الحكومة البريطانية طلبت من سفيرها في القاهرة أن يوقف الضغط على الحكومة المصرية حتى لا تحدث أثرا عكسيا (١٦) .

---

(١٤) محمد التابعي ، اسرار الساسة والسياسة - سلسلة الكتاب الذهبي عدد ١٦٥ - القاهرة ١٩٧٢ - ص ١٨٠ .

(١٥) لقاء شخصي مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة يوم الاثنين ٩ اغسطس ١٩٨٢ .

(١٦) مذكرات حسن يوسف ص ١٠٨ .

لقد اعتقدت الدوائر السياسية البريطانية بأن المشكلة الحقيقية لم تعد وفاء مصر بالتزاماتها قبل بريطانيا بقدر ما تكمن في الثقة التي ضعفت منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب الكبرى ، وأن ولاء علي ماهر لحلفائه لم يعد يمثل رصيدا ايجابيا في العلاقات المصرية البريطانية وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات كان على الحكومة البريطانية أن تعيد حساباتها من جديد وفقا لمصالحها في المرتبة الأولى .

واعتقد أننا لسنا بصدد اصدار حكم على مشاعر علي ماهر الشخصية وانما يكفينا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التي اعتقد علي ماهر أن عليه أن يتبعها لصالح مصر

أولا : لم يكن لدى رئيس الوزراء المصري أي سبب يغريه بالانضمام الى صف الحلفاء حيث تهاوت فرنسا واضطرت الى عقد اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها وبعد انهيار الجيوش الفرنسية التي كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى وظهرت المانيا بمظهر الدولة التي يستحيل أن تقهر .

ثانيا : لقد استطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تقنع علي ماهر بأن يظل بعيدا عن الصراع ولم يكن الكونت ما تسوليني سفير ايطاليا في القاهرة ينفك عن التصريح حتى يوليو سنة ١٩٤٠ بأن بلاده لا تضمر أية نوايا عدوانية تجاه مصر ، وتمكنت الدبلوماسية الايطالية أن تكسب الى جانبها ليس علي ماهر فقط وانما الملك فاروق أيضا في الوقت الذي أعلنت فيه ايطاليا رسميا أنها لا تنوي أن تجر الى الصراع البلدان المجاورة مثل اليونان وتركيا ومصر (١٧)

ثالثا : لم يكن علي ماهر مستندا الى قاعدة حزبية أو جماهيرية ، وانما كان دعامته الأولى هو الملك فاروق في الوقت الذي رمى فيه الملك

---

(١٧) مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب ص ١٢٢ ، — القاهرة ١٩٧٣م .

بكل ثقله في جانب المحور اعتقادا منه أن الاعتماد على الطليان هو سير
دب الرهان على جواد خاسر .

رابعا - لقد كانت الغالبية العظمى من الشعب المصري متحمسين الى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب . ولقد ادركت الحكومة البريطانية مدى هذه الحقيقة ولم تشأ أن تصدم مشاعر المصريين بفرض الحرب على شعب لا يميل اليها .

ولقد ادركت الحكومة البريطانية وفقا لمصادرها في القاهرة أن ثمة فاروق وراء كل هذه المشاعر المعادية لبريطانيا ، ولعل الملك فاروق في محاولة منه للتقليل من هيبة بريطانيا كان لا يتورع عن الاستهزاء بحكومة بريطانيا واهتزازها ، بألمانيا وقوتها حتى في احاديثه مع سفير الولايات المتحدة في القاهرة فقد عبر عن أمله في هزيمة بريطانيا ، واتهم الدول التي تقف الى جانبها بأنها تفتقد الحنكة السياسية لأن الحرب أوشكت على النهاية (١٨) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت بأهمية عدم إعلان مصر دخول الحرب إلا أن لامبسون في محاولة منه لكشف جذور الاتجاه الموالي للمحور ، عاد يقترح من جديد اقالة علي ماهر اذا لم يعلن الحرب ضد ألمانيا (١٩) .

ومن الواضح أن مطالب السفير هذه المرة بعد نوعا من المناورة حتى يتأكد من ميول علي ماهر ، يضاف الى ذلك الخوف من احراز الألمان بعض الانتصارات في المستقبل مما قد يؤدي الى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات قد تقدم عليها بريطانيا ، أي أن بريطانيا باصرارها كانت تريد أن تقطع الطريق على ذلك وتقيس استمرار مصر

---

(١٨) الوثائق الأمريكية ، برقية من السفير الأمريكي في القاهرة الى وزير خارجية أمريكا ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .
140 0011 European war 19160 no.116

(١٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٩٩ من سفير بريطانيا في القاهرة الى الخارجية البريطانية ١٦ سبتمبر ١٩٣٩م F.O.407 223

الى جانبها وارتباطها نهائيا بمعسكر الحلفاء ، وعلى حد تعبير لامبسون لما ان تطفو معا او تغرق معا (٢٠) .

وعلى ضوء العديد من البرقيات التى بعث بها لامبسون الى حكومته والتى اكدت جميعها ان الملك فاروق شخص لا يؤمن جانبه ، ومن هنا فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد حساباتها من جديد وبخصوص تمسك فاروق بموقفه على ماهر ، والذى يسانده القصر ، وحملت رسائل لامبسون الى هاليفاكس ، وزير الخارجية ، قدرا كبيرا من القلق بسبب تصرفات اعوان القصر — على حد تعبير السفير — ويضيف السفير قائلا ، يجب علينا ان نضع فى اعتبارنا اننا لا نستطيع ان نتخلص من على ماهر دون ان نشهر عصيانا فى وجه الملك فاروق لأن ما اكتسبه من جنون العظمة بالاضافة الى نفوذ على ماهر قد جعله شخصا مكابرا يصعب التعامل معه ، وحين نعتزم اتخاذ اجراء سيكون من الضرورى أن نستعمل قدرا كبيرا من العنف ، واذا قاومنا فعلينا ان يذهب هو ايضا ولكن يجب علينا فى هذه الحالة أن نضع فى اعتبارنا اتجاه الرأى العام المصرى ، وموقف الجيش وهذا الموقف لا نعتمد عليه فى الظروف الحاضرة لا بد لنا على استعداد لتنفيذه بالقوة ، وهو أمر يصعب تنفيذه فى الوقت الحالى والعلامة فى رأيى . هو أن نرخى لعلى ماهر الحبل حتى يقضى على نفسه ، وستأتى اللحظة المناسبة لنا حين يزداد الشعور المعادى له الى الحد الذى يجعل تدخلنا يبدو للشعب أمرا مشروعا (٢١) .

وفى اول يونية ١٩٤٠ تمت مقابلة بين الملك والسفير البريطانى ، وقد اوضح السفير الى العملية الايطالية المتزايدة حول حياد مصر ، موعده الملك ملكه سيتعهد المسألة بمزيد من الاهتمام ، بل انه أتسع

---

(٢٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٨٢ من سفير بريطانيا فى القاهرة الى الخارجية البريطانية ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ . F O 407 — 223

(٢١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦٦٨ من سفير بريطانيا فى القاهرة الى الخارجية البريطانية ٢ اكتوبر ١٩٣٩ . F O 407 — 223

السفير انه (الملك) أمر بوضع أحد أعلام الثكنة تحت الحراسه تمهيدا لتسليمه للايطاليين ودول المحور (٣٢) .

وعقب اعلان ايطاليا الحرب (١٠ يونيه ١٩٤٠) قابل السفير على ماهر وأطلعه على تطورات الموقف العسكري والغارات الجويه على ليبيا ومصر وراح يذكره بوعوده السابقة عندما قال : انه اذا حدث هجوم على مصر من أي نوع فان لانجلترا أن تعتمد على أننا سنعلن الحرب ضد العدو . وهنا أجاب على ماهر : انه تلقى في الآونة الأخيرة أسئلة كثيرة ممن يعنون في مصر وهي لا تملك على حدودها أكثر من خمسة آلاف جندي : كيف لنا أن نلقي بأنفسنا الى التهلكه باعلان الحرب ؟.. الأمر الذي أغضب السفير واعتبره مجاملا للقوات البريطانية في مصر وتقديرا هابطا لعدد الجيش المصري الذي تعلق عليه حكومة لندن أهميه كبرى أملا في معاونته لها (٣٣) .

وأخذت العلاقات المصريه البريطانية تدخل الى مرحلة حاسمة حيث أخذ على ماهر يرفض توجيهات الانجليز وخصوصا في بعض المسائل التي تتعلق بأمن بريطانيا من ذلك رفضه أن يكون الحاكم العسكري لمنطقة الحدود انجليزيا كما قرر سحب القوات المصرية بضعة كيلومترات من الحدود الغربيه تفاديا من وقوع اصطدام مباشر مع جنود المحور (٣٤) .

لكل ما سبق ومع تطور أحداث الحرب في غير صالح الحلفاء اعتقد الانجليز أن على ماهر ليس هو الشخص القادر على الاحتفاظ بمصر قاعدة صلبه تدعم من جبهة الحلفاء . وكان اعلان ايطاليا الحرب بجانب المانيا هو الصخرة التي تحطم عليها كل أمل في تعاون الانجليز

---

(٣٢) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨ .
(٣٣) المصدر السابق ص ١٠٦ .
(٣٤) مضابط مجلس النواب — الجلسه الثالثه والثلاثون ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٣١٨ ؛ لطفي عثمان ، المحاكمة الكبرى في قضيه الاغتيالات السياسيه ص ٩٢٧ .

مع جبهة القصر على الرغم من استحالة على ماهر لطلبات السفير حيث أمر باعتقال الايطاليين وشرع في ترحيل وزير ايطاليا المفوض وأعضاء المفوضية والقنصليات الايطالية الا أن ما أقدم عليه على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين لم يخل من السخرية والضيق وكأنه ينفذ الأمر الرغم عنه وعلى حد تعبير أحد المعاصرين : أن ما أقدمت عليه حكومة على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين قد بدا وكأنه اجراء بريطاني تنفذه حكومة لا تملك الخيار (٢٥) .

واهم المناورات التي استخدمها على ماهر ببراعة شديدة لم تملك حكومة لندن الا أن تقترح وجوب اتخاذ اجراء سريع ضد على ماهر وترى أنه من الاهمية البحث عن وزارة جديدة تكون أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة ويكون على رأسها سياسي يقف الى جانب بريطانيا بولاء ويجب أن يكون الجيش البريطاني مستعدا لمواجهة معارضة الملك فاروق . وذلك بتغيير بين الموافقة أو التنازل عن العرش وقد اقترح لامبسون الأمير محمد على ليخلف فاروق كموال لبريطانيا ويحظى بقدر لا بأس به من الشعبية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكثر من غيره (٢٦) .

وعندما تأكد لامبسون أن على ماهر لن يقبل موضوع دخول مصر الحرب في الوقت الذي كانت ظروف الحرب تشكل ضغطا كبيرا على بريطانيا وخصوصا بعد سقوط فرنسا ودخول الحرب بجانب المانيا ، بدأ لامبسون يتذرع بالعديد من المواقف التي تمكنه من تحقيق كل رغباته وفي مقدمتها الاطاحة بعلى ماهر ، وقد أملى على مصر في شهاداته أثناء نظر قضية مقتل أمين عثمان أن السفير البريطاني قد طلب منه أن يعتقل الوزير الايطالي في المفوضية وأن يقوم

---

(٢٥) محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٠٧ .

(٢٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٤٨٨ من سفير بريطانيا في القاهرة الى وزارة الخارجية البريطانية ١٠ يونية ١٩٤٠ .

F O 407 224

ومذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي - مصدر سبق ذكره ص ١٠٦ .

بتفتيشها ، خاطبته لن يفتش لبعثة الدبلوماسيين الإيطاليين وجيوبهم وقت السفر ، وألا يسمح لطليقي بالسفر إلا للسفير وموظفي المفوضية ، ويضيف على ماهر : لقد كان ردي : إذا اعتقلتم أنتم في فندق الكونت جراندي سفير إيطاليا أعمل الشيء أنا في مصر ، وأما التفتيش فاني ارفضه . وقلت . ولذا لزعلم فتشوا ومن ملحمتى على أحتج ، وقلت لهم أيضاً : إن هذا التفتيش في الواقع لن يكون لأن الكونت جراندي موضع التكريم في بالحكم على أعاملهم أنا إلا بقواعد العرف الدولي ، والذين يسافرون معه لن أحجزهم إلا إذا ثبت موقف المصريين في روما وما يتخذ بشأنهم (٢٧) .

وأعتقد أن هذا الموقف من على ماهر هو نوع من دهاء سياسي فهو يريد أن تقدم بريطانيا اتصالاً بما تراه بشأن الإيطاليين المقيمين في مصر حتى يبدو أمام الطليان وكأنه مغلوب على أمره ومن جانب آخر فهو يضمن سلامة الرعايا المصريين المقيمين في إيطاليا .

وأمام الضغط المتزايد على على ماهر فقد أشار عليه الملك فاروق بنقل القضية — قضية دخول مصر الحرب — إلى البرلمان ليتخذ بشأنها ما يشاء — وبعد قرار البرلمان أصبحت أخرى للسفير حيث أقر البرلمان وجهة نظر الحكومة بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب وأنها ستكتفي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ولن تعلن عليها الحرب إلا إذا اعتدت عليها بإحدى الطرق الآتية :

أولاً : إذا اجتاحت القوات الإيطالية حدود الأراضي المصرية

ثانياً : إذا ضربت إيطاليا المدن المصرية بالقنابل .

ثالثاً : إذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصري (٢٨)

---

(٢٧) د . محمد أنيس . دراسة في ٤ فبراير ص ٦٢ ؛ لطفى عثمان المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ص ١٣٦ — ١٣٩

(٢٨) مضابط مجلس النواب — الجلسة السابعة ١٢ يونيه ١٩٤ — ص ٧٠ — ٧٥ .

وفي ١٢ يونيه ١٩٤٠ دعا السفير البريطاني بتبع سياسة جديدة تتفق مع توجيهات الخارجية البريطانية وتحقق نفس الغرض ، وهو ضرورة الحصول على تعاون على ماهر وعدم التنازل عن أي شيء أكثر من نصوص المعاهدة مما جعل لامبسون يقول عنه : إن على ماهر يتبع سياسة ذات حدين بين بريطانيا وايطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للايطاليين ، وأنه يتلاعب بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصري (٢٩)

ومع تدهور الحلفاء وخصوصا بعد سقوط باريس وتولية بيتان السلطة وطلبه الهدنة أصبح تسليم بريطانيا في نظر الكثيرين مسألة وقت، ولعل هذا كان من أهم العوامل التي جعلت السلطات البريطانية في مصر تعتقد بأن على ماهر شخص لا يمكن الاعتماد عليه (٣٠) ، بل أن السلطات البريطانية بدأت تفقد أعصابها تماما وتطلب من الخارجية البريطانية صراحة بإقالة على ماهر ، بل أن السلطات البريطانية اعتقدت بأن على ماهر على علاقة بالمحور وأن هناك اتصالات لاسلكية سرية كانت ترسل إلى وكلاء المحور وسلطاته العسكرية تعطي تفاصيل بعض ما يجري في مصر وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانه — كما أن هذه المحطات السرية كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته العسكرية التعليمات عما يجب عمله (٣١) .

وبدأت السلطات البريطانية تتلقى العديد من التقارير في الفترة من يونيه ١٩٤٠ وحتى أواخر عام ١٩٤١م من القائم بمخابراتها في القاهرة وتركيا ولبنان وقد جاء فيها : —

١ — أن سمير بك مدير التشريفات السابق — وأحد أصدقاء على ماهر — قد سافر أكثر من مرة إلى تركيا بحجة التجارة في الجلود والصمغ وأنه اجتمع بسفير ألمانيا في أنقرة عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان في لبنان وأنه لما عاد واجتمع بعلي ماهر وبعض كبار الساسة الموالين للمحور .

---

(٢٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥١٥ من لامبسون إلى هاليفاكس ١٢ يونيو ١٩٤٠ F.O. 407 224

(٣٠) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - مرجع سبق ذكره ص ٢٤ .

(٣١) محمد التابعي - مرجع سبق ذكره ص ١١١ .

٢ — أن شوكت فلهان ؛ وزير تركيا المفوض في مصر قد سافر أكثر من مرة إلى تركيا بحجة مراجعة حكومته في بعض الشئون بينما هو في الحقيقة قد صار موفدا « من سلطات مصرية عليا » للاتصال بالسفارة الألمانية في تركيا وإبلاغها أخبارا خاصة لكي ينقلوها هي بدورها إلى السلطات العليا في برلين .. كانت تركيا يومئذ أي في عام ١٩٤٠ على الحياد ولكنه كان حيادا مشوبا بالميل لألمانيا وتأييد المحور .

٣ — أن الآنسة « نولوس » الملحقة السياسية بمفوضية اسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق الكبراء المصريين الموالين للمحور وبين سفارة ألمانيا في مدريد (٣٢) .

وكان على بريطانيا أن تقطع الشك باليقين وأن تبلغ سفيرها في القاهرة لكي يتصل بالملك فاروق ويبلغه الرسالة التالية : « علي ماهر يجب أن يخرج من الحكم فورا ، كما أننا لا نوافق على عودته إلى منصبه في القصر لأن التجارب أظهرت أن وجوده في ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية وزارة أن تقوم بعملها (٣٣) . ولم يستطع الملك فاروق أن يعصى رئيس وزارته واستسلم للإنذار البريطاني لكن بعد العديد من المحاولات التي بذلها القصر في محاولة منه للإبقاء على علي ماهر .

واستمرارا في سياسة كسب الوقت فإن الملك فاروق قد بعث في الثاني عشر من يونيه ١٩٤٠ برسالة إلى ملك انجلترا يشكو فيها أسلوب التعسف والتشدد الذي يمارسه السفير البريطاني وفي نفس الوقت أوفد الملك أحمد حسنين لينقل للسفير ومعاونيه فحوى تلك الرسالة ويوضح له بأن التعديل الوزاري يتوقف على اجابة ملك انجلترا على تلك الرسالة ولعل مقابلة حسنين باشا للسفير كانت تعني الوساطة كي يسمح لعلي ماهر بالعودة إلى منصبه السابق كرئيس للديوان الملكي برضاه

---

(٣٢) محمد التابعي ، المرجع السابق ص ٢١١ ، ٢١٢ ؛ لوكاز هيرزويز مرجع سبق ذكره ص ٣٠٦ — ٣٠٨ .

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٢٥ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ١٧ يونية ١٩٤٠ .

F O 407 224

رأيه الملك فاروق بعد أن بات من المستحيل الاحتفاظ به رئيسا للوزارة لكن الصدر رفض ذلك رفضا باتا وأكد في الوقت نفسه أن ليس في نية حكومته مجرد التصميم على مطالبة أي حكومة مصرية بإعلان الحرب (٣٤)

ولم تكن رسالة الملك فاروق إلى ملك انجلترا لتحدث أثرا في موقف حكومته البريطانية فهي المسئولة عن القرار الذي اتخذته وهي المستعدة لتبعيته أمام البرلمان وكل مشتغل بالقوانين الدستورية يعلم أن الملك انجلترا يملك ولا يحكم ولم يأت يوم ٢٢ يونيه حتى كان السفير البريطاني يلقى موافقة حكومته على تنازل الملك فاروق عن العرش إذا تمسك رئيس وزرائه على أن لا يترك طليقا وإنما يوضع تحت الرقابة الإنجليزية حتى لا يلجأ إلى إيطاليا أو ألمانيا ليطالب بعرشه (٣٥) . ولعل بريطانيا رأت مبررا لها ما سوف تقدم عليه من إجراءات عنيفة فقد اتخذت المادة الخامسة من المعاهدة كذريعة على اعتبار أن تلك المادة تقضي بتعهد مصر أن لا تتخذ في علاقاتها مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع المعاهدة .

واتجه الملك فاروق يفكر في من يكون الرجل الذي يعهد إليه بتأليف الوزارة وكان طبيعيا أن يكون هذا الرجل موضع ثقة السفير البريطاني ومن الأفضل أن تكون وزارة وفدية أو تحظى بتأييد الوفد على الأقل حيث تكون قادرة على التعاون مع بريطانيا إلى حد أن تقبل أن « تطفوا معا أو تغرقوا معا » كما قال لامبسون (٣٦) .

واستقر الرأي أخيرا على حسن صبري باشا لكي يؤلف الوزارة الجديدة (٢٨ يونية ١٩٤٠) وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ

---

(٣٤) مذكرات حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكي . القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ص ١١٢ .

(٣٥) المصدر السابق ص ١١٢ .

(٣٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٧٥ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ٢٠ يونية ١٩٤٠ . FO 407 224

العديد من الأسئلة عن الظروف والملابسات التي احاطت باقالة الوزارة وحمل الأعضاء على بريطانيا لتدخلها في مسائل تعد من صميم السياسة المصرية واصدر المطعني بيانا يستنكر فيه ما حدث من اعتداء على رئيس الوزراء (٣٧) .

والسؤال الذي مثل قائما . هل كانت هناك علاقة بين المحور وعلي ماهر دفعت بريطانيا الى هذا الموقف ؟ ..

من المقطوع به أن الخلاف بين انجلترا وعلي ماهر كان السبب في استقالته وهو خلاف قائم على التشكك وفقدان الثقة من الجانب البريطاني في علي ماهر اعتقادا منه على علاقة بالمحور وهذا واضح من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووفقا لما ذكره الدكتور هيكل بأن بريطانيا وجهت الى الملك فاروق تبليغا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق وأنها في ريب من نواياها (٣٨) .

ولقد أكدت السلطات البريطانية انها اكتشفت من بين الوثائق الألمانية التي عثر عليها ان علي ماهر كان يتلقى مساعدات من المحور عن طريق بنك درسدنر (٣٩) ، وعلى الرغم مما تشير اليه الوثائق البريطانية من ان علي ماهر يعمل لحساب الالمان الا ان مثل هذه الاتهامات لا يمكن أن نقبلها على أنها حقيقة مجردة وخصوصا .. تصريحات المصادر البريطانية في هذا الصدد غير اللورد ويلسون القائد العسكري لمنطقة البحر المتوسط يقول تعقيبا على هذا « انه مما يدعو الى الدهشة أن المعلومات التي وصلت الى المحور من مصر كانت ضئيلة القيمة ولا اعرف حالة واحدة تسربت معلومات عن تحركاتنا أو عملياتنا العسكرية تسربت الى العدو في الوقت المناسب الذي يتيح له

---

(٣٧) مضابط مجلس النواب ـــ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الأول من يولية ١٩٤٠ ص ٢٨٠ .

(٣٨) د. محمد حسين هيكل . مذكرات في السياسة المصرية ج٢ صفحة ١٨٦ .

(٣٦) الوفد المصري ١٠ يوليو ١٩٤٤ .

استخدام تلك المعلومات لأولجهتنا (٤٠) ، وهذا يعد دليلاً لا على وجود علاقة من نوع ما بين ويلر وعلي ماهر والمحور بالضرورة ولكنه يعتبر دليلاً على معاملة الحلفاء وقت الحرب ومؤشراً على أن علي ماهر لم يعد موضع ثقة للحلفاء وقد تعمق هذا الانطباع لدى الساسة البريطانيين نتيجة معاملة مع علي ماهر ولم تعد قضية وفاء مصر بالتزاماتها تجاه المعاهدة هي الأساس وإنما أصبحت الثقة في ولاء علي ماهر شخصية ومدى استجابته للمطالب البريطانية بعيداً عن نصوص المعاهدة ولما كانت تلك الثقة قد أصبحت معدومة ولذا فإني أعتقد أن علي ماهر لم يكن جاسوساً ألمانياً قدر ما كان سياسياً مصرياً حاول أن يستغل لعبة الأمم وصراعاتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ، وكما أوضحت من قبل فلم يكن هناك أي سبب يشجع علي ماهر لكي يلقي بكل ثقله تجاه بريطانيا التي كانت على وشك التسليم .

وتشير الكثير من المصادر الثابتة من وجود اتصالات بين فاروق والمحور حيث كشفت الوثائق الألمانية من جوانب متعددة من تلك الاتصالات حيث يشير المؤرخ « لوكاز هيرزوير » إلى تلك الاتصالات من خلال الوثائق الألمانية والتي اعتمد عليها ، حيث أن القائم بالأعمال المصري في برن — عسل بك — والبرنس محمد إبراهيم ، والقنصل المصري العام في استانبول (حافظ عمرو) وسفير المصري في طهران — يوسف ذو الفقار — صهر الملك فاروق وآخرين نقلوا معلومات المعلوماتية الألمانية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وكانت أهم تلك الاتصالات المخلصة التي أجراها ذو الفقار باشا الذي اتصل في طهران باسم الملك فاروق شخصياً وسلميات [illegible] وعبر عن عطف فاروق على هتلر واحترامه له وللألمان ومن تطلعه تمنياته بالانتصار على بريطانيا وأن الملك فاروق وشعبه يودان مشاهدة قوات الحرب الألمانية في مصر في أسرع وقت ممكن وأن ال ١٨ مليون وواثقون من أن الألمان قد أتوا كمحررين لا كطغاة جدد (٤١) .

---

(٤٠) جورج كيرك الشرق الأوسط في الحرب العالمية الثانية ص ٢٤ .
نقلاً عن الدكتور محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ص ٧٧ .

(٤١) لوكاز هيرزوير ، ألمانيا الهتلرية والشرق العربي ص ٢٠٦ .

ولاشك أن تلك الميول المحورية من جانب الملك فاروق لم تكن نابعة منه عن نزعات فاشية أو نازية وانما كانت بسبب تطور الموقف العسكري في أوربا وانهيار فرنسا مما شجع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور نفسه كانت أم رسمية ، لا على اعتبار أن المحور صادق فيما ينطق باحترام السيادة المصرية واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطاني أو الفرنسي والذي عانت منه شعوب المنطقة سنوات طويلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هذا الميل يحمل في طياته دوافع التشفي نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها ، كما أنه كان يتفق في الوقت نفسه مع الاعجاب بالعسكرية الألمانية التي لا تقهر من جانب بعض قطاعات الرأي العام المصري وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته ، ولعل الملك فاروق كان يهدف من وراء اتصالاته بالمحور أن يستغل هذا التناقض الدولي القائم الا أنه لم يستطع أن يحقق أية فائدة سواء لعرشه أو لبلاده بل على العكس فقد عرض عرشه للخطر في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكادت الأمور أن تتطور الى ما هو أسوأ من الاحتلال وهو أن تحكم بريطانيا مصر حكما مباشرا ، ولقد تعرض الملك فاروق على التقرب من هتلر بقدر ما حرصت المخابرات الألمانية على تجديد أية مخاوف ضد تشاور الملك فاروق ووفقا لهذه السياسة التي صممت خطوطها المخابرات الألمانية ، فقد تلقى الملك فاروق مذكرة عن طريق السفير المصري في طهران (٣٠ ابريل ١٩٤١) يؤكد فيها هتلر بأن الحرب ليست موجهة ضد مصر أو أي بلد عربي وانما ضد انجلترا وحدها ، وجاء في المذكرة أن دولتي المحور تريدان طرد بريطانيا من أوربا والشرق الأدنى الى غير رجعة ، واقامة نظام جديد يقوم على مبدأ المصالح المشروعة لكل الشعوب ، وأكدت المذكرة أيضا على أن ألمانيا ليست لها أطماع اقليمية في البلدان العربية ، على حين أن هتلر وموسوليني يرغبان في أن يتحقق استقلال مصر وكل الأقطار العربية (٤٣) .

---

(٤٣) المرجع السابق ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

وفي ٢٩ يونيو ١٩٤١ أي بعد فشل الهجوم الانجليزي الذي شنه الجنرال « ويفل » على الحدود المصرية الليبية أرسل فاروق برقية الى السفير المصري في طهران ليبلغ الممثل الألماني أن لدى فاروق معلومات تؤكد بأن الانجليز سيحتلون مناطق البترول الايرانية لكي يحموها من الهجوم الألماني المحتمل من ناحية روسيا (٤٣)

إلا أن فاروق قد تملكه القلق والانزعاج بسبب ما وصل الى علمه من اتصالات كانت تجريها المخابرات الألمانية مع خديو مصر السابق عباس حلمي والذي كان صديقا قديما لألمانيا وكانت له ادعاءات في عرش مصر منذ خلعه الانجليز في أوائل الحرب العالمية الأولى ، وعلى الرغم من أنه قد تنازل عن عرش مصر وأصدر بيانا بهذا الخصوص (١٢ مايو ١٩٣١) إلا أنه قد أوضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه (٤٤) .

ويبدو أن اتصالات عباس حلمي بالألمان قد أثارت قلقا في الدوائر الملكية المصرية مما جعل الملك فاروق يكتب الى هتلر — عن طريق السفارة البلغارية في القاهرة — يحثه على قطع العلاقات الألمانية مع عباس حلمي وبالفعل فقد توقفت تلك الاتصالات كما قررت الحكومة الايطالية أيضا قطع اتصالاتها بخديو مصر السابق عباس حلمي ارضاء للملك فاروق (٤٥) .

واعتقد أن الملك فاروق لم يكن وحده الذي يميل الى ألمانيا وانما كانت الغالبية العظمى من المصريين يميلون الى نفس الاتجاه ولعل ذلك يرجع الى عدة اعتبارات : فقد كان أول من اكتشف فيروس البلهارسيا عالم ألماني وكان هذا المرض من الأمراض المنتشرة في مصر ، وكان أول من اكتشف معابد أبي سمبل عالم آثار ألماني ، ثم كانت هناك تلك النغمة التي تسمع بها الآلات الألمانية بشكل واضح ، وكان العرب عموما معجبين بألمانيا بسبب انضباطها وقوتها والطريقة التي بنت بها كيان وحدتها من مجموعة

---

(٤٣) المرجع السابق ، أخبار اليوم ١٩٥٧/٩/٩ .
(٤٤) الأهرام ٢٤ يوليو ١٩٥٦ .
(٤٥) لوكاز هيرزويز ، مرجع سبق ذكره ص ٢٩ .

من الدويلات تلك لغة مشتركة وتراث مشترك ولكنها كانت عديمة القوة الى ان التحمت اواصرها وانصهرت فى بوتقة الوحدة الجرمانية وحسب كل العرب (وما يزالون) يتدارسون تحقيق وحدتهم كان بعضها يتطلع الى المانيا على اعتبار انها قدوة يمكن الاحتذاء بها .

وعلى ضوء المعنى الذى تقدم اتهمت السلطات المصرية بانهيار صبيغة للمحور فى شخص ملكها — على الرغم من ان تلك التهمة لا تحمل قدرا من الحقيقة ، فالواقع ان مصر والمانيا وجدتا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الأمر الذى خلق نوعا من الترابط بينهما ليس للتمجيد بحكمة المانيا وانما تقصد من هذا الترابط حصول مصر على استقلالها ، ولعل مرروق فى محاولة الاتصال بالألمان كان يهدف الى ان يحصل على وعد من هتلر بأن يمنح الألمان مصر الاستقلال اذا انتصر المحور فى الحرب (٤١) .

وعلى الرغم من ان المحور قد اعلن فى العديد من المناسبات انه لا يضمر اى نوايا عدوانية نحو مصر او غيرها من الاقطار العربية ؛ وبينما الاتصالات قائمة بين الملك فاروق وهتلر لنفس الغرض فان الوثائق الألمانية والتى اعتمد عليها احد المؤرخين المعاصرين تشير الى ما يسمى بتقسيم التركة — عقب انتصار المحور — حيث ارادت ايطاليا ان تحصل من هتلر على وعد بأن تكون مصر من نصيبها فى نطاق السيطرة الايطالية على ساحل شمال افريقيا ، وعلى الرغم من ان هتلر قد قطع على نفسه وعدا بذلك الا انها كانت خطة تكتيكية بهدف الابقاء على جبهة المحور متماسكة (٤٢) .

ويبدو ان المخابرات البريطانية كانت متيقظة تماما لكل ما يحدث فى مصر وتجمعت تقارير المخابرات البريطانية وتقارير السفير البريطانى فى مصر وتقارير عملاء بريطانيا سواء فى مصر او فى البلدان التى بها ...

---

(٤١) محمد حسنين هيكل . عبد الناصر والعالم — بيروت ١٩٧٢ ط الأولى ص ٤٣٢ .
(٤٢) لوكازهيروويز والمانيا والشرق العربى — مرجع سبق ذكره صفحة ٣٦٠ .

الاتصالات بين المحور وفاروق . وأجمعت كلها على أن فاروقا أصبح لعبة خطرة ولابد من توجيه لطمة قوية لشخص الملك الشاب المتهور حتى يعود الى حظيرة السياسة البريطانية.

وقبل أن ننتهي من دراسة بعض الوثائق التي سبقت أحداث ٤ فبراير يجدر بنا أن نسجل ملاحظة هامة . لقد كان في مقدور السلطات البريطانية أن تقدر نشاط القصر لا على أنه خيانة لقضية بريطانيا وحلفائها وإنما على أنه إخلاص لقضية مصر واستقلالها ، وأن هؤلاء المصريين ذوى النشاط المحوري لا يحبون المحور لذاته ولا يكرهون الانجليز لذاتهم أيضا ، ولكنهم كانوا يعملون لتحقيق ما يعتقدون بإخلاص أنه في مصلحة مصر ، ولقد كانت الدول «المحايدة» أو معظمها تؤمن يومئذ إيمانا راسخا بأن النصر للمحور ، وأن الهزيمة ستلحق ببريطانيا .

ولم تكن هناك أي خيانة لقضية الديمقراطية وإنما كان هناك إخلاص لقضية مصر وحرص على تحقيق أمانيها في السيادة والاستقلال ، ولعل البريطاني الوحيد الذي فهم هذا المعنى وقدره هو الجنرال ويلسون حيث عبر عن النشاط المصري والذي يطلق عليه « محوري » بأنه تشدد بين ولاءين بين ولاء الساسة المصريين لقضية بلادهم والعمل على استقلالها وبين ولائهم لقضية الحلفاء والديمقراطية (٩) .

* * *

---

(٨) د. هيكل . مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ٢٢٧ .

(٩) محمد التابعي " أسرار الساسة والسياسة . مرجع سبق ذكره ص ٢٠٦ .

بريطانيا تستنفذ أغراضها من وزارتي حسن صبري وحسين سري

أولا — وزارة حسن صبري « يونية — نوفمبر ١٩٤٠ » :

تم نحو الملك فاروق حدا من الخضوع للتهديدات البريطانية وموافقة على اقالة حكومة علي ماهر . ورغبة من فاروق في تدارك الموقف حفاظا على عرشه ، استدعى عددا من الساسة القدامى ورؤساء الأحزاب في قصر عابدين للتشاور في الأمر ، وقد رأى المجتمعون وفي مقدمتهم أحمد ماهر انه من الخير أن تستقيل الوزارة بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية (٥) ، ومعنى ذلك هو الاذعان للبلاغ البريطاني، وفي مساء (٢٢ يونية ١٩٤٠) وكان علي ماهر قد قدم استقالته ، ذهب أحمد حسنين (أمين القصر) الى دار السفارة البريطانية ليبلغ السفير موافقة الملك على اعتزال علي ماهر رئاسة الوزارة ولن يعود الى منصبه في القصر وفي محاولة من علي ماهر لاستثمار الموقف لمصلحته ذهب الى الى مجلس الشيوخ والقى بيانا اوضح فيه أسباب استقالته مؤكدا على أن السلطات البريطانية تقدمت اليه بالعديد من المطالب وانه استجاب الى الكثير منها في نطاق معاهدة التحالف الأمر الذي استوجب شكر السلطات البريطانية عليها ، وأن بعضا من هذه المطالب قد رفضه لمنافاته لاستقلال مصر .

ويلاحظ أن علي ماهر قد لجأ الى مجلس الشيوخ ، وليس الى مجلس النواب ، الذي يملك وحده اسقاط الثقة بالوزارة ، وذلك خشية المعارضة التي قد يثيرها رئيس مجلس النواب — أحمد ماهر — بسبب ابداء من موافقته على استقالة الحكومة .

أما المطالب البريطانية بشأن الوزارة الجديدة فقد اتسمت بالتضارب الى حد كبير حيث كان من رأى الخارجية البريطانية أن تكون وزارة توحيد أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة بشرط أن يؤيدها الوفد وتقوم بتمهيد

---

(٥) مذكرات حسن يوسف : القصر الملكي ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ ، ص ١١٢ .

المعاهدة نصاً وروحاً (٥١) ، وهكذا عاد الوفد الى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة المصرية . أما لامبسون فكان يريدها وزارة وفدية خالصة أو يؤيدها الوفد على الأقل ولا يمانع لكونها مؤقتة أو محددة بشرط أن « يظلوا بعيداً أو تحرى مصمماً » على حد تعبيره (٥٢)

واعتقد أن اختيار حسن صبري لرئاسة الحكومة (٢٨ يونية) لم يكن استجابة كاملة لرغبات بريطانيا إلا أن الحكومة البريطانية قد اعتبرته حلاً وسطاً وأكد وزير الخارجية البريطانية هذا المعنى في تصريح له في مجلس اللوردات إذ قال : « إن علاقة بريطانيا بالوزارة المصرية الحاضرة تدعو الى أشد الاغتباط وأنه كان يود أن يشترك الوفد في الحكم » (٥٣) .

ولعل موافقة بريطانيا على اختيار حسن صبري رئيساً للحكومة قد حكمته عدة اعتبارات من بينها : صداقة حسن صبري لبريطانيا ورفض النحاس باشا الاشتراك في وزارة قومية ، وعدم التأكد من ولاء القوات الفرنسية بعد سقوط فرنسا ورغبة الخارجية البريطانية في حسم الأمور مع الملك فاروق بقدر من اللباقة دون حدوث انفجار (٥٤) .

وعلى الرغم مما عرف عن حسن صبري من ميول انجليزية إلا أن زيارته لدار السفارة البريطانية في اليوم التالي لتوليه منصب رئيس الحكومة كانت تحمل معنى كبيراً بأنه يحرص على إرضاء السلطات البريطانية بقدر

---

(٥١) د. محمد جمال الدين المسدي وآخرون : مصر والحرب العالمية الثانية — مركز الدراسات السياسية بالأهرام القاهرة ١٩٧٨ ٤٢٠ ، ٢٢٢ .

(٥٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٤٠ ، F O 407-224 من لامبسون الى هاليفاكس .

(٥٣) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

(٥٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٥ من هاليفاكس الى لامبسون ٢٠ من يونية ١٩٤٠ .
، ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل ترجمة خيري حماد . ١٩٦٠ ص ٥٢٧ — ٥٣٠

يمكنه من ممارسة سلطاته كرئيس الوزراء ، ولذا فقد كانت هذه الزيارة موضع استنكار شديد من بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصرى .

ولم يكن من الممكن أن تتبنى الوزارة الجديدة سياسة مضادة لسياسة الوزارة السابقة ولذا فقد ألقى حسن صبرى بيانا فى مجلس النواب والشيوخ أشار فيه إلى أن مصر الحريصة على استقلالها وسلامتها تحرص كذلك على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بتطبيق المعاهدة نصا وروحا وعلى ما أقره مجلسكم الموقر بجلسة ١٢ يونيه ١٩٤٠ (٥٦) ، وكان معنى ذلك هو تمسك وزارة حسن صبرى بمبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد قوبل رئيس الوزراء بمعارضة قوية من بعض أعضاء مجلسى النواب والشيوخ بسبب الملابسات والظروف التى أحاطت بتشكيل الوزارة حيث اعتبر أن الوزارة السابقة قد حظيت بثقة البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) (٥٧) قبل أيام معدودات وإقالتها بهذه الطريقة يعد مخالفة صريحة للدستور والذى يقضى بأن الوزارة تستقيل إذا افتقدت ثقة البرلمان وتبقى فى مناصبها إذا فازت بهذه الثقة .. وتساءل أحد أعضاء مجلس الشيوخ عن أى ناحية أتى جاءت هذه الاستقالة ؟ وأجاب الشيخ عبد الرحمن الرافعى أن أمر الإقالة جاء من ناحية التدخل السافر فى شئون البلاد ولذا فإن الملابسات التى أحاطت بتشكيل الوزارة الحالية واستقالة الوزارة السابقة يدعونا إلى الامتناع عن تأييد تلك الوزارة (٥٨) .

ويلاحظ ولفت العديد من المصادر أن بريطانيا بدأت تعمل على إرضاء الوفد وقد وضح هذا من خلال الوزارة الجديدة وحث الملك فاروق

---

(٥٥) مجموعة مضابط مجلس الشيوخ لدور الانعقاد العادى ٣ يوليو سنة ١٩٤٥ ص ٩٥١ .

(٥٦) المصدر السابق نفسه ، مضابط مجلس النواب انعقاد الثالث ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٣٦-٦ .

(٥٧) لقد أقر مجلس النواب والشيوخ الثقة فى الحكومة ١٢ يونية ١٩٤٠م .

(٥٨) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادى بصدد مناقشة بيان حسن صبرى .

على أحد رأي الوفد على اعتبار أن أية حكومة لا تحظى برضاء الوفد لن تنال قدراً كبيراً من الأهمية التي تمكنها من الاستمرار ، ولذا فإننا نعتقد أن موقف الوفد وابتعاده عن تأييد هذه الحكومة على اعتبار أنها لا تحـوز ثقة البلاد (٥٩) ، يعد صدمة لبريطانيا ومؤشراً واضحاً إلى تلك السياسة التي أوصلت العلاقات المصرية البريطانية إلى طريق مسدود ومـد حد واضحاً من خلال مقابلة لامبسون لفاروق (٢٨ يونيه ١٩٤٠) وبذلك فقد سعى حسن صبري جاداً للحصول على تأييد الوفد تقوية لمركزه .

وعلى ما يبدو فإن لامبسون كان يهدف من وراء ذلك إلى أن يطبق مبدأ التعاون مع الوفد فعلياً وبقدر تأزم الموقف الدولي فإن بريطانيا ستصبح على مودة الوفد في الوقت الذي ترى فيه أن الإقدام على تلك الخطوة بمثابة ستحتاج إلى قدر كبير من الشجاعة ، ولذا فقد لفت لامبسون نظر فاروق إلى أن تشكيل وزارة حسن صبري ستترتب عليه نتائج خطيرة قد لا يتوقعها (٦٠) . وهو يريد بذلك تحذير فاروق من سياسته التي تبعث أيام وزارة علي ماهر تلك السياسة التي يرى لامبسون أنها دفعت إلى أزمة أنقذت فاروق من نتائجها الخطيرة الصعبة .

وبصدد اختيار حسن صبري باشا رئيساً للوزراء وعدم الأخذ بنصيحة لامبسون بإسناد رئاسة الحكومة إلى الوفد أو وزارة يؤيدها الوفد يتحدث أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي والمستشار الأول للملك فاروق — يتحدث عن السبب في اختيار حسن صبري فيقول : « لقد كان رأيي دائماً أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة في هذا البلد وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى ، وأن اعتقد أن الوفد قوة يمكن استغلالها في استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز ، ولقد عملت ولا زلت أعمل على إزالة الخلاف بين الملك فاروق والنحاس ،

---

(٥٩) المصدر السابق ، من كلمة الشيخ يوسف الجندي عضو الهيئة الوفدية .

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٨ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٨ يونية ١٩٤٠ . F.O. 407-224

وهذه الخطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها — أي قبل عـودة الوفد الى تولي الحكم — ومن هنا كان رفض العمل بنصيحته لحسنين لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة » إنما يعود الى الحكم بإرادة الانجليز وهو أمر ليس في مصلحة البلاد ولا في مصلحة الملك ، ولا في مصلحة الوفد نفسه » .

ويضيف أحمد حسنين قائلا : « ورأيت أن اللوم مناورة تمويه وتضليل ذر الرماد في العيون ، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا في كفر عشما لكي ألفت أنظار السفارة وعيونها الى حيث يقيم النحاس وأصرفها عما يجري في القاهرة .. وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت في كفر عشما كنت أنا قد اتصلت بحسن صبري وأمضاه وزارته وأصدرت المراسيم بتشكيل الوزارة وهكذا فوجئ السفير البريطاني بالأمر الواقع صحيح أن حسن صبري صديق لبريطانيا ولقد اخترناه لهذا السبب كسرا لحدة التحدي فقد كان إهمال نصيحة السفير تحديا ما لا شك فيه » (٦١) .

ويفيد هذا الرأي بأن القصر الملكي كان يحاول أن يظهر وكأنه حريص على عودة الوفد تحقيقا للشرعية الدستورية باعتبار أن الوفد هو صاحب الأغلبية الشعبية في البلاد وهذا يعطي دلالة جديدة على أن إسناد الحكم الى وزارات الأقلية بعد مخالفة دستورية يحرص القصر على تجاوزها بعودة الوفد الى الحكم تحقيقا لمبدأ الشرعية الدستورية إلا أن هذه العـودة مشروطة بإيجاد نوع من التفاهم مع الوفد أي — عودة المياه الى مجاريها — على حد تعبير أحمد حسنين باشا . وهذه العودة التي يريدها القصر تتمثل في نوع من التفاهم بين القصر والوفد وهذا مالا تسمح به بريطانيا بالطبع لأنه يعني — من وجهة النظر البريطانية — أن ينضم الوفد الى جانب القصر مما يسبب كثيرا من المشاكل ، وإعاقة العديد من المخططات البريطانية .

---

(٦١) حديث أجراه الصحفي محمد التابعي مع أحمد حسنين باشا .
أسرار الساسة والسياسة ، مرجع سبق ذكره ص ١١٧ — ١٢٨ .

وفي الوقت الذي تولت فيه وزارة حسن صبري الحكم كان الهجوم العنيف الذي شنه الايطاليون في خريف سنة ١٩٤٠ في انحاء الاسكندرية ومرسى ما جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة حيث وصلت القوات الايطالية الى السلوم في ١٤ سبتمبر وعقب ذلك بيومين احتلت سيدي براني، ومن جديد نوقشت قضية هامة شملت الجانب الأساسي في العلاقات المصرية البريطانية ابتداء من نشوب الحرب — وهي قضية اعلان الحرب من جانب مصر على المحور — وتوترت العلاقات مع السعديين والذين كانوا يشكلون اهم المجموعات الحزبية التي تتألف منها الوزارة، وبدأ الدكتور احمد ماهر في شن حملة سياسية مستهدفة ان يكون لمصر دورا فعليا في الحرب بأن تعلن الحرب على المحور. في الوقت الذي رأى فيه حسن صبري وغالبية اعضاء وزارته ان مصر يجب الا تعلن الحرب لمجرد اجتياز الايطاليين الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن مرابطة هناك وبين السلوم ومرسى مطروح مسافة ثلاثمائة كيلو متر لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها، ولا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن هذه المنطقة وهي لا تملك حق الدفاع ولا تريد ان تجعل من اعلان الحرب مجرد مظاهرة كلامية لا حرب بالفعل وكان من رأي حسن صبري عدم اعلان الحرب من جانب مصر ولو بلغ الايطاليون القاهرة (٦٣).

وكان توتر الأعصاب في القاهرة شديدا، وفي دور السينما قوبلت المعلومات التي حملت السلطات البريطانية بعناية على اذاعتها بمظاهرات صاخبة كالموج وكثرت الأخبار المغلوطة وانتشرت الشائعات بأن العرش الملكي قد دعم بعناصر انجليزية جعلت الملك فاروق واقعا تحت الرقابة المشددة من السلطات البريطانية (٦٤).

---

(٦٢) مضابط مجلس النواب من الجلسة الثالثة والستين الدور الانعقاد العادي الثالث ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٢٤٨.

(٦٣) المصدر السابق الجلسة الثالثة والسبعين ١٧ يوليو ١٩٤٠ ص ٢٦٢٢ - مذكرات ابراهيم عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، مجلة روز اليوسف ٩ اغسطس ١٩٨٢.

(٦٤) مذكرات اللواء محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي صحيفة الجمهورية ١٤ يناير ١٩٥٦م.

وأمام الهزائم المتلاحقة لقوات الحلفاء وتحت تأثير الرأي العام المصري والذي يميل الى عدم التورط في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل — على حد تعبير الشيخ المراغي (٦٥) — تمسكت حكومة حسن صبري بموقفها من الحرب على الرغم من انسحاب السعديين من الوزارة احتجاجاً منهم بأن قتال مصر في الدفاع عن نفسها انما يعني الاعتراف بالحماية البريطانية عليها (٦٦) . وأجمعت العديد من تقارير السفارة البريطانية على أن مشاعر المصريين لا تميل الى اعلان الحرب ومن المستحيل اجبار مصر على اتخاذ قرار بحرب على ضوء اتجاهات الرأي العام المصري في ذلك الوقت (٦٧) .

وأمام الاجماع الشعبي على مبدأ عدم دخول الحرب فقد تجاوزت العديد من الصحف المصرية حدود الرقابة المفروضة عليها ونشرت العديد من المقالات دفاعاً عن حق مصر في تمسكها بالموقف الذي يتفق ومصالحها ، على اعتبار أن ايطاليا في حالة حرب مع انجلترا وليس مع مصر وأن الهجوم الايطالي يستهدف القوات البريطانية ولم يقصد به العدوان على المصريين والقوات المصرية فهي حرب بوصفها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث محايد بعيداً عن دائرة الصراع الدائر بين المتحاربين (٦٨) .

ويسري اعتقاد — بالحق أو بالباطل — بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدي براني مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية ، وأن بريطانيا لم تكن لتتردد في التخلي عن هاتين المدينتين الا لكي تجر مصر وراءها في الحرب وذلك بأن تهيئ لدخول مصر الحرب سبباً مقنعاً (٦٩) .

---

(٦٥) أحمد مرتضى المراغي ، غرائب من عهد فاروق ، بيروت ١٩٧٦ ص ١٥ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١١٧

(٦٦) جريدة السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ ، المهدي وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٦٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٤ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ . F.O. 407-224

(٦٨) الأهرام ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ مقال بقلم : اسماعيل صدقي باشا ، الوفد المصري ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠م .

(٦٩) مارسيل كولومب ، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤ .

وكان على بريطانيا وفقاً لما أجمع عليه الشعب المصري من تجنب ويلات الحرب أن تواجه الموقف بدون الاعتماد على الجيش المصري لكنها ستحاول أن تعطي تفسيراً يزداد مرونة لمواد المعاهدة « ١٩٣٦ » كما أنها لن تتردد ـ عندما يلوح لها أن مصالحها الفعلية في خطر ـ في أن تتدخل بحزم في الشئون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر إلى استخدام القوة العسكرية وهذا ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢م .

وفي الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٤٠ تمكنت القوات البريطانية من احراز بعض الانتصارات في موقع سيدي براني وأوقفت زحف القوات الايطالية على مصر ، ولذا فقد استرد الانجليز بعضاً من أنفاسهم المضطربة مما مكن السفير البريطاني من استشارة القادة العسكريين في المنطقة حول دخول مصر الحرب وقد أجمعوا على أن الوقت غير مناسب للأسباب الآتيـــة :ـ

أولاً : أن وقوف مصر على الحياد ساعد على تخفيف تعرض قناة السويس والموانى المصرية للقصف من جانب ايطاليا .. ومن تلك القواعد المصرية يتدفق السلاح والعتاد الى قوات الحلفاء (٢) .

ثانياً : أن احتمال هجوم ايطاليا من الجو على الأراضي المصرية ما يزال قائماً ولدى الايطاليين في ليبيا ثلاثة أسراب مقاتلة يتكون كل سرب من ١٨ طائرة بالاضافة الى سرب قاذفة مقاتل ، وأن هناك حوالي ... ر ١١ ألف مقاتل بالاضافة الى وحدات البوليس المصري .

---

(١) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ، مصدر سبق ذكره ص ١١٦ .

(٢) الوثائق الأمريكية ، تقرير سري يحمل رقم ١٥٨٦ بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٣٩ من السفير الأمريكي في القاهرة الى وزارة الخارجية الأمريكيـــة .
B. 65 - C. 20/43

ثالثاً - ان المثل للقائد العسكري (الجنرال ويفل) الى حضور الجلسة الحاسمة كان عوناً له في نجاح معركته الأخيرة .

رابعاً : تقصد مصادر الحكومة المصرية تشير الى بعض مطامعها الإقليمية في ليبيا كمقابل لإعلانها الحرب بالإضافة الى رغبتها في أن تمثل في مؤتمر السلام المزمع عقده عقب الحرب (٧٢) .

فللأسباب السابقة - رأت الخارجية البريطانية صرف النظر عن هذا الموضوع بصفة مؤقتة لحين انجلاء الموقف الدولي .

إلا أن لامبسون وجد نفسه يدور في دائرة مفرغة وأن ما يكسبه من ناحية يخسره في ناحية أخرى بسبب سياسة القصر ، لذلك كتب الى هاليفاكس شاكياً مما يصادفه من متاعب ، ومن وضع لا يبعث على الاطمئنان ولكي يمهد الطريق لما قد يتطلب اتخاذه من إجراءات شديدة في المستقبل قال انه : « لا يثق مطلقاً في تصرفات الملك فاروق وأن هناك همسات تدور بأن الجيش المصري قد صدرت إليه الأوامر بمقاومة اذا أجبرناه على مقاتلة الإيطاليين ، لذلك عند اقتراب اللحظة التي علينا فيها : أن نكون حازمين مع الحكومة المصرية ومن ورائها السراي حتى ولو وصل الأمر الى اللجوء باستعمال القوة المسلحة (٧٣) .

وقد أدرك لامبسون ضعف حسن صبري في مواجهة السراي لجنوحه الى الاعتماد عليها ، وهكذا بدأت كل الدلائل تشير الى أهمية عودة الوفد كضرورة تحتمها المصالح العليا لبريطانيا ولو استخدمت في ذلك من الوسائل ما يتنافى بصورة واضحة مع المعاهدة المصرية البريطانية .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن السياسة البريطانية قد لجأت الى وسيلة أخرى كبديل عن قيام القوات المصرية بإعلان الحرب ضد المحور حيث اقترح البريطانيون على الحكومة المصرية أن تبيعهم بعض الأسلحة

---

(٧٢) المصدر السابق .
(٧٣) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى هاليفاكس ، أغسطس - ١٩٤٠ برقية رقم ٨٩٦ .

بضربه خصوصا المعدات الميكانيكية والمدفعية ويشير نفس المصدر الى أن هذا الاقتراح من الجانب البريطاني كانت تحكمه عدم الثقة في قوات المسلحة المصرية من جانب البريطانيين بالاضافة الى افتقار القوات البريطانية الى العديد من الأسلحة وخصوصا بعد الهزائم التي منيت بها في الصحراء الغربية (٧٤) .

وعلى الرغم من أن أحد أعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى رئيس الوزراء حول مدى صدق هذه الدعاية الا أن الحكومة المصرية قد أعلنت في بيان رسمي عدم صدق هذا الادعاء (٧٥) ؛ مما يؤكد على أن بيان الحكومة كان مخالفا للحقيقة ، ولعل الحكومة البريطانية قد طلبت هذا الطلب من رئيس الوزراء المصري وعلى ما يبدو فانه قد رفض هذا الطلب بسبب ما قد يتركه من أثر لدى الرأي العام وخصوصا وأن حسن صبري لا يستند الى قواعد جماهيرية أو حزبية ، وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التي تؤكد أهمية عودة الوفد باعتباره الحزب الوحيد الذي يستند الى جماهيرية تمكن السياسة البريطانية من تجاوز معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن ضرورات الحرب تقضي بمناصرة الحليفة من منطلق الدفاع عن الديمقراطيات في العالم .

وانطلاقا من مفهوم أن الملك فاروق ذو ميول محورية وأنه يكره الانجليز فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد علاقاتها بالقصر وفقا لهذا الاعتقاد في الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية تترنح من الضربات المتكررة التي تتلقاها من قوات المحور ، ومن المؤكد أن من أولى مهام السفير البريطاني أن يصون ظهر الجيش من أيه مفاجأة قد يحدثها الملك ولابد من تحييده والزجر به (٧٦) .

---

(٧٤) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ١٢٨ من سفير أمريكا في القاهرة الى الخارجية البريطانية ٨ يوليو ١٩٤٠م .
140 – Co. H European War 1939 — 4802

(٧٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس ١٩٤٠ ص ٢٦٦٩ .

(٧٦) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادي — مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢م .

ونظرا لما اعتقده السفير من أن على ماهر يتآمر مع فاروق في عدائه للانجليز وانهما يعملان على خلق مناخ مشبع بروح اليأس والهزيمة مما يقلل من هيبة الجيش البريطاني ، فقد طلب لامبسون الى حسن صبري بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية أن يعتقل على ماهر بحجة أن له نشاطا ضارا بالمجهود الحربي (٧٧) . ويعتقد بعض المعاصرين أن السفير لم يقدم دليلا مقنعا يعطي حجة لما طلب مما جعل رئيس الوزراء المصري يلوح باستقالته اذا تشبث السفير بطلبه (٧٨) .

ولعل لامبسون قد خشي من الضغط على حسن صبري في هذا الموضوع بسبب ما قد يقدم عليه من أمر استقالته وعلى ما اعتقد فقد كان لامبسون حريصا على أن تبقى وزارة حسن صبري لطول وقت ممكن حتى يقتنع الرأي العام بعدم جدوى أية وزارة لا تستند الى قاعدة شعبية وهذا يقف دليلا على حجته في عودة الوفد ومن جانب آخر فلعله خشي أن يظن أنه انما أراد أن ينتقم من على ماهر بسبب التصريح الذي أدلى به عشية استقالته والذي حمل فيه حملة شديدة على لامبسون متهما اياه بالدكتاتورية والاستبداد وأنه يريد أن يكون الحاكم الفعلي لمصر . وهكذا الموقف من حسن صبري يعتبر موقفا وطنيا يتطابق الى حد كبير مع مشاعر الرأي العام والشعبية التي حصل عليها على ماهر بسبب الظروف والملابسات التي أحاطت باستقالته .

وقد استمر الجانب البريطاني قلقا لضعف رئيس الوزراء وخوفه من الاقدام على تنفيذ المطالب البريطانية ووقوعه الى حد كبير تحت سيطرة القصر ، لكن الذي كان يخفف من ذلك القلق هو ثقة الحكومة البريطانية في ولاء حسن صبري ، وقد تكرر تعبير الخارجية البريطانية وثقتها في نوايا رئيس الوزراء ، بل أن حسن صبري قد أعلن صراحة أنه يفضل أن

---

(٧٧) الوثائق الأمريكية برقية ١٧٨ من السفير الأمريكي في الخارجية البريطانية ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .

140 European War, 1939 — 1940

(٧٨) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٦٦ .

مستقبل اذا ما تأكد أنه لم يعد يحظى بثقة أصدقائه الانجليز مؤكد أن وزرته موالية لهم دون تحفظ (٧٩) .

واذا كان السفير البريطاني عملا مبكرا « تطهير لقصر القصر » فقد تراجع عن فكرة اعتقال علي ماهر الا أنه عاد مطالبا رئيس الوزراء باستبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكي وفي مقدمتهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي بحجة أنه متشبع سياسة علي ماهر ، وكذلك بعض الايطاليين الذين يعملون في وظائف مختلفة بالقصر ، ورأى الملك فاروق في هذا المطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه وتدخل حسن صبري بهدف التغلب على صدام يوشك أن يقع بين الملك والسفير وبعد أيام ثلاث صدر الأمر الملكي بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان وأعفاء عبد الوهاب طلعت من خدمته داخل القصر (٨٠) . وهكذا رضخ فاروق هذه المرة وقبل مبدأ التدخل البريطاني في أمر هو من أخص الأمور التي تدخل في نطاق السياسة الداخلية مما كان سببا في العديد من التدخلات الأخرى .

وبينما حسن صبري يلقي كلمته في البرلمان بمناسبة افتتاح دورة جديدة اذا به يقع على الأرض وقد فارق الحياة (١٤ نوفمبر ١٩٤٠) .

ثانيا : وزارة حسين سري (نوفمبر ١٩٤٠ ـ فبراير ١٩٤٢) :

يعتبر تعيين حسين سري خلفا لحسن صبري دبلوماسية ماكرة ابتكرها أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكي) على اعتبار أن حسين سري رجل مقبول عند بريطانيا وسوف لا يعترضون على تعيينه ولن يتمسكوا بوجوب قيام وزارة وفدية ، أي أن اختيار حسين سري كان تجنبا لمشكلة الاصطدام بالانجليز (٨١) .

وعلى الرغم من أن حسين سري كان شخصية محببة لدى الانجليز الا أن الملك فاروق رأى فيه بعض الميزات التي تقدمه على غيره . فهو أولا

---

(٧٩) وثائق الخارجيه البريطانية برقية رقم ١١٦٨ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠ . F.O. 407-224

(٨٠) د. هيكل . مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ٢٠٠ .

(٨١) محمد التابعي . مرجع سبق ذكره ص ١٨٤ .

يكن ولاءا لشخص الملك وللأسرة الملكية عموما أي أن ولاءه للبريطانيين يأتي بعد ولائه للملك ، وهو ثانيا قريب للأسرة المالكة (خال الملكة فريدة) وهو من هذه الناحية لحريص النحاس على حقوق الملك ، أما الاعتبار الثالث فان للوفد صاحب الأغلبية الحقيقية يقصى عن الحكم ويعين رجل مستقل غير حزبي مثل حسين سري في رئاسة للوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للقصر (٨٢) .

ولقد رأى أحمد حسنين أن مهمة وزارة حسين سري تعد مؤقتة تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم بعد أن يقدم الوفد الى الملك الترضية الكافية والضمانات اللازمة على عدم تكرار ما فعله الوفد سنة ١٩٣٧ (٨٣) .

ومن المؤكد أن وزارة حسين سري كانت محاولة للانجليز حالت دون دراسة الموقف دراسة جيدة تمهيدا لاقناع الملك فاروق بعودة الوفد ، والملاحظ أن القوتين المتصارعتين ــ القصر والانجليز ــ كانتا ترغبان في عودة الوفد لكن الاختلاف بينهما كان ثانيا حول الكيفية التي يعود بها بمعنى أن القصر كان يشترط أن يقدم الوفد الترضية المناسبة لشخص الملك وأن يتعهد النحاس باشا بعدم تكرار محاولة التعدي على الحقوق الملكية ، وكان النحاس يعلم جيدا حاجة فاروق الى تحالفه مع الوفد في وقت بدأت ملامح الصراع تتصاعد الى الأفق بين القصر والانجليز .

أما الانجليز فقد كانت حاجاتهم الى الوفد تشتد حسبما تتأزم الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية اعتقادا منهم أن الملك فاروق سيطعنهم من الخلف وأن وجود الوفد هو الضمان الوحيد لكسر شوكة القصر ، وعلى

---

(٨٢) الوثائق الامريكية برقية رقم ٢٢١٧ من السفير الأمريكي في القاهرة الى الخارجية البريطانية ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ .

(٨٣) محمد التابعي ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٤ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

الرغم من ان الانجليز لم يكن لديهم شروط يفرضونها على النحاس مقابل عودته الى رئاسة الحكومة الا انهم كانوا حريصين جدا على ان يظهروا انفسهم فى صورة اصحاب الفضل الأول فى تلك العودة ، وهذا ما كان يعنيه النحاس جيدا ويحرص تماما على عدم تحقيقه .

وعموما فقد كان اختيار حسين سرى فى وقت اخرز فيه البريطانيون بعضا من انتصاراتهم العسكرية على الجبهة الغربية سببا كافيا لتأجيل عودة الوفد ، وقد ابدى لامبسون ارتياحه لاختيار حسين سرى ووصفه بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم ، شىء آخر دعا لامبسون لابداء ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من اقوال تتسم بالكراهية لعلى ماهر العدو اللدود آنذاك للبريطانيين (٨٤) .

وتعتبر الوزارة الجديدة امتدادا للوزارة السابقة من حيث التشكيل ومن حيث السياسة نحو الحرب ، فالوزارة الجديدة قد تشكلت الى حد كبير من اعضاء الوزارة السابقة ، ثم ان رئيسها كان احد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية للرئاسة اثناء الأزمة مع النحاس حول التخلص من على ماهر (٨٥) .

اما موقف البريطانيين من دخول الحرب فقد قنعوا بالمعونة الجادة التى تقدمها لهم الوزارة المصرية مما دعا لامبسون الى وضع قضية اعلان الحرب ، جانبا بعدما بات المستقبل يعتمد الى حد كبير على طبيعة سير القتال وان اى نجاح عسكرى كبير قد يؤدى الى تغيير جذرى فى الموقف السياسى المصرى (٨٦) . اى ان السفير البريطانى قد اقتنع تماما من ان السبب فى تردد الحكومة المصرية فى اعلان الحرب راجع الى تردى الحالة العسكرية للقوات البريطانية وليس مرده الى ان معاهدة ١٩٣٦ لا تفرض ابدا دخول الحرب .

---

(٨٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٥٤ من لامبسون الى هاليفاكس ١٥ نوفمبر ١٩٤٠م .
F.O. 407 224

(٨٥) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ .

(٨٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٤٩ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٦ اكتوبر ١٩٤٠ .

ونلاحظ أن ردود الفعل البريطانية بخصوص دخول مصر الحـــرب قد اتسمت بالتردد وعدم وضوح الرؤيا ولذا فقد تباينت وجهات النظـــر البريطانية حول تلك القضية الهامة ، وكان من الأولى أن تقتنع السلطات البريطانية برغبة مصر في عدم اعلان الحرب والاكتفاء بما تقدمه مصر من معونات اقتصادية وسياسية وعسكرية الا أن هذا التردد قد فسره البواعث العسكرية المتقلبة في الصحراء الغربية فبينما تتقدم قوات المحور تطفــو قضية دخول مصر الحـــرب على السطـــح وتحتل المكانة الأولى في المطالب البريطانية أما في حالة تقدم القوات البريطانية محققة بعضا من الانتصارات فان القضية تتراجع لتحتل المرتبة الثانية في المطالب البريطانية وهكذا .

وما لبثت وزارة حسين سري أن واجهت أزمة تموينية حادة نجمت عن الصعوبات التي لحقت بمصر بسبب الحصار الذي فرضته ظـــروف الحرب مما أدى الى اضطراب في الحياة الاقتصادية المصرية ، ورغم ما عرضـــته بريطانيا من استعدادها لشراء محصول القطن المصري ، ورغم ما بذلتـــه الحكومة من مجهودات للمحافظة على مستوى المعدل الطبيعي للمواد التموينية الا أن أوجه النقص التي كان لابد منها سواء في المواد التموينية أو غيرهـــا من ضرورات الحياة قد جعل وزارة حسين سري هدفا لنقد الاحزاب ومحاولة اظهار الحكومة في صورة من العجز وعدم القـــدرة على استيعاب المرحلة الر اهنـــة (٨٧) .

وعلى الرغم من أن القوات البريطانية قد أحرزت بعض الانتصـــارات في الفترة من ديسمبر ١٩٤٠ وحتى فبراير ١٩٤١ الا أن القوات الألمـــانية بقيادة الجنرال روميل قد استطاعت أن تحرز نصرا كبيرا حتى اجتازت حدود مصر واحتلت السلوم ثم وصلت الى مرسى مطروح (٨٨) ، في الوقت الذي امتدت الحرب لتشمل اليونان ويوغسلافيا ، وبدا وكأن انهيار الحلفاء مسألة وقت فقط ، وفي نفس الوقت كانت ثورة العراق بقيادة رشـــيد علي الكيلاني وفي سوريا قد حدثت انتفاضات متكررة مما حدا بقوات مرصـــ

---

(٨٧) د. صلاح العقاد - الحرب العالمية الثانية ص ٢٣٠ .
(٨٨) مارسيل كولومب - مرجع سبق ذكره ١٢٥ .

الحرب أن تطلب المساعدة والنجدات من بريطانيا في الوقت الذي اضطرت فيه بريطانيا الى احتلال ايران خوفا من أن يمتد الاحتلال الالماني لمنابع البترول الايرانية (٨٩) .

وهكذا بدا واضحا أن بريطانيا تواجه صعوبات بالغة الخطورة ، ومما لاشك فيه أن كل هذه الأحداث تركت انعكاساتها على الساحة المصرية وخصوصا بعد القبض على عزيز على المصري في محاولة منه لمغادرة مصر على متن طائرة حربية ، وفي الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب في نفوس المواطنين مما حدا بأعضاء مجلس النواب المصري الى مطالبة الحكومة بممارسة مسئولياتها بوضع حد لوقف الاعتداءات على مدينة الاسكندرية التي يذهب ضحيتها مئات المصريين كل يوم (٩٠) ، ومع توتر الأعصاب في العاصمة مداه وانقسم الوزراء فيما بينهم مما اضطر الملك الى دعوة زعماء الأحزاب للالتقاء بهم حيث جرت المباحثات حول الموقف الدولي والاعتداءات المتكررة على مدينة الاسكندرية وعرض الملك في هذا الاجتماع فكرة تشكيل حكومة قومية برئاسة النحاس باشا الذي اشترط حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة (٩١) .

الا أن هذه المحادثات قد فشلت بسبب تطورات القمح والتي تعد من ورائها نوعا من التمويه على بريطانيا واشتدت حدة أزمة القمح وعجز حكومته عن الاضطرابات الكثيرة التي انتشرت في العاصمة ، وبفشل هذه المحادثات سعى رئيس الوزراء (حسين سري) الى التقرب مع السعديين بالرغم من تعثر هذه المساعي في البداية الا انه انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة عرفت « بالوزارة السرية الثانية » وغضب الوفد الذي رأى أن ضم السعديين الأعداء الألداء هو صفعة كبرى قام بها

---

(٨٩) المرجع السابق ، لوكاز هيرزويز ألمانيا الهتلرية والشرق العربي ٣٠٢ ، مذكرات حسن يوسف ص ١١٥ .

(٩٠) مضبطة مجلس النواب — دور الانعقاد العادي الرابع — الجلسة الثانية والأربعين ٢٦ مايو ١٩٤١ ص ١١٧٢ .

(٩١) مذكرات ابراهيم عبد الهادي ، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢ ؛ د. يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٩)

النصر (٩٢) . في الوقت الذي بدأ فيه البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ) في احراج للحكومه عن طريق العديد من الاسئله والاستجوابات والتي اظهرت مدى التردي الذي وصلت اليه الأوضاع المصريه (٩٣) . وفي محاولة من الحكومة البريطانيه لاعاده الاستقرار والطمأنينه الى نفوس المصريين فقد اوفد وزير خارجية بريطانيا وفدا الى مصر برئاسة « اوليفر ليتلتون » مندوب وزارة الحرب بهدف ابلاغ الحكومه المصريه الى ان بريطانيا مصممه على النصر مهما كانت الوسائل بالاضافة الى تخفيف عبء المسئوليات التي يضطلع بها رؤساء الاسلحة البريطانيه وتزويدهم بالارشادات السياسية العامه واخيرا التنسيق بين بريطانيا العظمى واقطار الشرق الأوسط (٩٤) .

وبعد اختيار القاهرة بالذات لكي تكون مقرا للوزير البريطاني باعتبارها مركزا وسطا لدول الشرق الأوسط وعلى اعتبار ان مصر تشهد على جبهتها الغربية اهم معركة يتوقف عليها حسم النفوذ في منطقة الشرق الأوسط .

واخذ الوفد في شن حملة عنيفه على الوزارة الجديدة وعلى الانجليز ايضا بمناسبة التجلي بقطعة صبغة ـ ١١ اغسطس ١٩٤١ ـ متهما فيها الانجليز بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد (٩٥) .

في نفس الوقت فان النكسات المتكررة التي واجهها البريطانيون آنذاك بالاضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية قد اعطى وقودا للحملة ضد الانجليز وتحمل تقارير السفير البريطاني منذ بداية ١٩٤١ صورة كئيبة للاحداث الجارية حيث يقول لامبسون في احد تقاريره "

---

(٩٢) الوفد المصري ٥ يونية ١٩٤١ ، د. يونان . مرجع سبق ذكره ص ٤٢٩ .
(٩٣) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادي الخامس ١٥ نوفمبر سنه ١٩٤١ ص ٥ ـ ١٠ ، ومضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السابع عشر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٣ ـ ٢٠ .
(٩٤) الوفد المصري ١٦ يونية ١٩٤١ .
(٩٥) الوفد المصري ١٥ اغسطس ١٩٤١ .

لان هيبتها قد تدهورت الى حد كبير والوفد يضاعف من حملاته ضد الحكومة المصرية وفاروق بغذي كل هذه الاتجاهات والأحزاب تجد في حملاتها على الحكومة هدفا وطنيا يكسبها قدرا من الشعبية ، وعودة الوفد تضحية دائمة مطلق مستقلنا في مصر (٦٦) .

وتشير الوثائق الامريكية الى ان ما يحدث في مصر من سوء الاحوال وتفاقم في المشاعر المعادية لبريطانيا مرجعه الى الملك فاروق والسفير البريطاني حيث تحول العداء بينهما الى قضية ثأر مثل منهما يريد ان يقتص من الآخر بطريقته الخاصة (٦٧) .

ومع نهاية ١٩٤١ ازدادت المتاعب البريطانية بسبب الارتفاع الملموس في أسعار الحاجيات الضرورية وما صاحبه من اعتقاد بين الرأي العام المصري بان مرده الى عمليات النهب التي تمارسها السلطة البريطانية في مصر لحساب جيوشها والدول المتحالفة معها وصاحب كل ذلك فشل الحكومة في ان توقف موجة الكراهية ضد بريطانيا وظهرت طبقة من المرابين والمضاربين التي دعموا متعمدين المؤن املا في ارتفاع اسعارها وانتشرت السوق السوداء في كل مكان (٦٨) ، ويلاحظ ان كل الصحف المصرية كانت تشير من طرف خفي الى مسئولية بريطانيا عن حدوث تلك الازمات نظرا لاعتماد جيوشها على المواد التموينية المخصصة للشعب المصري ، ولقد اعلن اسماعيل صدقي باشا (رئيس الوزراء السابق) ان وجود قوات الحلفاء هو احد الاسباب الرئيسية في عجز المواد الغذائية على اعتبار ان الجنود البريطانيين يستهلكون في اجازاتهم بالاضافة الى ما يستهلكونه في ثكناتهم ما يقرب من ٥٠٠٫٠٠٠ اردب شهريا من القمح يصل الى ٦٠٠٫٠٠٠ الف اردب في العام الواحد (٦٩) .

---

(٦٦) الوثائق البريطانية تقرير رقم ٩٣١ من لامبسون الى هاليفاكس F.O. 371 ٣ يناير ١٩٤٢ .

(٦٧) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٨٣ من السفير الامريكي في القاهرة الى الخارجية الامريكية ٣ أبريل ١٩٤١ .

(٦٨) الوفد المصري ، والسياسة ، الأهرام اعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ . F.W. 833-00/1167

(٦٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الثامنة والاربعون لدور الانعقاد العادي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص ١٨٨ .

ولقد أحدثت هذه الأقوال دوياً واسعاً في كل الأوساط الشعبيه والرسميه وانتشرت الأقاويل حول النهب البريطاني لمصر وعن المحسوبيه والفوضى وسوء الادارة ، وبمضاعف موقف الحكومة حرجاً حينما تقدم وزير المالية باستقالته لأسباب غامضه (٢ يناير ١٩٤٢) في الوقت الذي كانت الأحوال العسكرية في الجبهه الغربيه تمر بمأزق والخطر يرداد. ومن ثم كان على بريطانيا (مدفوعه الى الحفاظ على مصالحها) أن تتخذ تدخلاً حاسماً لتسوية الأوضاع في الاستقرار مهما كان شكل هذا التدخل وكانت عودة الوفد تمثل مطلباً حيوياً بالنسبة لبريطانيا



تطلع الوفد الى الحكم :

في أوائل سنة ١٩٤١ تجمعت عدة عوامل دفعت بالوفد الى اتخاذ سياسة نشطة لها يحتضر بالعلاقات المصرية البريطانية فقد تفاقمت مشكلة القطن المصري ، وفي محاولة من بريطانيا لاستغلال أموال لمصالحها ، فقد عرضت على الحكومة المصرية شراء جانب من المحصول بسعر أقل من السعر المعروض في الأسواق بما يقدر بخمسين في المائة (١٠٠)، يضاف الى ذلك تردي الحالة الاقتصادية والمالية وثقل الأعباء التي فرضتها ظروف الحرب وزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار مما أثقل كاهل المصريين وخزانة الدولة ، حينئذ نشط الوفد لتصدر الصف الوطني مطالباً بريطانيا بتحديد موقفها من بعض القضايا التي تشغل الرأي العام وتقدم مصطفى النحاس بمذكرة باسم الوفد الى السفير البريطاني (أوائل ابريل سنة ١٩٤٠) متضمنة عدداً من المطالب الآتية :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب .

٢ - اشتراك مصر اشتراكاً فعلياً في مفاوضات الصلح .

---

(١٠٠) الوفد المصري ١٨ مارس ١٩٤٠ ، الصفحة ، الأهرام ٢٠ مارس ١٩٤٠م .

٣ — الدخول في مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات لمصالح تعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان .

٤ — التنازل عن الأحكام العرفية التى أعلنت بناء على طلب بريطانيا

٥ — حل مشكلة القطن المصرى وذلك بتمكين مصر من تصديره الى البلاد المحايدة أو أن تشتريه بريطانيا بالأسعار والشروط المناسبة (١٠١) .

والملاحظ على مذكرة الوفد أنها مست مشاعر المصريين جميعا لأنها قد تناولت قضايا عالية للشعب المصرى وأوردت مطالب كل المصريين وأبرزتها ولذا فقد تصدر الوفد حركة النضال الوطنى بعد أن استعادت الجموع الكبيرة من المصريين أن الوفد قد التى بأسلحته بعد توقيعه على معاهدة ١٩٣٦ ؛ كان لذلك كله أكبر الأثر على القوى السياسية المختلفة فى مصر ، فالحزب الوطنى ومصر الفتاة قد أيدا وفد الوفد على اعتبار أن تلك المطالب تمثل الحقوق المشروعة لكافة المصريين على اختلاف اتجاهاتهم الحزبية (١٠٢) .

أما القصر وعلى ماهر والسعديون فقد شككوا فى تلك المطالب وأعلنوا اعتراضهم على أساس أنه ما كان يجوز للوفد أن يتقدم بمطالب من دولة أجنبية مدعيا أنه وحده يمثل الشعب الا أنهم أعلنوا اتفاقهم من حيث المبدأ على هذه المطالب لأنها تتفق ورغبات الشعب المصرى (١٠٣) .

أما الدستوريون فقد أعلنوا موافقتهم بلا تحفظ على الرغم من اعتراض رئيسهم محمد محمود باشا معلنا عدم موافقته متهما الوفد بالانتهازية واستغلال الفرص ، واقترح بعض زعماء الحزب اصدار بيان يطابق مطالب الوفد على اعتبار قومية المطالب التى أعلنها الوفد

---

(١٠١) مجموعة مضابط الشيوخ — دور الانعقاد العادى عشر جلسة ٣ ابريل سنة ١٩٤٠ (خطبة يوسف الجندى) ص ٥٨١

(١٠٢) الوفد المصرى ٢٠ ابريل ١٩٤٠ ؛ آخر ساعة ٧ ابريل سنة ١٩٤٠م .

(١٠٣) مضبطة الجلسة السرية لمجلس النواب ١٤ مايو ١٩٤٠ ص ٢١٦٢ .

(١٠٤) المصاحبة ٧ ابريل ، آخر ساعة ٧ ابريل ١٩٤٠ .

ويبدو أن تلك المطالب قد سببت قدرا كبيرا من الاحراج للحكومة المصرية سواء أمام الرأى العام أو أمام بريطانيا ، ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باستجواب الى رئيس الحكومة حول موقف الحكومة من مذكرة الوفد ، واعتقد أن هذا الاستجواب كان بايعاز من الحكومة بهدف أن تستصدر قرارا من مجلس النواب بطرح الثقة بها من جديد على أسس أن تقوى من موقفها سواء أمام الانجليز أو أمام الرأى العام المصرى

ولما كان نفس الاستجواب معروضا على مجلس الشيوخ للنظر فيه فقد تحدث النائب — عبد الحميد عبد الحق — متهما رئيس الحكومة بأن هدفه من مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب هو الحصول على أغلبية تؤيد الحكومة حتى تتمكن من مواجهة مجلس الشيوخ والانجليز معـــا ..

و اعترض أحد أعضاء الحزب الوطنى على مناقشة الموضوع باعتباره أمر غير دستورى وتقدم العديد من النواب بعدة اقتراحات وأخيرا وافقت الأغلبية على الاقتراحات التالية

اولا : يعلن المجلس استنكاره لكل عمل فيه محاولة لتحكم دولة أجنبية فى شئون البلاد الداخلية ولو كانت تلك الدولة صديقة أو حليفـــة .

ثانيا : يستنكر أيضـــا لمعالجة المسائل المصرية وبخاصة علاقتنا بحليفتنا بغير الطريق الدستورى .

ثالثا : استنكاره أيضا لكل اجراء مخل من الثقة المتبادلة بيننا وبين حليفتنـــا فى وقت فيه التعاون والتآزر ولصالح المصلحة العليا والمجلس يؤيد الحكومة ويعلن ثقته بها .

وقد علق النائب محمد محى الدين بركات على قرار المجلس السابق بقوله أنهم أن يستنكر المجلس عملا من أعمال الحكومة أما استنكار عمل هيئة أو شخص خارج هذا المجلس فلا علاقـــة له بالاعمـــال

البرلمانية (١٠٥) ، وهكذا تحول الاستجواب من سياسة الحكومة تجاه تصريح الوفد الى طلب منح الثقة للحكومة وهو ما كان يشجعه على ماهر

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب من مذكرة الوفد الا أن الوفديين قد هزوا الرأي العام هزة عنيفة وايقظوه من سباته ولقد كسبوا جميع الأراضي التي كانوا قد فقدوها عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وقد قيل لهم انكم بهذه القرارات قد كسبتم الرأي العام في مصر ولكنكم قد تخسرون صداقة الانجليز فقالوا وقال زعيم وفدي كبير . فقد كسبنا شيئا لم يكن كله موجودا وخسرنا شيئا لم يكن كله مضمونا (١٠٦)

وتشير احدى التقارير الهامة الى أن طلبة المدارس والجامعات كانوا أكثر قوى الشعب احتفالا بمذكرة الوفد حيث عقدت العديد من التجمعات الطلابية ودار النقاش حول الأسلوب الأمثل لمناصرة الوفد في موقفه وهتف الطلبة بسقوط الانجليز وسقوط المعاهدة (١٠٧)

على أية حال فان موقف الوفد بتقديمه تلك المذكرة لم يكن خالصا لوجه الله والوطن وانما قصد به ـ في هذا الوقت احراج بريطانيا واستغلال الأوضاع العسكرية المتردية على الجبهة الغربية وكذلك سوء الأوضاع الداخلية في مصر لكي يثبت لبريطانيا أن الوفد هو القوة الوحيدة القادرة دوما على حسم الحلبة وخصوصا وقت الشدائد والمهام الصعبة بدليل أن حكومة الوفد بعد أن تولت البلاد في ٤ فبراير ١٩٤٢ لم تحاول أن تعيد تلك المطالب وانما صادقت الاحتلال بصورة لم تشهدها مصر منذ توقيع المعاهدة .

ومع أن هذه المذكرة كما يقول أحد المؤرخين تعبر بشكل تأكيد عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد (١٠٨) . الا أنها تعتبر

---

(١٠٥) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الستين ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي ص ٢١٦٢ ـ ٢١٦٣
(١٠٦) الوفد المصري ٢٠ ابريل ١٩٤٠ .
(١٠٧) تقرير السرايات الملكية ـ تقرير بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٤٠ دار الوثائق القومية محفظة رقم ١٨ .
(١٠٨) د. محمد أنيس ـ دراسة عن فبراير ص ٥٢ .

سابقة خطيرة حيث انها خطت من — حق اى هيئة سياسية — ان تلجأ الى السفير الذى يمثل الدولة المحتلة على اعتبار انه صاحب الرأى النافذ ، والقول الفاصل فى كل ما يتعلق بمصالحنا القومية والوطنية - ومما ضاعف من امتعاضها ان الوفد قد لجأ الى المناورة بهدف الوصول الى السلطة أى تلك المذكرة لم تتعرض لمسألة اعلان الحرب على اعتبار انه لو اقرها فى مذكرته فقد يغضب جمهرة الشعب ، وان هو عارض اشتراك مصر فى الحرب غضب الانجليز فاختار طريق السلامة ولم يشر فى تلك المذكرة الى تلك المسألة الشائكة بكلمة واحدة وتشير الوثائق الامريكية الى ان بقاء الوفد بعيداً عن الحكم سيضاعف من مشاكل بريطانيا ، ومن المحتمل وفقاً لرأى السفير الامريكى ان يعود الوفد الى الحكم ، واذا لم تعجل بريطانيا بتلك العودة فان الامور ستزداد تعقيداً (١٠٦) ، اما عن موقف الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد .

لقد حمل الرد البريطانى على تلك المذكرة نوعاً من الذكاء والبراعة فى تحليل المواقف والاحداث حيث عكس الرد فهماً اكيداً بان المذكرة كانت مناورة من جانب الوفد بهدف احراج بريطانيا فى الظروف الدقيقة ومن جانب آخر فلقد حمل الرد البريطانى نوعاً من احراج النحاس بين القوى السياسية والشعبية باعتبار ان هذه المذكرة — تؤدى الى تدخل بريطانيا فى السياسة الداخلية المصرية (١٠٧) .

ولعل بريطانيا قد نجحت الى ان تفوت على النحاس فرصة الاستفادة من الموقف ، وكانت مقابلة لامبسون رئيس الوزراء المصرى وتسليمه رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد مما يؤكد ان بريطانيا قد نجحت فى احراج الوفد امام الرأى العام المصرى ، ولعل الحكومة المصرية ايضاً واعترافاً واضحاً على ان الوفد لا يمثل الهيئة الرسمية التى تتعامل معها بريطانيا .

---

(١٠٦) الوثائق الامريكية برقية رقم ٢١١٢ مؤرخة ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ من السفير الامريكى فى القاهرة الى الخارجية البريطانية .
Ligation of the U.S.A. 141. 83 255

(١٠٧) جريدة المصرى ١٢/٤/١٩٤٠ ، والاهرام ، واخر ساعة ١٤/٤/١٩٤٠ .

ويمكن القول على وجه العموم أن الرد البريطاني كان سلبيا وانه في حقيقته يستند الى أن مذكرة الوفد كانت تفتقر الى العنصر المنطقي والسند القانوني ، وتقديرا من بريطانيا لأهمية العلاقات المستقبلية مع الوفد فقد نوهت المذكرة البريطانية بأن الحكومة البريطانية يسرها أن يدرك زعماء مصر حقائق الموقف الدولي الحاضر وخطورة النتائج التي سوف تسفر عنها هذه الحروب الحالية ، وأن الحكومة البريطانية تنتظر من أصدقائها قدرا كبيرا من التعاون والاخلاص في هذه المرحلة الحاسمة (١١١) .

ونظرا لما جاء في الرد البريطاني فقد عقدت الهيئة الوفدية جلسة انتهى بارسال مذكرة أخرى لبريطانيا حرص الوفد على نفي المطالب التي ذكرها في مذكرته الأولى مبديا أسفه للتشديد على تأويل القرارات بما لا يتفق مع ما وضعت من أجله بل يناقضه وطالبت الهيئة الوفدية بتبليغ هذا الاحتجاج الى وزير خارجية بريطانيا (١١٢) .

ويبدو أن النحاس قد وجد نفسه وقد تورط في تصعيد الموقف بما لا يتفق والهدف الذي كان يقصده اذا ما رميت بعض الدوائر السياسية — وهي بيست وفنية — انه لما اجتمع السفير البريطاني مع النحاس ليتسلم الأخير رد الحكومة البريطانية ، قال السفير للنحاس معاتبا انه ينصح لنفسه كصديق شخصي أن يصحح صحيفته بالعدول عن هذا الموقف في الظروف الحاضرة ، وتزعم بعض الدوائر أيضا أن النحاس شعر لو استطاع العدول الا أن الهيئة الوفدية قد قطعت شوطا يصعب التراجع منه (١١٣) .

وبصرف النظر عن الدوافع التي كانت وراء هذه المطالب ، الا أن الوفد قد أكد قدرته على التحسب ولاحداث شيء كثير من القلق والاضطراب في العلاقات المصرية البريطانية ، ولذلك فقد انعكس هذا على الشارع المصري مدى حرص بريطانيا على علاقة هادئة ضمانا لحماية ظهر القوات لحربه

---

(١١١) انظر نص الرد البريطاني الاهرام ، المصري ١٢/٤/١٩٤ .
(١١٢) المصري ٢٩/٤/١٩٤٠ ، والاهرام ٣٠/٤/١٩٤٠ ، آخر ساعة ١٤/٤/١٩٤٠ .
(١١٣) آخر ساعة ١٤ ، ٢١/٤/١٩٤٠ .

ويحلل تقارير لامبسون عن هذه الفترة أن الأحزاب السياسية تسارع في إظهار وطنيتها حتى تكسب أرضا جديدة على حساب الوفد في الوقت الذي سمح فيه للوفد بشعبية كاسحة ليس في مصر وحدها وإنما في العالم العربي كله (١١٤) . ومن هنا فقد حرصت الحكومة البريطانية على إرضاء الوفد باعتباره الحزب الذي يحظى بشعبية كاسحة ، وأن إبعاده عن الحكم لحساب الأحزاب التي تفتقر إلى قاعدة شعبية يتعارض مع مبدأ بريطانيا والتي تعلن دوما أنها تحارب من أجل الديمقراطيات في العالم كله بالإضافة إلى أن عودة الوفد تعني استقرار الشارع المصري وهو ما تحرص عليه الحكومة البريطانية ولذا فقد أعلن لامبسون صراحة « بأن الوفد سيظل يمثل عامل شغب واضطراب ومن الأفضل عودته إلى الحكم » (١١٥) .

ووفقا للمصالح البريطانية فقد درس السفير البريطاني الموقف المصري جيدا ووقف على اتجاهات الأحزاب ومساعي القصر واستطلع الرأي العام من كل جوانبه وتأكد من أن عودة الوفد تعني استقرار الأوضاع المصرية وأن التطرف الوطني الذي يمارسه الوفد وهو خارج الحكم يختلف تماما عن موقفه وهو في الحكم وفي نفس الوقت فإن الوفد لم يتردد في إعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية مؤكدا على أن مصر تمد يدها للشعب الحليف (بريطانيا) وأن الشرف يقتضي من كل مصري أن يساعد الدولة الحليفة ويشد أزرها وأن يتجنب بوجه عام كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه « طعنة في الظهر » (١١٦) .

وما لبث الوفد أن قدم مذكرة أبريل سنة ١٩٤٠ وظل يعلن أن الوقوف بجانب الحليفة هو قضية مبدأ اقتنع بها الوفد وسيظل يدافع عنها فضلا عن أن معاهدة ١٩٣٦ تحتم هذا الموقف الأخلاقي (١١٧) . وهكذا حسنت هذه السياسة من شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصري والذي يميل إلى عودة الوفد .

---

(١١٤) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ٤٦٤ من لامبسون إلى هاليفاكس ٤ مايو سنة ١٩٤٠ م . F.O. 407/224

(١١٥) نفس المصدر السابق .

(١١٦) جريدة المصري ١٥ ، ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ .

(١١٧) المصري أول مايو سنة ١٩٤٠ .

وهكذا تمكن الوفد من أن يلعب بمهارة ولن يستغل الموقف البريطاني اللازم لحصل الاستقلال ولذا فقد تداركت بريطانيا الموقف على أن تعتبر أن الحكومة التي لاتملك المساندة البرلمانية لن تستطيع أن تحكم مروج المعاهدة مع الوضع في الاعتبار بأن أي جهد يبذل في هذا الطريق لابـــــد وأن يصطدم بمعارضة الشعب ولن تستطيع أي حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر (١٨)-ومعنى هذا أن بريطانيا تريد حكومة تحد من نفوذ القصر سواء النفوذ الرسمي أو الشخصي في الوقت الذي كانت فيه وزارة حسين سري تتعرض لأكبر هجوم شنه الوفد على اعتبار أن الوزارة قد فشلت تماما في حل أي مشكلة بل تفاقمت المشاكل والحكومة عاجزة عن اتخاذ أي موقف(١٩)

والحقيقة التاريخية تقول ، أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الثانية كان موقفا غير ثابت على الاطلاق ففي بعض الأحيان يجد الوفد أنه أن يلقى بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية ، وفي أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهـــــة نظره في الداخل أكثر من حرصه على تحقيق الديمقراطية في العالم بانتصـــار بريطانيـــا وفرنســا كما أن موقف الوفد من الوزارات القومية التي تشترك فيها كل الأحزاب يكون متأرجحا مرة يقبل الوفد تشـــكيل تلك الوزارة ومرات أخرى يرفضها ، مرة يسند بها لأحزاب الأقلية ومرات أخـــرى يرفضـــها .

وهناك من يقول أن الوفـــد كان يقبل بفكرة الوزارة القوميـــة عندما يشـــعر بضعف موقفه ، وعندما يكتشف أن الظروف تجري في غير صالحه أو عندما يتعب من البقاء في المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القوميـــة عندما يرى ضعف بريطانيا في أوروبا أو على الحدود الغربية (٢٠) .

ألا أن الوفـــد كان حريصا على أن يذكر بريطانيا بين حين وآخر من قضية الديمقراطية في مصر هي جزء من قضية الديمقراطية التي تدافع

---

(١٨) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤١
(١٩) جريدة المصري أول يناير سنة ١٩٤١م .
(٢٠) المصور ٦ مارس ١٩٨١ مقال صبري أبو المجد .

عنها موطنها ومحارب من أجلها في العالم كله مما سبب لبريطانيا كثيرا من المشاكل التي تمثلت في العديد من الاضطرابات والمظاهرات والعديد من مظاهر الاستياء العام .

ومزيدا من استغلال الموقف فقد تقدم الوفد ٢ يناير ١٩٤١ بمذكرة الى الملك فاروق استعرض فيها اثر الحرب على احوال مصر الداخلية والخارجية وطالب باجراء انتخابات لوضع الأمور في نصابها الصحيح من حيث الرجوع الى الأمة باعتبارها مصدر السلطات انقاذا للبلاد من المصير المجهول (١٢١) .

واعلنت الهيئة الوفدية عدة قرارات كان الهدف منها هو القضاء على البقية الباقية من هيبة الوزارة وتمثلت هذه القرارات فيما يلي

اولا : ان الوفد لا يرتبط باية حلول او مفاوضات تتعهدها الوزارة الحاضرة ويكون فيها مساس بمصير البلاد واستقلالها او حقوقها وأمنها .

ثانيا : ينسحب حضرات الشيوخ والنواب الوفديين من جلسات المجلسين (النواب والشيوخ) وتحديدا الى يوم ٧ مايو ١٩٤١ — يوم انتهاء المدة الدستورية لعضوية الشيوخ المقترع على خروجهم — على أن يقدم استجواب اثر عودتهم يطالبون فيه بموقف الحكومة من المخالفات الدستورية التي قامت بها وعلى ضوء ما يسفر عنه هذا الاستجواب يتحدد مركز الشيوخ والنواب في المجلسين (١٢٢) . ومن السهل ان يفسر هذا الموقف من الوفد على اعتبار ان الوفديين يعتبرون أنفسهم موكلين بالنيابة عن الشعب المصري وان اي التزام من اي حكومة أخرى يعتبر من وجهة نظرهم مخالفة صريحة للدستور من هنا نرى ان الوفد لم يكن موضوعيا حيث حمل الحكومة أكثر من طاقاتها مستغلا بعض الأحداث التي هي بلا شك خارج مقدرة الحكومة مثلا يحمل الوفد حملة عنيفة على الحكومة بسبب الغارات الجوية

---

(١٢١) المصري ٣ يناير ١٩٤١م .
(١٢٢) مضابط مجلس النواب الجلسة الثلاثون — دور الانعقاد العادي الثامن ٦ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٠٤ .

التي تقع على منصة الاسكندرية ويحمل الحكومة المسئولية كاملة (١٢٢) . على الرغم من أن الوفد حينما عاد الى الحكم في فبراير سنة ١٩٤٢ لم يستطع أن يحصل شيئا لعلم عدد أسباله بالذات بالرغم من أن التصف قد تضاعف وأصبح عدد الصحايا يعدون بالمئات في اليوم الواحد . وهكذا عمل الوفد على الاستفادة من الظروف القائمة بانتهاز الفرص المناسبة التي اوجدتها الحرب ليجعل منها مناورة سياسية تقربه يوما بعد يوم من الحكم .

وفي الوقت الذي ادركت فيه بريطانيا أهمية عودة الوفد كان القصر وأعوانه يقومون بسياستهم المعهودة وهي محاولة النيل من سمعة الحلفاء عن طريق الاشاعات التي كانت تتردد ومنها أن الحرب ما هي الا مشكلة وقت فقط وأن النصر في جانب المحور لا محالة .

وعلى ما يبدو فقد كان هناك ما يدعو الى كثرة الاشاعات وتضخيمها وخصوصا فيما يتعلق بمعنويات الجيش البريطاني في مصر حيث يذكر أحد المعاصرين قائلا « لقد كانت قيادة الجيش البريطاني في يد الجنرال « ريتشي » والذي كان يدير المعركة بالتليفون بدءا من القاهرة وتارة من الأسكندرية والى جواره صديقته المصرية الحسناء » ، ويضيف صاحب هذه الرواية « ولقد اشترى أحد الفلاحين في مركز منيا القمح مدفعا رشاشا من الجنود البريطانيين ، وأن مصطفى أمين كان يسير في الشارع بينما أحد الجنود الهنود يجمع تماما مرحى « كلوشتي » للسيارة وقد عرضها عليه بجولارين اثنين وأن حسين أبو الفتح ذكر أن بعض الضباط البريطانيين أبدى استعداده لأن يورد له أي عدد يشاء من سيارات الجيش البريطاني بسعر مائتي جنيه للسيارة الواحدة (١٢٣) .

وعلى الرغم من المبالغة في رواية الرواة الا أن هذا يعطي مؤشرات اكيدة على أن معنويات الجيش البريطاني كانت هابطة لدرجة كبيرة

---

(١٢٣) جريدة المصري ٦ فبراير سنة ١٩٤٠ .

(١٢٤) محمد التابعي ـ أسرار الساسة والسياسة ص ٢٨٦ . ويضيف الاستاذ التابعي العديد من الأمثلة على تدهور معنويات الجيش البريطاني مما لحقت ارتباكا شديدا في الدوائر السياسية الانجليزية

وخصوصا بعد الانتصارات الكاسحة التي كان يحرزهـا الألمان على جبهات القتال مما حال وزير الحربية البريطانية الى الحضور الى مصر وقابل معظم الزعماء المصريين ولاحظا بعد الحر وخرج من مقابلاته الى ان الملك فاروق هو سبب كل المشاكل في مصر ، وبمشاهدة كل من قابلهم من الزعماء (١٢٥)

ولقد اقتنعت الحكومة البريطانية بنتيجة واحدة وهي — طرد الملك فاروق — ويصف السفير البريطاني قائلا " ما دام هذا الغلام جالسا على العرش فانها لن تلقى تعاونا حقيقيا وسيبقى لدينا الاحساس بأنه متى سادت الأحوال فانه سيتخلص من الحلف (١٢٦) .

وأمام هذا الكم الهائل من المشاكل ابدى حسين سرى (رئيس الوزراء) عزمه على الاستقالة حيث اعلن صراحة بأن الوفد يجب ان يتولى وزارة قومية تضم كل الأحزاب ويرأسها النحاس باشا وابدى الأحرار الدستوريون موافقتهم تفاديا لأى خطر يمس سيادة البلاد وابدى النحاس باشا موافقته حينما فوتح في الأمر بل انه تقبله مسرورا (١٢٧) ويضيف ابراهيم عبد الهادي — عضو مجلس الوزراء — ان السفير البريطاني قد فاتح حسين سرى بضرورة عودة الوفد وهذا ما يؤكده الدكتور هيكل في مذكراته أيضا (١٢٨) .

واضطرب الجو السياسي وعرف الناس حقيقة ما يجرى وراء الستار وما اسهل اثارة الاضطرابات والمظاهرات في القاهرة والتي تنادي بسقوط الوزارة وشجعت انباء الحرب وتقدم الألمان في ارض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب ، حيث قامت المظاهرات ترفع شعارات عدائية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يسبون الانجليز بالسنة

---

(١٢٥) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٠٦ من السفير الأمريكى في القاهرة الى الخارجيه البريطانية ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٠ .
140.0011 European War 1939-1887

(١٢٦) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص ١٤٦ .

(١٢٧) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادي — روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٦ .

(١٢٨) المصدر السابق ، مذكرات في السياسة المصرية جـ٢ مصدر سبق ذكره ص ٢٢٤ .

مهيبه – تقدم يا روجل إلى الأمام يا روجل – ولم يكتفوا بترديدها بالعربية بل كانوا يتناولونها بالانجليزية أيضا (١٢٩) .

ومن الواضح أن السفير البريطاني لم يكن خالص النية في معالجة تلك الأزمة ، ويبدو أنه كان مصرا على عودة الوفد إلى الحكم كان يرمى إلى رد الاعتبار إلى نفسه في تشكيل حكومته إذ كان وزير الخارجية مستر « ايدن » قد وجه إليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين الوفد والقصر سنة ١٩٣٧ وهي الأزمة التي انتهت بإقالة النحاس باشا في ديسمبر من نفس العام .

والعجيب أن تقف وزارة حسين سري موقفا سلبيا من المظاهرات التي اجتاحت لتشمل القاهرة كلها والحرب قائمة والأحكام العرفية معلنة ولم تحرك ساكنا وكان بإمكانها تفريق هذه المظاهرات وهذا ما لم يحدث مما يجعلنا نشك في أن حسين سري كان ضالعا في مؤامرة اتفق عليها مع الانجليز حتى يبرروا ما هم مقدمون عليه في مساء ٤ فبراير وتشير مراسلات السفير البريطاني إلى حكومته أثناء تفاقم تلك المظاهرات إلى رغبة السفير في استغلال الموقف والتدخل في الوقت المناسب بهدف عزل الملك وفرض حكومة الوفد (١٣٠) .

ويصفه أحد المعاصرين في محاولة إلقاء اللوم على الوفد باعتباره كان ضالعا في تلك المظاهرات فيقول : « إن الجماهير التي كانت تهتف إلى الأمام يا روميل انقلبت لتحيي الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها للحكم ما أثار عجب الأجانب وأعجب السفير البريطاني والجالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب الهتاف عمدا وأن يحول التيار

---

(١٢٩) مذكرات إبراهيم عبد الهادي المصدر السابق ، مذكرات الدكتور هيكل ج٢ ص ٢٢٥ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٢٧ .

(١٣٠) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ ، دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبري أبو المجد .

المتحمس المعادى لانجلترا فيحيله بين عشية وضحاها شيئا مختلفا يظاهر انجلترا وينصرها (١٣١) .

والسؤال الذى نحرص نحن عند معالجتنا لتلك القصة المهمة هو: لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد بالذات ؟..

تؤكد كل المصادر المتاحة بما فيها زعماء الوفد أنفسهم أن الملك فاروق قد حاول فى أواخر حكومة سرى الاتصال بالوفد بهدف تأليف وزارة ائتلافية أو قومية يرأسها النحاس وبالفعل فقد أبدى الوفد موافقته على الفكرة ورحب بها (١٣٢) ، فاذا كان القصر يحرص على مبدأ التنسيق مع الوفد معنى هذا أن كل القوى السياسية فى مصر أصبحت موالية للملك فاروق لأن كل أحزاب الأقلية كانت تدور فى فلك القصر – من هنا فقد حرصت بريطانيا على فصم كل رابطة بين الوفد والقصر فلا يستطيع الوفد أن يصل الى الحكم مهما كانت شعبيته الا بواسطة الانجليز وتضيف الوثائق البريطانية – أن لامبسون قد بذل قدرا كبيرا من الجهد فى محاولة لعدم تمكين الوفد من العودة الى الحكم عن طريق القصر حتى لا يتحول الوفد الى أداة تدور فى فلك القصر مما يضاعف من حجم المشاكل التى تواجهها بريطانيا (١٣٣) .

أما بريطانيا فقد كانت تحرص جيدا على عودة الوفد وبطريقتها الخاصة الأمر الذى يعنى ارتباط الوفد بها وليس بالقصر ، ويبدو أن هذه القضية كانت تحكمها عدة اعتبارات استراتيجيه هامة من أهمها –

---

(١٣١) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره جـ٢ ص ٢٤٧ .

(١٣٢) مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، د. هيكل جـ٢ ص ٢٢٠ – ٢٢٥ ، مذكرات حسين يوسف ص ١٢٦ .

(١٣٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير من لامبسون الى الخارجية البريطانية برقيه رقم ٢٤٠ ، ١٨ يناير ١٩٤٢ ، الأهرام ١٤/٥/١٩٧٢ ، الناصرى ، مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ – ١٥٠ ، مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٢ يونية سنه ١٩٥٥م

أولا : الشعبية الكاسحة التي يتمتع بها الوفد مخالفة غيره من الأحزاب الأخرى وهذا ما يؤهل الوفد القيام بشئون الأمور والسيطرة عليها اعتقادا من أن أي معارضة لن يكون لها أهمية طالما بقي الوفد في الحكم .

ثانيا : أن التدخل البريطاني بهدف فرض حكومة وفدية سيقطع خط الرجعة بين القصر والوفد وهو ما تحرص عليه بريطانيا وفقا لمصلحتها الاستراتيجية ..

ثالثا : أن اختيار الوفد صاحب الأغلبية الكاسحة لتمثيل الدور الذي أعدته بريطانيا لتنفيذه في ٤ فبراير لم يكن بهدف المصلحة العليا للوفد بقدر ما كانت تهدف إليه بريطانيا من أن هذا الوضع سيكون بداية النهاية للشعبية الكبيرة التي يحظى بها الوفد ، وهذا ما تحقق بالفعل .

رابعا : لقد كان هذا الاختيار — ومن وجهة النظر البريطانية تدعيما لفكرة الديمقراطية حيث أن عودة الوفد أمر تقرره الديمقراطيات التي تحارب بريطانيا من أجلها كما أن هذا التصرف سيحظى بتأييد حلفاء بريطانيا الذين يحاربون دفاعا عن الديمقراطية .

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب لتخلق ما يسمى بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م .

قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشي :

لم تعد حكومة حسين سري موضع ثقة الملك فاروق بسبب أزمة حكومة فيشي فقد طلبت بريطانيا من حسين سري قطع علاقات مصر بحكومة فيشي التي قامت إثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا إلى شطرين شطر احتله الألمان وضمنه باريس ، وشطر يخضع لحكومة فيشي وعاصمته فيشي وكان طبيعيا أن تكون حكومة فيشي موالية للمحور وعلى إثر ذلك انقسم الفرنسيون إلى فريقين جماعة ديجول الذي فر إلى لندن ليقود حركة « فرنسا الحرة » وجماعة فرنسية أخرى موالية لحكومة فيشي وتتبعها سلطات فرنسية في بعض مناطق الشرق العربي سوريا ولبنان — وفي ٦ يناير ١٩٤٢ اتخذت وزارة حسين سري على

قطع العلاقات مع حكومة فيشي بناء على طلب تقدم به السفير البريطاني(١٢) ، ولقد ترتب على تعيين الجنرال « كاترو » مندوب عام للجنرال « ديجول » في أواخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ تسلم ممثلين متناقضين لفرنسا في مصر أحدهما برئاسة جان بونسي ، ممثل حكومة فيشي المتعاونة مع ألمانيا وكان على صلة وثيقة بدوائر القصر ، والآخر برئاسة « كاترو » ويمثل ديجول ومساندة الحكومة البريطانية ومن ثم كان من الطبيعي أن تضغط بريطانيا على حكومة حسين سري لقطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشي .

وبناء على رغبة الحكومة البريطانية عقد اجتمع مجلس الوزراء المصري في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ لمناقشة قطع العلاقات مع فيشي واعترض مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف وطلب إرجاء النظر في قطع العلاقات لمزيد من الدراسة على اعتبار أن أهمية الموضوع تقتضي مزيدا من التأني ، أما الدكتور هيكل وزير المعارف فقد طلب التريث حرصا على مستقبل الطلاب المصريين الذين يدرسون في فرنسا إلا أن رئيس الوزراء أصر على طرح الموضوع للتصويت ، ويصف الدكتور هيكل الموقف بقوله « لقد تولتني الدهشة حين رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع فيشي وقد امتنعت وامتنع مصطفى عبد الرازق عن التصويت (١٣) .

ومن الواضح أن رئيس الوزراء قد أقدم على هذه الخطوة بالاتفاق مع السفير البريطاني ودون اتفاق مسبق أيضا مع غالبية أعضاء مجلس الوزراء ، ولهذا فقد أحدث هذا القرار دويا هائلا وانطلقت الأزمة لأن القرار السابق قد اتخذ في غيبة الملك فاروق الذي كان يقوم برحلة على ساحل البحر الأحمر ، وما أن عاد حتى سعى علي ماهر ورجاله إلى تصوير الموقف له على أنه استهتار من الوزارة قد تجاوزت اختصاصها

---

(١٣) د. محمد حسين هيكل مصدر سبق ذكره جـ٢ ص ٢٤٦ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣١ .

وتعدت على حقوق الملك التي أقرها الدستور والقانون باعتبار أن السفير هو صاحب الملك الأمر الذي دعا الملك فاروق الى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية (صلاح صالح) وعنفهما تعنيفا شديدا . وفي اليوم الثاني صدرت الأوامر لوزير الخارجية بأن يلزم داره (١٣٦) .

ويلاحظ أن ما أقدمت عليه الحكومة يعد تجاوزا خطيرا في العلاقات مع القصر وخصوصا وأن التقاليد القديمة كانت تقضي بأن يرسل الى القصر صورة من الموضوعات التي ستعرض على مجلس الوزراء قبل انعقاده بوقت كاف الا أن هذا الموضوع الخطير قد استقط من جدول الذي أرسل الى القصر (١٣٧) ، وهذا يؤكد تواطؤ حسين سري مع الانجليز في هذا الأمر في وقت كانت فيه الحكومة تترنح من الأزمات الاقتصادية الخطيرة التي وصلت الى حد أن الناس كانوا يحتطبون الحجر في الشوارع (١٣٨) ، وعجزت الحكومة من وضع حلول سريعة لكثير من المشاكل التي حدثت وكانها معقدة ثم ما كان من الهجمات التي يشنها الوفديون وأحزاب الأقلية ضد الوزارة فلم يكن مستمعون والموقف هكذا أن تقدم الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة الا اذا كان هناك اتفاق مبيت بين سري باشا والسفير البريطاني على اعتبار أن هذا الموضوع سيكون بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وأنه سيعجل بالمواجهة المباشرة بين السفير والملك فاروق وتصفية كافة الحسابات القديمة .

ويطلق أحد أعضاء مجلس الوزراء متوله لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار السيئة والبعيدة بمقتضى ما حدث ولم يخف على أحد أن انجلترا هي التي أصرت عليه (١٣٩) .

---

(١٣٦) الملف السري لحادث ٤ فبراير (الأهرام) ١٩٧٣/٥/٦ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٢ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣

(١٣٧) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥ .

(١٣٨) د . محمد أنيس ، دراسة من ٤ فبراير ص ١٠٧ .

(١٣٩) د . هيكل ، مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٠ .

وعقب عودة الملك من رحلته في الصحراء والبحر الأحمر — بعد ثلاثة أيام — فقد نشرت الصحف أن صليب سامي وزير الخارجية اعتكف في منزله لوعكة صحية (١٤٠) .

ولا غرابة أن يكون الموضوع الرئيسي في الصحف المصرية في تلك الأيام هو قطع العلاقات مع فرنسا نظرا للعلاقات الثقافية الوطيدة التي كانت تربط مصر بفرنسا . ولقد أحدث هذا الموقف دويا داخل البرلمان المصري حيث تقدم عدد كبير من أعضاء مجلس النواب باستجوابات الى الحكومة تحمل نوعا من الاستنكار الشديد وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد رد مقنع لتساؤلات الاعضاء مما دعا وزير الخارجية الى تأجيل مناقشة الموضوع بعد أسبوعين أو ثلاثة مما دفع بعض الاعضاء الى القول : « انا لا أفهم معنى لتأجيل الاجابة ، فهل عندما قطعت العلاقات فعلا ، وصدر قرار الحكومة بذلك لم تكن قد تجمعت لدى الجهات المسئولة أسباب الموقف » (١٤١) .

ونظرا لأن قرار الحكومة قد قوبل بموجة من الاستنكار داخل مجلس النواب فقد اقترح وزير الخارجية — صليب سامي — أن يناقش الموضوع امام لجنة الشئون الخارجية باعتبارها جهة الاختصاص في الامر وقد قوبل هذا الرأي بعاصفة من الرفض على اعتبار أن هذا يعد تقليدا جديدا في الحياة البرلمانية المصرية (١٤٢) .

ووفقا لمحاضر مجلسي النواب والشيوخ فان تأجيل أحد الاستجوابات قد يكون بسبب حاجة الحكومة الى بعض بيانات يطلبها المجلس أو غيرها من المعلومات التي يصعب على الحكومة الاجابة عنها في الحال لما توقعه هذه المرة والحكومة تعلم كل الظروف والملابسات التي دعت الى قطع العلاقات مع فيشي ، ولذا يمكننا القول : ان موقف صليب سامي — وزير

---

(١٤٠) الاهرام ، المصرى ١٥ يناير سنة ١٩٤٢ م .
(١٤١) مضبطة مجلس النواب — الجلسة التاسعة ١٤ يناير ١٩٤٢ ص ٢١٦ .
(١٤٢) المصدر السابق .

المعرضة كل نوعا من المراوغة والاستقالة مطيل الوقت حتى يتأكد من مصير الوزارة التى بدا مؤكدا انها على وشك الاستقالة .

وعلى الرغم مما لجأت اليه الحكومة من اصدار بيان فى ٨ يناير سنة ١٩٤١ ذكرت فيه ان الحكومة البريطانية تلقت انباء خطيرة تدعوها الى المطالبة باتخاذ قرار سريع من الحكومة المصرية حول هذا الموضوع (١٤٣) الا ان وقع هذا القرار على المصريين كان سيئا نظرا للعلاقات التاريخية التى تربط مصر بفرنسا ولان غالبية الساسة المصريين كانوا متشبعين بالثقافة الفرنسية وهذا ما كنا نرجع عدم موافقة الدكتور هيكل لهذا السبب ، وكذلك كان فيوتسي الوزير المفوض من قبل حكومة فيشي — والذى كان يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل سقوطها — صلات واسعة جدا بالساسة المصريين وصلات اجتماعية بالارستقراطية المصرية كما كان مقربا الى حد بعيد من فاروق (١٤٤) .

وعرف البريطانيون ما حدث مع وزير الخارجية — صليب سامى — واعتبروه عملا غير ودى وابلغوا رأيهم الى سرى باشا الذى شعر بجسامة التهمة الملقاة على عاتقه وتذكر ما حدث من قبل لشاه ايران رضا بهلوى وخشى ان تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ولقد افضى سرى باشا بكل هذه المخاوف الى الملك واشار عليه بقبول الامر الواقع (١٤٥) ، الا ان الملك قد تمسك بموقفه من ضرورة اقالة صليب سامى وبينما كان حسين سرى يرى ان اقالة وزير الخارجية بسبب قرار مسئول عنه هو ايضا لابد وان يصحبه استقالة الوزارة . والسفارة البريطانية ترى ان اجراء قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تنحيه من جانب القصر حتى اعتبار ان استقالة الوزارة لهذا السبب سيدفع الانجليز مباشرة الى المواجهة المعلنة مع الملك فاروق باعتبارهم طرفا من اطراف الازمة (١٤٦) .

---

(١٤٣) الاهرام ٩ يناير ١٩٤٢ ، اخر ساعة ١١ يناير ١٩٤١ .
(١٤٤) د . أنسى مرجع سبق ذكره ص ٨ .
(١٤٥) مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ٢٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٠ .
(١٤٦) د . يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤١ .

وفي محاولة من بريطانيا لاستغلال الموقف بهدف حسم الصراع الدائر بين القصر والانجليز فقد بالغ الانجليز في طلباتهم من حيث طرد جميع الايطاليين الذين يعملون في القصر وكل القصاب على ماهر (١٤٧) .

واستمر استعمال العصا الغليظة ضد مراجع الملك فاروق وطلب من احمد حسنين (رئيس الديوان) التوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن مطالبهم بشأن استبعاد من طالبوا استبعاده من القصر مقابل أن يبقى وزير الخارجية في منصبه (١٤٨) . وبينما الازمة في طريقها الى الانفجار اذا بقوات روميل قد حققت انتصار كبير في الصحراء الغربية وتقدمت صوب مصر ، وبدا أن القوات الالمانية في مقدورها تحقيق أمل هتلر الكبير وهو سحق القوات البريطانية واحتلال مصر ، ومن هنا فقد اضطربت الحياة في مصر وانطلقت المظاهرات تنادي بهتافات عدائية ضد الانجليز ومن الازهر امتدت لتشمل باقي المدن الكبرى كالاسكندرية وطنطا وغيرها ، وفي الوقت نفسه انفتح باب الامل امام الانجليز حيث اعلن هتلر قراره الذي احدث دويا عالميا وهو اعلان الحرب على روسيا (١٤٩) .

وقد ابتهج الحلفاء حيث ان فتح جبهة جديدة تحارب فيها المانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا في مصر ، ولذا فانني اعتقد ان القرار الالماني بغزو الاتحاد السوفيتي بعد الاحداث المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد كان قطاع كبير من المصريين ومن ورائهم القصر يعتقدون أن هزيمة السوفييت ستؤدي الى اضطراب موقف بريطانيا كله في الشرق الاوسط وسينتهي بانسحابها تماما من المنطقة .

الا ان الانتصارات الكاسحة التي احرزها السوفييت قد اثرت تأثيرا كبيرا خشية انفصال التحالف السوفيتي الانجليزي لذلك لم يكن غريبا ان يعلن سعيد صدقي باشا أن الحلفاء تهاجم مصر لاتقصد غزوها ولكن لان

---

(١٤٧) الملف السري لحادث ٤ فبراير ، الاهرام ٢٧ يناير ١٩٤٢ .

(١٤٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٢٨٦ من لامبسون الى ايدن ٢٧ مايو ١٩٤٢ . F.O. 371

(١٤٩) جى ديبورين ، الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٦٢ .

بريطانيا بحتلها (١٥٠) . وهكذا انتفضت مصر لكي تكون حرة من الصراع الدائر بين القوى الكبرى في الوقت الذي كان الألمان يحصرون في الجبهة السوفيتية كما تصاعدت قوة الألمان في ليبيا وكذلك دخول اليابان الحرب في ديسمبر ١٩٤١ بهجومهم المفاجيء على بيرل هاربر كل هذه الانتصارات من جانب المحور دفعت بريطانيا لكي تتحول من مصر « القاعدة الرئيسية » في الموقف وحدها لن يتحقق ما دام النصر يلعب بمشاعر الحلفاء ، وعلى الرغم من أن محور الصراع بين النصر والانحياز يمتد لسنوات طويلة إلا أن تردي الأوضاع العسكرية لقوات الحلفاء وعلى كل الجبهات قد دفع بريطانيا إلى الموقف الذي يمثل مصالحها الفعلية على اعتبار أن عودة الوفد وجميع فاروق كفيلان باستقرار الأوضاع المصرية ، وأيقن سري باشا أن لا مفر من أن يستقيل بعد أن فقد ثقة البرلمان وثقة فاروق أيضا كما أن الإنجليز أنفسهم على الرغم من صداقتهم لسري باشا إلا أنهم قد أيقنوا جيدا أن حكومة سري قد أصبحت عاجزة تماما عن مواجهة الموقف (١٥١) .

والحقيقة أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الملك فاروق كان يهدف إلى بقاء الموقف برمته كما هو نظرا للظــروف العســكرية غير المرجحة لكفة الحلفـاء في الصحـراء الغربية حتى إذا ما تمكن روميـل من أن يخترق وادي النيـل كان فاروقـا يمكنـه الاحتفاظ بعرش مصر لكي يتولى رئاسة الحكومة ويكون قادرا على التفاهم مع المحور بعكس أي شخص آخر نظرا لما عرف عن علي ماهر من صداقات مستمرة مع الإنجليز لم يخف عطفه على الألمان أو الإيطاليين .

وهكذا تفاقمت الأزمة وتحددت أسبابها في الوقت الذي يقوم فيه لامبسون بتسجيل كل الأحداث أولا بأول ويبعث بها إلى حكومته ونظرا لتصاعد الموقف بشكل جدي بالخطر فقد طلب من حكومته في لندن تفويضا كاملا لحسم الموقف مع الملك فاروق(١٥٢)

---

(١٥٠) الأهرام ١٦ ديسمبر ١٩٤١ ، آخر ساعة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١

(١٥١) محمد حسنين هيكل : مصدر سبق ذكره ص ٢٢٥ .

(١٥٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٦٧ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٢٧ يناير ١٩٤٢ . F.O. 371

وادرك أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكي) خطورة موقف وفي محاولة منه لتهدئة المشاعر الملتهبة تحديا لما يحيق بالعرش من أخطار فقد حاول اقناع لامبسون بترك وزير الخارجية صليب سامي ، بخروج من الوزارة من أجل الصالح العام وتحويل أصابع الاتهام عن مصر كلها وراء الملك الذي يحظى بصحبة كثيرة لأن السفير يرفض الشخصية بوزير الخارجية بسبب اجراء قام به تحديد بقرار من مجلس الوزراء المصري وبناء على طلب من بريطانيا ولهذا أعلن السفير انه سيقف وراء صليب سامي حتى ولو تخلى عنه رئيس الوزراء (١٥٣) .

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التي دفعت حسين سري الى تقديم استقالته ، ووفقا للوثائق البريطانية ، فان لامبسون قد أدرك أهمية استقالة سري باشا ويعلق لامبسون على هذا الموقف قائلا " لقد طلبت من سري باشا أن يرشح بعض الأسماء التي تصلح لمنصب رئيس الحكومة الا أنه اقترح أسماء مثل بركات باشا - أحمد ماهر باشا و الدكتور هيكل باشا الا أنني اعترضت لأن هذه الأسماء غير مناسبة لسبب أو لآخر وبدا لي أن عودة الوفد أصبحت ضرورة تحتمها مصالحنا الحب (١٥٤) .

وتشير الوثائق الأمريكية الى مسئولية حسين سري عن تأزم الموقف بين فاروق والسفير البريطاني ففي الوقت الذي كانت تعمل فيه العديد من المحاولات لحل مشكلة « عبثي » كان رئيس الوزراء المصري يقوم بمحاولات محكمة لدفع بريطانيا الى تعذيب الملك فاروق وتخويف بعض العناصر ، لقد حاولنا اقناع السفارة البريطانية بخطورة المضي في هذا الطريق الذي يتناقض تماما مع مشاعر المصريين ولكن يبدو أننا لم نحقق أي هدف (١٥٥) .

---

(١٥٣) الملف السري لحادث ٤ فبراير : برقية من لامبسون الى حكومته ، الأهرام ٢٢/٤/١٩٧٣ .

(١٥٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٨ .

(١٥٥) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٧٦ من السفير الأمريكي في القاهرة الى حكومته ٢٨ سبتمبر ١٩٤٢ . 140.0011

ووفقا لهذه الحقيقة فإن الوثائق البريطانية تؤكد أن حسين سري كان على علم بتطور الأحداث ولم يخف كراهيته الشديدة لفاروق وكان من رأيه دائما - تأديب الولد - الذي يلعب بالنار على حد تعبيره (١٥٦).

ولما كان لامبسون قد بعث إلى حكومته يطلب تفويضا في حسم الموقف فقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تترك الأمر برمته لكي يعالجه لامبسون بما يتمشى وسياسة بريطانيا العظمى إلا أن هذا لم يمنع من أن تتابع الخارجية البريطانية تطور الأحداث أولا بأول وبعث رسائل لامبسون إلى حكومته حول أهمية عودة الوفد وفي إحدى البرقيات يقول السفير « قابلت حسين باشا وقال " أن هناك محاولات تجري لتشكيل وزارة قومية ولما كان هناك خطر واضح من أن نواجه بوزارة يرأسها مرشح لعلي ماهر فلقد عقدت اجتماعا لمناقشة الموقف برمته وحضره وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط والقائد العام للجيوش البريطانية في المنطقة وتردد بوضوح في هذا الاجتماع أن الأزمة الحالية قد أحدثت بواسطة العناصر المعادية لبريطانيا لاستغلال مصاعبنا الحالية في الشرق الأقصى وفي ليبيا وإنها إذا استمرت في الظهور الشديد فقد تحدث مخاطر أخرى وأوضح القائد العام للشرق الأوسط أنه يخشى من حدوث مواقف قد تؤدي إلى اضطرابات علنية وقد يتحرك الجيش المصري بمعية الملك وقد خشيت من جانبي بالرد على هذه المخاوف بحكم معرفتي بالأحوال العامة .. وتم الاتفاق على أن أقابل الملك فاروق في الواحدة بعد الظهر يوم (٢ فبراير ١٩٤٢) وأبلغه بالآتي " :-

١ - يجب أن تقوم وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتسهر على تنفيذها نصا وروحا .

٢ - أن تكون وزارة قوية وقادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبي كاف .

---

(١٥٦) الملف المصري لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وثيقة رقم ٢٣٢ الأهرام ٢٧/٤/١٩٧٢ .

٣ – أن هذا يعني الإرسال في طلب النحاس باشا بصفته رئيساً لحزب الأغلبية والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة .

٤ – يجب أن يتم ذلك في موعد أقصاه ظهر غد .

٥ – أن الملك سيكون مسئولاً بصفته الشخصية عن أي اضطرابات قد تحدث خلال ذلك (١٥٧) .

وفي خلال الواحدة من بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢ توجه لامبسون إلى الملك فاروق وشرح له أنه بصفته ممثلاً للحلفاء في مصر من الضروري ألا يعين ملك مصري باشا لا تكون له المؤهلات المشروطة للوفاء بالتزامات المعاهدة ، ووافق الملك على عودة النحاس باشا ليتولى وزارة قومية باعتباره زعيماً للأغلبية ، وبخصوص الاضطرابات داخل العاصمة فقد أظهر الملك موافقته على عدم إحداث أي نوع من التظاهر وأكد السفير أن غداً – ٣ فبراير – هو آخر موعد لدعوة النحاس باشا (١٥٨) .

ولعل وجهة نظر الملك فاروق والتي أبداها دون ضغط هو استدعاء النحاس لتشكيل وزارة قومية حيث كان الملك يعتقد أن النحاس لن يرفض هذا العرض على أساس التحسن الذي كان قد بدا في العلاقات بينهم (١٥٩) .

واعتقد بعض رجالات القصر (أحمد حسنين) ضرورة التمهيد لتأليف هذه الوزارة القومية بوزارة انتقالية على أساس أن الوفد سيكتسح كل الأحزاب الأخرى في الانتخابات مما قد يترتب عليه عدم انسجام

---

(١٥٧) المصدر السابق برقية ٤٤٨ من لامبسون إلى حكومته ٢ فبراير ١٩٤٢ ، الأهرام ١٩٧٢/٤/٢٧ .

(١٥٨) المصدر السابق ١٩٧٢/٥/١١ من لامبسون إلى حكومته برقية F.O 371 ٤٤٩ ، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(١٥٩) دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبري أبو المجد واعتمد فيها على كثير من الوثائق البريطانية وشهادة المعاصرين ، جريدة المصور ١٩٨١/٢/٦ .

معارضه قوية لتكون بمثابة « فرملة » متى تشكلت الوزارة في آخر الأمر (١٦٠) .

وبينما كانت الاتصالات قائمة بين القصر والسفير البريطاني بخصوص عودة الوفد كانت بعض الاتصالات قائمة بين السفارة البريطانية والنحاس باشا بواسطة أمين عثمان ليمس الوجه مع مدى سيطرة وهو أن الانجليز عرضوا على النحاس تشكيل وزارة وفدية خالصة، وأصبح الوفد أمام خيارين إما أن يقبل حكومة قومية وفقا لرغبة القصر أو يقبل حكومة وفدية بحتة وفقا لرغبة الانجليز واختار استحسان وجهة النظر البريطانية التي كلفت مصر ثمنا غاليا من استقلالها وكرامتها وكلفت الوفد نفسه ثمنا باهظا من شعبيته وتاريخه الوطني الطويل . وبنى الوفد رفضه لفكرة الوزارة القومية أو الائتلافية على عدة اعتبارات

أولها : أن الشعب المصري قد فقد ثقته في حكومات الأقلية ولذا قبول الوفد الارتباط بهذه الحكومات سوف يفقد ثقة الشعب .

ثانيها : ما كان يعرفه الوفد جيدا من الدسائس التي سيحيكها القصر ومدى ما يمكن أن يقدم عليه من إقالة الحكومة بحجة تصدع الائتلاف (١٦١) .

ولذا فقد فرضت وجهة النظر البريطانية نفسها على الأحداث وأعطت بريطانيا نفسها الحق في تنفيذها بقوة السلاح وتحولت القضية إلى تصفية حسابات قديمة بين القصر والسفارة حيث اعتبرت بريطانيا أن إقامة حكومة قومية يعد انتصارا لصالح القصر وهذا ما ترفضه بريطانيا تماما (١٦٢) .

ويلاحظ أن الملك فاروق كان حريصا على تجاوز هذه الأزمة وعدم الاصطدام مع الانجليز أكثر من ذلك إلا أن السفير قد اعترض

---

(١٦٠) الأهرام ١٩٧٢/٥/٢٥ الملف المصري لحادث ٤ فبراير برقية رقم ٤٢٦ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٢ فبراير ١٩٤٤

(١٦١) المصدر السابق وثيقة ٤٢٦ .

(١٦٢) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٣٦ — ١٣٨

مرصده التي يستطيع من خلالها أن يحجم من دور القصر حتى لا يعاود أعماله العدوانية ضد بريطانيا مرة أخرى حتى لو كان الثمن هو عزل الملك مباشرة . وفي الوقت نفسه فإن عودة الوفد بهذا الشكل يحمل بعض الاعتبارات التي حرصت بريطانيا على إقرارها ومن بينها

أولا : ضمان عدم قيام أي نوع من التعاون بين القصر والوفد مما يضاعف من حجم التدخل البريطاني .

ثانيا : إطلاق يد الوفد في كبح جماح القصر إذا ما ثبت أنه غير متعاون مع الحليفة .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن يتعهد النحاس باشا بأن يقف مع الحليفة وأن يرجئ كل مطالبه إلى ما بعد الحرب (١٦٣) .

وهكذا تفاقمت عوامل الصراع بين القصر والانجليز في الوقت الذي تمكنت فيه الدبلوماسية البريطانية من استقطاب حزب الوفد سواء بقصد أو بغير قصد وقبل أن ننتهي من هذا الفصل يمكننا أن نسجل عدة نتائج يمكن استخلاصها من الدراسة السابقة وتعتبر جميعها تمهيدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :—

أولا : تحطم الثقة بين بريطانيا والملك فاروق وهذا ما أشارت إليه الوثائق البريطانية في أكثر من موضع .

ثانيا : تأسيسا على النقطة الأولى فقد رغبت بريطانيا من خلال أحداث الحرب في التخلص من فاروق على اعتبار أن مصر لن تتحول إلى قاعدة أساسية لخدمة الحلفاء ما دام الملك على عرشه .

ثالثا : لقد أدركت بريطانيا ضعف حكومات أحزاب الأقلية التي تعاقبت على الحكم منذ إقالة الوفد سنة ١٩٣٧ على الرغم من معاونتها

---

(١٦٣) الملف السري لحادث ٤ فبراير — الأهرام ١٨/٥/١٩٧٢ ، برقية رقم ٦٤ من لامبسون إلى حكومته ٣ فبراير ١٩٤٢ . F O 371

للكمل الا أنها التفتت دائما الى قاعدة شعبية وظل مركزها دائما ضعيفا على اعتبار أن حكومة لا تملك التأييد الشعبي لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة المصرية الانجليزية ، اعتمادا على الحقيقة القائلة بأن أى جهد يبذل فى هذا السبيل لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تتمكن أى حكومة بدون التأييد الشعبي أن تحارب القصر ..

رابعا : أن احدى عناصر الصراع بين الانجليز والقصر كان قائما على أساس أيهما يستطيع أن يتفاهم مع الوفد وبحث القضية وكانما تسابق مع الزمن وكلما ساءت الوضع العسكري لبريطانيا كلما ضاعفت من جهودها لعودة الوفد وعلى ضوء الدراسة السابقة فان قضية عودة الوفد كانت تمثل المطلب الأول فى العلاقات المصرية البريطانية بعد نشوب الحرب العالمية الثانية .

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب لتخلق فى النهاية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والتى تركت آثارا كبيرة على تاريخ مصر السياسي والاقتصادي ليس فقط الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانما الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .

* * *

الفصل الثانى

وقائع ٤ فبراير

- شـــكل التدخل البريطانى
- الكتابات البريطانية حول القصر
- مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير

شكل التدخل البريطاني

فكرت بريطانيا في عزل الملك فاروق أكثر من مرة كان أولها سنة ١٩٣٧ (ديسمبر) حين أقدم على إقالة حكومة الوفد دون أخذ رأي السفير البريطاني وكان الأخير قد بذل جهده في محاولة لإقناع فاروق بعدم الإقدام على مثل تلك التصرفات التي تناقض مبدأ الديمقراطية على اعتبار أن حزب الوفد هو القوة السياسية التي تحظى بالأغلبية البرلمانية ، وكان موقف السفير في تلك الأزمة موضع لوم من حكومته (١) وقد ترددت في تلك الأزمة فكرة تنحية الملك فاروق عن عرش مصر ولكن أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا لم يوافق على تلك الفكرة بحجة أن الظروف الدولية لا تشجع على الإقدام على مثل هذا النوع من التدخل . (٢)

ثم تجددت نفس الفكرة في سبتمبر ١٩٣٩ حين تأكد السفير (طبقا لما يقوله) أن هناك عناصر في القصر تميل نحو الألمان وأن الملك فاروق يشجع هذا الاتجاه وأن مصلحة الحرب تقضي بإخراج علي ماهر من الحكم فإذا عارض فاروق وجب أن يعتزل العرش . (٣)

ثم عادت الأزمة مرة أخرى إلى الظهور في يونيه ١٩٤٠ حين دخلت إيطاليا الحرب وعندئذ اقترح السفير على حكومته تغيير الوزارة فإن عارض الملك فعليه أن يتخلى عن العرش (٤) . ووجه السفير إنذارا إلى الملك بضرورة استدعاء النحاس والعمل بمشورته ووافقت حكومة لندن على تنازل فاروق عن العرش بناء على اقتراحات لامبسون إلا أن فاروق قد أصر

---

(١) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٧٢/٤/٢٧ — الملف السري لحادثة ٤ فبراير وثيقة رقم ٣٥٢ .

(٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٢ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ . F. O. 407 223

(٣) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٢٣ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٤) نفس المصدر وثيقة رقم ٦٠ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٤ يونيه ١٩٤٠ .

بخطورة الموقف بناء على نصائح كبار مستشاريه وليستدعي النحاس بتشكيل حكومة ليس من أجل عودة الوفد وانما لكي يشاوره في الموقف عموما و حسم ...... على حكومة حسين صبري . وقد أشار السفير البريطاني في نهاية تقييمه للازمة بقوله « قد خرج من الازمة الحالية دون حاجة الى تغيير الملك ولكني أشك كثيرا في أنه سيبقى طويلا (٥) .

وهكذا بان التفكير في عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة ورئيس مصري معين ليتولى الحكم كان موضع تفكير واهتمام بالتمحيص جانب الحكومة البريطانية ، ومن ثم يمكن القول أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار او سياسة ...... ووقت ضغط الاحداث الخطيرة وانما جاء نتيجة ...... او العاطفة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها . وهكذا تحققت بشورة لامبسون والتي تقدم بها الى حكومته في يونيه سنة ١٩٤٠) وهي أن تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد وكان الاعتقاد السائد — كما يقول بعض المعاصرين — أن الدوائر البريطانية ترى أن النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبي القادر على تحويل الدفة — دفة عواطف الشعب — من الاتجاه الى المحور الى الاتجاه نحو بريطانيا وحلفائها (٦) وبعد استقالة حسين سري — ٢ فبراير ١٩٤٢ — والتي قدمها بناء على طلب بريطانيا في بداية مرحلة خطيرة وحاسمة في تاريخ مصر السياسي (٧) حيث اتصل السفير البريطاني (لامبسون) برئيس الديوان الملكي (أحمد باشا حسنين)

---

(٥) الملف السري لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧

(٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي . القاهرة ١٩٨٤ ص ١٢٤ ، محمد التابعي . أسرار الساسة والسياسة ص ١٩٠ ، . هيكل . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٧ ، مجلة المصور ١٣ مارس ١٩٨٦ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبري أبو المجد .

(٧) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٥ ، عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية حـ٢ ص ١٠٠ ، جلال الحمامصي معركة نزاهة الحكم ص ١٢ ، ١٣ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ١٦٤ .

والمهم أن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف اسم من سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل اعلانها وعلى الرغم من أن رئيس الديوان حسب بأن الشخص الذى يؤلف الوزارة سيكون صديقا لبريطانيا إلا أن السفير قد أكد على أن الحكومة البريطانية حريصة على أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسميا (٨) .

ومن الواضح أن لامبسون قد حرص هذه المرة على أن يمسك برنامج المبادرة حتى لا يفاجأ بفرض حكومة لا تتفق ومصالح بريطانيا كما حدث من قبل سواء فى تعيين على ماهر (١٨ أغسطس ١٩٣٩) أو حسن صبرى (٢٧ يونيه سنة ١٩٤) أو حسين سرى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) حيث فوجىء السفير فى كل تلك الحالات دون أن يكون له الرأى الأول فى هذا الاختيار ولما كان موقف بريطانيا العسكرى قد وصل الى درجة كبيرة من السوء أمام الانتصارات الساحقة التى تحرزها القوات الالمانية وربما كانت مشاعر المصريين قد بدأت تميل نحو الجانب المنتصر فى الحرب فان لامبسون قد أدرك خطورة الموقف هذه المرة ومن هنا فقد حرص جيدا على أن يكون فى حالة من التيقظ الدائم حتى لايفاجأ بغير ما يتوقع . وانطلاقا من هذا المفهوم فقد تقدم الى الملك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢ فبراير بمجموعة من الطلبات حددها فى ثلاث نقاط :

أولا : أن الشخص الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة يجب أن تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للوفاء بالتزامات بريطانيا العظمى نحو الحرب .

ثانيا : أن هذا يعنى دعوة النحاس باشا بوصفه زعيما لحزب الاغلبية فى البلاد والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة على أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد (٣ فبراير)

---

(٨) د . هيكل . مرجع سبق ذكره صـ ٢٢١ ، مذكرات حسن يوسف صـ ١٢٥

ثالثا : أن الملك فاروق شخصيا سيكون مسئولا عن أي اضطرابات قد تحدث خلال تلك المدة (٩) .

وعلى الرغم مما بذله أحمد حسنين (رئيس الديوان) من محاولات لاقناع لامبسون بأن عودة الوفد بمثل هذه السرعة يؤدي الى عدم قيام معارضة قوية من الاحزاب الاخرى وفي نفس الوقت فقد وعد حسنين باشا باستبعاد العناصر المرتبطة بعلي ماهر من الحكومة المؤقتة (المقترحة) وخروجها من هذا الموقف وأكد السفير بشرط استدعاء النحاس وضرورة موافقته باعتباره ممثلا للاغلبية في البلاد (١٠) .

وتحرك لامبسون مطالبا حكومته في نفس اليوم (٢ فبراير) لينفذ له الخطة التي بحثها وأقرها كل من وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط (وليبرسيدون) وقائد القوات البريطانية في مصر للتعامل مع فاروق اذا ما رفض طلباته مستندا على اعتبار ان هذا الوقت تفسره المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ (١١) .

ووفقا لما أقره مجلس الحرب البريطاني فقد وضعت خطة عسكرية تضمنت محاصرة قصر عابدين بالدبابات ومقاومة الحرس الملكي فيما لو اضطر لاستخدام القوة وعلى ضوء هذا الاجراء يتقدم السفير مطالبا فاروق بالتنازل عن العرش واذا رفض يكتفي بابلاغه بأنه قد خلع من عرش مصر ثم دعوة الأمير محمد علي لكي يتولى مهام الملك فاروق واذا رفض الأمير محمد علي فان بريطانيا ستحكم مصر عسكريا بمقتضى الاحكام العرفية حتى تستقر الأمور بقبول أحد الأمراء ولاية العرش أو باعداد نظام آخر (١٢) .

وعلى ما يبدو فان مجلس الحرب البريطاني قد واجه مشكلة حيث لا يوجد نص في الدستور بخصوص خلع الملك وعلى حد تعبير لامبسون فمهمة

---

(٩) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١١/٥/١٩٧٣ الملف المصري ٤ فبراير وثيقة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(١٠) المصدر السابق .

(١١) د . محمود حلمي مصطفى دراسات في تاريخ مصر السياسي صـ ٢٥٣

(١٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٠١ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٢ فبراير ١٩٤٢ — F O 371 31568

حاولت ان تظهر كحماة الدستور ستحبا مجوبه بالقوه فان ذلك سيودينا الى
المتاعب وعلينا ان نضع ملكا جديدا على العرش ونصر على ان يظل ان
ما جرى كان دستوريا وفي نفس الوقت سعد وافق مجلس الحرب على عدم
عزل فاروق اذا ما وافق على دعوة النحاس فورا (٤٣).

وتشير الوثائق البريطانية الى ان قضية عزل فاروق قد شغلت حيز
كبير من اجتماعات وزارة الحرب البريطانيه في الوقت الذي كان الموقف
يقتضي قدرا كبيرا من السرعه والحسم معا ؛ لذا فقد وافق مجلس الوزراء
البريطاني على تفويض المستر ايدن وزير الخارجيه لمعالجة الموقف على
ضوء ما يراه السفير البريطاني في القاهرة (٤٤) .

ويرى بعض المعاصرين ان النحاس باشا قد فوتح في فكرة تأليف
الوزارة القوميه والتي تضم كل الاحزاب وقبل الفكرة بل ورحب بها الا ان
الانجليز قد ارسلوا رسولا الى النحاس باشا وكان يحمل اليه ان الانجليز
يطلبون اليه ان يتولى الوزاره ويتركون له الحريه المطلقة في تأليفها . اما
وقد خوطب النحاس من قبل الملك في تأليف وزارة قوميه فقد اصبح بينه
الموازنه بين قبول هذا العرض الملكي وبين هذه الحريه التي تركها له
الانجليز (٤٥) .

وانصافا للحقيقة التاريخية فاننا نعتقد ان الوفد قد قبل من قبل وفي
مناسبات مختلفة تأليف وزارة قوميه بشرط ان يحل مجلس النواب وتجرى
انتخابات جديدة وتبعا لرأى النحاس فليس من الممكن ان يتعاون الوفد مع
مجلس غالبيته من احزاب الاقلية ولقد طرحت احدى صحف الوفد هذه الفكرة
بقولها ... ان الوفديين على اتم الاستعداد لعقد اتفاق مع الاحزاب الاخرى
لاجراء انتخابات هادئه ؛ لانها كل اجراء الانتخابات بمقدار مهم في هذه

---

(٤٣) الوثيقة السابقه .

(٤٤) الوثائق البريطانية برقيه رقم ٤٨٠ من ايدن الى لامبسون
٢ فبراير ١٩٤٢ . F. O. 371

(٤٥) د . محمد حسين هيكل . مرجع سبق ذكره جـ٢ صـ ٢٢٢ ، مذكرات
حسن يوسف . مصدر سبق ذكره صـ ١١٥ ، والتابعي صـ ٨٠ .

الحالة يستلزم أن تحكم الوزارة القومية بدون برلمان إلى أن يجيء الوقت المناسب لإجراء الانتخابات وأضافت نفس الصحيفة على لسان النحاس ... هنا ترحيب بالوحدة على أن يكون أساسها أن لا تحكم الأغلبية في الأقلية وألا تحكم الأقلية في الأغلبية وأن تحقيق الوحدة يتم بطريقتين أحدهما قيام وزارة محايدة والأخرى تأليف وزارة قومية وأنه يجب في الحالتين حل مجلس النواب (١٦) .

وإن أعار النحاس التي يتطلب لايجاد نوع من المصالحة بين القصر والوفد فقد أعلن النحاس صراحة بأنه موافق على قبول وزارة محايدة تقوم بإجراء انتخابات نزيهة (١٧) .

وهكذا فقد وافق النحاس على قيام حكومة يترأسها بنفسه سواء كانت حكومة قومية أو ادارية وفي كلتا الحالتين فإن اجراء الانتخابات يعد أمرا استراتيجيا يتفق تماما مع سياسة الوفد على اعتبار أنه الحزب الذي يحظى بالأغلبية التي تمكنه من الوصول إلى الحكم وفي هذه الحالة فإنه ليس لأحد التدخل في عودة الوفد مما يمكنه بلا شك من الحفاظ على استقلاله سواء من جانب القصر أو من جانب الانجليز .

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد استدعى الملك رؤساء الأحزاب والشخصيات العامة بما فيهم النحاس باشا والذي كان في رحلة إلى الصعيد وتم استدعاؤه على عجل وفي محاولة من الملك فاروق لحسم الموقف فقد عرض على النحاس أن يترأس حكومة قومية إلا أنه رفض رفضا قاطعا بعذر بعدم وجود أي نوع من التفاهم مع أحزاب الأقلية (١٨) .

وهكذا فمنذ البداية فقد كان الملك فاروق حريصا على أن لا يترك للوفد من الحرية إلا بالقدر الذي يمكن الملك من توجيه السياسة العامة للدولة

---

(١٦) جريدة الوفد المصري ٣ مايو ، الأهرام ٤ مايو سنة ١٩٤٤

(١٧) تصريح لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان عقب لقاء آخر ساعة ٤ يناير ١٩٤٢ .

(١٨) مذكرات حسن يوسف ص ٢٦ ، د . محمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤ ـ ١٩٥٣ ص ٥٠-٦٠ ، د . هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية جـ٢ ص ٢٢٢

وهذا لن يتحقق الا باشتراك احزاب الاقلية الموالية للقصر والحريصة على ارضائه حتى ولو كان الثمن هو توسيع سلطته على حساب الوزارة .

ومما كان احتماع فاروق بالزعماء السياسيين قد انتهى الى لا شيء فقد طلب السفير البريطاني مقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكي (احمد حسنين) واخبره بأن يرفع الى الملك النصيحة بأن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفديه لأن بريطانيا ترغب في ذلك (١٩) .

وعلى ما يبدو فان السفير البريطاني قد تمسك بفكرة الوزارة الوفدية بعد ان استطلع وجهة نظر كل من حسين سرى (رئيس الوزارة الاسبق) والنحاس باشا على اعتبار ان تشكيل حكومة ائتلافية يعد مضيعة للوقت وفرصة لتآمر القصر وان الوضع السياسي والاقتصادي غاية في السوء وان اعضاء الائتلاف سيكونون من رجال الملك وان النحاس لن يستطيع ان يكون مخلصا لقضية الديمقراطية التي تحارب بريطانيا من أجلها الا اذا اطلقت يده تماما في التعامل مع القصر وهذا لن يتحقق الا بقيام حكومة وفديه خالصة (٢٠) .

وعلى الرغم من ان لامبسون كان يعمل وفقا لتفويض كامل من الحكومة البريطانية الا انه قد بعث الى حكومته مسترشدا برأيها في تلك القضية وحملت برقيات وزير الخارجية البريطانية كل الرضا عن سياسة لامبسون على منع ان قيام حكومة وفدية خالصة يعد افضل الوسائل لتحجيم دور القصر والذى يلعب لعبة خطيرة (٢١) .

ويبدو من تسلسل الاحداث ان موقف بريطانيا ومساندتها للوفد قد دعم موقف النحاس باشا مما جعله يتمسك بفكرة الوزارة الوفدية

---

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦٨ من لامبسون الى ايدن ٣ فبراير ١٩٤٢ F. O. 371 / 31568

(٢٠) وثائق الخارجيه البريطانيه برقيه رقم ٤٦١ من لامبسون الى ايدن ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ . F. O. 371 . 568

(٢١) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

صبرا مرض الحائط برغبة الملك فاروق من شكل الحكومة الائتلافية وأبى على النحاس ملتنا الموافقة عليها مرارا ، وهذا الموقف يعد تراجعا في سياسة الوفد مما يدفعنا إلى القاء مزيد من التساؤل ؟ كيف يمكن لبريطانيا أن تفرض رئيس حكومة وهي لا تعرف مسبقا وجهة نظره . إلا أن هذا السؤال يمكن الاجابة عليه سواء من خلال التراسلات السابقة أو اللاحقة .

وعندما حمل أحمد حسنين (رئيس الديوان) رسالة لامبسون إلى فاروق بضرورة دعوة النحاس ليشكل وزارة وفدية خالصة اعترض الملك ورأى أن الموقف يعد تدخلا في أخص خصائصه الدستورية وعلى ذلك لم يجب السفير إلى رغبته(٢٢) .

ولعل فاروق ومن ورائه أحمد حسنين لم يدركا خطورة الموقف على اعتبار أن هذا التصادم في العلاقات لم يكن الأول من نوعه وإنما سبقته العديد من مظاهر الخلافات والتي توصل الطرفان إلى حلها عن طريق الالتقاء في منتصف الطريق . وتعددت الاجتماعات والمشاورات والسفير ينتظر ما تسفر عنه من نتائج مما حدا به أخيرا إلى الاتصال بأحمد حسنين لمعرفة ما أسفرت عنه هذه المقابلات ولما أجاب بأن المشاورات لاتزال جارية مع رؤساء الأحزاب ببحث تأليف وزارة قومية وأنه واثق من وطنية الزعماء والتي سوف تطغى على كل شيء (٢٣) أدرك السفير خطورة ما قد تسفر عنه هذه الاجتماعات والمشاورات والتي قد تنتهي إلى نتائج مخالفة للمخطط الذي رسمته الدوائر البريطانية وهكذا تعقدت وجهات النظر بين القوى الثلاثة المتصارعة – القصر والوفد والانجليز – .

فلقد كانت وجهة نظر القصر الموافقة على استدعاء النحاس برئاسة الوزارة الجديدة بشرط أن تكون وزارة قومية ، وكان القصر واثقا من موافقة النحاس بناء على استطلاع وجهة نظره في مناسبات عديدة

---

(٢٢) جلال الدين الحمامصي معركة نزاهة الحكم ص ١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٦

(٢٣) محمد التابعي . أسرار الساسة والسياسة ص ٢٠٤ ، والدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٣٣

أما من وجهة نظر الوفد والتي تكشفت في الأزمة الأخيرة سواء في لقاء النحاس مع الملك فاروق أو في اتصالات النحاس مع السفير البريطاني والتي تمت من خلال أمين عثمان هو رفض فكرة الوزارة القومية والتمسك بوزارة وفدية خالصة وذلك لسببين

أولهما : أن المصريين قد فقدوا ثقتهم في حكومات الأقلية وإذا ما قبل الوفد الارتباط بهذه الأحزاب فسوف يفقد شعبيته العريضة ولن يتمكن من تحقيق أية مكاسب بسبب الاتجاهات المتضاربة .

ثانيهما : المكائد الحزبية التي ستحدث نظراً لقيام حكومة تفتقد إلى الألفة والوئام وهو شرط لقيام أية حكومة . (٢٤)

وحتى لا يبدو الوفد وكأنه في صورة التشدد ضد الآخرين فقد تقدم النحاس باقتراحين

أولهما : بتخصيص بعض المقاعد لأحزاب الأقلية في مجلس النواب المزمع إجراء انتخابات لتكوينه .

ثانيهما . بتشكيل مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الأحزاب كرمز للاتفاق بين الأحزاب ويكون رأيه استشارياً في جميع المسائل العامة (٢٥) .

أما من وجهة النظر البريطانية — وهي التي فرضت نفسها بقوة السلاح فقد كانت تنص بناء على تعليمات إيدن عدم قبول أي مرشح لا يستند في قاعدة شعبية لأن هذا يعني انتصاراً أكيداً لوجهة نظر الملك فاروق

---

(٢٤) الملف السري لحادث ٤ فبراير الأهرام ٢٠/٥/١٩٧٢ وثيقة ٢٠٦٦ ٤ فبراير ١٩٤٢

(٢٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي صباح ١٢/١١/١٩٨٢ ، د - يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٤٢

والموقف يقتضي بالضرورة عودة حزب الوفد باعتباره الحزب القادر في الظروف الراهنة على كبح جماح الملك وارغامه على تحقيق وجهة النظر البريطانية حتى ولو وصل الامر الى حد خلع فاروق عن العرش بل والى اكثر من ذلك وهو اعادة النظر في النظام الملكي نفسه (٢٦) .

ومن المرجح ان السفير لم يكن خالص النية في معالجته ذلك الازمة ويبدو انه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمي الى رد الاعتبار الى نفسه في نظر حكومته ، اذ كان وزير الخارجية قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين القصر والوفد في ازمة ديسمبر ١٩٣٧ والتي انتهت باقالة النحاس باشا (٢٧) وفي الوقت نفسه من فاروق الذي يسيطر عليه حماس الشباب وحيويته واستهوته فكرة ان ظل (يشاكس) ممسكا بطرف الحبل بينما لامبسون ممسكا بطرفه الآخر (٢٨)

وهكذا بدأت الاحداث تتطور بشكل خطير للغاية بينما تشير الوثائق البريطانية الى الدور الهام الذي لعبه امين عثمان والذي يرد اسمه في معظم مراسلات السفارة البريطانية والذي وصفه السفير بانه المفاوض المصري لصالح الانجليز ويذكر لامبسون (لورد كليرن) (٢٩) ، ان امين عثمان قد حمل اليه رغبة النحاس باشا في التعاون مع السفارة بغض النظر عن ان معاهدة ١٩٣٦ تعني التعاون التام بين الجانبين ويضيف لامبسون في برقيته ان كل النحاس قد تعاون مع السفارة في ...

---

(٢٦) الملف السري لحادث ٤ فبراير ١٩٧٢/٥/١١ وثيقة رقم ٥٤٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٧) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي مصدر سبق ذكره ص ١٢٦ .

(٢٨) مجلة الشرق الاوسط دراسة ونقلته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ اعدها جيرالد ووربرج لندن ١٩٧٥ ص ٢٠ .

(٢٩) اما مكافأة لامبسون فقد وصفت في برقية مصر (لندن) بالانعام عليه برتبة لورد من اول مرتبة (مايو ١٩٤٣) بمناسبة اعلان الزمد والمبشين في بريطانيا ويعد هذا العمل مكافأة سخية لنجاحه في ٤ فبراير ١٩٤٢ وصار يعرف بلورد كليرن .

السلم مرة ثانية معتقد أن يشعلون معها في زمن الحرب عشر مرات وكل مايطالبه هو ان تطلق يده في التعامل مع القصر (٣٠) وهكذا استوثق لامبسون من الامر الذي عقد عليها عمله لن وعد النحاس باشا بان كل الاطـــراف المعنية اصبحت في متناول السفـــير وما عليه الا ان يبدأ الخطوة الاولى .

وفي صباح ٤ فبراير ١٩٤٢ طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذاراً نصه (اذا لم اعلم قبل الساعـــة من مساء اليوم (٤ فبراير) ان النحاس باشا قد دعي لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث) (٣١) .

وعلى الرغم من ان الملك فاروق قد اجتمع بزعماء الاحزاب وقـــادة الرأى وناقش معهم في الموقف في محاولة للخروج من تلك الازمة الا أن كل المحاولات قد انتهت بالفشل نظراً لاصرار النحاس على تشكيل حكومة وفدية خالصة بينما تمسك الملك بوجهة نظره والتي تعني قيام حكومة قومية .

وظهر الملك بمظهر المتحدي للمطالب البريطانية وفي اعتقادي أن هدف الملك من ذلك هو الحصـــول على مساندة الرأى العام المصرى والظهور بمظهر المحايد بين الانجليز والالمـــان حتى يظل الباب مفتوحا اذا ما تبدلت الاحوال وانتصر الالمـــان في حربهم ضد بريطانيا .

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد اعدت كل الترتيبات اللازمة لمحاصرة قصر عابدين واجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض عودة الوفـــد الا ان الشخص الذي سيخلف فاروق كان موضـــع خلاف لدى الدوائر البريطانية . حيثما يشير احد المؤرخين المعاصرين الى أن بريطانيا قد وقع اختيارها على الامير محمد على باشا لكى يخلف فاروق على عرش مصر (٣٢) . الا أن الوثائق البريطانية كانت متضـــاربة في هذا الرأى فبعض

---

(٣٠) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤوف القاهرة ســـنة ١٩٧٤ ص ٧٧ .

(٣١) الملف السري لحادث ٤ فبراير الاهرام ٢٥/٥/١٩٧٢ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي : في اعقاب الثورة جـ ٣ ص ١٠٣ .

تشير احدى الوثائق الى أن محمد على باشا هو الشخص الوحيد المناسب لهذا المنصب (٣٣) ، تشير بعض الوثائق الاخرى الى التقليل من شأنه على اعتبار أنه طاعن فى السن وغير مرغوب من الشعب المصرى بالاضافة الى أنه ليس لديه أبناء مما سيسبب مشكلة بعد وفاته التى قد تحدث قريبا ولكل هذه الاسباب بدأت الدوائر البريطانية تعيد النظر فى الشخص الذى يخلف فاروق (٣٤) .

ثم يحاول وزير الخارجية البريطانى الكتابة الى لامبسون مقترحاً قيام مجلس وصاية برئاسة الامير محمد على ويؤكد فى نفس البرقية على ضرورة الاتصال بالنحاس باشا وأخذ رأيه فى هذا الموضوع الحيوى على اعتبار أنه زعيم الاغلبية ويضيف وزير الخارجية قائلا " ومن الافضل أن نسمح بفترة للرأى العام المصرى بعلن خلالها موقفه مما اذا كان من الضرورى استبدال الملكية على الاطلاق أو التفكير فى النظام الجمهورى كبديل يفضله الشعب المصرى (٣٥) .

ويذكر محمد التابعى رواية اخرى مضمونها أن فؤاد حمزة الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية قال " انه لما كان فى برن ـ سويسرا ـ فى عام ١٩٤٢ قابله اللورد الذى كان يدير قلم مخابرات البريطانية فى سويسرا وقال له أن الحكومة البريطانية قلقها ما يجرى فى مصر وفكرت فى عزل فاروق والصعوبة كانت فى اختيار الذى يخلفه وفكرت الحكومة البريطانية فى عباس حلمى (الخديو السابق) واتصلوا به فى سويسرا ثم سافر الى استانبول لكى يكون قريبا من مجرى الحوادث ولكن المخابرات الالمانية أحست أن هناك شيئا مريبا واوصى الخديو أن الالمان يشكون فيه وأن عيونهم ترقبه مخشى على نفسه واسرع بالعودة

---

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٩٧٢/٥/١٨ الملف المصرى حادثة ٤ فبراير وثيقة رقم (٥١) ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٦١٨ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من الخارجية البريطانية الى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢ . FO 371

إلى سويسرا وعندما سأل التابعي فؤاد حمزة لماذا لم يرشحه الانجليز محمد علي أجاب : أن الانجليز يعرفون أنه مكروه من الشعب المصري وطاعن في السن أما عباس حلمي فقد كان محبوباً من الشعب المصري ومن هنا أرادوا أن يعيدوه إلى عرشه ترضية للشعب المصري (٣٦) .

وعلى الرغم من أهمية هذه الآراء إلا أننا لا نميل إلى الأخذ بها لسبب بسيط وهو أن المخابرات البريطانية كانت تعلم جيداً أن عباس حلمي يتعاون مع المخابرات الألمانية وأنهم يرشحونه ملكاً على مصر (٣٧) . ولم تكن هذه الحقيقة خافية عن السياسة البريطانية فليس من المعقول أن يقع اختيارهم عليه إلا إذا كان من باب كشف ولائه لدى المخابرات الألمانية مما يضاعف من صعوبة موقفه .

ووفقاً للتفسير التاريخي فإننا نعتقد أن بريطانيا لم تكن عازمة على تولية محمد علي باشا خلفاً لفاروق حيث سجلت العديد من تقارير المخابرات البريطانية وبعد استطلاع رأي العديد من الشخصيات السياسية سواء مصرية أو انجليزية واتفقت كل الآراء على أن محمد علي بتربيته التركية وتعاليه على الشعب المصري وبعده عن الشارع السياسي لا يصلح بأي حال لأن يكون ملكاً على مصر . ولذا فإننا نعتقد أن الأكثر احتمالاً أن بريطانيا كانت تفكر في إعلان الجمهورية وتنصيب النحاس باشا رئيساً لأول جمهورية مصرية وهذا يتفق مع رأي فتحي رضوان والذي عاصر كل هذه الأحداث (٣٨) .

وعلى الرغم من خطورة الأحداث وتطورها بشكل سريع إلا أن فاروق قد تمسك بوجهة نظره وأسرع إزاء هذا الانذار بدعوة الزعماء السياسيين

---

(٣٦) محمد التابعي - أسرار الساسة والسياسة ص ٢١٣
(٣٧) لوكاز هيروزويز ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٧١ ص ٢٠٨
(٣٨) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة مساء ٩ أغسطس ١٩٨٢

بكل شيء فلا شيء يسمو على مصلحة مصر وكرامتها (٣٩) ويستحق أن نذكر أن فاروق لم يكن صادقا فيما يقول وانما أراد أن يعد بهؤلاء الزعماء السياسيين مظاهرة للضغط على بريطانيا على اعتبار أن الشعب المصري كله ممثلا في هذا الاجتماع وبالرغم من كل هذا فلم يكن فاروق واثقا من أن بريطانيا ستمضي في تهديدها الى آخر الطريق ومن هذه الناحية فان احمد حسنين باشا – رئيس الديوان – يتحمل التبعة الكبرى حيث كان يعلم أن بريطانيا كانت جادة في عزمها مصممة على المضي فيما أعتزمته وهذا ما يؤكده علي ماهر باشا (٤٠)

ويذكر الدكتور هيكل في مذكراته عن اجتماع الملك بالزعماء بعد ظهر ٤ فبراير فيقول عندما فرغنا من مداولتنا طلب النحاس باشا الكلمة وقال (انه ساعة أن حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئا مما حدث وجاء ذكره في الرسالة الملكية فهو لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا اليه تأليف الوزارة ولم يكن يعلم بهذا الانذار الاخير ولم يسمع به الا وهو في طريقه الى القصر . أما وتلك موقفه فانه لا يرفض تأليف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها (٤١) .

ويعلق الدكتور هيكل على كلمات رئيس الوفد بقوله (لقد سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها (يكاد المريب يقول خذوني) فلو أن النحاس لم يكن يعرف شيئا من هذا الذي قال أنه لا يعلمه لكانت النتيجة المترتبة عليه أنه وقد عرف ما كشفت عنه الرسالة الملكية فانه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك من جانب بريطانيا أما أن يقول انه لم يكن يعرف هذه الوقائع وأنه مستعد بعد أن عرفها أن يؤلف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها فمعنى ذلك في أيسر صوره أنه لا ينكر على الانجليز حقهم

---

(٣٩) د . هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٣٢

(٤٠) لطفي عثمان المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية القاهرة سنة ١٩٤٨ ص ١٤٢ – ١٤٥ .

(٤١) د . هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٣٥ .

في هذا التدخل والتفكير توجيههم الانذار وانه غير مستعد لاية تضحية في سبيل رد هذا الانذار هذا ان صح انه لم يكن يعرف (٤٢) .

وتدخل الحاضرون منهم من نصح النحاس باشا برفض الوزارة ومنهم من طلب اليه ان يشكلها وزارة قومية ومنهم طلب اليه ان يشكلها ائتلافية لاجراء الانتخابات وعرض آخرون وزارة محايدة الا ان النحاس قد رفض كل هذه الحلول واصر على ان تكون وزارة وفدية لحما ودما (٤٣)

ويلاحظ وفقا لهذا الاجتماع ان الزعماء السياسيين قد وقعوا جميعا في مغالطة شديدة حيث انهم تصوروا ان تشكيل وزارة قومية او محايدة سوف يخرجهم من دائرة الانذار البريطاني ومن الطبيعي ان رئاسة النحاس باشا للوزارة سواء كانت وفدية او قومية يعد تطبيقا عمليا للانذار مهما كان شكل ولون الوزارة الا انها العصبية الحزبية والرغبة في الحكم فالكل يجتهد كي يكون له نصيب من الوزارة المقترحة .

وبعد أن أيقن المجتمعون ان النحاس لن يقبل الا وزارة وفدية خالصة بدأ التفكير في رفض الانذار وعدم العمل به من حيث المبدأ واقترح اسماعيل صدقي الرد على الانذار بانذار مماثل هذا نصه . ان في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك ان يقبل ما يمس استقلال البلاد وينقض احكام المعاهدة . ووافق الحاضرون جميعا بما فيهم النحاس باشا على التوقيع على هذا الرد وحمله احمد حسنين الى السفير البريطاني . (٤٤)

ويبدو أن النحاس باشا قد وقع على هذا الاحتجاج حتى لا يقع في مزيد من الحرج وهذا ما ذكره النحاس باشا نفسه في حديثه مع رئيس محكمة النقض (زكي علي باشا) (٤٥) .

---

(٤٢) المصدر السابق ص ٢٢٥
(٤٣) محضر اجتماع عابدين ٤ فبراير ١٩٤٢ الاهرام ١٢/١١/١٩٤٥
(٤٤) المصدر السابق نفسه
(٤٥) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ من شهادة زكي علي باشا في قضية امين عثمان .

واعتقد ان فاروق لم يكن ينوي الخضوع للانذار البريطاني في بداية الامر ولعله يقصد من وراء ذلك ارتداء ثوب البطولة ، كما انه كان واثقا من امكانية الوصول الى حل للموقف ويذكر الدكتور هيكل ان الملك قال له اثناء المقابلة التي تمت مع رؤساء الاحزاب في ٣ فبراير ـ كل على حدة . لا تبالغ في مخاوفك يادكتور هيكل فستمر هذه الازمة كما مرت غيرها من قبل وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبري وحسين سري ولعل فاروق كان يفكر في محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ليشكل الوزارة ومما يؤكد هذه الرواية ما ذكره صليب سامي في مذكراته حيث يقول : انه في نفس اليوم الذي حدثت فيه احداث ٤ فبراير واثناء مقابلة الملك للسفير البريطاني والقادة العسكريين في ذلك اليوم كان محمد محمود خليل بالسراي لابسا بدلته (الردنجوت) في انتظار الملك لتسليمه الامر بتشكيل الوزارة (٧) .

وعموما فلقد كان فاروق يرفض ان يؤلف النحاس وزارة وفدية خالصة لا من اجل ان يقال انه خضع للانذار وانما لانه كان لا يريد ان يجعل مقاليد الامور في يد خصومه الوفديين والاحتفاظ بقدر كبير من السلطة في يده عن طريق الاحزاب الائتلافية وهذا لن يتحقق في حالة وجود حكومة وفدية .

وعلى ما يبدو فان فاروقا اراد ان يحدث نوعا من المناورة البارعة وذلك برفض الانذار البريطاني حتى يتطور الامر الى [illegible] الالمان حيث ان البيانات التي كانت تصله من جبهات الحرب كانت تبالغ في انتصارات المحور مؤكدة على ان المعركة قد حسمت ولم يبق الا عامل الوقت فقط (٨) .

وعلى ضوء المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون والتي عقبها كان الخلاف ينحصر في نوعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها واعتقد ان كل هذه الاتصالات والمساعدات

---

(٦) د . هيكل ـ مرجع سبق ذكره جـ ٢ صـ ٢٠٩ .

(٧) مذكرات صليب سامي ، ذكريات صـ ٢٧٥

(٨) مجلة الشرق الاوسط لندن سنة ١٩٧٥ دراسة ونقلا عن حادث ٤ فبراير صـ ٣١

لم تزد الى حجم الازمة التي انتهت اليها بل ان الامر في حقيقته كان صراعا على السلطة بين قوتين متعارضتين الاولى تتمثل في حزب الاغلبية بمساندة الانجليز والثانية تتوزع على احزاب الاقلية ويساندها القصر ولابد من انتصار احدى القوتين على الاخرى .

الدبابات البريطانية حول قصر عابدين .

وفي الوقت الذي كانت تبذل فيه السفارة البريطانية قدرا كبيرا من الجهد لعودة النحاس باشا فان لامبسون كان يعد العدة لاجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض المطالب البريطانية .

وتم الاتفاق في مجلس الحرب (٤٩) على انه اذا لم يصل رد فاروق حتى الساعة السادسة (من مساء ٤ فبراير) فسوف يتوجه لامبسون الى قصر عابدين ويصحبه قائد القوات البريطانية في مصر " الجنرال ستون " ويتخذ كافة الاجراءات العسكرية وتم الاتفاق ايضا على وضع خطة تفصيلية لمحاصرة القصر واجبار الملك على التنازل واصطحابه الى خارج القصر واقترح اميرال البحرية اعتقال فاروق في احدى سفن الاسطول البريطاني حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات البريطانية (٥٠) .

ويعد امتناع فاروق عن التنازل عن العرش من بين المسائل التي شغلت حيزا كبيرا من تفكير الدوائر البريطانية على اعتبار ان معاهدة ١٩٣٦ لا تتضمن مثل هذا النوع من التدخل ولا يوجد نص في دستور

---

(٤٩) تكون مجلس الحرب من السفير وقائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الاوسط ووزير الدولة لشئون الشرق الاوسط وقائد منطقة القاهرة العسكرية وقواد الاسلحة المختلفة .

(٥٠) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤوف ص ٨٠ ، وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٦ من لامبسون الى الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

المصري يمكن أن تزج به بريطانيا لعزل الملك وقد أشار الصحفي الى ل هذه الحوادث بقوله « ولذا ما أصر فاروق على عدم التنازل فان خلعه من جانب يعد عملا غير مشروع وأي نية محاولة ونحن نعمل كحماة للدستور وفي الوقت نفسه محترمة مشفوعة على هذه [illegible] الى المصري . (٥١)

وعلى ما يبدو فقد انقسم مجلس الحرب البريطاني ازاء تلك المعضلة الشائكة الا ان تطور الاحداث والخوف من حدوث ثورة مفاجأة غير متوقعة وخصوصا من الرأي العام المصري قد جعل فريق المؤيدين وعلى رأسهم « الجنرال ستون » يتحمسون الى فكرة لامبسون والتي تحبذ اجبار فاروق على التنازل بالقوة .

وبدأ التفكير في المكان الذي سينقل اليه الملك واختلفت وجهات النظر أيضا فبينما رأى البعض ارساله الى كينيا أو سيشل فقد رأى البعض الآخر أن ينزل به الى احدى سفن الاسطول البريطاني حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات (٥٢) .

ووضعت الصيغة النهائية لوثيقة التنازل عن العرش « نحن فاروق ملك مصر قد وضع في اعتبارنا مصالح بلادنا ، نتخلى من ثم بالنسبة لانفسنا وبالنسبة لورثتنا عن عرش مملكة مصر وجميع الحقوق الملكية و امتيازات والسلطات على جميع أنحاء المملكة المذكورة واهاله ورعايانا المذكورين من ولائهم لشخصنا » (٥٣)

ولما كانت السلطات البريطانية تعلم جيدا أن اجتماع الملك بالزعماء المصريين قد يحقق أي نوع من الاتفاق بالرغم من الانذار الصريح بدعوة

---

(٥١) المصدر السابق وثيقة رقم (٥١٤) بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٥٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ من لامبسون الى حكومته .

(٥٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٠ ، الاهرام ١٨/٥/١٩٧٢ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٧

مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة لما اتضح لي تنفيذ الخطة المرسومة والتي تقضي بمحاصرة قصر عابدين وجميع الطرق المؤدية إليه وعدم تحوله أو خروج أحد إليه .

وفي جميع الأزمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصري إلى جانب الرأي العام . فعندما طلبت بريطانيا من مصر إعلان الحرب على دول المحور عادت أنها تقدر الأهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية وعندما قررت فاروق بتغيير وزارة علي ماهر أصرت على أن تجيء الوزارة الجديدة خالية من الولاء للجيش (٥٤) . وعند الاستعداد لمحاصرة عابدين (٤ فبراير) لحققت السلطات العسكرية بسرية العملية إلى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصري والقوات البريطانية ووفق رواية المسئول عن أمن القوات البريطانية في مصر « الماجور ستانسوم » حيث قال : لقد كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت أوامرها إلى « سيرمايلز لامبسون » بأن يوجه انذارا إلى الملك وكنت مرتبطا بهذه العملية من طريقين:

الأول : كان استشاريا موثق معلوماتي عن الوضع داخل الجيش المصري ب من المعلومات التي يجب أن نعتمدها لتحول بين الجيش المصري والتدخل المسلح في العملية المزمع القيام بها ؟ وبصدد هذا الإجراء فقد اقترحت أن توضع كل الطرق والشوارع المؤدية إلى قلب القاهرة. أن الضباط المصريين لا يحبون الملك ولكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم سيئا لمثل هذه الأعمال وبالفعل أغلقت جميع الطرق الموصلة بين المنطقة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت عصبة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس الملكي في ميدان عابدين وقبضت على كل الموجودين وكذلك تم القبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند باب القصر وحل محلهم جنود بريطانيون ، ثم دخل لامبسون بسيارته إلى داخل القصر وكانت تصحبه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ويمضي ستانسوم في روايته قائلا ولم تكن القاهرة

---

(٥٤) أخبار اليوم الأول من نوفمبر ١٩٤٤

(٥٥) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٧ .

تعلم شيئا عن الحادث وكان عدد من المارة يحملقون في الجنـــود البريطانيين ، الذين احتلوا مكان الحرس الملكي وكان المارة يحدقون الى المدرعات المصفحة التي دخلت فناء القصر دون اعتراض اول الامر غير ان المشهد بدا يوحي ان ثمة شيئا غير طبيعي يحدث وأخذ الناس يتجمعون حتى اضطر الجنـــود البريطـــانيون الى اقامة كردون من انفسهم لابعاد الناس عن القصر في الوقت الذي كان السفير يقدم انذاره لفاروق .

اما المهمة الثانية : هي التأكد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكان الاعتقاد ان الخطر الرئيسي قد يصدر عن ضابط ثائر من ضباط الحرس الملكي الذي قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير ولذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر ابان عقد الاجتماع بين السفير وفاروق (٥٦) .

ووفق رواية السفير والتي سجلها احد تقاريره الى حكومته فانه لقد وصلت الى قصر عابدين في التاسعة تماما وفي الطريق مررنا بطوابير المصفحات وناقلات الجنود والدبابات والتي كانت تبدو كالسياج في الشوارع المظلمة وهي تتخذ مواقعها حول القصر ، وكنت استطيع وانا بالطابق العلوي [illegible] اصوات الشاحنات والدبابات [illegible] تحدث دويا [illegible] وبلا شك ان اصبح في رجال الديوان الذي غير مستعد للانتظار اكثر من ذلك ونتيجة لذلك تأخر استدعائي الى غرفة الملك لمدة خمس دقائق وكانت على مكتبه دعيت للدخول امام الملك وحاول كبير الامناء ان يمنع الجنرال ستون (قائد القوات البريطانية) من الدخول الى القاعة التي تم فيها لقائي مع الملك ولكني سحبته جانبـــا ودخلت والجنرال ســـتون معـــا الى الملك (٥٧) .

وفي رواية لاحد المعاصرين ان القوات البريطانية قد حاصرت حراس

---

(٥٦) د . محمد انيس ، ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي بيروت ١٩٧٢ ص ٢٦ ، مجلة الشرق الاوسط Middle Eastern Studies عدد ١١ مايو ١٩٧٥ دراسة رتكيه عن حادث ٤ فبراير ، ص ٣١

(٥٧) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٩١ ه فبراير ١٩٤٢ من لامبسون الى الخارجية البريطانية . F.O. 371/31568

القصر وجردتهم من سلاحهم مما اضطر بعض أفراد الحرس الى المقاومة ولكن البريطانيين تكاثروا عليهم مما أدى الى صدور التعليمات الملكية بعدم مقاومة حتى لا تحدث مذبحة بقصر عابدين وكان قد أصيب بعض أفراد الحرس بكسور في العظام وجروح مختلفة وفي نفس الوقت كانت الطائرات البريطانية تحلق على أهبة الاستعداد للتحليق فوق ثكنات الجيش المصري ومعسكراته وتدكها بالقنابل اذا ما بدت من الجيش أية مقاومة وحاصر الجنود الانجليز أقسام البوليس في القاهرة وجمعوا جميع الأسلاك التليفونية بين قصر عابدين وخارجه كما حاصروا محطة الاذاعة المصرية لكي يحولوا دون وصول الخبر الى الشعب المصري (٥٨)

ويلاحظ أن الروايات الثلاث السابقة تتفق مع بعضها في الاطار العام الا انها تختلف مع بعضها في كثير من التفصيلات فبينما يذكر الميجور سانسوم (مسئول الأمن في القاهرة) أن القوات البريطانية قامت بقطع الطرق المؤدية الى القاهرة بواسطة العديد من الناقلات العسكرية وكذلك القبض على جنود وضباط الحرس الملكي فهو لم يذكر الاجراءات التي قامت بها القوات البريطانية فيما يتعلق بالطيران وكذلك محاصرة أقسام البوليس وقطع الاتصالات التليفونية عن قصر عابدين وكذلك محاصرة مبنى الاذاعة المصرية ..

الا اننا نعتقد ان الرواية الأخيرة والتي ذكرها بعض المعاصرين تعد أقرب الروايات الى الحقيقة لعدة أسباب

أولا : تتفق رواية محمد التابعي مع رواية حسين الشافعي والأول قريبا من دوائر القصر بحكم عمله الصحفي والثاني كان أحد الضباط الشبان والذي كانت تربطه صداقات وطيدة بعدد من ضباط الحرس الملكي

---

(٥٨) لقاء شخصي مع السيد / حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق وأحد أعضاء سلاح الفرسان في ذلك الوقت — الدقي القاهرة صباح الاثنين ١٩٨٣/٤/١١ ، محمد التابعي . أسرار الساسة والسياسة مرجع سبق ذكره ص ١٦٨ .

والروايتان في مجملهما تتفقـــان مع روايات كثير من الساسـة المصريين (٥٩) .

ثانيا : لقد استقى الشافعي معلوماته عن أحمد حسنين والذي شاهد كـل هذه الأحداث بحكم عمله كرئيس للديوان الملكي .

ثالثا : ووفقا للمصادر البريطانية فإن قادة كل الأسلحة قد اشتركوا في كل المؤتمرات التي عقدها السفير وهو بصدد وضع الخطة العملية للتحدي ومن الطبيعي أن يتولى قادة الأسلحة كل في موقعه ترتيبات الأمـن اللازمة سواء في مجال الطيران أو الشرطة أو القوات البرية أو غير ذلـك ..

إلا أن هناك بعض الروايات التي لم نجد لها سندا في أي رواية أخرى حيث يذكر صاحب هذه الرواية أن السفير وهو في طريقه إلى مكتب الملك وبصحبته الجنرال ستون قد فتح غرفة الملك ضاربا إياها بقدميه (٦٠) .

وعلى كل فإن لامبسون قد دخل على فاروق وبصحبته الجنرال ستون بينما الضباط الإنجليز يحرسون الباب وفي أيديهم المسدسات ووفقا لبرقيات لامبسون إلى حكومته فقد كان فاروق يرتعش من الخوف بينما أحمد حسنين كان يبتسم بقدر لا بأس به من الشماتة (٦١) .

ويصف لامبسون في إحدى برقياته والتي تتسم بقدر كبير من التشفي (كان من الواضح لي أن الملك قد أخذ على غـرة واقترح بقاء حسنين باشا أثناء المقابلة فوافقت على ذلك ودخلت في الموضوع مباشرة حيث قلت لقـد كنت أتوقع ردا بنعم قبل الساعة السادسة مساء على رسالتي التي بعثت بها هذا الصباح وبدلا من ذلك فقد بعثت إلى حسنين باشا في السادسة

---

(٥٩) من شهادة أحمد ماهر في قضية مقتل أمين عثمان - المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية - أمين عثمان ص ١٤٤ - ١٤٨

(٦٠) أحمـــد مرتضى المراغي غرائب من عهـــد فـــاروق بيروت ١٩٧٦ ص ٥٤ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة (٦١) ٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى إيـــدن . F.O 371/31568

والربع برسالة لا أستطيع الا أن أعتبرها رفضا . ويجب أن أعرف الآن ودون أية مواربة ما اذا كان معنى هذه الرسالة هو لا . وحاول الملك أن يجادل ولكنى قطعت عليه الطريق بقولى :

« انى أعتبر الجواب سلبيا وقرأت عليه البيان الذى أعددناه فى السفارة (٦٢) وفى النهاية قدمت اليه خطاب التنازل عن العرش وطلبت اليه التوقيع فورا ، ويمضى لامبسون قائلا : لقد تردد الملك طويلا وقد كنت أظنه سيوقع الخطاب « وثيقة التنازل » الا أن حسنين باشا قد تدخل محدثا اياه بالعربية وبعد فترة من الاضطراب الشديد الذى بدا على الملك سألنى بشكل يدعو للرثاء عما اذا كنت على استعداد لاعطائه فرصة أخرى بسبب موافقته الشديدة على دعوة النحاس باشا لتشكيل الحكومة فورا . ثم ترجمت (ضمنت الى التردد) واخيرا وافقت على اعطائه تلك الفرصة تحدونى الرغبة فى تجنب أى تعقيدات محتملة فى البلاد (٦٣) .

وهناك العديد من التفصيلات التى تختلف والغرض الحقيقى من هذه الدراسة ومنها على سبيل المثال أن السفير قد وضع وثيقة التنازل أمام فاروق وقت قراءة البيان ومن المحتمل أن يكون الملك قد قرأها ومن المحتمل أيضا أنه لم يرها (٦٤) .

---

(٦٢) لقد وضح منذ وقت طويل أنكم تتعرضون لتأثير مستشارين غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا . وان مسلككم يعد خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف والتى يتعهد فيها كل طرف بعدم اتخاذ أى مسلك فى العلاقات مع الدول الأجنبية يتعارض مع التحالف بالاضافة الى أن جلالتكم قد أرغم بشكل متعمد قبل أزمة شهر قرار اتخذته الحكومة المصرية بناء على طلب بهذا الأمر الذى يعد مخالفا للمعاهدة وأخيرا ومنذ قيام حكومة حسين على عتبة المعاهدة وفى ظل هذا التهور وعدم المسئولية من جانب الملك معرض أمن مصر ولمن القوات الحليفة للخطر ونؤكد أن جلالتكم لم تعد مناسبا لشغل العرش . الأهرام فى ١٩٧٢/٦/١ .

(٦٣) وثيقة رقم ٤٩٤ . وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى ادن ٥ فبراير ١٩٤٢ .

F O. 371

(٦٤) د. النمس . مرجع سبق ذكره ص ٣٦ .

، وببساطة شديدة فإننا نعتقد أن فاروقا قد كسر وثيقة التنازل لسبب بسيط وهو أنه قد هم بالتوقيع عليها لولا تدخل أحمد حسنين والذى حدثه بالعربية « وفقا للوثائق البريطانية » طالبا منه عدم التوقيع .

وهناك رواية أخرى تقول إن السفير قد قدم إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش وطلب إليه توقيعها وبعد أن قرأ الملك الوثيقة ، نظر إلى قائد القوات البريطانية (المصاحب للسفير) وقال له « كنت أود لو أنك مازلت فى خدمة جيشى » ثم قال للسفير : « إننى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة لا أنك توافقنى على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ولا يجوز أن تكتب على ورق عادى ومن اللائق أن أكلف من يقوم بكتابتها على ورق يليق بشخصى ، وعجب السفير لهذا الهدوء والذى يبدو على الملك ، ثم تساءل الملك فاروق هل لى أن أسألك عن السبب الذى دعا إلى كتابة هذه الورقة ؟ .. إذا بى صاحبتى موافق على أن يشكل النحاس باشا وزارته كما يراها (٦٥)

ويبدو أن الرواية السابقة لا تتفق بأى حال مع الحالة النفسية التى سيطرت على فاروق والتى وصفها السفير فى برقياته . من أن الملك كان يرتعد من الخوف ومن غير المعقول أن يبدو فاروق على هذه الصورة فى وقت يعلم أن عرشه ومستقبله معرضان للضياع والأمل فى اقتناع السفير بالعدول من هذا المسلك يبدو ضعيفا وتلك الرواية تتسم بعدم الموضوعية مما يجعلنا نعتقد أنها تحمل تخريجات اجتهادية لا ترقى إلى مرتبة التفسيرات التاريخية الجادة . وعلى هذا فرواية السفير والتى تذكر فيها أن فاروقا قد استمع إليه وبلا أى مناقشات هى أقرب الروايات إلى المنطق الصحيح وأقربه فى تصورنا إلى العقل .

وهكذا استسلم فاروق بعد أن انكشف بالوجه الحقيقى لمعاهدة ١٩٣٦ ولم يكن من قبيل الشجاعة أن يمضى فاروق فى عناده إلى آخر الطريق حيث تأكد تماما أن مصيره ومصير أسرة محمد على بأكملها مرهونة بموافقه

---

(٦٥) د. محمد حسين هيكل ، مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٣٦ .

بريطانيا . ولذا فانني أعتقد أن الآثار النفسية التي تركها هذا الحادث على حياة الملك الشاب كانت خطيرة ويمكن القول أنها كانت مدمرة

وبمجرد أن انصرف الجيش بعد أن أصدر أوامره الى الدبابات والمصفحات بالانصراف من حول القصر حضرت الاولاد الملكية بدعوة الزعماء الذين حضروا الاجتماع الأول (في نفس اليوم) وترأس الملك هذا الاجتماع ويصف الدكتور هيكل ما حدث في هذا اللقاء بقوله : لقد وجه الملك كلامه الى النحاس باشا قائلا : اني اكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة واطلب اليك أن يكون حكمك قوميا لا حزبيا كما اطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأنني عهدت اليك بتأليف الوزارة وقال النحاس لدى سماعه هذه العبارة : انني اتلقى الأمر من جلالتكم ولا أرى ضرورة لابلاغ السفير . فكرر الملك : لكنني أرى ضرورة في أن تمر بالسفارة وتبلغ ما طلبت اليك أن تبلغه اياه (٦٦) .

وبعد اصرار فاروق على ذهاب النحاس الى قصر الدوبارة بعد نوع من الدبلوماسية الماكرة بهدف احراجه والتنويه على أن عودته كانت بمساعدة على مسند السفارة البريطانية ولقد لمح الدكتور احمد ماهر من هذا المعنى بقوله : انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات محيطة بالسراي . واجاب النحاس : انا لم ار دبابات ولا حرابا . فقال اسماعيل صدقي باشا : نعم يا باشا السلك جئت متأخرا بعد انصراف الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ساعة جئنا الى القصر (٦٧) .

وهو ما كرره احمد ماهر بعد ذلك في الرسالة الشهيرة التي ارسلها للسفير احتجاجا على الانذار البريطاني وقد قال فيها مخاطبا النحاس : لكنكم لا تستطيعون أن تتنصلوا بحال أن النحاس باشا لم يكن على علم بالدبابات الحمية التي احترموها ، والا فهل كان من المعقول أن تقبلوا تشكيل

---

(٦٦) المرجع السابق ص ٢٤٢ .
(٦٧) المرجع السابق ص ٢٤٢ ، الاهرام ١٩٤٥/١١/٢٢ ، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٨ .

وزارة وهيبة بحكم الإلحاح البالغ ومحاولتهم في هذا السبيل ستتهم بتدبير مؤامرة بالقوة المسلحة لو لم يكونوا على علم سابق وتأكد صريح باتفاق النحاس معنا محكم اتفاقا تاما على تلك الخطة المحكمة (٦٨) .

ونشرت احدى الصحف ما يسمى محضر اجتماع ٤ فبراير وذكرت هذه الرواية ، ويعتقد ان ينتظم الاجتماع في الساعة التاسعة مساء حضر جلالته وقال . أرجو أن تنسوا ما دار بينكم من الحدث وما قررتموه بعد ظهر اليوم واني أكلف النحاس باشا بأن يشكل الوزارة واطلب اليه عند انصرافه من هنا أن يمر على دار السفير حيث أن هذه هي رغبة السفير الخ اما باقي المحضر فلا يختلف عما ذكرناه من قبل .

ولقد اعتبر النحاس باشا أن ما نشرته الصحيفة يعد مخالفا لمحضر جلسة مساء ٤ فبراير ، وذكر في روايته والتي بعث بها الى نفس الصحيفة ما يلي : ذكرت الصحيفة أن جلالة الملك طلب الى أن أمر بعد انصرافي من القصر على دار السفير وابلغه أني كلفت بتشكيل الوزارة لأنه سبب ذلك الى جلالته . وهذا لا يطابق الواقع اذ لم يقل جلالة الملك ان السفير طلب ذلك اليه وقد كنت معارضا في الذهاب ليلا الى دار السفير ولكن جلالته أمرني بذلك فقد كان من المتعين معالجة الموقف مع الانجليز (٧٠) .

وبعد دراسة الروايات السابقة فانما نشير الى عدة اعتبارات أ. .

اولا : أن ما نشر تحت عنوان « محضر اجتماع ٤ فبراير » لم يكن محضرا بالمعنى الوثائقي وانما هو عبارة عن تصوير للاحداث التي وقعت مساء ٤ فبراير من وجهة نظر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكي والذي حضر الاجتماعين وعلى الرغم من أنه لم يوقع على هذا المحضر الا أن المناقشات التي تلت ذلك في الصحف ووجود الفصل الكبيرة التي أحدثها نشر هذا الموضوع كشفت عن أسمه وعرضه للجميع

---

(٦٨) محمود ابراهيم ابو رواع . اعمال احمد باشا ص ٢٨٤ ، اخبار اليوم ٢/٥/١٩٤٥ .

(٦٩) الأهرام ٢٤/١١/١٩٤٥ .

(٧٠) المصدر السابق ٢٣/١١/١٩٤٥ .

ثانيا : يختلف محضر اجتماع ٤ فبراير عما ذكره الدكتور هيكل في روايته التي تشير ضمنيا الى أن النحاس باشا قد اعترض على ذهابه الى السفارة معتبرا أن الأمر بتشكيل الوزارة صادر من الملك وليس من السفير الا أن الملك كرر طلبه بضرورة ذهاب النحاس الى السفارة .

وهذه الرواية تختلف أيضا عن رواية محمود حسن باشا حيث يذكر أن الملك قد طلب من النحاس أن يمر على السفارة ولم يذكر أن النحاس قد اعترض على هذا الطلب .

ثالثا : أن رواية الدكتور هيكل تتفق مع رواية النحاس باشا في عدم ذكرها قول الملك للنحاس باشا « اطلب منك أن تمر على السفارة البريطانية حيث طلب السفير الى ذلك . ومن مقارنة رواية النحاس بما ذكره الدكتور هيكل ومطابقتها بما ذكره محمود حسن باشا يظهر أن رواية هيكل أقرب الى رواية النحاس ولما كان هيكل يعد خصما سياسيا للوفد فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه عمد الى الدفاع عن مصطفى النحاس .

رابعا . لم يذكر الدكتور هيكل ولا محمود حسن باشا أن النحاس كرر رفض قبول الوزارة وأن عارضها قد مثل قدرا كبيرا من المحاولات لاقناع النحاس في الوقت الذي كان يعتقد أن عدم تشكيل الوزارة يعد نوعا من الالتزام بما اتفق عليه في الاجتماع الأول حيث وقع الجميع على الاحتجاج المقدم للسفير البريطاني ، أمام اصرار الملك عليه اضطر النحاس أخيرا للموافقة (٧١)

والتزاما بالموضوعية التاريخية فاننا نعتقد أن النحاس قد تردد كثيرا في قبول الوزارة وخصوصا بعد ما علم من حصار قصر عابدين وبعد

---

(٧١) المصدر السابق ٢٠ مارس ١٩٨١ من شهادة النحاس باشا في قضية أمين عثمان ، لطفي عثمان مرجع سبق ذكره ص ٢٢٤ .

فقد مصمم حطاب قبول الوزارة و لقد تفضلتم جلالتكم ووجهتم الى تأليف الوزارة وأمرتم طبقا لكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة الخ »(٣٢)

ولقد كان خطاب النحاس بالقبول تأليف الوزارة بعد موقفه ساخنة نشرت في كثير من الصحف الوفدية وغير الوفدية وليس من المعقول ان تتضمن اهانات لم تحدث والا كان النحاس أول من يقر بخلافهما ونحن نعتقد ان النحاس قد حاول مرارا ان يرفض قبول الحكم في مثل هذه الظروف الدقيقة والخطيرة ووفقاً لما ذكره أحد رجال الوفد من ان رفض النحاس للوزارة كان يعني بالضرورة خلع فاروق من منصبه ولذا قبل النحاس بحيث من منصبنا في سبيل انقاذ الملك (٣٣) .

ويبدو ان الملك فاروق قد اراد ان يستعين بالسفارة الأمريكية لحمايته من الصمت البريطاني ولذا فقد استدعي مستر كيرك (السفير الأمريكي) لمقابلته في منتصف الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير ليخبره بالانذار البريطاني الا ان السفير الأمريكي قد طلب حضاره بسبب الحالة النفسية التي كانت تسيطر على الملك وقد حاول فاروق ان يطلب من السفير الأمريكي الضغط على الانجليز لكي يحول دون عوده الوفد الا ان اجابات (كيرك) قد اتسمت بالتحفظ الشديد مطالبا فاروق بتسوية الخلافات الداخلية جانبا لان ما يشغل امريكا وانجلترا في الوقت الحاضر هو هزيمة هتلر وانه يأمل ان يكون الملك متفقا مع هذا الاتجاه (٣٤) .

وتؤكد الوثائق الأمريكية ان موضوع عزل الملك فاروق قد ترك الأثر عميقا لدى وزارة الخارجية الأمريكية على اعتبار ان تلك الخطوة ستجعل من فاروق شهيدا في نظر الشعب المصري وقد يترتب عليها حدوث اضطرابات في المنطقة مما يضاعف من نشاط المحور ولذا فقد اعدت ادارة الشرق الأدنى

---

(٣٢) صحيفة المصري ، الاهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٣) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي القاهرة صباح الجمعة ١٩٨٢/١١/١٢ .

(٣٤) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٦٢ من السفير الأمريكي الى حكومته . F.W. 862-20285

بوزارة الخارجية الأمريكية تقريرا للتقديمه الى الحكومة البريطانية تطلب منها ان يظل الملك فاروق محتفظا بعرشه . ووفق المصدر « انما نأمل أن لا تؤدى هذه الاحداث الأخيرة الى انصراف جزء من القوات البريطانية عن تخصيصها الاساسية في المنطقة » (٧٥) .

الا ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تر أن مصالحها تتطلب مثل هذا التدخل المقترح لأن مصر تقع في دائرة النفوذ البريطاني ، كما انها لا تسمح لحكومة بريطانيا أن تتدخل في الشئون الداخلية لاحدى دول امريكا اللاتينية مثلما ان تتدخل في تلك القضية على اعتبار انها مشكلة بريطانية مصرية بحته وان تدخلنا سيحملنا قدرا كبيرا من المسئولية اذا ما تضاعفت الاحوال سوءا في مصر (٧٦) .

وهكذا ابتعدت الولايات المتحدة الامريكية من ان تقحم نفسها في تلك القضية على اعتبار ان مصر تقع في دائرة النفوذ الامريكي ولا اعتقد أن بريطانيا ما كانت لتسمح لحليفتها بالتدخل على الرغم من التحالف بينهما الا ان نوعا من التوجس قد بدأ يراود وزارة الخارجية البريطانية بسبب التغلغل العسكري الامريكي من جانب والمطامع الامريكية التي قد تبدو مؤكدة اذا ما انتهت الحرب (٧٧) .

وعلى العموم فقد هدأت الأمور بعد ان صدرت الاوامر الملكية بدعوة مصطفى النحاس لتشكيل حكومة وفدية خالصة وعلى الرغم من الهزيمة المعنوية التي لحقت بالملك فاروق الا ان رسالته التي بعث بها الى مصطفى النحاس بتأليف وزارة ٤ فبراير قد تراجعا أكدا امام التسلط البريطاني وقد يبدو هذا المعنى من نص تلك الوثيقة والتي ورد ذكرهما كالآتي

---

(٧٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٩٢٣ من الخارجية الأمريكية الى « كرك » السفير الأمريكي ٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٦) المصدر السابق ..

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦٢ من ايدن الى لامبسون .

F O 371/31568

« عـزيزي مصطفى النحاس باشا وقد عرفت فيكم أصالة الرأي وسـداد التدبير وقوة الاخلاص أن أسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا . ان مصـر وطننا العزيز لأحوج ما تكون في هذه الأوقات الدقيقة الى تضافر جهود وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات في سـبيل حفظ كيانها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده .. الخ (٧٨) .

ويلاحظ على خطاب الملك الى مصطفى النحاس انه مشبع وبأسلوب رقيق الى أصالة رأي النحاس وسداد تدبيره واخلاصه سواء للعرش او للشعب وعلى ما نعتقد فان هذه الوثيقة تمثل قدرا كبيرا من النفاق السياسي والذي حكمته الظروف الموضوعيه والملابسات التي احاطت بتشـكيل الوزارة وعلى الرغم من المعاناة النفسيه التي احدثها هذا الموقف في نفسية الملك الا أنه قد اراد للفرصة ان تمر حتى لو اتسم بالابتسـامة المصطنعة الى ان ينتقم لشرفه ولكرامته (٧٩) .

وبالنظر الى « وثيقة » اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ والتي ذكرت وجهـه نظرها السابقة حيث اشارت الى العداء التقليدي بين القوتين المتصـارعتين – القصر والوفد – « نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ولما يأخذ عليها مجافاتها لروح الدسـتور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر ايجاد سـبيل لاستصلاح الامور على يد الوزارة التي تترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيـدا لاقامة حكم صالح يقوم على معرفة رأي الامه الخ (٨٠) .

ويبدو من الخطابين السابقين الى اي حد وصل التناقض في سياسة القصر ومن المؤكد ان الخطاب الأول والخاص بعودة حكومه ٤ فبراير كان يعكس قدرا كبيرا من الحالة النفسيه التي انتابت الملك اثر حصـــر

---

(٧٨) الأهرام ، المصري ٦ فبراير ١٩٤٢ .
(٧٩) مذكرات كريم ثابت المستشـار الصحفي للملك فاروق ـ صحيفة الجمهورية ١٩٥٥/٦/٨ .
(٨٠) الأهرام والمقطم ، المصري الأول من يناير ١٩٣٨ .

الجانب وبعد أن تأكد الملك أن بقاءه ملكا على مصر كان رهينا بعودة حكومة الوفد بالإضافة إلى أن فاروقا كان في حاجة إلى استرداد ثقته حيث كان يلمس من أثر الصدمة التي بلا شك لم يكن يتوقعها وكان من الضروري أن يهادن الوفد ولو لفترة حتى يسترد بعض المواقع التي فقدها إثر هذا الحادث ، ومن هنا كان مطلب فاروق إلى النحاس لا يحمل أي إشارة ولو من بعيد إلى أن الوفد قد انتقد الطريقة التي جيء بها في عودته . أما المطلب الثاني والخاص بإقالة الوفد سنة ١٩٣٧ فقد تضمن أحكاما مطلقة تعبر بلا شك عن المشاعر العدائية التي تتسم بها العلاقة بين القصر والوفد وأن النحاس باشا صاحب مبدأ الانتقاص من الحقوق الملكية لصالح الحكومة وقد رسخ في ذهن فاروق أن الوفد بقيادة النحاس يخطط إلى عزل فاروق وأن خطة الوفد قائمة على استراتيجية ثابتة ملخصها التخلص من النظام الملكي عموما وكان فاروق دائم الاستماع إلى مستشاريه من أمثال علي ماهر والعبد حسنين واللذين كانا من الناصحين بوجهة النظر السابقة (٨١) .

ولما كانت عودة الوفد في ٤ فبراير قد ترتبت بوجود قوى متقاربة ليست في مجملها لصالح الوفد فإن طريقة العودة هذه المرة تمت بصابقة خطيرة لا تتناسب وتاريخ الوفد .

ورغم تطور الأحداث بشكل أفقد الكثيرين من الزعماء القدرة على التفكير الصحيح واتخاذ القرار المناسب إلا أن النحاس بحكم ملكاته الوطنية وبجماهير حزبه فقد أراد أن يحسم خطورة سياسية تصحح المعلومات لدى الرأي العام والذي بدأ يعرف حقيقة حصار القصر بعد اليوم الثاني على الرغم من أن الصحف لم تتناول هذا الموضوع حيث كانت الأحكام العرفية والرقابة الشديدة على الصحف .

إلا أن كلمات الدكتور أحمد ماهر « لقد قبل النحاس الحكم على أسنة الحراب البريطانية » كانت قد انتشرت وتطايرت وسط جموع الشعب

---

(٨١) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق — الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٥ .

المصرى . ومن المؤكد أن هذا الشعور قد أزعج النحاس مثلما يعمل أى إنسان آخر على اعتبار أن الوفد يستند الى جماهيرية شبه مطلقة وأن سريان هذا الأثر قد يحدث ردود فعل خطيرة لدى الرأى العام ومن هنا فقد توصل النحاس باشا الى فكرة ارتضاها الطرفان — الوفد والسفارة — وفى اللقاء الأول بين النحاس ولامبسون — مساء ٤ فبراير تم الاتفاق على شكل خطابين رسميين بين الوفد والسفارة يبدى النحاس اعتراضه على التدخل فى شئون مصر الداخلية وتبدى بريطانيا رغبتها فى عدم التدخل فى الشئون المصرية والالتزام بمعاهدة ١٩٣٦ ؛ ولأهمية هاتين الرسالتين فانا نذكرهما لأهميتهما فى العلاقات بين الوفد والانجليز ولأنهما دليل واضح على التناقض فى العلاقات المصرية البريطانية .

رسالة النحاس الى السفير البريطانى :

« يا صاحب السعادة لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة ، وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ، ولكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا معاهدة ١٩٣٦ ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها ، والتمس يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من معانى ، وبذلك توطد صلات الود والاحترام المتبادل(٨٢) .

وكتب السفير البريطانى ردا على خطاب النحاس باشا بقوله :

« يا صاحب المقام الرفيع : لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر مستقلة وطنية فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أن تتدخل فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها الخ (٨٣) .

---

(٨٢) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٣) صحيفة المصرى والأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

وأعتقد أن هاتين الرسالتين تفتقدين في محتواهما الى الصدق وهي من قبيل الدعاية فقط بهدف تهدئة المشاعر الثائرة . ويبدو أن الشعب المصري قد أدرك بفطرته حقيقة تلك المناورة ، واذا كان الوفد قد التقى عليهما مع السفير البريطاني لتبديد الأثر الذي لحقه بمجيء حكومة ٤ فبراير الا انني أعتقد أنها قد أحدثت أثرا عكسيا . ولعلها كانت فرصة استغلتها القوى السياسية الأخرى حيث عملت على التشكيك في صدق هاتين الرسالتين على اعتبار أنها مناورة سياسية « مكشوفة » تهدف الى ترضية الرأي العام الثائر ضد الوفد والوجود البريطاني معا(٨٤) .

ونحن إذ نعرض هاتين الرسالتين من ملابسات عامة نسجل بعض الاعتبارات :

أولا : أن هاتين الرسالتين قد تم الاتفاق عليهما بين النحاس باشا واللورد كيلرن (لامبسون) في اللقاء الذي تم بينهما مساء ٤ فبراير وإن كان أحد أقطاب الوفد لا ينكر هذا الاتفاق الا أنه يعده من منطلق تمسك الوفد بحقوق مصر الوطنية وأهمية التأكيد على أن الوفد لا يتولى الحكم الا برغبة الملك وحده وأن هذه نقطة لا تؤخذ على الوفد بل تسجل له(٨٥) .

ثانيا : لقد صحت بريطانيا وحققت رغبتها في عودة الوفد على اعتبار أنه الحزب الشعبي الكبير والقادر على استتباب الأمن واعادة الهدوء الى البلاد حتى تتفرغ للمعركة التي تخوضها الأولى وهي الحرب . فلا مانع لديهما من أن تتعامل مع النحاس هاتين الرسالتين تعبيرا منه للأمر الذي أعطاه عودة للوفد وحرصا منها على أن يظل الحزب قويا مؤثرا في المجتمع المصري .

---

(٨٤) مجلة Middle Eastern Studies عدد مايو ١٩٧٥ لندن . دراسة ومناقشة عن ٤ فبراير ١٩٤٢

(٨٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي القاهرة صباح ١٩٨٢/١١/١٢ .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن تبدو أمام الرأى العام المصرى وكأنها الدولة الحريصة على قضية الديمقراطية وفى نفس الوقت على عودة الوفد باعتباره الحزب المتمتع بالشعبية الكبرى يعد انتصارا أكيدا للديمقراطية التى يرضاها الشعب المصرى العظيم .

ولكن لماذا فوت الوفد على نفسه فرصة للتخلص من الملكية والملك ولاسيما وقد كانت الظروف مواتية فى ظل حادثة ٤ فبراير ؟.

من المؤكد أن هذه الفكرة قد راودت زعماء الوفد وخصوصا وأن رسائل الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة قد أشارت إلى هذا المعنى (٨٦) ويمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال عدة نقاط .

أولا : على الرغم من المناقشات التى لم تتوقف بين فاروق والوفد منذ اعتلاء فاروق عرش مصر سنة ١٩٣٧ الا أن الوفد لم يكن من سياسته الغاء الملكية أو التفكير فى عزل فاروق (٨٧) . ومن المؤكد أن الوفد لم يكن حريصا على الملكية كمبدأ وانما اعتقادا بأن فاروق يحظى بشعبية من الصعب تجنب آثارها لدى الرأى العام المصرى وقد يتهم الوفد بأنه متواطئ مع الانجليز فى الاتفاق على خلع فاروق . ولقد بنى الوفد سياسته دوما على مبدأ أن العبرة ليست فى النظام الملكى أو الجمهورى وانما الأساس هو الشكل الدستورى الذى من الممكن لو طبق تطبيقا سليما لجنب البلاد كل الأخطار التى مرت بها (٨٨) .

ثانيا : على ضوء الوثائق البريطانية فان بريطانيا قد فكرت بالفعل فى اقامة نظام جمهورى ومحاولة استطلاع وجهة النظر المصرية الا أن هذه الفكرة لم تجد استجابة سواء لدى الوفد أو الرأى العام

---

(٨٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ٢٥/٥/١٩٧٢

(٨٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين فى منزله بجاردن سيتى القاهرة ١٢/١١/١٩٨٢

(٨٨) المصدر السابق .

المصرى (٨٩) . وهذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن بريطانيا لم يكن يهمها أن يكون النظام ملكيا أو جمهوريا وانما كان حرصها بالقدر الذى يمكنها من تحقيق رغباتها ، ويبدو أن بريطانيا قد بدأت تراودها هذه الفكرة ــ الغاء الملكية ــ ابتداء من يناير ١٩٤٢ بعد أن تأكد لها عدم اخلاص فاروق لقضية الحلفاء الا أن هذه الفكرة ما لبثت أن تلاشت سواء بسبب رفض الوفد أو لأن تجربتها سنة ١٩١٤ حين اقدمت على عزل الخديو السابق عباس حلمى كانت ماثلة أمام أعينها حيث عبر الشعب المصرى عن غضبه فى العديد من المناسبات ولعل محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (والذى نصب سلطانا على مصر بعد خلع الخديوى عباس حلمى) كانت ماثلة أمام أعين الانجليز ومن هنا فقد ترددت بريطانيا كثيرا فى محاولة عزل فاروق ولو استطاعت أن تقدم على تلك الفكرة لكانت قد اعدمتها الا أن السياسة البريطانية كانت حريصة وخصوصا فى تلك المرحلة الراهنة على التوفيق بين رغباتها ورغبات الشعب المصرى بالرغم من تجاوزات ٤ فبراير الا انها كانت الضرورة التى تحتم « من وجهة نظرها » الاقدام على مثل هذه التجاوزات .

ثالثا : ووفقا للظروف الموضوعية التى احاطت بالوفد فقد كان من الممكن أن يؤيد الوفد عزل فاروق لو أن هناك بديل مناسب بدلا من الامير محمد على والذى يفتقد الى قدر من الشعبية بل بالعكس فقد عرف عنه أنه دائم التشكيك فى الشعب المصرى وغالبا ما كان يشعر بعرقة التركى الذى يميزه عن بقية المصريين (٩٠) بالاضافة الى كبر سنه . كل هذه العوامل قد دفعت الوفد الى التمسك بفاروق لكن بشرط أن يبقى رمزا للسلطات وليس مصدرا لها .

وخلاصة القول يمكن أن نسجل بعض الدوافع التى دفعت بريطانيا الى ارتكاب حادث ٤ فبراير فيما يلى :

---

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من ليمن الى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢ F.O. 371

(٩٠) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة القاهرة ١٩٨٢/٩/٨

١ - رغبة بريطانيا في قيام حكومة مصرية موالية تكون أكثر إخلاصاً لمعاهدة ١٩٣٦ وتتمتع بثقة بريطانيا والشعب المصري معاً خاصة بعد أن تدهور موقف الحلفاء في ميادين أوربا والشرق الأقصى والشرق الأوسط

٢ - لقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت تفكر في إعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول إحكام سيطرتها على الشرق الأوسط الذي صار مركز الثقل في السياسة العالمية ولما كانت مصر من أهم بلدان الشرق الأوسط وتضم أكبر قاعدة عسكرية بريطانية فقد كان من الضروري قيام حكومة موالية لبريطانيا حتى يمكن التعاون على نجاح هذه الخطة .

٣ - لما كانت مصر هي أكبر الدول العربية عدداً وعدة وأكثرها تقدماً رأت بريطانيا أن قيام حكومة برئاسة النحاس باشا قد يساعد في قيام شكل من أشكال الوحدة العربية لكي ترتبط في النهاية مع بريطانيا بصورة أو بأخرى .

مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير :

قبل الحديث عن مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير ينبغي أن نذكر بعض الملاحظات كمدخل لهذا الموضوع :

أولاً : أن قيام الحكم في الفترة من ١٩٢٨ وحتى ١٩٤٢ لم يتم على أساس من الشرعية الدستورية بل كان إبعاد الوفد عن الحكم ١٩٣٧ بعد تحديه واضحاً من القصر نحو مشاعر الجماهير ولعل انتخابات ١٩٣٨ تعد أكثر تحدياً لمشاعر الجماهير حيث زيفت إرادة الأمة في تلك الانتخابات (٩١) .

ثانياً - لقد قدرت بريطانيا أهمية عودة الوفد بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ومنذ هذا التاريخ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ مرت العلاقات

---

(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٠ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، لقاء مع فتحي رضوان ٨/٦/١٩٨٢ .

بين بريطانيا والوفد بعدة مراحل اتسمت في معظمها بالتصادم ويبدو هذا من خلال الدراسة السابقة الا ان ما اتسمت عليه الحكومة البريطانية في ٤ فبراير يعد بداية جديدة ومنعطفا هاما انتهى ما وصل اليه التفاهم بين الوفد والانجليز (٩٢) .

ثالثا : بعد كل اندلاع الحرب على الجبهة المصرية وتحول لمطالبا طرف في هذا الصراع بجانب السابقة من العوامل التي ادت الى فزع الجماهير المصرية بسبب الانتصارات الكاسحة التي كان يحرزها المحور وخصوصا بعد القصف المتكرر على مدينة الاسكندرية والذي راح ضحيته مئات من المصريين وعجزت حكومة حسين سرى عن السيطرة على زمام الموقف في الوقت الذي انطلقت فيه المظاهرات في معظم انحاء المدن المصرية تنادي بسقوط الانجليز وبلغ موقف الحكومة حدا من التدهور بسبب ازمة الخبز حيث اضيف الى قائمة الهتافات التي يرددها الناس في الشوارع « نريد الخبز قبل الكساء » (٩٣) .

وعجزت الحكومة المصرية عن حل العديد من المشاكل اليومية والتي كان يعاني منها المواطن المصرى . وبسبب كل ذلك فقد ادركت السياسة البريطانية ان عودة الوفد تعني استقرار الشارع المصرى ووضع حد للإثارات التي تعمل على اعتقاد ان عودة الوفد تعني تهدئة المشاعر الثائرة (٩٤) .

وتأسيسا على هذه الحقائق يمكن القول ان مصطفى النحاس ليس مسئولا عن تصور بريطانيا ورغبتها في المجيء به مع تقدم الانجليز محورهم هذا على اعتبار ان عداء الوفد للفاشية والنازية يعتبر من اهم الاسس التي تقوم عليها سياسة الوفد ولتدعيم الانجليز يحاولون لدعم الوفد انطلاقا من

(٩٢) مذكرات اللواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي صحيفة الجمهورية ١٨ مايو ١٩٥٦ .
(٩٣) مضابط مجلس النواب ــ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الاول من يناير سنة ١٩٤٢ ص ١٢٠ .
(٩٤) مقابلة مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ .

السبق الشديد بسبب النشاط المعادي للمحور والذي كان القصر يعد بؤرته الاولى وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكري أو يعرضه للخطر وعلى الرغم من شك الوفد بالتحديد من المؤامرات السياسية والتي سببت قدرا كبيرا من الاحراج لدى الدوائر البريطانية سواء في مذكرة ابريل ١٩٤٠ أو في خطبة النحاس باشا في مدينة الاسكندرية في صيف ١٩٤١ — الا أن بريطانيا كانت تدرك جيدا أن كل هذه المواقف تعد من قبيل المناورات السياسية بهدف سعي الوفد من العودة باعتباره الحزب المعبر عن ثقة الجماهير ، لهذا فاعتبارات رأت بريطانيا الارتباط بالوفد وهو الذي يعني من وجهة نظرهم الارتباط بالشعب المصري كله .

ومجمل القول أن ما حدث في ٤ فبراير كان مظهرا للصراع بين القصر والوفد في اطار الصراع العالمي بين الحلفاء والمحور وبالتالي فان قبول الوفد للحكم في هذه الظروف يعد اسهاما من الوفد في خدمة الحلفاء .

اما القضية الثالثة بحدوث اتصال بين النحاس والانجليز وأن النحاس باشا قد تآمر بليل مع الانجليز على ما حدث في ٤ فبراير وعبر هذا التصور لقولة خيانة النحاس باشا يقدم خصوم الوفد العديد من الدلائل ولعل الدكتور احمد ماهر كان أكثر الزعماء السياسيين ادانة للنحاس حيث وجه احتجاجه الشديد على الانذار البريطاني مخاطبا لامبسون « انكم لا تستطيعون بحال أن تشعرونا بأن النحاس لم يكن على علم بالنيات الحسية وليس من المعقول أن يشكل وزارة ومعه بذلك الالحاح البالغ وبهذا التمسك العنيف من غير أن يكون له يد في الامر (٦٥) .

ويبدو أن هذا الاعتقاد كان موجودا لدى معظم زعماء المعارضة وكذلك القصر حيث أن الملك فاروق عندما رأى اصرار النحاس على رفض كل اقتراح

---

(٦٥) وثائق الخارجية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٨ فبراير ١٩٤٢ ، جريدة الكتلة ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨ .

(٦٦) محمد التابعي . مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨ ، الاهرام ١٩٤٥/١١/٢٤ محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ .

لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم قال لحسنين باشا « بالانجليزية » من المؤكـد
ان النحاس باشا واثق من الأرض التي يقف عليها (٩٦) .

وقد عبر الدكتور هيكل عن معنى هذا المعنى حيث يشير في مذكراته (لقد
كان أمين عثمان في استقبال النحاس باشا في محطة السكة الحديد عند عودته
من الأقصر في ٣ فبراير .

ثم يتساءل الدكتور هيكل عما اذا كان أمين عثمان قد ابلغ النحـاس
رسالة السفير والتي دفعته الى التشدد في موقفه " ولايخفي هيكل شكه من
ان يكون النحاس على علم بخطة السفارة في الأقصر (٩٧)

حتى أن مكرم عبيد والذي كان ما يزال وقت وقـوع الحادث يمثل الرجل
الأول في الوفد بعد النحاس باشا ثم انشق عليه بعد الحادث بقليل فقد شنت
صحيفة الكتلة حملة ضارية مؤكدة أن النحاس كان على علم بمخططات السفارة
واعتمدت في رواياتها على شهادة – زكي ميخائيل بشارة – والذي كـان
وفديا ثم انشق مع مكرم عبيد ، ذكر فيها أنه رأى النحاس في الأقصر في
ديسمبر ١٩٤٢ وهو يلتقي ببعض كبار الانجليز وعلق مكرم عبيد على هذا الرأي
من أن النحاس كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال
ستون – قائد القوات البريطانية في مصر – أسوان وأن هذه لقـاءات
تمت بينهما . (٩٨) .

أما موقف الحزب الوطني فقد عبر عنه عبد الرحمن الرافعي بقـوله ،
أن مسئولية النحاس باشا تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في اسناد
رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير
راضيا عنها أو متصلا بها متفقا على تنفيذها وتدل الظروف والملابسـات
على أن أمر هذا الانقلاب قد دبر بليل وكان السفير بين الانجليز والوفد هو
أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهما معا (٩٩) .

---

(٩٧) د . هيكل - مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٢
(٦٨) صحيفة الكتلة ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .
(٦٦) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٠٧

ويشير فتحي رضوان الى العديد من الدلائل التي يفهم منها ان النحاس باشا كان ضالعا في المؤامرة مع الانجليز (١٠٠) ويتقول على ماهر من خلال شهادته في قضية مقتل أمين عثمان : ان العملية كلها دبرت من داخل القصر المصري وان السفير البريطاني لم يكن بها وحده بل لا بد ان اشترك معه في تدبيرها بعض المصريين والنحاس باشا لا يمكن ان يشترك في هذه المسالة بأكملها وجزئياتها وان الذي دبر ذلك من الجانب المصري هو أمين عثمان (١٠١)

اما موقف بقية الاطراف المعادية للوفد فقد كان اتهامها للنحاس قائما على الاستنتاج اذ ليس من المعقول أن يتقدم السفير البريطاني الى القصر يطلب منه استدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة الا اذا كان هذا متفقا عليه مسبقا بين السفير ومصطفى النحاس ، كان هذا هو منطق عباس العقاد واسماعيل صدقي (١٠٢) .

اما ابراهيم عبد الهادي باشا فقد خرج على هذا الاجماع مؤكدا ان النحاس بريء من كل تلك الاتهامات ووفق اعتقاده فان النحاس باشا كان صادقا ومخلصا وليس من المعقول ان يقدم على هذا العمل الشنيع (١٠٣) .

وعلى ضوء العديد من شهادات خصوم الوفد يلزم أن نعرض على وجهة النظر الوفدية ثم نتبع ذلك بما نعتقد انه الحقيقة على ضوء الوثائق البريطانية

ويؤكد النحاس باشا في اكثر من بيان واكثر من مناسبة عدم معرفته بما كان يرتبه الانجليز حيث يقول " يشهد الله انني لم اسع الى الحكم ولم تكن مظاهرة الشعب مني ولكنني قبلته في ساعة عصيبة تلبية لصوت الضمير وطاعة لامر الملك واجابة لداعي الوطن فقد كانت المهمة ثقيلة وخطيرة ولكن العمل يخف مادام هذا لوجه الله والوطن (١٠٤) .

---

(١٠٠) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة مساء ١٩٨٢/٨/٩
(١٠١) لطفي عثمان المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص ١٤٠ ، ١٤٣ ، مجلة المصور ١٢/مارس ١٩٨١
(١٠٢) صحيفة الكتلة « لسان حال حزب الكتلة الوفدية » ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥ .
(١٠٣) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادي مجلة روز اليوسف ١٩ أغسطس ١٩٨٢ .
(١٠٤) جريدة المصري ٨ مارس ١٩٤٢ .

وفي محاولة من النحاس باشا لالقاء التبعة على أحزاب الأقلية نقل إلى المسئولية تقع على خصوم الوفد الذين رفضوا إرادة الأمة سنة ١٩٣٨، وظلوا يتعاقبون على الحكم ضد إرادة الشعب حتى أوائل فبراير ١٩٤٢ حيث تفاقمت الأحوال واضطربت الأمور ولم تكن لي أية صلة بما كان بل كنت في أسوان حالي ذهني تماما عما يحدث ولما تطورت الأحداث كنت أول الوفديين مع رفض تشكيل الوزارة ولما طلب مني الملك تشكيل حكومة أجبت عدم رغبتي بعد أن أمس رأيا على الاحتجاج ولكن جلالته لم يقبل اعتذاري (٥)

أما عن شهادة النحاس باشا في قضية مقتل أمين عثمان فقد جاء فيها كنا في الأقصر حين دعيت لمقابلة الملك وكان برنامج رحلتي للصعيد يستغرق مدة شهرين أو ثلاثة إلا أن دعوة الملك أدت إلى ارتباك في نظام الرحلة وعدت إلى القاهرة واكتشفت أنني تركت مفاتيح منزلي وكانت المشكلة هي الحصول على بذلة المناسبات « الرد نجوت » التي سأتشرف بمقابلة الملك بها وعلم الحسيني زغلول بجميع الملابس من كل مكان إلى أن أعد لي بذلة الرد نجوت (٦) .

ولما كانت قضية أمين عثمان قد تحولت إلى قضية سياسية تتجرت في الطرف ملابسات ٤ فبراير فقد حاول النحاس باشا أن يتخذ من هذه المحاكمة ما يقوم دليلا على براءته من تلك التهمة ، ولعل ما ذكره سواء من تركه مفاتيح منزله أو ما كان معدا من برنامج للرحلة سيستمر شهرين أو ثلاثة ما يؤكد سواء لهيئة المحكمة أو للرأي العام المصري خلو ذهن النحاس باشا من أي شكل من أشكال التآمر مع الانجليز على اعتبار أنه ليس من المعقول أن يترك الوفد مدينة القاهرة في رحلة إلى الصعيد قد تستمر شهرين أو ثلاثة في الوقت الذي ستحاك فيه مؤامرة بهدف عودة النحاس رئيسا للحكومة .

ويبدو أن التناقض الذي وصمت به أحزاب الأقلية قد أتاح للوفد مزيد من فرص الدفاع عن نفسه حيث يضيف النحاس لقد اتفقنا على كتابة احتجاج

---

(٥) الأهرام ١٤/١١/١٩٤٥ خطبة النحاس باشا في مناسبة عيد الجهاد الوطني .

(٦) المصدر السابق ، المصور ١٢ مارس ١٩٧١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة .

ثم عاد الزعماء ليقترحوا من جديد تشكيل حكومة من بين كل الاحزاب ويعلق النحاس باشا على هذا الموقف قائلا : لقد اعترضت على هذا الموقف لان هذا معناه قبولا لرأي الانجليز وقصدنا للانذار فقالوا : مادام معنا كانت لا يعتبر تمهيدا للانذار . (١٠٧)

وهكذا يحمل النحاس باشا من أن يحمل المعارضة قدرا كبيرا من مسئوليته من اعتبار انهم لا يمانعون في التدخل البريطاني شريطة ان يكون هذا لصالحهم اما اذا استقل النحاس بتشكيل حكومة وحدة مثل هذه من وجهة نظرهم يعد تمهيدا للانذار ويستشهد النحاس باشا برفضه تشكيل الحكومة حسب طلب اليه الملك ذلك وواصل النحاس دفاعه ! لقد طلب مني الملك تشكيل الوزارة فقلت له ما هي الظروف التي دعت لتغيير الموقف قال (فاروق) أترك ذلك (النحاس) : لقد سمعنا انه اذا ما دعي احدنا الى تأليف الوزارة لا يقبل ولو كان ذلك من جلالة الملك . قال (فاروق) : انا صاحب الشأن وأمرك وقال احمد ماهر : لن تقبل يكون على اسنة الرماح الانجليزية قالت (النحاس) : احرص انتم الذين جئتم على اسنة الرماح الانجليزية ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة (١٠٨) .

ويضيف فؤاد سراج الدين (سكرتير حزب الوفد) قائلا : لم تكن فكرة الوزارة الائتلافية واردة في سياسة الوفد فلقد جربها النحاس باشا سنة ١٩٢٨ وكانت سببا من اسباب تصدع الوزارة ثم اقالتها بحجة تصدع الائتلاف ولقد كان النحاس صريحا مع الزعماء في اجتماعه معهم صباح ٤ فبراير حيث القى كل المسئولية على حكوماتهم الاقلية التي اوصلت البلاد الى هذه الحالة من الفوضى ، وبناء على ذلك فلم يكن النحاس على استعداد لكي يشترك مع شخصيات اسهمت في وقوع هذه الحالة لان وجودهم سيعرقل المهمة ويضيف فؤاد سراج الدين قائلا : ومن الغريب انهم كانوا متقبلين للانذار البريطاني شرط ان يشتركوا في الوزارة

---

(١٠٧) لطفي عثمان ، مرجع سبق ذكره ص ٤٠ ـ ٤٥ ، مجلة المصور ٢٠ مارس ٨١ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨/١١/١٩٨٢ .

(١٠٨) لطفي عثمان المصدر السابق ، فؤاد سراج الدين المصدر السابق ايضا .

والا يعتبر تولي الحكم خيانة وعلى أسنة الرماح البريطانية وبالرغم من كل هذا قال النحاس باشا قال لهم " اذا تورطم الرفض فسوف أكون أول الموقعين وبالفعل كان أول الموقعين .

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن الوثائق البريطانية التي نشرت أخيرا لا تتضمن أي اتفاق مسبق سواء بين السفير والنحاس مباشرة أو بواسطة أمين عثمان (١٠٩) .

ووفقا لرأي فؤاد سراج الدين فلو أن النحاس باشا صمم على رفض الوزارة وهو بالفعل كان مصمما على ذلك وخصوصا بعد حصار الدبابات وقال للملك فاروق انا كنت موافق لكن بعد حصار القصر وحكاية الدبابات أنا أرفض تماما فتوسل اليه الملك وكرر عليه الرجاء ووعد النحاس أن يذكر ذلك في كتاب تشكيل الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء (١١٠)

ويجيب فؤاد سراج الدين بأنه لو رفض النحاس وصمم على الرفض لكانت النتيجة الحتمية هي عزل الملك ولقد أكد السفير ذلك في مذكراته حيث يقول " لقد شعرت بيأس وخيبة أمل حيث ضاعت مني فرصة اخراج فاروق من العرش (١١١) ولو أن فاروقا كان قد عزل لا سكون متهمين وقتها بأن هناك مؤامرة بين النحاس والانجليز ليرفض الأول الحكم حتى يعزل فاروق وكان على النحاس أن يقبل الوزارة وينقذ العرش (١١٢) .

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن رحلة الوفد الى الصعيد برئاسة النحاس باشا والتي كان مقررا لها شهرين أو ثلاثة بدأت من منتصف يناير ١٩٤٢ ما كان لها أن تتم في هذا الوقت بالذات لو أن هناك اتفاقا مع الانجليز وأن عودة النحاس بهذه السرعة وتركه رحلته ومقاطعتها كل تلك الدلائل تؤكد على صدق ما نقول ، ولذا ما تحيننا كل الأدلة المادية جانبا

---

(١٠٩) فؤاد سراج الدين المصدر السابق لقاء ١٩٨٢/١٢/١١ .

(١١٠) الاهرام ، المصري ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(١١١) كمال عبد الرؤف - مذكرات لورد كلين عن ٤ فبراير ص ١٠١

(١١٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١٢/١١ .

فإن الدليل الحاسم حقاً هو أقوى الأدلة حجية أن إلصاق هذه التهمة للوفد من غير النظر للظروف والملابسات التى اقترنت بالأحداث يعتبر خروجاً على بديهيات يفرضها العقل ويقبلها المنطق السليم .

واعتقد أن الوثائق البريطانية لم تحسم تلك القضية الهامة والخطيرة ومن هنا فقد اختلفت وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين كل يدلى بدلوه على قدر اجتهاده فمنهم من يعتقد أن النحاس باشا حين استدعى من الصعيد لم يكن يعلم شيئاً عن نية الانجليز وهنا يأتى دور أمين عثمان عميل الانجليز المعروف والذى أطلق عليه لورد ويلسون « المعارض المصرى لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات السياسية » ومن المعروف أن أمين عثمان قد التقى بالنحاس باشا أكثر من مرة عقب عودته من الصعيد ولعله هو الذى أبلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ولعل أمين عثمان هو الذى شجع النحاس باشا على تمسكه بفكرة الوزارة الوفدية (١١٣) .

ويعتقد أحد المؤرخين اليساريين أن العبرة ليست فى مشاركة النحاس فى الإعداد لحادث ٤ فبراير أو عدم مشاركته لأن الهدف كان واضحاً وهو ضرب مخططات المحور والعناصر الموالية له فى مصر وذلك فى فترة تتطلب شجاعة خاصة من أى زعيم سياسى (١١٤) فى حين يبدو أن عدم علم النحاس بمخططات الانجليز يعد أكثر إدانة له حيث يبدو أنهم والقوى من الترابه فى تنفيذ مخططاتهم فى أى وقت يطلب منه هذا والبعض الآخر من المؤرخين المعاصرين قد ترك الخوض فى هذا الموضوع بالرغم من تناوله هذه الفترة بالدراسة (١١٥) وبعضهم تحديد مسئولية الوفد عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ يلزم أن نناقش أولاً تلك المقولة التى تتهم الوفد بأنه كان على اتصال بالانجليز أثناء رحلة النحاس باشا الى الصعيد والتى بدأت منذ يناير ١٩٤٢

---

(١١٣) المصدر السابق نفسه .

(١١٤) د . محمد أنيس . ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ص ٩٣

(١١٥) د . رفعت السعيد . تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ – ١٩٥٠ . القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٠ .

(١١٦) د . يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية د . محمد جمال المسدى وآخرون - مصر والحرب العالمية الثانية .

ووفقا للمصادر البريطانية فان السفير البريطاني لم يكن على علم باتجاهات النحاس مقتنعا حول تشكيل وزارة وفدية اي من الممكن قبوله تشكيل الوزارة بنفسه ولكن الذي اقترح دعوة النحاس لرئاسته الوزارة وارغام الملك على قبوله هو حسين سري نفسه والذي قال للسفير « ارغموا الملك على ان يرسل في طلب الوفد وهو ما توصل اليه السفير بالفعل » (١١٧) .

وعلى ما يبدو فان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية بعد نشوب الحرب وسبب هذا كان معروفا للوفد والاحزاب المعارضة وللقصر ايضا ولم يكن هذا حبا في الوفد ولا رضاء عن النحاس ، ولكن لاعتقادهم ان حكومات الاقليات السياسية مكروهة من الشعب وهذا لا يكفل هدوء الجبهة الداخلية في مصر مما يهدد الخطوط الخلفية لجيوش القتال ومن جانب آخر فقد اعتقدت السياسة البريطانية ان الموقف يقتضي المجيء بالرجل الذي وقع معاهدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها والاهم من هذا لمجابهة الميول المحورية لدى فاروق وبعض وزرائه وكثير من الشخصيات السياسية لقد كانت استقالة حسين سري (٢ فبراير ١٩٤٢) مجالا عمليا لوضع حد للصراع القائم بين القصر والانجليز ولذا فقد كان لامبسون في غاية اليقظة حتى لا يفاجأ بان فاروقا قد اصدر امرا بتعيين احد اتباعه رئيسا للوزارة وبما ان النحاس باشا كان في الصعيد ولم يحضر الا صباح ٣ فبراير ، ووافق رأية السفير « اخشى الشك كثيرا في حكمة اتصالي مباشرة بالنحاس قبل مقابلته للملك ولست اعتقد انه سيكون راغبا في لقائي في الوقت الحاضر لأن ذلك قد يحرجه بل قد يمنعه من الذهاب للقاء الملك اذا ما علم اننا نعتمد عليه مقدما للاتفاق معه » (١١٨) .

ومن الواضح ان السفير لم يكن قد توصل بعد الى اي اتفاق مع النحاس ولعل هذا واضحا من حرص السفير على عدم اتصاله بالنحاس مخافة ان يتراجع حتى لا يتهم بالاتفاق مع الانجليز .

اما الرأي القائل بان الاتصالات كانت قائمة بين السفير والنحاس عن طريق امين عثمان طوال ازمة قطع العلاقات مع حكومة فيشي (٨ يناير ١٩٤٢) حتى مرحلة الحسم الى حكومته صباح ٣ فبراير فتنفي هذا الاعتقاد

---

(١١٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية من لامبسون الى ايدن
F O 371 , no. 468

(١١٨) المصدر السابق من لامبسون الى ايدن ٣ فبراير ١٩٤٢

، ثم طلب ايدن عثمان ان يطلعني عن الصباح وكانت قد تجنبت في عدد بعده خلال الاشهر الثلاثة الماضية لامع الى لسان الشائعات ، أما الآن فقد تغير الموقف تماما وقد أصبح الان من جديد ذا قيمة بوصفه موضع ثقة الشعب كله وانتهى على انه من الخطأ مقابلة النحاس قبل مقابلته مع الملك ويبعث من خلاله برسالة الى النحاس يقال عليه ان يرفض الاقتراح الخاص بتشكيل وزارة ائتلافية لكن عليه ان يعرض بدلا من ذلك ما في وسعه بتشكيل وزارة ائتلافية وهذا من شأنه ان يدعم موقفه بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة الينا (١٦٩) .

ومن الواضح وفقا للوثائق البريطانية ان مصطفى النحاس لم يكن بينه وبين الانجليز اى اتصال قبل ٢ فبراير ولعل هذا يهدم تماما اى اعتقاد بأن الرجل قد جاء الى القاهرة صباح ٣ فبراير ولديه علم بالمؤامرة او ان الانجليز قد اتصلوا به أثناء رحلته الى الصعيد ولا يبقى سوى أن يكون هذا التواطؤ قد حدث فى وقت ما بين صباح ٣ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى الساعة التى كانت ختام هذا اليوم العاصف .

واعتقد ان اول اتصالات جرت بين السفير البريطانى ومصطفى النحاس كانت صباح ٣ فبراير وكان امين عثمان هو الواسطة بينهما حيث اتفق الطرفان على رفض الوزارة الائتلافية والتقت وجهة نظر حسين سرى مع وجهة نظر النحاس فى ان الحكومة الائتلافية نوع من تضييع الوقت وفرصة لتآمر القصر . وحمل امين عثمان بعد اول رسالة حملها الى مصطفى النحاس وبعده القرائن الآتية

١ - النحاس مثلا سيرفض عند مقابلته الملك رفضا قاطعا تشكيل وزارة ائتلافية على اعتبار ان الوضع فى البلاد سيئ جدا وان شبه حكومة ائتلافية ستكون عرضة لمؤامرات القصر .

٢ / ٠

---

(١٦٩) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى ايدن ٢ فبراير ١٩٤٢ . F.O. 371 No. 40

٢ ـ أن النحاس باشا سيكون مخلصا لقضية الحلفاء بكل جوارحه فقد عمل ذلك باشا من قبل وسيفعل هذا سواء وجدت المعاهدة أم لم توجد

٣ ـ يرغب النحاس باشا في مزيد من الوعود بأن بريطانيا ستظل على مساندتها له ولن تحيد عن ذلك . (١٢٠)

وعلى ما أعتقد فإن المساندة التي كان يطمع فيها النحاس لا يمكن أن تكون إلا مساندة معنوية تتمثل في الضغط على الملك فاروق وفي محاولة من النحاس لتقريب الهوة بين القوتين المتصارعتين ـ الانجليز والقصر ـ فقد أعلن أنه على استعداد لتخصيص بعض المقاعد لسائر الأحزاب الأخرى ولا مانع من قيام مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الأحــــزاب كرمز للائتلاف (١٢١) .

وعقب اللقاء الذي تم بين فاروق والنحاس صباح ٣ فبراير استوثق كل من الطرفين ـ الوفد والانجليز ـ من موقف الآخر حيث رفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قام السفير باستدعاء أحمد حسنين رئيس الديوان وأخبره بأنه علم برفض النحاس وطلب إليه أن يرفع إلى الملك نصيحة السفير بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة الوفدية (١٢٢) . إلا أن أحمد حسنين قد لجأ إلى أسلوب المناورة السياسية في محاولة لكسب مزيد من الوقت حتى يتمكن فاروق من إقناع مصطفى النحاس بالعدول عن موقفه .

ومن هنا فقد بدأت الخطوة العملية في المخطط البريطاني حيث تقدم لامبسون بالإنذار البريطاني والذي يتضمن :

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعي لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج . (١٢٣) .

---

(١٢٠) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٢١) المصدر السابق .

(١٢٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٢٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى إيدن

ومن المؤكد أن النحاس باشا قد أدرك مدى الحرج الذى وضع فيه وفى محاولة من لامبسون لتبديد هذا الحرج من جانب النحاس فقد حمل أمين عثمان بعض الاقتراحات إلى النحاس باشا لكى يتمكن من الرد على الملك فاروق أثناء اجتماعه به فى نفس اليوم ومما يضاعف من مسئولية النحاس ، من وجهة نظرنا ، أن المبررات التى ساقها النحاس للرد على فاروق (١٢٤) هى نفس المبررات التى حملها أمين عثمان والتى اقترحها لامبسون وبخصوص هذه الاقتراحات بعث لامبسون إلى حكومته قائلا : لقد اقترحت على النحاس باشا من خلال أمين عثمان أن يرد على الملك أثناء اجتماعه به اليوم بأنه لا علم له بوجود تدخل بريطانى وأن الشخص الوحيد الذى يمكن أن يعين رئيس الوزارة هو الملك وأن الموقف فى البلاد قد بلغ مرحلة خطيرة لأنها لا تحكم بواسطة حزب ديمقراطى حقيقى وأنه — النحاس — باعتباره ممثلا للأغلبية فلا مانع لديه من قبول رئاسة الحكومة وانقاذ الموقف اذا عهد اليه جلالة الملك بذلك (١٢٥) .

ولعل هذا التطابق الغريب قد يبدد المقولة التى أوردها أحد زعماء الوفد والتى تعنى أن أمين عثمان لم يكن يعمل لحساب الوفد أو بتكليف منه وانما كان يعمل لحساب نفسه فقط (١٢٦) .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نسجل بعضا من الاعتبارات :

أولا : أن عدم مقابلة لامبسون النحاس باشا لا يقيم دليلا على عدم وجود اتصالات بينهما لأن رسولهما فى ذلك كان أمين عثمان والذى لعب دورا خطيرا طوال اليومين اللذين سبقا الحادث (٢ ، ٤ فبراير ١٩٤٢) .

ثانيا : وفى محاولة من أحد زعماء الوفد لتبديد تلك الاتهامات (١٢٧) فقد ساق فى حدى مبرراته من أن الوثائق البريطانية قد نصت صراحة على عدم

---

(١٢٤) محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١٩٤٥/١٤/١٢ .

(١٢٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير F.O. 371 ١٩٤٢ من لامبسون الى ايدن .

(١٢٦) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١٢/١١ .

(١٢٧) المصدر السابق .

قيام أي نوع من الاتصالات الشخصية بين النحاس ولامبسون الا انها تعتقد أن ما ذكره الزعيم الوفدي جاء على ما ذهب « ولا تقربوا الصلاة » من غير أن يكمل بقية الآية حيث أن نص برقية السفير الى حكومته قد وردت على النحو التالي . عندي تحذير واحد وهو أنه لم يحدث في أي وقت خلال هذه القضية سواء في تشكيل الوزارة الجديدة أو في مذكرة عزل الملك أن أجريت اتصالا شخصيا مع النحاس والنتيجة أنه لم يحد متسامحا مثلا فالنحاس أن ينكر علنا - وهو بالقطع سينكر - أن لنا يدا في مساعدته بشيء ، أو أنه ملتزم بشيء ما تجاهنا ، وليس همنا في الحقيقة ما نبوح به في وجهة ولو بصفة سرية - لكني لا أضمن الرسائل التي تحولت عن طريق أمين عثمان بمثابة دليل مرضي على الاطلاق لأن مثل هذه الرسائل ربما لا تكون قد سلمت أو على الأقل قد سلمت في شكل مخالف تماما لما أرسلت به (١٢٨) تلك هي نص الوثيقة التي يسوقها أحد زعماء الوفد ليثبت بها دليلا على عدم وجود أي نوع من الاتصالات بين الانجليز والنحاس باشا وعلى الرغم من أنها تنفي وجود أي اتصال شخصي بين النحاس ولامبسون الا أنها تؤكد أن الاتصالات قد تمت عن طريق أمين عثمان والذي كانت تعتبره السفارة البريطانية المفاوض المصري لصالح الانجليز .

ثالثا ، ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن النحاس باشا لم يكن مسئولا مسئولية مطلقة حيث أن الظروف الموضوعية والملابسات التي أحاطت بالقضية قد دفعت الوفد تلقائيا الى التضامن مع الانجليز ، واذا كان هذا التضامن يمثل نقطة الضعف أعتقد أنها جديرة لكي يتخلص الوفد من أخطائها وهي تحقيق الشرعية الدستورية وأن عودة الوفد تعني تجسيد الحي لتلك الشرعية باعتبار أن حزب الوفد هو الحزب الذي يحظى بالأغلبية البرلمانية ؛ وبالنظر الى ظروف العصر وفهم العلاقات المصرية البريطانية من منطلق معاهدة ١٩٣٦ وما تلا ذلك من قيام الحرب العالمية الثانية والمواقف الصعبة التي كانت تواجهها بريطانيا ووجهة النظر الوفدية التي تعني أن التعاون مع الحليفة في

---

(١٢٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦٢١ من لامبسون الى ايدن ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .
FO 371

شعبية معتبرة نوعاً بين الوفد وتقديرا للمسئولية ، اذا نظرنا الى كل هذه الاعتبارات وقيمناها تقييما موضوعيا يبدو أنه من الطبيعي جدا أن يتصالح الوفد مع الانجليز طالما أن هذا التصالح يعد في اطار من الشرعية الدستورية ، ولذا ما وجدنا في الاعتذار أيضا أن كل الاحزاب الائتلافية ما كانت تنكر هذا التصالح لو انه جاء لصالحها

القضية المسلمة والتي اعتبرناها لب الموضوع هي حصار قصر عابدين بالدبابات لانها السبب المباشر في كل ما ترتب على هذا الحادث موضحا لكل المصادر التي تناولت هذا الموضوع وفي مقدمتها الوثائق البريطانية فلم أجد ما يشير ولو من بعيد الى أن النحاس كان على علم بما يجيء مجلس الحرب البريطاني ومن خلال المراسلات التي حملها أمين عثمان كواسطة اللقاء بين الطرفين المتصارعين — الانجليز والقصر — لم أجد ما يفهم منه أن النحاس يعلم كل شيء في تلك المؤامرة ولعله كان يتصور أن الموقف سيقف عند حد الضغط المعنوي على الملك فاروق وعند هذا الحد يكون التصالح مع الانجليز أمرا يبدو الى حد كبير خطوة عادية ربما ؛ فانني أعتقد أن المسئول الأول هو السفير البريطاني ثم تتعدد المسئوليات بعد ذلك كل على قدر دوره .

وعلى الرغم من انتهازية الوفد ورغبة الكثير من أعضائه في الوصول الى الحكم الا ان هناك عدة عوامل موضوعية دفعت الوفد الى مسلكه الذي سلكه في ٤ فبراير .

١ — العداء التاريخي بين الوفد والقصر ثم تحمس القصر المتزايد للمحور — كان يحدث أثرا مضادا داخل دوائر الوفد ويضاعف من حدة الصراع القائم بينهما .

٢ — لم يكن أمام النحاس الا أن يلقي بكل ثقله تجاه الحليفة بسبب علاقة القصر بالمحور في الوقت الذي يعتقد فيه الوفد أن قضية الحرب التي يدافع عن لطها الحلفاء هي قضية الديمقراطية في العالم كله والتي هي أساس التصالح بين الوفد والاحتلال .

٣ — لقد اعتمدت كل الاحزاب الائتلافية على القصر واعتنقت فكرة « الحقوق الدستورية للقصر » والتي كانت تعني من وجهة نظرهم أن العر

يملك ويحكم وأصبح الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تُنتقد مقصوده النصر .

وهو عامل لا يمكن التقليل من شأنه حيث أن قضية الديمقراطية كانت تفسر تفسيرات خاطئة تؤدي في النهاية الى الاطاحة بحزب الاغلبية ، ومن هنا فقد كان الوفد المتولة العاقلة ـ حرام علينا حافظ على حرث ومن هنا أيضا كان اعتماد الوفد على الاصطدام حقا بالاحتكاك الذي أدى الى نتائج خطيرة ليس على سياسة الوفد وشعبيته فقط وانما على تاريخ مصر السياسي جميعا .

الفصل الثالث

سياسة حكومة ٤ فبراير

- إعادة الانتخابات البرلمانية
- سياسة الوفد تجاه بريطانيا حتى ٤ فبراير
- استعداد الانقلابية

= اعادة الانتخابات البرلمانية

لقد كان السؤال الوحيد الذي وجهه تشرشل لأنتوني ايدن في اجتماع حكومة الحرب عند نظر موضوع تكليف النحاس بتولي الوزارة : هل سيؤدي ذلك الى انتخابات جديدة ؟ وكانت لندن لا ترى ضرورة من اجراء الانتخابات الجديدة في ظل الجو السياسي المضطرب وفي جو عسكري يميل الى مساندة مصالح الالمـــــان (١) .

الا أن النحاس باشا على ما يبدو قد استطاع أن يقنع الدوائـــــر البريطانية بأهمية اعادة الانتخابات البرلمـــانية على اعتبار أن الوفد لم يعد يثق بالبرلمـــان القائم بعد انتخابات ســنة ١٩٢٨ والتي قاطعها الوفد ونتيجته المنطقية أن حكومة الوفد لا يمكنها أن تمارس سياستها في ظـــل برلمـــان يميل في سياسته الى احزاب الاقلية وقد تحدث عملية سحب الثقة من الحكومة وهذا أمر يضاعف من حرج الوفد ويقلل من هيبته ويفقده شرعية في البقاء وعلى ضوء كل ذلك فقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية وعبرت من وجهة نظرها بأن هذا الاجراء يدعو للأسف ولكن لا بد لنا من احتماله والانتخابات التي يجريهـــا الوفـــد أقل ضررـــــا من الانتخابات التي يجريها خصومه (٢) .

وهناك دلائل تشير الى ان الحكومة البريطانية كانت تود ان يترك الوفد عددا من المقاعد البرلمـــانية لاحزاب المعارضة وهي بذلك ترمي الى غرضين اولهما : حتى لا تترك الســـاحة خالية امام الوفد وبذلك تكون بريطانيا قد القت بكل اوراقها في جبهة واحدة وهو امر لا تضمن عواقبه . ثانيا : لقـــد ارادت بريطانيا أن يظل الباب مفتوحا امام احزاب المعارضة حتى لا تتعرض المصالح البريطانية لهجمات المعارضة والقصر معا ولقد عبر ايدن عن هذا المعنى بقوله " اننا لا نستطيع أن نقترح تزوير الانتخابات ولكننا نطالب بتخصيص عدد من المقاعد في مجلس النواب للمعارضة اي لا يرشح الوفد احدا من اعضائه في تلك الدوائر وهذا يعد افضل طريقة حيث لا يستطيع الوفد اثارة نشاط سياسي في البلاد اذا انتصر البرلمان على الوفديين وحده مضاعف من قوة خصوم الوفد في البلاد (٢) .

---

(١) محسن محمد : التاريخ السري لمصر القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٦٨
(٢) المرجع الســابق .

ومن المؤكد ان حرص بريطانيا على قيام سلطة من نوع ما لم يكن حمية لقضية الديمقراطية فى مصر مقدر ما كانت تحرص عليه من استقرار الاوضاع وهو ما كانت ترمى اليه من وراء احداث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وعلى ضوء هذا المعنى تمت عدة اتصالات مع حزب الاحرار الدستوريين وكان مكرم عبيد هو واسطة الاتصال (٣) الا ان النحاس قد اشترط قبل الاتفاق على عدد المقاعد التى سوف تترك حاليا للاحرار الدستوريين ان يعلنوا ان مصطفى النحاس قد أدى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة فى ٤ فبراير وهذا ما رفضه الاحرار الدستوريون رفضا قاطعا (٥) .

ولما كانت هذه الاتصالات تتم من غير علم الهيئة العامة للحزب ولم يكن هناك تفويض لاجراء مثل تلك الاتصالات فقد اجتمعت هيئة الحزب واتفق الاعضاء على الدخول فى مفاوضات مع الوفد بشرط ان تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب بلا اى مناقشة من الوفد (٦) .

الا ان النحاس بات قلقا رفض هذا الاقتراح حرصا على بقاء الاغلبية المطلقة للوفد وحتى لاتثار احداث ٤ فبراير فى البرلمان . وعاد الاحرار الدستوريون فاقترحوا رفع الاحكام العرفية اثناء الانتخابات ليتول المرشحون ماشاءوا ويضربوا مثلا بما حدث فى ٤ فبراير مما جعل النحاس يصر على رفضه الا ان الدكتور هيكل قد اراد ان يسجل على الوفد هذا الموقف فارسل الى رئيس الوزراء كتابا يطلب اليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع خلال فترة الانتخابات (٧) . الا ان كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل حيث رفض النحاس رفضا قاطعا بسبب اضراب الاغلبية

---

(٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣٩٥٠٦ من ايدن الى لامبسون F O 371

(٤) اخبار اليوم الاول من نوفمبر ١٩٤٥ ، الكتلة الوفدية ٤ فبراير ١٩٤٥

(٥) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٦ اغسطس ١٩٨٢، اخر ساعة اول اكتوبر ١٩٤٥ .

(٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادى المصدر السابق .

(٧) صحيفة السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ نص كتاب الدكتور هيكل الى مصطفى النحاس ، الكبرى ٢٣ فبراير ١٩٤٥ .

محاولة ايقاظ الفتنة ، وتجديد الازمة والتحريض على الاخلال بالنظـــام وتعكير الامن العام وتضعيف السلطة قائلا . تطلبون وقف الاحكام العرفية والرقابة الصحفية لتهيئ لكم الحكومة مابغيتها جوا تفرغ فيه العصبية وتشب الفتنة وتمهد السبيل للكارثة التى لها تعملون ؟ فهل تحسبون انكم توقعونا فى الحرج وتلزمونا الحجة بذلك العبث المفضوح ؟ انما لو جئنا لكم عرضكم باجابتكم ما تطلبون ؟ انما اذن شركاؤهم وزملاؤكم فى العبث (٨) .

وهكذا لم تحقق تلك الاتصـــالات اى نوع من التفاهم مما اضطر الدستوريين الى الاعلان عن مقاطعة الانتخابات . ولعل هـــذا الموقف من الدستوريين كان يحمل قدرا كبيرا من التناقض فلم يكن موقفهم نابعا من مبدا او سياسة لهم مستعدون لدخول الانتخابات بشرط الاتفاق على الدوائر الانتخابية او رفع الاحكام العرفية ، متناسين تماما انتخابات ١٩٣٨ وان الوفد قـــد طالب منهم التفاهم ســابقا لعهدة الانتخابات (٩) . الا انهم قـــد رفضـــوا ان يكون الوفد ؟ كوجود فى البرلمان ولذا فقد اجمع اصحـــاب المعارضة بانها كانت انتخابات مزيفة صادرت راى الشعب وجردته مـــن حريته سواء فيما يتعلق بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح احزاب الاقلية او فى تدخل رجال الادارة بما يتفق والاحزاب الاقلية (١٠) .

اما عن موقف حزب الســعديين ، فلم يختلف كثيرا عن موقف الدستوريين حيث بادر الدكتور احمد ماهر رئيس الحزب بارســال خطاب الى النحاس يطلب اليه فيه رفع الاحكام العرفية بما يتفق وحرية الانتخابات على اعتبار ان هذا مطلبا طبيعيا اتفقت عليه كل الامم (١١) . وجاء رد النحاس باشا على خطاب الدكتور احمد ماهر الوطنى القاطع على اعتبار ان الحرية التى تسيبها المعارضــة هى العبث الضار بامن الوطن وسلامة الدولة (١٢) .

---

(٨) صحيفة المصرى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، نص كتــاب مصطفى النحاس الى هيكــل باشا .

(٩) صحيفة السياســة الاول من فبراير ١٩٣٨ .

(١٠) مجلة آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

(١١) صحيفة المصرى ٣ فبراير نص خطاب الدكتور احمد مـاهـــر الى النحاس باشا .

(١٢) المصرى ، السياسة ، الاهرام ٢٢ فبراير ١٩٤٢ نص خطـــاب النحاس الى الدكتور احمد ماهر .

وأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات وبدل غرضهم من وراء ذلك هو المزيد من إحراج حكومة الوفد وتصوير موقفهم الذي لم يرضوه من أحداث ٤ فبراير .

والجدير بالذكر أن موضوع الانتخابات وبعد صبيحة يوم ٥ فبراير كان الشغل الشاغل للأحزاب المصرية التي تعودت أن تعطي لموضوع الانتخابات الأولوية على غيره من الموضوعات الهامة والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصيرية كقضية الاستقلال والتحرير . وقد كان الاستعمار ورجاله قد تعودوا على أن يشغلوا الأحزاب المصرية بمعركة الانتخابات ويشغلوها بها عما عداها من الأمور بالغة الخطورة . حدث هذا في عام ١٩٢٣ عندما رأت بريطانيا تصفية ثورة ١٩١٩ وحدث هذا عندما انشغلت الأحزاب بعد الصدع ٤ في نوفمبر ١٩٢٥ وحدث هذا أيضا لامتصاص ثورة الشعب المصري سنة ١٩٣٦ ثم هذا ما حدث بالضبط عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن بريطانيا كانت حريصة هذه المرة على إجراء عملية الانتخابات نظرا لتدهور الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية إلا أنها خسرت في النهاية أهمية الانتخابات كوسيلة لانصراف الشعب عن التدخل المهين الذي أهان كرامة مصر ونال من كبريائها واستقلالها بهدف أن تنشغل الأحزاب المصرية بمعارك جانبية .

وأعتقد أن انتخابات ١٩٤٢ قد شهدت أكبر مهزلة في تاريخ الانتخابات البرلمانية حيث تسابق الناس في الظهور وتحديهم حتى أولئك الذين أوقفوا جهودهم لسب من الوفد وتجريح زعمائه ، سرعان ما تحولوا بقدرة عجيبة وغريبة إلى مناصرة الوفد ومحاولة التقرب إلى زعمائه بكل الوسائل الممكنة بما فيها إراقة ماء وجوههم (١٣) . وسرعان ما فقد النادي السعدي بريقه السياسي وهواة الانتخابات وحلت لعنة الأحزاب الأخرى إلا من أعضاء مجالس إداراتها بل إن الكثيرين من أعضاء مجالس الإدارات لم يكونوا في كل حزب - وحدة واحدة بل كانوا منقسمين على أنفسهم بعضهم يدعو إلى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد وبعضهم يرفض هذه « الصفقة » مع الوفد ويصر على الانتخابات حرصا على كرامة الحزب (١٤) .

---

(١٣) صبحي رضوان — لقاء شخصي ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٤) مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادي.

وعلى الرغم من اتفاق الدستوريين والسعديين على مقاطعة الانتخابات الا أن مواقف كلا من الحزبين لم تكن أبدا متفقة حيث أن بعض قادة الاحرار الدستوريين قد حاولوا الاتفاق مع الوفد من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق أحمد ماهر من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين أصروا على الاتفاق مع السعديين حيث يحقق موقفهم من الانتخابات ذلك أن ائتلاف الحزبين المعارضين يجمعهما معا ويصنفهما بكتلة أمام القوة وبالرغم من قرار المقاطعة الذي اتخذه الحزبان المعارضان الا أن عدد المرشحين من الحزبين قد زاد على المائة كان منهم من حارب الوفد يوم أن كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان (١٥) .

وكان من بين الذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات من السعديين – علي أيوب ومن الدستوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمرة باشا ومحمد خشبة باشا وقد علق الدكتور أحمد ماهر بأن حزبه لن يتخذ أي اجراء ضد من يرشح نفسه (١٦) رغم أن قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

أما الدكتور هيكل زعيم الدستوريين فقد صرح بأن قرار حزبه بمقاطعة الانتخابات لم يكن بالاجماع بل كان بالاغلبية وكل من رشح نفسه من الاحرار الدستوريين له مكانته في الحزب وله رأيه أيضا (١٧) .

ولقد اختلف موقف بعض القوى الاخرى ذات التأثير الفعال في المجتمع المصري ومنها جماعة الاخوان المسلمين والتي أكدت من خلال مبادئها على مبدأ الشورى في الاسلام ولكنها اعترضت على التشكيلات الحزبية والتنظيمية والتي عرفتها الاحزاب السياسية في مصر خلال عشرين عاما ولم يترتب عليها الا الفرقة والخصومة ، وتساءل الشيخ حسن البنا هل البلاد التي ليس فيها احزاب ليست بلادا دستورية نيابية (١٨) .

---

(١٥) مجلة المصور ١٥/٥/١٩٨١ دراسة عن مستويات ما قبل الثورة

(١٦) صحيفة السياسة الاول من مارس ١٩٤٢ .

(١٧) نفس المصدر السابق .

(١٨) مجلة النذير يناير ١٩٣٦ مقال تحت عنوان « الدستور » « والقرآن » بقلم حسن البنا .

وعلى الرغم من موقف حسن البنا من فكرة الاحزاب وعدم ايمانه بمبدأ الحزبيه الا انه قد نزل على رغبة الجماعة وقرر ترشيح نفسه في الانتخابات لكن ليس من خلال حزب وانما من خلال الدعوة الى اصلاح المجتمع وتطبيق مبادىء الشريعة الاسلامية ومن المؤكد ان هذا الموقف الاستراتيجي الجديد قد ازعج النحاس باشا مما اضطره الى استدعاء حسن البنا حيث طلب منه العدول عن فكرة الانتخابات مشروط وعد الوفد بتنفيذها ومن بين هذه الشروط اهتمام حكومة الوفد بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والغاء الدعارة (١٩) .

ويبدو ان قرار الشيخ حسن البنا بالعدول عن فكرة الانتخابات كان صدمة لاعضاء جماعة الاخوان ومن المؤكد ان حسن البنا قد عدل عن فكرة ترشيح نفسه بعد ان اتخذ معه النحاس سياسة الترغيب قبل الترهيب حيث يشير احد تقارير الامن العام الى ان النحاس قد هدد باتخاذ اجراءات قاسية ضد الاخوان ولما استوضح الشيخ البنا عن تلك الاجراءات قال النحاس : انها حل جماعة الاخوان ونفي زعمائها خارج القطر وتلك هي رغبة هؤلاء الناس ــ يقصد الانجليز ــ فوافق البنا على التنازل لا خوفا من نفي ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها وذهب الشيخ البنا وقدم التنازل بعد ان اخذ وعدا بعدم التعرض لاعضاء الجماعة او لنشاطاتهم وعدم مراقبتها او التضييق عليها ووعده النحاس بذلك (٢٠) .

واعتقد ان النحاس قد قرر خطورة ان يرشح الشيخ البنا نفسه من خلال الدعوة لمبادىء الشريعة الاسلامية حيث سيضاعف من احراج حكومة الوفد بالاضافة الى ما عرف عن الشيخ البنا من صراحة في القول ستؤدي بلا شك الى زعزعة ثقة الجماهير في حكومة الوفد لهذا كان موقف النحاس ومساومته للشيخ حسن البنا وقد لخص البنا اسباب تنازله فيما يأتي :

١ ــ الحرص على قيام الجماعة في مختلف البلاد .

٢ ــ كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية

---

(١٩) الاخوان المسلمون ١٩٤٤/٢/٩ .

(٢٠) من تقارير الامن العام التى تتبعت حركات خصوم الوفد ـــ ٤ فبراير ٥ يوليو سنة ١٩٤٤ ، محفظة ٣٨ .

٢ ـ عدم الاطمئنان الى نتيجه الانتخابات خوفا من التلاعب واستغلال خصومهم ذلك لتشويه سمعتهم (٢١) .

وعلى الرغم من أن السعديين والدستوريين بالاضافه الى الاحرار المستقلين قد قرروا جميعا مقاطعه الانتخابات الا أن حكومه الوفد خشيت أن يكون من بين المستقلين من ينافس مرشحيها وقد يفوز عليهم لذلك رغبت في تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم اهواء انصارها (٢٢)

ويعترف الدكتور هيكل بأن تعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التي لجأت اليها الوزارات المختلفة متذرعه بحجه أو بأخرى وغايتها الحقيقية « اغلاق » الدوائر على مرشح بذاته (٢٣) .

ويؤكد أحد زعماء الوفد أن ما قامت به الحكومة لا يعني تعديل الدوائر الانتخابية وانما يعني اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل انتخابات ١٩٣٨ حيث لجأت حكومه محمد محمود الى تمزيق الدوائر الانتخابيه أو اضافة بعضها الى بعض بما لا يتفق والحدود العمرانية والتوزيعات السكانيه للاقاليم وكان هدف حكومة محمد محمود هو توزيع الدوائر على الاصدقاء والمحاسيب (٢٤) .

وتعقيبا على وزارة محمد محمود والتي أجرت انتخابات سنة ١٩٢٨ قد زيفت أرادة الامه عن طريق العديد من الاجراءات ويعترف الدكتور هيكل بأن ما اتبعت عليه الحكومة سنه ١٩٢٨ كان مما لا يستطيع معه اقرار سعة البلد الذى يراد اضافته لدائرة اخرى أو لأن القسم أو الضم يجعل شكل الدائره غير مقبول عمرانيا وهذا يدل على أن أغراضها وغاياتها السياسيه لا تتفق مع الاعتبارات القومية والمصالح العربية (٢٥) .

---

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ مجموعه مضابط دور الانعقاد العادى السابع عشر ١٢ مايو ١٩٤٢ ص ٤٠٨ .

(٢٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٥٢ .

(٢٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢ ، صحيفه المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٧٤ ، ٧٥ .

ولم تقتصر حكومة محمد محمود ١٩٢٨ على تعديل الدوائر فقط بل لجأت الى اجراء الانتخابات على مرحلتين الوجه القبلي في يوم والوجه البحري بعد ثمان وأربعين ساعة ويصرف الدكتور هيكل أيضا بل الحجة على الأمن والنظام كانت الحجة الرسمية لتوزيع اجراء الانتخابات في يومين بدلا من اجرائها في يوم واحد . ولعل محمد محمود كان أكثر اطمئنانا في الوجه القبلي ماذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى فيها لانصار الحكومة اثر لذلك في مجرى الانتخابات في الوجه البحري تأثيرا كبيرا (٢٦) .

وإذا كان تعديل بعض الدوائر الانتخابية له ما يبرره من وجهة النظر الوطنية الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل بعض العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها فهذا الاجراء لا يتفق ومبدأ الديمقراطية التي يزعم الوفد أنه ما جاء الى الحكم الا من أجلها ، وتشير مضابط مجلس النواب الى أنه قد تم فصل سبعة عشر عمدة من مركز اسنا وحده (٢٧) . ويبدو أن هذا الاجراء قد أثار ردود فعل متباينة مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى أن يتقدم باستجواب أجابت عنه الحكومة مستندة الى الحكم الصادر من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس ١٨٨٥ والتي أجازت رفت العمد والمشايخ بقرار من وزير الداخلية و [illegible] مجرد تقدير الوزارة التي ليست مكلفة ببيان البواعث على الرفت في قرارها (٢٨) ، وكان هذا الرأي في مراجعته قائما أن رفت العمد من أخص خصائص السلطة التنفيذية التي ليست مسئولة أمام البرلمان الا فيما يتصل بالاسراف الدائم أو مخالفة للاوضاع التي تقررها القوانين وثم خطوة أخرى كان لها أثر كبير في المعركة الانتخابية وكانت موضع عناية الوزارة وهي رؤساء اللجان التي تتولى الاشراف على عملية الانتخابات والتي اختارتهم من الموظفين أنصارها (٢٩) ، حيث أن رؤساء اللجان هم الذين يمضى اليهم الناخبون

---

(٢٦) المصدر السابق ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢٧) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثالثة والعشرون ٨ ابريل ١٩٤٢ ص ٩٤٠ — ٩٥٢ .

(٢٨) المصدر السابق .

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ — دور الانعقاد السابع عشر ١٢ يونيه ١٩٤٢ ص ٣٢٧ ، د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٢ .

الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وهؤلاء يكادون يبلغون السبعين في المائة من مجموع الناخبين (٣٠) .

ونشرت جريدة التيمز مقالا علقت فيه على انتصار الوفد في الانتخابات قائلة إن مما ساعد الوفديين أن الحزبين الرئيسيين اللذين يعارضان الوفد وهما الحزب السعدي والأحرار الدستوريين قررا عدم الاشتراك في الانتخابات ولو فرض وقرر الحزبان دخول معركة الانتخابات فإنهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الآن . وقد حرم الحزبان من أي تأييد واسع النطاق من جانب الشعب المصري بسبب اشتراكهما في سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة ، بل لسبب أهم من ذلك وهو فشل السلطات المصرية في العهود السابقة في حل مشاكل أجور العمال ومسألة التموين ويبدو أن الصعوبات التي تواجه حكومة النحاس باشا اقتصادية أكثر منها سياسية وقد يضطر الوفديون إلى اتخاذ قرارات حماسية لتقريب الهوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية في مصر (٣١) .

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في مارس ١٩٤١ بمناسبة التجديد النصفي للمجلس فأسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى (٣٢) .

واستصدرت الوزارة مرسوما في ٢٤ فبراير ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ الصادر في عهد وزارة حسين سري بما قضى به من تعيين أعضاء مجلس الشيوخ خلفا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة وكانت حجة الحكومة في إسقاط عضوية أعضاء الشيوخ أن تعيينهم كان يجب ألا يحدث إلا بعد إجراء الانتخابات في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفي (٣٣) .

وعينت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخا ، آخرين معظمهم من الوفديين أو من الذين عرفوا بصداقة الوفد . وافتتح البرلمان بجلسته

---

(٣٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والعشرون ١٨ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ٩٦٠ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ١٠٩ .

(٣٣) جريدة المصري ٢٤ فبراير ١٩٤٢ ، الرافعي ، مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ١٠٦ .

(النواب والشيوخ) يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩٤٢ والتي تتحدث خطبة العرش والتي خلت شيئا من الظروف والملابسات التي احاطت بتشكيل وزارة ٤ فبراير (٣٤) . وهكذا أسدل ستار كثيف على مسرح السياسة المصرية حول أحداث ٤ فبراير فلم يسمح لاحد بمناقشته أو التعرض بيه ، فالصحافة نظرا لتطبيق الاحكام العرفية لم تذكر شيئا على الاطلاق سوى الامر الملكي بدعوة مصطفى النحاس لتأليف الوزارة ولما تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا عن الظروف والملابسات التي ادت الى تأليف الوزارة ثارت ضده ضجة من الشيوخ الوفديين في المجلس تقدير الاستجواب في الحال (؟) . حيث دفعت الحكومة بعدم جواز مناقشة لاعتبارات متصلة بالدستور وبامتيازات العرش وحتى زج بالعرش في المناقشة قال مقدم الاستجواب : انا لا أريد أن أتعرض لبدأ الحق لأنه حق مسلم به ولكن أريد أن أتعرض لصحة الاختيار وهل كان هذا الاختيار حرا صحيحا ـ أم أن هناك ضغوطا قد وقعت هذا هو موضوع الاستجواب .

وقد اثار ذلك ضجة من مقاعد الوفديين قال على اثرة رئيس المجلس « ان قولك هذا يعتبر ماسا بالعرش ومخالفا لنص الدستور ولا أسمح بالاستمرار فيه » (٣٥) .

ويبدو ان الحكومة قد اغلقت كل المنافذ التي من الممكن أن يثار من خلالها حادث ٤ فبراير على الرغم من أن موضوع الاستجواب قد أثير داخل مجلس الشيوخ وهي الهيئة النيابية الوحيدة الكفيلة بحماية لونا من ديكتاتورية الاغلبية الا أن هذا الحق قد سلب أيضا من الاعضاء وحرصا من الحكومة على عدم تداول هذا الموضوع لدى المعارضة فقد صدر امر عسكري في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ بتشديد العقوبة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والتي جعلت عقوبة الحبس اجبارية لمن يحرض الطلبة على القيام بالمظاهرات أو تأليف لجان أو جماعات

---

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ الهيئة النيابة الثامنة ـ دور الانعقاد ١٩٩ تقدم الاستجواب محمود غالب .

(٣٥) المصدر السابق الجلسة الخامسة عشر ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص العادي السابع عشر جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٢ ص ١٤٠ ـ ١٤٨ .

او الاشتراك بأية طريقة فى تحرير او توقيع او طبع او نشر او توزيع محاضرات سياسية او اجتماعات موجهة الى السلطات بشأن مسائل او امور ذات صبغة سياسية او الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم او الانقطاع عنها (٣٦) .

وعلى الرغم من قرار مقاطعة الانتخابات والذى تم بالتنسيق بين حزبى الدستوريين والسعديين الا ان الدكتور هيكل زعيم الدستوريين قد خرج على هذا الاتفاق وقبل التعيين فى مجلس الشيوخ على اعتبار ان الحزبية ليست شخصية وانما هى فكرة وعقيدة وما دام رجال الحزب متمسكين بالفكرة التى انشئ من اجلها فان خروج فرد او افراد على قرار من القرارات لا يعتبر خروجا من الحزب او خروجا على فكرته فليس من الضرورى أن يكون جميع رجال الحزب الواحد متفقين على راى واحد فى كل مسألة من مسائل [illegible] ان حرية الراى هى اول مظهر من مظاهر قيام الاحزاب ، وأهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية ويواصل الدكتور هيكل الدفاع عن موقفه قائلا : [illegible] نظريتنا فى قبول تعيين الوزارة القائمة لنا اعضاء فى مجلس الشيوخ هى ان وزارة سرى اصدرت فى ٢٧ مارس ١٩٤١ ، مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ على ان تبدأ مدة عضويتهم فى ٨ مايو من تلك السنة وقد اقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد فحصهم واحدا واحدا على لجنة الطعون فاصبح حق فصل هؤلاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة مطلقا كانت الوزارة اصدرت المرسوم الذى اصدرته وزارة حسين سرى باطلا فان هذا الاعتبار ليس من حقها ولذلك فان تعيينى تكرار للتعيين الذى حدث فى عهد الوزارة السابقة . ثم يضيف الدكتور هيكل سببا آخر فيقول : ان لى آراء سياسية احرص على ابدائها والرقابة الصحفية تمنعنى من ذلك فاى مكان آخر يمكننى ان ابدى فيه رأيى غير مجلس الشيوخ . (٣٧)

---

(٣٦) المصدر السابق . امر عسكرى رقم ٢٢ معدل الى ٨٨ — مجموعة مضابط دور الانعقاد الثامن عشر ٢٤ اكتوبر ١٩٤٢ ص٢٣٠ ، د.محمد عصفور الحامى - فلسطين الاغلال ص١٠٧ .

(٣٧) مجلة آخر ساعة ٥ ابريل ١٩٤٢ حديث الدكتور هيكل .

ومن الصعب أن نتقبل وجهة نظر الدكتور هيكل استنادا على أن هذا التعيين لا يعتبر خروجا على فكرة الحزبية أو لأن قرار التعيين أمر ملكي واجب الطاعة (٣٨) .

أما القول بأن هذا التعيين لا يعتبر خروجا على فكرة الحزبية حتى اعتبر أن حرية الرأى هى أول مظهر من مظاهر تنظيم الاحزاب فلا أتصور أن تكون حرية الرأى إلا من خلال الهيئة السياسية والتى يعبر عنها بالحزبية ، أى أن من حق الأعضاء أن يختلفوا على موضوع ما إلا أنه من الضرورى أن يكونوا متفقين على اتجاه سياسة وليس من الضرورى أن يتفق جميع الأعضاء على فكرة واحدة انما المهم أن تخضع الأقلية لرأى الأغلبية وهو ما يعبر عنه بموقف الحزب . أما أن يخرج الدكتور هيكل على الاجماع بحجة أن القرار لم يكن جماعيا فهو قول مردود من عدة وجوه :

أولا على اعتبار أن الدكتور هيكل من بين الزعماء البارزين فى الحزب فكان من الضرورى أن يكون قدوة لحزبه .

ثانيا أن قرار مقاطعة الانتخابات لم ينص فيه على هذا الاستثناء والذى يعنى التزام الحزب بوجهة نظر الاغلبية وهو ما يعتبر موقفا متناقضا فى سياسة الحزب .

ثالثا أن وجهة نظر الدكتور هيكل تعتبر خروجا طبيعيا على تضامن السعديين والدستوريين وهو ما يضعف من جبهة المعارضة . ولعل الشرط الذي اتخذه الحزبان كان يعني مقاطعة كل شكل من أشكال الانتخابات سواء منها ما يتعلق بمجلس الشيوخ أو النواب .

أما القول بأن التعيين أمر ملكي واجب الطاعة فنرد عليه بأن القواعد المرعية تحتم على الجهة التى تعين أن تأخذ فى البداية رأى من يصدر المرسوم بتعيينه قبل اصدار المرسوم واذا كان الملك هو الذى يصدر المرسوم فان الحكومة هى التى تعد قائمة الاسماء ومن غير المعقول أن ترشح

---

(٣٨) مجلة كلام الناس ــ العدد الثانى ٤ مارس ١٩٤٣ .

الدائمة الى الملك من غير ان تلتفت الحكومة رأى من وقع عليهم الاختيار واعتقد ان هذا الموقف يؤكد من جديد تهافت زعماء الاحزاب الائتلافية على الفوز بمقاعد البرلمان مهما كانت الوسيلة .

وبعد ونحن بصدد الحديث عن قضية الانتخابات او ضوء الى ما شاع من ان حكومة الوفد زيفت الانتخابات لصالح الوفديين (٣٩) ونظرا لاهمية هذا الادعاء على اعتبار انه يعد سابقة خطيرة في تاريخ نوجد فقد اعطيت اهتماما خاصا بهذه القضية وعلى ضوء العديد من المصادر وثيقة الصلة بهذا الموضوع يمكنني ان اقرر عدة اعتبارات ترقى الى درجة حقـائق (٤٠).

اولا : اذا كان الوفد قد لجأ الى تعديل الدوائر الانتخابية فان هذا الاجراء في مجمله كان عودة الى التقسيمات الادارية التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٨ (٤٠).

ثانيا : لم يثبت بالدليل القاطع ان حكومة الوفد زيفت الانتخابات بمعناها المعاصر وانما كل الطعون التي قدمت سواء للبرلمان او للقصر لم تستند الى دليل واضح وانما اعتمدت على ادلة ظنية لا ترقى الى قوة الدليل وقد عرضت جميع الطعون على لجان مخصصة لفحص الطعون وثبت عدم صحتها جميعها (٤١)

ثالثا : لقد لجأ الوفد الى العديد من التجاوزات وخصوصا ما يتعلق منها بالعمد والمشايخ ومديري الاقاليم لكن الوفد كانت له حجته التي يدافع عنها ووفق المصادر الاصلية فان حكومة الوفد كانت اقل الحكومات التي لجأت الى هذا الاسلوب كوسيلة لضمان نجاح انصارها (٤٢) .

---

(٣٩) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الاول ٢٨ جلسة ، ٦ سبتمبر ١٩٤٢ .
(٤٠) صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨/١١/١٩٨٢ .
(٤١) مضبطة مجلس النواب — المصدر السابق ص ١٤٥٠ .
(٤٢) مضابط مجلس الشيوخ — دور الانعقاد السابع عشر جلسة ٩ سبتمبر ١٩٤٢ ص٧٤٥ .

الاعتقالات السياسية :

لقد عرف عن الوفد معارضته الشديدة لفكرة اعلان الاحكام العرفية وحملت صحافة الوفد ابريل ١٩٤٠ (٤٣) ـ حملة شديدة على فكرة الاجراء وطالبت مرسلتها بالغائها بل أن اهم ما طالب به النحاس باشا في خطابه الشهير والذى القاه في رأس البر هو أن اعلان الاحكام العرفية قد فرض في غير ضرورة وهاجم وزارة على ماهر بسبب اتخاذها الاحكام العرفية وسيلة لاضطهاد خصومها (٤٤) .

ولم يكد النحاس يتولى الحكم في ٤ فبراير حتى استند الى الاحكام العرفية واتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه وخصوصا فيما يتعلق بالاعتقالات السياسية والنفي الادارى حتى بات زعماء الاحزاب وقادة الرأى في البلاد في غير مأمن على حياتهم من استخدام هذا السلاح الخطير ولم يقتصر الامر على تكميم الافواه من خلال الصحافة فقط بل بث البوليس السياسي يتعقب كل صاحب رأى أو فكرة في الاجتماعات الخاصة وفي الاحزاب السياسية (٤٥) .

واتخذت حكومة الوفد من قضية ـ الحفاظ على المصالح العليا للبلاد ـ ذريعة لاعتقال خصومها السياسيين وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من المناقشات وتقدم عدد كبير من نواب المجلسين ـ النواب والشيوخ ـ بالعديد من الاستجوابات حول المبررات التي تسوقها الحكومة لاعتقال الخصوم السياسيين (٤٦) . الا أن الاغلبية الوفدية قد قبرت هذا الاستجواب في محاولة منها للقضاء على صوت المعارضة داخل المجلسين ، ولما كان جواب الحكومة لم يقنع المعارضة فقد تكررت تلك الاستجوابات في محاولة يائسة لاحراج الحكومة الا أن رد

---

(٤٥) الاهرام ١٩٧٥/٢/١٤ صور من تقارير الامن العام والتى تسجل تحركات القوى السياسية عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٤٦) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو ١٩٤٢ ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد السابع عشر ص ٣٠٤ ، ٣١٢ .

الحكومة كان مزيدا من الاستهانة بالمعارضة في محاولة لتبرير أمر الاعتقال بحجة دواعي الأمن التي تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد (٤٧) .

وامتد أمر الاعتقال ليشمل طلاب الجامعة وإلقاءهم في السجون من غير محاكمة منهم مما حمل النقيب عبد السلام الشاذلي إلى اتهام الحكومة بأنها تزج الشباب في السجون بناء على تقارير يقدمها البوليس السياسي من غير أن يتحرى الحقيقة (٤٨) .

والحق أن وزارة علي ماهر التي أعلنت الأحكام العرفية لم تتخذ من سلاح الاعتقال ذريعة لمقاومة خصومها (٤٩) حتى أنه حينما استسلمت ألمانيا وأشرفت الحرب على نهايتها أعلن النحاس باشا أن الأحكام العرفية باقية حتى تنتهي الحرب مع اليابان (٥٠) .

وفي خلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر وزارة الوفد فقد وصل عدد المعتقلين بدواعي الأمن ٢١٣٦ أما المعتقلون السياسيون فقد بلغ عددهم ٧٢ معتقلا (٥١)

وامتد الاعتقال ليشمل عددا كبيرا من الشخصيات العامة مثل علي ماهر ، أحمد حسين ، عزيز المصري ، النبيل عباس حليم ، طاهر باشا وصالح حرب وهؤلاء جميعا تم اعتقالهم لاعتبارات سياسية ولكن اعتقال علي ماهر أول مطلبه من السفير البريطاني إلى النحاس يوم ٧ فبراير حيث أشار لامبسون إلى ضرورة إبعاد علي ماهر إلى السودان أو أي جهة نائية أخرى (٥٢) . وبالفعل فقد قام النحاس بمقابلة علي ماهر وبعد أن شرح له موقفه ترك له الخيار بين أن يعتقل في إدارة [illegible] القصر الأخضر

---

(٤٧) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة والعشرون ، ١٠ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٢٥٦ استجواب من النائب كامل يوسف .

(٤٨) المصدر السابق ، الجلسة السادسة والعشرون ٣ أغسطس ١٩٤٢ ص ١١٥٧ .

(٤٩) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ٦٥-٢ ، ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية . 140 OOt. European

(٥٠) الرافعي مرجع سبق ذكره ص ١١٧ .

(٥١) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .

(بصولجي الاسكندريه) ثم عين سفيرا في احدى دول أمريكا الجنوبيه او ان يرحل الى الخرطوم . وقال النحاس ان الوزارة مستعدة للاشراف على أملاك علي ماهر وشئونه المالية اثناء غيابه عن مصر . ولما رفض علي ماهر كل هذه العروض اعتقله النحاس وصدر بذلك بيان رسمي من رئاسة مجلس الوزراء في ١٨ ابريل ١٩٤٢ (٥٢) .

ووفق المصادر البريطانية فقد تم اعتقال عدد كبير بناء على مصالح بريطانية (٥٣) ويشير رئيس قلم البوليس السياسي الى ان قضية الاعتقالات كانت تحتل المرتبة الاولى في العلاقات المصرية البريطانية فقد تحددت قوائم الاعتقال حتى اختلطت الاسماء واصبحت مهمـــة البوليس السياسي غاية في الصعوبة (٥٤) ، وتحولت مصر الى مستودع اعتقال حيث جيء باعداد هائلة من المعتقلين من الدول المجـــاورة أودعوا جميعا في السجون المصرية (٥٥) وتتابعت طلبات الانجليز حتى وصل الامر الى اعتقال بعض اقارب الملك فاروق بتهمه ان لهم ميولا محوريه (٥٦) .

ويبدو أن معظم الذين اعتقلوا لدواعي الامن تم اعتقالهم لاسبـــاب سياسية حتى لا تقع الحكومة في بريطانيا في الحرج . ولم يقتصر أمر الاعتقال على الرجـــال فقط بل تعـــداه الى اعتقـــال بعض السيـــدات وفي مقـــدمتهن السيـــدة / نبـــويه موسى حيث لقيت في عهـــد حكومة النحـــاس أشد انواع القمع والطغيـــان فاغلقت مدارســـها ومنع عنها الاعانة السنوية ولاول مرة في تاريخ مصر تعتقل سيدة حيث قضى

---

(٥٢) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢ ــ ص ١٣٦ .

(٥٣) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٢٥ من لامبسون الى ايدن بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

F O 371

(٥٥) مذكرات اللواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي . صحيفة الجمهورية ٢٠ فبراير ١٩٥٦ .

(٥٦) نفس " " "

عليه واودعه في السجن لا لشيء الا لانها كتبت مذكرة تتألم فيها على المدارس الاسلامية ، وبالرغم من قرار النيابة الافراج عنها الا ان [illegible] قد استخدم سلطته كحاكم عسكري واصدر أمرا عسكريا باحالتها الى المحكمة العسكرية حيث [illegible] في السجن لمدة عشر شهور تحت التحفظ وافرج عنها حيث لم يثبت ادانتها (٥٧) .

ويبدو ان الملك فاروق لم يكن يملك ان يحول دون اعتقال تدريجه فقد كانت احداث ٤ فبراير بمثابة علامة بذهنه وتأكد ان بقاءه ملكا على عرش مصر مرهون بالرغبة البريطانية ولعل ما حدث في ٤ فبراير كان حدا فاصلا بين شخصية فاروق المتقدة بالحيوية والنشاط والاهتمام بالقضايا السياسية وبين شخصية اخرى قد تملكته بعد ٤ فبراير ـ كان من ابرز سماتها اليأس ، واللا مبالاة والانصراف نحو العبث واللهو وفقد ان الثقة في الشعب المصري حيث كان يتصور ان الشعب المصري سيثور لكي يثأر لما أصاب مليكه من جرح للكرامة وإهدار للحقوق الشرعية والدستورية ؛ الا ان الشيء الذي لم يستطع فاروق ان ينساه او ان يتناساه هو موقف النحاس باشا حيث اعتقد فاروق ان النحاس كان ضالعا في احداث ٤ فبراير وهذه القضية لاهميتها سوف نتعرض لها في فصل آخر .

ويمتد امر الاعتقال ليشمل عددا من موظفي القصر كان على رأسهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي (٥٨) ، والذي كانت تربطه علاقات وطيدة بالنحاس الذي تمكن من اقناع السفير بالعدول عن امر الاعتقال وان يكتفي باحالته على المعاش .

ونظرا لان قضية الاعتقالات السياسية كانت على رأس القضايا التي شغلت الرأي العام المصري ـ حينذاك ـ ولان شخصية علي ماهر والطريقة التي ... عومله بها قد شغلت حانبا كبيرا من الرأي العام ، بالاضافة الى مساسها بالدستور والقانون فانما سوف نتناولها بقدر من التفصيل لتتبع

---

(٥٧) نفس المصدر السابق .

(٥٨) مذكرات حسن يوسف " القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٢ " ص ١٣٦ .

حجة أكده على ما يزعمه البعض من أن اعتقال على ماهر هو اجـــراء د
قانونى احدثته حكومة الوفد لحمايه أرواح الملايين من الشعب المصرى (٥٩)

ان قضيه اعتقال على ماهر لم تكن مطلبا بريطانيا جديدا وانما سبقته
العديد من المحاولات حيث طلبت السفاره البريطانية الى حسن صـــبري
ثم حسين سرى ان يعتقلا على ماهر ولكن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب
على خلاف فى الطريقه التى اتبعها كل منهما (٦٠) .

ولعل السفارة البريطانية كانت واثقة من ان طلبها لن يرد هـــذه
المرة نظرا للكراهية الشديدة التى يكنها النحاس باشا لعلى ماهر ولأن
بريطانيا كانت واثقة من ان النحاس يحتم لابعاد هذه القضية بمصـــدر
خطورتها ولن يتردد فى اعتقال على ماهر (٦١) .

وحتى لا ينفرد النحاس باتخاذ مثل هذا القرار الخطير فقد حـــاول
استئذان الملك قبل الاقدام على أمر الاعتقال الا ان فاروق كان غاضـــب
أشد الغضب واتهم النحاس صراحة بأنه ينفذ تعليمات بريطانيا من غـــير
تقدير لصالح مصر وأشار من طرف خفى الى ان بريطانيا لن تظل بجانبه
وانما ستتخلى عنه فى الوقت الذى ترى ان مصالحها تحتم عليها البحث
عن حليف جديد (٦٢) .

ويلاحظ ان فاروقا قد اصاب لب الحقيقه . ولعل النحاس كان يقصد
من وراء استئذانه الملك ان يتخذ من ذلك حجة لمواجهة الخصوم السياسيين
الذى تعتبر ان اعتقال على ماهر قد تم بناء على اوامر الملك الا ان فاروقا
كان يقظا لهذا المعنى وعلى الرغم من رفضه الا ان النحاس قد اقدم على

---

(٥٩) مضبطه مجلس الشيوخ ـ الجلسة الحاديه عشرة ٢٩ ابريـــل
١٩٤٤ ص ١٩٠ ، ١٩٢ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١١٨/١٩٨٢ ـــ
صحيفة المصرى ٣ مايو ١٩٤٢ .

(٦٠) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغســـطس
١٩٨٢ ، د . عبد المجيد مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦ ، مذكرات الملـــو ،
ابراهيم الملك المصورة ١٦ مايو ١٩٥٦ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٧٢٥ من السفير الى ايدن
F O 371
٥ مارس ١٩٤٢ .

(٦٢) المصدر السابق .

اعتقال على ماهر في قريته بالقصر الأخضر – قرب الاسكندرية – ثم حقق على ماهر أن يذعن لهذا الأمر وأعد عدته للخلاص من هذا الاعتقال ولما كان عضواً في مجلس الشيوخ فقد اعتقد أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه لو استطاع أن يصل إلى المجلس وأن يرفع إليه أمره فسوف تقف الحصانة البرلمانية حائلا بينه وبين الاعتقال ولهذا تمكن من أن يفلت من حراسه وجاء إلى القاهرة ونزل في منزل مصطفى الشوربجي عضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس بما حدث إلا أنه آثر الحيطة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوربجي وقبل موعد اجتماع مجلس الشيوخ بوقت مناسب خرج على ماهر وركب مع مصطفى الشوربجي في سيارته واتجها إلى مجلس الشيوخ ، وبينما على ماهر قد وصل إلى فناء مجلس الشيوخ فقد استوقفه رجال البوليس في محاولة لمنعه من دخول المجلس إلا أن على ماهر قد اندفع مسرعا ودخل حرم مجلس الشيوخ (٦٣) .

والغريب أن مهابة على ماهر وماضيه الطويل حال بين رجال البوليس والتشبث بالقبض عليه بالإضافة إلى أن حرمة المجلس من الداخل كانت مسئولية بوليس البرلمان (٦٤) .

ومما يلفت النظر أن رئيس مجلس الشيوخ – محمد محمود خليل – قد عرف بما حدث إلا أنه تجاهل الأمر بحجة أن ما يراد الحديث عنه لم يرد في جدول الأعمال (٦٥) . وعلى الرغم من أن على ماهر قد وقف مراراً في محاولة منه لكي يلفت نظر المجلس إلا أن رئيس المجلس قد منعه بعنف محذراً إياه بالطرد إذا ما حاول مرة ثانية (٦٦) .

وهذا الموقف من رئيس المجلس يضاعف من قناعتنا بأنه كان ضليعا في هذه المؤامرة حيث لم يتخذ من الإجراءات ما يحول دون التعدي على عضو يتمتع بالحصانة البرلمانية وعندما انتهت أعمال المجلس لم يبرح على ماهر موقعه بل ظل محتميا بحرمة المجلس ولم يرح أحد الأعضاء . عبد

---

(٦٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٥٦ .
(٦٤) مذكرات اللواء ابراهيم امام صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦
(٦٥) مضبطة مجلس الشيوخ – دور الانعقاد السابع عشر ٢٦ ابريل ١٩٤٢ ص٢٣٠ ، هيكل مرجع سبق ذكره ص٢٥٧ .
(٦٦) مضبطة مجلس الشيوخ المصدر السابق .

القوى محمد — الى محمد محمود في غرفته وقص عليه ما انصب على ماهر وطلب اليه توصيه ورتمنى للمجلس ان يحمى الرجل الا ان محمد محمود خليل قد تذرع بأنه لا يملك شيئا خارج حدود المجلس .

واحتشد الثوار في قاعات المجلس مما اضطر على ماهر أن يغادر المجلس على عادة تعنى عليه البوليس ليذهب به الى منزل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الاحمر (٦٧) .

ويبدو ان رئيس المجلس انما اعطى الحصانة البرلمانية مسحة من الوقت لان مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث وحرص منه على أن تجدد الحكومة مدة رئاسته هو الذى دفعه الى ان يتصرف هذا التصرف الذى يتعارض وابسط القواعد الدستورية ومع الأسف الشديد فقد سيطرت المصالح الشخصية على المبادىء السامية والتقاليد البرلمانية ولذا مانشا حصل محمد محمود خليل قدرا كبير من المسئولية بسبب هذا الموقف الذى وقفه مع احد اعضاء المجلس والذى يفتقد الى اى تقاليد برلمانية ونظر لاعتقال على ماهر بهذه الصورة المنافية لكرامة المجلس واعضائه فقد تلقت رئاسة مجلس النواب والشيوخ العديد من الاستجوابات وتحدث عدد كبير من النواب مؤكدين على أن الحرية في مصر أصبحت لا وجود لها وان الدستور اصبح لا قيمة له بعد أن اهدرت حصانة عضو من اعضاء البرلمان البارزين فضلا عن كونه رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان وصاحب مقام رفيع (٦٨) .

ويلاحظ ان اجابة النحاس باشا كانت الاكثر تحديا للمجلسين — النواب والشيوخ — مؤكدا على أن الاعتقال بصرف النظر عن مركز المعتقل وانه لن يتردد بوصفه الحاكم العسكرى والقائم على تنفيذ الاحكام العرفية من اعتقال اى شخص يرى أن له نشاطا ضارا بالامن والنظام مهما كان مركزه (٦٩) . والحقيقة في الامر ان رئيس الوزراء قد اعطى لنفسه حقوقا لم تعرفها اجراءات الطوارىء القائمة لان حق الاعتداء على الحريات محدود فيما يختص بالحرية الشخصية حيث ان قانون الاحكام العرفية قد اطلق يد للحاكم العسكرى في عدة مسائل

---

(٦٧) مذكرات الدكتور هيكل جـ ٢ ص ٢٥٨ ، مذكرات حسين يوسف ص ١٣٦ .

(٦٨) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ نور

اولا سحب الرخص بإحراز السلاح وحمله والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف أنواعها .

ثانيا الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل

ثالثا . الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها من غير اخطار سابق ، هذا فيما يتعلق بالاشخاص العاديين . أما أعضاء البرلمان فيجب أن تصان كل حقوقهم لأن الحصانة هي للبرلمان وهذه الحصانة لها مثيل في القضاء باستقلال القضاء بمبدأ القاضي

ولكن لمصلحة العدل ولمصلحة نزاهة القضاء (٣٠)

وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ أهم مرافعة قانونية قامت بها المعارضة مؤكدين على أهمية الحصانة البرلمانية وانها الزم كثيرا أيام الاحكام العرفية وهذا ما أقره علماء الفقه الدستوري . وتساءل أحد الاعضاء : اذا كانت الصحافة مكممة لا تستطيع أن تقول شيئا لانها تحت الرقابة والاجتماعات ممنوعة والانديه مغلقة كل ذلك حاصل اثناء أيام الاحكام العرفية فمن الذي يستطيع أن يعمل في هذا الجو ؟ فاذا سلب البرلمان أيضا الحصانة ، ضاع استقلاله . واذا كان الخائف وسيف الاحكام العرفية فوق رأسه في أي شيء في البلد يمكن للناس أن يتنفسوا منه . واذا كان الرأي العام لايستطيع أن يتكلم أو يتنفس وكذلك الهيئات النيابية فكيف تستطيع أن ترشد الوزارة (٣١) .

(٤٩) الجلسة الخامسة عشرة من مضابط مجلس الشيوخ ٢٩ ابريل ١٩٤٢
الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص ١٩٢ .
١٩٤٢ ص ١٩٦ .

(٦٩) الجلسة الخامسة عشرة من مضابط مجلس الشيوخ ٢٩ ابريل

(٧٠) مذكرة مفصلة تفسير قانون الطوارىء أعدها النائب مصطفى الشوربجي ملحقة مضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع
عشر ص ٢٠٠ .
ص ١٤٢ وحتى ص ١٩٢ .

(٧١) المصدر السابق — الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢

ولأن الموقف كان يتعلق بمستقبل الحياة البرلمانية فقد أسرعت المعارضة على أن تعرف موقف الحكومة من التقاليد البرلمانية المتبعة وفي محاولة لتبديد نشاط المعارضة فقد عاد مصطفى النحاس ليلخص أسباب اعتقال علي ماهر بما يلي

أولا : أن الأسباب التي كانت تقتضي اتخاذ إجراءات مع علي ماهر بالنسبة والتي أدت في آخر الأمر إلى اعتقاله تتعلق بأمور خطيرة وأن هذه الأمور ذات مساس بأمن الدولة وسلامتها ومن الصعب الإفصاح عنها .

ثانيا : لقد تحدثت مع علي ماهر واتفق معي على أن يترك كل نشاط ويلزم منزله تجنبا للأضرار بمصالح البلاد إلا أنه أخل بتعهده .

ثالثا : وأمام الإخلال بالوعد وإصراره على أن يذهب لأبعد الحدود فلم أر بدا من اعتقاله وأضاف النحاس أن ما ذكره من أسباب الاعتقال هو ما تسمح به المصلحة العامة (٧٢) . وعلى الرغم مما بذله النحاس باشا ليبدد الآثار الناجمة من اعتقال علي ماهر إلا أن المعارضة قد ضاعفت من نشاطها في محاولة للفت نظر الرأي العام إلى أن قضية اعتقال علي ماهر قد تمت وفقا لرغبة بريطانيا . وهذا ما دفع المعارضة إلى أن تسلك طرقا أخرى لتعميق هذا المفهوم حيث اجتمع زعماء المعارضة وكتبوا خطابا إلى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع علي ماهر وإذا ما أسفر التحقيق عن إدانته فيكون هذا مبررا لاعتقاله وإذا ما ثبتت براءته تطمئن البلاد إلى أنها غير مهددة في أمنها وسلامتها (٧٣) .

---

(٧٢) المصدر السابق من الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو ١٩٤٢ ص ٢١٠ إلى ص ٢١٨ .

(٧٣) مجلة آخر ساعة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ ، الأهرام ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ، لقد وقع على مذكرة المعارضة كل من إسماعيل صدقي ، علي المنزلاوي ، عبد الملك حمزة ، عطا عفيفي (عن المستقلين) ، د. هيكل ، إبراهيم دسوقي أباظة ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد صالح ، عبد الجليل أبو سمرة (الأحرار الدستوريين) ، أحمد ماهر ، النقراشي ، إبراهيم عبد الهادي ، حامد جودة ، محمود غالب ، ممدوح رياض (السعديين) ، محمد حلمي عيسى (الاتحاد الشعبي) ، حافظ رمضان (الحزب الوطني) .

ولعل الهدف من وراء تلك المذكرة كان مزيدا من إحراج حكومة الوفد أمام الرأي العام ومن المؤكد أن النحاس كان يقظا لكل تلك المحاولات حيث عقب على خطاب المعارضة بالرفض مبديا أسفه لأن التحقيق مع علي ماهر يمس سلامة الدولة وأمنها (٧٤) .

وهكذا اتخذ النحاس من سلامة الدولة وأمنها ذريعة لحرمان المعارضة من عرضها الحقيقي والذي يعني معرفة الأسباب الحقيقية في أمر الاعتقال وهذا ما دفع أحد الأعضاء إلى أن يعلن صراحة من أن جهة أجنبية هي التي أوحت باعتقال علي ماهر (٧٥) .

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فإن قضية اعتقال علي ماهر قد أحدثت دويا هائلا ليس داخل البرلمان فقط وإنما امتد ليشمل الطلاب والعمال ويلاحظ أن المعارضة قد نجحت في استغلال هذا الحدث أكبر نجاح وتمكنت من أن تنقل القضية من داخل مجلس النواب إلى الرأي العام باعتبارها قضية قومية تتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر .

وتحدث صبحه في مجلس النواب عندما يقول النائب عبد العزيز الصوفاني إن النحاس باشا بينه وبين ضميره لا يقر مطلقا ما نسب إلى علي ماهر وإن ديكتاتورية النحاس ستنقلب إلى ديكتاتورية بريطانية وهذا شر الديكتاتوريات في العالم ويحذر الصوفاني قائلا : اعلموا أن الذي تسنونه اليوم قد يتخذه غيركم سلاحا ضدكم في الغد (٧٦) . ويقول النائب فكري أباظة : لقد أعلن علي ماهر الأحكام العرفية ولكنها مع الأسف الشديد انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة الباشا أن تكرر باسم العرفية وأن يكون تشريعكم هذا هو السبب لأن هذه الدولة صبغت مع الأسف بالزلازل والبراكين لا في أرضها بل في دستورها وإن هذا لانقلاب غريب (٧٧)

---

(٧٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادي – مجلة روز اليوسف ٤ أغسطس ١٩٨٣ ؛ الأهرام ، المصري ٢٧ أبريل ١٩٤٢ .
(٧٥) الجلسة الثالثة من مضابط مجلس النواب ١٣ أبريل ١٩٤٢ ص ٢١ .
(٧٦) المصدر السابق .
(٧٧) نفس المصدر .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعودة الوفد الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية كما يذكر الدكتور احمد بلعو — سببا في العديد من التطورات حيث مضت حكومة الوفد تتحدى المشاعر الوطنية مؤكدة من خلال سلوكها أن بقاءها في الحكم مرهون برغبة بريطانيا . وبالرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات الا أن صوت معارضة داخل مجلس النواب والشيوخ كان يصل الى مسمع رجل الشارع حيث تناقل الناس العديد من القضايا التي تثار داخل المجلسين ولم تستطيع الحكومة أن تكمم أفواه الناس بالرغم من أن سيف الاعتقال كان مسلطا على رقاب المواطنين حيث ملئت السجون بالمعتقلين والذين كانوا يوجهون اليها زرافات ووحدانا ولا تسمح الرقابة على الصحف بنشر أسمائهم ولعل قضية اعتقال علي ماهر كانت البداية ثم تبعها اعتقال محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ (٧٨) . وفي هذه المرة لم يعترض أحد ولم يستجوب أحد لأن القضية لم تعد تمثل أي مفهوم للديمقراطية وانما الذي يحكم هو الذي يعتقل بصرف النظر عن أي اعتبار آخر .

وبالرغم من أن حكومة الوفد لم تأخذ بالانتقادات المعارضة فيما يتعلق بأمر اعتقال المدنيين سواء من الشخصيات الهامة أو من المواطنين العاديين الا أن النحاس باشا في محاولة لكسب ضباط الجيش المصري عقب العديد من حالات الاستنكار التي أعقبت ٤ فبراير من هنا كان قرار الحكومة بالافراج عن عزيز المصري وزميلاه — عبد المنعم عبد الرؤوف ، حسين ذو الفقار — واصدر مجلس الوزراء بيانا أعلن فيه أن مصطفى النحاس (صاحب المقام الرفيع) رئيس الوزراء والحاكم العسكري العام قابل عزيز باشا المصري والقبطان حسين ذو الفقار ، عبد المنعم عبد الرؤوف وأعلمهم بأنهم منذ الآن أحرارا في الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة المؤقتة لحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التي عهد الى وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الحرب في اتخاذها (٧٩) .

---

(٧٨) آخر ساعة أول ابريل ١٩٤٢ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ٢٦٠ .

(٧٩) محمد نجيب رئيس الجمهورية السابق — كلمتي للتاريخ ص ١٢ القاهرة ١٩٨١

وبالرغم من أنني لم أتمكن من تحديد الجهة التي طلبت الإفراج عن عزيز باشا المصري ورجاله ، هل هي قوى أجنبية أم أن النحاس قد بادر من نفسه لاتخاذ هذه الخطوة تهدئة للنفوس الثائرة سواء داخل الجيش أو خارجه - إلا أنني أعتقد أن حكومة الوفد قد أقدمت على هذه الخطوة بسبب العديد من حالات الاضطراب التي وقعت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ بدرجة أن بعض القادة العسكريين قد تقدم باستقالته من الجيش احتجاجا على الاصطدامات المسلحة التي حدثت وجاء في صيغة الاستقالة ما يؤكد أن الملك كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى ضباط الجيش "وحيث أني لم أستطع أن أحمي مليكي وقت الخطر فإني لأخجل من ارتداء بدلتي العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي (٨)".

ويبدو أن النحاس باشا قد وجد في الإفراج عن عزيز المصري ورفاقه رابحة ليكسب بها أرضا جديدة من تحت أقدام المعارضة ، وليس من المعقول أن يقدم النحاس من تلقاء نفسه على اتخاذ هذه الخطوة من غير أخذ رأي الإنجليز لأن قضية عزيز المصري ورجاله كانت موضع اهتمام خاص من السلطات البريطانية حيث كان قرار إحالة عزيز المصري إلى التقاعد - في عهد حكومة علي ماهر - بضغط من بريطانيا ولنفس السبب الذي قدرته حكومة النحاس للإفراج عن عزيز المصري فقد كانت موافقة بريطانيا أيضا .

وعموما فقد كان قرار الإفراج عن عزيز المصري ورجاله له وقع طيب لدى جماهير الشعب المصري عموما والجيش على وجه الخصوص حيث كانت حركة الضباط الأحرار والتي كانت ماتزال في مهدها تعتبر عزيز المصري الأب الروحي للحركة الوطنية المعاصرة وكان موضع تقدير واعتزاز من الضباط الشبان (٨١).

وإيمانا من حكومة الوفد بعدم شرعية الحكومات التي تعاقبت على البلاد ابتداء من ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد أصدرت الحكومة قانونا بالعفو عن الجرائم التي وقعت في نفس المدة والغرض هو كسب مؤيدين ومناصرين للوفد .

---

(٨) محمد نجيب (رئيس الجمهورية السابق) ، كلمتي للتاريخ ص ١٣

(٨١) لقاء مع السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق وعضو حركة الضباط الأحرار الحقي في ١١ أبريل ١٩٨٣ ، مصطفى رسوان لقاءا شخصي ١٩٨٢/٨/٦ مصر الجديدة .

سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير :

لقد حرص النحاس منذ اليوم الاول لتوليه الحكم على ان يوضح للسفارة البريطانية وللرأى العام المصرى انه « لا المعاهدة المصرية البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات او تغييرها (٨٢) . ورحب اللورد « كيلرن » عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف الى تناسى عرض القوة الذى حدث بالامس فى قصر عابدين ، كما اوضح السفير البريطانى فى مساء اليوم وفى تصريح نشر فى الصحف ان السياسة البريطانية تهدف الى تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة البريطانية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر او فى تشكيل الوزارات او تعديلها (٨٣) .

اما على الحدود الليبية فقد كانت المعارك تدور بشراسة وبدأ روميل يواصل تقدمه الى الامام حتى وصل الى طبرق (٢١ يونيه ١٩٤٢) ، وبسقوط طبرق تم أسر ٢٥ ألف أسير فى ايدى القوات الالمانية ثم تقدمت القوات الالمانية واجتازت الحدود المصرية واصبح من المؤكد ان الحرب ستحسم لصالح المحور .

وعلى الرغم من كل ذلك فلم يتردد الوفد فى اعلان ارتباطه ببريطانيا بحجة ان الارتباط بها يعنى الارتباط بالديمقراطية فى العالم كله ، وان مصر ستظل تمد يدها للشعب الحليف وستضع كل امكانياتها لصالح بريطانيا (٨٤) .

---

(٨٢) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة الثامنة عشرة ١٢ مايو ١٩٤٢ ـ دور الانعقاد السابع عشر ص ٢٨٦ .

(٨٣) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٤) لقاء مع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق وعضو الضباط الاحرار الملتقى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ ص١٢٨ .

(٨٥) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادى السابع عشر ـ الجلسة الخامسة والعشرون ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٤٠ .

وعلى مايبدو فان موقف الحكومة المصرية قد ازداد صعوبة وخصوصا بعد أن أعلنتا كلا من ألمانيا وايطاليا التزاماتهما باحترام وضمان استقلال وسيادة مصر بل انهما قد اكدتا أن قواتهما لن تدخل مصر « كبلاد محتلة وإنما ستحتلها بهدف طرد الانجليز من الاراضي المصرية وتحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية وتلقت مصر تأكيدا منهما بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ مكانتها بين الدول المستقلة ذات السيادة » (٤٦)

وأمام الدعاية المحورية الماكرة والتي وجدت صداها لدى قطاع كبير من المثقفين المصريين ونظرا لأن عودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير كانت جرحا غائرا في قلوب المصريين فقد كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تجد مبررا معقولا لكل ما يمكن أن تقدم عليه لخدمة الحلفاء ، وكان من الصعب على الوفد أن يخلق حوارا ديمقراطيا مع الأحزاب الأخرى ليحدد من خلاله موقع مصر من هذا الصراع القائم وحتى لو اراد الوفد ذلك فقد كان من الصعب اقناع بريطانيا بهذا النوع من الحوار على اعتبار انه قد يفسر بأن الوفد يتراجع عن مناصرة الحليفة بسبب تردي موقفها العسكري ، هذه واحدة أما الثانية ، فان سياسة بريطانيا في ٤ فبراير قد ألبست الوفد ثوبا يصعب الخلاص منه ، من هنا كان قرار الوفد القاطع بانتهاج سياسة التعاون المطلق وتأجيل أي نوع من المطالب القومية ريثما تنتهي الحرب (٥٢) .

وعلى ما أعتقد فقد كان هنالك عامل آخر دفع الوفد الى حسم التردد في سياسته تلك وهو أن الوفد قد قطع شوطا في علاقته ببريطانيا تلك العلاقة التي كانت موضع اهتمام خاص من السفير الذي عبر عنه « كلرن » في مذكراته بقوله : « إما أن نغرق معا وإما أن ننجو معا (٨٨) » .

(٨٦) مرسيل كولومب . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ ، مذكرات كريم ثابت . الجمهورية ١٧ يونيه ١٩٥٠ .

(٨٧) المصري ، الاهرام ، مجلة آخر ساعة الأول من يولية ١٩٤٢ — من ملف التحقيق ماتشا أمام مجلس النواب .

(٨٨) مذكرات لورد كلرن — اليوميات حول مصر ، ترجمة كمال عبد الرؤف ص ٨٨ .

ويبدو أن تلك السياسة التي انتهجها الوفد لنفسه لم تنعكس على قدر كبير من الصواب ، فقد كان من الممكن ووفقا للأوضاع المترتبة بارتباطنا على كل الضمانات العسكرية أن تحصل مصر على تأكيدات ومتيقنة بتقرير حقها في الاستقلال الكامل بكل أبعاده . إلا أن العلاقة بين الوفد والانجليز عقب ٤ فبراير ظلت قائمة على احترام رغبات بريطانيا وسوق المزيد من المبررات للدفاع عن سياستها . وقد يتساءل أي هذا الموقف كان ثمنه فادحا لقضية الديمقراطية ضد الفاشية والنازية .
وبالرغم من سوق كل المبررات إلا أننا نستطيع أن نقول إن سياسة الوفد طيلة وجوده في الحكم لم تكن تحقق والمصالح الوطنية المصرية حيث كانت الأوضاع الاقتصادية في مصر تمضي من سيئ إلى أسوأ ففي القاهرة هجم الناس على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ووصلت في يوم واحد إلى ما قيمته مائة مليون جنيه ودب الفزع في قلوب الأجانب مما دفع الكثيرين منهم إلى الهروب إلى فلسطين (٨٩) .

وذكر أحد شهود العيان أن أعمدة الدخان كانت تتصاعد وهي تعلو في سماء القاهرة حيث أخذت السفارة البريطانية تحرق وثائقها وسالت قوافل السيارات الطريق الصحراوية حيث بدأت أكبر هجرة جماعية وبدأ الناس من كل الجنسيات وهم يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان وجنوب أفريقيا (٩٠) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد ظل الوفد يدور في فلك الانجليز ويقدم كافة الضمانات المطلوبة لتطمينهم وإظهار شعور الولاء والاحترام لهم في المناسبات المختلفة فالنحاس يحيي السفير البريطاني بحضرة الإمبراطور عليه بلقب لورد ويستعرض معه قوات جيش الاحتلال في ميدان الإسماعيلية (٩١) .

---

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٨٨٣ من لامبسون إلى إيدن الأول من أغسطس ١٩٤٣ ، مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٤٠ .
(٩٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١٢/١١ .
(٩١) عبد الرحمن الرافعي ، مرجع سبق ذكره ص ١١٣ ، المصور اليوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

وفي الوقت الذي كانت فيه السفارة البريطانية تحزم أمتعتها وتحرق وثائقها استعدادا للرحيل كانت تصريحات النحاس ملتهبة ودعوته الى طمأنة الرأي العام مؤكداً بأن الأحوال العسكرية مرضية للغاية ويؤكد أحد زعماء الوفد أنه بينما كان النحاس يلقي بمثل هذه التصريحات كانت الحكومة جميعها ترقب تقدم الألمان بين وقت وآخر إلا أن النحاس كان حريصا على أن تتملكه الشجاعة لأن انهياره يعني انهيار مصر كلها (٦٢)

وعلى الرغم من تدهور الأوضاع العسكرية لقوات الحلفاء إلا أن الأنباء قد تواترت عن سعي انجلترا بالسودان نحو الحكم الذاتي وتأييدا لهذا الاتجاه فقد ألقى الحاكم العام في الخرطوم خطابا بمناسبة افتتاح المجلس الاستشاري للمديريات الشمالية حث فيه السودانيين على الاستعداد لحكم أنفسهم (٦٣) .

وعلى الرغم من هذا التصريح الخطير والذي يهدف على ما يبدو الى توسيع دائرة الخلاف بين مصر والسودان إلا أن حكومة الوفد لم تعلق على هذا [illegible] الملك فاروق الى استدعاء النحاس ولفت نظره الى تراخي الحكومة في حماية مصالح مصر في القطر الشقيق ، كما استدعى السفير البريطاني وأبلغه بما يشعر به من القلق نحو ما يجري في السودان (٦٤) .

ولعل هذا الموقف من الملك فاروق قد دفع النحاس الى إنشاء لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر والسودان وعندما حانت فرصة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وانجلترا في ٢٦ أغسطس ، خطب النحاس فقال انه على اتصال مستمر بالحاكم العام في السودان والذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية ، وأنه طلب اليه احترام مصالح مصر وحقوقها ،

---

(٦٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة .
(٦٣) مضابط مجلس النواب — الهيئة الرابعة عشرة ١٥ يونية ١٩٤٢ ص ٢٣٠ .
(٦٤) مذكرات حسن يوسف . القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ١٩٥٢ ص ١٨١ .

السودان (٦٥) . وعلى أثر هذا المطلب هرع السفير البريطاني الى النحاس باشا وحذره من مسألة موضوع السودان في الوقت الحاضر اذ ان ذلك قد يضر بالمصالح المصرية ولا يبقى لها الا ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ (٦٦) .

ومن المؤكد أن تلك النصيحة كانت تلميحاً هدد فيها السفير بمصير العلاقة بين مصر والسودان ويبدو أن ما شجع السفير على توجيه هذا التهديد هو شعوره بأن له يداً على الوزارة القائمة منذ ٤ فبراير وهكذا وجد النحاس نفسه في موقف غاية في الصعوبة وخصوصاً وأن العلاقات المصرية البريطانية بدأت تواجه مشكلتين .

أولهما : محاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط (٦٧) حيث استعدت القوات البريطانية الى الرحيل عن القاهرة والاسكندرية والتمركز على الجبهة الشرقية لقناة السويس ووفقاً لرأي القائد العام للقوات البريطانية فان هذا الموقف يقتضي عرقلة القوات الالمانية لمدة يوم واحد على الاقل ولن يتحقق هذا الا باغراق الدلتا واغمرها بمياه البحر المتوسط .

ويعلق أحد المعاصرين والذي كان عضواً في لجنة المعاهدات الخاصة بتلك القضية قائلاً لقد هاج النحاس وغضب غضباً شديداً لسماعة هذا اللون من السفير البريطاني وأخذ يعدد للسفير حجم الاضرار الخطيرة التي ستلحق بالتربة الزراعية بسبب اختلاطها بالمياه المالحة ولما تمسك السفير برأيه على اعتبار أن ضرورات الحرب تقتضي ما هو أبعد من ذلك ذهب النحاس عثمان محرم « وزير الاشغال » مقترحاً اغراق الدلتا بمياه النيل بدلاً من مياه البحر المتوسط وذلك عن طريق بعض العمليات الهندسية البسيطة (٦٨) .

---

(٦٥) المصدر السابق ، المصري ٢٧ أغسطس ١٩٤٢ .

(٦٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٨ من لامبسون الى ايدن أول سبتمبر ١٩٤٢ . F O 371

(٦٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ١٩ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات الدكتور هيكل جـ ٢ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ . ١٩٨٢/١١/١٢ .

(٦٨) المصدر السابق .

وبمصمصطفى حقه الرواية مثلا ويعد أن حرجنا من مبنى السفارة البريطانية قلت للنحاس : هل تعتقد انهم سيستطيعون ساعة اضطرارهم الى اغراق الدلتا ، انهم لن يستشيروا احدا اذا ما اضطروا الى الاقدام على خطتهم (٩٩) .

وهذه الرواية تتفق والعديد من الروايات التي ذكرها كثير من المعاصرين (١٠٠) الا انها تختلف عنها في بعض الجوانب ووفق هذه الرواية فان عثمان محرم قد تقدم بالبديل عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط وهذه الرواية لم تذكرها الروايات الاخرى واعتقد ان رواية فؤاد سراج الدين هي اقرب الى الحقيقة حيث كان طرفا في تلك المحادثات الا أن هذا الاقتراح الذي تقدم عثمان محرم ليس ذا اهمية على حد قول فؤاد سراج الدين وخصوصا اذا ما تأزمت الاوضاع امام بريطانيا .

وعلى الرغم من أن عملية اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط تبدو غير ممكنة جغرافيا الا أن بعضا من المعاصرين قد ابدى امكانية تنفيذ تلك الخطة بواسطة اطلاق الماء المالح في ترعة المحمودية (١٠١) .

ثانيا : ويبدو أن المحادثات بين الوفد والانجليز قد تناولت ما هو أبعد من اغراق الدلتا وهو تدمير جميع المرافق المدنية والعسكرية بما فيها طرق المواصلات والكباري والمطارات واشعال النيران في آبار البترول حتى لا يستخدمها المحور (١٠٢) .

---

(٩٩) المصدر السابق .

(١٠٠) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٢ ، ٩ اغسطس ١٩٨٢ ، الدكتور هيكل جـ ٢ ص ٢٦١ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٩٧ .

(١٠١) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٩٤ .

(١٠٢) تقارير السراى الملكية ، محفظة رقم ٤٣ وثيقة ١٣ تتضمن المحادثات التي اجراها النحاس مع لامبسون ٢ اغسطس ١٩٤٢ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ١٩٨٢/١١/١٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، و هيكل جـ ٢ ص ٢٦٤ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٦٧ .

وهكذا بدأت السلطات البريطانية تفكر في تدمير وسائل المعيشة في مصر حتى تقطع على المحور كل استفادة ممكنة وهذه التضحية على الرغم من خطورتها الا أن الوفد لم ينكرها ومن الواضح أن المعارضة كانت مستغلة لكل تلك الحادثات ولعلها حاولت أن تثير هذه القضية أمام مجلس النواب على أساس أن الخطر قد تخطى دائرة الحربية وأصبحت مسألة حياة أو موت الا أن النحاس قد رفض أن تنتقل القضية إلى البرلمان بحجة أن المباحثات ما تزال جارية مع الجانب البريطاني (١٠٣) .

ولما كانت المحادثات مع الجانب البريطاني لم تحقق أي قدر من التفاهم فقد حاولت المعارضة أن تجمع صفوفها وأن تتخذ موقفا قويا يتناسب وخطورة المرحلة الراهنة فاجتمع الدكتور أحمد ماهر ، اسماعيل صدقي ، الدكتور هيكل ، حسين سري وناقشوا في خطورة الوضع وانتهى رأيهم على ابلاغ الانجليز :

« ان تدمير ما تريدون سيضرهم ضررا كبيرا لأن جلاءهم عن مصر لن يكون الا لفترة يعودون بعدها لأنهم سيكسبون الحرب في النهاية وما في ذلك شك وما للمصريين أن يعودوا اليها وهي سليمة بدلا من أن يعودوها وقد انتشرت بها المجاعة والخراب وما يتبعها من انتشار الأوبئة القاتلة . وذهب الدكتور هيكل لينقل وجهة الانظر هذه الى السفير منشأ الذي اكد انه مدرك لكل مانفكر فيه بريطانيا وانه بعث بتعليماته الى محافظ الاسكندرية ليستقبل القوات الالمانية لستقبالا كريما باسم الحكومة المصرية (١٠٤) .

ومن ضوء الحالة العسكرية الحرجة لقوات الحلفاء وخصوصا على الجبهة المصرية وأمام التضحيات الباهظة التي تعهدتها مصر لتأمين ظهور القوات الحربية ، ووفق ما اجمع عليه بعض المعاصرين للأحداث من أن بريطانيا بدأت تعد خطتها لتدمير كل مرافق الحياة المصرية ، وعلى ضوء كل هذا

---

(١٠٣) د . هيكل ، محمد التابعي المصدرين السابقين .

(١٠٤) د . هيكل ، مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٦٨ .

مثلما نعتقد أن السفارة البريطانية قد قطعت على نفسها بعضا من الوعود مثل اقتسام مغانم الحرب مع مصر أو أعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال حقق والتضحيات التي قدمتها مصر للدولة الحليفة (١٠٥) .

وعلى ما أعتقد فإن تلك الوعود لم تكن الا من باب أحلام اليقظة ولعل الهدف من وراء ذلك هو طمأنة الحكومة المصرية بأن تضحياتها لن تذهب هباء . ومما يضاعف من اعتقادنا بأن مثل هذه الوعود (إن وجدت) كانت من اختراع السفير البريطاني ، أن محادثات تشرشل مع النحاس والتي جرت بينهما في أغسطس ١٩٤٢ قد خلت تماما من أي اشارة الى تلك الوعود وانما تنوعت المباحثات لتشمل أخرى من بينها ما طلبه تشرشل من انتقال الحكومة المصرية الى السودان ولم يقطع النحاس على نفسه وعدا بتنفيذ هذا المطلب بل أجاب بأن هذه مسألة متروكة للظروف ولرأى جلالة الملك والأمة ، ثم تباحث في مسألة البترول وتعمير خطوط المواصلات وإغراق القنال وأبدى استحسن عدم موافقته على كل تلك المطالب . ثم تباحثا في مسألة نقل النقد الذهبي خارج مصر ولم يتفقا على أية نتائج بخصوص هذا الموضوع أيضا . ثم تباحثا في مسائل حربية وسياسية تتعلق بزعامة أمريكا وجيوشها (١٠٦) .

والملاحظ أن النحاس قد اقتصر في تلك المحادثات على مطلبين تقدم بهما الى تشرشل .

المطلب الأول :

تسهيل استيراد بعض المواد الغذائية .

---

(١٠٥) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٦ ، المصري الأول من نوفمبر ١٩٤٤ .

(١٠٦) تقارير الأمن العام — دار الوثائق القومية — وثيقة ٤٢٧ محفظة رقم ١٨ (محافظ عابدين) وهذا التقرير أعده البوليس المخصوص بالسراي الملكية ويبدو أن مهمة هذا البوليس كانت تسجيل تحركات الحكومة ومحادثاتها مع بريطانيا .

المطلب الثاني :

سراء الجيش المصرى ومقابل هذا فقد قطع النحاس على نفسه وعدا بان مصر لن تقطع علاقاتها بالمحور اذا ما اضطرت الى الخروج من مصر (١٠٧) ولعل هذا المطلب يبدو غريبا بعض الشيء لأن بريطانيا اذا ما خرجت من مصر ودخلتها القوات الالمانية لن يكون امام الحكومة المصرية فرصة للاختيار او المفاضلة وقد بعث النحاس برسالة سرية الى الملك فاروق ينبئه فيها بنتائج تلك المحادثات (١٠٨)

ومما يسجل للحكومة الوفدية انها كانت جادة في محادثاتها مع تشرشل ولم تقدم اى نوع من الوعود التي تتعارض مع المصالح المصرية سواء فيما يتعلق باحراق القناة او بتدمير المنشآت المصرية مع عاصمتنا بل ان هذا الموقف يبدو مبهم الاثر خصوصا اذا ما دخلت القوات الالمانية مصر وهذا لم يحدث .

ولعل تلك المحادثات تشير الى اكثر من دلالة اهمها ان النحاس بدا يتخذ موقفا متشددا في سياسته مع بريطانيا واعتقد ان تفسير هذا الموقف يرتبط بتدهور الحلفاء عسكريا وخصوصا في معارك شمال افريقيا بعد سقوط مرسى مطروح وتقدم القوات الالمانية صوب الاسكندرية ولعل عدد بمصر محاولة الاتصال بالالمان عن طريق محافظ الاسكندرية وتوضيح وجهة النظر المصرية على اعتبار ان مصر لا شأن لها بهذه الحرب (١٠٩) .

وامام حرج موقف الانجليز على الجبهة المصرية الا ان الوفد لم يحاول المساومة على ضوء هذا الموقف فقد كان من الممكن الضغط على الانجليز واستخلاص وعد منهم بالجلاء التام عقب انتهاء الحرب .

حتى عندما اشرفت الحرب على نهايتها لم يحاول الوفد ذلك ايضا ولم يكن هناك اثر ما لبعض التصريحات التي القاها النحاس باشا ، ان حوادث

---

(١٠٧) المصدر السابق .

(١٠٨) محمد صبيح . صفحات من الحرب العالمية الثانية (بدون تاريخ ، ص ٣) وقد نشر المؤلف صورة هذه الرسالة وهي بخط النحاس نفسه

(١٠٩) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٧٧ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٨ .

الحرب قد غيرت الموقف كله حتى أصبح تعديل معاهدة ١٩٣٦ ضرورة لابد منها ونتيجة لامناص عنها (١١٠) .

وبدلا من أن يأخذ الوفد مواقف عملية لصالح القضية انصرف في مواجهة خصومه وتبديد طاقته في مسائل فرعية لا تخدم القضية الاساسية ولو اتخذ الوفد موقفا قوميا فمن المؤكد أن يجد كل الشعب المصري من خلفه يشد أزره ويناصره ولعلها تكون مناسبة لعودة الوفد الى مكانته الطبيعية باعتباره حزب الكفاح الوطني وخصوصا بعد أن فقد رصيدا هائلا من شعبيته عقب أحداث ٤ فبراير الا انه لم يجد بعامل المباغتة وانما ترك الفرصة للمعارضة لكى تصبح الحكومة هدفا لهجمات شديدة بهدف أن تعيد الى الاذهان باستمرار ظروف مجيء الوفد الى الحكم .

ولم تستثن بريطانيا من هذه الهجمات فقد وجهت اليها الاتهامات من فوق منصة البرلمان باعتبارها مسئولة عن الغلاء المستمر في تكاليف المعيشة وسيطرتها على الاقتصاد المصري عن طريق مركز تموين الشرق الاوسط (١١١).

وعلى الرغم من أن مشاعر الشعب المصري كانت تتسم بالكراهية الشديدة للاحتلال وسياسته الا اننا نعتقد أن سياسة الوفد لم تكن متطابقة تماما مع تلك المشاعر بل انصرف في سياسته الى مزيد من الصراع مع القصر ولعل هذا الموقف قد ضاعف من حدة العداء بين القصر والوفد اذا لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذى تعرض له في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما كان يضيق برئيس الوزراء بسبب جولاته في الاقاليم ويحظى بمظاهرات ترحيب موحى بها تهتف له « عاش النحاس زعيم الامة » (١١٢) .

---

(١١٠) صحيفة المصري ٢٧/٨/١٩٤٤ من بيان النحاس الى الامة المصرية بمناسبة معاهدة ١٩٣٦ .

(١١١) مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٢ ص ٧٣٦ .

(١١٢) صحيفتي المصري ، الاهرام ٢/١/١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٦ .

ثم تحولت تلك المعارك الصامتة إلى صراع عنيف إذ إن ثلاثة من الضباط حاولوا تنظيم مظاهرة والهتاف احتجاجا على حادث ٤ فبراير والتصريح الشخصي الاستعداد من خلفهم بينما رأى القصر تقديمهم لمحاكمة عسكرية حيث ضاع لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم فيما نسب إليهم (١١٣) .

ولم تتوقف سياسة الوفد عند حد القصر وإنما امتدت لتشمل كل من يناصر القصر في موقفه ضد الوفد حيث اتهمت الحكومة كلا من الشيخ عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر والشيخ أحمد حسن الباقوري والشيخ سليمان دولار من شيوخ المعاهد بدعوى أنهم يحرضون طلبة الأزهر على الإضراب والسير في مظاهرة إلى عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده (١١٤) .

واتخذ العديد من العقبات التي وضعتها الحكومة في طريق الأزهر وأهمها ما تم من خلاف على رئاسة الاحتفال بالعيد الألفي والذي كان مقررا انعقاده وهل توجه الدعوة باسم رئيس الحكومة أو باسم شيخ الأزهر (الشيخ المراغي) لذا قدم الشيخ المراغي استقالته من مشيخة الأزهر (١١٥) .

وقد رفض الملك استقالة شيخ الأزهر وأصر مصطفى النحاس — ضد رغبة الملك — على تعيين خليفة لشيخ الأزهر بحجة أن تعيين شيخ الأزهر حق من اختصاص الحكومة (١١٦) .

ويبدو أن هذا الموقف قد واكبه ما اتخذته الحكومة من إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي مما أثار رجال الأزهر وطلابه فانطلقت المظاهرات من الأزهر منددة بالوفد وسياسته (١١٧) .

---

(١١٣) المصدر السابق .

(١١٤) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادي الثامن عشر أول مارس ١٩٤٣ ص ٢٢٠ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٦ .

(١١٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٣٦ ، بترسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٤٢ .

(١١٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٣٩٧ من الجيسون الى ايدن فبراير ١٩٤٣ . F.O. 371

(١١٧) المصدر السابق .

وتشير الوثائق البريطانية الى تمسك بريطانيا حتى عودة العلاقـات المصرية مع الاتحاد السوفيتي على اعتبار انه ضمن جبهة الحلفاء، وكـذلك للسفير البريطاني في القاهرة حق وساطة الاتصال مع الحكومة المصرية (١١٨).

وهكذا تحولت مصر الى دولة مشاركة في الحرب بالرغم من انها لم تدخل الحرب عمليا إلا انها قد قدمت للحلفاء من خلال خدماتها الاقتصـادية والعسكرية والسياسية ما يجعلنـا نعتقد بأن مصر قد أسهمت بدور لا يقل خطورة عن الدور الذي قامت به الدول المحاربة .

بل لقد طلبت الحكومة الامريكية الى الحكومة المصرية الاقرار لقواتها الحربية في الاراضي المصرية بنفس الميزات الممنوحة للقوات البريطـانية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ واستندت الحكومة الامريكية في تبرير وجهة نظرها الى ان هذه الامتيـازات التي تطالب بها قد منحت لقواتها في انجلترا واستراليا والهند واعترف بها اخيرا في البرازيل (١١٩) .

وفي محاولة لايجاد مبررات لاعمال الحكومة هذه لجأت الى صحف الوفد دفاعا عنها بسبب موقف المعارضة من هذا الموضوع لان العرف الدولي قد اكد هذه الحقوق للقوات الامريكية في مصر حيث ان هذه الامتيـازات سبق وان منحتها الحكومة المصرية منذ بداية الحرب الى القوات المتحالفة اليونانية واليوغسلافية والتشيكوسلوفاكية — التي تسمح لها بأن يدخلوا الاراضي المصرية والاقامة فيها وقد تم الاتفاق مع القوات المذكورة بعد تبادل وجهات النظر مع السفارة البريطانية ، والامر فيما يتعلق بالقوات الامريكية مختلف لانها لا تعتبر جزءا من القوات البريطانية ويعتبر هذا الاتفاق تطبيق لقاعدة من قواعد القانون الدولي فلا ينطوي على اي مساس بحقوق السيادة فضلا عن انه لا يحمل الخزانة المصرية التزاما من اي نوع ، وبهذا فهو ليس بحكم المعاهدات التي تقضي المادة ٤٦ من الدستور بعرضها على البرلمان ووجوب اقراره لها (١٢٠) .

---

(١١٨) المصدر السابق وثيقة ٢٣ من الشؤون الى ايدن ٢٩ فبراير ١٩٤٣ .

(١١٩) وثائق وزارة الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٦٠٠ من كرك الى الخارجية الامريكية اول من مارس ١٩٤٣ . 890 / 24 / 13 :3

(١٢٠) صحيفة المصري ٢ مارس ١٩٤٣ .

ويبدو أن ما لجأت إليه الصحيفة من تبرير لسياسة الحكومة بعد محاولة لإقناع الرأي العام بأن مثل هذا النوع من الاتفاقيات مما لا ينبغي عرضه على البرلمان ومن المؤكد أن الحكومة قد لجأت إلى تلك السياسة حتى لا تتعرض لمزيد من الاحراج داخل مجلس النواب .

ثم صدر بلاغ رسمي عن وزارة الخارجية المصرية بإقرار هذه الاتفاق وجاء في بنود الرسائل المتبادلة : « أن الحكومة المصرية قد أعطت هـــــذه التسهيلات للقوات الأمريكية رغبة في توكيد علاقات الود والصداقة بين البلدين وجريا على سياسة مصر منذ نشوب الحرب من تيسير مهمة القوات المتحالفة الموجودة في الأراضي المصرية وهذه الاتفاقات لا تمس حقوق السيادة المصرية بأي حال ... وقد اتفق على أن تنتهي هذه المعاهدة من تلقـــاء نفسها بانتهاء الحرب » (١٣١) .

وهكذا فلم يقتصر الأمر على أن تقدم مصر أرضها واقتصادها وكل امكاناتها بلا ثمن وبلا أي مقابل لبريطانيا ، لم يقتصر الأمر على هذا فقط بل تعداه إلى الدول الكبرى الأخرى مثل أمريكا .

وفي هذه المرة أيضا لا ثمن ، إلا أن تكون الوعود والأمنيات الطيبة ثمنا مقبولا من وجهة نظر الحكومة المصرية . ودفعت مصر ثمنا باهظا من كرامتها وحريتها نتيجة لهذا التسرع المريب على أساس أن هذا الاتفاق من النوع الذي لا يحق للحكومة أن تأخذ رأي البرلمان فيه .

ونظرا لأن المادة الثانية من هذا الاتفاق قد نصت على أن أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية الموجودين في مصر لا يخضعون لقضاء المحاكم المصرية في المواد الجنائية (١٣٢) . فقد تعددت حوادث الاعتداء من الجنود الانجليز والأمريكان على الأهالي المصريين وتنوعت حالات الاعتداء ما بين القتل وهتك العرض إلى تحطيم المنازل والسرقة ... وشهدت جلسات مجلس النواب اعتراضات قوية بسبب موقف الحكومة إزاء هذه التصرفات الفاشية والتي أيدتها سياسة الحكومة الخائفة (١٣٣) .

---

(١٣١) الوقائع المصرية ، الأهرام ٩ مارس ١٩٤٣ .

(١٣٢) نص الاتفاقية المصدر السابق .

(١٣٣) مضابط مجلس النواب — الجلسة الرابعة ٣١ مايو أول يونيه ١٩٤٣ دور الانعقاد العادي الثاني ص ١٨٥ .

وعلى الرغم من أن الحكومة قد أمضت هذا الاتفاق من غير الرجوع الى البرلمان الا أن المعارضة قد أعدت دراسة قانونية اعتبرت بمقتضاها أن هذا الاتفاق باطل من أساسه وأرجعت ذلك الى عدة أسباب :

أولا : ورد في المذكرة الايضاحية للاتفاق انه جاء تطبيقا لقاعدة من قواعد القانون الدولي فلا يخضع الاتفاق للمادة ٤٦ من الدستور ولا يعرض على البرلمان وهذا حجة على اعتبار أن الحكومة لم تبين من أي وجه من الوجوه جاء هذا الاتفاق مطابقا لقواعد القانون الدولي .

ثانيا : الاتفاق في مجموعة وفي الأمر العسكري الملحق به ماس بالسيادة المصرية وهو ما يقتضي القانون بعرضه على البرلمان لاقراره .

ثالثا : سبقت هذا الاتفاق حادثة قتل فيها أحد الجنود الأمريكان مصريا فلماذا كانت وجهة نظر الحكومة قبل الاتفاق ؟ ولماذا تغيرت وجهة النظر ؟

رابعا : أن هذا الاتفاق يشجع على الحوادث المؤلمة ، وقد تكررت ، وكان المجني عليهم مصريين في مختلف بلاد القطر ، فهل عرفت الحكومة نتائج المحاكمات وهل تحققتها ؟ (١٢٤) .

واستطاعت المعارضة أن تحرج الحكومة في هذا الموضوع لدرجة أن أحد أعضاء مجلس النواب قد وصف الحالة في مصر بأنها مخالفة لكل قانون أو دستور (١٢٥) .

وعلى الرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات ومنع التعرض من قريب أو بعيد لشئون مصر السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية الا أن وقع الحرب الخطيرة على القضية الوطنية من المصريين بالاضافة الى المعارضة الشديدة التي أبداها المعارضون داخل

---

(١٢٤) مضابط مجلس النواب — الجلسة الرابعة أول يونية ١٩٤٢ المصدر السابق ص ١٨٥٠.

(١٢٥) من كلمة النائب عبد العزيز الصوفاني (عضو الحزب الوطني) ملحق بنفس الجلسة ص ١٨٤٩ — ١٨٥٠ .

مجلس النواب والشيوخ وما كان يشاطره الناس كصدى لتلك المعارضات كل هذا قد أعطى المعارضة أرضا جديدة لصالح القصر وأحزاب الأقلية وكان النحاس مستندا الى دعم بريطانيا له مستغنيا بشعبيته حيث كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه في مجلس النواب والشيوخ بمزيد من الاستخفاف وكان يقبل أو يرفض مناقشة أي منها حسبما يتراءى له ، بسبب مرسه بمناورات الحياة السياسية وتحكم الاحكام الحزبيه والثقة أيضا في قدرته على الحصول على أصوات أغلبية المجلسين .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان يحاول بكل ما أوتي من فصاحة في القول أن يلقي بكل المسئولية على معارضيه على اعتبار أنهم أعداء البلاد وأعداء الدستور (١٢٦) وعن طريق رحلاته العديدة التي كان يجوب بها القرى والمدن المصرية في محاولة لاحتواء الرصيد الشعبي لصالح حكومته الا أنه لم ينجح في حصر نطاق المعارضة بل تحولت الى رصيد هائل بانفصال مكرم عبيد والذي أقصى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل وزير المالية .

ولقد قدرت الحكومة البريطانية مدى التعاون الذي خلق تآلفا بين الوفد والجيوش المتحالفة وكيف أن هذا كان دعامة أساسية في العلاقات المصرية البريطانية ولم يكن هذا التعاون قاصرا على النواحي العسكرية فقط بل شمل النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية أيضا .

ونظرا لأن مشاكل التموين كانت من أهم ما واجه حكومة النحاس ، وجريا على مبدأ التعاون المطلق مع الحليفة فقد شكلت لجنة مشتركة « انجليزية مصرية » بناء على اقتراح السفير (١٢٧) .

وفي محاولة من هذه اللجنة لوضع حد للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة فقد تقرر أن تقوم الحكومة بشراء القمح المصري بسعر ثلاثه جنيهات للأردب وبيعه للجمهور بنصف تلك القيمة ، ثم الغاء القيود التي كانت مفروضة على نقل الحبوب ثم شكلت لجنة انجليزية مصريه اقتصرت مهمتها على جمع القمح اجباريا من الفلاحين واعادة توزيعه بطريقة البطاقات التموينية (١٢٨)

---

(١٢٦) المصري ٣ يونية ١٩٤٢ .
(١٢٧) الجلسة الثانية من مضابط مجلس النواب — دور الانعقاد الثاني ١٢ يناير ١٩٤٢ ص ٣٦٤ .
(١٢٨) المصدر السابق .

... الا أن كل الجهود الانجليزية المصرية لم تثمر عن اى قدر من التقدم فى تخفيف المشكلة الاقتصادية يوما بعد يوم حتى وصل الامر الى الناس جميعا يتضورون الجوع فى الشوارع وظهرت الطوابير على الخبز لاول مرة فى تاريخ مصر المعاصر (١٢٩) ...

... ويبدو أن سياسة النحاس كان لها وقع طيب لدى الدوائر البريطانية حيث اخذت الصحف البريطانية تشيد بموقف الحكومة المصرية وكتبت « التايمز » تقول : ان الكثير من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية فلقد وضعت موارد البلاد وطرقها ووسائل مواصلاتها تحت تصرف الجيوش المتحالفة وقال المستر تشرشل حين مر بالقاهرة : ان مصر ولو انها ما تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا ان يقال انها لم تقم بدورها ومشاركتها نتيجة لا فى خدماتها من نفسها فحسب بل ان المشروع الضخم الذى اتخذ الان يتقدم تقدما عظيما بفضـــل همته (١٣٠) .

... ولعل هذه المواقف من النحاس باشا قد جلبت اليه عطف الانجليز عليه وتأييدهم له فى صراعه مع القصر حيث تدخل السفير البريطانى فى اكثر من مناسبة ليكبح جماح القصر لصالح الوفد ووصل الامر الى حد تهديد الملك فاروق باعادة الكرة مرة ثانية — مشيرا الى احداث ٤ فبــــراير — وعلى حد تعبير السفير البريطانى ، « ان الوفد قادر على اثارة المتاعب فى حالة اجباره على الانتقال الى صفوف المعارضة (١٣١) » .

... وهكذا صار من المؤكد ان بريطانيا لا يهمها من بقاء الوفد الا بالقدر الذى يحقق مصالحها ولا سيما ان الوفد قد خلع الكثير كثيرا من شعبيته ومن رصيده الهائل .

---

(١٢٩) لقاء مع فتحى رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ بمقر الجريدة .

(١٣٠) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(١٣١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣٠٧ من المستر الى ايدن ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤ .

وفي ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ استدعى الملك فاروق السفير البريطاني وابلغه بعزمه على اقالة حكومة الوفد لتفشي الفساد وسوء الادارة وأن عناصر الأمة أصبحت لا تطيق بقاء الوفد في الحكم ، واستطرد الملك فاروق مؤكدا عزمه على أن تكون الوزارة الجديدة قائمة على عناصر حزبية ومعروفة بعلاقتها الطيبة نحو بريطانيا (١٣٢)

وبعث السفير الى حكومته برقية فاروق في اقالة النحاس ، وجدد رد الحكومة البريطانية ويتجاهل رغبة الملك في اقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان يعتبر محفوفا بالمخاطر ، ولكن اذا أراد الملك حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط أن يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يستند الى الأغلبية البرلمانية (١٣٣)

وهكذا بدأت المقولة البريطانية التي ترددت كثيرا والتي تعبر عن بريطانيا ... تدعيم حركة الديمقراطية في العالم وهي تنسى المقولة التي تعرضت لها بريطانيا ابان أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ وهو الوضع الذي ألقى فيه الوفد بكل ثقله تجاه بريطانيا لمساندتها في الحرب بدأت الحكومة البريطانية تفكر في اعطاء الضوء الأخضر للملك فاروق لكي يقيل الحكومة الوفدية بعد أن استنفدت كل أغراضها ويبدو أن السياسة البريطانية بدأت تفكر في صياغة علاقتها مع مصر من جديد على ضوء المتغيرات الجديدة

ما جرى في الشطر الثاني وزوال خطر الحرب ، تجمع السياسة البريطانية على بدء صفحة جديدة من العلاقات مع مصر ، الا أن بريطانيا بدأت تفكر من جديد في التخلص من الوفد بعد أن استنفدت حاجتها وبعد أن حققت غرضها منه تماما ويجب أن يشوه صورته الى حد كبير أمام الرأي العام المصري حيث انفضت منه قطاعات كبيرة من الجماهير وجموعها الوطنية المثقفة والتي تحولت لتيارات سياسية أخرى بعضها قديم والبعض الآخر نشأ عقب أحداث ٤ فبراير .

---

(١٣٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢ من كيلرن الى ايدن F.O. 371 ١٢ ابريل ١٩٤٤ .

وبعد أن انتقل الوفد في اكتوبر ١٩٤٤ حتى اتخذ موقع المعارضة وبدأ يكيل الاتهامات ضد الانجليز والقصر بما ظن أن حكومة الظاهرة لا يمكن أن يتقدم عليها القصر إلا بمساعدة الانجليز (١٧٣) .

والمدهش في الامر أن الوفد اعترض على الدخول في انتخابات جديدة عندما بدأت حكومة احمد ماهر تفكر في الامر وقال الوفد بأن الاحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات ولقد يشن حملات صحفية ضد حكومة احمد ماهر (١٧٤) ، وهكذا نسي الوفد أن يذوق نفس الكأس الذي اذاق منه خصومه ويتقمص الوزارة ويتقمص التجربة .

استعادة الاقليمية :

لقد كانت عودة الوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ سببا كافيا لكي تنصرف عنه قطاعات كبيرة من المصريين ولعل هذا مما ساعد من هواجس النحاس بالقصر خصوصا وأن فاروق قد حظي بشعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها حادث ٤ فبراير وحده بل بسبب زياراته المتعاقبة لمساجد القاهرة والتي كان يزور احدها في كل جمعة حيث كان يختلط بجماهير المصلين الفقراء مستكملا بذلك مظاهر تدينه وورعه .

وكان الوفد [illegible] لكل الصراع الذي [illegible] عواد — ٣١ أو لعل [illegible] المصريين لم تطل عليه تلك الخدعة ومن هنا تضاعف الصراع بين الوفد والقصر بسبب وجود تلك [illegible] الوفد [illegible] مع فاروق علم [illegible] أن غالبية المصريين كانوا يتعاطفون مع فاروق في هذه الفترة .

واعتقد أن السياسة البريطانية قد ساهمت بقدر كبير بسبب موقفها في ٤ فبراير حيث نجحت الى حد كبير في زعزعة ثقة المصريين تجاه الوفد [illegible]

---

(١٧٣) المصدر السابق برقية رقم ٦٦ من كيلرن الى [illegible] الاول من مايو سنة ١٩٤٤ .

(١٧٤) محمد زكي عبد القادر . اقدام على الطريق ص ٤١٢ .

(١٧٥) صحيفة المصري ٣ نوفمبر ١٩٤٤ .

المؤسسة السياسية البريطانية التي أطالت الاحتلال أكثر من عشرين عاما . ولعل الوفد في محاولة منه لإعادة ثقة الجماهير به مرة ثانية قد ضل الطريق حيث انصرفت جهوده إلى خدمة أنصاره وتعقب خصومه ولم يكترث بسائر الأحزاب الأخرى أو معارضتها (١٣٦) .

واعتقد أن تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية ضد سلطة الوفـــد ولصالح القوى السياسية الأخرى لأن العناصر الراقية من أعضاء الوفد قد أتعبها النزاع بسبب تلك السياسة التي جعلت من الوفد سندا للإنجليز وتابعا لهم بعد أن كان حربا عليهم ومقاوما لهم .

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة والتي استخدمها النحاس بوصفه الحاكم العسكري العام والتي تعد في مجملها تنفيذا لقانون الطوارىء إلا أن كل ذلك لم يمنع حالة الغليان التي كانت تعم معظم فئات الشعب المصري .

وهكذا اتخذت حكومة الوفد من الأحكام العرفية والتي عارضها النحاس وطالب بإلغائها سنة ١٩٤٠ ، سلاحا استخدمه أسوأ استغلال .

ونظرا لأن النحاس كان يريد أن يستحوذ على أفراد الطبقة الوسطى (البورجوازية) والتي ظلت قاعدتها بعيدة عنه ومتعلقة بالحق في الانفصال من فروع المصالح فقد سمح للمحامين الوطنيين بالمرافعة في القضايا العسكرية الناجمة عن الأحكام العرفية دون غيرهم من المحامين وصارت هذه المحاكمات وما اتصل بها من وساطات غير مشروعة مغنما كبيرا لمحسوبيه ومصدرا جديدا لتمويل التمييز بينهم (١٣٧) . وبهذه المحسوبيات والاستثناءات تغدق على الأنصار والمحاسيب وأصبح الأفراد بالطرق غير المشروعة سببا لكثير من الترقيات كما أحيل كثير من الموظفين إلى المعاش لا لبلوغهم السن القانونية وإنما لأنهم غير وفديين (١٣٨) .

---

(١٣٦) د . محمد صفوت : مصر المعاصرة ص ٣٠٦ ، الرافعي : مرجع سبق ذكره جـ ٣ ص ١٥٦ .

(١٣٧) انظر مجلس الشيوخ ٢٢ سبتمبر ١٩٤٢ ، د حسين : مرجع سبق ذكره ص ٢٢٨ ، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ . حركة مراجعة الحكم ص ٤٢ .

(١٣٨) مضبطة مجلس النواب — دور الانعقاد العادي الثاني الجلسة الثامنة عشرة ١٠ من فبراير ١٩٤٣ ص ٤٥٠ ، جلال الدين الحمامصي .

ويبدو في كل الانقلابات العسكرية التي توالت على الحكم منذ الحرب [illegible] من هذا الغرض تحت [illegible] من [illegible] الديمقراطية [illegible] التي [illegible] وجيش [illegible] في كل حكومة بما يتفق وظروف كل منها . فلقد تولى حزب الاحرار الدستوريين الحكم سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٨ عطل الدستور وضغط على الحريات وانشأ في مصر ما يسمى بحكم اليد الحديدية وكان [illegible] مستقلا مع الانجليز وحاول ان يصرف الشعب عن مطالبه الوطنية بالدعوة الى الاصلاح الداخلي .

وفي سنة ١٩٣٠ تولى حزب الاتحاد [illegible] للسراى فعطل الدستور والحريات وحاول ان يصدر قانوناً بتحديد الجمعيات السياسية .

وفي سنة ١٩٤٥ تولى حزب الهيئة السعدية تزييف الانتخابات وضغط [illegible] الحكم بمعاونة [illegible] (١١) . [illegible] التجربة التي [illegible] حكومة الوفد كانت [illegible] الوطنية الا ان [illegible] [illegible] حزب [illegible] الوطني [illegible] المسئولية [illegible] بدأ [illegible] من الديمقراطية قبل مجيئه الى الحكم [illegible] بعد ان تولى الحكم في ١ يناير [illegible]

وبدلا من ان يتخذ الوفد من الديمقراطية وسيلة وغاية الا انه [illegible] [illegible] بدأ من حرية الصحافة والتوسع في الاعتقالات السياسية .

[illegible] ما يكتسب [illegible] [illegible] [illegible] لا يجوز للصحف اليومية ان تصدر اكثر من [illegible] في اليوم الذي [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] من طريق [illegible] الاحزاب بما [illegible] [illegible] من الرئيس [illegible] على بعض الاوراق [illegible] (٢١) .

---

(١١) [illegible] ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ [illegible]

(١٠) الوقائع ١١ ابريل ١٩٤٢ ، الاهرام [illegible] ١٩٤٢

(١١) [illegible]

وعندما تقدم أحد نواب الشيوخ بسؤال الى رئيس الوزراء حسين سري عن الاسباب التي استدعت هذا التفتيش أجاب على لسان الاستاذ السعدي المكلف أنه اعتقد أن يقترح على القلم الذين يترددون على هذا النادي شهوات بغير ترخيص من ادارة النشر ومن أجل هذا صدرت الأمر الى البوليس بتفتيش الحاكم العسكري العام (١٤٢) .

وعلى الرغم من مبررات الحكومة ودوافعها الا ان النحاس كان يجب عليه ان يتساءل بنفسه عن هذه الاعمال نظرا لمكانة زوجة سعد زغلول في المجتمع المصري ولان الاعتداء على مقار الأحزاب واجراءات تفتيشها يعد ردة اكيدة عن الديمقراطية مهما كان العمل بقانون الاحكام العرفية .

ووفق مضابط مجلسي النواب والشيوخ فان قضية الحرية الصحفية قد أخذت حيزا كبيرا في مداولات الاعضاء داخل المجلس بل تطرق الحديث عند تناول هذه القضية الى معاهدة ١٩٣٦ حيث اعتبر أحد الاعضاء ان الرقابة ليست من صنع الادارة المصرية وانما هي وليدة المعاهدة وذهب النائب الى المطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وما يترتب عليها من اجراءات تتعلق بالحرية الصحفية (١٤٣) .

وبالنظر الى مذكرة الوفد والتي تقدم بها مصطفى النحاس الى الحكومة البريطانية في ابريل سنة ١٩٤٠ يبدو التناقض الواضح فيما يتعلق بحرية الصحافة حيث اشار النحاس في تلك المذكرة بانه لا معنى لان تمتد الرقابة على الاخبار العسكرية الى الرقابة على كل الشئون المصرية حتى اصبح المصريون في عهد الاستقلال وكأنهم أمة عميه لا يسمع لهم صوت ولا يعرفون شئون بلادهم ولا يدرون الى أي مصير مسوقون ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم فيه يرزحون (١٤٤) .

---

(١٤٢) نفس المصدر السابق .

(١٤٣) الجلسة الرابعة والثلاثون من مضابط مجلس النواب جلسة ٢٨ ابريل ١٩٤٤ ص ١٤٠٥ الى ١٤١٥ من كلمة النائب (محمد فكري اباظة) .

(١٤٤) ملحق بمضبطة مجلس النواب [illegible] النائب محمد فكري اباظة المصدر السابق ص ١٤١٠ .

والجدير بالملاحظة أن الأحكام العرفية لم تطبق في انجلترا نفسها وقت قيام الحرب وعلى حد تعبير المستر براكن Prolin وزير المعلومات الانجليزي « لن توجد في بريطانيا صحافة تؤيد الحكومة على طول الخط ، فنحن ننظر إلى حرية الصحافة بنفس النظرة التي ننظر بها إلى استقلال القضاء والبرلمان » (١٤٥) .

واعتقد أن حرية الصحافة في بريطانيا وقت قيام الحرب كانت حقيقة أكيدة ، فلقد نشرت العديد من الصحف البريطانية مقالات انتقدت فيها المستر تشرشل لأنه يحتكر لنفسه معظم السلطات وطالبت بتوزيع مناصب حتى تواجه الفوضى المتفشية في الوزارات ، ونشرت صحيفة الأخبار البريطانية مقالا انتقدت فيه جميع وزراء تشرشل وقالت « إن بقاء المستر كوبر في الوزارة محسوبية صارخة لأن العمل الوحيد الذي قام به أثناء توليه منصب وزير الدولة في الشرق الأوسط هو حضور السهرات وحفلات الكوكتيل » ونشرت صحيفة « الديلي ميل » خبرا قالت فيه « إن أعضاء الوفد الروسي رفضوا حضور المآدب والحفلات قائلين : نحن جئنا إلى لندن لنعمل لا لنشرب الشمبانيا ونأكل الكافيار . وعلقت صحيفة المانشستر على هذا الخبر قائلة « كنا نود لو سمعنا هذا التصريح من الوزراء الانجليز (١٤٦) كل هذا وأمثاله يكتب في انجلترا زمن الحرب ولا تتعرض له الرقابة حتى قيل إن المستر تشرشل استعمل الرقابة في حماية وزارته تأييدا لقضية الحرب . فأجاب « إن الوزارة التي تحمي نفسها بغير رضاء الشعب لا يمكن أن تعيش في انجلترا (١٤٧) .

وبعد هذا الاستعراض يمكننا القول بأن بريطانيا وهي الدولة صاحبة أعظم امبراطورية في العالم لم تطبق أي نوع من القيود على حرية المواطن الانجليزي سواء فيما يختص بحرية الصحافة أو حرية الأفراد

---

(١٤٥) نفس المصدر ص ١٤١١ .

(١٤٦) مجلة آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٤٤ ، روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ .

(١٤٧) من كلمة النائب فكري أباظة في مجلس النواب — الجلسة الرابعة والثلاثون ٢٨ أبريل ١٩٤٢ ص ١٤١٢ .

على وجه العموم ووفقا لقول النحاس باشا نفسه في أكثر من مناسبة « ان معاهدة ١٩٣٦ هي معاهدة الشرف والاستقلال » أي أن مصر وعلى حد قوله قد حصلت على استقلالها فعلا بالمعاهدة وحيث أنها لم تكن طرفا مباشرا في الحرب حيث أنها لم تعلن الحرب حسب (الا في عهد حكومة احمد ماهر ١٩٤٥) وبناء على كل هذه الاعتبارات فلم اجد مبررا ولعدا لكل هذه التسهيلات التي قدمتها حكومة ٤ فبراير وبلا أي مقابل . ولعل أخطر ما قدمته مصر هو حرية المواطن المصري الذي بات غريبا في أرضه وعلى وطنه .

وإذا كان احد رجال الوفد يؤكد أن مصر قد حصلت من بريطانيا مقابل كل هذه التسهيلات على وعد يمكنها من ممارسة كافة اشكال الاستقلال وحقها في السودان ويضيف صاحب هذا الرأي . بأن بريطانيا عندما اوشكت الحرب على نهايتها قد اعطت الضوء الاخضر للملك فاروق حتى يتخلص من الوفد وبالتالي يمكن لبريطانيا أن تتخلص من وعودها السابقة (١٤٨) .

لذا كان هذا القول صادقا فانه يحمل كل المسئولية السياسية ، فليس من المعقول ولا من المقبول شكلا ولا موضوعا أن تقدم مصر كل تسهيلاتها طوال فترة الحرب بما في ذلك تعطيل الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وقتل آلاف الأبرياء في الاسكندرية بسبب غارات الألمان ، على هذا الوعد الشفهي الذي قطعته بريطانيا على نفسها ونظرا لأهمية هذا الرأي فقد بحثت عن هذا ولو وعد يرشدني الى توثيق هذه المقولة ، ومع أسف لم اتمكن من ذلك سواء في المصادر أو الدراسات العديدة التي تناولت العلاقات المصرية البريطانية في الفترة موضع البحث .

ولقد بلغ من تعاون حكومة النحاس مع بريطانيا حدا تحدت فيه الحكومة كل مشاعر المصريين حتى أنه في سنة ١٩٤٤ والحرب قد اوشكت على نهايتها فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باقتراح

---

(١٤٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة .

وجوب الغاء الأحكام العرفية على أعتبار أن الأسباب التي من اجلهـا أعلنت قد زالت ولم تعد هنـاك ضرورة حربية أو متعلقة بشئـون المصريين مطلقا ، بل أن جميع الضرورات حتى الأدبية والمتعلقة منها بتقصى المجرمين في العالم والغاء الآثار المترتبة عليها وفي مقدمتهـا الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين (١٤٩) .

إلا أن ديكتاتورية الأقلية وتحكمها في قرارات المجلس قد جعلهـا تصادر كل رأي أو فكرة وطنية ، ولو حدث وتقدم الوفـد بمطلب الغاء الأحكام العرفية — في مثل هذا الوقت لكان من الممكن أن تكـون مبادرة طيبة تعيد الى الوفـد بعضا من هيبته داخل صفـوف الشعب المصري ، إلا أن الوفـد قد ارتضى لنفسه أن يأخذ موقفا مناهضـا لمشاعر المصريين جميعـا ، وبلا أي شيء إلا الوعود والأمنيات الطيبـة والتي يتبع الوفد تبنيها باحتفـاء .

وفي العشرينات والثلاثينات من هذا القـرن كانت القاعدة العريضة من الجماهير تدعم الوفـد حزبا لها وقيادة تتحرك باستشارته عقيـدة نشأ في حوادث ثورة ١٩١٩ فالتفت حوله الجماهير باعتباره ممثلا لمطالبها في الاستقلال والحـرية ثم كان وصـول رفاقه الى السلطة سـنة ١٩٤٢ حدثا اعتبر له كحزب ثوري حيث لم يستطع الشعب التفريق لأنه وضع أمام الاختيار الصعب الكفاح .. أو المساومة ، فاختار المساومة ، وكان نزول الانجليز معه هو تاريخ تحويلهم اياه حتى صمود وحدا ، لم يكن من تخاذله عن اثارة المسـائل الوطنية وهو في السـلطة ومن حوادث المحسوبية والاثراء والفساد واستغلال النفوذ ما نفـر منه الكثير من العناصر الوطنية الجادة وبدأت الجماهير تفقد ثقتها فيه بالتدريج والتمسك من قيادة جديدة .

وفي محاولة من الوفـد لاعادة شعبيته فقد صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذي سمح لعمال الصناعة بتكوين نقاباتهم الأمـر الذي أتاح أمام العمـل النقابي أن ينشـط حتى وصـل عدد النقابات في عام ١٩٤٤ الى ٤٦٣ نقابة (١٥٠) .

---

(١٤٩) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثانية ٣ (٤) ... (٦٢ من يناير سنه ١٩٤٤ ص ٦٥ .

(١٥٠) د. رفعت السعيد : تاريخ الحركات اليسارية في مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ص ١٨٠ .

وشرعت حكومة الوفد تتخذ بعض الاصلاحات الصورية الهامة بهدف تهدئة الخواطر الثائرة ولعل من بين هذه الاصلاحات إصدار قانون الضمان الاجتماعي ضد حوادث العمل وتحديد ساعات العمل وعلاوة غلاء المعيشة وتحديد الحد الأدنى للأجور (١٥١) . وكان الوفد قد أصدر قانون الاعتراف بنقابات العمال ، حيث اعترف القانون بحق العمال في تكوين النقابات إلا أنه قيد هذا الحق بعدة قيود أهمها أنه أخضع النقابات للرقابة البوليسية وجعلها عرضة للتفتيش والحل الاداري وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال (١٥٢) .

ويبدو أن الوفد كان يقدر أهمية بقاء العمال ركيزة أساسية في بناء الحزب وحرصا على سياسة الوفد فقد بدأ الاهتمام بمشاكل العمال حيث صدر لأول مرة قانون يتعلق بتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ثم قانون مكافحة الأمية (١٥٣) . وبدأ الاهتمام في تكوين « رابطة النقابات » وأسندت رئاستها إلى محمد حسني عضو الوفد وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم واقترح في أحد هذه الاجتماعات [illegible] فؤاد سراج الدين (سكرتير عام الوفد) [illegible] العمال [illegible] هذا الاقتراح إلى [illegible] العمال ولم يصل المجتمعون إلى قرار (١٥٤) .

ويبدو أن القاعدة العريضة من العمال كانت تقف ضد محاولات الوفد بهدف السيطرة على الحركة العمالية ولذلك فقد ظلت الحركة العمالية [illegible] على نفسها إلى أن [illegible] الوفد سنة ١٩٥١ [illegible] نشاطها بدأت [illegible] البطالة [illegible] من [illegible] لأن وجود [illegible]

---

(١٥١) ملحق بمضبطة مجلس النواب ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد الثاني ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ١٨٠ ، [illegible] عام ١٩٤٢ .

(١٥٢) د. رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ص ١٠٢ .

(١٥٣) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٧٢/١١/١٢ .

(١٥٤) د. رؤوف عباس، المرجع السابق الذكر ص ٢٣٠ .

مصر قد أوجد العديد من بطالات العمل على وصل عدد العمال المصريين العاطلين ضمن القوات المحتلة ...ر٢٠٠ عامل سنة ١٩٤٣ (١٥٥) ومع وبدء الطلب على العمال وخصوصا المهرة منهم اضطرت القوات البريطانية والامريكية الى دفع أجور مجزية نوعا ما وفجأة يتوقف هذا العمل مرة واحدة وتتحول هذه الأعداد الهائلة الى البطالة وهكذا اتيحت الفرصة الشيوعية الصحيحة لتصعيد المطالب العمالية بصورة قبلها ومن هنا بدأ المد الشيوعي يعرف طريقه بصورة مكثفة نحو العمال (١٥٦) .

والحقيقة ان الانعكاسات المباشرة لحادث ٤ فبراير على الحركة العمالية يمكن استقراؤه من خلال الاستياء العام لدى الجماهير العمالية وخصوصا امام الارتفاع الملحوظ في حاجيات المعيشة وكان من المستحيل على الجماهير ان تربط بين تردي المعيشة عموما وما حدث في ٤ فبراير (١٥٧) .

ويبدو أن الجماهير التي خرجت للتهليل والترحيب « بحادث » كثيرة لم تدر له مطلقا أحداث ٤ فبراير بما تحمله من مظاهر وطنية جارحة وظهور العديد من الاتجاهات السياسية التي اثرت بشكل واضح على جماهيرية الوفد ونالت من شعبيته ومكانته لدى الجماهير العمالية . واستطيع أن اقول ان الديكتاتورية التي مارستها حكومة الوفد ضد القوى المعارضة بهدف التقليل من شأن المعارضة قد اتت بنتائج عكسية تماما حيث بدأت الجموع الكثيرة من جماهير الوفد تختلف مع قيادتها الشعور بل أن بعضا من القوى الوطنية بدأت تبحث لنفسها عن زعامة جديدة وفقا لمفهوم سياسي جديد اوجدته احداث ٤ فبراير ولذا فانني اعتقد ان ردود الفعل الداخلية داخل الوفد نفسه كانت اكبر تأثيرا على الوفد من القوى السياسية التقليدية والتي عرفته بتراجعيتها للوفد وزعامته ولعل انشقاق مكرم عبيد عن الوفد قد عجل بالقضاء على انهيار هذا الهرم الشامخ والذي بقي لأكثر من عشرين عاما رمزا للصمود الوطني ..

---

(١٥٥) مجلة روز اليوسف ١٨ ديسمبر ١٩٤٣ .

(١٥٦) د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ٥٩ .

(١٥٧) دراسة عن دور النقابات العمالية في الحركة الوطنية اصدرها اتحاد عمال مصر ـ القاهرة ١٩٦٥ ص ١٢ .

الفصل الرابع

القوى السياسية وموقفها من حادث ٤ فبراير

١ — الهيئة السعدية .

٢ — الأحرار الدستوريون .

٣ — الإخوان المسلمين .

٤ — مصر الفتاة .

٥ — قوى أخرى لعبت دورا هاما في مجرى الأحداث .

الهيئة السعدية : (١) :ـ

لعل الدراسة السابقة توضح وبصورة كاملة مسئولية الوفد عن الأحداث التي وقعت مساء ٤ فبراير ١٩٤٢م تلك المسئولية التي نعتقد أنها لم تكن مطلقة وإنما شاركت فيها العديد من القوى الأخرى التي ساهمت بشكل أو بآخر في تصعيد حدة الصراع الدائر على الساحة المصرية .

ربما أن حادث ٤ فبراير لم يكن وليد يومه بل تضافرت على صنعه عوامل متعددة كان من أهمها سياسة القصر ومحاولته الاستئثار بالسلطة وعدم اكتراثه بقوة الشعب وسلك القصر في سياسته طرقا ملتوية كان من أهمها أحزاب الأقلية حيث اتخذها تكأة للنيل من الوفد ووجدت الأحزاب ضالتها في القصر فقد كانت هي الأخرى تهدف إلى النيل من الوفد وقد سلكت في سياستها طرقا تتنافى مع الديمقراطية .

ويبدو أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن مسئولية جهة محددة أو شخص بذاته لأن الحوادث لا تتم اعتباطا وانحراف الأمور إلى المنزلق الذي بلغته مساء ٤ فبراير جاء بعد نتائج سلسلة طويلة من الأخطاء والتجاوزات ترجع في معظمها إلى نوازع شخصية ودوافع حزبية ، ومن المؤسف أن الذين حملوا على التدخل البريطاني قبلوا وفي ظروف كثيرة ما يشبه هذا التدخل وارتضوه ، فشجبهم من أجل السيادة المصرية لم يكن شجبا خالصا وإنما لأن هذا التدخل لم يكن في صالحهم ، ومن هنا فإن محنة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها في جهة واحدة ، فإن الرجال الذين استخدمهم القصر وقربهم واصطنع إلى مشورتهم ــ وكان الملك لا يزال حدثا قليل التجربة ــ وعشرات النواب والوزراء والشيوخ الذين قبلوا أن يشتركوا في برلمان ووزارات لا شأن ولا اعتبار لها عند الشعب ، لذا فإني أعتقد أن المسئولية يجب أن تشمل هؤلاء جميعا .

---

(١) لم تنشر الهيئة السعدية برنامجا لها باعتبارها حزبا سياسيا جديدا لأن رجالها لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل رأوا أن الزعامة الوفدية هي التي خرجت على المبادئ الأساسية للوفد .

وحزب الهيئة السعدية من بين الأحزاب التي انشقت عن الوفد (١٩٣٧) ولا سيما في هذه الدراسة صور الخلاف بين أحمد ماهر ومصطفى النحاس وإنما الذي يعنينا في المرتبة الأولى إبراز أثر هذا الانشقاق على مجرى الأحداث السياسية .

والجدير بالملاحظة أن خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد تم دفعه من إقالة حكومة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) يعد من أهم العوامل التي أثرت في سلوك الوفد وسياسته العامة سواء فيما يتعلق بعلاقاته بالقصر أو فيما يتصل بعلاقاته بأحزاب الأقلية ، ولعل زيادة حدة الصراع بين القوى المتنافسة قد دفع الوفد إلى التضامن مع بريطانيا بهدف ضرب القوى الأخرى (القصر وأحزاب الأقلية) .

ب- من أثر انشقاق الدكتور أحمد ماهر والنقراشي عن الوفد أن شكل محمد محمود حكومته (يناير ١٩٣٨م) وحل مجلس النواب تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا بولائهم للنحاس عندئذ، منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده إلى منصة الحكم إلا أنهم تأكدوا أنه لا سبيل لهم إلى العودة لعضوية مجلس النواب إلا إذا أنكروا هذا الولاء له فانضم كثيرون منهم إلى الدكتور أحمد ماهر وانضم إليهم غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمحون في الوصول إلى عضوية مجلس النواب والتف للدكتور ماهر والنقراشي من هؤلاء وأولئك الهيئة السعدية (٢) وبعد التكوين خرجت الهيئة السعدية إلى حيز الوجود لتدعم موقعها على مسرح الأحداث السياسية ليس من أجل أن تكون تجمعاً سياسياً بديلاً من هيبة الاحتلال ونفوذه وإنما لكي تكون جبهة معارضة تقف على الطرف المضاد لحزب الأغلبية (الوفد) وتنضم قليلاً إلى أحزاب الأقلية المتعاونة مع القصر بهدف الانتقام من الوفد والنيل من شعبيته لدى الجماهير ، ويبدو أن هذه كانت المهمة الأساسية لحزب الهيئة السعدية خلال فترة الحرب .

---

(٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ١٢ مارس ١٩٣٨م .

وتشير الوثائق البريطانية الى بعض مظاهر الصراع داخل الوفد (قبل خروج ماهر والنقراشي) ووفق رواية السفير البريطاني « ان الصاهر لمساعديه للنحاس لا تعطى ثقة شعبية لدى الجماهير ومن ثم فلابد لهما من زعيم وطنيه تستطيع أن تنافس زعيم الوفد في شعبيته لدى الجماهير ، والملك الشاب وحده الذي يستطيع أن يمثل هذه الشخصية »(٣)

ويهذا التحليل يضع لامبسون أصابعه بمهارة فائقة على حقيقة العلاقة بين الملك فاروق وحزب الهيئة السعدية وهو يشير من طرف خفي الى أن العنصر كان وراء تفاقم الصراع بين القوتين المتنافستين (أحمد ماهر والنقراشي من جانب ومكرم عبيد والنحاس من جانب آخر) حيث يشير لامبسون في ملحق البرقية قائلا « ان فاروقا قد استغل التنافس الدائر وعمل على تصعيده بصورة واضحة » (٤) ولعل خروج ماهر والنقراشي من الوفد يعد من أقوى الدوافع التي شجعت فاروق على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧م على اعتبار أن شخصية أحمد ماهر والنقراشي كانتا تشكلان باحداثه خلل في هيكل الوفد وهو ما يسمى بسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل (٥) .

ويبدو أن من بين الأسباب التي ساهمت من حدة التنافس بين فاروق والنحاس ان الأخير كان يعتقد أن فاروقا ضليع في تلك المؤامرة (٦) .

ولما كان الدكتور أحمد ماهر رجلا ماكرا في السياسة يعلم جيدا حقيقة القوى الأكثر تأثيرا في السياسة المصرية فقد أدرك أن الوقوف بجانب بريطانيا والاعتماد عليها هو الطريق الأمثل للوصول بحزبه الى الوزارة من

---

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقيه رقم ٢٠٩٠ من لامبسون الى ايدن ١٦ فبراير سنه ١٩٣٧م .

(٤) نفس المصدر .

(٥) مذكرات حسن يوسف - مصدر سبق ذكره ص١٢٨ ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٧ يونية ١٩٥٥م .

(٦) نقلا عن الاستاذ كامل زهيرى ١٩٨٢/٤/٣٠ نقابة الصحفيين القاهرة .

هما كان قراره : « إن الحزب يرى إعلان الحرب على ألمانيا تطـــورا لأن الحرب فرصة طيبة لتقوية الجيش المصرى وتقوية مركز مصر السياسى باعتبارها من أكبر الدول المحـــروسة »(٧) .

والغريب في الأمر أن يرى الدكتور أحمد ماهر وهو الشخصية التى لعبت دورا رائدا في الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة ١٩١٩م أن إعلان مصر الحرب على ألمانيا هو الحل الأمثل لتقوية مصر عسكريا متناسيا الثمن الباهظ الذي ستدفعه مصر لو سلكت هذا الاتجاه منذ بداية الحرب سواء فيما يتعلق بأرواح أبنائها أو تدمير مرافقها العامة ، حيث ستكون مصر في هذه الحالة شريك كامل في الحرب وعليها أن تتحمل تبعة ما يحدث .

والحقيقة أن بقاء مصر بعيدا عن التورط في إعلان الحرب كان مسلكا جادا ومتفقا إلى حد كبير مع مصلحة مصر القومية بالرغم من التضحيات الباهظة التي قدمتها مصر تبعا لارتباطها بمعاهدة ١٩٣٦م إلا أن هذه التضحيات كانت شيئا لا يذكر أمام أهوال الحرب وأضرارها بالإضافة إلى أن هذا الموقف المصري كان حجة تذرعت بها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الحرب لكي تحول دون قذف المدن والمرافق المصرية حتى أن حكومة الوفد ذاتها قد عملت على استغلال هذه الورقة الرابحة حينما بدأت قوات المحور تتقدم صوب الإسكندرية حيث زود محافظها بتعليمات يرسلها بدوره إلى روميل مؤكدة أن مصر لا ذنب لها وأن الوجود البريطاني داخل الأراضي المصرية يعد شكلا من أشكال الاحتلال الذي لا ذنب لمصر فيه (٨) ومما يضاعف من مسئولية الهيئة السعدية تجاه قضية دخول مصر الحرب أن هذا الموقف جاء مناقضا لمشاعر الغالبية العظمى من المصريين حيث كانت قطاعات كبيرة من الرأي العام تنفر من اشتراك مصر في الحرب على اعتبار أنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، كما عبر عن ذلك الشيخ مصطفى المراغي شيخ الأزهر وهو يخطب في مسجد بيبرس وكان فاروق حاضرا يؤدي صلاة الجمعة وكانت مشاعر الناس غاضبة إثر وقوع غارة عنيفة على القاهرة راح ضحيتها ٣٩ قتيلا ، ٣٢ جريحا (٩) .

---

(٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٢ أغسطس ١٩٨٢، مجلة المصور ٣/١/١٩٤١م تصريح لأحمد ماهر .

(٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد القاهرة ١٢/١١/١٩٨٢م جاردن سيتي .

(٩) البلاغ ٢٠ سبتمبر ١٩٤١م ، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .

ولعل موقف الهيئة السعدية من دخول مصر الحرب كان نتيجة سياسة تهدف الوصول بالحزب الى موقع الوزارة الا ان السياسة البريطانية كانت تدرك أن هذه الدعوة لا تجد قبولا لدى الرأي العام المصري وأن بقاء مصر بعيدا عن هذا الصراع سوف تترتب عليه العديد من المكاسب لدى بريطانيا ومن هنا فقد حرصت بريطانيا بعيدا عن هذه الدعوة على اعتبار أن الحزب السعدي لا يمثل واقعا ملموسا في صفوف الجماهير وأن فكرة دخول مصر الحرب لا تجد من يؤيدها .

وجريا على سياسة التفاهم بين الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين فقد فكر البعض في أن يندمج الحزبان في هيئة واحدة يكون محمد محمود باشا رئيسا والدكتور أحمد ماهر نائبا عن الرئيس وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها ولم ير الدستوريون بالفكرة بأسا ما دام محمد محمود سيكون رئيسا ، لكن هذه الفكرة لقيت مقاومة من الهيئة السعدية اعتقادا منهم بأنهم ورثة سعد زغلول وبأنهم سيحتفظون على الصف ما داموا محتفظين باستقلالهم ، أما اذا انضموا الى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس سيظل محتفظ الوراثة الوحيد لسعد زغلول ونتيجة لأسباب هذه الدعوة بها فشيئا لم يكن يسيرا على زملائهم التغلب عليه . ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين (١٠) .

ورغم التفاهم الذي طرأ على العلاقة بين الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين كان تفاهما مصطنعا لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه وقوع العديد من المهاترات ومحاولة كل حزب النيل من الآخر (١١) .

---

(١٠) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ١٥٢ ، فتحي رضوان ٨/٩/١٩٨٢م لقاء شخصي .

ويبدو أن فكرة الاندماج تعد أكبر دليل على أن الحزبين لم تكن بينهما سياسة واضحة اللهم الا انه كان للنيل من الوفد يعتبر أرضية صلبة من الممكن أن تقوم عليها فكرة الاندماج .

(١١) صحيفة السياسة الأول من نوفمبر ١٩٣٨م ، مجلة المصور ٢٣ ديسمبر ١٩٣٨م .

ويلاحظ ان محاولة النيل من الدستوريين كان مسلكا تبعه الدكتور احمد ماهر حتى يظفر بتشكيل الحكومة عن طريق التشكيك في نزاهة وزارة محمد محمود وتعد مزرعة الجبل الأصفر اكبر دليل على هذ المسلك (١٢) ، اما عن موقفه الهيئة السعدية من بعض القضايا القومية

فقد درج اليسار المصرى على وصف هذا الحزب بأنه حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة (١٣) . وقد وصفه احد كتاب اليسار بأنه الحزب الذى يمثل الرأسماليين الكبار (١٤) .

ومن الطبيعي أن تقوم فلسفة الحزب على الدفاع عن مصالح اعضائه حيث ضم الحزب كثيرا من كبار الاقطاعيين مثل الدكتور محمد حلمى الجيار وعائلة الانربى ، احمد حلمى محمود (١٥) .

وعلى الرغم من أن الحزب كان حريصا على ابراز فكرة الديمقراطية من طريق توسيع دائرة لاختصاص المجالس النيابية والتشريعية الا أن هذه الأفكار النظرية قد تهاوت منذ اللحظة الأولى لتكوين الحزب ولعل هذا راجع الى عدة عوامل اساسية :

اولا : لقد كان من بين العوامل الهامه في انسلاخ النقراشي واحمد ماهر عن الوفد هو عدم موافقتهما على سياسة الوفد الليبرالية في مجال الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى حيث حمل الدكتور احمد ماهر حملة عنيفه على الوفد وسياسته وخصوصا فيما يتعلق بالعمال

---

(١٢) مضابط مجلس النواب – دور الانعقاد الثالث ١٢ فبراير ١٩٣٩م ص ١٣٠ ، لقد أثار السعديون موضوع مزرعة الجبل التابعه لوزارة الزراعة حيث تم بيع ثمارها في مزاد قيل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة وتقدم استجواب من احد السعديين كان سببا في استقالة رشوان باشا وزير الزراعة بناء على رغبه القصر

(١٣) انور عبد الملك مصر مجتمع جديد بنيه العسكريون ص ٣٢ بيروت ١٩٦٤م .

(١٤) كمال الدين رفعت ، حزب التحرير الوطنية ١٩٣٦ ١٩٥٤ اعداد مصطفى طيبة ، آخر ساعة ١٢ اكتوبر ١٩٦٦م .

وكان مما ذكره : « ان الحكومة اعتدت على العمال بالعديد من النعم حتى اباركهم وجرائهم على الاخلال بالنظام والتحكم فى رؤوسائهم واضاف الدكتور ماهر قائلا :

« اذا استمرت هذه الفوضى حتى تعم عمال المصانع والزراعة فانها ستحدث بلا شك فوضى اجتماعية لا يعلم مداها الا الله » (١٦) .

وكان افتقار الحزب الى البرنامج الاقتصادى والاجتماعى من بين العوامل التى ادت الى انصراف غالبية الشعب المصرى عنه ماعدا فئة قليلة من طلاب الجامعات والتى انبهرت بشخصية الدكتور احمد ماهر وحججه القوية فى العديد من القضايا القومية بالاضافة الى مقدرته الفائقة على اجادة الحوار والبعد السياسى الكبير الذى كان يتمتع به (١٧) .

ثانيا : محاولة الزج بمصر فى الصراع الدولى القائم عن طريق الحرب ضد المانيا وهذه الدعوة لم تجد لها اى صدى لدى الجموع الكاسحة من المصريين بل وقد اتهم احمد ماهر صراحة بانه يتملق الانجليز على حساب المصالح القومية بهدف الوصول بحزبه الى موقع الوزارة (١٨) .

ثالثا : لقد اشترك الحزب فى العديد من الوزارات التى افتقدت الى اى اساس ديمقراطى او دستورى بدءا من سنة ١٩٢٨م وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م وكل هذه الوزارات كانت صنيعة من صنائع القصر والاحتلال ، وهكذا ارتضى الحزب لنفسه ان يتخذ من القصر والاحتلال تكأة لوجوده واستمراره بقبول العديد من اشكال المساومة التى مست فى معظمها مصالح مصر الوطنية وبدلا من ان يكون الدكتور احمد ماهر وحزبه حربا على الاحتلال وسياسته حتى يكون جديرا بتركة سعد زغلول وحتى تلتف الجماهير من حوله ، بالعكس من ذلك فقد بدأ العديد من اعضاء الحزب يبحثون لهم عن موقع جديد

---

(١٦) الاهرام ، المصرى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧م .
(١٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢م
(١٨) صحيفة المصرى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٠م .

بعد أن اكتشفوا أن الحيل الانشائية والخطب العصماء لا يمكن أن تحقق مطلبا دستوريا ، ولذا فقد انصرف عدد كبير من الأعضاء الى جماعة الأخوان المسلمين أو الى حركات اليسار بعد أن فقدوا الثقة في القيادات التقليدية ، التي كانت موضع ازدراء وخصوصا وسط قطاعات الشباب المثقف ، ولم يعرف عن هذا الحزب أنه اتخذ موقفا وطنيا تجاه العديد من قضايا مصر القومية والوطنية بل انه صاحب سياسة اللين ومحاولة التقرب من بريطانيا والارتباط بها باعتبارها الامبراطورية التي تناصر الديمقراطيات في العالم .

أما عن موقف الحزب من قضية الاحكام العرفية والتي صدرت بمرسوم في أول سبتمبر ١٩٣٩ م وبمقتضى ذلك وضعت الرقابة على الصحف والمراسلات ووسائل الاعلام فلقد اتفق السعديون على دستورية الاحكام العرفية الا أنهم طالبوا بدعوة البرلمان للتصديق على هذه الاجراءات عملا بنص الدستور (١٩) .

واعتبر الحزب أن اعلان الاحكام العرفية من أهم الالتزامات التي يجب أن تنفذها مصر لأنها لو لم تعلنها لتعرضت لحرجها وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ — على اعتبار أن المعاهدة نصت صراحة على اعلان مصر الاحكام العرفية (٢٠) .

وهكذا تحولت الهيئة السعدية دائرة لحزاب الائتلاف التي استغلها الاحتلال لتحقيق أغراضه وأصبح هذا الحزب ألعوبة في أيدي كبار الماليين المصريين المرتبطين بالشركات الاحتكارية الاجنبية ومما يؤكد العلاقة الوثيقة بين هذا الحزب وبين بريطانيا أن العديد من الاعضاء البارزين لهذا الحزب كانوا أعضاء في العديد من الشركات البريطانية (٢١) ولعل من مصلحة هؤلاء جميعا الاحتلال حفاظا على مصالحهم وامتيازاتهم حيث أنه من المسلمات أنه كلما ارتفعت نسبة العناصر التي تمثل قطاعا اجتماعيا معينا في قيادة
أنه كلما ارتفعت نسبة العناصر التي تمثل قطاعا اجتماعيا معينا في قيادة
حزب من الاحزاب كلما كان ذلك مؤشرا على اتجاه سياسة الحزب نحو تحقيق مصالح هذا القطاع .

---

(١٩) الاهرام ، المصري ، الدستور ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .
(٢٠) الدستور ١٩٣٩/١٠/١٧ م .
(٢١) مجلة الاقتصاد المصري القاهرة ١٩٤٦ ص ١٢ .

أما عن موقف الهيئة السعدية من أحداث ٤ فبراير فقد عبر عنه الدكتور أحمد ماهر بكلمته المشهورة . « لقد قبلت العودة الى الحكم بالنحاس قادما على أسنة الرماح البريطانية » وهذه المقولة بقدر ما هى لتعلم وأصبح النحاس باشا الا أن النظرة الموضوعية لعمق الأحداث وتطورها تقتضى منا عودة مرة ثانية الى الأحداث التى وقعت مساء ٤ فبراير « ومطرح كل حلول على المؤتمر الذى عقد بقصر عابدين والذى اشترك فيه زعماء كل الأحزاب ورؤساء الحكومات فقد أجمعت الآراء على قبول الانذار البريطانى لكن كان الاختلاف فيما بينهم . حل يشكل النحاس حكومة وفدية خالصة أو حكومة قومية من بين كل الأحزاب أو حكومة ادارية تكون مهمتها اجراء انتخابات نيابية يتولى الحكم على أثرها الحزب صاحب الأغلبية (٢٢) وأجمعت كل الآراء بما فيهم الدكتور أحمد ماهر « زعيم الهيئة السعدية » على الموافقة على أى حل من الحلول المطروحة ما عدا أن يشكل الوفد وزارة وفدية خالصة ، وفى هذه الحالة فقط يكون الوفد قد قبل المجىء على أسنة الرماح البريطانية — على حد قول أحمد ماهر — أما أن يشكل النحاس حكومة سواء أكانت قومية أو ادارية على الرغم من أنه يعد تنفيذا صريحا للانذار الا أنه من وجهة نظرهم « قادة الأحزاب » لا يعتبر تنفيذا للانذار ويعتبر خروجا من دائرة التسلط البريطانى .

ويبدو أن حزب الهيئة السعدية قد عمل على استغلال أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ لا لأسباب وطنية ولا لأن كرامة مصر قد أهينت واستقلالها قد أهدر وانما كانت الدوافع الحزبية والكراهية الشديدة التى يكنها الدكتور أحمد ماهر للنحاس باشا هى العامل الأول فى موقف الدكتور أحمد ماهر وحزبه من أحداث ٤ فبراير ، حيث اعتبرت كل الأحزاب (بما فيهم الهيئة السعدية) أن الوفد قد حكم على نفسه بالموت البطىء (٢٣) وهنا كانت فرصة مواتية لكل الأحزاب كى تنال من الوفد ومن شعبيته الكاسحة ومن تاريخه العريق فى قيادة النضال الوطنى ، والمهم أن الوفد قد اختار لنفسه هذا الطريق والذى يعد خطأ سياسيا كبيرا .

---

(٢٢) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١٨ ، ٢٥/٥/١٩٧٢م
مذكرات حسن يوسف ص ١٢٥ .
(٢٣) جريدة السياسة ١٠/٢/١٩٤٤ . أخبار اليوم ٣ مايو ١٩٤٥ م

وعلى الرغم من أن سياسة الحزب السعدي كانت تعني التعاون مع الحسمة « بريطانيا » الى اقصى حد حتى وصل الامر الى الاصرار على اعلان الحرب من جانب مصر ضد المانيا الا أن الدكتور احمد ماهر قد وصف ما حدث مساء ٤ فبراير في مذكرته التي قدمها الى السفير البريطاني « بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر يتعارض صراحة مع معنى المعاهدة (معاهدة ١٩٣٦) ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ (٢٤) .

ويبدو أن الدكتور احمد ماهر قد اتخذ هذا الموقف ومثلا لعدة عوامل اساسية

أولا . أن هذا الموقف يعد تطبيقا لخاطر الملك فاروق والذي كانت تربطه بالدكتور احمد ماهر علاقات وطيدة .

ثانيا مواكبة لمشاعر الرأى العام والذى صدم صدمة عنيفة من جراء ما حدث (٢٥) .

ثالثا والاهم من كل ذلك أن السعديين كانوا يعتبرون انفسهم ورثة سعد زغلول وأن ما حدث يعد فرصة اكيدة لكي يحتل السعديون مكانة كبيرة لدى الجماهير الساخطة على الوفد والاحتلال معا .

ونظرا لان رد الفعل كان عنيفا سواء لدى الرأى العام أو لدى الاحزاب السياسية لذا فقد حرص السفير البريطاني على استقطاب الموقف عن طريق رصد الاحزاب وكان الدكتور ماهر أول من عمل السفير على الاتصال به حيث بعث اليه السكرتير الشرقي للسفارة في محاولة لارضاء الدكتور ماهر وحزبه وتشير الوثائق البريطانية الى موقف مغاير تماما للموقف الذى اعلنه الدكتور ماهر مبدلا من أن يمضي في موقفه والذي يعني أن بريطانيا قد انتهكت معاهدة ١٩٣٦ وارتكبت خطأ سياسيا لا يغتفر « لقد تحدث في لقائه مع السكرتير الشرقي للسفارة عن ارتباط مصر ببريطانيا واهمية سياسة حزبه في اعلان الحرب ضد المحور والتأكيد على أن النحاس باشا هو الذى ارتكب

---

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٥٢ من لامبسون الى ايدن ٥ فبراير ١٩٤٢ م . F O 371

(٢٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٤/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة ، أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦ م .

كل نجحا حقت آمال بريطانيا في حملة الطلبة ووافق مع الزعماء الآخرين في اجتماعات القصر (مساء ٤ فبراير) على أن ما تطلبه بريطانيا يعد تدخلا لا مبرر له ومع ذلك قبل الحكومة تؤيده الحراب البريطانية (٢٦) .

وكان أحمد ماهر كان يلوم بريطانيا لا لأنها أهدرت استقلال مصر ، ولا لأن ما حدث يعرض العلاقات بين الدولتين للخطر ولكن لأن بريطانيا جاءت بالوفد ، كذا يبدو التناقض الواضح بين ما أعلنه أحمد ماهر صراحة وبين ما صرح به للسكرتير الشرقي واحدث السفارة البريطانية انطباعا بأن موقف الدكتور ماهر يعد مناورة موجهة الى النحاس أكثر من بريطانيا (٢٧).

وعلى الرغم مما بذله السعديون من محاولات لاقناع الدكتور ماهر بالعدول عن سياسة مهاجمة الوفد الا أن المعارضة أخذت تضاعف من نشاطها على الرغم من الأحكام العرفية المفروضة على البلاد بحجة النيل من الوفد ، وأخذت تقارير الأمن العام تلاحق المعارضة في كل مكان وخصوصا الهيئة السعدية حيث بدأت أكبر حركة اعتقالات في المدن والقرى بتهمة توزيع صور من الاحتجاج الذي قدمه أحمد ماهر الى السفير البريطاني (٢٨) .

وعلى ما يبدو فان النحاس باشا قد انزعج انزعاجا شديدا بسبب الحملة المكثفة والتي يتزعمها السعديون لأن حكومة الوفد كانت حريصة على اخفاء ما حدث في ٤ فبراير حيث امتنعت جميع الصحف من الاشارة الى هذا الحادث ولو من بعيد الا أن أحد النواب قد عبر الموقف من خلال استجواب تقدم به الى رئيس الحكومة بخصوص حرية الصحافة ولماذا لم ينشر أي شيء عن أحداث ٤ فبراير (٢٩) .

---

(٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٢٥ من لامبسون الى ايدن ٩ فبراير ١٩٤٢ م . F O 371

(٢٧) نفس الوثيقة السابقة .

(٢٨) الأهرام ١٩٧٥/٢/١٤ م من تقارير الأمن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ – الجلسة الثالثة ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ ، دور الانعقاد الثامن عشر من ٢٧ تقدم الاستجواب الشيخ عادل جبرا

ولما كان هذا الاستجواب يمثل احراجا واضحا لحكومة الوفد وان الاجابة عليه تعد انكارا لقرارات الحكومة فقد اعتذر النحاس عن الاجابة بحجة ان فيها مساسا بسيادة العرش وهو ما يتعارض تماما مع الدستور (٣٠) .

ونظرا لان هذا الموقف يعد تناقضا واضحا في سياسة الحكومة فقد حرصت المعارضة على طرق العديد من الابواب التي تشير ولو من بعيد الى أحداث ٤ فبراير وشهدت قاعات مجلس الشيوخ العديد من المواقف التي تمكنت المعارضة بمقتضاها من احراج الحكومة (٣١) .

وعلى الرغم من الاحكام العرفية القاسية والرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات عموما الا ان الهيئة السعدية قد تمكنت من ان تنال من الوفد واضعفت من شعبيته الى حد كبير نظرا لان الحكومة قد اسهمت في تحري الرغبات البريطانية بصورة توحي بالاستنكار واستياء شديدين من بعض الوفديين قبل غيرهم وبشهادة احد الوفديين « فقد كان حكم الوفد اقرب الى الديكتاتورية منه الى النظام الديمقراطي السليم (٣٢) .

واسرفت الحكومة في تفسير « ضرورة الحرب » فاعتقلت اعدادا كبيرة من اعضاء الهيئة السعدية دون ان يكون لهم شأن في الاضرار بمجهود الحلفاء (٣٣) وتساءل احد اعضاء مجلس الشيوخ . هل من حق الحاكم العسكري ان يعتقل ما يشاء بدون ذكر الاسباب ؟ واضاف النائب قائلا : قد يكون ذلك مقبولا في بعض الظروف بحجة المحافظة على سلامة الدولة ، اما ان يقول الحاكم العسكري عندما قبض على علي ماهر باشا انه يمتنع عن ذكر الاسباب لسلامة الدولة ، هذا مقبول لان علي ماهر رجل متصل بشئون الدولة ولكن من غير المقبول ان يقبض على موظف في الدرجة الثامنة لتوزيع منشورات او لاشتراكه في مظاهرة فلماذا يسأل الحاكم العسكري عن اسباب القبض او الاعتقال ليمتنع عن ذكرها (٣٤) .

---

(٣٠) نفس المصدر السابق .
(٣١) نفس المصدر .
(٣٢) محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٢٦ .
(٣٣) روز اليوسف ٢٥/٢/١٩٤٤ م .
(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ ـ الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ م ـ دور الانعقاد الثامن عشر ص ٣٦ ، ٣٧ .

وفى الوقت الذى اسرفت فيه الحكومة فى تفسير « ضرورة الحرب » فانها قد أسرفت أيضا فى مكافأة أنصارها من الوفديين واساءت الى الاخرين ممن ليسوا من انصارها ولم يكن لها ان تحتج مثل الحكومات الاخرى بمثل ذلك حيث أن الوفد اعتبارا آخر لانه الحزب الذى يؤمن بالدستور وينادى بالديمقراطيه ويستند الى قواعد جماهيرية كاسحة ، من هنا كان لا بد على الحكومه أن تسير فى الحكم بالطريقة الديمقراطية ، واذا كان الحكم الدستورى أصلا له خصومه وله الاحزاب التى تضيق به فلم يكن من المعقول ان تتغاضى حكومه الوفد عن السلاح الذى تستغله بقية الاحزاب وتشهره فى وجه الوفد حيث انه من المؤكد ان السلطة ستزول يوما ما عن الوفد وستذهب هيبة الاحكام العرفية ويبقى الحقيقة التى سيعجز الوفد عن مواجهتها .

ومضى الحزب السعدى متضامنا مع غيره من أحزاب المعارضة فى محاولة مستميته لاحراج الحكومة حيث اجتمع المعارضون وكتبوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر (٣٥) .

وكان احمد ماهر صاحب فكرة ان يكون للمعارضة رأى فى الامور الخطيرة التى تتعرض لها مصر مثل محاولة اغراق الناقلة وتحطيم آبار البترول وخطوط المواصلات بهدف اعاقة تقدم القوات الالمانية (٣٦) .

ولما كانت سياسة الهيئة السعدية هى كشف وتعرية حكومة الوفد بهدف التقليل من هيبتها لدى الرأى العام المصرى فقد قاد الدكتور أحمد ماهر زعماء الاحزاب السياسية فى اكبر مظاهرة سياسية توجهت الى القصر الملكيه بعد أن ثبت انه لا جدوى من مواجهة الحكومة فى القاهرة ولعل الهدف من وراء تلك المظاهرة السياسية هو اطلاع الرأى العام على ما تفعله الحكومة ضد المصلحة القومية بدءا بالاستثناءات والاعتقالات واجراءات فصل الموظفين وانتهاء بتحديات ٤ فبراير . واختارت المعارضه تحية الملكيه بالذات لكثرة ما فيها من متظلمين يسهل اقناعهم (٣٧) ، ويعلق احد

---

(٣٥) أنظر ساعة ٢٦ ابريل ١٩٤٢م نص عريضة الاحزاب حول اعتقال على ماهر .

(٣٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ م .

(٣٧) نفس المصدر السابق .

وعصابة الاحزاب على حقه الزعامة فتقول : « لقد عملت الحكومة على مصادقة الشخصيات التي استخلفتها وأثارت منهم متاعب كثيرة وتكلف بعض السد والمشايخ واعتقلت بعض الطلاب والفلاحين والمدرسين الالزامي ». وارجع صاحب هذه الرواية السبب في ذلك « الى ان احترام القانون لم يصبح في اخلاقنا ولم يستقر في مشاعرنا بل على العكس يرى الكثيرون من المحكومين التحايل على القانون للتخلص من احكامه ويعتبرون ذلك « شطارة » ويغتبطون لها وقد يكون مرجع ذلك الى الاستعمار الذي حكم مصر ازمانا طويلة ، حيث فرض على المصريين احكاما ظالمة من بلغ بنا الاغتباط بالتحايل على القانون ان اصبحنا نتحايل على احكام الشريعة الاسلامية نفسها » (٣٨) .

ولعل الدكتور هيكل كان يشير الى فتوى وزير الاوقاف ـ حسين الجندي ـ في وزارة النحاس حيث عقد الوزير اجتماعا حضره كثير من العهد الذي بفتوى كانت موضع سخرية وتعجب من جماهير الشعب وخلاصة الفتوى « ان الملك فاروق ينحدر من الدوحة النبوية الشريفة من طريق والدته الملكة نازلي حفيدة سليمان باشا الفرنسي « الكولونيل سيف سابقا » (٣٩)؟ وقد يكون الكولونيل سيف بعد ان اسلم قد صلح اسلامه واصبح من اكرم الناس عند الله لكن ان يكون من سلالة النبي عليه الصلاة والسلام فهذا هو العجب العجاب .

ويلاحظ ان جهود المعارضة قد تركزت كلها ضد حكومة الوفد في شكل منسق وراحت تبث الدعايات والاقاويل بهدف كسب ارض جديدة على حساب الوفد وكان القضية المصرية قد اصبحت شبه صراع بين الوفد واحزاب الاقلية بعيدا عن القضية الاساسية وهي الوجود البريطاني . والملفت للنظر ايضا ان الحديث عن ٤ فبراير قد انصب على الوفد بعيدا عن الخطر الحقيقي وهو الاحتلال البريطاني ومما يسترعي الانتباه ايضا

---

(٣٨) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣٩) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ اغسطس ١٩٨٢ م .

أن الوفد لم يعالج تلك القضية (٤ فبراير) بحكمة وحنكة شديدين بل مضى ليسلم لمعارضيه نقطة بعد أخرى ولعل أهمها تأثيرا على الوفد هي قضية مكرم عبيد (٤٠) .

وبالرغم من أن السعديين كانوا يعتبرون مكرم عبيد وراء كل المشاكل والانشقاقات التي أصابت الوفد بل وكان من بين أسباب خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد هو مكرم عبيد نفسه إلا أنه وبمجرد أن انفصل مكرم عن الوفد حتى تلقفوه وصنعوا منه بطلا وطنيا نزيها وعدوه ضحية الانحرافات والسرقات التي ترعاها زوجة النحاس ومن ورائها أقاربها وأصدقائها (٤١) .

وبمجرد خروج النحاس من الحكم ــ ٨ أكتوبر ١٩٤٤ م ــ شن الدكتور أحمد ماهر حملة ضده متهما إياه بأنه كان يحكم مصر وفقا لأساليب هتلر وموسوليني معتمدا وراءه برلمان جاء نتيجة لانتخابات مزيفة (٤٢) .

وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٤ م صدر مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤ م يقضي بإلغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت في عهد الوزارة السابقة (٤٣) ، وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس إلى وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل ما عرف عنه أنه كان متعاطفا مع الوفد ومن بين هؤلاء الدكتور طه حسين المستشار الفني لوزارة المعارف (٤٤) .

ولعل من أهم العوامل في تقوية الهيئة السعدية هو مساعدة السيدة صفية زغلول « حرم سعد زغلول » لهذا الحزب وكراهيتها الشديدة للنحاس ، وربما يرجع ذلك إلى أنها رفضت أن تبرر النحاس عقب توليه

---

(٤٠) الحديث عن انشقاق مكرم عبيد لرجالات الفصل الخاص بسياسة القصر على اعتبار أن خروج مكرم عبيد كان متاحا لسياسة القصر عقب ٤ فبراير .

(٤١) روز اليوسف ١٧ أبريل ١٩٤٤ م .

(٤٢) السياسة والأهرام ، الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤ م .

(٤٣) الوقائع المصرية ١٤ نوفمبر ١٩٤٤ م ، الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ م .

(٤٤) الوقائع المصرية ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ م ، الأهرام ١٣ أكتوبر ١٩٤٤ م .

ورده ٤ فبراير عندما ذهب لتلقى تهنئة أم المصريين « كما كان يطلق عليها » وقال نحاس وهو يقبل يدها : « جئنا لنتلقى من أم المصريين تهانيها » فقالت له : « لا أهنيكم ولا أهنئكم . ليس خليفة سعد زغلول هو الذي يتولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية » فقال النحاس : « نحن أنقذنا العرش وأنقذنا الاستقلال » فقالت : « إن شئت الأيام إلا أن خليفة سعد تولى الحكم على دبابات الانجليز » (٤٥) .

ويبدو أن السيدة صفية زغلول كانت تناصر الدكتور أحمد ماهر على اعتبار أن الهيئة السعدية هي الرصيد الوطني الباقي من تراث سعد زغلول ولذا فقد منحت المنزل النادي السعدي وراحت تستقبل أعضاء الهيئة السعدية وتزودهم بنصائحها وحدث في ذكرى سعد سنة ١٩٤٣ م أن هاجم الشباب الوفديون الشبان السعديين أثناء زيارتهم لبيت الأمة . وراحوا يقولون في مواجهة الدكتور أحمد ماهر : النحاس ، النحاس ، فما كان من الدكتور ماهر إلا أن قال : انجليزي انجليزي . ورد السعديون هذا الهتاف فأرسلت الحكومة قوات البوليس واقتحموا بيت الأمة وضربوا الشبان السعديين أمام أم المصريين (٤٦) من هنا كان إصرار أم المصريين على إعلان عدائها الصريح للنحاس وحكومته وذلك من خلال المواقف التالية .

أولا : أنها طلبت من الوفد أن يبحث عن مكان آخر غير بيت الأمة للاجتماع .

ثانيا : أنها ذهبت عقب ٤ فبراير إلى القصر الملكي واعتذرت باسم سعد زغلول عما فعله خليفة سعد وقالت لحسنين باشا (رئيس الديوان) « قل للملك إنه ليس من سياسة سعد أن يتولى الوفد الحكم على الدبابات وقد اختلف سعد كثيرا مع الملك فؤاد ولكنه لم يلجأ مرة واحدة للأجنبي وكان يقول : « الملك هو رئيسنا جميعا » وأضافت السيدة صفية زغلول « إنني منذ يوم ٤ فبراير لا أنام الليل وإني أعجب كيف ينام الرجال » (٤٧) .

---

(٤٥) أخبار اليوم ١٦ يناير ١٩٤٦ م .

(٤٦) المصدر السابق .

(٤٧) نفس المصدر السابق ، تقارير البوليس المخصوص محفظة رقم ١٨ وثائق عابدين وثيقة رقم ١٢ دار الوثائق القومية .

أما الوسائل التي اتبعها النحاس مع السيدة صفية زغلول فقد قطع عنها الإيراد ومنع جميع وزرائه من زيارتها وصدرت الأوامر إلى الرقابة أن تحذف مقالات الثناء عليها أو حتى مجرد ذكر اسمها (٤٨) ويبدو أن النحاس قد حاول إعادة العلاقات مرة ثانية مع بيت الأمة فقد حاول عمل مؤتمر أن يدفل الوسائط تمهيداً لعودة العلاقات إلا أن السيدة صفية زغلول أجابت بأنها لا تضع يدها في يد النحاس وإنها تغفر له إساءته لشخصها أما إساءته لمصر وإذلاله مصر فهي لا تستطيع أن تنساه » (٤٩) .

ويبدو أن السيدة صفية زغلول قد تأثرت كثيراً من أحاديث الدكتور أحمد ماهر — ضد النحاس فقد كان الأول كثيراً التردد عليها وكانت تصرح دائماً أن الوفد وزعامته قد خرجا على خط سعد زغلول وأن المسئول عن رسالته هو أحمد ماهر وجماعته السعدية (٥٠) .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كانت صفية زغلول تعتبر النحاس ضحية للعديد من الشخصيات التي زينت له ما صنع في ٤ فبراير وكانت تقول « إنني حزينة على النحاس الذي عرفته قبل ١٩٤٢ ولا استطيع أن أنسى ـــــه هذم مصر حتى تلك الحين عقبات متلاحقة أما النحاس بعد ذلك » أنسه الله » (٥١) ولعل هذا يفسر لماذا لم يشترك النحاس في تشييع جنازة صفية زغلول .

وهكذا تجمعت كل أنواع المعارضة لكي تحد من النحاس وحكومته معاً حتى تنمو الأحقاد والضغائن ضد الوفد وحمل النواب السعديون حملة شديدة على الحكومة لدرجة أنهم طالبوا بإلغاء ما جاء في معاهدة ١٩٣٦ مما يمس استقلال مصر (٥٢) وكأن الزعماء السعديون أنفسهم لم يشتركوا في توقيع هذه المعاهدة بحكم أنهم كانوا أعضاء بارزين في الوفد واسبغ من الممكن

---

(٤٨) أخبار اليوم ١٦ ، ٢٠ ، ١٩٤٦/١١/٢٢ .

(٤٩) نفس المصدر .

(٥٠) الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤ .

(٥١) أخبار اليوم ١٩٤٦/١١/١٦ .

ص ٢٢٧ - ٢١٨

(٥٢) مضبطة مجلس الشيوخ — الجلسة الأربعون ٢٨ ابريل ١٩٤٤

. سمع في مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول وباء الكوليرا مثل هذه الكلمات التي تتمثل في سخريتها المرة تلك العداء الشديد الذي يكنه الأعضاء السعديون ضد حكومة الوفد « إن مصر تعيش ساعات عصيبة فقد داهمتنا الملاريا كما داهمتنا الحكومة الحالية مع هذا الفارق الوحيد وهو أن الملاريا قد داهمتنا على متن الطائرة البريطانية كما داهمتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى (٥٣) وعلى الرغم من أن هذه الكلمات لم تنشرها الصحف إلا أنه قد تناقلها الناس وأصبحت حديث رجل الشارع في مصر

ولم يترك السعديون فرصة إلا استغلوها بهدف زعزعة ثقة المصريين في الوفد وقيادته وما كانت مذكرة نوفمبر ١٩٤٣ إلا انطلاقة من هذه السياسة تلك المذكرة التي قدمها المعارضون ومن بينهم الحزب السعدي إلى قادة الدول الكبرى المجتمعين في القاهرة (تشرشل - روزفلت - شيانج كاي شك) شهروا فيها بالوفد وسياسته وحددوا مطالب مصر في أربع نقاط أساسية .

١ - التسليم باستقلال مصر ورفع القيود التي أوجدتها المعاهدة وجلاء جميع القوات الأجنبية .

٢ - الاعتراف بحقوق مصر في السودان .

٣ - استرداد مصر كامل سلطتها على قناة السويس .

٤ - اشتراك مصر في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ذات سيادة .

وقد تضمنت المذكرة أيضاً الشكوى من سوء استخدام الوزارة للأحكام العرفية وللرقابة الصحفية (٥٤) وهذه المذكرة لا تختلف عن مذكرة الوفد والتي قدمها إلى الحكومة البريطانية في ابريل ١٩٤٠ حيث كانت مطالب تحت ضرورة سياسية بعد أن ملت السلطة البريطانية التي لعرضه قد طال الانتظار .

---

(٥٣) المصدر السابق ص ٣١٨ .

(٥٤) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١٦٧ الرافعي مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ .

والحق أن عودة الوزارة الوفدية لم تكن من اختراع المعارضة وإنما بدعوة من الملك فاروق (٥٥) وهذا ما يؤكد الدافع الحقيقي من وراء تلك الدعوة أو غيرها من المواقف الحميدة والتي كان الهدف في محصلتها تشويه صورة الوفد بدرجة تسمح للقصر بإقالته في الوقت المناسب وبلا أي ردود فعل شعبية أو بريطانية .

ونستطيع أن نقول أن سياسة الهيئة السعدية لم تكن قائمة على أي أسس ديمقراطي أو دستوري ولي مبالغتها في فكرة الديمقراطية تتناقض تماما مع سياسة حكومات الأقلية والتي ترأست الحكم بدءا من يناير ١٩٣٨ وحتى ٤ فبراير وقد كانت الهيئة السعدية من بين الأحزاب التي اشتركت في الحكم على الرغم من مخالفة ذلك صراحة لنص الدستور الذي يخول حزب الأغلبية حق تشكيل الحكومة إلا أن أحزاب الأقلية قد تمكنت من تزييف الانتخابات بالعديد من الوسائل وصادرت في ذلك حق الأمة في اختيار مرشحيها وللأسف فقد تعودت العديد من الحكومات على المضي في هذا الطريق الذي يعد انتهاكا صريحا لأبسط حقوق الإنسان المصري .

الأحـــــــرار الدستوريون :

وهم أول تجمع خرج على الوفد سنة ١٩٢٢ وتولوا الوزارة منفردين أحيانا ومؤتلفين مع غيرهم أحيانا أخرى وكانت آخر وزارة لهم تلك التي جاءت عقب إقالة الوفد ١٩٣٧ واستمروا فيها حتى أغسطس ١٩٣٩ ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى تأليف الحزب الخلاف من الدستور والعمل على سرعة إصداره وتنفيذه والمحافظة على الحياة الدستورية وتأكيدا لأهمية الدستور عند مؤسسي الحزب سموا أنفسهم بهذه التسمية (٥٦) .

واعتمد الحزب في تكوينه على طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية ذوي الثقافات الأجنبية وعلى ضوء برنامج الحزب يبدو إلى حد كبير أنه جاء متفقا مع التكوين الاجتماعي والفكري للأحرار الدستوريين .

---

(٥٥) مذكرات حسن يوسف ص١٦٦ ، د.هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٦١ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ .

(٥٦) د. أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ القاهرة ٨٢ ص ٢٤٩ .

وبالرغم من انهم يدعون الى استقلال البلاد الا انهم يحرصون على مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة السادسة من برنامج الحزب على ضرورة تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل على أساس من العدل (٥٧) .

والعدل مبدأ اخلاقي يفهم باكثر من زاوية حيث يفهمه الرأسماليون بانه الارتفاع بالمستوى الاجتماعي للعامل في اطار النظام القائم ويفهمه الاشتراكيون على اختلاف درجاتهم بانه تغيير في اساس ملكية وسائل الانتاج وقد ظلت مبادىء هذا الحزب مصدر شك وريبة لدى قطاعات كبيرة من العمال المصريين لان الصفة الغالبة على هذا الحزب انه تجمع يعتمد على العصبيات اكثر من اعتماده على مبادئ سياسية حيث ضم العائلات ذات العصبيات الريفية ومن هنا كان اكثر الاحزاب تفككا وتعرضا للخلافات الشخصية حول زعامته (٥٨) .

ويلاحظ ان كل الاحزاب السياسية فيما عدا الحزب الوطني انشطرت من الوفد أو صدرت عن أشخاص اصلا من انصار الوفد فالاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية كل هذه القوى تألفت من أشخاص انفصلوا عن الوفد في هذا الوقت أو ذاك .

وعلى الرغم من ان هذا الحزب يعد من اهم الاحزاب مطالبة بالدستور الا انه ما ان تولى محمد محمود الحكومة (ديسمبر ١٩٣٧) حتى قامت حكومته بحركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة وشملت ايضا عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية واحلت الموالين لها محلهم ولعل هذا كان مقدمة لتزييف ارادة الامة حتى لقد شهد السفير البريطاني نفسه بات واضحا أن الانتخابات سوف « تزيف » بواسطة الحكومة (٥٩) .

---

(٥٧) قانون حزب الاحرار الدستوريين القاهرة ١٩٤١ ص ١٩

(٥٨) مجلة آخر ساعة ١٩٤٤/١١/٢٢ .

(٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠١ من لامبسون الى ايدن ٨ فبراير ١٩٣٨ .

وبالفعل فقد بدأت الحكومة في القيام بالعديد من الاجراءات التي تؤكد عزمها على تزييف ارادة الامه ولعل الخطوة الاولى في تلك العمليـــة هي اجراء الانتخابات على مرحلتين (الوجه القبلي في يوم والوجه البحري بعد خمس واربعين ساعة) وشرعت الحكومه بحجه الحفاظ على الأمن وتنظيم وحتى تبدو هذا الاجراء وكأنه لا يتعارض مع الدستور فقد تم اصدار فتوى من قلم قضايا الحكومه بان هذا الاجراء لا يتناقض مع الدستور (٦٠)

وتعد هذه هي المرة الاولى في تاريخ الحياة النيابيه المصريه التي تجرى فيها الانتخابات على مرحلتين بدلا من اجرائها في يوم واحد كما كان متبعا من قبل ولا يخفى نائب رئيس الاحرار الدستوريين الهدف الحقيقي من وراء هذا الاجراء حيث يقول (لقد كان محمد محمود اكثر اطمئنانا الى الوجه القبلي فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى لانصار الحكومة اثر ذلك في مجرى الانتخابات في الوجه البحـــري تاثيـرا كبيرا) (٦١) .

ولم تكتف الحكومة بهذا الاجراء وانما اقدمت على تعديل الدوائـــر الانتخابية عن طريق فصل بعض المناطق او ضم مناطق اخرى بما يتـــفق ومصالح مرشحي الحكومة (٦٢) .

ومن المؤكد ان ما اقدمت عليه الحكومات من تعديل الدوائر الانتخابية ادى الى الاستهانة بالقانون واقتناع الاحزاب بامكان تعديل تلك الدوائـــر على هواهم ولم تفرق الاحزاب بين المبادىء القومية الثابتة والمنافع الحزبية العابرة ويكفي ما اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٧ يعد مثلا واضحا لمدى الاستهانة بفكرة ثبات الحدود الجغرافية بين الاقاليم (٦٣) .

---

(٦٠) صحيفة السياسة ٢٥ فبراير ١٩٣٨ .

(٦١) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٧٢

(٦٢) المصدر السابق ، صحيفة المصري ١٥ فبراير ١٩٣٨

(٦٣) مضابط مجلس النواب ــ دور الانعقاد العادي الاول ١٢ اغسطس ١٩٤٢ ص ١٢١٦

وهكذا سنح للدستوريين في الحكم اكثر من عام ونصف لم يقوموا الا بالاجراء التقليدي الذي تتبعه كل وزارة حزبية وهو سن القوانين التي تهدف لتضييق على خصومها السياسيين .

ووفقا لهذا الاتجاه فقد اصدرت الحكومة مرسوما في ٨ سبتمبر ١٩٣٨ م بمنع قيام الجمعيات او الجماعات التي لها صورة تشكيلات شبه عسكرية « القمصان الملونة » (٦٤) .

ومعنى ذلك ان الملك في وقت كان قاسما مشتركا في حركة الصراع الدستوري القوى السياسية المختلفة يهدف ان يكون للقصر موقف الريادة او بالمعنى المتعارف عليه ان يكون فاروق هو المصدر الفعلي للسلطات وفي المقابل فلا مانع من أن يتخلى الملك عن اى تجاوزات ترتكبها حكومات الاقلية حتى ولو كان من بين هذه التجاوزات تزييف ارادة الامة .

ويحكي احد زعماء الاحرار الدستوريين في تصوير ما حدث عقب فوز الدستوريين في انتخابات ١٩٣٨ فيقول « لقد كان من المتوقع الا يقبل الملك استقالة الحكومة او يكلف محمد محمود باعادة تأليفها لكن ما حدث ان الوزارة قدمت استقالتها فاستبقاها الملك للبت فيها ومضت الايام ولم يبت في امر الاستقالة ولا في الوزارة الجديدة بل ان البرلمان افتتح والقى محمد محمود خطاب العرش وامر الوزارة مازال معلقا وعندما صدر الامر لمحمد محمود بتأليف الوزارة قدم كشفا باسماء اعضائها فاستبقاه الملك وطلب كشفا آخر وهكذا حتى قدم محمد محمود ثمانية كشوف (٦٥) .

ويبدو أن على ماهر (رئيس الديوان الملكي) قد لعب الدور الرئيسي في افساد العلاقات بين القصر والاحرار الدستوريين ولعل الهدف هو ان يكون كامل البنداري عضوا في الحكومة حتى ينقل للقصر ما يدور داخل جلسات مجلس الوزراء (٦٦) .

---

(٦٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٢ من لامبسون الى ايدن
F O 371

(٦٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٧٨ ، السياسة الاول من اغسطس ١٩٣٨ ، مصر الفتاة ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٨ .

(٦٦) المصور ١٤/٤/١٩٣٦ بقلم فكرى اباظة ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية الاول من يوليو سنة ١٩٥٥ ، د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٨٨

ولم تستطع حكومة محمد محمود ان تقف في وجه هيمنة القصر ومد ولائه المتكرر للنيـل من استقلال الحكومة حتى وصل الامر ان علي ماهر قد تخطى عمل الحكومة وقام بتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (مارس ١٩٣٩) على الرغم من أن محمد محمود كان حريصا على الذهاب الى هذا المؤتمر حتى يحظى ببعض الشهرة وخصوصا وان هذا المؤتمر (المائدة المستديرة) سيناقش القضية الفلسطينية التي تحظى باهتمام بالغ من الشعب المصري ، وتشير الوثائق الامريكية الى ان علي ماهر كان حريصا على عدم حصـــول محمد محمود على تلك الشهرة (٦٧)

ويضيف نائب رئيس الاحرار الدستوريين قائلا « لقد كان محمد محمود يريد ان يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر راجيا ان يكون له فضـــل المشاركة في تفريج ازمة العرب من اهل البلاد المقدسة ولكن الرجـــل محتفظا بما يرجو ان يقوم به من ذلك ايما احتفاظ » (٦٨) .

واذا كان هذا الموقف يعد تصعيدا في الصراع بين القصر والحكومة فانه من ناحية اخرى يعتبر مخالفة صريحة لابسط المبادئ الدستورية فلم يكن من الطبيعي أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية هي بلا شك من اختصاص الحكومة ، واذا كان علي ماهر لم يحصل على تكليف رسمي من الحكومة (٦٩) حتى تتحمل مسئوليـــة اعماله فان هذا الاجراء يعد مخالفة لابسط القواعد الدستورية والبرلمانية .

وكان الاجدر بحكومة محمد محمود ان تقدم استقالتها ولعلها بذلك قد تخلت عن شخصية اكثر من اشتراكها في مؤتمر المائدة المستديرة ودون بذلـــك تصبـــح فاروق وحاشيته في موقف غاية في الصعـــوبة الا ان الدستوريين قد عملوا على انفسهم ان يكونوا تابعين للقصر على اعتبار انه مصـــدر السلطات الحقيقية وهم من هذه الناحية يتحملون القدر الاكبر في المسئولية .

والحقيقة انه لم يكن هناك ضرورة ملحة تستدعي قبول محمد محمود تشكيل الحكومة من البداية طالما تأكد ان الهدف من اقالة حكومة الوفـــد هو مجيء حكومات ائتلافية التي لن تقف في وجه النفوذ المتزايد للقصر

---

(٦٧) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة ١٥٢٢ من بيرت فيش الـــى الخارجية الامريكية ٤ فبراير سنة ١٩٣٩ . 110 - 307

(٦٨) د. هيكل جـ ٢ ص ١٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ٣٦

(٦٩) المرجع السابق .

والعرش في كثيرا من المشاكل التي دار حولها النزاع بين العرش والقصر كانت بخصوص مسائل سبق أن وقع النزاع حولها من قبل بين حكومة الوفد والقصر وبينهما وقف الأحرار الدستوريون إلى جانب القصر ضد وفد (٧٠) .

وكان على الأحرار الدستوريين أن يدفعوا ثمن عدوانهم على الدستور وكان الثمن غاليا حيث تفلتت خيوط السلطة التي أمسكت في يد حكومتهم إلى يد القصر وما أن حل عام ١٩٣٩ حتى كانت الحكومة قد وصلت إلى مرحلة لم تعد تملك من السلطة إلا ما تستمده من القصر وأصبح دستور القصر هو دستور الحكومة (٧١) .

وظل الصراع قائما بين علي ماهر ممثلا للقصر وبين محمد محمود الذي كان يصارع المرض حتى اضطر إلى تقديم استقالته ولقد اختلفت الروايات حول ظروف الاستقالة فالبعض يعتقد بأن تقديم الاستقالة قد تم بناء على أوامر القصر (٧٢) .

والبعض الآخر يعتقد أن محمد محمود قد أبلغ الملك برغبته في الاستقالة بعد أن علم أن علي ماهر يتصل ببعض الأشخاص ليعرض عليهم الاشتراك معه في الوزارة الجديدة (٧٣) .

أما محمد محمود نفسه فيقول للسفير البريطاني غداة تقديم استقالته أنه ليس من سبب سوى ظروفه الصحية (٧٤) واعتقد أن القصر هو الذي

---

(٧٠) د. عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ بيروت في سنة ١٩٧٣ ص ٢٢٥ .

(٧١) مصر الفتاة ٨ - ١٠ أغسطس ١٩٣٦ ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٥ .

(٧٢) عبد الرحمن الرافعي مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ٦٩ ، كريمت حسن يوسف ص ١٠٥ .

(٧٣) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ١٦٢ - محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ١٢٠ .

(٧٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١١ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ . F.O. 407 223

طلب من محمد محمود أن يقدم استقالته نظرا لان على ماهر كان حريصا على اقالة محمد محمود حتى تسند اليه رئاسة الحكومة ولما كانت العلاقة بين فاروق وعلى ماهر تتسم بالود المتبادل فمن الطبيعي ان يطلب فاروق من محمد محمود ان يقدم استقالته ومما يضاعف من صحة هذا الاعتقاد ما تشير اليه الوثائق الامريكية من أن محمد محمود لم يعد موضع ثقة الملك فاروق بسبب مؤامرات على ماهر (٧٥) .

وسواء اكان القصر هو الذي اوعز الى محمد محمود بتقديم الاستقالة او أن محمد محمود هو الذي اقدم من نفسه على تقديم الاستقالة فالنتيجة واحدة وهي أن الاستقالة قد قبلت لأن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الملك .

وهكذا سلكت احزاب الاقلية طريقا لا تتفق مع المبادئ الدستورية معتمدة على القصر الذي لم يتورع عن اقالة اية حكومة حينما يجد أن الغرض من بقائها قد استنفد وبخروج الدستوريين من الحكم انتقلوا الى صفوف المعارضة الا أن معارضتهم كانت دائما في اطار التعاون مع بريطانيا باعتبارها الدولة الحليفة ولقد ذكر السفير البريطاني « أن الدكتور احمد ماهر يبدي قدرا كبيرا من التعاطف مع الدول الديمقراطية وانه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا اكثر مما ورد في معاهدة ١٩٣٦ وان الاحرار الدستوريين يشاركون الدكتور احمد ماهر في وجهة نظره تلك » (٧٦) .

وحتى ما يبدو فان موقف الاحرار الدستوريين لم يكن مختلفا في اية قضية من القضايا القومية وانما كانت السمة المسايرة لهذا الحزب هي الانقسام فبينما كان رئيس الحزب موافقا على اعلان الاحكام العرفية كانت الهيئة العليا ترى خلاف هذا الرأي على اعتبار أن مصر لم تعان الحرب فضلا عن بعدها عن ميادينها ومن ثم فلا موجب لفرض

---

(٧٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٨٩ من بيرت فيش الى الخارجية الامريكية ٢٢ اغسطس ١٩٣٩ .

(٧٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٦ من لامبسون الى هاليفاكس ١٢ يناير سنة ١٩٤٠ .

حد القانون المقيد للحرية وإنما كان الغرض من هذا القانون هو ضمان موقف مصر مجانب لنظرا فى استطاعة الحكومة لاستصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ولقد صدرت تشريعات مشابهة تتعلق بالمس والتموين والصحف والجمهرة الاعلام وبعد مناقشة الموضوع داخل اجتماعات الحزب سكت محمد محمود عن ان يقنع المطالبة باصدار اعلان الاحكام العرفية محتجة ان الدستوريين لو كانوا شركاء فى الحكم لتضامنوا مع الوزارة فى هذا الاجراء وليس من الانصاف أن يكون للاحزاب فى الموضوع الواحد رأيان متناقضان تبعا لوجوده فى الحكم أو خروجه فى المعارضة (٧٧) .

أما عن موقف الدستوريين من قضية دخول مصر الحرب ضد المانيا فقد اختلفت وجهات النظر فبينما كان محمد محمود (رئيس الحزب) يرى ان افضل وسيلة لتدعيم الصداقة بين مصر وبريطانيا هو ان تعلن مصر الحرب ضد المحور (٧٨) كان نائب رئيس الحزب (الدكتور هيكل) وغالبية الحزب يؤيدون الاتجاه القائل بضرورة تجنيب مصر ويلات الحرب (٧٩) .

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطانى — ابريل سنة ١٩٤٠ — تلك المذكرة التى وصفها السفير البريطانى بانها تعد تطرفا فى المطالب الوطنية بهدف أن يعيد للوفد هيبته وتفوقه على خلق المتاعب وتعتبر نقطة تحول خطيرة فى العلاقات المصرية البريطانية (٨٠) وعلى الرغم من أن المطالب القومية التى دعت اليها تلك المذكرة كانت موضع رضاء وقبول من كل القوى السياسية الا ان محمد محمود (زعيم الدستوريين) قد وصفها بانها محاولة للحصول على شىء بالتهديد والابتزاز وانما ابعد ما تكون عن الحكمة السياسية (٨١) .

---

(٧٩) مذكرات حسن يوسف ص ١١٧ ، الدكتور هيكل مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ١٩٧ .

(٨٠) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٢٢ من لامبسون الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ . F.O. 407 224

(٨١) الاهرام ، السياسة ٥/٨/١٩٤٠ ، [illegible]

أما عن موقف الدستوريين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

فلقد انضم الدستوريون بكل قواهم الى القوى المناهضة للوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ ولا غرابة في ذلك فقد كانوا أول الخارجين على الوفد سنة ١٩٢٢ وكان العداء بينهما يتفاقم يوما بعد يوم . ولقد رأى الدستوريون في تلك الأزمة تكوين وزارة ائتلافية برئاسة النحاس تضمن اشتراك الوفد وتحول دون انفراده بالحكم كما يريد القصر وتنسجم مع ما للوفد من أغلبية في البرلمان . ولقد أشار الدكتور هيكل الى تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس يعد حلا كريما للموقف ويجمل رفض الانذار مضمون العاطفية ويحافظ على استقلال مصر ... (٨١) وبعث محمد محمود رئيس الدستوريين رسالة احتجاج واستنكار للسفير البريطاني حملها « دسوقي أباظة » سكرتير عام الحزب الى « والتر سمارت » « السكرتير الشرقي للسفارة » وتضمنت تلك الرسالة العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أن ما حدث يعد انتهاكا خطيرا لمعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا (٨٢) .

ومن المؤكد أن بريطانيا كانت تقدر أهمية العلاقة الوطيدة مع الدستوريين لذلك أوفدت والتر سمارت « السكرتير الشرقي للسفارة » الى منزل الدكتور هيكل — رئيس الحزب بالنيابة — ليحمل اليه تحيات حكومة بريطانيا وتقديرها لسياسة الحزب ومواقفه في مناصرة الديمقراطية ومما يلفت النظر أن الدكتور هيكل لا يثير موضوع ٤ فبراير كقضية خلاف مع بريطانيا وانما يطلب من السكرتير الشرقي « والتر سمارت » أن تتوسط بريطانيا لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد للمعارضة ويحاول الدكتور هيكل أن يربط بين هذا المطلب وحادث ٤ فبراير بقوله « لابد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية لأحزاب المعارضة والا ستضطر هذه الأحزاب الى مهاجمة الوفد على اعتبار أنه جيء به الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية (٨٣) .

---

(٨١) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٢٨ — ٢٣٠ .

(٨٢) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣٥٥ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ . FO 371 - 31288

(٨٣) المصدر السابق وثيقة رقم ١٥٢٦ ١٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون الى حكومته .

ومزيدا في ارضاء المعارضة فقد كتب السفير البريطاني الى حكومته مثل موعز الى صحيفة التيمز والى الاذاعة البريطانية ، بيبيسي ، لتقديم تعليق على عودة الوفد الى الحكم على اعتبار أن بريطانيا مختلفة ايضا مع السعديين والاحرار الدستوريين لاخلاصهم لمعاهدة ١٩٣٦ ولمسيرتهم تنمية الديمقراطيه في العالم (٨٥) .

ويبدو أن السفارة البريطانية في محاولة منها لكسب ود المعارضه قد بدئت محاولات مع الوفد فيما يتعلق بخصوص عدد من المقاعد البرلمانية لمعارضة الا أن حكومة الوفد اشترطت أن يعلن الدستوريون والسعديون أن مصطفى النحاس قد ادى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله للوزارة في ٤ فبراير (٨٦) واذا ما وافق الدستوريون والسعديون على هذا التصريح يمكن الدخول في مفاوضات عدد المقاعد التي يمكن ان تترك للمعارضه وابدى الدستوريون موافقتهم على الشرط السابق (٨٧) الا أن عدد المقاعد التي تترك للمعارضة كانت موضع خلاف حيث طلب الدستوريون ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب وتمسك الوفديون بنسبه ١٠٪ فقط .

وهكذا أبدى الدستوريون موافقتهم لأن يعلنوا أن مصطفى النحاس بقبوله للوزارة في ٤ فبراير قد ادى خدمة جليلة للبلاد على شرط أن يتنازل الوفد عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب والا فان عودة الوفد ستكون على أسنة الحراب البريطانية .

وعندما فشلت المفاوضات قرر الدستوريون متضامنين مع باقي الاحزاب مقاطعة الانتخابات وهنا فان الامر يعد اكثر غرابة لان امتناعهم عن دخول الانتخابات لم يكن احتراما لمبدأ ولا احتجاجا على حادثة ٤ فبراير ولا أملا معقودة لانهم مضطهدون كما رأينا انما تحول الاحتجاج على شرط الاتفاق على الكراسي .

---

(٨٥) محسن محمد : التاريخ السري لمصر ص٣٦٥ .

(٨٦) آخر ساعه ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، اخبار اليوم ١٢ فبراير ١٩٤٦

(٨٧) دار الوثائق القومية تقارير البوليس الخصوصي محفظه رقم ١٨ وثيقه رقم ٣ ، آخر ساعة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وهكذا عادت نفس المناورات التى حدثت يوم ٤ فبراير يوم أن قالوا لمصطفى النحاس : إذا قبلت تشكيل وزارة قومية على هذا بعد خروجه من دعوه الانذار البريطانى ، وعندما أصر النحاس على رفض الحكومة القومية قالوا له : إنك جئت على أسنة الحراب البريطانية واليوم يطلبون عددا من المقاعد فى مجلس النواب ويشعرون أن النحاس قد فقد البلاد بقبوله الحكم وإذا رفض قالوا أن مجلس النواب إنه امتداد للحكومة التى جاءت على أسنة الحراب البريطانية .

ومن هنا فقد اشترك الدستوريون مع بقى القوى المناهضة للوفد فى مداهمة الانتخابات وأخذوا يعقدون الاجتماعات للتباحث فى كيفية مواجهة الوفد على اعتبار أن الوفد هو خصمهم الأول وجريا على سياسة النيل من الوفد فقد بعث الدكتور هيكل بخطاب إلى الملك فاروق يظهر فيه من حكومة وسياستها واعتبارها الحكم مغنما وعاب عليها تأليفها لجنة لبحث شئون مصر وقضاياها مابعد الحرب (٨٨) .

وظل رئيس الوزراء — مصطفى النحاس — هدفا لهجمات متعددة وجهتها له المعارضة مشيرة إلى ظروف مجيئه إلى الحكم ولم تتوان كل الأحزاب من اللجوء إلى أى الطرق مهما كانت بهدف النيل من الوفد وقيادته بما فى ذلك اللجوء إلى فتاوى العلماء (٨٩) ونسى الدستوريون أنهم قد عابوا على الوفد هذا المسلك فى مذكرة سنة ١٩٤٠ حينما تقدم إلى السفير البريطانى بمطالب مصر حيث اعتبرها محمد محمود مسلكا غاية فى الانتهازية وطعنة فى ظهر الحليفة (٩٠) .

---

(٨٨) صحيفة السياسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

(٨٩) عبد الرحمن الرافعى مرجع سبق ذكره جـ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ ،
مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦ .

(٩٠) صحيفة السياسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠ .

ومرة ثانية حاول الأعضاء الدستوريون في مجلس الشيوخ إثارة مذكرة ١٩٤٠ م في محاولة لإحراج الحكومة على أساس أن ما كان يعتبره الوفد مطلبا وطنيا سنة ١٩٤٠ قد أصبح أمرا منسيا عقب ٤ فبراير

إلا أن النحاس في محاولة منه لتفنيد تلك الاتهامات قد أعلن أن المذكرة بكل مطلب من المطالب الوطنية المدونة بها وفي مقدمتها الجلاء عن السودان هي محترمة ولا تزال هي نفس مطالبنا نعمل لها جهد إمكاننا حتى يأذن الله بتحقيقها أو نفنى دونها (٩٣) .

والحقيقة أن ما أعلنه النحاس والخاص بمذكرة أبريل ١٩٤٠ لم يعني بأية خطوة عملية وإنما كان من قبيل الاستهلاك السياسي لرد الهجمات المتكررة التي وجهتها المعارضة بهدف النيل من الوزارة والتقليل من دورها أمام الرأي العام .

و نستطيع أن نقول أن الأحزاب المصرية قد أضاعت قدرا كبيرا من جهدها في قضايا تعد ثانوية بالنسبة للقضية الأولى وهي الاحتلال حيث لم تشمل هذه القضية المكانة اللائقة بها وبالتالي فإن حكومة الوفد قد انشغلت بالدفاع عن نفسها وسوق العديد من المبررات في محاولة لإقناع الرأي العام بسياستها .

وبالقدر الذي كانت تتشدد به المعارضة كانت حكومة الوفد تندفع للارتباط بالاحتلال وتلبية كل طلباته سواء أكان هذا نكاية في المعارضة أو خوفا من تسلط الاحتلال ولهذا فإن الوفد يعد مسئولا مسئولية مباشرة عن العديد من التجاوزات التي وقعت طوال فترة بقائه في الحكم حيث أتاح لخصومه فرصة قوية لمعارضته حتى وصل الأمر إلى التشكيك في وطنيته (٩٤) .

---

(٩٣) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الرابعة – دور الانعقاد العادي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ ص٩٠ .

(٩٤) المصدر السابق الجلسة الثانية ٨ – ٩ ديسمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد الثامن عشر ص ٥١ .

وبدلا من ان تقدم الحكومه على تحديد تلك المزاعم راحت تصاعد من عدد الاعتداء عن طريق الاجراءات الاداريه التى شملت نقل وعد بسل العديد من المديرين وكبار الموظفين بحجة انهم يناصرون احزاب الاقليه (٩٤) .

والوضع ان الرقابه على الصحف ومنع الاجتماعات العلنية والاعتقالات السياسيه قد مكن الوزارة من ان تخلق مدة اكثر مما تطلبت الوزارات الوفديه فى اي عهد مضى او حتى وزارات الاقلية .

وعملا بقانون القنى الادارى باتت المعارضة تتوجس خوفا من هذا السلاح الذي استعملته الحكومه اسوأ استعمال وحتى دور الاحزاب خضعت لرقابة شديدة من جانب البوليس السياسي مما اضطر العالبية الكبرى من اعضاء الاحزاب الى الاعتكاف فى منازلهم خوفا من الاعتقال (٩٥)

والحقيقة ان احدا لا يستطيع ان يعفى سياسيا مصريا من الاشتراك فى اتاحة الفرصة للسفير البريطانى لانتهاك حرية مصر وكرامتها واستقلالها على النحو الذى حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وزعماء الاحزاب كانوا يخشون دائما ان يحل البرلمان الذى يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد الى الانتخابات حرصا على مكاسبهم وتأليف حكومة برئاسة النحاس بوسيلة كانت او اداريه او وطنية لم يكن ليزيل اثار الانذار البريطانى والمسئوليه عن هذا الحادث قسمة بين القصر والزعماء والاحزاب والسفير البريطانى .

اما من منهم كانت مسئولية اثقل او اخف فلا يغير من الحقيقة فى شئ وكل الاحزاب كانت تقبل مبدأ التدخل البريطانى ولكن كل منهم يؤثر الزاوية التى تتفق مع مصلحته .

فنحاس يريد ان تكون الحكومة كلها وفديه لمصلحته ومصلحه حزبه واحزاب الاقليه تريد ان تكون الحكومة ائتلافية حتى يكون لهم نصيب فى الحكم والقصر مرغم تحت ضغط الانجليز ولكنه يكره النحاس ويود ان تكون الحكومه مؤلفه من جميع الاحزاب لكي تتاح له فرصة المؤامره تأييدا لسلطته وسلطانا من سلطة الوفد .

---

(٩٤) الاهرام ٢٤/٢/١٩٧٥ من مذكرات الامين العام الذي سجل مجريات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٩٥) المصدر السابق .

ولم يعد للوفد تلك الحزبية التى استطاع فى الماضى ان يحوز اجماع مصر فى ساعات الثورة الشعبية فانشقاق العديد من اعضائه قد أدى الى تمييع ملامحه الاصلية وما حدث فى ٤ فبراير كان بمثابة الضربة القاضية لنفوذه، لقد بعد به العهد عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن (كما حدث سنة ١٩٣٥) ان نرى شابا اصيب بجرح قاتل اثناء احدى المظاهرات فيمسى محمولا فى دمه ليرسله - حيا وتقديرا - الى مصطفى النحاس قبل ان يلفظ آخر انفاسه (٦٦) .

لقد فقدت الجماهير المصرية حماسها الذى لم يعد يدفعها للموت فى سبيل الوفد ولذا فاننى استطيع ان اقول ان ما حدث فى ٤ فبراير كان اهم الاحداث - واعظمها تأثيرا على شعبية الوفد .

الاخــــــوان المسلمـــــون :

وفى الوقت الذى كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح او ضمنى من بعض رجال السراى والاحزاب كانت تجرى فى مصر دعوة اخرى تشبه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها فى وجوه اخرى ولكن الدعوتين تتفقان من حيث انهما خروج على المألوف فى قيام الأحزاب فلم تكن الاوضاع الاقتصادية او السياسية هى محل الارتكاز فى قيام الجماعتين وانما اتخذ كل منهما من الاسلام أساسا شاملا باعتبار ان الدعوة الاسلامية تجمع فى اطارها كل جوانب الحياة .

ولعل قيام جماعة الاخوان على هذا الاساس يعد من اهم العوامل فى شدة الاتفاق عليها والاهتمام بها ولما كانت الدعوة ذات طابع دينى فقط فى بدايتها لذلك انضم اليها كثيرون من انصار مختلف الاحزاب القائمة حينئذ دون ان يجدوا فى الانضمام اليها والولاء لها ما يخالف او يتعارض مع ولائهم لاحزابهم السياسية (٦٧) .

---

(٦٦) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

(٦٧) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله مصر الجديدة ٩/٨/١٩٨٢ .

وتدل ان يعلن حسن البنا نزول الاخوان الى مجال العمل السياسي في مؤتمر طلبة الاخوان بجمعية الشبان المسلمين (مارس ١٩٣٨) هذ ابعد في تربية الاسلام بالجانب السياسي على اعتبار ان اهتمام المسلم بشئون بلده من اهم المبادىء التي تقوم عليها الدعوة الاسلامية وانحصار معنى الفكرة الاسلامية في حدود الواجبات الروحية امر يتنافى مع طبيعـــــة الاسلام (٩٨) .

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسي في مايو سنة ١٩٣٨ هو الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الدعوة وكان المبدأ الاول من مبادىء هذه المرحلة ان الاسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها (٩٩) .

وفي العـــدد الاول من مجـــلة النذير يقـــول حسن البنا « انه بعد عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله متتبعـــة اثر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم متخذه القرآن منهاجا ولم يشترك الاخوان في المنازعات الحزبية بل كرست جهدها في ميدان التربية وتكوين الشعب بعلم وتطهير النفوس واذاعة مبادىء الحق والجهاد وقد نجحت الجماعة في ذلك واما اليوم فلن يكون ذلك وستخاصمون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعـــاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ويعملون به ملنا ولاء واما عداء ولسنا في ذلك نخالف خطتنا او نحرف عن طريقتنا او نغير مسلكنا بالتدخل في السياســـة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا ننتقل خطوة ثانية ولا ذنب لنا ان تكون السياســة جزءا من الدين وان يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين فليس في تعاليمه « اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله ولكن في تعاليمه قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار (١٠٠) .

---

(٩٨) صحيفة الضياء ٧ مارس ١٩٣٨ من قرارات مؤتمر الطلبة الاخوان

(٩٩) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ ص ٢٤٠

(١٠٠) صحيفة النذير العدد الاول اغسطس ١٩٣٨ ، الدعوة والداعية ص ٢٤٠ – ٢٤١ .

وكان نزول حسن البنا الى مجال العمل السياسي مثار اهتمام كل القوى السياسية في مصر وخصوصا في هذا الوقت بالذات (١٩٣٨) ففي هذا العصر كان الملك قد اتم انتصاره على الوفد بينما انسلخ عن الوفد حزب السعديين كما اخذت جماعة مصر الفتاة تهاجم الوفد علنا وتتنكر للدستور والحياة النيابية والمناداة بفاروق خليفة المسلمين في الوقت الذي بدأت جماعة الاخوان في التقرب من القصر حيث كان الاحتفال بذكرى جلوس فاروق على عرش مصر وتجمع الاخوان المسلمون في ميدان عابدين وهم يرددون يمين الولاء التقليدي « نمنحك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله»

ويبدو ان نزول الشيخ البنا الى ميدان العمل السياسي في هذا الوقت بالذات كان موضع اهتمام ولوم شديدين حيث اتهم البعض ان هذه الدعوة على علاقة بالفاشية والنازية بل وقد تجرأ البعض وشكك في صدق هذه الدعوة مدعيا انها تشبه الى حد كبير الدعوة الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا (١٠٢) .

ومن الانصاف أن نذكر بعض العوامل التي قد تبدد مثل هذه الاتهامات وتوضح هوية الدعوة للاخوان :

اولا - ان علاقة حسن البنا بالقصر في فترة بداية الدعوة لا تعبر على انه ولاء مطلق بقدر ما هي خطة مرحلية تقتضيها طبيعة الدعوة في مرحلتها الاولى .

ثانيا - ان اعتبار سنة ١٩٣٨ بمثابة بداية للمرحلة الثانية من مراحل الدعوة وهي مرحلة الاعلان عن الهوية السياسية للدعوة من الحتميات ان اية دعوة تختار ما يناسبها من وقت للاعلان عن مراحلها واهدافها فقد اعتبر ان الجماعة قد وصلت الى حالة تمكنها من الانتقال الى هذه المرحلة

---

(١٠١) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ طبعة اولى بيروت ١٩٧٣ ص ٣١٦ .

(١٠٢) المرجع السابق ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ٩٩ ، مذكرات كمال الدين رفعت ص ٣٢ ، د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ١١٤ .

حيث كثرت شعبها وتعددت وسائلها واصبح لها صحفها الناطقة باسمها (جريدة النذير) .. (مجلة المنار) ، واصبحت الدعوة تعم ارجاء مصر وخصوصا بين طبقة المثقفين الذين فقدوا كل ثقة في الاحزاب التقليدية القائمة .

واذا كانت الدعوة قد ارتبطت بالقصر او بحكومات الاقلية فلم يكن هو ولاء للقصر او للحكومات او ثقة فيهم وانما كان حتمية المصلحة ذاتها فليس من المنطق ان تستعدي الحركة وهي لا تزال في دورها الاول القصر والحكومات معا وهو ذكاء يحمد عليه الشيخ حسن البنا اما محاولة بعض المؤرخين الربط بين امور لا علاقة بينها والقاء التهم بلا تحقيق أو تمحيص علمي اعتمادا على مفارقات مادية ودعمة لبعض القوى على حساب الاخرى فان هذا يعد مجافيا للحقائق وبعدا عن الالتزام العلمي والموضوعي .

ثالثا : ان محاولة بعض المؤرخين (١٠٣) ايجاد نوع من الصلة بين جماعة الكشافة التابعة للاخوان وبين الفاشية هي محاولة لايجاد صلة بين اشياء لا علاقة بينها اطلاقا فقد كان للوفد فرقته الخاصة به « القمصان الزرقاء » وقد كان لمصر الفتاة تنظيماتها ايضا « القمصان الخضر » واذا كانت فكرة « النظام والطاعة » من بين اركان الدعوة فأي دعوة مهما كانت لابد لها من اطار عام ينظمها ولابد لها من قيادة حكيمة واعية تكون موضع ثقة الجميع والالتزام بما تقره القيادة هو من اهم اركان اي عمل ناجح ولهذا فمن بعض الاراء القائلة بان الدعوة ليست لها اية علاقة مباشرة او غير مباشرة بالدعوات في الدول الغربية . (١٠٤)

وبعد ايديولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون مقتربة من مدرسة المنار لصاحبها الشيخ رشيد رضا على الرغم من أن الشيخ البنا لم يشر الى تأثير هذه المدرسة في نفسه وان اعترف بانه حضر بعض مجالس رشيد رضا وانه كان كثير المطالعة في مجلة المنار كما انه اعتزم في احدى المرات اصدار مجلة شهرية شبيهة بالمنار (١٠٥) .

---

(١٠٣) د . عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية ص ٢٠٧،٣٠٨

(١٠٤) د . اسحاق موسى الحسيني . الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية في العالم العربي بيروت سنة ١٩٥٥ ص ٢١ .

(١٠٥) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٤٩ .

وعلى ما يبدو فان هذه الدعوة قد حظيت بترحيب من القصر الذى كان حريصا على ادخال الجماعة ضمن الصراع التقليدى بين الوفد والقصر وكان الملك حريصا على ان يمسك بزمام الامور فى يده وفى المقابل فقد حظى فاروق بتأييد الاخوان ولعل مرجع ذلك ما لمسوه من استعداد دينى عند الملك الشاب او ان مرحلة الدعوة كانت تقتضى هذا النهج التزاما بعدم توسيع دائرة الخلاف . وفى الوقت الذى كان يشكك فى هذه الدعوة (١٠٦) وقد يكون هذا التشكيك راجعا الى ما يعتقده البعض من ان الاخوان قد قبلوا الدخول فى دائرة الصراع بين الوفد والقصر (١٠٧) أو ان الوفد قد لمس خطر الدعوة بسبب اتخاذها اطارا اسلاميا يدفعها الى الانتشار السريع على حساب جماهيرية الوفد ومهما كانت دوافع الخلاف فان جماعة الاخوان قد استطاعت وبذكاء شديد ان تستغل الصراع الدائر بين الوفد والقصر وان توطد علاقاتها بعلى ماهر الذى احتضن هذه الدعوة نكاية فى الوفد ومن الثابت أن فترة تولى على ماهر الحكم تعتبر بداية انطلاقة جديدة لجماعة الاخوان (١٠٨) . حيث طالب حسن البنا على ماهر صراحة برغبة الاخوان فى تولى الشئون العامة فى الجيش المرابط ووزارة الشئون الاجتماعية (١٠٩) وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة بينهما .

وبالرغم من هذه العلاقة القوية فقد اعلن الشيخ البنا رأيه صراحة فى موقف مصر من الحرب وقد سجل الموقف فى رسالة بعث بها الى على ماهر يستنكر عزم الحكومة على اعلان الحرب بجانب بريطانيا مؤكدا استقلال مصر وفقا للقانون الدولى وانه ليس فى معاهدة ١٩٣٦ ما يلزم مصر بدخول هذه الحرب وطبقا للالتزام بمبدأ الحياد (١١٠) ولعل هذا الموقف ما يؤكد بان دعوة الشيخ فيما كان لها طابعها الخاص بها وان العلاقة مع على ماهر لم تكن الا وسيلة لخدمة القضية الاسلامية .

---

(١٠٦) صحيفة المصرى ١٩٣٨/٩/٢ .
(١٠٧) د . عبد العظيم رمضان مصدر سبق ذكره ص ٣١٠ .
(١٠٨) ريتشارد ميتشل . الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١ .
(١٠٩) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٣٦٢ .
(١١٠) المرجع السابق ص ٣٦١ — ٣٦٢ .

وخلال حكم وزارة علي ماهر ثم وزارة حسن صبري التي خلفتها (يونيه — نوفمبر ١٩٤٠) طور الاخوان نظامهم وتشاعت شعبهم وتعددت اسر الكشافة التي تتبعهم وتشكل المجلس الاعلى للكشافة وترأسه حسن البنا بنفسه وعين محمود لبيب مفتشا عاما لها (١١١) .

واثناء وزارة حسين سري (نوفمبر ١٩٤٠ — ٤ فبراير ١٩٤٢) صدر قرار من وزير المعارف بنقل الشيخ حسن البنا من القاهرة الى قنا ويعترف وزير المعارف بأن هذا النقل كان بإيعاز من السفير البريطاني الذي طلب من رئيس الحكومة (حسين سري) سرعة العمل على نقل الرجل لانه يعمل لحساب ايطاليا (١١٢) .

ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تلصق تهمة العمل لحساب المحور على اي شخص يرى السفير من خلال عيونه المنتشرة بأنه لا يكن ولاء لبريطانيا وهذا السلاح الخطير راح ضحيته العديد من المصريين الشرفاء الذين كانوا يعتبرون بريطانيا دولة محتلة لوطنهم بصرف النظر عن الديمقراطية او الفاشية ، فلقد كان لتطور الموقف العسكري في أوربا وانهيار فرنسا أثره في تشجيع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت ام رسمية لا على اعتبار ان المحور صديق الامة فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالا اسوأ من الاحتلال البريطاني هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كان هذا الميل يحمل في طياته دوافع التشفي نحو حليف اكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها كما انه كان يتضمن في الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الالمانية التي لا تخلو من جاذبية بعض قطاعات الرأي العام المصري وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته (١١٣) .

---

(١١١) محمد شوقي زكي . الاخوان المسلمون والمجتمع المصري القاهرة ١٩٥٤ ص ١٢٥ .

(١١٢) د . محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(١١٣) وثائق الخارجية الامريكية وثيقـــة رقم ٢٠٧٦ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٤ نوفمبر ١٩٤٢ . F W 862 20283/4

ويعلق وزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا بقوله : لقد حدث نقل الشيخ البنا أثرا كبيرا لدى دوائر الحكومة وتعددت الوساطات من النواب الدستوريين بشأن اعادته الى القاهرة واخيرا لدى حسين سرى موافقته على اعادة حسن البنا الى القاهرة مرة ثانية (١٦٤) ولعل حسين سرى قد استجاب لرجاء الاحرار الدستوريين خشية أن يرتد ضغط النواب وخصوصا وان احد اعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى الحكومة حول المبررات التي اعتمدت عليها في نقل مدرس من القاهرة الى قنا (١٦٥) .

وكان من الممكن ان تقع الحكومة في حرج شديد فليست لديها مبررات معقولة على اعتبار ان حسن البنا من اكفأ المعلمين في حقل التربية والتعليم وان ما يقوم به من نشاط اسلامي يعد بعيدا عن نطاق عمله كمدرس في وزارة المعارف .

وبعودة حسن البنا مرة ثانية الى القاهرة فقد انتقلت حركة الاخوان الى مرحلة جديدة وعلنية حيث قد استثمر قوته مما ضاعف من نشاطه وكان لهذا اكبر الأثر على دعوة الاخوان وانتشارها وكانت مصدر اعجاب قطاعات كبيرة من المصريين (١٦٦) .

وبعودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وكسر شوكة القصر لم تتنكر الجماعة لعلاقتها بالملك فاروق وانها احتفلت بعيد جلوسه على العرش (مايو ١٩٤٢) ووصفته جريدة النذير بالفاروق عمر من الخطاب ولقبته بأمير المؤمنين (١٦٧) ونشرت مجلة الاخوان المسلمين والتي ابيد

---

(١٦٤) د . هيكل مرجع مذكور جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(١٦٥) مضابط مجلس النواب – الجلسة الحادية والاربعين ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع ص ١٣٢ ، نص السؤال النائب محمد مصير .

(١٦٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٣٠ أغسطس ١٩٨٢ . لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٦٧) النذير سفر ١٩٤٥ ، نفس المصدر ١٩٤٢/١/٢٢ .

اصدرها سنة ١٩٤٢ صورة الملك على غلاف عددها الاول (١١٨) ونشرت في عددها الثاني نبأ عن ذهاب وفد من الجماعة الى الملك على رأسه المرشد العام لتقديم العدد الاول من المجلة الى الملك فاروق (١١٩) .

ويبدو ان ردود الفعل لما وقع في ٤ فبراير لم يكن قويا لدى الاخوان على الرغم من بعض المظاهر التي ابرزت ولاء الجماعة للملك فاروق وقد يكون هذا الموقف بدافع عدم الاصطدام بالوفد وما يترتب على ذلك من حل الجماعة ومصادرة صحفها عملا بقانون الطوارئ وهذه سياسة بلا شك يحسد عليها المرشد العام للاخوان وهذا مما يضاعف من اعتقاد بأن ولاء الجماعة لم يكن خالصا للملك ولا لأي حزب سياسي وانما كانت الضرورة تقتضي للتضامن مع هذه الجماعة او غيرها ولو لفترة تكون بعدها جماعة الاخوان قادرة على الوصول كقوة يعتد بها وهذا لن يتحقق الا اذا عادى الشيخ البنا كل القوى المؤثرة في السياسة المصرية ولعل فاروق كان متفهما لهذا المعنى وتؤكد رواية انور السادات عن يوسف رشاد الذي حاول افهام الملك بأن ولاء البنا الى العرش ليس موضع شك وكان تعليق الملك على ذلك « ـ ولقد حدثك حسن البنا » (١٢٠) وجريا على سياسة بريطانيا عقب ٤ فبراير في العمل على تهدئة الاعصاب الثائرة نجد تقابل كلايتون « وكيل المخابرات البريطانية » مع حسن البنا وتباحثا في دوافع بريطانيا وراء ما حدث في ٤ فبراير (١٢١) وحرصا من حسن البنا على تأكيد ان الاسلام دين ودولة فقد قرر الدخول في انتخابات سنة ١٩٤٢ هذا من جانب ومن جانب آخر فقد اراد ان يعطي لجماعته نوعا من الشرعية التي كانت تفتقدها حيث كانت عرضة للحل والمصادرة في اي وقت وتحت اي ظروف .

---

(١١٨) الاخوان المسلمون ١٩٨٢/٨/٢٩ .

(١١٩) نفس المصدر ١٩٤٢/٩/١٣ .

(١٢٠) رتشارد ميتشيل مرجع سبق ذكره ص ٦٦ انور السادات صفحات مجهولة ص ٦٦ .

(١٢١) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ١٥٣٠ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٩ يونية سنة ١٩٤٢ . F W 882 - 20283/4

الا انه لم يكد يذاع خبر ترشيح حسن البنا لعضوية النواب عن دائرة الاسماعيلية حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل (صهر مصطفى النحاس) وطلب منه الرجوع الى النحاس لكي يكون على بينة من امر هذا الترشيح (١٢٢) .

وبعد بضعة ايام تلقى حسن البنا دعوة لمقابلة مصطفى النحاس حيث طلب اليه ان يتنازل عن الترشيح مقابل بعضا من الوعود من اهمها عدم التعرض لاعضاء الجماعة او لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم او التضييق عليهم وقد يحصى المرشد العام للاخوان اسباب تنازله فيما يأتي

أولا : كسب ثقة النحاس باعتباره رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية .

ثانيا : العمل على قيام الجماعة باداء دورها والانتشار في مختلف البلاد .

ثالثا : عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب وسيستغل الخصوم ذلك لتشويه سمعة الجماعة (١٢٤) .

ومن المؤكد ان تراجع حسن البنا عن الانتخابات قد اعطى فرصة للطرفين عبرت عنها صحيفة الاخوان بترحيبها بخطوات الحكومة لاهتمامها بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكري الخاص بالغاء الدعارة (١٢٥) .

وفي الوقت الذي اتخذت فيه كل القوى السياسية موقفا معاديا من الوفد بسبب احداث ٤ فبراير نجد ان وزيرا وفديا يقوم بزيارة المركز العام للاخوان مبديا استعداد الحكومة لتقديم كل الامكانات خدمة للدعـــــوة

---

(١٢٢) الاهرام ١٩٧٥/٢/١٤ من تقارير الامن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير .

(١٢٣) نفس المصدر السابق .

(١٢٤) نفس المصـــدر وثيقة بتاريخ ١٩٥٢/٤/٧ حكمدارية بوليس الاسكندرية .

(١٢٥) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/٩/١٢ ، الدعوة والداعية ص ١١٢ .

الاسلامية (١٢٦) ويلاحظ أن الوفد قد قدر أهمية جماعة الاخوان باعتبارها من أهم الدعوات التى كانت قادرة على التأثير فى المجتمع المصرى ونظرا لأهميته فقد ترأس فؤاد سراج الدين وفدا ضم عبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزه ومحمود سليمان غنام وعموم مجموعة كبيرة من نواب الوفد وقادوا مسيرة لدار الاخوان مؤكدين على أن هذه الدعوة سوف يكون بها شأن كبير ووعد الجميع متفقد بمطالب الاخوان وتقديم قطعه أرض سماء دار لهم ومدهم بالورق اللازم لاصدار صحفهم (١٢٧) ومحددت زيارة رجال الوفد لشعب الاخوان ولعل الوفد كان يسلم بقوة الاخوان ومقدرتهم الفائقة على التنظيم واثارة الشعب والاضطراب فى وقت كان الوفد حريصا على أن يثبت لبريطانيا أنه الوحيد القادر على استقرار الاوضاع وسيادة الطمأنينة والهدوء فى المجتمع المصرى .

ومن المهم أن جماعة الأخوان قد استفادت من هذه العلاقة الطيبة مع الوفد حيث أعيد اصدار صحفها وتركت لهم الحرية فى ممارسة نشاطهم حيث نحو الأوضاع السياسية جانبا وبدأ الاهتمام بفكرة تطبيق الشريعة الاسلامية بمفهومها الشامل الكامل بما أثار عليها بعض الصحف متهمة اياها بالرجعية والجمود (١٢٨) .

ومما لا شك فيه أن ما وقع فى ٤ فبراير قد أفاد الاخوان بدرجة كبيرة حيث انصرفت اليه جموع غفيرة من الوفديين احتجاجا على سياسة الوفد فى ٤ فبراير (١٢٩) وبعد أن فقدوا الثقة فى الزعامات التقليدية التى ارتضت لنفسها أن تهادن الاحتلال وأن تساوم على المبادىء الوطنية مقابل العودة الى الحكم مهما كان الثمن ووجدت هذه الجموع فى دعوة الأخوان ما ينقذ وخلاص المجتمع من كل تلك الشرور التى تحيق به .

وبالرغم من أن حكومة الوفد كانت تقدر خطورة هذه الدعوة وأثرها على شعبية الوفد الا أنه كان اختيارا لابد منه أمام كل القوى التى أصبحت ومعهم بالرغم من اقترانها فى القدرة لكى تحد من الوفد عندما تشهر فى وجهه كل اسلحتها ولا ترضى عن سقوطه بديلا .

---

(١٢٦) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/١٠/٢٤ .

(١٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ صحيفة الاخوان المسلمون ١٩٤٢/٦/١٢ .

(١٢٨) آخر ساعة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(١٢٩) د . محمد أنيس ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ص ٧

للعلاقات الطيبة مع الوفد واعلنوا انهم كانوا وما يزالون من أشد خصوم الوفد (١٣) وهذا الموقف يختلف عن موقفهم من الملك فاروق عقب ٤ فبراير حيث اعلنوا ولاءهم للملك فى اكثر من مناسبة وهذا الموقف يصدر عما يدل على ذكاء مطلق لحسن التقدير الا انه يحمل قدرا كبيرا من الانتهازية حيث كان يدرك أن حكومة الوفد زائلة لا ريب فى ذلك اما الملك فسيبقى دائما المصدر الفعلى لكل السلطات .

ويبدو ان كل القوى السياسية قد انشغلت بأحداث ٤ فبراير حيث اتخذت منه مادة خصبة للمزايدة فخرج الاخوان المسلمون الى رفع شعارات تتعلق بالتشريع الاسلامى وجعل القرآن أساسا للتشريع (١٣١)

وعلى ما يبدو فان هذه الدعوة قد وجدت ميلا كبيرا لدى قطاعات عريضة من الشباب المتعلم وخصوصا طلاب الأزهر . وتشير تقارير البوليس السياسى الى الدور الرائد الذى كان يضطلع به طلاب الازهر وسط جماعة الاخوان حيث قام عدد من طلاب الازهر يتزعمهم محمد الغزالى ، حسنى ابو زيد من كلية أصول الدين وهلال مصيلحى هلال من معهد القاهرة ، قاموا بتوجيه دعوة لطلبة الازهر لعقد مؤتمر يمثل طلاب الازهر عقب صلاة الجمعة ٣٠ يناير ١٩٤٢ بالجامع الازهر والدعوة الى تكوين اتحاد اسلامى يقوم بالعمل على الاتصال بالجهات المسئولة بغرض جعل الشريعة الاسلامية هى أساس الحكم وعهد الطلاب بالاضراب عملا كاملا فى سبيل تحقيق هذه الغاية (١٣٢) .

ومن المؤكد ان الدعوة لهذا المؤتمر قد وجدت قبولا هائلا لدى طلاب الازهر حيث حضر المؤتمر حوالى ٢٠٠٠ طالب من مختلف الكليات والمعاهد الازهرية وافتتح المؤتمر عبد العزيز عبد الستار بكلية أصول الدين حيث القى كلمة تؤيد مطالبة السلطات المعنية بجعل التشريع الاسلامى اساسا لنظام الحكم فى مصر .

والقى الطالب ابراهيم السيوتى من كلية اللغة العربية قصيدة طويلة مؤكدا نصر المطلب ثم تحدث ابراهيم الجندى من كلية الشريعة والطالب محمود احمد من اصول الدين ثم هلال مصيلحى وهكذا تعددت الكلمات وكلها تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وفى نهاية المؤتمر اتفق المؤتمرون على عدة قرارات من بينها . . .

---

(١٣) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ٤٥ – ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢ ص ١٤٦

(١٣١) دار الوثائق القومية – تقارير البوليس السياسى محفظة ١٣ وثيقة ٦ « سرى سياسى » .

(١٣٢) المصدر السابق .

١ ـ دعوة العلماء الى تكوين اتحـــاد ينادى بجعـــل القرآن اساسا للتشريع

٢ ـ المطالبة بتأليف لجنة من كبار العلماء لتتولى صياغة ما ورد فى القرآن من احكام تتفق والعصر الحديث (١٣٣) .

ويواصل طلبة الازهر الدعوة للعمل بالشريعة الاسلامية حيث اجتمع عدد هائل من طلبة الكليات الازهرية توجه لمقابلة رئيس الوزراء لعرض المذكرة الا انه لم يعط وعدا مؤكدا على اعتبار ان الوقت لا يسمح .

كما ان هذه الدعوة تتعارض مع ما للاجانب من حقوق اقرها التشريع الوضعى واتفق المؤتمرون على ان تطبع المذكرة باللغة الفرنسية والانجليزية لتوزع على الجاليات الاجنبية ليعرفوا حقيقة تلك المطالب التى لا تتعـــارض مع حقوقهم (١٣٤) .

وتشير الوثائق الامريكية الى الصلة بين النشاطات المكثفة داخـــل الازهر وحادث ٤ فبراير على اعتبار انها محاولة لمضاعفة مشـــاكل الحكومة ومحاولة احراجها فى تمثيلهم الشعبيه الفعلى من الشعب المصرى (١٣٥) .

ونظرا لأهمية الازهر وخطورته فى الصراع الدائر فقد اتجهت انظـــار النحاس منذ اليوم الاول لتوليه الوزارة (عقب ٤ فبراير) الى الحد من نفوذ القصر داخل الازهر مستندا فى ذلك الى المبادىء الديمقراطية القائلة بأن الملك يملك ولا يحكم والى ما ورد فى الدستور من ان رئيس الوزراء هـــو المهيمن على مصالح الدولة بينما القصر من ناحيته يتمسك بسلطته المستمدة من الدستور ايضا فالملك هو الذى يعين الوزراء ويقيلهم وهو الرئيس الاعلى وهو الذى يعين الرؤساء الدينيين (١٣٦) .

وفيما يتعلق بالازهر فقد اتجهت الحكومة الى احتوائه باعتباره مؤسســة من مؤسســات الدولة واتخذت لهذا الغرض من الاجراءات ما يلى :

---

(١٣٣) المصدر السابق وثيقة ٢١٥ ، ٢١٨ « سرى سياسى »

(١٣٤) المصدر السابق وثيقة ٨٢ « سرى سياسى » الاول من مارس ١٩٤٢ .

(١٣٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٣٠ من كيرك الى الخارجية الامريكية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢ . Boo. 24. 313

(١٣٦) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ــ ١٩٥٢ ص ٢٢١ .

١ ـ انشأت في مجلس الوزراء ادارة للشئون الدينية وعين الشيخ محمد البنا مديرا لها وكان معروفا بميوله الوفدية وبهذا اصبح ضابط اتصال بين المجلس بقضا ولاصحاب المناصب الشاغرة في الازهر .

٢ ـ اعدت الوزارة مشروعا لتحسين حال العلماء والمدرسين والخريجين من الازهر ولكنها علقت تنفيذه على اخراج الشيخ المراغي من مشيخة الازهر .

٣ ـ شجعت الوزارة على اتساع الفرقة بين شيخ الازهر ومفتي الديار المصرية مما ترتب عليه اضطراب الدراسة في الكليات والمعاهد الدينية ووضعت العراقيل في سبيل الشيخ المراغي الى ان قدم استقالته ولكن الملك لم يقبلها (١٣٧) .

وفي الوقت الذي كانت حركة الاخوان تجد صداها لدى الكثرة من الشباب والطلاب (عقب ٤ فبراير) كان حسن البنا متفهما حالة الاستياء العامة لدى غالبية الشعب المصري وخيبة الامل التي لوجدها الوفد بمسلكه في ٤ فبراير ليستقطب لجهازه بعض ضباط الجيش من بينهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي الامر الذي قد اوحي لبعضهم بان الوقت قد حان للتخلص من الاحتلال وضرب الجيش البريطاني المتقهقر قرب الاسكندرية (١٣٨) .

ويبدو ان المرشد العام للاخوان قد بدأ في هذه الفترة بالذات في تكوين ما يسمى بالجهاز الخاص او الجهاز السري بهدف التخلص من الجيش البريطاني المحتل من المحتلين (١٣٩) .

الا ان هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح نظرا لعيون الاحتلال المنتشرة في كل مكان والخوف على الدعوة من جبروت الاحتلال الذي كان يراقب حركات كل القوى السياسية والدينية بدقة متناهية (١٤٠) .

وخلاصة القول ان الاخوان المسلمين لم تسهم كثيرها من القوى في تهيئة المناخ الذي اوجد احداث ٤ فبراير وانما انشغلت بالعديد من القضايا ذات الطابع الديني بالاضافة الى تربية العديد من الكوادر التي

---

(١٣٧) المصدر السابق ص ٢٣٢ .
(١٣٨) ريتشارد ميتشيل ، الاخوان المسلمون ص ٧٠
(١٣٩) نفس المرجع ص ٦٧ د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ١٣٠
(١٤٠) د . اسحاق الحسيني مرجع سبق ذكره ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠

استهدفت في نجاح تلك الدعوة دون الدخول في أي نوع من الصراع مع أيـــة حكومة من الحكومات التي تعاقبت على مصر طوال الثلاثينات وأوائـــــل الأربعينات ولهذا فهي لا تتحمل أية مسئولية من هذه الناحية .

أما ردود فعل حادث ٤ فبراير على الإخوان فقد تجاوبوا بالقــــدر الذي يمكنهم من تحقيق غايتهم بصرف النظر عن الآثار السياسيـــة التي ترتبت على هذا الحادث وهي أمور في مجملها تسجل للإخوان ولا تؤخذ عليهم فبسبب انصراف كل القوى الميل من الوفد واستثمار طاقاتهم في صراع حزبي مرير انصرف الإخوان وبدقة متناهية الى تحقيق رسالتهم مستغلين كل الوسائل الممكنة

وبحق فقد كان هذا الصراع المرير الذي أحدثه ٤ فبراير بين كــــل القوى السياسية في مصر فرصة استغلها الإخوان واستفادوا منه بقــدر يحسدون عليه ووفقا لشهادة أحد المعاصرين « لقد كان الإخوان أقوى قوة تلي الوفد لأنهم كانوا يتمتعون بأمرين خطيرين جدا أولهما : التنظيم الشديد والدقة المتناهية ، وثانيهما : الطاعة للقيادة » . (١٤١)

مصر الفتــــــاة :

تعد جماعة مصر الفتاة من أكثر الحركات السياسية التي أثرت في المجتمع المصري منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات من هذا القرن بالرغم من أن البعض قد حاول التقليل من شأنها على اعتبار أنها صدى للقوى الفاشية والنازية (١٤٢) .

وهذه الاتهامات بالرغم من خطورتها الا أنها لا تقيم دليــلا ضد مصر الفتاة فهي حركة مصرية أصيلة سبقت تكوينها الحركات الأوروبية وهي حركة قد نشأت من خلال الصراع الدائر ضد الاحتلال حيث الفاشيـة والنازية حركة استعمارية وليس جمال عبد الناصر وأنور السادات الا أعضاء في حركة مصر الفتاة (١٤٣) .

---

(١٤١) فتحي رضوان لقاء شخصي ١٩٨٢/٦/٨ مصر الجديدة القاهرة

(١٤٢) د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ص ١٠٧

د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ص ١٧٦ ، ١٧٧

(١٤٣) مجلة الهلال أبريل ١٩٨٢ من رد أحمد حسين على الدكتور السيد الشماوي .

ولعل مما يميز هذه الحركة عن غيرها من الاحزاب السياسية الاخرى انها ظلت بعيدة عن الوفد في الوقت الذي بدأ معظم السياسيين المصريين حياتهم في حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ثم انشقوا عنه (١٤٤) .

ولقد ظهرت هذه الفكرة في الثلاثينات من هذا القرن من خلال الحملات المدرسية حيث توثقت أواصر الثقة بين عدد من طلاب المدارس الثانوية ، فالتفكير في مصر الفتاة كان اقدم من ازدهار النازية والفاشية لاندس ظهرا في الثلاثينيات من هذا القرن بل لقد هاجم أحمد حسين ايطاليا عند هجومها على الحبشة ووصفها بانها الدولة التي لا يحرمها الشرق الاخلاقية جبارة في طرابلس تقتل ابناءه وتستحل حرماته وتستعمر ارضه (١٤٥) وفي عدد آخر من جريدة « الصرخة » نشرت مقالا هاجمت فيه موسوليني بانه أحمر من يتحدث عن مصر فهو الذي اغتصب ما جيموب والذي يهيئ في اقرب فرصة لغزو مصر والذي يقتل ابناء المسلمين في طرابلس والذي لا يحمل سياسته الا نهبة الا القتل والنهب (١٤٦) .

بل ان الحكومة الايطالية طلبت من وزارة الداخلية المصرية موافقتها على الشكل القانوني الذي يمكن السفارة الايطالية من رفع دعوى قضائية ضد أحمد حسين بسبب كتاباته الصحافية ضد ايطاليا والتي اعتبرتها عملا عدائيا ليس له ما يبرره وتحريضا على كراهيتها . (١٤٧)

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مصر الفتاة والحركتين الفاشية والنازية لكل من ايطاليا والمانيا لم تكن في يوم ما علاقة مودة او صداقة حتى يمكن التكلم ايجابا وعلى الرغم من ان العلاقة عدو واضحة لذا ما حاول المؤرخون اليساريون ايجاد رابطة من اى نوع الا اننا نعتقد ان ظاهرة الربط بين التيارات الاسلامية والنازية والفاشية هي محاولة دأب عليها المؤرخون اليساريون انطلاقا من موقفه ولمسح من كل التيارات الاسلامية وهذا مما يقلل من قيمة مثل هذه الدراسات ويفقدها أهم اركان البحث العلمي وهذه

(١٤٤) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية مرجع سبق ذكره ص ١٧٦

(١٤٥) الصرخة « صحيفة مصر الفتاة » ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ .

(١٤٦) المصدر السابق ٧ اكتوبر ١٩٣٣ .

(١٤٧) مرافعات الرئيس احمد حسين ص ١٢٨ .

التهمة قد سبق أن ساقتها خصوم مصر الفتاة وخصوصا حزب الوفد حيث أعلن النحاس باشا من داخل مجلس النواب : أن أحمد حسين وجماعته يعملون لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد (١٤٨) .

ومع هذا الاتهام قد أثار عددا من أعضاء مجلس النواب حيث طلبوا من الحكومة التحقيق في هذا الموضوع وإثبات هذه التهمة حتى تكون درسا لغيرهم من الشباب وردعا لمن تسول له نفسه أن يقدم على مثل هذه التصرفات التي تتسم بالعمالة (١٤٩) .

ويبدو أن النحاس كان يهدف من وراء هذا التصريح الخطير الإساءة لجماعة مصر الفتاة بسبب رفضها لمعاهدة ١٩٣٦ ولأن هذه الدعوة كانت تلقى ترحيبا عظيما من الشعب المصري وخصوصا طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ووفقا لسياسة النحاس فإن هذا يتناقض مع ما للوفد من موقع الصدارة في المجتمع المصري وبالرغم من إصرار أعضاء مجلس النواب على إقامة الدليل على هذا الاتهام الذي لو صدق يكون كفيلا بالقضاء على مستقبل هذه الجماعة إلا أن النحاس أصر على أن يقدم دليلا مقنعا للنواب وبالتالي لم تجر تحقيقات قضائية ضد جماعة مصر الفتاة مما كان سببا في تعاطف بعض النواب مع الجماعة وهذا مما ضاعف من اعتقادهم بأن هذا الاتهام لم يكن قائما على أسس موضوعية .

وفي أكتوبر سنة ١٩٣٧ وأمام المخاطر التي كان يواجهها الوفد سواء في علاقاته مع القصر أو بسبب انشقاق الوفد وخروج أحمد ماهر والنقراشي رفع أحمد حسين قضية ضد النحاس بصفته الشخصية وبصفته وزيرا للداخلية .

مطالبا بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض بسبب الأضرار الأدبية التي لحقت به والتي نتجت عن تصريحات النحاس في مجلس النواب (١٥٠) وما لبث النحاس أن تقدم هو أيضا ببلاغ إلى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع أحمد حسين بسبب علاقاته مع هيئات أجنبية (١٥١)

وعرض الموضوع على القضاء حسم الموقف لصالح مصر الفتاة حيث لم يجد النائب العام ما يقيم دليلا على ما يزعمه النحاس وعلى حد تعبير صحيفة مصر الفتاة « أن النائب العام قد تغاضى عن بلاغ النحاس بعد أن رأى أنه لا يستحق مجرد النظر إليه » (١٥٢)

---

(١٤٨) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الأول العادي ٢٢ يونيـــــة ١٩٣٦ ص ٩٦ .

(١٤٩) المصدر السابق ص ٩٧

وبسقوط وزارة مصطفى النحاس (ديسمبر ١٩٣٧) والمجيء بوزارة محمد محمود والتي ضمت من بين وزرائها كامل البنداري صديق احمد حسين بالاضافة الى محمد محمود نفسه والذي كانت تربطه بأحمد حسين علاقات وطيدة (١٥٣) .

تحولت جماعة مصر الفتاة الى دور جديد جدا لها مكانة مميزة وسط القوى السياسية المتصارعة .

ومن المؤكد أن فترة حكومة محمد محمود تمثل ذروة النجاح في برنامج مصر الفتاة حيث اطلقت لها العنان في ممارسة دعوتها سواء من خلال المؤتمرات والندوات العديدة التي حرصت الجماعة على اقامتها أو من من خلال صحفها ولعل هدف محمد محمود هو الحصول على قدر من الشعبية واستخدام الجماعة كوسيلة بقصد النيل من الوفد الد أعداء الحكومة القائمة .

ومن ثم فالنجاح الذي وصلت اليه الجماعة الى مصدر الضيق والاضطهاد ويرجع احمد حسين ذلك الى سببين —

أولا هو الشباب المتحمس الذي كان يتصرف من منطلق المثالية ومن من البديهي أن وزارة محمد محمود كانت لا تحقق هذه المثالية فهاجمتها الجماعة واشتدت في مهاجمتها والنقد من شيوخة محمد محمود وأعطال صحته مريحة للهجوم .

ثانيهما لقد كانت محلات بيع الخمور منتشرة فدعوة « احمد حسين » الى مهاجمتها وتحطيمها وكان من اشهر هذه الاحداث لشاب اسماعيل مصر على مهاجمة « الكاب دور » في الاسكندرية حيث وصلت المأساة الى ذروتها اذ تعرض لهم احد الجالسين وكان موقفا كبيرا فاعتدوا عليه بالضرب حتى اصبح بين الموت والحياة واعتبر الانجليز أن عملية تحطيم الحانات من كبرى الكبائر فقرروا سحق مصر الفتاة سحقا حيث اعتقل العدد الأكبر من الجماعة ووجهت الى احمد حسين تهمة قلب نظام الحكم (١٥٤) .

ونقدر العلاقة القوية بين مصر الفتاة وحكومة محمد محمود وبالرغم من النجاح والشهرة اللذين حققتهما الجماعة الا انها قد انحدرت الى الدرك الاسفل واعمل فيهما الاعتقال والاعتقال والاضطهاد .

---

(١٥٣) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ كيف اشركني محمد محمود في الحكم بطريقة غير رسمية بقلم احمد حسين .

(١٥٤) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ من مذكرات احمد حسين . رئيس مصر الفتاة .

ويبدو ان السلطات البريطانيه كانت متيقظة تماما لحركة مصر الفتاه على اعتبار انها تنقد معاهده ١٩٣٦ وتصفها بمعاهدة « الخزى والعار » ، ناهيك عن محاولة الاعتداء على الاحلاف ومهاجمة دور اللهو مما ضاعف من كراهيه الاحتلال لمثل هذا النوع من النشاط ووفقا لرأى السفير البريطاني «ان مثل هذا النوع من الانشطه مما يسبب قلقا لدى الاجانب فى مصر»(١٥٥)

وعلى الرغم من النجاح الذى حققته مصر الفتاة وانتشارها وسط قطاعات كبيره من الشباب او انحدارها مرة ثانية بسبب موقفها من حكومة محمد محمود على اعتبار انهــا عجــزت عن تحقيق اى نوع من الاصلاح الداخلى فان مصر الفتــاة تعد على رأس القوى التى استهانت بالقيــم الدستورية وساهمت بشكل او بآخر فى خلق مناخ سيــاسى يفتقــد الى الديمقراطية ، فليس من قبيل المصادفة ان يتقدم احمد حسين ببلاغ الى النائب العام (اكتوبر ١٩٣٧) يطلب التحقيق فيما ورد من اتهامات وجهها اليه النحاس باشا (بالتآمر مع دولة اجنبية) بالرغم من مرور اكثر من عام على هذه التهمة وليس من قبيل المصادفة ايضا ان يتحالف احمد حسين مع الد خصــومه كي يعملوا جميعا على اسقاط حكومة الوفــد (١٥٦) ، بل ويعتبر احمــد حسين ان اقالة الوفد هي البرنامج الوحيــد الذى تتبنــاه الجمــاعة (١٥٧) .

واعتقد ان ما اقدم عليه الملك فاروق من اقالته الوفــد (ديسمبر ١٩٣٧) تعد المدخل الفعلى سواء لما اصاب مصر من حالة عدم الاستقرار السياسى فى فتره أواخر الثلاثينات واوائل الاربعينيات او لمــا وقع فى [illegible] من احداث تركت آثارا خطيره على تاريخ مصر السياسى طوال فترة الحــرب العالمية الثانية .

وسنبحث اساليب الضغط الذى لجأت اليه مصر الفتاة والذى يعنى اقالة الوفد حيث رسمت الجماعة خطة بهدف النيل من الحكومة لا فى القــاهرة وحدها بل فى القرى والمدن المصرية (١٥٨) .

---

(١٥٥) وثائق الخارجيه البريطانية وثيقه ٢٤٠ من لامبسون الى حكومته الاول من فبراير ١٩٤٠ .

(١٥٦) صحيفه الضياء ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٥٧) القضاء ١٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٥٨) الجريدة ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ . السياسه ١٥ ديسمبر ١٩٣٦

وكان خروج النقراشي واحمد ماهر من الوفد فرصة ذهبية استغلها احمد حسين للوقيعة بين صفوف الوفديين حيث اعتبر هذا الحدث اسوأ استغلال وسواء اكان هذا في اطار سياسة علنية رسمتها احزاب الاقلية ام ان هذه السياسة كانت مسلكا خاصا بمصر الفتاة فانها تحمل قدرا كبيرا من المسئولية على الرغم مما ساهم به الوفد من تصرفات ستقود في مجملها الى النكسة السياسية ووفقا لرأي احد زعماء الوفد لقد كان فصل النقراشي واحمد ماهر بكل المقاييس خطأ سياسيا كبيرا (١٥٩) .

ولم يتورع احمد حسين في ان يتقدم بالتماس في اغسطس ١٩٣٧ الى الملك فاروق بطرد الوزارة بحجة انها قد خالفت كل القوانين والاعراف (١٦٠) .

وبالرغم من ان مراجعة الوفد المالية حتى هذا التاريخ ــ كانت فوق كل الشبهات الا ان احمد حسين تقدم بالتماس الى الملك فاروق يشكك في ذمة النحاس ومراجعه المالية (١٦١) .

وهكذا ساهمت مصر الفتاة بنصيب لا بأس به في استعداء الملك ضد الحكومة الشرعية التي تمثل وبكل المقاييس المطالبة الفعلية من الشعب المصري وتناسى اصحاب هذه الدعوة بقصد او بغيره ان اقالة حكومة تتمتع بالاغلبية المطلقة في البرلمان وتلقى تأييدا كاسحا من الجماهير يعد بداية لسلسلة من المخاطر دفعت فاروق الى الاستهانة بالدستور والقانون ودفعت الوفد ايضا الى الاقدام على تصرفات لا تتفق بحال مع تاريخه الوطني العريق ودوره الرائد في قيادة الحركة الوطنية المصرية ويلاحظ ان السمة المميزة لتلك الجماعة هي التناقض في الرأي وافتقاد الرؤية السياسية الثاقبة حيث كانت الغالبية العظمى من اعضاء الجماعة من بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات وحداثة السن والتحمس كلاهما شرط مطلوب في الايمان المطلق ومثل النظريات التي تتطلب التوافق اكثر مما تتطلب العقول .

---

(١٥٩) فؤاد سراج الدين مقابلة شخصية ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتي القاهرة .
(١٦٠) د. علي شلبي جماعة مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية . القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٩٧ .
(١٦١) صحيفة الثغر ١٦ سبتمبر ١٩٣٧ .

ومن بين القضايا التي ظهر فيها التناقض واضحا اشتراك مصر في الحرب بجانب بريطانيا تنفيذا تلزم الموقف الدولي وبعد نذر الحرب اخذ احمد حسين يدعو جميع الاحزاب وكل القوى السياسية الى التضامن في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها مصر (١٦٢) وعندما تعقدت الاوضاع الدولية وبدا واضحا ان الحرب واقعة لا محالة اعلن الدكتور مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة) ان التضحيات التي قدمتها الشعوب العربية والاسلامية لكل من انجلترا وفرنسا طوال السنوات الطويلة الماضية قد ذهبت هباءا ولم تحصل في مقابل ذلك الا على كل ما يسيء الى وحدة واستقلال هذه الشعوب ولذلك فلن تقف الى جوار الحلفاء في الحرب (١٦٣) ويضيف احمد حسين قائلا ان الجلاء عن الاراضي المصرية اذا انتهت الحرب هو ثمن وقوف مصر الى جانب انجلترا (١٦٤) .

ثم يتراجع احمد حسين عن هذا الموقف ويبدأ في مبررات مقبولة ليعلن ان علاقاتنا الوطيدة بالدولة الحليفة تلزمنا بالوقوف مع الحلفاء واعلان الحرب ضد النازية (١٦٥) ونشرت صحيفة مصر الفتاة سلسلة من المقالات تبرز اهمية تحول مصر للحرب على اعتبار ان بريطانيا ستقدر هذا الموقف من مصر ومن المؤكد ان النصر سيكون في جانب الحلفاء ولذا فان الفرصة مواتية لكي تحصل مصر على استقلالها (١٦٦) .

وعندما تقطع الحرب بالفعل تتراجع مصر الفتاة عن موقفها السابق ليعلن احمد حسين ان موقف جماعته من قضية الحرب يتوقف على ان تعلن بريطانيا استقلال مصر استقلالا فعليا وان تعترف بحقوقنا في السودان وحل قضية فلسطين حلا مرضيا (١٦٧) .

---

(١٦٢) مصر الفتاة ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٩ .

(١٦٣) نفس المصدر السابق اول مايو ١٩٣٩ .

(١٦٤) نفس المصدر ١٩ اغسطس ١٩٣٩ .

(١٦٥) المصدر السابق ٣١ اغسطس ١٩٣٩ .

(١٦٦) نفس المصدر ٢٦ اغسطس ١٩٣٩ .

(١٦٧) نفس المصدر ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

وعلى ضوء كل هذه التصريحات والبيانات المتناقضة فلم يكن لمصر الفتاة موقف محدد وانما كان التردد أهم سمة ميزت تلك المرحلة على الرغم من أن أحمد حسين قد حاول أن يبرر هذا الموقف بقوله "ولكن الانتصارات الكاسحة التي حققها الالمان اقتضت منا أن نعيد خطتنا حيث تحددت مهمة مصر الفتاة بالثورة المسلحة على الانجليز وطردهم من مصر وقد قوى من فكرة الثورة المسلحة ضد الانجليز تلك الانتصارات الكاسحة التي احرزها هتلر في بادىء الأمر وكانت خطتنا أن وقت هجوم الالمان على الانجليز في ساحة الصحراء حيث تعلن الثورة المسلحة في كل أرجاء مصر (١٦٨) .

ووفقا لخطة الثورة والتي وضعها أحمد حسين وفتحي رضوان فانها تقوم على احتلال عدد معين من القرى حول كل مركز ثم الزحف من القرى لاحتلال المراكز ومن المراكز الى عواصم المديريات على أن يكون ذلك مصحوبا بقطع السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات وأعدت الخطة في شكل منشورات لا تفتح ولا يعرف محتواها الا بعد اعطاء كلمة السر وبدأت عملية جمع الأسلحة واستلام الحزب عددا من المنازل لكي تكون مخازن للأسلحة والمنشورات (١٦٩) الا أن عيون الاحتلال كانت ترقب كل حركة من حركات الحزب ويبدو أن الانجليز كانوا على علم بحقيقة الثورة التي يخطط لها أحمد حسين وفتحي رضوان الا أنهم كانوا ينتظرون اللحظة المناسبة الكفيلة بالقضاء على هذا الحزب واقتلاعه من جذوره ولعل هذا يفسر اضطهاد بريطانيا لمصر الفتاة أكثر من غيرها من القوى الأخرى وعندما كانت ثورة رشيد علي الكيلاني في العراق وموقف مصر الفتاة المؤيد لها فقد بدأت سلطات الاحتلال تفكر في المطالبة باعتقال أحمد حسين ورجال حزبه بعد أن جاهروا بدعوتهم في أهمية الثورة ضد الانجليز كما حدث في العراق (١٧٠) .

---

(١٦٨) صحيفة الشعب من مذكرات أحمد حسين ١٩٨٢/٦/٢٤ .
(١٦٩) لقاء مع فتحي رضوان سكرتير عام مصر الفتاة وقتئذ ١٩٨٢/٨/٩، صحيفة الشعب ١٩٨٢/٦/٢٢ .
(١٧٠) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين ، مذكرات لواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي صحيفة الجمهورية ٧ يناير ١٩٥٦ .

وهكذا صفيت حركة مصر الفتاة وتمكن الاحتلال من تسديد ضربه قويه مكنته من انتزاع هذا النبت الذى يعد متاجا لتربه مصريه خالصة بالرغم من مظاهر التردد والتى تبررها ثورة الشباب وحماسه وفى الوقت الذى وقعت فيه احداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السجون المصريه تكتظ بالمئات من اعضاء مصر الفتاة وعلى رأسهم احمد حسين وفتحى رضوان ولذا فلم يكن وقع هذا الحادث عليهم الا بالقدر الذى تسمح به ظروف الاعتقال حيث تصور احمد حسين ان النحاس قد انقذ مصر بقبوله تأليف الوزارة ويضيف أحمد حسين فى فكرياته فى تلك الفترة قائلا « لم نعلم بالملابسات التى صاحبت تشكيل وزارة ٤ فبراير وبدا النحاس وكأنه المنقذ فاتفقنا انا وزملائى أن نرسل له برقية تأييد ولم نكن ندرى انما بذلك نصطدم مع عواطف الكثير من زملائنا والذين تركوا الحرب احتجاجا على هذا الموقف » (١٧١) .

ويعلق فتحى رضوان على هذه الرواية قائلا : لقد بعث احمد حسين ببرقية تأييد الى النحاس محكمه عوامل شخصية قد يكون الاعتقال من اهمها وليس صحيحا انه قد استشار البعض او اخذ رأينا فى ذلك (١٧٢) .

وبالرغم من المبررات التى يسوقها احمد حسين والتى دفعته الى أن يبعث الى النحاس مهنئا بما حدث على اعتبار ان حالة الاحتلال كانت حائلا دون معرفة ملابسات الموضوع الا أن نص البرقية يتعد حقائق ما ذكره احمد حسين « لقد سحقتم الامة ثقتها بامتلاكم ما فعلت فى أى يوم ولن يكون هناك سوى شرذمة قليلة من الرجال الحسودين المتوثبين الذين يشرعون فى مستقبلهم وهؤلاء لن يكون لهم حظ قليل او كثير . لقد اصبحت الثقة ثقة مطلقة فى ان مصلحة مصر ومستقبلها هو هدفكم فى كل ما تحاولون او تتولون (١٧٣) .

---

(١٧١) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات احمد حسين .
(١٧٢) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .
(١٧٣) المصرى ٩ فبراير ١٩٤٢ ، الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ .

والجدير بالملاحظة ان برقية احمد حسين تعد البرقية الاولى فى تهنئة النحاس فلم يحدث ان اقدمت اى قوة سياسية اخرى على اتخاذ هذا الموقف وسط كل الاتجاهات السياسية والحزبية قد استنكرت هذا الحادث من منطلق ان الوفد ضالع فى تآمره مع الاحتلال .

ومن المؤكد ان احمد حسين قد مل اسر الاعتقال معتقدا ان النحاس من الممكن ان يعيد النظر فى امر اعتقاله واما القول بأنه لم يكن يعرف كل ملابسات الموضوع فلا يقدم دليلا على موقفه بدليل انه قد عرف فيما بعد ولم يقدم على ما يناقض موقفه السابق ومن البراهين التى تقوم دليلا على هذا الاعتقاد هو هروب احمد حسين من السجن ثم اتصاله بفؤاد سراج الدين الذى وعده بعدم العودة الى الاعتقال وبالفعل فقد وافق النحاس على الافراج عن احمد حسين بصفة خاصة (١٧٤) .

ويبدو ان احمد حسين قد عمل على الخروج من السجن بكل الوسائل الى درجة انه بعث برسالة الى مدير المخابرات بالجيش البريطاني « جنرال كلايتون » يقول فيها « عندما بدأت الحملة الانجليزية على ليبيا شعرت برغبة شديدة فى ان اكتب لك لاعرب لك عن تمنياتى الصادقة لنجاح هذه الحملة الا اننى توقفت خوفا من ان تفسر كتابتى بأنها نوع من المداهنة او الرهبة فى ان يطلق سراحى الا ان توقف المعارك على حدود ليبيا تدفعنى الى ان اكتب لك ، لقد كان رأيى الذى بسطته لك منذ مقابلتنا الأولى وظللت متمسكا به ، ان مصلحة مصر الحاضرة والمستقبلة تقضى بضرورة تعاونها مع انجلترا تعاونا على اوسع نطاق ممكن ومن موقف مصر بعيدا عن هذا النزاع يعتبر موقفا شاذا (١٧٥) .

ولعل هذا الموقف من زعيم مصر الفتاة يشير الى عدة اعتبارات هامة :

اولا : ان رسالة احمد حسين الى النحاس عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هى محاولة لنجاة نفسه ولعل احمد حسين قد اتخذ من صحافته

---

(١٧٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتى القاهرة .
(١٧٥) دار الوثائق القومية احد تقارير السرايات الملكية صورة طبق الاصل من خطاب احمد حسين الى كلايتون بتاريخ ١٩٤١/١٢/٧

لفؤاد سراج الدين (١٧٦) وسيلة من وسائل الضغط على النحاس، وهذا ما تحقق فعلاً .

ثانيا : ان تاريخ الصراع الطويل بين حزب الوفد وجماعة مصر الفتاة والملاحقة التي لم تتوقف بينهما كل هذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن رسالة أحمد حسين الى النحاس تعد تراجعا أكيدا بسبب حالة الاعتقال

ثالثا : ان رسالة أحمد حسين الى « كلايتون » مدير المخابرات البريطانية تعد تناقضا غريبا في سياسة احمد حسين يؤكد من خلالها ايمانه العميق بقضية الحلفاء وهذا ما يتعارض تماما مع سياسته السابقة وهذا الموقف يعد تراجعا ليس له ما يبرره الا محاولة السير في امر الاعتقال وعلى الرغم من موقف مصر الفتاة من معاهدة ١٩٣٦ هذا الموقف الذي يتسم بالرفض الشديد الا أنه لا مانع لدى أحمد حسين من أن يعتبر بريطانيا دولة صديقة وحليفة وهو يشير من طرف خفي الى رغبته في الافراج عنه .

ولعل عددا كبيرا من أعضاء مصر الفتاة قد اعتبروا أن موقف احمد حسين يعد تراجعا عن الخط الوطني الذي اتخذه الحزب لنفسه حيث تعرض الحزب لأول مرة الى انقسامات خطيرة حيث اعتبر فتحي رضوان (سكرتير عام الحزب) أن ما حدث في ٤ فبراير بعد صفعة تجمدت بسببها المشاعر فلقد كان الاعتداء على الملك مهده المحصورة اعتداءا على مصر كلها ولم يكن موقف احمد حسين موقفا مسئولا (١٧٧) .

ومن هنا فقد تقدم فتحي رضوان باستقالته من الحزب احتجاجا على موقف احمد حسين من احداث ٤ فبراير ونجح فتحي رضوان في اجتذاب عدد من الاعضاء الحانقين على سياسة احمد حسين وكونوا اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني (١٧٨) .

محفظة ١٢ وثيقة رقم ٨ .

(١٧٦) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات احمد حسين حيث أشار الى أن فؤاد سراج الدين كان زميلا له في الدراسة .

(١٧٧) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٧٨) المصدر السابق ، اللواء الجديد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وهذه اللجنة لم تقم بأي دور ظاهر خلال سنوات الحرب اللهم الا بعض النشاطات المصرية التي سيرد الحديث عنها في موضع آخر من هذا البحث

ومن المؤكد أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ترك أثرا على حزب مصر الفتاة يختلف تماما عن أثر هذا الحادث على بقية الأحزاب فبينما كل الأحزاب قد استمدت من أحداث ٤ فبراير قدرا كبيرا لتشنيعها على حساب الوفد الا أن مصر الفتاة قد انقسمت على نفسها مما حدا بالكثيرين من أعضائها الى البحث عن قوى أخرى بخلاف الكتلتان المتنازعتان .

وبعد منتصف سنة ١٩٤١ فقد صدرت الأوامر باعتقال رؤساء مصر الفتاة والغالبية العظمى من أعضائها وبذلك تجمد نشاطها تماما فلا حزب ولا أعضاء ولا صحيفة ولا نشاطا من أي نوع خلال الفترة المتبقية من الحرب ويمكن أن نلخص بعض العوامل التي أدت الى انقسام مصر الفتاة .

أولا : موقفها من ثورة رشيد علي الكيلاني وما ترتب على ذلك من اعتقال معظم أعضائها .

ثانيا : عدم صلابة أحمد حسين ومحاولة اتصاله بألد خصومه وهم الانجليز والوفديون مما ترك انطباعا سيئا لدى غالبية أعضاء الحزب .

ثالثا : موقف أحمد حسين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وما ترتب على ذلك من خروج فتحي رضوان لكي يكون . اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني .

وعلى العموم فان العلاقة بين حادث ٤ فبراير وحزب مصر الفتاة لم تكن علاقة وطيدة نظرا لأن الاحتلال قد تمكن من القضاء على الحزب في منتصف ١٩٤١ عن طريق الحد من التحركات سواء بالنفي أو الاعتقال ولذا فان الأثر كان محدودا لدرجة كبيرة وعلى الرغم من كل ذلك فان عددا كبيرا من الشباب قد استبدت به حالة عدم الثقة سواء في مصر الفتاة أو في غيرها من الأحزاب الأخرى ولذا فقد انصرفت أعداد هائلة للعمل في تنظيمات سرية عقائدية منهم بأن الاغتيالات هي الطريق الوحيد لخلاص مصر من أوضاعها المتردية وهذا ما سنتناوله في الدراسة التالية .

قوى أخرى لعبت دورا هاما في مجرى الأحداث :

بصدد الحديث عن القوى التي تأثرت بشكل أو بآخر بأحداث ٤ فبراير يتصدر الحزب الوطني مكانة هامة سواء في خلق المناخ الذي تمخضت عنه الأحداث أو في ردود الفعل التي تمخضت عن الحادث بالرغم من أن مساهمة الحزب لم تكن مباشرة والمكانة الهامة التي كان يتبوأها في أوائل هذا القرن متمثلا بتصدر حركة النضال الوطني . إلا أن مواقف الحزب من القضايا الوطنية وتشدده بالمطالبة بأحقية مصر في الحصول على استقلالها بلا قيد أو شرط وبعده عن أي نوع من أشكال المساومة وتمسكه بمبدأ ، لا مفاوضات إلا بعد الجلاء ، كل تلك العوامل جعلت من الحزب الوطني عدوا للاحتلال ثم كان موقفه من معاهدة ١٩٣٦ والتي اعتبرها حماية كاملة تجعل الاحتلال شرعيا وتأييد لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتمكن الانجليز من التسلط على أرضنا وسمائنا . (١٧٩)

وبات الحزب عدوا للقوى التي ساهمت في مفاوضات ١٩٣٦ وموضع تهكم من رجالات الأحزاب والذين كانوا يعتبرون معاهدة ١٩٣٦ معاهدة الشرف والاستقلال في الوقت الذي تنكر لها الحزب الوطني واعتبرها معاهدة الخزي والعار والاستسلام (١٨٠) .

وهذه السياسة المتشددة لا تتفق بحال مع ما ارتضاه حافظ رمضان (رئيس الحزب الوطني) من الاشتراك في حكومة محمد محمود سنة ١٩٢٨ ثم حكومة حسن صبري سنة ١٩٤٠ حيث كان الاشتراك في هاتين الحكومتين يعد اعترافا ضمنيا بمعاهدة ١٩٣٦ لا يتفق والسياسة العلنية التي ارتضاها الحزب بالإضافة إلى أن الاشتراك في هاتين الحكومتين يعد مساهمة أكيدة لضرب القوى الديمقراطية لأن تعاون العمل مع حكومات لا تستند إلى أي قاعدة جماهيرية يعد خدمة أكيدة للقصر ورجالاته والذين انتهزوا الحياة السياسية لتصرفاتهم الأنانية وحاجاتهم الشخصية ولعل اشتراك الحزب الوطني بتاريخه الطويل وكفاحه المشرف يعد ضربة أكيدة قضت على البقية الباقية من نضال هذا الحزب .(١٨١)

---

(١٧٩) معاهدة ١٩٣٦ حماية قاسية ـ كتيب من نشرات اللجنة الإدارية للحزب الوطني ـ القاهرة ١٩٣٦ ص ١ .
(١٨٠) لقاء مع فتحي رضوان ٨/٦/١٩٨٢ .
(١٨١) نفس المصدر السابق .

والحقيقة انه على الرغم من عدم جماهيرية الحزب فى تلك الفتـــرة ـ موضع البحث ـ الا ان بعضا من اعضائه امثال فكرى اباظه وعبد العـــزيز الصوفانى قد اثروا الحياة البرلمانية بمناقشاتهم الموضوعية وسلوكهم المجيد ولم تأت مناسبة الا وكان لاعضاء الحزب الوطنى صوت مسموع منددين دائماً بالسياسة الانجليزية وضرورة وضع حد للعلاقات المصرية البريطانية على ضوء الاعتداءات المتكررة والتى يرتكبها جيش الاحتلال جهارا نهارا ضد المواطنين مصريين وحمل فكرى اباظة حملة شديدة ضد المشروعات الاستعمارية صناعية وحربية والتى وصفها بانها تهدف الى خدمة الاحتلال وضـــد مصـــالح البـــلاد (١٨٢) .

وفيما يتعلق بموقف الحزب سواء من اعلان الاحكام العرفية او مـــن قضية دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا فقد رفض اى شكل من اشـــكال المساعدة لبريطانيا على اعتبار ان مصر قد قدمت العديد من التضحيات طوال فترة الوجود البريطانى فى مصر ولم تحصل الا على الجحود والنكران (١٨٣) .

وبوقوع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ليجتمع الحزب الوطنى برئاســـة حافظ رمضان وأعد مذكرة مستنكرا فيها عن مركز مصر السياسى واعتداء انجلترا المسلح على السيادة المصرية وعدم احترام حكومة النحـــاس لاى قانون أو دستور ولم تغفل المذكرة ان تندد بمعاهدة ١٩٣٦ باعتبار انها اســـاس كل بلاء وارسلت صور من هذه المذكرة الى الملك فاروق والى النحـاس كمـا بعث بصور منها الى وزير امريكا المفوض فى القاهرة ووزير الســويد والقـائم على مصالح روسيا فى مصر (١٨٤) بل وقد حاول حافظ رمضان أن يقود جبهه ضد معاهدة ١٩٣٦ للمطالبة بالغائها نظرا للاعتداء الذى وقع من انجـــلترا على مصر ـ واستطاع الحزب الوطنى ممثلا فى رئيسه ان يحصل على توقيع الدكتور أحمد ماهر والنقراشى بك واسماعيل صدقى باشا الا ان الاحداث لم تسمح لأن [illegible] عيسى والشمسى باشا لم يقبلا التوقيع على مثل هذه الوثيقة ولذا فقد اختفت المذكرة (١٨٥) .

---

(١٨٢) مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد العادى ٣ مارس ١٩٤٣ صفحة ٣١٨ .

(١٨٣) مضابط مجلس النواب مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ـ الجلسة التاسعة والثلاثون ١٩ اغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٣ .

(١٨٤) الاهرام ١٤/٢/١٩٧٥ صور من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(١٨٥) دار الوثائق القومية تقارير الامن العام حكمدارية بوليس مصـــر ١٦ ابريل ١٩٤٢م تقرير رقم ١٢ محفظة رقم ٢ .

وعلى ما يبدو فان عددا كبيرا من اعضاء الحزب الوطني وخصوصا من بين الشباب قد انخرطوا في العمل السرى بعد ان فقدوا كل امل في الاحزاب التقليدية تلك الاحزاب التي تستطيع تحقيق الاستقلال وتكفل له الدستور والسيا

ومن هنا فقد تحمس قطاع كبير من شباب الحزب الوطني للعمل السرى واتخذوا من الاغتيالات وسيلة لاجبار الاحتلال على الرضوخ لمطالبهم ولعل حركتهم كانت تقوم على اساس مدرسة ثورة ١٩١٩ والتي وصفت باسم مدرسة المفاوضات والتنازل (١٨٦) حيث كانت معاهدة ١٩٣٦ من وجهة نظرهم اعتراف واضح باشتراك بريطانيا في حكم مصر ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى مرأى ومسمع من كل الاحزاب السياسية هو بداية تشكيل جماعة حسين توفيق والتي وضعت في برنامجها اغتيال كل من ساهم في احداث ٤ فبراير وفي مقدمتهم النحاس باشا ثم امين عثمان (١٨٧) .

ويعتقد حسين توفيق ان الوفد قد خان خيانة عظمى في مسألة ٤ فبراير وان زعماء الاحزاب ليس منهم نفع بل جميعهم قد اضروا البلاد ضررا كبيرا (١٨٨) .

ووفق ما ذكره حسين توفيق في قضية مقتل امين عثمان تبدو عدة حقائق هامة :

اولا : ان جماعة حسين توفيق كانت تسمى جماعة الشباب المجاهد .

ثانيا : ان هذه الجماعة قد تكونت عقب ٤ فبراير وكرد فعل لسياسة التواطؤ بين الوفد والانجليز

ثالثا : ان هدف التنظيم هو اغتيال كل من ساهم في صنع احداث ٤ فبراير بدءا بالسياسيين المصريين (١٨٩) .

ويبدو ان هناك علاقة وثيقة بين جماعة حسين توفيق والتنظيم الذي اعده القصر والذى يسمى « بالتنظيم الحديدى » والذى كان من اهم اهدافه اغتيال كل صانعى ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث ذكر احمد مرتضى المراغى والذى شغل

---

(١٨٦) اسحاق الحسيني مرجع سبق ذكره ١٥١ ـ ١٥٢ ، الاهرام ١٩٥/٢/١٤ .

(١٨٧) لطفي عثمان ـ المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ ص ٢١٨ .

(١٨٨) نفس المرجع ص ٣ .

(١٨٩) المرجع السابق ، ٢٥ .

منصب وزير الداخلية عدة مرات وقبلها كان مديرا لقلم المخابرات وكان على علاقة وطيدة بالقصر ، ان الملك فاروق قد دفع مبالغ طائلة لاعداد هذا التنظيم بهدف اغتيال النحاس وامين عثمان وكل من ساهم فى ٤ فبراير الا ان الملك قد فقد ثقته فى هذا التنظيم بعد فشل محاولة قتل النحاس مرتين مما اضطره الى التفكير فى اعداد تنظيم آخر يكون قادرا على اصطياد الرؤوس الكبيرة (١٩٠) ٠

وعلى ما يبدو فان مصرع امين عثمان (يناير سنة ١٩٤٦) هو العمل الوحيد الذى قام به هذا التنظيم (١٩١) وكانت الخطة تقضى بقتل امين عثمان ثم قتل النحاس اثناء سيره فى جنازة امين عثمان ٠

ويؤكد احد زعماء التنظيم السرى والمنتمين الى الحزب الوطنى ان محمد كامل « ابن شقيقة فتحى رضوان » هو المدبر والمخطط للمجموعة التى اغتالت امين عثمان وان كل الاعضاء كانوا من الشباب المنتمين الى الحزب الوطنى (١٩٢) ٠

ويرى الباحث بان انتماء اعضاء التنظيم الى الحزب الوطنى لا ينفى علاقتهم بالقصر على اعتبار ان التنظيم كان يمر بمراحل مختلفة وان اعضاءه فى الغالب لم يكونوا على علم بان القصر وراء تنظيمهم حيث كانت الاتصالات تتم عن طريق شخص معين هو قمة التنظيم ولعله الدكتور يوسف رشاد (١٩٤)٠

ويعتقد احد المعاصرين ان بقية التنظيمات السرية لم تكن لا من حيث الكيف ولا الكم بالقدر الذى تتطلبه حالة البلاد والتنظيم الوحيد الذى كان فعالا هو تنظيم حسين توفيق والذى اعتمد على شخصية حسين توفيق فقط (١٩٥) ٠

---

(١٩٠) أحمد مرتضى المراغى ٠ غرائب من عهد فاروق - بيروت ١٩٧٦ صفحة ٦٨ ٠

(١٩١) نفس المرجع ص ٦٩ ٠

(١٩٢) المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص ٢٠٠ ٠

(١٩٣) عبد العزيز على « الثائر الصامت القاهرة ١٩٦٩ ص ١٩٥ ٠

(١٩٤) كان قمة التنظيم هو الدكتور يوسف رشاد وزوجته ناهد رشاد صديقة فاروق ٠ احمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٥٣ ٠

(١٩٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة ٠

وتشير الوثائق الامريكية الى العلاقة بين القصر والتنظيم السعدى والذى لعله لشمل عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى والذين يؤيدون الملك بصورة مطلقة (١٩٦) وتشير الوثائق الامريكية ايضا الى ان عيون المخابرات البريطانية كانت متيقظة لكل تلك الانشطة الضارة بقضية التحالف على اعتبار ان ضباط الجيش المصرى يخططون لشيء ما ولعل هذا الشيء هو اعلان ثورة عسكرية داخل الجيش او اغتيال ضباط الحلفاء فى القاهرة وهذا مما ضاعف من قلق السفير البريطاني فى القاهرة (١٩٧) .

وتعتبر قضية مصرع امين عثمان هى مفتاح الوصول الى هذه الجماعة وتعتبر المحاكمة فى هذه القضية من المحاكمات التاريخية الهامة فى تاريخ مصر السياسى حيث دار معظمها حول الكشف عن جذور حادث ٤ فبراير وان المتهمين جميعا قد ركزوا على هذا الحادث باعتباره حادثا وطنيا ، هو نفس الشيء الذى اعتمد عليه الدفاع على اعتبار ان الاعتداء على الملك وهو رمز البلاد يعتبر اعتداء على الوطن كله (١٩٨) .

واشارت النيابة المتهمين فى اعتبار حادث ٤ فبراير وصمة فى جبين الامبراطورية البريطانية ودليلا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الاغبر (١٩٩) .

وعندما يسحب النائب العام ، محمود منصور ، الكلام السابق الذى اشار اليه ، انور حبيب ، وكيل النائب العام ، يثور المتهمون ويصفق حسين توفيق : عار عليك يا حضرة النائب العام ان تسحب هذا الكلام الوطنى وكن شجاعا ولا تخشى شيئا ، وقال ، انور السادات انا افضل ان اشنق الف مرة على ان ارى النائب العام يتراجع ويتخذ هذا الموقف غير الشريف (٢٠٠) .

---

(١٩٦) وثائق الخارجية الامريكية ١١٩ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٢ مايو ١٩٤٢ ، F W 882 20.03. 4
(١٩٧) المصدر السابق نفسه .
(١٩٨) ملف قضية امين عثمان المجلد الاول ص ٧٥٤ دار الكتب المصرية القاهرة .
(١٩٩) المصدر السابق نفسه .
(٢٠٠) لطفي عثمان (المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

واستند المطلوبون فى دفاعهم عن التهمين الى ما نشرته الصحف عقب اقالة الوفد سنة ١٩٤٤ على اعتبار ان ما اقترفه عمد حربا لا تغتفر ثم تنــاول الدفاع ايضا مسلك امين عثمان وتحيزه الواضح الى جانب الانجليز حيث شبه مصر فى علاقتها بانجلترا بالزواج الكاثوليكى ولذا فقد شبه مصـــر بامرأة وبريطانيا بالرجل (٢٠١) ٠

ولم تقتصر هيئة الدفاع عن تورط امين عثمان فى حادث ٤ فبراير وانما امتد الحديث ليشمل موقفه ايضا من مفاوضات ١٩٣٦ حيث يؤكد على مصر ان طلبات الانجليز كانت كثيرة ولما اشار على السفير البريطانى بهذه الملاحظة اجاب بان الذنب ليس ذنبه لان امين عثمان اتهمه ان المحامى يساومه كثيرا ويحاول دائما ان يقتضى ٥٠٪ من طلبات الانجليز ولذا فقد تقدموا بطلبات مبالغ فيها (٢٠٢) ٠

ولقد اشارت تقارير البوليس السياسى الى صعود نجم امين عثمـــان اعتمادا على الانجليز فنى احد التقارير ما يشير الى قرب تولى عثمان الوزارة كما يشيع هو ذلك ويقول ان معه من الوزراء الحاليين ما يؤيده لوجودهم فى رئاسة الوزارة عند اعتزال النحاس الحكم (٢٠٣) ٠

ومن ثم شك فان هيئة المحكمة قد اكدت على تلك الدوافع الـــتى دفعت هؤلاء الشباب للاقدام على ما فعلوا اعتقادا منها بان مصر كلها تشاركهم فى دوافعهم الوطنية الا انها ــ هيئة المحكمة ــ لا تقر مبدأ القتل كوسيلة للوصول الى اى غرض مهما كان نبيلا ولقد رأت المحكمة انه لا يرجى من مثل المتهم ان يرتد ويقدر عوامل الاستقرار بل معاها على انها خيانة للبلاد الى جانب تاريخ الاحتلال لمصر ، كلها عوامل راعتها المحكمة فى الحكم عـــلى هؤلاء الشباب (٢٠٤) ٠

---

(٢٠١) الوفد المصرى ٨ فبراير سنه ١٩٤٠ من كلمة امين عثمان فى حفل كلية فيكتوريا والذى حضره السفير البريطانى ٠

(٢٠٢) محسن محمد التاريخ السرى لمصر ص ٧١ ، لطفى عثمان مرجع سبق ذكره ص ١٣٣ ٠

(٢٠٣) دار الوثائق القومية ـ تقارير البوليس السياسى محفظة رقم ١٢ب فى مسلسل رقم ١١ ٠

(٢٠٤) دار القضاء العالى ملف قضية امين عثمان المجلد الاول ص ٤٧٠ ـ

ومن المؤكد أن هؤلاء الشباب كانت تحركهم دوافع وطنية خالصة وبالرغم من اعتقادنا بأن هذا التنظيم كان يعمل في فلك القصر ولأهداف خاصة من وجهة نظر السراي (٢٠٥) إلا أننا نعتقد أن هؤلاء الشباب لم يكونوا على بينة من مخططات السراي وإنما كان للدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وزوجته (ناهد) الدور الرئيسي في استغلال هؤلاء الشباب وتوجيههم بما يتفق وأغراض القصر وفي الوقت نفسه فليس هناك ما يشجب أمانة القصر وهذا ما حرص عليه فاروق جيداً .

والمؤكد أن أحداث الأزمة قد نجحت في استغلال حادث ٤ فبراير والنيل من الوفد مما حدا بالكثيرين من أعضائه إلى الانصراف عنه وكانت الفرصة مهيأة لظهور قوى أخرى استقطبتها ماضيا على مسرح الأحداث المصرية وهي قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية قد حققت قدرا كبيرا من النجاح وغالب وبدون قصد نقد كان الأمريكيون والبريطانيون يقومون بمهمة الدعاية للسوفيت والتأكيد على تطورهم العسكري وتقدمهم الاجتماعي والاقتصادي وظلوا هذه الفترة في حياة المجتمع الروسي بالثورة الروسية التي تمكنت من استيعاب كل مشاكل الإنسان الروسي (٢٠٦) .

ومن الطبيعي أن مثل هذه الظروف أن تنتشر وبسرعة الأفكار الاشتراكية والماركسية وخصوصا بين الناقمين على النظام ولعل ظروف الحرب من العوامل التي ساعدت على ازدهار هذا النشاط حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية آخذة في التدهور والقوة الشعبية الوحيدة القادرة على التأثير في المجتمع المصري (الوفد) بدأت تنهار عقب أحداث ٤ فبراير ووفقا لشهادة أحد المعاصرين لقد كانت أحداث ٤ فبراير من أهم العوامل التي لفتت الأنظار إلى الأفكار الماركسية والاشتراكية (٢٠٧) وفوق كل ذلك مراعاة بريطانيا لظروف التحالف مع الاتحاد السوفيتي حيث سمحت بممارسة هذا النوع من النشاط (٢) هذا بالإضافة إلى الانتصارات الكاسحة التي حققها السوفيت ضد قوات المحور وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٤٢ كل ذلك أدى إلى انتشار الماركسية في مصر .

---

(٢٠٥) محمد عوض الرافعي مرجع سبق ذكره ص ٦٨ ــ ٧٠ .
(٢٠٦) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٤١ من الخارجية الأمريكية إلى كيرك السفير الأمريكي في القاهرة ٤/١٠/١٩٤٢ .
(٢٠٧) لقاء مع حسين الشافعي النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الأحرار ١١ أبريل ١٩٨٣ .
(٢٠٨) د. عاصم الدسوقي مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٢٧٤ .

الثانيه وانما ترجع جذورها الى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين حيث نشأ الحزب الشيوعي المصرى الذى تمكن من ضم مجموعات من العمال الذين ساهموا فى ثورة ١٦٦٩ (٢٠٩) الا ان ظروف الحرب وما ترتب عليها من علاقات سادت حتى معاهدة ١٩٣٦ قد ساعد على خلق المناخ الملائم الذى ترعرع فيه تلك الافكار بشكل فاق كل القوى السياسية الاخرى حيث تشكلت العديد من الجماعات حملت كل منها اسما مغايرا للآخر فهناك « اللجنة المركزية للمنظمة الشيوعية المصرية » والتى كانت تصدر نشرات الى الطبقة العاملة ٠٠ وتدعو تحمل اسم « منظمة المقاومة الشعبية » واقتصرت مهمتها على توزيع الكتب الشيوعية على الطلبة والعمال ثم « الحزب الشيوعي المصرى » والذى كان يحتوى مكتبة للتقارير والنشرات وحفظها فى مكان سرى وهناك منظمة اخرى تحمل « حركة ديمقراطية للتحرير وطنية » وكان يختصر اسمها بكلمه « حدتو » ويرأسه صهيونيان احدهما مليونير يدعى « كوريل » والاخر يدعى « بويك » والاول كان ينفق بسخاء على منظمته ويعمل تحت ستار التجارة وكانت المهمة الحقيقية لهذه الجماعة لعداء الصهيونية فى فلسطين بما تحتاج اليه من معلومات عن مصر ٢١٠ ٠

وفى سنة ١٩٤٢ تأسست « الحركة المصرية للتحرر الوطني » ولعل اسمها كافة للدلالة على نوعية النشاط الذى اختاره مؤسسها « هنرى كوريل » وخلال احداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وبينما كانت القاهرة تموج بمظاهرات قامت الحركة بطبع المنشورات باللغة العربية تقول فيها « لا تتصوروا ايها المصريون ان الالمان افضل من الانجليز ويحكى « كوريل » فى روايته قائلا وخرجت لاوزع هذه المنشورات انا وجوزيه بوالنتيه وكان منظرا مضحكا اثنان من الأجانب يوزعان منشورات باللغة العربية وقد وزعنا ٤٠٠ نسخة من هذه المنشورات (٢١١) ٠

---

(٢٠٩) د٠ رفعت السعيد تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر القاهره ١٩٧٥ ص ١٥٨ ٠

(٢٦) احمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٢٠ ، ٢١ ٠

(٢١١) د٠ رفعت السعيد تاريخ التنظيمات اليسارية ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ محضر نقاش اجراه المؤلف مع هنرى كوريل فى باريس سنة ١٩٦٨

وبعد اعتقال هنري كورييل سنة ١٩٤٢ وايداعه في معتقل الزيتون ومعزول عن هذه الفترة وفي المعتقل استمعت مقابلة كبرى حيث مارست احتكاكا مباشرا وجادلا مع كثير من السياسيين هم في الاساس ابنـاء البرجوازيه المصرية وباختصار لقد الثلاث في المعتقل حلم تمصير واصبحت لصاحبا عميقا ان البرجوازية المصرية تموج بحركة وطنية عارمة وانه يتعين الاستفادة منها (٢١٢) .

ويعتقد البعض ان هذا التنظيم كان اكثر التنظيمات اليسارية ارتباطا بالواقع المصري حيث تشكل من الطلاب والمثقفين والعمال وبعضهم من ذوي الاصول المصرية وكان اسلوب التجنيد يتم من خلال المعارك السياسية والاضطرابات (٢١٣) .

وتستهدف الحركة المصرية للتحرر الوطني تكوين حزب شيوعي ، اصلاح زراعي ، وتنظيم الكفاح المشترك مع الشعب السوداني باعتبار ان وحدة وادي النيل قضية مصيرية ووفقا لتقارير البوليس السياسي فقد كان هنري كورييل يدير احدى المكتبات بهدف الترويج للكتب الشيوعية (٢١٤) .

ومن خلال المكتبة استطاعت الحركة ان تجد صداها لدى الشباب خصوصا المتعطش للثقافة والمعرفة وتمكن هنري كورييل ان يضم عددا كبيرا من المصريين الناقمين على القوى السياسية التقليدية في مقدمتهم الوفـد .

وعلى الرغم من ان الحركة المصرية للتحرر الوطني كانت اقوى الحركات التي تشكلت عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الا ان هناك مجموعة اخرى تكونت عقب نفس الحادثه وتسمى « منظمة الطليعة » حيث قامت على اكتاف ثمانية اشخاص ، خمسة من الطلاب الذين يدرسون في المدارس الثانوية وطالب ازهري وعامل ، فتأثروا بما حدث في ٤ فبراير تأثيرا مرا وجعلت هذه المجموعة حرا عميقا دفعهم الى البحث عن اتجاه جديد يخالف الاتجاهات المتقدمة (٢١٥)

---

(٢١٢) المرجع السابق نفسه ـ د. عاصم محروس عبد المطلب ، دور الطلاب في الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ غير منشورة القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٦١ .

(٢١٣) طارق البشري ـ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ص ٨٣ .

(٢١٤) د. رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٢١ .

(٢١٥) المرجع السابق ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ .

وبدأت هذه الخلية توسع نشاطها من خلال جموع الشباب الساخط على الوفد عقب ٤ فبراير وحددت برنامجها في المطالبة بالاستقلال الوطني والاستقلال الاقتصادي وعلى ضوء العديد من القراءات في الفكر الاشتراكي فقد تمخض نشاطها عن اقامة تنظيم شيوعي يستند الى برنامج شيوعي ومبادئ غير منشورة ولم يكن لهذا التنظيم أجهزة فنية ولا مجلة سرية ورغم ذلك فقد واصل النمو معتمدا على الارض الخصبة التي مهدتها تحولات الحرب والى جموع الشباب الذي تملكته الحيرة والقلق عقب ٤ فبراير .

ثم تمكن التنظيم من أن يضم اليه بعضا من ضباط القوات المسلحة في مقدمتهم « أحمد حمروش » ورويدا رويدا بدأت الحركة تتسع وتجد لها انصارا بين طلاب الجامعات وعدد لا بأس به من العمال (٢١٦) .

وعموما فان عام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ قد شهدا تكون العديد من المنظمات اليسارية في القاهرة والاسكندرية وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض نظرا للتعقب البوليسي لهم مما كان يدفعهم الى حرق أوراقهم ووثائقهم حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون الا أن الاسماء التي تسمت بها هذه الجماعات تشير الى أن عددها كان أكثر من عشرين جماعة تسمت كل منها باسم خاص وتباينت اسماء الدوريات والنشرات التي كانت تصدرها تبعا لاهداف كلا منها واحتدم الصراع بينها من أجل اقامة حزب شيوعي مصري حقيقي (٢١٧) .

وعلى ما يبدو فقد برزت الى الوجود اتجاهات سياسية احتلت مكانة لا بأس بها وسط العديد من القوى الاخرى وهذه الاتجاهات الجديدة اتخذت مواقف متباينة فاذا كان البعض يتحالف مع المحور ضد الانجليز بدعوى الوطنية واذا كان البعض الآخر يتحالف مع الانجليز ضد المحور بدعوى الديمقراطية فان الشيوعيين المصريين قد رفعوا شعارا مغايرا فهم ضد الفاشية وضد الاحتلال البريطاني لمصر ورفعوا شعارا ضد الفاشية ولكن ليس مع الانجليز ، ولم يكن هذا هو التعبير الوحيد في مواجهة شعار أجمع عليه

---

(٢١٦) نفس المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(٢١٧) د. رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٦٨ .

كل السفسطه وهو وحده والذى انيل رفع الشيوعيون شعارا « الاستقلال السياسى والاقتصاد والكفاح المشترك مع الشعب السودانى وحقه فى تحرير مصيره » (٢١٨) ·

ولعل عوامل الاستقلال قد تفاعلت مع النشاط الشيوعى فى مصر على امل الاستفادة من تأثيرهم الفكرى والسياسى المناهض للفاشيه ولاول مره فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية (انتخابات ١٩٤٤) شهدت البلاد مرشحين يعلنون انهم يمثلون الحركة الاشتراكية ويلصقون على الجدران اعلانات يقولون فيها - انتخبوا المرشح الاشتراكى الذى سيناضل فى سبيل الاشتراكيه ، وقد انتشرت هذه الاعلانات فى الاسكندرية بصفة خاصة حيث تقدم ثلاثة من العمال الى الانتخابات تؤيدهم طائفه كبيرة من سكان حى كرموز (٢١٩) ·

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكننا ان نذكر بعض النتائج الهامة -

اولا : لم تكن الحركات الشيوعية فى مصر وليدة الحرب العالمية الثانيه وانما ترجع فى جذورها الى العشرينات من هذا القرن الا ان الحرب العالمية الثانية وما تركتها من متناقضات سياسية واجتماعيه واقتصادية تعد السبب المباشر التى ساعدت على نمو هذا الاتجاه ·

ثانيا : ان حادث ٤ فبراير سنه ١٩٤٢ قد ساعد على نمو اكبر الحركات واتساعها بسبب الاعتماد على عنصر الشباب الساخط على القوى السياسيه التقليدية وبلا شك فان عنصر الشباب دائما يعد عامل قوة يدفع القوى التى يساندها الى احد مواقف اكثر تطرفا

ثالثا : ان السياسة البريطانيه فى مصر تعد المسئول الاول عن تعاظم هذه التنظيمات بسبب التحالف البريطانى الروسى وما لازم ذلك من اقامة العلاقات المصرية الروسية ولما كانت الحركات اليسارية تعلن دائما عن عدائها السافر ضد الفاشية والنازية فقد كان لهذا وقعا طيبا لدى الدوائر البريطانية ·

رابعا : ان ظهور الاتجاهات اليسارية عموما وفى هذه الفترة يعد تعبيرا اكيدا عن وجود خلل هائل فى كل مناحى الحياة المصرية اقتصادية

---

(٢١٨) د· رفعت السعيد اليسار المصرى ص ٢٧٨ ·

(٢١٩) السلسلة ١٠/١٢/١٩٤٤ ، المصرى اليوم ١٧ - ١٢ - ١٩٤٤ ·

واجتماعية وسياسية وبشكل مكن هذه الاتجاهات من أن تجد لها واقعا وسط المجتمع المصرى ٠

خامسا : أن مجمل نشاط هذه التنظيمات وما استطاعت أن تقدمه للمجتمع المصرى لم يعد الفكر النظـــرى المنقول عن مؤلفات لينين - وماركس - وستالين - وبعض المنشورات التى لا تخرج أفكارها عن هذه المؤلفات ٠

سادسا : أن عددا من المنضمين الى هذه التنظيمات من المصريين المسلمين قد بهرتهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولم يؤمنوا بالفكر المادى حيث دعوا الى التمسك بتعاليم الاسلام مع اعتناقهم لفكرتى العمـــل الاجتماعى والاقتصادى (٢) الا أن محاولة التوفيق بين بعض النظريات الماركسية وبين الاسلام لم تجد لها واقعا ملموسا بين الغـــالبية العظمى من المسلمين ٠

---

(٢٢٠) تاريخ التنظيمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٥٧ ٠



الفصل الخامس

الجيش المصري وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

- الجيش المصري والحرب العالمية الثانية
- ردود فعـــل ٤ فبراير على الجيش
- حركة الضـــباط الاحـــرار

الجيش المصري والحرب العالمية الثانية :

لقد أصبح الجيش المصري هو حجر الزاوية في قضية الاستقلال وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ والتي نصت صراحة على أن خروج القوات البريطانية من مصر مرهون ببلوغ الجيش المصري درجة الأهلية اللازمة للدفاع عن قناة السويس ( ) ولذا فقد حرص الوفد على أن تكون هذه القوة الوطنية الجديدة بعيدا عن سلطة القصر وتحكمه . وتشكل مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الجيش وبمقتضى هذا القانون فقد أصبح رئيس الوزراء رئيسا لمجلس الدفاع الأعلى ووزيرى الحربية والبحرية ، بمثابة نائب الرئيس ، وكل من وزير الأشغال ووزير المالية ووزير المواصلات ووكيل الحربية والبحرية ورئيس هيئة أركان حرب الجيش ، أعضاء ، (٢) . ولم تذكر أية إشارة إلى الملك على الرغم من أن المادة ٤٦ من الدستور تقضي بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يولي ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها إلى البرلمان (٣) . ولعل هذا الإغفال المتعمد كان له أكبر الأثر على تفاقم الصراع بين القصر والوفد .

ولما كانت معاهدة ١٩٣٦ قد نصت صراحة على إلغاء كافة القيود الموضوعة على عدد القوات المسلحة المصرية فإن حكومة الوفد حرصا منها على إعداد جيش قوي فقد سمحت إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للضباط الجدد وأمكن للوفد ولأول مرة أن ينضم إلى الجيش شبابا من أبناء الطبقات الفقيرة وليس من قبيل المصادفة أن يكون في طليعة الضباط الأحرار جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وغيرهم ممن ينتمون إلى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة (٤) ولذا فإن هذه السياسة تعد حسنة كبيرة تؤكد حرص الوفد على الارتفاع بتلك القيمة الوطنية الكبيرة حيث سهل نمو التحرك الثوري في صفوف القوات المسلحة وأمكن الجيش ولأول مرة منذ الثورة العرابية من أن يساهم بقدر كبير في النشاط السياسي لمختلف القوى والاتجاهات والتي تعمل لصالح القضية الوطنية .

---

(١) د. عبد العزيز الشناوي ، د. جلال يحيى وثائق ونصوص في التاريخ الحديث والمعاصر – المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧ .

(٢) نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ملحق مضبطة مجلس النواب المجلد الثاني دور الانعقاد العادي يومية ١٩٣٧ ص ٣٣٦ .

(٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي مصدر سبق ذكره صفحة ٢١٢ .

(٤) أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو القاهرة ١٩٨١ ص ٢١٢ .

ويؤيد على سياسة ابعاد الجيش عن مؤامرات القصر ودسائسه ، ولما كان يمين الجيش من اولى المسائل التي تحتاج الى تعديل لان صيغة اليمين تسند صميمه كهل الدستور ولذا قام نشر الصه حيث تضمن " اقسم بالله ان اكون خادما مخلصا للملك مطيعا لاوامره الكريمة ، فرأى الوفد تعديل هذا اليمين بهذه الصيغة " اقسم بالله العظيم وبشرف العسكرى ان اكون مخلصا للوطن ولمصر صاحبة الجلالة وقائد قواتها الاعلى وان اكون مطيعا للدستور ولقوانين الامة المصرية .. الخ (٥) .

وعلى ما يبدو بان الملك فاروق كان على علم بما يتجه اليه الوفد ، وقد علقت صحيفة « البلاغ » على « يمين الجيش » في محاولة منها للوقيعة بين القصر والوفد فقالت « ان اقحام الدستور في اليمين يتضمن اقحام السياسة في واجبات الجيش الذي تقتصر وظيفته فقط على الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه من الاوامر ، وليس من وظائفه اقامة نظام سياسي معين والمحافظة على هذا النظام وحمايته (٦) .

ونظرا لاهمية الجيش وحرصا من الملك على ان يبقى تحت امرته بعيدا عن اى منافسة فقد اعلن فاروق صراحة انه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذى رأته الوزارة (٧) .

وكان من الصعب على الحكومة ان تتراجع عن موقفها وتمسكت بالمشروع مما دفع فاروق الى الغاء الحفل الذى كان معدا لكى يحلف الجيش اليمين في اليوم التالى لتولى الملك سلطته الدستورية وان يؤدى وزير الحربية اليمين بالنيابة عن الجيش ولم يتورع فاروق عن توجيه الاهانة الى الحكومة وذلك بدعوة جميع الضباط العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل شاى بقصر عابدين حيث اعلن بصريح العبارة عدم اشتغال الجيش بالسياسة (٨) .

وظل هذا الوضع معلقا بين القصر والوفد حتى اقالة حكومة الوفد في نهاية ١٩٣٧ ، ولم تستطع حكومة محمد محمود الا ان ترضخ لاوامر الملك لان وجودها في الحكم مرتبط بالرضاء الملكى . وهكذا بقى يمين الجيش القديم كما هو عليه .

---

(٥) الاهرام ، البلاغ ، المصرى ٢٨/٧/١٩٣٧ .
(٦) صحيفة البلاغ ٥/٨/١٩٣٧ .
(٧) نفس المرجع ٨/٨/١٩٣٧ .
(٨) الاهرام ، البلاغ ، السياسة ١٨ اغسطس ١٩٣٧ .

وبسبب هذه الازمة ورغبة من الوفد في أن يضمن ولاء الجيش الى الدستور والذى يعنى من وجهة نظرهم – الولاء للوفد – باعتباره حزب الاغلبية ، فقد حرص النحاس على ان يقوم بالعديد من المحاولات بهدف الاتصال بالجيش لحمله على ضمه الى جانبه في موقفه من السراى (٩) .

ولعل من الامور الجديرة بالملاحظة ان حكومة الوفد حرصا منها على اهمية الجيش فقد عملت على تطويره سواء بزيادة عدده الى ثلاث فرق قوامها حوالى الف جندى او باستخدام كل وسائل الدفاع الحديث او بايفاد البعثات العسكرية الى انجلترا بهدف الارتفاع بمستوى الأداء (١٠) . وعلى ما يبدو فان تلك الآمال الكبيرة قد اصطدمت بالعديد من المؤثرات التي قد اعتقد الوفد ان معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت حدا لها . واولى هذه المؤثرات هو القصر الذى لم يتوان عن اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد من طموحات الوفد ، ثم البعثة العسكرية البريطانية التي كانت تمثل عقبة كبيرة في سبيل الارتفاع بمستوى الجيش حيث فرضت شكلا معينا للتسليح وخصوصا بعض الاسلحة التي لم تجد المصانع البريطانية لها اسواقا اخرى غير مصر ، او بوضع نظام معين للتدريب يمثل عقبة كبيرة نحو ارتقاء الجيش سواء من حيث الكيف او الكم (١١) .

ولعل عودة عزيز المصرى لكى يشغل منصب « مفتش عام الجيش » خلفا لسبنكس باشا (١١ يناير ١٩٣٨) هى محاولة جادة لخروج الجيش المصرى من تحت الوصاية البريطانية الا ان البعثة العسكرية البريطانية كانت تمثل عقبة في سبيل اى محاولة ناجحة وربما كانت الحكومة المصرية قد تعاقدت على شراء سربين من طائرات القتال العسكرية من المصانع البريطانية فان الحكومة البريطانية قد عادت لتعتذر بحجة ان الحالة الدولية تنذر بالخطر وان مصانعها لا تستطيع في ذلك الوقت ان تكفى الجيش البريطانى حاجته من الطائرات (١٢) .

---

(٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار – الدقى ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١٠) الوفد المصرى ٥ اكتوبر ١٩٣٨ .

(١١) لقاء مع حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨ .

(١٢) الوفد المصرى ٩ يناير ١٩٤٠ .

(١٣) الاهرام ٩/٦/١٩٣٨ ، الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨ .

وعندما قرر مجلس الدفاع البدء في وضع الترسيمات اللازمة لبنـــاء سلاح لأسطول بحري مصري فان البعثة العسكرية البريطانية قامت بوضع العـــديد من العقبات في سبيل تحقيق هذه الامنية الوطنية (١٤) .

ولعل عزيز المصري قد قدر منذ توليه رئاسة أركان الجيش الامنيات التي يضمها للبعثة العسكرية البريطانية ولذا فقد طــرق الابواب بما فيها الملك فاروق حيث التمس من جلالته ان يستغل نفوذه كقائـــد أعلى للجيش في الاسراع نحو انشاء جيش قوي لان الدولة القائمة حطمه ولذا لم تلعب فيهـــا مصر دورها بجدارة وكفاءة فتحت حقوقها في الاستقلال والعـــالم لا يقدر قيمـــة الامم الا بقيمة جيوشها (١٥) .

ومن المؤكد ان كل الحكومات المصرية كانت صادقة في عزمها على الارتفاع بمستوى الجيش المصري وعملا بتلك السياسة فقد اصدر علي ماهر قرارا في ٣١ اغسطس ١٩٣٩ باسناد رئاسة اركان الجيش الى عزيز المصري (١٦) ووفقا لراي بعض المعاصرين فان هذا القرار كان له اكبر الاثر على معنويات الضباط والجنود حيث كان حافزا كي تتضافر الجهود لتحقيق القضـــية الوطنية على اعتبار ان عزيز المصري كان يمثل للضباط والجنود رمزا وطنيا كبيـــرا (١٧) الا ان البعثة العسكرية البريطانية كانت تتشكك دائما في نوايا عزيز المصري متهمة اياه بانحيازه نحو المانيا نظرا لانه تدرب ... العلوم العســــكرية في المانيا وكان دائم الاعجاب بالعسكرية الالمانية ومقدرة الالمان الفـــائقة عـــلى اعادة بنـــاء جيشهم فلا عجب ان طالب مندوب السفير البريطاني واعوانه بغضب على عزيز المصري (١٨) .

---

(١٤) الوعد المصري ٢٥ فبراير ١٩٣٦ ، ٩ يناير ١٩٤٠ .

(٢٥) د. محمد عبد الرحمن برج . عزيز المصري والحركة الوطنية المصرية
مركز الترجمات السياسية بالاهرام القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٤٩ .

(١٦) الوعد المصري ، السياسة ، البلاغ اول من سبتمبر ١٩٣٦ .

(١٧) لقاء مع فتحي رضوان ٩/٨/١٩٨٢ ، لقاء مع حسني الشـــافعي
١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١٨) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ١٨٠ .

وتشير الوثائق البريطانية الى ان عزيز المصرى مثل عقبة كبيرة فى العلاقات البريطانية المصرية وتوضح الحكومة البريطانية بطرده من رئاسة اركان الجيش حتى تتمكن البعثة العسكرية البريطانية من ان تؤدى دورها المنوط بها لان عزيز المصرى دائم النقد لكل ما تقوم البعثة من عمله ولان اهانة البعثة امر لا يمكن احتماله ، وتشير بعض الوثائق الى ما يفهم من ان على ماهر قد شجع وعدا على نفسه بطرد عزيز المصرى اذا سبب نوعا من المتاعب سواء فى طريق البعثة العسكرية البريطانية او مع القوات البريطانية . ووفق راى السفير فان عزيز المصرى يعد احدى صنائع المانيا وهو يمثل امرا فى غاية الخطورة (١٩) .

والواقع ان هذا الاتهام لا يمثل قدرا من الحقيقة لان مصر والمانيا وجدت بسبب الحاربان عدوا واحدا الامر الذى خلق بالطبع رابطة ما بينهما . بل ان بعض الضباط المصريين الذين كانت لهم اتصالات مع المانيا لم يكونوا موالين للنازية وانما كانوا مناهضين للبريطانية . وان بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون لتحرير بلادهم لم يكونوا جميعا راغبين فى العون الالمانى . فقد كان بعضهم من امثال جمال عبد الناصر يخشون انهم بالحماس لهتلر لن يفعلوا اكثر من ان يستبدلوا المحتل الالمانى بالمحتل البريطانى (٢٠) .

وبينما الخلافات قائمة بين البعثة العسكرية البريطانية ورئاسة اركان حرب الجيش المصرى . كان قائد القوات البريطانية (جنرال ويلسون) حريصا على اقامة علاقات طيبة مع الجيش المصرى ، مع على تجنب اى خلافات مع القوات المصرية فقد اتبع طريقة عقد مؤتمر يومى يحضره بنفسه او احد كبار مساعديه مع كبار الضباط المصريين للاتفاق على الاجراءات اللازمة لتحقيق التعاون بين القوتين . وبهذه الطريقة تم حل العديد من المشاكل من غير الرجوع الى البعثة العسكرية او الى السفير (٢١) .

---

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣ من لامبسون الى حكومته ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ . F.O 407 225

(٢٠) محمد حسنين هيكل - عبد الناصر والعالم بيروت ١٩٧٢ ص١٢٠

(٢١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لامبسون الى حكومته ٢٦ اغسطس ١٩٣٩ - F.O 407 223

ومن غير شك فإن الجنرال ولسون كان يقدر أهمية التعاون بين الجيش البريطاني والجيش المصري وأهميته على استمرار الأوضاع في الجبهة الداخلية . وحرصا على هذه المصلحة فقد أبدى فكرة اشتراك الجيش المصري مع الجيش البريطاني في التدريبات وقيامهما بمناورات مشتركة واشترك الضباط المصريون كأعضاء محربين في ميس الضباط الانجليز ولم تكن هذه الوسائل إلا تقصد بها توثيق صلات التعاون والتفاهم بين الجيشين (٣٢) .

ولعل الجنرال ولسون كان يؤمن بجدوى التعاون مع القوات المصرية لاعتقاده بأن سياسة اللين والتفاهم من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق كل الرغبات البريطانية بلا أي مصادمات أو خلافات (٣٣) . يؤكد هذا موقفه من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد علم به وهو في سوريا حيث يقول "لقد دهشت وفزعت لأنني شعرت بأن كافة الجهود التي بذلتها في الأيام الأولى للحرب بهدف إقامة علاقات طيبة مع المصريين وضمان تعاونهم قد تبددت وكان من الممكن أن يكون لهذا الحادث ردود فعل خطيرة داخل الجيش المصري بسبب ما يتمتع به فاروق من شعبية وخصوصا وسط الضباط الشبان الساخطين على الوجود البريطاني في مصر (٣٤) .

ووفقا لهذا المبدأ فقد تمسك ولسون بوجهة نظره السابقة عندما أراد السفير البريطاني أن يعيد ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أراد فاروق أن يقيل وزارة النحاس في أوائل ١٩٤٣ وكان من رأي وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط مستر كايسي ، النصح بعدم اللجوء إلى القوة خشية تدخل الجيش المصري أو انقسامه وتوقف تعاون الحلفاء في منطقة القتال . وقال وزير الدولة إن الرأي العام العالمي سوف ينتقد حينئذ سقوط السلاح لوزارة تحوم حولها الشبهات ، وأنه يفضل تضحية الوزارة عن تضحية الملك فاروق (٣٥) .

---

(٣٢) الأهرام ٣/٢/١٩٣٩ .

(٣٣) دكتور السيد وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٣٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦٦-١ من كيلرن إلى الخارجية البريطانية ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٧٤٥ ، ٧ مايو ١٩٤٣ .

وعلى الرغم من تلك النصائح الا أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اسداء النصح للملك فاروق على اعتبار أن اخراج النحاس في الوقت الحاضر يعتبر عملا يتعارض مع مصلحة مصر ومصلحة المجهود الحربي · فاذا صمم الملك على اقالة الوزارة على على السير البريطاني ان يهدد باستعمال القـوة العسـكرية (٢٦) ·

ورأى القادة العسكريون ضرورة الاستعداد لمواجهة رد الفعل لدى الجيش المصري اذا ما دعا الحال الى استعمال القوة ضد الملك · فاذا ما اقتصر الامـر على المقاطعة السلبية أو عدم التعاون فان في استطاعة القوات البريطـانية مواجهة الموقف أما اذا تطور الموقف الى عداء مباشر فان الامر يختلف لانه سوف يتطلب نزع سلاح القوات المصرية المسلحة (٢٧) ·

ويبدو أن عزيز المصري رئيس أركان الجيش ، كان متيقظا لما يدبره الانجليز من محاولات لابعاد الضباط الشبان عن الحياة السـياسية واعتقادا منه أن الانجليز هم الاعداء الحقيقيون وأن أمل البلاد في التخلص منهم هم الضباط الشبان والجنود فقد اتخذ من المعسكرات حول القـاهرة ومن مراكز الجنود مقرا لمحاضراته مكتسبة لما له في وراثه العسكرية وجده يبث روح التضحية والفداء داخل صفوف الضباط الشبان (٢٨) وليس صحيحا أن عزيز المصري قد عمل على اقامة تنظيم داخل الجيش وانما كانت الكلمة سلاحه اللاذع الذي كان يعتمد عليه حيث انتشرت روح عزيز المصري وكلماته الصريحـة في المعسكرات وبين الضباط والجنود وكأنها الكهرباء (٢٩) ·

ويتحدث أحد الضباط عن عزيز المصري قائلا ··· لقد كان للمحاضرات التي يقوم بها داخل الوحدات العسكرية أكبر الأثر في نفسي فقد شاهدت بعيني هذه الشخصية الاسطورية التي شاركت في الثورة التركية مع كمال أتاتورك كما كان أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي وجمعية تحرير الامة المصـرية هذا الى جانب تاريخه الطويل المليء بالكفاح وولعه بالثقافة والدعوة اليها (٣٠) ·

---

(٢٦) المصدر السابق وثيقة رقم ٦٢٠ مايو ١٩٤٣ ·
(٢٧) المصـــدر السابق ·
(٢٨) صبحي رضوان لقاء شخصي ١٩٨٢/٨/٩ · حسين الشافعي لقاء ١١ ابريل ١٩٨٢ ·
(٢٩) المصـــدر السابق ·
(٣٠) أنور السادات البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ ص ٣١ ·

ومن المؤكد أن بريطانيا قد أقلقها تعيين عزيز المصري رئيسا لأركان حرب الجيش بسبب طموحاته ومعلوماته العسكرية ومقدرته الفائقة على تنظيم وإعداد الجيش وهذا ما يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا في مصر حيث يفقدها إحدى حججها الهامة وهي مقدرة مصر على الدفاع عن نفسها وما يترتب على ذلك من جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وفوق كل ذلك فقد كانت الدوائر البريطانية على علم بالعلاقات الوطيدة التي تربط عزيز المصري بالعديد من الشخصيات الألمانية وما كان يصرح به دائما من إعجابه الشديد بالعسكرية الألمانية . ولعل كل هذه العوامل قد جعلت السفير البريطاني يطلب من الملك إبعاد عزيز المصري عن رئاسة أركان الجيش .

وتقوم فلسفة عزيز المصري في بناء الجيش على فكرة المشاركة الشعبية وخصوصا بعد أن تطورت أحوال العالم ولم تعد الجيوش عبارة عن وحدات متفرقة بل ويجب أن تكون الأمة كلها حاملة السلاح . ويتعذر على المرء أن يتصور أن الجيش يستطيع أن يمضي في الميدان إلا إذا عبئت قوة الأمة بحيث يؤدي كل عضو في المجتمع دوره على الوجه الأكمل ووفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٦ فقد أنشئت القوات المرابطة بهدف إعداد مصر المستقلة لحمل رسالتها الجديدة بما يناسب العصر الحاضر ولا يخشى أن تعجز مصر عن القيام بواجب الدفاع عن النفس إذا هي ذهبت مذهب التقليد والتنقل دون أن تراعي حالتها المادية وظروفها الاجتماعية . والذي انتهى الرأي إليه هو إنشاء قوات مرابطة تكون أولى وظائفها أن تمد الجيش العامل بكثير من المستلزمات والواجبات المحلية فتزداد بذلك القوة العاملة التي يجب استخدامها في الميدان على أن ذلك ليس من شأنه أن يسقط عن القوات المرابطة ما يجب أن تؤديه من ضريبة الدم إذا طلبها واجب النجدة للجيش العامل في الميدان وفوق كل ذلك فقد روعي في تكوينها عاملا في تربية الخلق القوي (٢١) .

---

(٢١) مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٦ ـ الوقائع المصرية ٤ سبتمبر ١٩٣٦ .

وعلى ما يبدو فان الدوائر البريطانية قد انزعجت بسبب تلك الطموحات التي يتسم بها عزيز المصري ولعل من تولى مهام البعثة العسكرية البريطانية الحيلولة دون الارتقاء بمستوى الجيش المصري بالرغم من ان وجودها كان يهدف الارتقاء بمستواه ولم تحجم البعثة العسكرية عن وضع العديد من المصاعب التي تحول دون انطلاقة عزيز المصري لترقية الجيش ورفع كفاءته ولم تجد السلطات البريطانية ذريعة للنيل من عزيز المصري الا مسألة الميول الالمانية (٣٢) ، وهي حجة اصطنعت بالعديد من المصريين لا لأن لهم ميولا المانيه وانما لان لهم ميولا عدائيا ضد بريطانيا ، وبلا شك فان وقع خروج عزيز المصري من الجيش كان له اكبر الاثر على مشاعر الضباط الصغار الذين كانو يعلقون آمالا عريضة على شخصية عزيز المصري الا انه قد تأكد لديهم انه لا أمل في اي نوع من الاصلاح طالما بقى الاحتلال متذرعا بحجة او بالخطـــرى (٣٣) .

وتشير الوثائق الامريكية الى ان قرار الحكومة البريطانية بعزل عزيز المصري عن منصب رئيس اركان حرب الجيش قد سبب اضطرابا كبيرا لدى كل الدوائر السياسية والعربية بل امتد الاثر الى السودان حيث انتشرت موجة من الاضطراب بين السودانيين الذين ضايقهم عزل عزيز المصري (٣٤) .

ووفقا للوثائق الامريكية ايضا فان رئيس الوزراء المصري (على ماهر) قد حاول نقل عزيز المصري لكى يتولى رئاسة الجيش المرابط الا ان السفير البريطاني قد طلب صراحة ابعاد عزيز المصري عن اى موقع سياسي او عسكري (٣٥) .

---

(٣٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٢ من لامبســـون الى هاليفاكس ٢ اكتوبر ١٩٣٩ . F.O. 407 223

(٣٣) لقاء مع حسين الشافعي النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار القاهرة ١١ ابريل ١٩٤٣

(٣٤) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٢-٢ من بيرت فيش الى الخارجية الامريكية ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ . 741 - 83 - 250

(٣٥) المصدر السابق وثيقة رقم ١١٧٢ ١٨ يناير ١٩٤٠ .

ومن رواية بعض المؤرخين ، فان عزيز المصرى لم يكن يعمل لمصالح الالمان لكنه كان معتقد وعنده قناعة سياسية منه أن الالمان يستطيعون مساعدته فى تحرير مصر من الاحتلال البريطانى . ويعتقد نفس المؤرخ أن الهدف من محاولة هروب عزيز المصرى وصاحباه (عبد المنعم عبد الرءوف وحسين ذو الفقار) فقد كانت تراوده فكرة انشاء جيش التحرير ، على غرار ما فعل ديجول بعد سقوط فرنسا (٣٦) .

ومن الصعب أن نميل الى هذا الاستنتاج لان من أولى المهام التى يبدأ بها أى قائد سواء فى الاعداد لثورة أو غير ذلك من وسائل الكفاح هو اعداد تنظيم يعهد اليه بالقيام بتلك المهام وليس هناك ما يؤكد أن عزيز المصرى كان صاحب تنظيم معين سواء داخل الجيش أو خارجه (٣٧) .

وعلى ما يبدو فان عزيز المصرى — وفق رواية أنور السادات — اتصل بالضباط الاحرار وطلب مساعدتهم لتمكينه من السفر الى العراق حيث وصلته رسالة من الالمان يطلبون فيها سفره لمعاونة رشيد على الكيلانى فى ثورته التى قام بها فى العراق ضد الاحتلال البريطانى (٣٨) .

ومن المؤكد أن عزيز المصرى لم يحاول أن يقوم باعداد تنظيم سواء داخل الجيش أو خارجه ولعل مرجع ذلك الى اعتماده على اتصاله المباشر بالضباط وتكرار نصائحه لهم باعداد أنفسهم ثقافيا وفكريا وما يواكب ذلك من يقظة قومية سوف تؤتى ثمارها حتى ولو على المدى الطويل . وعندما عرض عليه أحد الضباط العمل على رأس التنظيم أبدى عزيز المصرى عدم موافقته قائلا ؟ « أول درس أقوله لكم اعتمدوا على أنفسكم ولا تنتظروا أى رائد ، انا دوره يجب أن تأتى منكم أنتم ـ نابليون وصل الى رتبة جنرال وكان رضيعا (٣٩) . ولعل عزيز المصرى كان يعلم جيدا أن عيون الاحتلال ترقب

(٣٦) د. محمد أنيس دراسة عن ٤ فبراير ص ٤٥ .
(٣٧) لقاء مع فتحى رضوان ، محامى عزيز المصرى فى قضية الهروب ، ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة .
(٣٨) أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦١ ، ٦٢ . لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ ص ٤٦١ .
(٣٩) أنور السادات المرجع السابق ص ٦٢ .

كل تحركاته وأن نيابته ماعداد مخطيم من نوع ما سوف يكون مصدر خطر حقيقي على الحركة الوطنية داخل الجيش وإذا اقتصر دوره على المصالح العامة وبث الروح الوطنية لدى الضباط الشبان .

والحقيقة أن موقف الجيش المصري من بريطانيا ابان الحرب العالمية الثانية كان يتسم بنوع من التناقض حيث كان الضباط ذوي الرتب الكبيرة من اعوان الانجليز في معظمهم وكان الانجليز يحترمون الرأي فيهم حيث يسير ولسون (قائد القوات البريطانية) بالخدمات الجليلة التي اداها ابراهيم عطا الله (رئيس اركان حرب الجيش المصري والذي خلف عزيز المصري) ويرى انه لو لا عطا الله لحدثت محاولات خطيرة وكبيرة داخل الجيش المصري نتيجة حادث ٤ فبراير والجنرال ستانسوم رئيس المخابرات البريطانية ، يذكر أن حماري مدير المخابرات العسكرية كان متعاونا مع السلطات البريطانية الى حـــــد كبير (٤٠) .

أما موقف الضباط الصغار والذين دخلوا الجيش بعد سنة ١٩٣٦ فقد كانوا بحكم اصولهم الاجتماعية عناصر وطنية شديدة الحماس لقضية وطنهم كارهين للاحتلال ولا يمكن أن نغفل تأثير عزيز المصري على هؤلاء الشباب .

ومما لا شك فيه أن حادث ٤ فبراير في مصر وحركة رشيد الكيلاني في العراق يعطيان اكبر الدلالات بالنسبة الى المستقبل فمشكلتان يعتقد الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتي المحور وإن القوات البريطانية التي اسقطت ثورة رشيد الكيلاني وارغمت ملك مصر على قبـــول النحاس رئيسا للوزارة قد ساندت « المخلصين » « ضد الاقليـــــات » « الخائنة » مستهدفة مصالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة والحقيقة أن الامة بوجه عام والمصريين بوجه خاص قد نظروا الى هاتين الحادثتين نظرة مخالفة . فقد رأوا في الحرب العالمية صراعا بين الاستعماريين يبغي كل منها الاستحواذ على بلادهم واستغلال مواردها وقد وجد في مصر معسكران يختلف كل منهما عن الآخر حول الوسائل لا الأهداف وكلاهما يبغي

---

(٤٠) د. محمد أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤٢ .

تحقيق الاستقلال عن انجلترا . على حين أن أحد العسكريين كان يرى أن خير وسيلة لتحقيق هدفه هي التعاون مع انجلترا فان العسكر الآخر اختار التعاون مع دولتي المحور(٤١)وبينما كان جمال عبد الناصر يقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية في العلمين كان أنور السادات يخابر لصالح الألمان ضد بريطانيا ولا يمكننا أن نتهم جمال عبد الناصر بأنه ناصر بريطانيا وفي الوقت نفسه فلا يمكن أن نتهم أنور السادات بالعمالة لألمانيا . وببساطة شديدة فان كلا منهما يعتقد أنه يعمل لصالح بلاده .

وعندما بدا للسلطات البريطانية أن هناك شعورا معاديا ضد الوجود البريطاني يعم الجيش المصري ولما كانت القوات المصرية تقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية في الصحراء الغربية فقد صدرت الأوامر بانسحاب هذه القوات وتسليم أسلحتها إلى القوات البريطانية (نوفمبر ١٩٤٠) إلا أن هذا القرار روجه بحركة تذمر واستنكار داخل الجيش المصري مما كان سببا في السماح للقوات المصرية بالانسحاب مع الاحتفاظ بأسلحتها (٤٢) .

ولقد راودت الضباط الشبان في ذلك الوقت فكرة القيام بثورة تستولي على طرق المواصلات وتقطع كل خطوط الاتصال أمام القوات البريطانية والمطالبة بتسليم علي ماهر زمام الحكم . إلا أن تنظيم الضباط لم يكن قد وصل إلى درجة تمكنه من الإقدام على هذه الخطوة حيث كان تجمع الضباط ما يزال في مرحلته الأولى وإذا كانت الأهداف الوطنية قد حددت فان الزعيم الذي يجب أن يجسد تلك الأهداف لم يكن قد ظهر بعد واقتصرت الخطة على جمع الرجال من ذوي الضمائر الحية اعتقادا منهم أن أي عمل ناجح لابد من أن يبدأ بفكرة ناجحة أيضا (٤٣)

---

(٤١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٤٨ .

(٤٢) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٩٦٥ من كيرك إلى حكومته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠

- حسين الشافعي لقاء ١١ ابريل ١٩٤٣ .

(٤٣) نفس المصدر السابق .

وتاكدت المخابرات البريطانية ان هناك حركة استياء تعم الضباط لكن لم يكن هناك من الادلة القاطعة ما يقوم دليلا على ادانتهم .

ولذا اقتصرت بريطانيا على تنقلات الضباط وتشتيتهم بحدة بعد استبعاد اى نوع من التفاهم بينهم (٤٤) ولعل هذا الاسلوب لم يقض على الحركة وانما كان عاملا ادى الى تأخيرها لسنوات ليست طويلة .

ردود فعل ٤ فبراير على الجيش :

في جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب موقف الراى العام . فمنذ طالبت بريطانيا مصر باعلان الحرب على دولتى المحور قالت انها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية،وعندما نصحت بتغيير وزارة على ماهر على ان تجيء الوزارة الجديدة مقبولة لولاء الجيش . وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين يوم ٤ فبراير اتخذت السلطات العسكرية بضرورة العناية في ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكى لا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية .

ولقد كان معظم الضباط يعقدون املا كبيرة على حزب الوفد باعتباره الحزب الذى قاد حركة الكفاح الشعبي ضد الاحتلال البريطاني والذى وقف في صلابة وحزم ضد تسلط الملك فؤاد وعبثه بالدستور . لكن ذلك الامل لم يلبث ان خاب عقب احداث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث احدثت مظاهرة السفير البريطانى العسكرية ومصفحات احزاب الاقلية اكبر اساءة الى الوفد واصبح هذا الحادث نقطة سوداء في تاريخه يعايره عن طريقها اعداؤه ويطعنون بها صفحة كفاحه . ولعل هذا قد احدث شرخا كبيرا في مشاعر الضباط . ادى الى التفافهم حول الملك الذى شجع وقتئذ في الظهور بمظهر البطل المناضل الذى جابه وحده سطوة الاحتلال علاوة على ما احس به الضباط من شعور بالمهانة حين اعتبروا عدوان على شرفهم العسكرى . ولذا كانت النتيجة الحتمية هي ابتعاد الجيش عن الوفد (٤٥) .

---

(٤٤) نفس المصدر . . جورج نوشحة ١٩٥٩/٢/٨ .

(٤٥) جمال حماد عضو مجلس قيادة الثورة . اطول يوم في تاريخ مصر مجلة المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

ويمكن معرفة انعكاسات ٤ فبراير على صفوف الضباط الصغار من خلال مراسلات جمال عبد الناصر في هذه الفترة ، وعقب وقوع الحادث كتب إلى أحد أصدقائه قائلا « إنني أشعر بخزي وعار شديدين لأن جيشنا سكت على هذا الاعتداء ، وارتضاه ولكني مسرور على كل حال لأن ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن اللهو والسهرات ولكنهم بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر ، ولو أن الانجليز قد أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ويقابلون القوة بالقوة لانسحبوا كأي امرأة من العاهرات (٤٦) .

ومن المؤكد أن الانتقام والثأر الذي كان ينشدهما جمال عبد الناصر لم يكونا من أجل فاروق بل من أجل مصر على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على السيادة المصرية ويلاحظ أن هذا الحس لم يكن خافيا على السفير البريطاني والذي كتب إلى حكومته يوم ١٠ فبراير قائلا « أبلغني الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية في القاهرة ، أن حادث ٤ فبراير قد أحدث قدرا كبيرا من الاستياء في الجيش المصري لأن الاعتقاد السائد لدى الضباط أن ثمة اهانة لحقت بمصر عن طريق فرض القوة على الملك (٤٧) .

ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تقدر موقف الجيش المصري وهو ما يفسر ليس فقط في قطع الاتصال بين ثكنات الجيش المصري في العباسية وبين قصر عابدين بل كذلك في تحديد الأسلوب والتوقيت لعملية محاصرة قصر عابدين فمن الواضح أن السلطات البريطانية في القاهرة كانت ترى أهمية قصوى في إتمام العملية بسرعة وبشكل مباغت . ومن المؤكد أنه روعي عدم الاصطدام بالجيش . ولعل هذا هو الذي تطلب أن تكون العملية على كل هذا القدر من السرية . إلى جانب السرعة والمباغتة .

---

(٤٦) مذكرات كمال الدين رفعت القاهرة ١٩٦٨ ص ١٥ ، المصور مجموعة فبراير ومارس ١٩٧٢ ، عبد المنعم شميس الزعيم الثائر – سلسلة كتب سياسية عدد ١٢ ص ١٩ .

(٤٧) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٢٢٥ من لامبسون إلى مالماكس ١٠ فبراير ١٩٤٢ .

لكن جانبا هاما من المشكلة كان الخوف من تحرك الجيش المصري الذي سيلازمه بالضرورة ثورة وطنية شعبية قد تضطر الانجليز ازاءها ليس فقط الى ضرب حركة الجيش المصري بل الى اعتبار مصر أرضا محتلة الامـــر الذي سيغير تماما من استراتيجية القوات البريطانية في المنطقة ويضـــاعف من مشاكلها (٤٨) .

وفي الوقت الذي بدأ فيه الضباط يتساءلون دوما عن دورهم لاحداث هذا اليوم وبعد على رأس الحكم العسكري العام ، امتنعت كل الصحف عن نشر ما يشير الى هذا الحادث ولو من بعيد ، الا ان صحيفة الايجيبشان جازيت كتبت تقول : ان الضباط الشبان يعتقدون ان ما حدث كان اهانة لكرامتهم ولعزتهم الوطنية ونصحت الصحيفة الحكومة البريطانية بأن تعالج الموقف بسياسة جديدة وروح جديدة يتفقان مع مقتضيات التحول الجديد في الافكار المصرية (٤٩) .

ولعل من الملاحظ ان الامر لم يقتصر على مجرد احاديث يتناقلها الضباط بل تخطى الغضب مرحلة الاحساس الى الاقدام على خطوات عملية حيث تقدم الضابط محمد نجيب (اول رئيس للجمهورية) باستقالته من الجيش بالرغم من علاقته الوظيفية بحزب الوفد حيث ذكر في استقالته : حيث انني لم استطيع ان احمي مليكي وقت الخطر فانني لاخجل من ارتداء بذلتي العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا اقدم استقالتي (٥٠) .

وتحت ضغط الملك فاروق ونزولا على رأي العديد من الضباط اضطر محمد نجيب الى سحب استقالته (٥١) .

ووفقا للمصادر قريبة الصلة بالقصر فقد توجه وفد من ضباط القوات المسلحة الى قصر عابدين عقب وقوع الحادث وقابلوا رئيس الديوان (حسنين باشا) واعربوا له عن استيائهم الشديد من المسئولين عن محاصرة

---

٤٨ كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٢٥ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٢٨ ، د. محمد أنيس مرجع سبق ذكـــره ص٤٠ .

(٤٩) نقلا عن اخبار اليوم ٢٢/٢/١٩٤٦ .

(٥٠) محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ـ القاهرة ١٩٧٥ ص ١٢ .

(٥١) نفس المرجع .

القصر بالدبابات ، وقد تفاهم رئيس الديوان عما يفكرون فيه وعاشـــدهم للهـــدوء . وقد قدر الملك هذا الشعور ولذا فقد حرص على ان يمضي يوم ٤ فبراير من كل عام مع الضباط في ملتقاهم (٥٢)

وتسير الوثائق الامريكية وفقا لمصادرها الخاصة داخل الجيش الى ان نتائج ٤ فبراير قد احدثت وجود سخط متقابل . فبينما يرى الضباط الكبار ان المشكلة تقتضي قدرا من التعقل في معالجتها الا ان الضـــباط الاصـــغار يحسون بمرارة شديدة ويعقدون العديد من الاجتماعات السرية داخل الوحدات وهو امر يعد غاية في الخطورة (٥٣) .

وبلا شك فقد كان تأثير هذا الحادث على المصريين عموما وعلى الضباط على وجه الخصوص ساحقا ، وهي العديد من الروايات عن هذا الحــادث كان له تاثير لكبرياء وسط الضباط حيث قرر احدهم (جمال عبد الناصر) الا تتعرض مصر كلها للذل مرة أخرى بهذه الطريقة . ويرجع البعض بداية حـــركة الضباط الاحرار كحركة متكاملة الى اللحظة التي سحقت فيها اول دبابـــة بريطانية مدفعها الى قصر عابدين فلم يعد للضباط من حديث سوى الحـــرية والكـــرامة بلادهم المغلوبة وبدا عبد الناصر مخططا لثورة ٢٣ يوليو (٥٤) .

وتكاد تجمع الاراء على ان ما حدث في ٤ فبراير كان هو الدافع الاقوى الى تحـــريك الثورة الوطنية داخل الجيش . وبدا انتـــظام التنظيمات السرية بين الضباط والتي كان من بينها تنظيم الضباط الاحرار ، كما ان هذا الحـــادث يعد اقوى ضربة وجهت على رأس حزب الاغلبية الشعبية ، وكان منذئذ ضــرب الوفد

---

(٥٢) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٧ ، مذكــرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٩ ، ٢٠ .

(٥٣) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٣٠٢ من كيرك الى حكومتـــه ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(٥٤) مذكرات كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٦ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٨ .

امومه وسلطاته الوطنية وزعامته الشديده لكبر الاثر في اهتزاز النظام الســياسي الذي كان يحكم مصر (٥٥) .

وجد الضباط يبحثون عن جهة يمارسون من خلاله نشــاطهم الوطني بعد ان فقدوا كل امل في الاحزاب التقليديه التي اهترأت بسبب خلافاتها المستمره وصراعها على الحكم ، ووجد الضباط ضالتهم في الجماعات الجديده والتي بدأت تجد لها موقعا على مسرح السياسة المصرية والتي كانت وقتئذ تحـــــاول اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفه سواء اليمينية او اليساريه . ولعل أشـــد الدعوات نجاحا في اجتذاب الضباط هي جماعة الاخوان المسلمين فانها بتنظيمها الهرمي الذي يقف المرشد العام على قمته ، وبجناحها العســــكري الذي يضم العسكريين وبجهازها السري للقيام بالعمليات الخاصة ، كل هذا وجد فيه الضباط شيئا غير بعيد عن النظام العسكري الذي اعتــــادوه علاوة علــى ان الشيخ البنـــا كانت لديه مقدره فائقه على اجتذاب الجمـــــاهير وسعى لضـــم الضباط الى الجماعة من خلال احاديثه عن علاقه الدين بالوطن ، وكان في مقدمة من انضم من الضباط الى الجماعه ثمانيه من اعضاء اللجنة التاسيسية للضباط الاحرار وهم جمال عبد الناصر ، عبد المنعم عبد الرؤف ، عبد الحكيم عامر كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادي ، حسن ابراهيم ، خالد محي الدين صـــلاح ســالم (٥٦) .

ومن المؤكد أن مجموعة الضباط قد اكتسبت خبره واصبحت اكثر مقدرة على مراوغة مسائلها بعد لقائها بالشيخ البنـــا حيث قدمت لجنة الجنود الاحرار بالجيش ولاول مره تقريرا الى الملك (ديســمبر ١٩٤٢) يعبر عن مدى تأثرهم بمبادىء الحياة الاجتماعية والاخلاقيه . ومن ثورتهم على انتهاك الجنود البريطانيين لحرمه البلاد المصرية بما يتناقض تماما مع الشريعة الاســلامية ، وطالبت اللجنه بعده مطالب كان من بينها : -

---

(٥٥) احسان عبد القدوس ، ضمن مقدمة كتاب الصفقات حـــول القصـــر لكمال عبد الرؤف ص ٤ ، جمال حماد المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢

(٥٦) احمد حمروش قصه ثوره ٢٣ يوليو ص ١١١ ، جمال حماد المصور ٢٣ يونيو ١٩٨٢ .

أولا بث الروح الوطنية بين أفراد الجيش المصرى ضد المحتل البريطانى

ثانيا مقابلة الاعتداء بالاعتداء عملا بالآية الكريمة « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » ٠

ثالثا ٠ التحرش على أى فتاة مصرية تسير مع أى جندى بريطانى ٠

رابعا الغاء معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها أساس كل الشرور التى لحقت بالوطن (٥٧)

وعلى الرغم من أن علاقة الضباط بالشيخ حسن البنا قد سبقت أحداث ٤ فبراير ، الا أن هذا الحادث قد ضاعف من سخط الضباط على البريطـــانيين وزاد من حماستهم للثورة ودعمهم الى أن يعرضوا على الشيخ حسن البنـــا خطة ترمى الى ابادة الجيش البريطانى المتقد من العلمين ٠ الا أن حسن البنا لم يكن يملك القــوة الكافيــة لتدعيم الخطة (٥٨) وقد يكون هذا من بين الاسباب التى دفعت الضباط الى الاعتماد على أنفسهم بعيدا عــن أى قـــوة أخـــرى ٠

ولم يقتصر عمل الضباط على محاولة التنسيق مع الاخوان المســلمين وانما كانت فى مظاهرتهم التى قاموا بها الى قصر عابدين يوم ١١ فبراير ١٩٤٢ الكبير دليل على رفضهم واستنكارهم لما حدث حيث تجمع الضباط والجنود وساروا الى قصر عابدين وهم يهتفون بحياة الملك والوطن (٥٩) ٠

---

(٥٧) تقارير الامن العام ـ السراليات الملكية ـ محفظة ٢٤ تقــرير بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٢ دار الوثائق القومية ٠

(٥٨) ريتشارد ميتشيل ، الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضــوان القاهرة ١٩٧٧ ـ ص ٦٢ ، أنور الســـادات ، أسرار الثورة المصرية ص ٩١ ٩٢ ٠

(٥٩) د٠ محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٤٨ محمـــد محمد تاريخ مصر السرى ص ٢٢٧ ـ مذكرات حسن يوسف ص ٢١٤ و ص ٢١٥ ٠

واجتمعت الجمعية العمومية للضباط مناديهم في الزمالك ليتشاوروا في الامر وليقرروا ماذا يفعلون ازاء تلك الاهانة التي لحقت بالوطن واستمرت مناقشتهم عن التوجه لسراي عابدين وتسجيل اسمائهم في سجل التشريفات اثبات لولائهم للملك وتعبيرا عن مساندتهم له ، وفي اثناء الاجتماع تقدم عبد اللطيف البغدادي ، باقتراح بعمل حلقة سرية من ضباط الجيش تكون مهمتها قتل كل سياسي منحرف او يخون البلاد ومنحرف - البغدادي - بانه كان متأثرا بما قرأه عن مثل تلك التنظيمات السرية التي كانت موجودة داخل الجيش الياباني في ذلك الوقت ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض الشديد من الضباط ذوي الرتب الكبيرة (٦٠) . ومن المؤكد ان هذا الموقف من البغدادي لم يكن ينم عن ادراك سياسي كامل لان الاعلان عن قيام تنظيم تقتصر مهمته على الاغتيالات السياسية امر من السهل القضاء عليه لان مثل هذه الاعمال تقتضي قدرا كبيرا من السرية ودقة كاملة في التخطيط ولذا كان رفض الضباط الكبار لهذا الاقتراح يتسم بقدر كبير من التعقل .

ويمكننا القول .. ان حادث ٤ فبراير قد اثار حالة من الغليان الشديد داخل الجيش المصري وتشير الوثائق البريطانية الى ان عددا كبيرا من الضباط قد اخذوا مسألة ٤ فبراير على انها اهانة خطيرة لحقت بالكرامة المصرية ، ووجدت العديد من التجمعات داخل الجيش بهدف القيام بمظاهرة معادية للسفارة البريطانية ، الا ان كبار الضباط قد استطاعوا السيطرة على الموقف وقرر - حمدي سيف النصر - نقل بعض الضباط الصغار من القاهرة الى بعض الاماكن النائية .

وتشير الوثائق البريطانية ايضا الى زعماء تلك الاضطرابات وهم الاميرالاي محمد فؤاد صادق (قائد الجيش المصري في حرب فلسطين) والثاني الاميرالاي محمد كامل الرحماني ، اول مدير للاذاعة بعد الثورة ، والثالث هو الاميرالاي حمدي طاهر (٦١) .

---

(٦٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٨ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٤٨ من لامبسون الى حكومته ١٨ مارس ١٩٤٢ .

ويبدو القلق واضحا من خلال ما كتبه العسكريون البريطانيون ومن ما ذكره لورد ولسون ، ان ردود الفعل التي اعقبت حادث ٤ فبراير تؤكد ان الاوضاع العسكرية تتعرض لمخاطر اكيدة ولابد من معالجة الموقف باسرع ما يمكن (٦٢) .

وقد نقل هذا الاحساس قد تملك الدوائر الامريكية في القاهرة حيث يصف السفير في احدى رسائله الى حكومته قائلا "لقد اصبحت مصيحتى في سرية السفير البريطاني بان هناك معلومات مؤكدة تشير الى وجود مخطط داخل الجيش بعمل احداث مشاغبات تدميرية ضد الحلفاء وان هذا الموقف جاء ردا على سياسة بريطانيا التي طالما حذرنا منها في ٤ فبراير ١٩٤٢ (٦٣) .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير سببا كافيا لنمو المشاعر الثورية داخل الجيش وكان بداية لانهيار الشعبية الكاسحة التي يتمتع بها حزب الوفد والذي كان يعد امل الامة المصرية في نظر الكثير من الضباط ، ولذا نميل الى الرأى القائل بان بداية التكوين الفعلي لحركة الضباط الاحرار كان عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ (٦٤) ، حيث بدا عبد الناصر يضع اولى الخطوات الجادة نحو ابراز التنظيم الى واقع عملي ولم تخدعه الوعود الكاذبة التي كانت تطلقها بريطانيا من حين لآخر من ان مصر ستحصل على استقلالها عقب انتصار الحلفاء.

ونسبة الضباط الذين كانوا قبل عام ١٩٤٣ يعتمدون على المانيا لطرد انجلترا من مصر ، الى ان قوة انجلترا ستظل قائمة بعد الحرب بفضل امريكا ربما حب السلطة المصريين الى جهة الحلفاء وراحوا يطالبون

---

(٦٢) د. انيس مرجع سبق ذكره ص ٤١ .

(٦٣) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٣٠٢ من كيرك الى حكومته ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٦٤) احسان عبد القدوس ضمن مقدمة ـ الجمعيات حول العرش ـ كمال عبد الرؤف ص ٤ ـ محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٢٤ جورج موشيه الهيئة العامة للاستعلامات نشرة ٣/١٢/١٩٦٩.

بالاستقلال التام مكافأة لبطولتهم لم يتسلم العسكريون تلك الوعود وانما بدأوا يعدون انفسهم لتولي مقاليد البلاد بعد ان احترقت امامهم كل الاحزاب السياسية وراحت تتنافس وتتناحر ليس من اجل الوطن وانما خدمة ومنفعة للمحتـــــل .

وبصدد الحديث عن ٤ فبراير والجيش تحدث جمال عبد الناصر فيقول عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان علينا ان نعمل عملا وطنيا وذهبنا الي عزيز المصري وكان معي كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وطلبنا منه النصيحة - فقال الثورة ومن هنا كان الامل الذي صممنا عليه وتعاهدنا على المضي من اجله الى اخر الطريق (٦٥) .

ولما كان الاستياء موجها الى الوفد والانجليز معا فقد قام النحـــاس بتكبير حركة اعتقالات داخل الجيش ووصفتها تقارير السفير الامريكي بانها محـــاولة من الوفد لاحداث حالة من « التطهير » داخل القوات المسلحة المصرية (٦٦) .

ويبدو أن بعض الضباط قد خرجوا على التقاليد العسكرية المتبعة لدرجة ان الاميرالاي احمد فؤاد صادق قد تقدم بعريضـــة اتهـــام ضـــد وزير الدفاع (حمدي سيف النصر) متهما اياه بما يأتي :-

اولا لقد حرصت جميع الحكومات على ابعاد الجيش عن السياسة وعدم الزج به في الحزبية ولكن سياسة وزير الدفاع دفعت بضباط الجيش الى دخول النادي السعدي والتحدث في السياسة مما اغرى ضباط الجيش بالتمادي في هذا الســـبيل .

ثانيا ان الحكومة قد استجابت لمطالب بعض الضباط محاسيب السعديين وقربتهم ومنحتهم الامتيازات والعلاوات بالرغم من انهم اقل كفاءة من زملائهم لا شيء الا بهدف الزج بالجيش في السياسة .

---

(٦٥) من خطبة جمال عبد الناصر في عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ، الاهرام ، الاخبار ٢٤ يوليو ١٩٦٢ .

(٦٦) وثائق الخارجية الامريكية تقـــرير رقم ٨٦٢ من كيرك الى حكومته بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٤٢ .

ثالثا : لقد جرت التقاليد على عدم نقل كبار الضباط الحائزين على رتبة اللواء الا بعد موافقة القصر ولكن حمدى سيف النصر نقل محمد زكى الحكيم مدير الحدود وعلى حسنى الشريف مدير القرعة كلا منهما مكان الاخر دون الرجوع الى القصر .

رابعا : لقد عرض على الوزير كشفا بأسماء طائفة من الضباط طلب الانعام عليهم بنياشين بمناسبة عيد جلوس الملك (يوليو ١٩٤٢) ولكن الوزير اعترض على بعض الاسماء وانتهى الامر بحرمان الجيش من عطف المليك .

خامسا : انتدب الوزير نجله « مؤانس حمدى » للخدمة فى ادارة الجيش على ان يظل فى مركزه بسلاح الفرسان الملكى والغرض من ذلك هو الحصول على علاوة انتداب (٦٧) .

ولعل حكومة النحاس فى محاولة منها لتهدئة المشاعر الثائرة داخل الجيش قد وقعت فى العديد من الاخطاء التى صاحبت من حركة الاضطراب فى صفوف القوات المسلحة ووفق المصادر البريطانية فان القصر كان وراء حركة التذمر فى صفوف الجيش وان حكومة الوفد لم تستطع السيطرة الكاملة على الجيش ومن المؤكد ان القصر وراء كل هذه الاضطرابات وان الضابط احمد فؤاد صادق لا يستطيع ان يستمر فى حملته بدون مساندة القصر (٦٨) .

ومن المؤكد ان النحاس باشا كان اشد ما يخشاه هو حدوث ردود فعل داخل الجيش تؤدى الى تقلص شعبيته وبدلا من ان يعالج الموقف باعصاب هادئة الا انه قد اقدم على اعتقال الضابط صاحب عريضة الاتهام (احمد فؤاد صادق) والبكباشى « محمد كامل الرحمانى » وبالرغم من ان الاول قد ساءت حالته الصحية لدرجة كبيرة وحدث له تسمم فى الدم مما دعى الدكتور هيكل الى ان يثير قضيته فى مجلس الشيوخ الا ان النحاس قد انبرى مدافعا قائلا : ان حالته

---

(٦٧) تقارير الامن العام محفظة ٤٨ ـ المحفوظات الملكية تقرير بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٤٢ ، روز اليوسف ٩ اكتوبر ١٩٤٤ .

(٦٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٨٨-٢ من لامبسون الى حكومته ١٩ سبتمبر ١٩٤٢ .

الضباط إلى حد ما برغم [illegible] ما يستحق الاستجواب (٦٩) . وذلك في الوقت الذي قرر فيه الأطباء أن حالة المريض خطيرة وصحب نقله [illegible] من معتقل المنيا إلى القاهرة للعلاج . ولما كان الدكتور هيكل يحتفظ بصور [illegible] الأطباء بعث بها إلى الحاكم العسكري ، النحاس باشا ، وقال له : لولا أنني أخشى تعريض هذا الضابط الخطير بإذاعته لوضعت أمام المجلس ما تحت يدي من المستندات الرسمية التي تنفي تصريحاتك هذه ، فاستجاب النحاس حتى ينقل المريض إلى المستشفى بالقاهرة ولكنه نقله بمستشفى الأحداث بالجيزة حيث بقي بها تسعة أشهر (٧٠) .

وقد أراد الضابط أن يكتب برقية تهنئة إلى الملك بمناسبة عيد جلوسه ولتحسب الحكومة وبقي فؤاد صادق في الاعتقال ثلاثة عشر شهراً دون أن يصرف له ما يستحقه من المعاش مما اضطره إلى كتابة برقية إلى الحاكم العسكري يقول فيها : عندما اعتقلت ومحاكم في سيشل كان الانجليز يصرفون لك ماهية شهرية للإنفاق على نفسك وأسرتك فرجوا أن تعاملني كما كان يعاملك الانجليز أو أن تعاملني كما تعامل أحمد حسين الذي تسكنه هو وعائلته في منزله وتنفق عليه (٧١) .

وبقي هذان الضابطان مدة اعتقالهما (٢٣ شهراً) لا يصرفان مليماً واحداً ، ومرض محمد كامل الرحماني أيضاً وبدلا من أن ينقل إلى المستشفى أنزل في معتقل الزيتون حيث بقي شهرين ثم تعرض من الطعام والشراب حتى أوشك على الموت فنقلوه إلى مستشفى [illegible] (٧٢) .

---

(٦٩) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الثانية عشرة أول ديسمبر ١٩٤٢ ص١١٨ .

(٧٠) نفس المصدر السابق .

(٧١) مجلة روز اليوسف ٦ نوفمبر ١٩٤٤ من مذكرات اعتقال الأميرالاي أحمد فؤاد صادق والبكباشي محمد كامل الرحماني.

(٧٢) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية عشرة أول ديسمبر ١٩٤٢ ـ دور الانعقاد الثاني ص٣٥٢ ـ٣٦٤

واذا كان هناك من معنى عن النحاس ومسئوليته في ٤ فبراير ... بعد انه لم يكن يعلم بنية الانجليز مثل الاجراءات المتعسفة التي لحقت بعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يغتفر ، وفي الوقت الذي انتهت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكري العام عفوا عن عزيز المصري وصاحبيه — عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين ذو الفقار — وأصل القصة من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان يتمتع به عزيز المصري من شعبية واسعة وسط ضباط الجيش ومع أن هذا الاجراء قد استقبلته الجماهير استقبالا غاضبا إلا انه استند الى الشرعية حيث كانت اجراءات المحاكمة مستمرة ... ولذا فقد كان هذا الاجراء موضع تساؤل داخل البرلمان وانبرى النحاس مفندا أمر العفو العام بحجة أن المحاكمة التي طالت شهورا قبل أن تبدأ في صميم التهمة والتي كانت مسرحا لكثير من المناورات السياسية التي لبست ثوب القانون ، وأن تلك المحاكمة قد شغلت الرأي العام أمدا طويلا وسياسة الوفد هي تهدئة الخواطر من هنا كان قرار العفو العام (٧٢) أما عن الاضطرابات التي وقعت في سلاح الطيران عقب فبراير فيؤكد النحاس باشا عدم وجود أي نوع من العلاقة بينها وبين موضوع عزيز المصري ، وانما ترجع هذه الاضطرابات الى عوامل متصلة بالجاسوسية الالمانية وقت أن اشتد ضغط قوات المحور حتى وصلت الى العلمين في يولية ١٩٤٢ ، فلقد اعتقد هؤلاء أن المحور على الابواب ، فحاولوا أن يثبتوا وجودهم فكان أن وقع حادث اختطاف الطيار (٧ يولية ١٩٤٢) وحادث زميله ، الصراف ، الطيار (٨ يوليه ١٩٤٢) أي بعد وصول قوات المحور الى العلمين بأسبوع واحد ، ويؤكد النحاس أن لدى الحكومة من المعلومات ما يدل على أن الصراف الذي هرب بطائرته كان محل اشتباه الدوائر ... وقد عثر على طائرته بمرسى مطروح (٧٣) .

ووجه مصطفى حلمي ... عضو ... عبد السلام الشاذلي ... استجوابات ؟

أولا : موقف الحكومة من الاضطرابات التي وقعت داخل سلاح الطيران .

ثانيا : اضطهاد الحكومة لصحفيين من أكفأ الصحفيين — فؤاد صادق كامل الرحماني — وسجنهما ثم اعتقالهما بلا تحقيق ... تقدما عليه الصحفيان ... المقدم بشكوى الى رئيس الحكومة» (٧٥) .

---

(٧٣) نفس المصدر السابق .

(٧٤) نفس المصدر .

(٧٥) المصدر السابق الجلسة العادية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ ص ٢٤٤

والغريب ان النحاس قد دافع عن سياسة الحكومة تجاه الجيش مؤكداً حرص الحكومة على ان تظل الجيش فوق المصومات السياسية وشدد النحاس من طرفه حتى الى وجود علاقة بين بعض الضابطين وبين القصر (وان لم يطلق هذا صراحة) (٧١) ٠

واذا كان هناك من يبرئ عن النحاس مسئوليته في ٤ فبراير بحجة انه لم يكن يعلم بنية الانجليز بان الاجراءات التعسفية التي لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يغتفر ٠ وفي الوقت الذي اتهمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد اصدر الحاكم العسكري العام عفواً عن عزيز المصري وصاحبيه ـ عبد المنعم عبد الرؤف وحسين ذو الفقار ـ ولعل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لا كان ٠

ومما يدل على موقف الجيش المصري من احداث ٤ فبراير ما نشر في الاهرام (٧ فبراير ١٩٤٢) وهو كما يلي « لقد تأجلت الحفلة التي كانت ستقام اليوم في نادي ضباط الجيش بالزمالك لتوديع الجنرال ستون الى موعد سيعين فيما بعد » ولم تقم الحفلة ٠ ولعل مهما حدث في ٤ فبراير كان من اهم العوامل التي دفعت حركة الضباط الى التنسيق مع المخابرات الالمانيه ، حيث ارسل الالمان احد جواسيسهم الى القاهره ورأت لجنة الضباط الاحرار تكليف انور السادات وحسن عزت بالاتصال بالجاسوس الالماني (٧٢) ٠

ولعل الضباط قد راودتهم فكرة القيام بحركة عسكرية بهدف الانقضاض على القوات البريطانية الناتجة من العلمين وخصوصا وان الهزائم الاقتصادية التي كانت تلحقها قوات المحور بالحلفاء على الجبهة الغربية في هذا الوقت شجعت الضباط على التفكير مما هو ابعد من ذلك وهو اسقاط حكومة النحاس والمجيء بعلي ماهر رئيساً للحكومه (٧٣) ٠

---

(٧٦) المصدر السابق ٠

(٧٣) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٥ ، ١٦ ٠

(٧٤) تقارير المراقب للكنة محفظة ٤٨ تقرير بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٢ دار الوثائق القومية ٠ جورج موشيه جمال عبد الناصر وصحبه مشرح ١٦٧٦ ، ١٩٥٩/١١/٣ ٠

ويبدو أن الهزائم المتكررة لقوات الحلفاء قد بعثت بعض الأمل أمام سادة العلمين بحركتهم وخصوصا عندما سقط شطر كبير من الشرق الأقصى في يد اليابان وكان الموقف في الصحراء الغربية غاية في التدهور حيث أخذ روميل يتقدم في الأراضي المصرية ، وأخذت القيادة البريطانية تعد العدة للجلاء عن مصر وأخذت تحرق أوراقها ووثائقها العسكرية وطلب السفير البريطاني من الحكومة المصرية الاستعداد لمغادرة البلاد في أي وقت (٧٦)

ومن المؤكد أن الضباط أرادوا أن يستغلوا تدهور الأوضاع العسكرية لصالح القضية الوطنية إلا أن عبد الناصر كان مترددا خشية أن يستبدل الاحتلال الألماني بالاحتلال البريطاني (٧٧) ووفق التنسيق القائم بين الضباط والإخوان المسلمين فقد ذهب أنور السادات إلى حسن البنا وعرض عليه أن ساعة الصفر قد حانت ولكن الضباط عندما درسوا الموقف بالتنسيق مع الألمان إلا أن حسن البنا قد تردد في الأمر ثم تقرر الانتظار لأن الحرب لم تحسم بعد (٧٨) .

وعلى ما يبدو فإن ساعة الصفر كانت وقت دخول الألمان الإسكندرية وبما أن هذا لم يحدث فقد بدأ الضباط يتدارسون الموقف على ضوء التطورات الجديدة، والتي بدأت تشير إلى تغيير الموقف العسكري لصالح الحلفاء، وعلى ضوء كل ما ذكرنا يمكننا أن نستخلص بعض النتائج :

أولا :

أن حادث ٤ فبراير قد أيقظ الشعور الوطني لدى الغالبية العظمى من الشعب المصري .

ثانيا :

أن حالة الغضب التي شملت الضباط لم تكن بسبب الإهانة التي لحقت بشخص الملك وإنما لأن الملك هو رمز الأمة وإهانته تعد إهانة لمصر كلها .

---

٧٥) لقاء مع سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ .

٧٦) محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٢٤٠ .

٧٧) أنور السادات البحث عن الذات ص ٤٣ ، جورج موشيه منشور ٢/١٢/١٩٥٩ .

٧٨) إسحاق الحسيني مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ .

ثالثا :
أن حادث ٤ فبراير يعد البداية الحقيقية لتنظيم الضباط الأحرار .

رابعا :
لقد حاول الضباط التعاون مع كل القوى المعادية للبريطانية سواء الداخلية منها أو الخارجية ، الألمان .

خامسا :
أدى كل هذا الحادث نهاية الشعبية التي كان يتمتع بها الوفد داخل الجيش .

* * *

حركة الضباط الأحرار :

إن التأريخ لحركة الضباط الأحرار من المسائل التي تبدو في غاية الصعوبة نظرا لعدم توفر الوثائق الرسمية التي تمكن الباحث من الوصول إلى الحقيقة من أقصر الطرق ، ومما يزيد الأمر تعقيدا تضارب العديد من روايات المعاصرين بما فيهم أعضاء حركة الضباط الأحرار . إلا أن هذا التضارب والاختلاف في الروايات لن يثنينا عن محاولتنا إيمانا منا بأن القضايا كلما افترقت الآراء والمذاهب حولها كلما غدت مهمة الباحث أكثر أهمية . وعلى ضوء هذا الاعتبار تبدو أهمية العودة إلى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها حدا فاصلا في تاريخ الجيش المصري ، حيث أتيحت الفرصة ولأول مرة أمام الطبقات المتوسطة والفقيرة للالتحاق بالكلية الحربية وشاءت الظروف أن ترسل مجموعة من الضباط بعد تخرجها سنة ١٩٣٨ إلى معسكر منقباد في صعيد مصر ، ولعلها كانت فرصة ثمينة لكي يتحدثوا ويتناقشوا فيما بينهم حول أحوال الحالة السياسية في مصر وفي منقباد وضعت اللبنة الأولى في تنظيم الضباط حيث تعاهدوا (جمال عبد الناصر وأنور السادات وزكريا محي الدين) على العمل من أجل خلاص مصر من السيطرة البريطانية (٨٢) .

---

(٨١) عبد اللطيف البغدادي مصدر سبق ذكره ص ١٥ ، أنور السادات البحث عن الذات ص ٤٢ .

(٨٢) لقاء مع حسين الشافعي ١١ ابريل ١٩٨٢ الدقي القاهرة ، مذكرات كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ١٤ ، ١٥ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي مرجع سبق ذكره ص ١٣ ، جورج فوشيه ١٩٥٩/١٢/٣٠ — الهيئة العامة للاستعلامات ص٧٤٢ .

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تعج بالألوف المؤلفة من جنود بريطانيا ومستعمراتها من شتى الملل والنحل ، الوافدون من مختلف أنحاء الامبراطورية يعرض الجيش المصري لأبشع الاهانات من الجنود السكارى الذين كانوا يرتكبون الموبقات كل يوم في شوارع القاهرة والاسكندرية - كان الضباط الشبان يشاهدون هذه المناظر الأليمة ويرون بأعينهم اعتداءات الجنود البريطانيين على الأهالي وهم يكادون يتميزون من الغيظ والغضب ولم يكن هذا هو مصدر الهم الوحيد وانما كانوا يعانون داخل الجيش من السيطرة البريطانية ممثلة في البعثة العسكرية البريطانية وعلى الرغم من أن قيادة الجيش المصري كانت قد تمصرت عقب معاهدة ١٩٣٦ وتخلص الجيش من السردار الانجليزي الا أن السياسة البريطانية لم تتخل عن قبضتها الحديدية على الجيش من خلال البعثة العسكرية التي كانت تعمل في الظاهر على تطوير الجيش وتحديثه بينما كان هدفها الحقيقي هو العمل على اضعاف هذا الجيش والحيلولة دون تقدمه فقد كان بقاء الجيش البريطاني في مصر رهينا بعدم مقدرة الجيش المصري على حماية قناة السويس (٨٤) .

ولعل كل هذه المؤثرات قد دفعت الضباط الشبان كي يتجهوا الى العمل السياسي بهدف تحرير مصر من الاحتلال ، كان هذا هو الاساس الذي تركزت فيه أفكار الضباط الوطنيين بعد أن تأكد لهم عمليا أن معاهدة ١٩٣٦ لن تؤدي الى الاستقلال الحقيقي .

واذا كانت الاسس التي تجمع من حولها الضباط كانت كفيلة بتعميق الشعور القومي والوطني لديهم انطلاقا لتنظيم أنفسهم الا أننا لا نستطيع أن نحصرها في النقاشات والمناقشات التي دارت في منقباد قبل البداية العملية للحركة وانما على ما نعتقد كانت « النية » الأولى في وضع الأساس لانه من المسلمات أن كل الأعمال العظيمة تبدأ بفكرة ، وهكذا كان تواجد بعض الضباط الشبان في منقباد هو بداية الفكرة وانطلاقا من الفكرة التي وضعت تحت سمع

---

(٨٤) د. عبد العزيز الشناوي ، د. جلال يحيى وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر مادة ٨ من معاهدة ١٩٣٦ ص ٣٤٧ .

حتى تسريحه في منقباد كان على الاعضاء ان ينشروا افكارهم ليس فقط داخل الوحدات المسلحه وانما محاولة التنسيق مع القوى الحزبية والسياسيه خارج الوحدات المسلحه (٨٥) .

وحينما نقل عبد الناصر (١٩٣٩) نقله الى السودان بالكتيبه الثالثه مشاة كان يريد دراسة احوال السودان الذي يحكمه حاكم انجليزي يمثل الحكم الثنائي (الانجليزي المصري) بالاضافة الى العمل على نشر افكاره بين الجماعة واجتذاب بعض الضباط الناقمين على الاحتلال (٨٦)

وفي السودان مضى جمال عبد الناصر ثلاث سنوات عاد بعدها الى مصر ليواصل نشاطه وسرعان ما اخذت حركة الضباط تتسع داخل الجيش وتضم الى صفوفها العناصر الوطنية الساخطة على الاوضاع السياسية الفاسدة وعلى قيادة الجيش المتعاونه مع قوات الاحتلال .

ونحن بصدد الحديث عن بداية حركة الضباط يجدر عدم اغفال ذكر عزيز المصري حيث كان تعيينه في منصب رئيس اركان حرب الجيش حافزا قويا لدى الضباط الشبان كي يضاعفوا من نشاطهم بالرغم من عدم وجود علاقة بينه وبين التنظيم الا ان احاديثه مع الضباط والمرارة الشديدة التي كان يكنها للمحتل ومساندته الفكرة باعتماد الضباط على انفسهم وضرورة مواكبتهم للعلوم العسكرية المعاصرة كل هذه المعاني كانت حافزا قويا امام الضباط (٨٧) .

---

(٨٥) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص١٣ ، ١٤ ، مذكرات كمال الدين حسين ص ١٤ ، جمال حماد المصور ١٣ اغسطس ١٩٨٢ .

(٨٦) كمال الدين حسين ص١٥ ، ١٦ ، د. احمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية الانجليزية واثرها في تطور الحركة الوطنية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٥٢٠ .

(٨٧) لوكاز هيرويز ، المانيا الهتلرية والشرق العربي ص ١٤ ، د محمد عبد الرحمن برج عزيز المصري ص ٥٦ ، انور السادات البحث عن الذات ص ٥٤ .

وعلى الرغم من أن الأستاذ صبحي رضوان (بحكم صلته الوثيقة بعزيز المصري) ينفي قيام علاقة رسمية بين تنظيم الضباط وعزيز المصري إلا أنه يؤكد أن دوره كان دور الملهم فقد كانت أحاديثه مع الضباط عما يعانيه في تركيا وفي ليبيا للحركة العربية ودعوته الدائمة للتمرد من الخضوع والمذلة كل هذه المعاني دفعت الشباب إلى الاقدام على الأعمال الوطنية حيث يرى فيهم روح المغامرة فقد كان يحظى بحب الضباط وكانوا يعتبرونه رمزا للوطنية وهو من هذه الناحية يعد صاحب البذرة الأولى في الثورة فقد كان دائم التحدث معهم عن المهانة التي يلحقها الاحتلال بالوطن وكان ينزع الخوف من قلوبهم (٨٨) .

وكما تعلق الضباط الشبان بعزيز المصري وهو على رأس الجيش بحماسته ووطنيته كان ابعاده عن الجيش سنة ١٩٤٠ عن طريق الانجليز سببا في أن يزداد ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره وصار على ما أحبوا يسعون إليه فرادى وجماعات يستمعون إليه وهو يحدثهم عن أنفسهم باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لخلاص مصر (٨٩) .

وعلى ما يبدو فإن هذا التنظيم بقى حتى سنة ١٩٤٢ مفتقدا إلى الهيكل التنظيمي وكل ما حدث أن جماعة من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة في الدراسة تارة أخرى وربما الجميع شعور واحد هو كراهية الانجليز لذلك فقد اتسمت خططهم بالحماسة بعيدا عن الموضوعية ومن هنا كان رأى جمال عبد الناصر بأن العمل على قيام جهاز قوي لقيادة هذا التنظيم هو بداية الشرارة التي من الممكن أن تنطلق في أي وقت (٩٠) .

---

(٨٨) لقاء مع صبحي رضوان ١٩ أغسطس .

(٨٩) من خطبة جمال عبد الناصر في عيد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ الأخبار والأهرام ٢٤ يوليو ١٩٦٢ ، جمال حماد المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢

(٩٠) د. أحمد فؤاد مصطفى مرجع سبق ذكره ص٥٢٠ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٢ ، أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ .

ووفقا لمعظم الروايات فان فكرة التنظيم قد بدأت في منقباد سنة ١٩٣٨ بما في ذلك رواية أنور السادات والتي ضمنها كتابه « أسرار الثورة المصرية » حيث يقول « بدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان اجتمعوا الخدمة معا في منقباد – وأحدث تلك المجموعة تلتف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصميمية وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذي استحوذ بخصيصة الرأي واتزانه على اعجاب واحترام زملائه • وأصبح بمثابة الرائد لهذه المجموعة حيث رسم لافرادها رسالتهم الكبرى في مقاومة الانجليز(٦١) •

ويبدو من حديث السادات أن هناك تنظيما قائما ولعل هذا واضحا من خلال لقاءات أنور السادات بالشيخ حسن البنا والفريق عزيز المصري حيث كان لقاؤه بهما سنة ١٩٤٠ بصفته مندوبا عن تشكيل الضباط حيث يتحدث عن عزيز المصري قائلا « لقد كان علي أن أرجع الى التشكيل قبل المقابلة وكان علي أن أعود اليهم بعد المقابلة ، فلابد من الحذر لان أي شك محسوم حولي قد يودي بالتشكيل كله (٦٢) •

وفي رواية أنور السادات أيضا وهو يتحدث عن لقائه بحسن البنا « انني لا أعمل وحدي بل أن هناك تشكيلا معينا موجودا وان البلاد لن تتخلص من الاستعمار الا بانقلاب عسكري يقوم به رجال الجيش » (٦٣)

وهكذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن التشكيل كان قائمـــا بالفعل وان الاتصالات التي يقوم بها أنور الســـادات كانت بتكليف من الضبـــاط الاحـــرار (٦٤) •

وعلى ما يبدو بأن التنظيم سنة ١٩٤٢ كان قد وصل الى مرحلة متقدمـــة من التخطيط والتنظيم لان ردود الفعل التي أحدثتها حصار الدبابات في ٤ فبرايـــر ١٩٤٢ تؤكد هذا الاعتقاد سواء فيما قرره الاعضاء من اعلان ثورة عســكرية

---

(٦١) أنور السادات أسرار الثورة المصرية دار الهلال عدد ٢٦ ص ٥٧ ، ٥٨ •
(٦٢) نفس المرجع ص ٥٢ •
(٦٣) نفس المرجع ص ٥٢ ، ٥٣ •
(٦٤) مذكرات عبد اللطيف البغدادي مرجع سبق ذكره ص ٣٣ ، جمال عبد الناصر ١٢/١٢/١٩٦٢ •

بهدف ابادة القوات البريطانية العائدة من الجبهة - أو مما أشيع حينه بخصوص الاعداد من اغتيال كل الذين اشتركوا في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ أو في محاولة النسف مع بعض القوى الاخرى مثل الاخوان المسلمين أو بعض المتآمرين (٩٥) .

وعلى ضوء العديد من الروايات التي ذكرناها تبدو عدة أمور أشبه بالحقائق .

أولا :
أن فكرة تنظيم الضباط الاحرار ترجع الى سنة ١٩٣٨ حيث تجمع الضباط الشبان في معسكر منقباد .

ثانيا :
أن الفترة من سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٤٢ تعد فترة اعداد وترتيب ولم ترق بالتنظيم الى شكله النهائي .

ثالثا :
أن أحداث ٤ فبراير وما صاحبها من ردود فعل عنيفة داخل الجيش تعد بمثابة المرحلة الثانية من التنظيم ولعلها مرحلة الاعداد وانتشار التنظيم بين العديد من الضباط داخل الجيش وخارجه (٩٦) .

وأعتقد أن ما حدث في ٤ فبراير كان بداية التطورات الفعلية حيث أقسم الضباط على الثأر من الانجليز وليس من المعقول أن يقدموا على عمل خطير كهذا سواء بالثورة ضد الانجليز أو اغتيال كل من شارك في ٤ فبراير الا اذا وضعت الاسس الكاملة لبناء هذا التنظيم مما يعني أو بمعنى آخر الوصول بالتنظيم الا بمرحلته الفعلية وعند الحديث عن الضباط الاحرار لابد من تناول كل الدراسات التي اهتمت سواء ممن شاركوا في الاحداث أو من عاصروها على حد سواء . الا أن الامر يزداد غرابة وتبدو الامور أكثر تشويشا حينما يناقض أنور السادات نفسه في كتاباته ، فيتحدث عن الثأر سنة ١٩٣٨ ويتحدث بتصريب

---

(٩٥) عبد اللطيف البغدادي المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ ، أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦٦ ، ٦٧ اسحاق الحسيني مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ .

(٩٦) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ ، محمد حسنين هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ ، ريتشارد ميتشيل الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٦٧١ ص ٥٦ .

عرض الحائط بكل ما ذكره في كتابه « اسرار الثورة المصرية » هذا عنك جمـــال ب ولــدى ، حيث تحدثت عن تنظيم مغاير تماما للتنظيم الذي تحدث عنـــه من قبل سنوات . لقد تشكلت سنة ١٩٣٩ اول تنظيم سرى من الضباط وكان من بين عصابته عبد المنعم عبد الرؤوف ، عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم وخـــالد محى الدين واحمد سعودى وحسن عزت والشير احمد اسماعيل (٩٧) ونظرا لاعتقال انور السادات (اغسطس ١٩٤٢) فقد تسلم جمال عبد الناصر قيـــادة هذا التنظيم في اوائل سنة ١٩٤٣ عقب عودته من السودان (٩٨) . ولم يدرك السادات اية فرصة كي يمحو بها الظن الى ان التنظيم الذى يحدثه كان مختلف باخر خلاف الضباط الاحرار ولعل هذه الطروحات الجديدة والتي تضمنها كتـــاب البحث عن الذات تكشف لنا عن امرين هامين :

اولهما : ان المؤسس الحقيقي لتنظيم الضباط الاحرار هو انور السادات وليس جمال عبد الناصر .

ثانيهما : ان بداية التنظيم ترجع الى سنة ١٩٣٩ وليس الى سنة ١٩٣٨ كما ذكر معظم الضباط الاحرار .

ونظرا لاهمية تلك الروايه وخطورتها فلابد من تمحيصها ودراستها دراســة موضوعية نظرا لما يترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة وعلى ضوء ما ذكـــره الضباط الطيـــارين والذين ذكر الســـادات اسماءهم ضمن تنظيمه انهم جميعا انكـــروا انضمـــــــامهم في هذه الاونة الى اى تنظـــيم خلاف تنظيم الطيـــران (٩٩) .

فاذا كان السادات يعمل ضابطا في سلاح الاشارة فمن البديهي ان يتجـــه بفكره الى زملاء السلاح الواحد بدلا من الاتجاه الى سلاح الطيران غير واحـــدة من الناحيه فقد ذكر السادات ان من بين الذين تم ضمهم للتنظيم من الضـــابط

---

(٩٧) انور السادات البحث عن الذات ص ٣٠ .
(٩٨) المرجع السابق .
(٩٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ٩ ـ ١٥ ، جمال حماد المصـــــدر ١٣ اغسطس ١٩٨٢ ، حسين الشافعى لقاء شخصى (١ ابريـــــــل سنة ١٩٨٢ .

خالد محي الدين فلذا تفاصيلها عن حقيقة صارخة وهي أنه عندما تذكر السادات اسمه ضمن تنظيم سنة ١٩٣٩ لم يكن قد تخرج بعد من الكلية الحربية فكيف نتغاضى عما ذكره خالد محي الدين نفسه من أن أول صلة له بأحداث السياسة كانت في صيف سنة ١٩٤٢ عندما عين حارسا على الطيار حسن عزت بعد اعتقاله مع السادات في سجن سلاح الفرسان في قضية الجاسوسية الألمانية في أغسطس ١٩٤٢ وأن حسن عزت هو أول من وجه اهتمامه إلى السياسة (١٠٠) .

ومن المؤكد أن أنور السادات قد صدق نفسه ومضى في ذكر العديد من المغالطات التاريخية والتي تناقض مذكرات أعضاء الضباط الأحرار سواء منها ما نشر في عهد عبد الناصر أو بعد وفاته ، حيث حرص السادات على أن يؤكد في كتابه « البحث عن الذات » أن عودة عبد الناصر من السودان كانت في ديسمبر سنة ١٩٤٢(١٠١) وربما لو ذكر السادات التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان وهو نوفمبر ١٩٤١ لانتاب الناس الدهشة ولتساءلوا ؟ كيف لم تتم أية لقاءات بين عبد الناصر وزميله السادات في القاهرة عقب عودة الأول من السودان طوال المدة التي أمضاها في مصر قبل اعتقال السادات — من نوفمبر ١٩٤١ وإلى أغسطس ١٩٤٢ — والسؤال الذي يفرض ، لماذا لم يدع السادات زميله وصديقه عبد الناصر إلى الانضمام إلى تنظيمه الذي أنشأه عام ١٩٣٩ بالرغم من أن جمال عبد الناصر قد خدم مع السادات عقب عودة الأول من السودان حيث أمضيا معا ما يقرب من تسعة شهور من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ منها ستة أشهر قضاها عبد الناصر بالكتيبة الثالثة مشاة بمنشية البكري بالقاهرة (١٠٢) . وكان السادات باعترافه يخدم في نفس الفترة كضابط إشارة بمنطقة الجبل الأحمر في القاهرة (١٠٣) .

وعلى ما أعتقد فلو أن السادات قد ذكر التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان (نوفمبر ١٩٤١) لا ستقلب القصة ولتساءل الجميع أين كان

---

(١٠٠) المصدر السابق .
(١٠١) البحث عن الذات .
(١٠٢) ملف خدمة جمال عبد الناصر مجلة المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ ،
الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٧ .
(١٠٣) البحث عن الذات ص ٨٦ .

عبد الناصر طوال هذه الفترة الا أن اعتقال السادات في أغسطس ١٩٤٢ وعودة عبد الناصر من السودان في ديسمبر ١٩٤٢ وفقا لرواية السادات تتمشى مع ما نسجه عنه الخيال من قيادة الحركة الوطنية داخل الجيش والمسألة من وجهة نظره تستلزم تحويرا بسيطا في التاريخ ليصبح تاريخ عودة عبد الناصر من السودان ديسمبر ١٩٤٢ بدلا من نوفمبر ١٩٤١ وهكذا يستقيم الأمر ليصبح التسلسل منطقيا ومقبولا - الا أنه يعد منطقيا من وجهة نظره فقط لأن الحقائق التاريخية تبقى ناصعة وأما الزبد فيذهب جفاء .

ولعل أنور السادات قد تناسى أنه قد ذكر في إحدى كتبه والتي يشرح فيها عهد عبد الناصر أن عودة الأخير من السودان كانت في نوفمبر سنة ١٩٤١ وفي مارس ١٩٤٢ انضم الى الكتيبة الثالثة مشاة وفي نوفمبر سنة ١٩٤٢ اختير مدرسا في الكلية الحربية وهي الفترة التي قام فيها التنظيم بعمليات التهيئة الفعلي بعد ما تأكد للضباط أن الأحزاب السياسية قد احترقت وعجزت عن تمثيل الشعب المصري تمثيلا حقيقيا (١٠٤) .

وعلى ضوء العديد من الروايات فإن التنظيم الذي أنشئ سنة ١٩٣٩ داخل سلاح الطيران والذي أشار اليه السادات كان شعبة من ضمن عشرات الشعب التي انتشرت داخل الجيش الا أن شهرة تنظيم الطيران ترجع الى بعض الأعمال الانتحارية التي أقدم عليها الطيارون ولعل أهمها ما اتفق عليه الأعضاء من جمع المعلومات والصور عن مواقع قوات الحلفاء في مصر وإرسالها الى القيادة العسكرية الألمانية في مرسى مطروح (١٠٥) . حيث استقل أحد أفراد اللجنة وهو الضابط أحمد سعودي أبو علي طائرة مقاتلة من النوع البريطاني ومعه حقيبة بها كل ما أمكن جمعه من معلومات واتجه بها نحو منطقة مرسى مطروح (الأحد ٢٩ نوفمبر ١٩٤٢) والغالب أن طائرته قد أسقطت بواسطة الدفاع الجوي الألماني لأن نفس النوع من الطائرات كانت تستخدمه القوات البريطانية (١٠٦) .

---

(١٠٤) أنور السادات: هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ ، ٨٥ ، عبد اللطيف البغدادي ص ١٣ - ١٨ .

(١٠٥) لقاء مع حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق القاهرة ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١٠٦) المصدر السابق ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٢٢ ، ٢٣ .

ويصف أحد أعضاء التنظيم قائلا لقد كلف أحد الطيارين المصريين بالبحث عن الطائرة التي استقلها سعودي ولكن بدلا من أن يعود هذا الزميل محمد توجه هو الآخر بالطائرة نحو مرسى مطروح تاركا تشكيله ويبدو أن هذا التصرف قد كشف للمسئولين في البعثة العسكرية البريطانية الغرض من عملية سعودي وأجروا تحقيقا ولكنهم لم يتوصلوا إلى شيء يكشف أمر التنظيم إلا أن عددا من أفراد سلاح الطيران قد أبعدوا عن الجيش إثر هذا الحادث (١٠٧) .

وتشير الوثائق الأمريكية إلى العلاقة بين حركة الاضطراب في الجيش المصري والمحور على اعتبار أن حادث فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أحدث حالة من الغليان الشديد في صفوف الضباط وتؤكد نفس الوثيقة وفقا لمصادر السفارة الأمريكية أن هناك خططا محكمة ومتقنة لنشاطات تدميرية على النحو التالي :

أولا : نشر دعايات مضادة للإنجليز ومؤيدة للألمان وذلك للتقليل من حجم التعاون الممكن مع الجيش المصري .

ثانيا : القيام بعمليات تخريب لوسائل الاتصال والمنشآت الحيوية الأخرى في وقت متزامن مع هجوم الألمان ناحية صوب الإسكندرية .

ثالثا : جمع ونقل المعلومات للأعداء (١٠٨) .

وفي مضابط مجلس النواب فإن المجلس نفسه قد أشار من طرف خفي إلى أن المحور وراء تلك الاضطرابات التي تحدث سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الأسلحة الأخرى (١٠٩) ، وهذا ما يؤكد العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير وحركة الضباط الأحرار ، ومن الملاحظ أن موقف الضباط في ذلك الوقت لم يكن

---

(١٠٧) المرجع السابق ص ٣٣ ، ٣٤ .

(١٠٨) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٨٤١ من كيرك إلى حكومة ٢٥ مايو ١٩٤٢ .

(١٠٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ دور الانعقاد الثالث ص ٣٥٠ — ٣٧٥ .

تحمل أي ميولا عدوانية تجاه فاروق والذي كان يحظى بشعبية جارفة وسط صفوف الضباط ولم يكن التفكير في خلعه من بين المسائل التي كانت موضع بحث لدى قوة سياسية أو عسكرية (١١) .

واذا كانت حركة الضباط قد استمدت نموها من احداث ٤ فبراير وما صاحب ذلك من رضاء فاروق على تلك الحركة الا ان هذا لا يعني أن الحركة كانت تعمل في اطار مخططات القصر بدليل انها قد غيرت من استراتيجيتها عقب الحرب ووضعت في اعتبارها التخلص من فاروق والاحتلال معا ولو كان فاروق على علم بسياستها لامكنه التخلص منها ووأدها في الوقت المناسب وهذا يدفعنا الى الاشارة الى « التنظيم الحديدي » والذي نشأ في اطار القصر بهدف محدد وواضح وهو اغتيال كل من ساهم في ٤ فبراير (١١١) وهذا التنظيم يختلف تماما عن تنظيم الضباط الاحرار على الرغم من ان بعض الضباط الاحرار كانوا ينطوون ضمن هذا التنظيم اعتقادا منهم بان لهدف واحد وهو التخلص من الانجليز والوفد معا (١١٢) .

ولعل هذا مما دفع السفير الامريكي الى ان يبعث الى حكومته قائلا ان الملك فاروق يلعب لعبه خطرة ترتكز على ما يسمى (بالحرس الحديدي) المكون من بعض ضباط الجيش والحرس الخاص للملك فاروق وان المخابرات البريطانية على بينة من امر هذا التنظيم الذي قد يترتب عليه ابعاد فاروق عن مصر نهائيا (١١٣) .

واذا كان تنظيم الضباط الاحرار لم يكن يحمل أي ميولا عدوانية الى فاروق حيث لم تفكر الضباط خلال الحرب العالمية الثانية على الانتقام من الاحتلال البريطاني باعتباره حجر الزاوية في حركة الاستقلال الوطني . الا أن تصرفات

---

(١١) مراد سراج الدين لقاء شخصي ١٢/١١/١٩٨٢ . حسين الشافعي لقاء ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١١١) أحمد مرتضى المراغي مرجع سبق ذكره ص٦٤ ـ ٦٨ .

(١١٢) حسين الشافعي ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١١٣) الوثائق الامريكية وثيقة رقم ٤٣٣ من كيرك الى حكومته ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢ .

الملك فاروق منها بعد وانغماسه في الملذات وانصرافه تماما عن مصالح الشعب ومتطلباته الدائمة ثم ما أعقب ذلك من حرب فلسطين والتي استهلكت مصر كثيرا من جهد الضباط الأحرار حيث يتأكد لهم من خلالها أنه لا مفر من النضال الثوري ضد الملك فاروق كلاهما عدو حقيقي للشعب المصري (١١٤)

وقبل أن نخلص من تلك الدراسة علينا نوجه النظر إلى عدة أمور هامة :

أولا : أن التاريخ للضباط الأحرار من بين الموضوعات التي تعرضت لحركة ترتيب ومراجعة لأن العديد من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع تم بالتجرد لأصحابها من عامل الرغبة أو الرهبة في محاولة لإظهار بطولات شخصية على حساب الحقائق التاريخية اعتمادا على عدم الإفراج عن الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ولذا علينا نعتقد أن الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع لم تذكر بعد .

ثانيا : أن حركة الضباط الأحرار قد بدأت بفكرة راودت بعض الضباط الشبان في منقباد سنة ١٩٣٨ ، حيث وضعت اللبنة الأولى في قيام هذا التنظيم وأن ما ذكر من قيام تنظيمات أخرى سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الأسلحة كانت في إطار هذا التنظيم .

ثالثا : أن المرحلة الثانية من حركة الضباط قد بدأت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث عاد عبد الناصر إلى القاهرة ضمن الكتيبة الثالثة مشاة ولدى عودته السرية بعد الحرب العملية للتنظيم حيث بدأ ينتشر داخل وحدات القوات المسلحة المصرية (١١٥) .

رابعا : أن المرحلة الثالثة (وهي لا تدخل ضمن دراستنا) تبدأ من [illegible] حيث تأكد للضباط أن الإصلاح لابد وأن يكون شاملا وجذريا ويهدف لإزاحة كل الذين يعملون ضد مصر مما فيهم الملك فاروق نفسه

---

(١١٤) محمد نجيب أول رئيس جمهورية مصري . كلمتي للتاريخ ص ١٣
١٤ جمال حماد المصور ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١١٥) حسين الشافعي ١١ ابريل ١٩٨٢ لقاء شخصي - الدقي - القاهرة



الفصـــــل الســـادس

سياسة القصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

- مسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس ..
- سياسة فاروق تجـاه الوفـــد ...
- وزارة أحمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضـة ..

ومسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس :-

لم تكن القوى المناوئة للوفد بغافلة عن الظـــروف الصعبة التي احاطت بحادث ٤ فبراير ووجود الفعل الذي ولكنه تلك الحوادث . ومن هنا بدأت بوادر مهمة للنيل من الوفد ونيل لخطر ولقي هذه المؤامرات هي تلك خروج مكرم عبيد باشا عن الوفد وما تلى ذلك من حملة تشهير واسعة استهدفت بتجريد الثائر من القمم باستغلال النعرة والخصومية والحســـد ضد مبادئ الوفد وضد العناصر القوية من النحاس وزوجته (١) وكان لابد لهذه الحملة من ان تترك اثرها على جماهيرية زعيم اكتسب اكبر قدر من زعامته الشعبية بسبب نزاهته وترفعه عن الكسب الشخصي (٢) .

وكان من الصعب على دوائر القصر ان تنتهي مرارة ٤ فبراير دون ان تفكر في الانتقام من الوفد ومن زعيمه مصطفى النحاس واختار القصر ميدان جديد للنيل من الوفد وهو الوقيعة بين القطبين الكبيرين في الوفد وهما مصـــطفى النحاس ومكرم عبيـــد .

وبينما كانت البلاد ترقب بكل اهتمام تطورات الحرب على حدودهـــا الغـــربية وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعــاني في داخلها بوادر انقسامات خطيرة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو سنة ١٩٤٢ فقد اعتقدت الجماهير ان مكرم عبيد (سكرتير الوفد ووزيـــر المالية) هو محـــرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعـــة في الانتخابات وفي غير الانتخابات من مظاهر النشـــاط السياسي حتى ساد الاعتقاد انه هو الذي يحرك النحاس باشا في سياسته السياسية الى اليمين والى اليســـار بحكم اتصاله بعدد كبير من الساسة الانجليز وبحكم دراسته في اكســـفورد وسفره الكثير الى انجلترا وعلاقته الوطيدة برجال حزب العمـــال وعلى رأسهم رامزي ماكدونالد (رئيس حزب العمال) وقد كان النحـــاس يحتجب عن

---

(١) تقرير لجنة التحقيق في الوضع المالي لنزاهة الحكم في عهد الـــوزارة الماضية ، المطبعة الاميرية ، القاهرة سنة ١٩٤٥ ص .

(٢) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ص ٩٤ - جـــلال الحمامصي معركة نزاهة الحكم ص ٤٠ .

عماد الجماهير في مكرم عبيد وثقته بما سمعه عنه من اوصاف وما يظهره من محبة به ثقة لا حد لها وكان مكرم هو عنصر الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية مساء ٤ فبراير وهو الذي اشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس والسفير البريطاني لتأليف الوزارة • (٣)

ومن العديد من الروايات التي ادلى بها عدد كبير من المعاصرين فانه نستطيع ان نجمل اسباب الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد فيما يأتي -

اولا - تلك الغيرة التي دبت بين مكرم عبيد وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس ويقول السفير البريطاني « ان زوجة رئيس الوفد قد سعت بوسعها الجهيد الى استغلال زوجها عن الرجل الذي استمر لسنوات طويلة مستشاره الرئيسي والرئيس الحقيقي لحزب الوفد » (٤) وتعترف زينب الوكيل بانها سعت الى استقلال زوجها عن الرجل الذي كان سببا في كل الانشقاقات التي اصابت الوفد وانها اقدمت على ذلك حرصا منها على مصلحة الوفد في المرتبة الاولى (٥) •

وعلى ما يبدو من المعاصرين بانه كان مجالا للصراع بين السيدة زينب الوكيل وبين مكرم عبيد حيث ان الاولى بدأت تمارس على زوجها نوعا من السيطرة متصادمة بذلك مع مكرم عبيد الذي كان يعمل هو الآخر على السيطرة على النحاس او كان مسيطرا عليه بالفعل ولذا فقد اعتقد البعض بان هذا النزاع بعد صراعا بين موقفين تحاول كل منهما السيطرة على شخصية اخرى ومن هنا فقد كان انتصار زينب الوكيل باعتبارها زوجة وعلى قدر كبير من الجمال باعد بين النحاس وبين مكرم عبيد (٦) •

---

(٣) د• محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٦٣ مذكرات حسن يوسف ص ١٤٤ - ١٤٨ •

(٤) نقلا عن الدكتور يونان لبيب رزق • تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤٩ •

(٥) لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، لقاء مع صبحي رضوان ١/٨/١٩٨٢ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٢٤

(٦) دكتور هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، محمد التابعي ، مرجع سبق ذكره ص [illegible] ، صبحي رضوان [illegible]/١٩٨٢ ، [illegible] الدين [illegible] حوار [illegible] مذكرات حسن يوسف ص ١٤٨ - ١٥٠ •

بأحمد أن النحاس وقد تخطى الستين من عمره وأمام زوجة مازالت في عمرها الثلاث وعلى قدر كبير من الجمال والذكاء . لذا فقد تنازل عن نصف عمره يتعارض مع مصلحة الوفد ويتفق مع مطامع الزوجة الشابة الذكية والتي أصبحت أولا وقبل كل شيء مانوبات التصدير والاستيراد وجمع الأموال عن طريق في تسمي ، محسوبيات النحاس ، بل وقد وصل الأمر بتلك الزوجة أن تكون صاحبة العمود الأكبر في تصريف الأمور إلى الحد الذي يجعلها تقترح أسماء وزراء ، بل وتعيين هؤلاء الوزراء(٧) .

ثانيا : لقد بدء منذ وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ظهور نجم جديد في ساحة السياسة المصرية لم يكن له نشاطا سياسي من قبل إلا أن نجوميته قد تألقت بسرعة استرعت انتباه الجميع ذلك هو محمد فؤاد سراج الدين حيث عين وزيرا للزراعة في تلك الوزارة وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره ثم عين وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية ثم سكرتيرا عاما للوفد عقب خروج مكرم عبيد (٨) ولاشك أن ظهور فؤاد سراج الدين والثقة الكبيرة التي كان يحظى بها من مصطفى النحاس وزوجته جعلت الوكيل لاشك أن هذا العامل قد أضاف عنصرا جديدا وهاما ضاعف من حدة الصراع (٩) . بالرغم من تنصل فؤاد سراج الدين من كونه قد شارك بأي جهد لإساءة العلاقات بين الرجلين إلا أن الخوف قد بدأ يتسرب إلى قلب مكرم عبيد من هذا النجم الجديد الذي أخذ يسطع في سماء الوفد (١٠) .

ثالثا : لقد عمل فاروق وأحمد حسنين رئيس الديوان على توسيع شقة الخلاف بين عناصر الوفد وذلك باستخدام وسيلة رخيصة وهي إغراء مكرم على أنه سيكون زعيم الأمة ورئيس الوزراء المقبل وأنه يستطيع أن يرث النحاس

---

(٧) فتحي رضوان لقاء شخصي ٨/٩/١٩٨٢ جلال الحمامصي حوار وراء الأسوار ص ٥٠ ، ٥١ د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٦٦ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ مذكرات حسن يوسف ص ١٥٠ .

(٨) مجلة روز اليوسف مذكرات ابراهيم عبد الهادي ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

(٩) المصدر السابق ، فتحي رضوان مقابلة شخصية ١٠/٨/١٩٨٢ .

(١٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، محمد التابعي ص ٢٤٧ ، د. يونان لبيب الوزارات المصرية ص ٢٨٨ .

ادى فقد قدرا كبيرا من شعبيته بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (١١) ويرى ان النحاس مان كل الخلافات التى كانت بينه وبين مكرم كان من الممكن تجاوزها لولا احمد حسنين والذى عمل بمهارة على تنمية تلك الخلافات وتعميقها لصالح القصر (١٢) .

ومن المؤكد ان القصر بالحياره هذا المجال لكى يكون ميدانا للصراع يحسد مكره من احمد حسنين والذى لعب دورا ماكرا فى استغلال هذا الحادث بهدف البين من الوفد لا حبا فى مكرم عبيد ولا حرصا على مصلحة البلاد وانما ارضاء لشهوات القصر وانتقاما من مصطفى النحاس حيث اقسم احمد حسنين عقب ٤ فبراير ان يرد له الصاع صاعين (١٣) وهكذا واتته الفرصة وتمكن من النيل من الوفد وشعبيته حيث اخذ يعمل على توسيع شقه الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير الماليه عرتب مقابله لكرم باشا مع الملك خرج بعدها ليقول لمندوب الاهرام انه لقى من الملك فاروق ، ارشادا نافعا واطلاعا واسعا ونظره دقيقه وعميقة الى جوهر المسائل المعروضه رغم تشعبها وتعدد نواحيها ، الى ان قال ، ولم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل ما اوتى من رجولة وخبره متنوعه ، فلما انصرفت كان من الملوك ، (١٤) .

وهذا الوصف الذى سجله مكرم عبيد مختلف تماما الاختلاف عن الصورة التى رسمها للنحاس ومكرم عن الملك للسفير البريطاني بعد سنة ١٩٣٧ وعندما تدرج الوضع فى فبراير سنة ١٩٤٢ .

ويقدم محمد التابعي شهادته فى هذا الصدد وهو واحد ممن اتصلوا باحمد حسنين فيقول ، لم يكن احمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ولكنه كان احد الذين عملوا بمهارة على توسيع شقة الخلاف ، (١٥) .

---

(١٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، فتحى رضوان لقاء شخصى ١/٨/١٩٨٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١٢) من حديث النحاس مع محمد التابعي اسرار الساسة والسياسة ص ٢٤١ ٢٤٢ .

(١٣) المرجع السابق

(١٤) الاهرام ١٢ مارس ١٩٤٢ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ٢٤٦ .

(١٥) محمد التابعي اسرار الساسة والسياسة ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

ومع اختفائها من شخصية رمنف الوكيل وظهور نجم فؤاد سراج الدين كان من بين الاسباب التي ادت الى القطيعة بين مكرم والنحاس الا ان هذين العاملين كان من الممكن التغلب عليها لولا ان القصر قد لعب الدور الهــام و الاساسي وخصوصا وان الموضوعات التي طرحها مكــرم عبيد والتي اراد ان يتخذها سلاحا للتشهير بالنحاس والتاريخ سواء في مسالة الاستثناءات او في موضوع التصدير والاستيراد كل هذه العوامل لم تكن جديدة سواء في سياسة او في سياسة غيره من الاحزاب ولكل الاحزاب المصرية كانت تلجـــا الى هذه الوسيلة لتدعيم انصارها وهذه السياسة لم يسبق لمكرم عبيد ان اعترض عليها (١٦) .

وهنا يبدو السبب الثالث والهام وهو دور القصر وخصوصا لاحمد حسنين والذي أحس بمرارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولذا فقد رســم سياسته على استخدام مكرم عبيد بمهارة فائقة حتى يقوض حزب الوفد من الداخل ، ومن ثم يمكنه الاجهاز على النحاس في الوقت المناسب . واعتقد ان هذا هو العــامل الحقيقي وراء القطيعة بين الرجلين ومما يؤكد وجهة نظرنا تلك ان مقابله مكــرم عبيد للملك فاروق كانت في ١٢ مارس ١٩٤٢ ولم يمض على احداث ٤ فبرايــر اكثر من شهر .. وحتى يبدو هذا الحكم اكثر موضوعية لابد من تتبع مراحل الصراع بين النحاس ومكرم ، والترتيب الذي كان باديا على القصر حتى تمكن من التخلص في الوقت المناسب . وعلى ضوء شهادة احمد حسنين (رئيس الديوان) والذي صرح قائلا « رغبة مني في تصفية الجو بين الملك والوزارة ســعيت عنــد الملك حتى وافق على مقابلة مكرم عبيد وامين عثمان .. لانها جميعا كنا نعرف ان مكرم هو ذراع النحاس اليمنى ومستشاره في الشئون الداخلية والمــالية . وان امين عثمان هو ذراعه اليسرى ومستشاره في الشئون الخارجية فكان من المرغوب فيه والحالة هذه ان نوثق علاقتنا بهذين الذراعين او بالرجلين الاقربين الى رئيس الحكومة هكذا طلب من مكرم باشا ان يلتمس مقابله الملك لسبب ما

---

(١٦) الاهرام ٢٢/١١/١٩٣٧ ، المصري ٢٤ – ١١ – ١٩٣٧ [illegible]
٣١ [illegible]

واقترح مكرم أن اعداد أوراق النقد المخبئة تكفى أن يعرض الرسم لتحديد على حلاك الملك قبل البدء في تقبيله وتمت التمثيلية واستطاع مكرم أن يحظى بعطف المــلك (١٧) .

ابن على أحمد حسنين المحامي الداهية يزعم أنه سعى لدى فاروق حتى اقنعه بالموافقة على مقابلة مكرم عبيد رغبة منه في تصفية الجو وتحســين العلاقات بين الوفد وفاروق وهذا ما قاله أو زعمه أحمد حسنين .

وبعل غرض حسنين كان أبعد ما يكون عن الصفاء والوئام حيث كان الهدف الأول لرئيس الديوان أن يوقع بين النحاس ومكرم من جانب وبين أمين عثمان والنحاس من جانب آخر أو بعبارة أخرى أن ينتزع من رئيس الوفد رواعيــه الاثنين اللذين يعتمد عليهما في ادارة شئون البلاد الداخلية والخارجية .

ويبدو من انتصار يمحو عار هزيمة ٤ فبراير يوم أن ينجح حسنين في ضم مكرم وأمين عثمان الى معسكر القصر ولعل هذا هو الغرض الحقيقي من هذه الخطوة والتي جمع فيها بين فاروق ومكـــرم عبيـــد . ولو كان أحمد حسنين صادقا في نيته لعمل على أن يكون هذا اللقاء مع النحاس باشـــا نفسه باعتباره رئيس الحزب ورئيس الحكومة وبالفعل صدق قول مصـــطفى النحاس حيث أعلن عند سماعه بنبأ هذا اللقاء « أن الغرض من هذا اللقاء هو التفرقة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد » (١٨) .

وكان هذا هو الفصل الأول حيث مضت الحوادث بعد ذلك سريعة متتالية فلقد خرج مكرم من مقـــابلة فاروق مغتبطا مسرورا وأدلى بتصريحه على الصحف يحمل كثيرا من كلمات الثناء على الملك وعلى حد قوله . « لقد انتهى لي أن أعرض الرجل الملك مكان الرجل في رجولته لا تقل جلالة عن الملك في مملكته (١٩) . ومضى

---

(١٧) شيق حديث أحمد حسنين مع محمد التابعي . أسرار الساسة والسياسة ص ٢٦٨ . روز اليوسف ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

(١٨) لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتي القاهرة . محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٦٩ .

(١٩) الأهرام ، المصري ١٣ مارس ١٩٤٢ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٢

نصحف من اعتقادنا بأن ما حدث كان مؤامرة نصبها أحمد حسنين لمصطفى النحاس ومكرم عبيد فلم تكن العلاقة قد سويت وقتئذ على أن تحرج الوزير من عند ذلك وبسبب الفلفلة في مقال منشور في الصحف مما أدى الى التصادم بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد . الا أن عقلاء الوفد قد سعوا الى ترضيه النحاس وتحويله أسماعه بصدق نية مكرم عبيد الا أن مكرم على مايبدو كان عازما على المضي الى آخر الطريق (٣٠) .

وجاءت الأزمة الفاصلة في موضوع الاستثناءات اذ طلب النحاس باشا مرتبات استثنائية لثلاثة من العاملين معه في وزارة الداخلية وأحيل الطلب الى اللجنة المالية برئاسة مكرم باشا فرفضته بحجة أن تلك الترقيات لا تتفق والقواعد المعمول بها في وزارة المالية زيادة على ما فيها من اجحاف بحقوق موظفين آخرين يراد تخطي دورهم في الترقية علما بأن المختارين منهم أحدث من موظفين مطلوب ترقيتهم ترقية استثنائية علاوة على أنهم أكفاء ومختارون في عملهم فاذا ما انفرد بالاستثناء منه من الموظفين فسيسود التذمر نفوس الآخرين ويضعف تبعا لذلك مستوى العمل في المصالح والدواوين وطالبت اللجنة في مذكرتها أن يوصد باب الاستثناء حتى تنجلي الحالة المالية المترتبة على الحرب والتي زادت من أعباء الميزانية وأن تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون (٣١) .

وفي اجتماع مجلس الوزراء في ٢١ مايو صمم النحاس باشا على طلبه وأيده جميع الوزراء ماعدا وزير المالية (مكرم عبيد) ونشرت احدى الصحف مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات من الموظفين (٣٢) وبهذا أصبح معروفا أن الخلاف بين النحاس ومكرم قد بلغ مداه .

---

(٣٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١١/١٢/١٩٨٢ ، محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٣١ ـ ١٣٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤١ .

(٣١) ملحق بمضبطة مجلس النواب - دور الانعقاد العادي الأول ١٨ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٥٥ ـ ١٥٠٠ .

(٣٢) الأهرام ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن مذكرة اللجنة المالية قد نصت رفضها على التجديد من الدرجات الفرنسية والتقويمية إلا أن هذا المسلك يعد حصيفا أو ترويجا على مكرم عبيد وهو الذي انبرى إلى الدفاع عن الاستثناءات التي اتخذت عليها حكومة الوفد سنة ١٩٣٧ وكانت له وجهة نظر اعتمدت في أساسها على أن الوفديين قد اضطهدوا في ظل وزارات الأقلية (٢٣) .

وكان مؤتمر مجلس الوزراء بحسم الأخذ بوجهة نظر اللجنة المالية (٢٤) صدوريا عرض الحديث بينا وزير في الفكرة بمطالبة اللجنة التي تصدت لظهور البيمر حيث أعلن النحاس عدم إمكانية التعاون مع مكرم وطلب منه أن يستقيل من الوزارة فرفض مما اضطر النحاس إلى أن يتقدم إلى الملك باستقالة الوزارة كلها وعهد إليه الملك بتأليفها من جديد خالية دون مكرم عبيد (٢٥) .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد ما الذي دعا إلى استقالة الوزارة ألم يكن بالإمكان إقالة مكرم دون استقالة الوزارة كلها ... والحقيقة أن الذي يملك إقالة الوزارة أو وزير منها هو الملك فقط ولما كان مكرم عبيد قد رفض تقديم استقالته وأن أية محاولة لاستصدار قرار بإقالة وزير المالية قد تبوء بالفشل سواء العلاقة الجديدة بين مكرم والقصر أو بسبب سوء علاقة القصر بالنحاس فلم يكن أمام النحاس من سبيل سوى تقديم استقالة وزارته وإعادة تشكيلها بدون وزير المالية ولهذا الوضع سابقة في تاريخ الوزارات المصرية ولو أن الوضع في الحالتين جد مختلف .

ففي سبتمبر ١٩٢٥ طلب رئيس الوزراء بالنيابة (يحيى إبراهيم) استصدار مرسوم بإقالة عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية آنذاك ووافق الملك فؤاد على الطلب فورا لأن عبد العزيز فهمي كان قد امتنع عن تنفيذ

---

(٢٣) المصري والجهاد ١١/١١/١٩٣٧ ، والأهرام ٢٤ – ١١ – ١٩٣٧ ، المقطم ٢٥/١١/١٩٣٧ .

(٢٤) المصري والأهرام ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ المصري مساء ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ .

(٢٥) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ٨ ، ١٢ /١١/١٩٨٢ .

رغبة الملك في عزل الشيخ علي عبد الرازق (القاضي بالمحاكم الشرعية) بسبب كتابه « الاسلام واصول الحكم » اما في حالة مكرم عبيد فان الملك كان راضيا عنه تمام الرضا بل ان القصر كان يساند مكرم في تصديه للنحاس باشا .

ويبدو سؤال مثير . هل كان النحاس على ثقة من ان الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، وخصوصا وان العلاقات بينهما كانت قد وصلت الى درجة القطيعة ، وان النحاس كان على يقين من ان القصر وراء الانشقاق الاخير في الوفد (٢٧) .

لعل هذا الاحساس قد راود النحاس باشا ولذا نجد حرصه على ان يثبت في كتاب الاستقالة انها بسبب الخلاف بينه وبين وزير ماليته اذ قال « نظرا لما قام بيني وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا من خلاف جوهري ظل يزيد وتسعت مظاهره وتعذر علاجه بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد ادى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فاني اتشرف بان ارفع الى جلالتكم استقالة الوزارة (٢٨) .

وعلى ما يبدو ايضا فان النحاس كان واثقا من ان الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة لان احداث ٤ فبراير كانت ما تزال ماثلة في ذهن فاروق حيث لم يمض عليها اربعة اشهر ومن المفاجأة القاتلة ان يعهد الملك الى غيره بتأليف الوزارة مرة ثانية وخصوصا وان الاسباب التي من اجلها عاد الوفد لم تختلف كثيرا ولعل في هذا الموقف اذلال للملك فاروق مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين .

ومما يضاعف من اعتقادي ان النحاس عندما قرر سراج الدين من الوزارة في صيف سنة ١٩٣٧ فلقد تربى الى ان حادث المراحل في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧ بمناسبة تولي الملك سلطاته الدستورية حدث حتى صمم الملك

---

(٢٦) مذكرات حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية سنة ١٩٤٢ ــ ١٩٥٢ ص ١٤١ .

(٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ .

(٢٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص١٤٢ ، عبد الرحمن الرافعي في اعقاب الثورة جـ٣ ص١٣٠ .

الدستورية أن تقدم الوزارة استقالتها ويعهد الملك إلى رئيس الحكومة بتشكيل وزارة جديدة وهكذا تمكن النحاس من إخراج النقراشي وثلاثة وزراء آخرين (محمد صبري ومحمود غالب على فهمى) بلا أى مصادمات مع القصر اما عبيد فأمره مختلف الى حد كبير والصراع قد تفاقم بين القطبين الوفديين .

وبخروج مكرم من الوزارة قررت الهيئة الوفدية فصله من منصبه (سكرتير عام الوفد ، بعد أن ظل يتمتع بهذا المنصب خمسة عشرة سنة متوالية وكذلك قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب بعد أن كان من اهم أعضائه، فالحزب ولم يبق لمكرم من المناصب سوى عضوية البرلمان والذى اتخذه أساسا لحملة ضارية ضد النحاس حيث كثرت الاستجوابات التي قدمها مكرم حتى وصلت الى ثمانية استجوابات دارت في معظمها على أن النحاس قد فرط في حقوق الامة وجامل الانجليز الى حد الاعفاء عن مطالبتهم بتنفيذ مواد المعاهدة وسكوت النحاس عن وضع مصر في موضع البلاد المحتلة والسماح للأشخاص مقيمين بمصير مواد الأولية وسياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة (٢٩) .

وتحت عنوان ـ حارس الهيكل ماالذي يريد أن يهدمه اليوم على ساكنيه كتب محمد التابعي يقول « لقد قال مكرم يوم أن اختلف مع النحاس أن أسباب الخلاف هي الاستثناءات والسكر والزيت .. الخ ولم يقل شيئا عن الخيانة والتفريط في حقوق البلاد . هل كان التفريط وممالأة الانجليز موجوده يومئذ او غير موجودة وإذا كانت موجودة فلماذا سكت الفارس الهمام وكاد لم يعترها يومها بين ما ستره على الناس ثم تراها لم توجد الا بعد خروج سعادته بعد من الوزارة وكأنما سعادته يريد أن يقول إن وجوده في الوفد كان الضمان الكافي لوجود الوطنية في صدر النحاس فلما خرج سعادته ضاع الضمان (٣٠) .

---

(٢٩) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الأول ١٨ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٥٥ ـ ١٦٠٠ .

(٣٠) آخر ساعة ٢٣ أغسطس ١٩٤٢ مقال بقلم محمد التابعي .

ومن غير شك فقد كان خروج مكرم عبيد بعد الضربة الثانية التي لحقت بالوفد بعد ما أصابه من الضربة الأولى في ٤ فبراير . فقد شن مكرم عبيد حملة ضارية ضد النحاس ضمنها ما سمي بالكتاب الأسود ، وقد امتلأ بالحديث عن المفاسد التي تحاك من رئيس الحكومة ومن زوجته السيدة زينب الوكيل .

ويسند مذكرات السفير البريطاني إلى مسئولية القصر عن إصدار الكتاب الأسود وأن فاروقا هو الذي أوحى لمكرم عبيد وشجعه على نشر هذا الكتاب حتى يتخلص من عدوه الأول وهو النحاس وبعد ذلك يتفرغ للتخلص من الثاني وهو السفير البريطاني (٣١) .

ولا شك أن الوفد قد تأثر كثيرا بسبب خروج مكرم عبيد وتعرضت وحدة مصطفى النحاس بسبب ما حظي به مكرم من تأييد معظم القبط وخصوصا وسط قطاعات الشباب والمثقفين منهم على وجه الخصوص (٣٢) ولم يكن هذا التأييد على ما يبدو لشخص مكرم عبيد بقدر ما كان تفسيرا لتصرف الحكومة الوفدية وانخراطها في سياسة حزبية وضغطها على الحريات إلى حد الاعتقال ومصادرة الآراء المعارضة .

ولقد دفع الخوف من تأثير خروج مكرم عبيد على التأييد القبطي للوفد إلى تعيين قبطي آخر مكانه في وزارة المالية وهو كامل صدقي والذي وصفه السفير البريطاني بأنه كان يفتقد إلى الكفاءة وكان بمثابة عقبة في حسن إدارة الأمور بسبب تصرفاته الصغيرة مما دفع النحاس إلى التفكير في فصله إلا أنه امتنع عن ذلك مخافة إثارة الإحباط ضد الوفد (٣٣) .

---

(٣١) المساومات حول القصر ـ مذكرات اللورد كيلرن عن ٤ فبراير إعداد وترجمة كمال عبد الرؤوف ص ١٠٣ ـ ١٥٥ .

(٣٢) محمد زكي عبد القادر ـ محنة الدستور ص ١٣١ ومذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات حسن يوسف مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ ـ د. يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥٦ .

(٣٣) نقلا عن الدكتور يونان لبيب تاريخ الوزارات المصرية ص٤٥٦ .

ولا شك فان سياسة النحاس تجاه خروج مكرم عبيد من الوفد قد استهدفت تحطيم الصواب والبعد عن الشرعية حيث لجأ الوفد الى اساليب ديكتاتوريه كان من بينها فصل عشرة من اعضاء مجلس النواب من الموالين لمكرم عبيد بحجة انهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، ومن المضحك ان هؤلاء الاعضاء قد امر النحاس بفصلهم من قبل حينما تقدم عدد من المعارضين للحكومه بطعون ضد هؤلاء النواب بحجة انهم لم يبلغوا السن القانونيه الا ان المجلس قد امر ببقائهم مؤكدا على انهم قد استوفوا كل الشروط القانونيه (٣٤) ولم تمض ايام حتى كان الكتاب الاسود قد اثار في البلاد كلها ضجة كبيرة مع ان الرقابة الصحفية قد منعت الاشارة اليه حتى كان الناس من كل الاحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه ولم يقف الامر على حدود مصر بل بدات الصحف البريطانية تتحدث عنه مما ضاعف من مشاكل الحكومة بسبب هذه الحملة العنيفه التي وجهت اليها والتي تشير الى بعض الفضائح بيانا فيها (٣٥) .

وفي محاولة لتبديد الاثر الذى احدثه مكرم وكتابه فقد وضعت الحكومة خطة بان اوعزت الى رجال حزبها في كل من البرلمان والشيوخ لكي يتقدموا باسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب الاسود واخذ الوزراء يجيبون على هذه الاسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيرا متسما بالغموض وعدم الموضوعية في بعض الاحيان وباللجوء الى العموميات في احيان كثيرة وقد كانت الاغلبية في كلا المجلسين ، النواب والشيوخ ، لا تسمح لغير مقدم السؤال بالتعليق فقد بذلت محاولات من قبل المعارضة للتعليق او للاستفسار الا ان كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وكثيرا ما كان المنتهي من قبل مقدم السؤال بالشكر او بتجريح واضع الكتاب الاسود والتشكيك في وطنيته (٣٦) مما دفع مكرم الى ان يتقدم باستجواب الى مجلس النواب طالبا من رئيس الحكومة اجابة محددة عن الموضوعات الاتيه :-

---

(٣٤) الجلسة الثالثة والثلاثون من مضابط مجلس النواب مجموعة دور الانعقاد الثاني ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١١١٦ ، د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٧٦ .

(٣٥) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٧٢ مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ ، جلال الحمامصي حوار وراء الاسوار ص ٥٦ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤٤ .

(٣٦) مضابط مجلس النواب الجلسة الثلاثون ١٦ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧ ، نفس المصدر الجلسة السابعة والاربعون ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص١٢٢١ .

أولا استناد رئيس الوزراء في تصريح علني يطلق القول الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية .

ثانيا انصراف الوزارة ازاء متابعة مصاعب البلاد وويلات الحرب .

ثالثا مقته للوطني الانجليزي في البوليس المصري .

رابعا السماح لاشخاص معينين بتصدير بعض المواد الاولية

خامسا سياسة الوزارة فيما يتعلق بالحريات العامة (٣٧) .

وبالرغم من ان مادة الاستجواب كانت محددة وواضحة الا ان رئيس الحكومة قد انزوى بكل الاتهامات ضد صاحب الكتاب الاسود متهما اياه بالخيانة والخروج على خط الجماعة ومظهرا لحالة الغضب التي سيطرت على رئيس الحكومة من خلال اجابات طويلة فقد افتقدت ردوده الموضوعية بتناوله القضايا بشكل يخرجها من دائرة الشك الى دائرة اليقين وفق لقول مكرم عبيد (٣٨) .

وفي محاولة من القصر لاستثمار الموقف لصالحه فقد ذهب احمد حسنين الى السفير البريطاني وحدثه في شأن الكتاب الاسود معربا عن رأيه بأن البيانات المدعمة بالوثائق تكفي للحكم على تصرفات رئيس الوزراء ولكن السفير ارتأى ان تقديم الاتهامات الى النحاس ولما مناقشتها بالطرق الدستورية في البرلمان (٣٩) . وعلى الرغم من أن احمد حسنين قد استوثق من موقف الحكومة البريطانية والتي رأت اعطاء فرصة للنحاس للدفاع عن نفسه امام القضاء، او مجلس الشيوخ، فان حسنين قد اشار الى ان التهم الموجهة الى رئيس الحكومة اذا لم تثبت براءته منها فان اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة الى السفارة البريطانية لانها ستتحمل وزارة فاسدة (٤٠) .

ويبدو ان القصر قد فضل ان يمارس نوعا آخر من الضغط على الحكومة البريطانية وذلك لمزيد من احراج الحكومة حيث بدا نشاط المعارضة باجتماع

---

(٣٧) نفس المصدر السابق .
(٣٨) المحاضر الكاملة للمصدر السابق ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢٦٧ .
(٣٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٤٣ .
(٤٠) مذكرات حسن يوسف ص ١٤٢ .

ويبدو أن النحاس قد وصل إلى ممارسة نوعا آخر من الضغط على الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة يتجمع حوله إسماعيل صدقي في داره دعا إليه كبار السياسيين لتنظيم حركة المعارضة من خلال التنسيق مع كل القوى الحزبية بهدف الضغط على الحكومة البريطانية ، وبعد أن اتضح أن الانجليز مارسوا ضغطا شديدا على النحاس لكي يوافق على مناقشة الكتاب الأسود حيث قبل البرلمان عاد زعماء المعارضة إلى الاجتماع وطلبوا مقابلة السفير البريطاني ولما اعتذر السفير عن عدم مقابلتهم أرسلوا إليه مذكرة قالوا فيها إنهم مع إخلاصهم للمعاهدة فإنهم يحتجون على تدخل انجلترا في شئون مصر الداخلية بعد أن ابتعد خطر الحرب عن أراضيها (٤١) .

وسعيا وراء إيجاد جو من الود بين النحاس والانجليز أوعز حسنين باشا إلى الملك أن يضع قصر رأس التين تحت تصرف السلطات البريطانية بمناسبة زيارة ، ونستون تشرشل ، لمصر وأن تتبرع الخاصة الملكية بمبالغ لترفيه عن الجنود البريطانيين والأمريكيين لدرجة أن إحدى الصحف اليومية قالت إن القصر يتنافس مع الحكومة على كسب صداقة الحلفاء (٤٢) .

وعلى الرغم من أن كل خطط القصر لم تؤت ثمارها في إقالة الحكومة وأن السفير مصمم على مساندة الحكومة إلى النهاية إلا أن القصر قد تمكن من أن يوجد في الوفد حالة من عدم التوازن وفقدان الرؤيا الصائبة لذا فقد اتسمت سياسته بالارتجالية وعدم الموضوعية في كثير من القضايا القومية والوطنية مما دفع المعارضة إلى الانقضاض على هذا الصرح الشامخ والذي بدأ يتساقط أمام أول عاصفة رعدية نظمها القصر بمهارة فائقة ولولا ممارسة بريطانيا لما تمكن فاروق من أن يقتلع الوزارة الوفدية وهي في شهورها الأولى وإذا كان فاروق قد عجز عن إقالة الوزارة وهي في تلك الأزمة إلا أنه قد تمكن من النيل منها وتشويه صورتها أمام الرأي العام . فلقد كانت الحساسيات والحزازات التي حيرت رجل الشارع العادي وعلى هذا نستطيع أن نقول إنه كان حادث ٤ فبراير قد أدى إلى فقدان ثقة الجماهير في الوفد فإن الكتاب الأسود وما ترتب عليه كان بداية انصراف الناس عن الوفد وخصوصا الشباب منهم والذي بدأ يبحث عن قوى أخرى تعبر عن حاجاتها عن ذاته بعد أن فقد ثقته في حزب الوفد وهكذا كان الكتاب دائما صفعة لحزب السلطة .

---

(٤١) المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٤٢) الأهرام ١٨ أبريل ١٩٤٣ ، آخر ساعة الأول من أبريل ١٩٤٣ .

ولم يقف امر الكتاب الاسود عند الاستجواب والرد عليه بل رأى المجلس أن ما اتهم عليه مكرم يعد جريمة لا يجوز معها ان يبقى عضوا بمجلس النواب لذلك تقدم النائب الوفدي عمر عمر باقتراح جاء فيه "ان مكرم عبيد قد اتى مما يعتبر امرا منكرا يتعارض مع كرامة النيابة عن الامة لذلك يجب فصله من مجلس النواب واسقاط صفة النيابة عنه" وعلى الرغم من المبررات القانونية التي اوردها النائب عبد السلام الشاذلي في محاولة منه لتجديد هذا الاجراء الا ان رئيس المجلس قد اخذ الرأي بالمناداة بالاسم واسفر عن ٢٠٨ موافقين و ١٧ غير موافقين (٤٣) .

واذا كان الوفد قد حاول ان يجد مبررا معقولا حتى اقدم على اعتقال طاهر داخل مجلس الشيوخ بحجة انه يعمل لصالح المحور الا ان ما اقدمت عليه حكومة الوفد من فصل مكرم عبيد ثم اعتقاله قد افتقدت الى اية مبررات معقولة ولم يعد امام الرأي العام اي شك في ان الدوافع الحزبية هي الاساس في اي اجراء اتخذ ضد مكرم عبيد وبدلا من ان يكسب الوفد ارضا جديدة من تحت اقدام المعارضة فقد اضحى مكرم عبيد امام الرأي العام شهيد الديمقراطية ومدافعا عن الحرية ضد الاستبداد والعصبية والفساد وكل ما ينافي مبادئ الحق والعدل .

ولم يعجز الحاكم العسكري العام (مصطفى النحاس) عن ذكر بعض المبررات التي دفعت له الاقدام على هذا العمل الذي يفتقد الى اي منطق او قانون فلقد جاء في المذكرة التي صدرت بمناسبة هذا الاعتقال ان مكرم عبيد دأب على عقد اجتماعات سياسية متكررة في مكتبه وفي منزله تلقى فيها هو وبعض انصاره خطب مثيرة ومخلة بالنظام ومهددة للامن العام وانه كان من نتائج الاجتماع الذي عقده بمنزله اخيرا ان الف نفر ممن حضروا ذلك الاجتماع قاموا بمظاهرة مرت ببعض الطرقات العامة وهتف المتظاهرون بهتافات تحث على الثورة وجاء في المذكرة ايضا ان مكرم عبيد عمد الى توزيع نشرات مطبوعة في انحاء البلاد وقد تم ضبط عدة آلاف من هذه النشرات (٤٤) ويبدو من المذكرة ان مبررات

---

(٤٣) الجلسة السابعة والاربعون من مضابط مجلس النواب ١٢ ، ١٣ يوليو ١٦٤٣ دور الانعقاد الثاني من ٢١١٩ الى ٢١٣٠ .

(٤٤) المصري والاهرام ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ روز اليوسف ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ .

الاعمال قد اتضحت على ان مكرم عبيد قد لجأ الى عقد اجتماعات سياسيه في مكتبه وفي منزله على الرغم من انه كان يدرك تماما انها تحرض ضد الحكومة الوفديه ، ومن جهة طبقا للقانون والدستور ان يمارس نشاطه السياسي كغيره من الاحزاب أما عن المظاهرات التي ساقتها المذكرة كمبرر للاعتقال فكان على الحكومه ان تقدم على اعتقال زعماء تلك المظاهرة ، وبلا شك فلم يكن مكرم عبيد هو زعيمهم اما عن المنشورات التي توزع في البلاد فهي المنشورات التي تصل الى اعضاء الكتلة الوفدية في الأقاليم وهي وسيلة شرعيه معترف بها حتى في ظل قانون الطوارئ، بل هي الصلة لربط اعضاء الكتلة في الشرق والذين بادارة المدرسة في القاهرة وعلى ما اعتقد ملى ما اقدمت عليه الحكومة الوفديه من اعتقال مكرم عبيد يعد تجاوزا خطيرا دفع الرأي العام الى ان يتعاطف مع مكرم عبيد ٠

وباعتراف احد زعماء الوفد والشخصيه الاولى بعد النحاس (فؤاد سراج الدين) حيث اعلن صراحة ان فصل مكرم عبيد من الوفد ثم اعتقاله يعد خطأ سياسيا كبيرا (٤٥)

وبالرغم من ان الحكومه قد سلكت في موضوع الكتاب الاسود مسلكا يبدو في ظاهره الديمقراطية حيث عرض الموضوع داخل مجلس النواب والشيوخ الا ان المعارضة البرلمانيه داخل المجلسين كانت تود ان تستدرج الحكومه الى ان تتولى النيابة امر التحقيق وان يعترض على تحقيق النيابة بحجة ان مكرم مالك متمتع بالحصانة البرلمانيه لأن الاغلبية الوفديه داخل مجلس النواب كفيله بان ترفع عنه هذه الحصانة (٤٦) وفي محاوله من لمعارضة لاقناع الحكومة موجهة نظرها فقد اعتمدت في مطالبها على العديد من الحيثيات القانونية على اعتبار ان المادة ٦٦ من الدستور اعطت مجلس النواب حق الاتهام ومجلس الاحكام حق المحاكمة ولكنها تركت حق التحقيق مباحا لاظهار الحقيقه ملتمس التحقيق ان يحقق وكذلك لوكيل النيابة ولكنه ليس لاحدهما ان يتهم ، وقد سئل مقدم الاقتراح (عبد الرحمن الرافعي) عن مصير التحقيق قال ان نتيجته تقدم الى مجلس النواب ليجد نفسه امام نتيجته في محاضر التحقيق (٤٧) ٠

---

(٤٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى القاهرة

(٤٦) د ٠ هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٨٢ ، الاهرام ٢٩/٤/١٩٤٣

(٤٧) الجلسة الثامنة والثلاثون من مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثالث ٢٢/٤/١٩٤٣ ص ١٢٦٨ ، الاهرام ٢٣ ـ ٤ ـ ١٩٤٣

ويبدوا ان عدم المعارضة في اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة كان بسبب عدم الثقة مما تقدمه الحكومة داخل المجلس (النواب والشيوخ) من بيانات تستند الى بيانات غير دقيقة وليس من حق اعضاء المجلس الاعتراض الا على ضوء ما تسمح لائحة البرلمان والتى اعطت حق مناقشة تلك الاستجوابات فقط نتيجة لاسناد امر التحقيق الى جهة متخصصة محايدة يوفر على البرلمان المزيد من الجهد حيث تقدم نتائج التحقيق مستوفاة لكل الاركان القانونية . ولو كانت الوزارة حريصة على نتائج سليمة في التحقيق لدفعت بالقضية برمتها الى القضاء الذى يعد طرفا محايدا تماما .

وفي محاولة من البعض لتحديد هذا الطلب عمد البعض للرد معتمدا على دستورية الاقتراح بحجة ان المادة ١٠٧ من الدستور تنص على ان لكل من اعضاء البرلمان ان يسأل الوزراء ويستجوبهم على الوجه المبين في اللائحة وان المادة ١٠٨ نصت على ان لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه وورودها على هذا النحو يحدد الغرض المقصود بالاستنارة في الاسئلة والاستجوابات وان من حق المجلس تشكيل لجنة تتولى التحقيق وعلى ضوء التقرير الذى تعده تلك اللجنة فان للمجلس الحق في اصدار ما يشاء من قرارات اما من اسناد امر التحقيق الى القضاء فانه يكون تجاوزا لاختصاصها لان النتيجة اما ان تكون حفظ القضية او تقرير ان هناك مسئولية وفي هذه الحالة الاخيرة يكون للمحقق ان يقدم المسألة الى المحكمة او غيرها وهذا امر خارج عن اختصاصه ولا يمكن للبرلمان ان يكون تابعا لاى جهة لتجرى عملا كان وضعها لان البرلمان لا يلتزم الا بما يقرره هو في حدود اختصاصه (٤٨) وبالرغم من مبررات المعارض الا ان الامر كان من الممكن علاجه بان يتولى القضاء التحقيق وما يتوصل اليه من نتائج تكون موضع الزام للحكومة اذ ان تكون المتهم خاصة في نفس الوقت فهذا متعارض مع ابسط المبادئ الدستورية

---

(٤٨) [illegible] ١٩٤٣ ص ١٢٢٦ .

ويبدو مما ورد من اسئلة واستجوابات داخل المجلسين - النواب والشيوخ - ان الاغلبية الوفدية لم تتنازل عن وجهة نظرها ورفضت ان تقوم بأمر التحقيق الا اللجان البرلمانية وهي بلا شك لجان وفدية خالصة وهكذا اصبح القاضي خصما وكانت النتيجة التصديق الجاد على براءة الحكم وان الاحلاف ووزرائه وكبار مستشاريه فوق مستوى الشبهات .(٤٩)

ومن ما توصل اليه التحقيق من نتائج كانت موضع مناقشات بين فاروق والسفير البريطاني حيث تقدم الملك بمذكرة الى السفير يشكك فيها من اجراءات التحقيق وان افضل طريقة هي ان تطرح الحكومة الوفدية على الشعب لمعرفة مدى ثقته في الحكومة الحاضرة وبما ان الحكومة التي ستعرف تقوم بأمر الانتخابات سترتبه لصالحها من الافضل قيام حكومة محايدة بمهمة اجراء انتخابات نزيهة (٥٠) .

وعلى ما يبدو ان الحكومة البريطانية قد تأثرت بالدعايات التي احدثها مكرم عبيد وحملت مراسلات وزارة الخارجية البريطانية الى اللورد كيلرن استطلاع وجهة النظر المصرية على ضوء التطورات الجديدة وتفويض السفير في اعطاء الملك الضوء الاخضر لاقالة الحكومة اذا ما اصبحت لا تتمتع برضاء الشعب المصري الا ان السفير البريطاني ابدى معارضته الشديدة على اعتبار ان اقالة الوفد في مثل تلك الظروف يعد تشجيعا للملك وهو موقف يتعارض مع مصالح بريطانيا في هذا الوقت بالذات (٥١) .

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا ان نستخلص بعض النتائج الهامة -

اولا : ان ما اصاب الوفد من انقسامات بعد خروج مكرم عبيد يعد نتاجا طبيعيا لسياسة القصر والتي تمخضت عن احداث ٤ فبراير .

---

(٤٩) مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية الثامنة والاربعون دور الانعقاد العادي ٢٣/٤/١٩٤٣ ص ٣١٣ ، الاهرام ، المصري الاول من مايو ١٩٤٣

(٥٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٢٤ من كيلرن الى حكومته ٢٥ / ٤ / ١٩٤٣

(٥١) المصدر السابق وثيقة ٦٤٨ من كيلرن الى حكومته ٢٨ / ٤ / ١٩٤٣

ثانيا : بالرغم من التقليل في حجم العناصر الوفدية التي انصرفت مع مكرم عبيد الا ان الوفد قد تأثر كثيرا من حدوث هذا الانفصال (٥٢) وواجه العديد من المشاكل التي كان من اهمها اهتزاز ثقة الناس في نزاهة النحاس والتي كانت سمة من سمات حكمه طوال العهود السابقة .

ثالثا : ان خروج مكرم عبيد قد اغرى احزاب الاقلية لكي تدخل الى التنافس مع بعضها بقصد القضاء نهائيا على الوفد الذي قاد حركة النضال الوطني لاكثر من عشرين عاما .

رابعا : لقد كان خروج مكرم عبيد من اهم العوامل التي اغرت حكومة الوفد على المضي في العديد من التجاوزات التي تناقض الديمقراطية والتي كانت سمة من سمات الوفد طوال سنوات نضاله الطويل .

سياسة فاروق تجاه الوفد :

لقد سعى فاروق ورجله الاول احمد حسنين (رئيس الديوان) الى استغلال كل الفرص الممكنة لرد الاهانة التي لحقت بهما حينما ولى النحاس الحكم ضد ارادتهما وبتأييد من السفارة البريطانية في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واذ كان القصر قد اقدم على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ولم يجد مايحول بينه وبين حكم البلاد نحو اربع سنوات ببرلمان وحكومات لاتستند الى اى قاعدة جماهيرية فان القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان اسير سنوات لكي يكرر هذه الاقالة واذ كانت العلاقات في ديسمبر ١٩٣٧ قد ساءت بين القصر والوفد فانهما اليوم (١٩٤٢) اكثر سوءا بل وصلت الى حد القطيعة وتبادل اقسى الاتهامات (٥٣)

وقبل ان نستعرض سياسة فاروق تجاه الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ نحاول ان نسجل بعض الاسباب الموضوعية لكراهية الملك فاروق للنحاس شخصيا .

---

(٥٢) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ١٢/١١/١٦٨٢ جاردن سيتي القاهرة ، ٥٢ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ نوفمبر ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٥٦ ، محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ص ١٣٧ .

أولاً : لقد كان فاروق دائم الاستماع إلى أحاديث مستشاريه وخصوصاً علي ماهر وأحمد حسنين عن العلاقات بين النحاس باشا والملك ووجود تلك الاتهامات التي أسهمت بالحد من الصلاحيات في محاولة من الوفد لانتزاع أكبر قدر ممكن من الحقوق الدستورية التي هي من صميم اختصاص العرش . وهكذا صور له مستشاروه أن الوفد كان دائم الاعتداء على حقوق الملك الدستورية وأن الخلاف بينهما ليس من باب توضيح الحقوق الدستورية لكل من الطرفين المتصارعين وإنما من باب أن الأمة مصدر السلطات وأن الملك يجب أن يبقى بعيداً عن الحكم ويترك الأمر لحكومة الأغلبية عملاً بمبدأ أن الملك يملك ولا يحكم (٥٤)

ثانياً : إن موقف الوفد في ٤ فبراير قد أفقد القصر كل صوابه وبات مؤكداً أن الوفد لم يعد يكن أي نوع من الولاء للقصر حيث كان واضحاً أن مجيء الوفد كان ضد رغبة القصر وهذا مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين مما نتج عنه العديد من الشوائب السياسية لكل من الطرفين تجاه الآخر .

ثالثاً : لقد كان النحاس يتعامل مع فاروق من منطلق أنه ولد صغير تنقصه الخبرة والتجربة وأن الميول الاستبدادية هي من أهم الصفات التي حصل عليها الولد الصغير من الوالد الملك فؤاد ، وكانت هذه الاتهامات تصل إلى الملك فاروق عن طريق العديد من عناصر السوء (٥٥) .

رابعاً : لقد كان فاروق يعتقد أن للنحاس مطامع خفية لا تقف عند حد رئاسة الحكومة وإنما يمني نفسه بأن يكون أول رئيس للجمهورية المصرية وعلى ضوء هذا الاعتقاد كان ينظر إليه كخطر يهدد العرش ويعترف فاروق صراحة بعد أن نجا من حادث القصاصين « لما كنت أقرب إلى الموت مني إلى الحياة كان أكثر ما يؤلمني أنني قد أموت والنحاس في رئاسة الوزارة مما يمكنه من الوصول إلى غايته من أقرب الطرق » (٥٦) .

---

(٥٤) صلاح الشاهد ذكرياتي في عهدين القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٥ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونيه ١٩٥٥ .
(٥٥) صلاح الشاهد المرجع السابق ص٣٥ ، مذكرات كريم ثابت ، المرجع السابق ، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٢ .
(٥٦) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ .

وبالرغم من أن الوفد يبدي دهشته مما أشيع من أمر التفكير في عزل فاروق على اعتبار أن إعلان الجمهورية لم يكن موضع تفكير لدى الدوائر المسؤولة في الوفد (٥٧) إلا أن أحد المعاصرين يعترف صراحة بهذا الموضوع حيث يقول " لقد ظهر أن الملك وحاشيته سائرون في سياسته عبر وطنية و من كبار الوفديين عزل الملك عن العرش وتم عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عودة الاجتماع ، وعهد إلى أحمد نجيب الهلالي باشا بصوغ مسوغات التعيين مبررات خلع الملك فأعد بيانا وسلمه إلى محمود سليمان غنام ، ووزير التجارة الذي ذهب إلى مكتبه وأعد في تبييض مسودة نجيب باشا ، وبعد انتهى من ذلك ذهب إلى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء (سنة ١٩٤٣) .

ويعترف صاحب هذه الرواية أن هذا الإجراء كان رد فعل لسياسة الملك الذي أخذ يعد فرقا خاصة من ضباط الجيش بهدف الاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما لقبولهم وزارة ٤ فبراير (٥٨) .

وعلى الرغم من أن صاحب هذه الرواية لم يقدم تبريرا لما جمع للوفد من لغط في تحديد ملابساته إلا أنني أعتقد أن الوفد قد أراد أن يقوم بمناورة لإرهاب الملك حتى يكف عن مضايقاته التي اتسمت بالعداء الواضح تجاه النحاس ووزارته خاصة بعد خروج الكثير من الوفد سواء بانفصال مكرم عبيد (الذراع اليمنى للنحاس) أو بإقامة المنظمات شبه العسكرية وأهمها - التنظيم الحديدي - الذي أعده الملك بهدف اغتيال كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير أو قبل الحكم في ظل ٤ فبراير (٥٩) .

---

(٥٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتي القاهرة .

(٥٨) مذكرات صلاح الشاهد ص ٣٥ ، ٣٦ ، صبحي رضوان لقاء صحفي ٩/٨/١٩٨٢ مصر الجديدة - القاهرة .

(٥٩) أحمد مرتضى المراغي مرجع سبق ذكره ص ٥٧ - ٦٧ .

وفي ضوء ما اعتمد على مصطفى النحاس الوفدي من التقدم على هذه الخطوة كرد فعل لمحاولة الاعتداء على النحاس ولقيام العديد من الإئتلافات المعادية ضد الوفد الا ان عددا من المفكرين والمؤرخين اعتمادا على ان فكرة خلع الملك واعلان الجمهورية لم تكن من بين الافكار التي يتقبلها الشعب المصري وبخاصة حيث كان الملك مايزال يحظى بشعبية كبيرة سواء وسط الجماهير أو داخل الجيش المصري . على ضوء كل هذه الاعتبارات فقد كان على النحاس ان يبتعد بالمصير عن هذا القرار الخطير والذي لا يضمن عواقبه . واعتقاد ... ان بريطانيا كانت تهدف من عودة الوفد في ٤ فبراير الى استقرار الاحوال داخل مصر واقدام الوفد على هذه الخطوة الثورية يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا في المنطقة حيث كانت الحرب ما تزال دائرة على الجبهة المصرية وكانت قوات الحلفاء ما تزال تتلقى العديد من الضربات العنيفة من قوات المحور بليبيا من الحلفاء والحالة هكذا لن تستجيع الحكومة المصرية على سياستها هذه حتى ولو كان في نية بريطانيا التخلص من فاروق فقد كان عليها ان تنتظر الوقت المناسب سواء مما يتعلق بسير الحرب او في تهيئة النفوس المصرية لتتقبل مثل هذه الافكار الجديدة .

وتعددت مظاهر الخلاف بين الملك والوزارة في العديد من المناسبات مما اتاح لفاروق العديد من المبررات التي تمكنه من التخلص من الوزارة واقالتها لولا ان السفير البريطاني ، كيلرن ، قال واننا امام محاولات الملك بحجة ان ظروف الحرب لا تسمح بالاقدام على مثل هذه الخطوة (٦٠)

ولا شك ان كل طرف قد استطاع لنفسه من الوسائل ما يمكنه من بلوغ اهدافه وبدا هذا في العديد من الازمات التي كان من بينها :

١ - لقد حضر الملك الاحتفال بليلة القدر في مسجد الشيخ وحضر الحفل مصطفى النحاس وبعد ان انتهى الشيخ عبد الله عفيفي من القاء خطبته دعا للملك وللمصريين جميعا والتفت الملك الى النحاس وسأله عن رأيه في الخطبة فأجاب بان الخطيب لم يدعو في خطبته لحكومة الشعب ولا لزعيم الشعب فاستدعى الملك علي احمد حسنين (رئيس الديوان الملكي) وطلب اليه ان يبحث في المراجع الرسمية فان وجد سابقة دعا فيها الخطباء بالدعاء لرئيس الحكومة فمن حق النحاس ان يطالب رغبته وفي المساء اتصل صبري ابو علم ، وزير العدل ،

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣١٢ من الخارجية البريطانية الى كيلرن ١٢ ابريل ١٩٤٢ .

بأحمد حسنين وتعييره في النحاس محمد أن لم تسو مسألة الدعاية
في المسجد ووصى بعض الزعماء النحاس حتى اذا تقدم على الاستقالة ان
يقبل مؤقتا مما اضطره أخيرا أن يقبل بأحمد حسنين ويعلمه اعتذاره (٦١)

٢ — لقد استقر الرأي على الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ووضع برنامج الاحتفال بحضرة الملك شخصيا وكان القائم على تنفيذه هو الشيخ المراغي شيخ الأزهر الا أن مصطفى النحاس كان يود أن يكون الاحتفال تحت اشراف الحكومة على اعتبار أن الاحتفال سيكون شعبيا ودينيا وأصر النحاس أن تسمية أن يكون في الاحتفال وأن رجال الأزهر أن يجتمعوا أن جوهر المقاصد كان رسميا ومن ثم عقد عمل النحاس على عرقلة الاحتفال أو منعه ما استطاع وبالفعل لم يتم الاحتفال (٦٢) .

٣ — بحلول موسم صيف ١٩٤٣ بدأت الوزارة في الانتقال الى الاسكندرية . وكانت القاعدة المرعية في جميع العهود أن يحرر الملك موعد لانتقال الرسمي الى المصيف وكان هذا التصرف من جانب الوزارة مظهر من مظاهر التحدي للقصر وكان رد الفعل أن القصر أقام حفلا للطلبة المتفوقين دعا اليه نحو ٤٥٠ طالبا من الجامعات والمدارس ثم تبع ذلك حفل آخر للطلبة الغرباء ولم يدع القصر الى هذين الحفلين أحد من الوزراء (٦٣) .

٤ — لقد اعد النحاس شارة علما مصريا على سيارته خاصة في ... من مصره وكان هذا العلم يرفع بمجرد دخوله الى منزله ويظل مرتفعا طالما بقي داخل مصره حتى اذا ما خرج نكس العلم ويظل منكسا الى ان يعود النحاس الى مصره وكانت عملية رفع وتنكيس العلم تصحبها تحية عسكرية يقوم بها قوة من سلاح حرس الوزارات تحيي الزعيم عند الدخول

---

(٦١) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ — ١٤٠ .

(٦٢) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ — ١٤٠ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

(٦٣) مذكرات حسن يوسف ص ١٥٩ .

وعند الخروج وعلم فاروق بموضوع الطلب حدث كلا من اللورد أن الشعب لا يرضخ ولا ينكس إلا لرب الدولة وهو الملك ومحذرا السلطات من المصير ودفع الدم هدرا وعدم تكرار هذا التصعيد الذي يفتقد إلى أي سند قانوني (٦٤) .

وعلى الرغم من أن معظم المساجلات كانت من باب تصعيد المواقف حيث كانت في مجملها حلقات سجالية أكثر منها موضوعية إلا أنها كانت مصحوبة بمزيد من المحاولات من جانب القصر بهدف إقالة الحكومة ، حتى عقب أزمة الكتاب الأسود تقدم أحمد حسنين رئيس الديوان ، باستقالته من منصبه (١٤ أبريل ١٩٤٤) بحجة أن استمرار الوفد في الوزارة بعد أن ثبت فساده سوف يؤدي إلى كراهية الشعب للعرش مما سيجعل حركته مستحيلا وقد أدرك ، كيلرن ، ما وراء هذه الحركة المسرحية ومن ثم سعى إلى إفشال مفعولها (٦٥) .

وعلى ضوء تعليمات الخارجية البريطانية التي صدرت في القاهرة عند طلب السفير من الملك مزيدا من ضبط النفس محذرا من الإقدام على أية خطوة متهورة قد تكون لها عواقب وخيمة في المستقبل (٦٦) وبالطبع فإن الشهور الذي تصيبه لندن هو إقالة الوفد ولها العواقب التي تحسب في الحسبان فهي تذكير الملك بما حدث في ٤ فبراير أو يزيد .

وعلى كل فإن محاولات أحمد حسنين لم تتوقف عند حد فقد حاول أن يظاهر الملك بمظهر الرجل الوطني وأن يظهر حكومة الوفد بمظهر المتساهل في حقوق الوطن المعتمد على السند البريطاني وفي الوقت نفسه أدار أحمد حسنين حملة دعائية واسعة لصالح فاروق وحملة مضادة لمصطفى النحاس وربما استغل في حديث القصاصين لتخذها فرصة لاستمرار الضغط على الملك الجسرمح

---

(٦٤) روز اليوسف ٢ ديسمبر ١٩٤٤ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونيه ١٩٥٥ .

(٦٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٥٢٧٠ أبريل ١٩٤٤ من كيلرن إلى حكومته .

(٦٦) المصدر السابق برقية رقم ٢٠٧ من كيلرن إلى حكومته ٢٥ فبراير .

الذي تقاوم الاحتلال البريطاني وحمل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة وكان واضحا ان كل هذه الحركات مما يضايق الحكومة ويحرجها ثم انها تعد تعبيرا عن التأييد الذي يحظى به الملك لدى غالبية الشعب المصري (٦٧) .

ويبدو ان محمد حسنين قد نجح في محاولاته المتكررة باظهار الملك في صورة « الملك المتدين » و « الملك المصلح » مما يؤدي الى التفاف الشعب حول فاروق وانصرافهم عن الوفد وهو ما يتعارض مع سياسة الوفد باعتباره حزب الامة المصرية كلها وحتى لا يفهم العمال بانه لا يحس بمعاناة الجماهير فقد فتحت ابواب قصر عابدين امام العمال حيث دعوا الى مأدبة لهم وقيام فاروق شخصيا بالترحيب بهم ولم يكتف الملك بهذا بل تعمد على ان يمضي يوم ذكرى حلف اليمين الدستورية (٢٩ يوليو ١٩٣٧) بين عمال محلة الكبرى متفقدا احوالهم الصحية والاجتماعية حتى اذا دخل السرادق المقام لاستقباله قال « انني ارى حولي اصحاب رؤوس الاموال التي انشأت هذه المصانع ولكنني لا ارى حولي احدا من اصحاب السواعد الذين قامت هذه المصانع على سواعدهم [illegible] مؤكدا على حقوق العمال وقد ترأس بنفسه المجلس الاعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض لترجمته ، وكان كيلرن ينتقد هذه السياسة معتقدا انها تقلل من هيبة الملك (٦٨) .

ومن الواضح ان كل هذه المحاولات التي كان يقوم بها الملك لم تكن خالصة لوجه الله وانما كانت بهدف كسب ارضية جديدة من تحت اقدام الوفد وهو ما نجح فيه فاروق الى حد كبير حيث ان العمال كانوا يعدون الغالبية العظمى من انصار الوفد وعلى ما يعتقد ايضا على انتقادات السفير البريطاني « كيلرن » للملك فاروق ونجاحه في سياسته تجاه العمال تقلل من هيبته هو استنتاج لا يسلم بقدر من الموضوعية ولعل السفير كان يهدف من وراء هذه النصيحة الى ان يظل فاروق بعيدا عن اهم قطاع يمثل عامل ضغط هام في مجرى الاحداث المصرية .

---

(٦٧) محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ٣٨ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٨ ، روز اليوسف ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

(٦٨) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٤ يوليو سنة ١٩٥٥ ، د. يونان لبيب رزق مرجع سبق ذكره ص ٤٥٤ ، اخبار اليوم ٦/٤/١٩٤٦

ولم تتوقف محاولة القصر لتحقيق النيل من النحاس وحكومته بل بدأ ذلك النشاط المتزايد الذي شهدته الشهور الباقية من عام ١٩٤٣ من منظمي العمال والطلاب تحت رعاية القصر من خلال الاجتماعات المتكررة التي كان يعقدها أحمد حسنين مع زعماء تلك الطوائف لدرجة أنه يمكن من أن نسميهم بـ [illegible] مصدم على حب الملك لسلطانه وعلى وضع ممثله على رأس الدولة بدلا من [illegible] زعامة الحزب السياسي ورئاسة الوزراء (٦٩) .

ويعتبر اللورد كيلرن أن الملك فاروق قد حقق شعبية كبيرة على الوجه وخصوصا وسط العناصر الشابة وأن عددا كبيرا من طلاب الجامعات أخذ في التحول من الوفد إلى الملك ويستشهد السفير بتلك المظاهرات المستمرة التي قام بها الطلاب والعمال عندما أصيب الملك في حادث القصاصين (نوفمبر ١٩٤٣) (٧٠) .

وفي الوقت الذي كان يقوم فيه الوفد بالعديد من المناورات لإضعاف الحكومة والتقليل من هيبتها نستطيع أن نقرر أن معظم تلك المناورات قد حققت قدرا كبيرا من النجاح ولم يقتصر الأمر على مناورات القصر بل تعدى ذلك إلى أحزاب الأقلية التي اشتركت في الشورى والقوى المصرية لعقد العديد من الاجتماعات والإضرابات والتي تنصب في مجملها على النيل من الوفد (٧١) مما يجعلنا نعتقد أن كل أحزاب المعارضة كانت تعمل من خلال تنسيق أحمد حسنين باسم القصر الملكي .

---

(٦٩) مذكرات كريم ثابت المصدر السابق وأخبار اليوم المصدر السابق .

(٧٠) وثائق الخارجية البريطانية مرقمة رقم ٨٣٠- ٢٨ نوفمبر ١٩٤٣ من كيلرن إلى حكومته .

(٧١) روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ مذكرات إبراهيم عبد الهادي ، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ ، أخبار اليوم ٦/٤/١٩٤٦ .

ويظهر لامعه الحيي في حسم اي نوع من الصراع السياسي منذ بدا الملك معروف الى الصحافة حيث حرص على اداء لصلاه الجمعه في مسجد ماروس باشا وبكرت عند الرمارة ثلاث مرات في الفترة من ١٣ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٢٥ فبراير وفي كل مرة كان الضباط يهتفون ، يحيى الملك دائما لاعبو ، المحشر فداء الملك ، (٧٢) .

وعلى ما يبدو من احمد حسنين قد استطاع في دعم ماروس بين ٩ اصبحي قوة مزيلة ضعف مكانتها لدى معظم الجماهير المصرية ولم يعد يمثل والتف ملموسا وسط الجماهير ومزيدا من اخراج الوفد واعترافا من القصر بان الوفد لم يعد يمثل الامة المصرية فلقد دعا الملك زعماء المعارضة وطلب منهم التقدم بمطالب مصر الى القادة الكبار (نوفمبر ١٩٤٢) في مؤتمرهم المنعقد في القاهرة (تشرشل روزفلت ، شايشيج كاى شك) (٧٣) .

ويعترف احد زعماء الاحزاب المصرية بان هذه اللفتة الملكية كان لهم مغزى فالطبيعي ان تقوم الوزارة بهذا المسعى هؤلاء الكبار هيبوبهم وهي القدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم وهي مطالبة بحكم مركزها بان تتولى هذا الامر ومن خصائص الملك الدستورية ان يلفت نظر رئيس وزرائه الى هذا الامر فاختصاص الملك رجال المعارضة بهذا الامر الجوهري له مغزاه الذي على ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بقى عميق الاثر في نفسه (٧٤) .

وعلى ما اعتقد ان تعليمات الملك الى زعماء المعارضة لكي يتقدموا بمطالب مصر الى القادة الكبار لم يكن يهدف تقرير أهمية مصر في الاستقلال بقدر ما كان يهدف الى احراج الحكومة واظهارها سواء امام القادة الكبار او امام الشعب بمظهر الحكومة العاجزة عن تحقيق اماني الشعب المصري وهذا ما يبدو واضحا من خلال الحاح الملك بعزل حكومة النحاس باعتبارها عقبة في سبيل تحقيق الاماني الوطنية للشعب المصري

---

(٧٢) اخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦ روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ مذكرات حسن يوسف ص ٢١٤ .

(٧٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره جـ ١ ص ٢٧٥ ، عبد الرحمن الرافعي في [illegible] الثورة المصرية جـ ٢ ص ١٢٥ ، محمد زكي عبد [illegible] [illegible] صفحة ١٣٨ .

(٧٤) هيكل جـ ٢ ص ٢٧٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي منشور روز اليوسف ٦ [illegible] ١٩٨٢

ويلاحظ أن المذكرة التي تقدم بها زعماء المعارضة (٢٩ ديسمبر ١٩٤٣) كانت على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفد في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٠ إلى الحكومة البريطانية ولعل عاملي التكرار لم تكونا سوى مناورة لا تعبر عن حقيقة أو موقف جاد فقد قدم الوفد مذكرته كيدا للوزارة القائمة حينئذ وقدمت المعارضة مذكرتها كيدا لوزارة الوفد بدليل أن الوفد حينما ولي الحكم لم يعمد إلى الإجراء على التقيد بما جاء في مذكرته وكذلك كان موقف أحزاب المعارضة فإنها حينما وليت الحكم بعد ذلك تجاهلت من [illegible] كل ما طالبت به في مذكرتها .

وفي الوقت الذي كان فيه فاروق يبذل كل جهد ممكن سواء في تشويه صورة الوفد والنيل من مكانته أو في محاولاته المتكررة لطرد الحكومة كانت هناك محاولات أخرى تتخذ طابعا سريا ومضى بها محاولة اعداد تنظيم سري يهدف اغتيال كل من ساهم في صنع ٤ فبراير ١٩٤٢ على رأسهم [illegible] باشا وأمين عثمان (٧٥) .

لقد وصلت العلاقات بين القصر والحكومة إلى أبعد حد وخصوصا بعد انتشار الملاريا في مديريتي قنا وأسوان مع نهاية عام ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤ وزيادة المجاعة وكثرة الوفيات في تلك المناطق وتشتت جهود الوزارة في اتخاذ الإجراءات المناسبة مما حدا بالقصر لكي يستخدم هذا الفشل كورقة ضد الوفد وتراءى للملك أن يقوم برحلة خاصة إلى الصعيد ومع أنه استقبل استقبالا حماسيا يوم ٧ فبراير منه لم [illegible] مما يفكر منه من زعزعة [illegible] الحكومية (٧٦) .

---

(٧٤) [illegible] جـ ٢ ص ٢٧٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(٧٥) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٣٩ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية ٢٩ يونية ١٩٤٢

أحمد مرتضى المراغي مرجع سبق ذكره ص ٦٤ .

(٧٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٦٧ .

وفي صباح الخميس ١ فبراير سافر الملك (عشية عيد ميلاده) حيث صحبت تلك الرحلة عدد من مظاهر الحفلة للتأكيد على السلطات الشكوى وقد أشار فاروق في أحاديثه إلى أهل النوبة مما يفهم منه أن الحكومة قد أهملت إهمالا كبيرا في السيطرة على كل تلك المشاكل (٧٧)

وكان لتلك الرحلة أثرها في تنمية الانفعال التي حطمت الوفد عند جرت في الأسبوع الأخير من فبراير مناقشات حامية في البرلمان حول تفشي أمراض الملاريا وانتشار الملاريا وقد ألقى النحاس باشا بيانا استغرق أربع ساعات دافع فيه عن سياسة حكومته وانتهى بالملائمة على الوزارات السابقة لأنها أعاقت مشروع مقاومة حول السؤال ثم ألقى المسئولية على كبار الملاك في الوجه القبلي لأنهم يقفون حجر عثرة في تجربة للعمال الزراعيين (٧٨) ولعل النحاس كان يقصد التلميح على الملك فاروق شخصيا لأنه من المعروف أن الخاصة الملكية لها ممتلكات واسعة في تلك المناطق ولم يكتف النحاس بذلك بل ألقى بيانا نشر في كل الصحف الوفدية وبعض صحف المعارضة مؤكدا على أن أبناء الصعيد في حالة جيدة وأنهم سعداء بإدارة الحكومة (٧٩) .

وإمعانا في تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس قام الأخير في ١٣ مارس بزيارة أسيوط والمنيا واصطحب معه وزراء الأشغال والعدل والمعارف والداخلية والصحة والأوقاف وأعلن عن زيارته إلى قنا وأسوان بعد قليل وتمت الرحلة خلال مارس ١٩٤٤ حيث افتتح النحاس عددا من المنشآت والمستشفيات الشعبية وأطلق عليها « مؤسسة مصطفى النحاس » وفي الخطب التي ألقاها الوزراء في تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لأبناء الصعيد بينما الملك لا يعمل شيئا (٨٠) .

---

(٧٧) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونيه ١٩٥٥ مذكرات حسن يوسف ص ١٦٨ ، الأهرام ٢٨ ، ٢٩ ، ٢ فبراير سنة ١٩٤٤ .

(٧٩) الأهرام ٢٨ فبراير ١٩٤٤ . المصري والسياسي ٢٨ فبراير ١٩٤٤ .

(٨٠) الوفد المصري ، الأهرام ١٢ مارس ١٩٤٤ مذكرات حسن يوسف صفحة ١٦٨ .

وبالرغم من أن زيارة فاروق لتلك المناطق والتصريحات التي أدلى بها بعد جولته اكسبتا للحكومة إلا أنه لم يكتف بذلك بل استدعى رئيس الوزراء ، كما جمع وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والأوقاف والتموين والصحة ليلفت أنظارهم إلى سوء حالة المعيشة والتموين وانعدام الرعاية الصحية في المناطق التي زارها (٨١) .

ويبدو أن فاروق قد حاول استثمار الوقت بهدف إقالة الوزارة وتحدى السفير البريطاني وأبلغه بنيته بحجة أن الأمة لم تعد تنظر باحترام لكتاب الوفد وأن البلاد لا تحتمل مشكلة ، ورد السفير مداعبا ، أن ملكا واحـــدا يكفيـنـا (٨٢) وبالرغم من الاتفـاق الذي تم بين الرجلين على انتظار رد لندن إلا أن فاروق حاول أن يضع السفير البريطاني أمام الأمر الواقـع وأصدر أمرا ملكيا بإقالة الوزارة إلا أن السفير كان متيقظا وتمكن من الضغط على فاروق وطلب منه انتظار رد تشرشل الذي جمع وزارة الحرب لبحث المسألة وجاء قرار الحكومة البريطانية والذي تم إبلاغه إلى السفير ونصه : أن مجلس الحرب يرى أن رغبة الملك في إقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان الذي لا يزال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعد عملا محفـوفا بالمخـــاطر (٨٣) .

وبعثت الحكومة البريطانية برسول يستطلع الموقف السياسي في مصر وقد حضر مستر « سكريفنر » رئيس إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية واجتمع أكثر من مرة بمصطفى النحاس ، ورئيس الديوان ، كما اجتمع بعدد من زعماء المعارضة وخلص إلى أن الشـــكوى من الوزارة القـائمة تنحصر في جوانب

رابعـا :

شــدة الرقابة على الصحـف .

---

(٨١) البلاغ الأول من مارس ١٩٤٤ .

(٨٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٣ من كيلرن إلى حكومتـه ١٢ أبريل سنة ١٩٤٤ .

(٨٣) المصدر السابق برقية رقم ٢ من الخـارجية البريطـانية إلى كيلرن ٢١ أبريل ١٩٤٤ .

ثانيهما :

كثرة الاعتقالات السياسية . وكان من رأى السفير البريطاني أن بعض الاعتقالات تتم لأغراض حزبية ولهذا فقد اقترح تأليف لجنة برئاسة أمين عثمان لمراجعة كشوف المعتقلين وتوضيح أسباب اعتقالهم وعلى سبيل المثال قال مستر « سكرمشر » أنه علم من مصدر ثقة أن المحامي مستر باعشان الطاهي الخصوصي لأنه وضع في الحساء كمية من البصل أكثر من اللازم (٨٤) .

ووفقا لأحد المصادر وثيقة الصلة بالقصر الملكي قال أحمد حسنين في حديثه مع « سكريفنر » سفير انحنى باللائمة على بريطانيا لأنها تتمسك بوزارة فشلت في شئون التموين وأن أهالي الصعيد قد يقومون بثورة كالتي حدثت في سنة ١٩١٩ وأن الوفد إذا دخل انتخابات جديدة فإنه لن يفوز بأكثر من ٣٠٪ من الأصوات (٨٥) .

ويدل النحاس باشا قد قدر خطورة المحاولات التي يبذلها القصر بهدف الإطاحة بوزارة ٤ فبراير لذا فقد ذهب إلى السفير البريطاني معاتبا إياه قائلا « لقد بذلت قصارى جهدي لكي أبدو مفيدا في تلبية مطالبكم بتأمين أو تمويل الإمدادات المدنية للقوات البريطانية واعتقلت غير المرغوب فيهم من الشخصيات العامة كل هذا وصل بي إلى موقف اتهمت فيه بأنني أفعل ما يريده الإنجليز لأبقى في الحكم وأخيرا وبعد كل ذلك أحس أنكم بدأتم تتخلون عني ويضيف النحاس من طرف خفي أنه على استعداد لإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة والاعتقال والعودة إلى المحاكم العادية ويعلق السفير البريطاني على حديث النحاس بقوله « إن البريطانيين مستعدون حتى تحمل عدد من الوزراء لا يستحقونه ، على مسئوليات تعد من صميم عمل الحكومة لحزبه ويصف السفير في برقيته قائلا إن النحاس أصبح يدرك بصورة متزايدة المشاعر المناهضة ضده بسبب عيوبه ومطاردته لخصومه السياسيين

---

(٨٤) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ١٣ من « سكريفنر » إلى حكومته ٢٥ أبريل ١٩٤٤ .

(٨٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٧٢ .

صحيحة سوى أن بريطانيا تقبل أي شيء إلى الوفد وعموما فإن الوفد بشكل
عودته لا يزال أفضل ما يمكن عمله (٨٦) .

وإذا كان خوف بريطانيا من عودة الوفد في ٤ فبراير هو استمرار
الأوضاع المضطربة بالإضافة إلى توظيف كل الإمكانيات المصرية خدمة لقضيته
الجديدة بعد أن يقضي على القوات البريطانية الخارجية وتكمل ظهورها بأن عهده
البريطانية بمساعدة من صاعقتها بقي بريطانيا كانت تهدف أيضا بعودة الوفد
إلى استمرار بعد الجماهير في هذا البناء الشامخ ، الوفد ، حتى إذا ما انفضت
الجماهير من حوله فلا مانع من إعطاء الضوء الأخضر للملك لكي يقيله
بكل إقالته هذه المرة سيكون أيسر إقالة حيث شاخ وهرم وفقد المقدرة على
... وأصبح تدريجيا فقط لا يحتمل شيئا صادقا وأصل ... كان محرك
هذا ... وإنما من محاولاته وإذا ... جاهدا لمقابلة ، كيرك ، السفير
الأمريكي في القاهرة طالبا منه التوسط لدى الحكومة البريطانية في محاولته
لإقناعها بفكرة عزل النحاس وحكومته وممثلا لسفير ، كيرك ، ... فإن الملك
عازم على إنهاء العلاقة بينه وبين رئيس الوزراء بالقوة حتى ولو
كلفه ذلك اعتزال العرش والإقامة في المنفى وبحسب السفير الأمريكي
... أن الخلاف بين فاروق والنحاس من الممكن أن يكون له عواقب وخيمة على
منطقة الشرق الأوسط كلها إلا أن السفير الأمريكي لم يتطلع على ...
وبذا على ... إلى ... محور في ... العلاقات البريطانية
المصرية (١) .

ولكن السفير الأمريكي لم يحاول أن يتطلع على ... وعدا ...
تورط الولايات المتحدة الأمريكية في أمر يعد من أخص خصائص الحكومة
البريطانية اعتمادا على أن فاروق لا يساوي حقا في الولايات المتحدة
وخصوصا ولهذا عمد ... ، كيرك ، عن التوسط في حسم هذا الخلاف وعلى

---

٨٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٧٢ من كيلرن إلى حكومته
٢٠ أبريل ١٩٤٤ .

١) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٢٢ من كيرك إلى حكومته
الأول من مايو سنة ١٩٤٣ .

ما اعتقد ايضا فان امتناع السفير الامريكي عن التدخل قد يكون راجعا
الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد يحدث تحرك في الامبراطورية البريطانية
مصاعب وان مصيرها الى زوال . والنظرة الموضوعية تقضي للحق
بعيدا عن التحيز في صراعات قد تحدث اثارا ضارة بالمصالح الامريكية
المنتظرة .

وعلى ما اعتقد بان مسألة التغيير التي كان يثيرها فاروق في عهده
الاولى والاخيرة كانت اشد ما تكون ارتباطا بانتصار الحلفاء في الحرب
ومع نهاية ١٩٤٤ حيث كان الامريكان والانجليز قد نزلوا فرنسا وبدأوا
يطردون الالمان منها وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الالمان في ستالينجراد
- مقاومة اضطرتهم الى التراجع واتاحت للروس ان يتقدموا الى بروسيا
الشرقية وكانت بوادر نصر الحلفاء تبدو في الافق نصرا حاسما بغير
شرط ولا قيد وادرك البريطانيون وفقا لسياستهم التقليدية انه لم يبق لهم
في مصر حاجة لليد الحديدية التي جعلوا النحاس وسيلتها منذ ان فرضوه
على الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وادرك احمد حسنين ان الفرصة مواتية لاقالة مصطفى النحاس وادرك
فاروق ان احمد حسنين هو الرجل الذي من الممكن ان تقبله بريطانيا بديلا عن
الوفد بعد ان استنفدت كل الوسائل المتاحة امام القصر الا ان بريطانيا
كانت تدرك جيدا ان احمد حسنين على الرغم من صداقته لبريطانيا الا انه
ليس بالرجل المنتظر (٨٨) .

والسؤال الذي يحتاج الى اجابة لماذا اعتقد فاروق ان احمد حسنين
هو البديل المناسب عن الوفد على الرغم من ان استمراره في منصب رئيس
الديوان يعد صمام امن لفاروق ؟ . ونضيف على العديد من العوامل التي
تعرض العديد من التوجيهات ماذا اعتمد في محاولة القصر اقالة النحاس
هو الرجل الذي استطاع ان يبث الطمأنينة في نفوس الساسة الانجليز منذ

---

(٨٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٢٣ اغسطس ١٩٨٢
محمد التابعي اسرار الساسة والسياسة ص ١٢٤ .

الى الحكم في ٤ فبراير ولعل هذا الاصرار الذى استشاطت من اجله بريطانيا كل المناورات والمحاولات لا يمكن ان نقبل تفسيره ولكن من الممكن ان نعتقـــد مبكرا انه وجد على رأس الحكومة ما يستطيع ان يؤمن مصـــالح بريطانيا والمستشار احمد حسنين هذا الرجل الذى اجمع كل الساسة الانجليز علـى انـه لا يضمر أي مواقفا عدوانية تجاه الامبراطورية بل اعترفوا من صداقته للعـــديد من الشخصيات البريطانية ويمضي الكثير وضوحا لقد استطاع القصر ان يقدم البديل عن الوفـــد وعن النحاس . اما الاعتقاد بان الوفـــد يستند الى قاعـدة شعبية كبيرة تؤمن بالنحاس ولا ترضى عنه بديلا فنعتقد ان القصر قـد شـعر الانهيار الذى لحق بالوفد سواء بعد ٤ فبراير او عقب خروج مكرم عبيـــــد وبذا فلم تعد لبريطانيا حجة من ان الوفد يستند الى اغلبية شعبية .

الا ان بريطانيا على ما يبدو لم تكن على استعداد لاجراء اى نوع مــن التغيير نظرا لان الحرب سواء في الجبهة الافريقية (شــمال افريقيـــا) أو في جبهات أوربا كانت تمر بقلق والخطـر الزاحف وعلى حد تعبير الســــــفير البريطاني « سيظل الســـــطر مكتوبا على الحــــــائط لبرهة الآن بين وقت وآخـــر » (٨٦) .

وبالقدر الذى كانت فيه بريطانيا تحاول حماية الوفـــد من الاقالة كان النحاس يلقي بكل ثقله في جانب السفير البريطاني امعانا منه في بقـــائه في الحكم لا يستند الى الاغلبية ولا لغيرها من الاعتبارات وانما يستند الى مــا يقدمه الوفـــد للانجليز ولذا فقد القى النحاس بكل ثقله في جانب [illegible] عن مدى ادراكه لابعاد السياسة البريطانية التي ســــــتتخلى عنه حتما في الوقت المناسب .

ومع العديد من المطالب التي كان يتقدم بها القصر فانه لم يفقد الامل في الاطاحة بالحكومة بل خطط لها عدة استراتيجيات في مجالسه وجعلها ســـتكون

---

(٨٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠١ من كيلرن الى حكومته ٢٦ مايو ١٩٤٢ .

من تحقيق اغراضه وعلى حد تعبير احمد حسنين « صبرا يا مولانا فالسياسة قد اعوجت » (٩٠) .

ولعل فاروق كان مقدرا لضخامة الموقف الدولي وكان يلتمس النهاية التي تمكنه من تحقيق رغبته بعد ان طال صبره ما يقرب من ثلاثة اعوام حتى كان يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ فقد بعث كبير الامناء الى النحاس طبقا للعادة المرعية يخبره بان جلالة الملك سوف يؤدى صلاة الجمعة في مسجد عمرو بن العاص . ولكن الاخطار لم يتضمن دعوة رئيس الوزراء الى مصاحبة الملك طبقا لما جرت عليه التقاليد ولما سأل النحاس قال له كبير الامناء ان حسنين باشا رئيس الديوان هو الذي سيصحب الملك في موكبه (٩١) .

ويبدو ان هذا القرار جاء ردا على تحدى النحاس باشا للملك اذ لم يحضر ولم يعتذر عن عدم قبول الدعوة الى مأدبة الافطار التي اقامها الملك يوم ٢٥ اغسطس لسفراء الدول العربية (٩٢) .

وبينما موكب الملك يمر لاداء صلاة الجمعة لاحظ الملك بعض اللافتات وقد كتب عليها « يحيا الملك مع النحاس » وكان اقتران اسم الملك باسم النحاس سببا لاصدار الاوامر من الملك الى مدير الامن العام « محمود غزالي بك » بنزع اللافتات ونفذ الامر على الفور وفي اليوم التالي نشرت الصحف قرارا من وزير الداخلية بايقاف مدير الامن العام عن العمل (٩٣) .

واثار هذا القرار حفيظة الملك الذي صمم بدوره على بقاء مدير الامن العام في منصبه واتصل حسنين باشا بمستر (الآن سير) ترنس شون ، القائم باعمال السفارة البريطانية وابلغه انه لا يعتزم اتخاذ اى اجراء متسرع ضد الوزارة

---

(٩٠) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .

(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .

(٩٢) المرجع السابق نفسه .

(٩٣) الاهرام ، المصرى ، السياسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

ولكنه حفاظا لكرامة الملك يجب أن يعود محمود غزالي الى منصبه ويصدر شون بإرسال خطاب الى النحاس قال فيه أن انجلترا ما زالت تبدى اهتماما كبيرا بسياسي مصر باعتبارها تابعة للمطالبات الحربية وانها ترغب في تجنب أية اضطرابات قد تؤثر في سير المجهود الحربي (٩٤) .

وبدا واضحا انه لابد من تنازل أحد الفريقين حتى تمر تلك الازمة الا أن كل منهما قد تطلع الى دار السفارة البريطانية باعتبارها المحور الفعلي لحكم البلاد وغاب عن النحاس أن الموقف هذه المرة تحكمه اعتبارات دولية جديدة فلقد كانت الأوضاع الدولية تتجه في نهاية الحرب لصالح الحلفاء في الوقت الذي كان فيه اللورد كيلرن صاحب أحداث ٤ فبراير العسكرية غائبا عن مصر في رحلة صيد الى جنوب افريقيا وعلى ما اعتقد فان غيابه لم يكن من قبيل المصادفة وحتى لو كان موجودا فلن يغير من الامر شيء لأن السياسة البريطانية لا تقوم على اعتبارات شخصية وانما تعتمد على اعتبارات موضوعية تتمثل في مصلحتها التخلي عن اليد الحديدية حتى يتطلع الشعب المصري الى امل جديد مما يخفف من حدة العداء التقليدي بين المصريين والانجليز ثم أن الرجل موضع الخلاف « محمود غزالي » كان موضع اهتمام الدوائر البريطانية وكان اختياره لهذا المنصب بناء على تعليمات الحكومة البريطانية (٩٥) .

ولما كانت حجة انجلترا في التمسك بوزارة الوفد انها ما زالت تحتل الأغلبية بين جماهير الشعب وانها تتعاون بصدق مع الحليفة في سبيل المجهود الحربي أما وقد انحسر خطر الحرب عن مصر نهائيا وتوالت انتصارات الحلفاء بحيث اخذوا يعدون لعقد مؤتمر السلام ، فقد تغير الموقف تماما .

---

(٩٤) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٦ ، مذكرات اللواء ابراهيم امام مدير البوليس السياسي الجمهورية ١٦ فبراير سنة ١٩٥٦ .

(٩٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٦ من « شون » القائم بالاعمال الى حكومته ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

وعلى ما أعتقد فان الوفد لم يدرك أن اللعب بحكومته كان لأحداث بريطانية محضة حيث حصلت بريطانيا من مصر على كل ما يمكن أن تمنحه الدول المحاربة .

أما القول بأن بريطانيا قد ساهمت في عودة الوفد لأسباب ديمقراطية بحتة (٩٦) فهو قول لا يصمد على أي دليل مادي أو عقلي وأعتقد أن بريطانيا كانت عازمة على إقالة الوفد حتى ولو لم تحدث مشكلة الوالي بك ولا كيف مصر وغاب السفير البريطاني إلى جنوب أفريقيا في رحلة صيد والحرب لم تنته بعد وجيوش الحلفاء في القاهرة وباقي المواقع المصرية تقرب من ثلاثة وخمسون ألفا أو يزيد وما يترتب على ذلك من مشاكل تستلزم بالضرورة بقاء الرجل الذي يطلق السوط على الحالة لكي يرهب به كل من تسول له نفسه الخروج على رغبة الحكومة البريطانية .

وفي ضوء كل الاعتبارات السابقة حمل المستر شون القائم بأعمال السفير قرار الحكومة البريطانية إلى الملك وكان نصه أن حكومة صاحب الجلالة لا تريد أن تتدخل في هذا الخلاف الداخلي (٩٧) ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تعطي حرية الملك في إقالة الوزارة اعتقادا من الحكومة البريطانية بأن الملك لن يفوت هذه الفرصة .

ووفق أحد المصادر قريبة الصلة من القصر الملكي فان النحاس بعد أن أدرك حقيقة السياسة البريطانية كان يستعد لمواجهة القصر والانجليز معا وذلك بتقديم استقالته بدعوى أن الانجليز لا يستجيبون للمطالب الوطنية وأنهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية (٩٨) .

وواقع الأمر أن النحاس قد أشار في إحدى خطبه إلى ضرورة تعديل المعاهدة كما أشار إلى ضرورة صيانة حقوق مصر في السودان (٩٩) إلا أن

---

(٦٦) فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ حديث شخصي . القاهرة .
(٦٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٦ من الخارجية البريطانية إلى مستر شون ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .
(٦٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٨٦ .
(٦٩) الأهرام والمصري ٢٧ أغسطس ١٩٤٤ .

السفارة البريطانية قد ادركت اهمية الموقف الذي من الممكن ان يحدث لو اقدم النحاس على تقديم استقالته ولذا فقد بادرت باعطاء الضوء الاحمر حتى يمكن القصر من تحقيق امنيته التي يسعى الى بلوغها منذ ثلاث سنوات

ولما كانت مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاتحاد العربي تسير نحو النجاح وتحدد يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٤ موعدا لانتهائها وتقرر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية يوم ٧ اكتوبر فكان على النحاس ان يتريث حتى يتم هذا العمل المجيد وبعدها يقدم استقالته مستندا الى اسباب وطنية ومن جانب القصر كان الموقف يقتضي التريث ايضا لان اقالة الوزارة وهي بصدد توقيع ميثاق الجامعة العربية قد يفسر بان فاروق يعترض على قيام الوحدة العربية وهو الحريص على ان تكون له زعامتها ولهذا فقد التزم الطرفان جانب الترقب والانتظار .
(٩٩)

وفي صباح الاحد ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ذهب حسن يوسف وكيل الديوان، حاملا قرار اقالة حكومة ٤ فبراير والتي ورد ذكرها على النحو التالي : لما كنا حريصين على ان تحكم بلادنا وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور نصا وروحا وتسوي بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا ان نقيلكم من منصبكم .. الخ (١٠٠) .

وزارة احمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة :

وفي نفس اليوم الذي وجه فيه الملك امر الاقالة الى النحاس (٨ اكتوبر ١٩٤٤) (١٠١) وجه امر تاليف الوزارة الى احمد ماهر وكان من المتوقع ان يكون احمد حسنين هو الرئيس الجديد الا ان الوقت كانت تحكمه عدة عوامل موضوعية تفسرها القرائن الاتية

---

(١٠٠) مذكرات حسن يوسف ص ١٦٠ ، الاهرام ، السياسة ٩ اكتوبر سنة ١٩٤٤ .

(١٠١) الوقائع ، الاهرام والسياسة ٩ اكتوبر .

أولا : لعل أحمد حسنين قد فضل أن يدفع بصبري لمواجهة الانحراف الجديد، وخصوصا وأنه كان دائم التصريح عن محاولاته المستمرة بهدف إصلاح الصراع الذي وقع في العلاقات بين القصر والوفد نتيجة لحادث ٤ فبراير وحتى في أشد مراحل الصراع بين الملك والنحاس عقب إقالة مكرم عبيد كان أحمد حسنين يلعب دوره وبذكاء شديد محاولا إقناع الوفد بأن رئاسته ديوان القصر حسنين لوجود نوع من التفاهم بين القصر والوفد (١٠٢) . وعلى حد تعبير أحد المعاصرين " لقد كان أحمد حسنين داهية سياسية يصعب فهمها " (١٠٣) وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فإن أحمد حسنين لم يكن من السذاجة لدرجة أنه يوافق على رئاسته للحكومة حتى لا يتهم بأنه كان وراء كل ما حدث من خلافات بين القصر والوفد ، بالرغم من أننا على درجة كبيرة من القناعة التي تجعلنا نقرر بأن أحمد حسنين يعد العامل الثاني في تصدع العلاقات بين القصر والوفد بعد العمل الأول وهو حادث ٤ فبراير .

ثانيا : لقد كانت سياسة القصر قائمة على مبدأ تحجيم الوفد والتحايل على فكرة الدستور أو القانون وأحمد حسنين بما عرف عنه من ذكاء وحنكة لا يمكن أن يكون كبش الفداء حيث تعود دائما أن يعمل من خلف الستار وكان اختيار أحمد ماهر ليس من قبيل المصادفة بل لما عرف عنه من كراهية شديدة للنحاس تؤهله أن يكون الذراع التي تمكن القصر من اقتلاع جذور الوفد .

ثالثا : أن منصب رئيس الديوان لا يقل أهمية عن منصب رئيس الحكومة علاوة على أن منصب رئيس الديوان يتسم بالثبات والاستقرار بعد مشاحنات الأحزاب بل غالبا ما كانت الأحزاب تلجأ إلى رئيس الديوان لحسم أي نوع

---

(١٠٢) محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٠٣ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٥ يونية ١٩٥٥ ، محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ ، مذكرات حسن يوسف ٢٤٢ .

(١٠٣) صبحي رضوان لقاء شخصي ١٩٨٢/٨/٦ مصر الجديدة ـ القاهرة ، محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات كمال الدين رفعت ص ٢ .

من الخلافات التي تقع سواء بين الاحزاب وبعضها أو بين الاحزاب و الملك وما كان لاحمد حسنين وهو في موضع الاخطار أن يتخلى عن منصب رئيس الديوان محملا وخصوصا في تلك الفترة التي تستلزم وقتا لسياسة القصر الجديد من الاجراءات التي لا تتفق مع مبدأ الدستور أو القانون .

وعلى الرغم من اعترافنا صراحة بأن الوفد قد تجاوز في تصرفاته الى درجة لا تتفق وتاريخ هذا البناء الشامخ واذا كان الدستور قد اعطى الملك حرية اقالة الحكومة باعتباره حقا مقررا في الدستور الا أن هذا الحق ليس مطلقا بل مقيدا بشرط الا تنتقل السلطة من الشعب الى الملك بل لابد من العودة الى الامة باعتبارها مصدر السلطات واستطلاع رأيها من خلال انتخابات حرة يتبين منها الرأي الصحيح للشعب الا أن احزاب الاقلية مجتمعة ما عدا الحزب الوطني كانت تسبح بحمد الملك وتخوله مصدرا لكل السلطات ولم يتورع رئيس الحكومة الجديدة من أن يتهم النحاس صراحة بأنه كان أسوأ الديكتاتوريين ، وانه كان يحكم مصر بأساليب هتلر وموسوليني (١٠٥) .

ووصلت الحملة على الوفد ذروتها حينما تقرر تشكيل لجنة تحقيق يترأسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن اعمال الفساد والمحسوبية المنسوبتان الى النحاس ووزرائه واقاربه (١٠٦) ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل اصدر الملك مرسوما بقانون هذا نصه

مادة ١ : تبطل فيما يتعلق بالدرجه والاقدمية جميع التعيينات الاستثنائية في المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ وحتى ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٤ وكذلك جميع التعيينات التي تمت في المدة المذكورة ولا يسرى الحكم السابق على التعيينات التي صدر بها مرسوم أو أمر ملكي .

---

(١٠٤) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٠٥) الاهرام ، الكتلة ، الدستور ١٠ اكتوبر ١٩٤٤ مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(١٠٦) الاهرام ، الكتلة ١٩٤٤/١٠/١٥ .

مـادة ٢ : يعطل بالنسبة لأرباب المعاشات أيضا ويسرى المعاش على أساس المدة التي تستحق طبقا لتلك الأحكام مع احتمال المدة التي تكون قد أضيفت في حسابات المعاشات على الاستثناءات (١٠٧) .

وعلى ضوء المذكرة التفسيرية للقانون السابق فإن الأمر يبدو أكثر غرابة حيث لجأت المذكرة إلى القانونية في بطلان المعاشات والترقيات والتعيين على اعتبار أنه لم يقصد في مجموعها تحقيق المصلحة العامة وإنما كان الباعث إليها هو محاباة ذوي القربى وإرضاء الشهوات السياسية على حساب المصلحة العامة (١٠٨) .

ولعل من البديهيات أن كل الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ قد اتخذت من الاستثناءات والمحسوبيات وسيلة لتدعيم مكانتها وسلاحا تشهره في وجه معارضيها سواء لصالح أنصارها أو في النيل من معارضيها حتى باتت فكرة « الاستثناءات » وكأنها ظاهرة طبيعية في الحياة السياسية المصرية وفي الوقت الذي كانت فيه تنتقد الحكومة « أية حكومة » إلى التشهير بفكرة الاستثناءات تكون هي أكثر الحكومات عملا بتلك السياسة وعقبا ما كانت تلجأ الحكومات إلى تبرير هذا السلوك (١٠٩) ولم تعدم المبررات التي تسوقها للإقدام على هذا السلوك الذي استشرى في المجتمع المصري وأصبح سمة مميزة في تاريخ كل الوزارات المصرية المتعاقبة .

ولعل هذا السلوك قد خلق روح التذمر بين الموظفين فشاع الحقد وعدم الغيرة وتسرب همة الموظفين عن العمل وانصرف المعظم للبحث عن وساطة

---

(١٠٧) الوقائع المصرية والأهرام ١٩٤٤/١١/٩ .

(١٠٨) مجموعة القوانين والمراسيم الصادرة عام ١٩٤٤ ص ٣ ، طبعة ١٩٤٧ المطابع الأميرية بالقاهرة .

(١٠٩) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو سنة ١٩٤٢ ص ٢١٥ ، الأهرام ١٩٣٧/١١/٩ الوفد المصري ١٩٣٧/١١/٢٧ دفاع مكرم عبيد عن الاستثناءات

يسمح لهم عند القائمين بالحكم بل وعمت روح النفاق والتملق وهاتان الظاهرتان قد استشرتا في دماء المجتمع المصري وكانتهما علامه مميزه لتلك الفترة .

والملاحظ على حكومة أحمد ماهر أنها تألفت من جميع الأحزاب المصرية عدا الوفد ولم تشمل أحدا من المستقلين ولعل الهدف من وراء ذلك أن تكون الحكومه الجديدة مجالا معاديا عن الوفد ويبدو هذا من اقتراح الملك فاروق بتساوي عدد المرشحين لمجلس النواب من بين الأحزاب الأربعة المشتركه في الحكم(١١٠) (الهيئه السعدية ، الأحرار الدستوريون ، الحزب الوطني ، الكتلة الوفدية) .

ولعل فاروق كان يهدف من اقتراحه لإيجاد نوع من التعادل بين الأحزاب المشتركه في الحكم مما لا يرجح كفة على أخرى وبالتالي يتمكن الملك من توجيه السياسه العامة باعتباره صاحب الفضل الأول في المجيء بأحزاب الأقلية الى الحكم .

إلا أن الدكتور أحمد ماهر لم يوافق على هذه الفكرة على اعتبار أن مشورة الملك تسوي بين جميع الأحزاب في عدد الأعضاء بالرغم من أن بعض الأحزاب مثل الكتلة الوفدية والحزب الوطني ليس لديهم من المرشحين من يمكنهم من النجاح في الانتخابات إلا عددا يسيرا وفضلا عن ذلك فإن أحمد ماهر لايريد أن يجعل مركزه رهنا برضاء هذا الحزب أو غضب ذلك عليه ولابد له من عدد مناسب من الأعضاء يستطيع الاطمئنان إلى تأييده بقاء الوزارة واستمرارها (١١١).

ويعترف أحد زعماء الهيئة السعدية أن الدكتور أحمد ماهر قد عرض على فكرة التساوي بين الأحزاب بسبب سياسة القصر التي تريد أن تبسط نفوذها وسيطرتها التامة على الحكومه عن طريق تمزيق الأحزاب وخلق

---

(١١٠) د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٢٩٤ . مذكرات ابراهيم عبد الهادي ، روز اليوسف ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١١١) د. هيكل ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ . ابراهيم عبد الهادي المصدر السابق – حسن يوسف ص ٥٠٧ .

حزازات بل ومحاولات صريحة بين بعضهم البعض لتضرب هذا بذلك الى آخر سياسة « فرق تسد » ولى خطة احمد ماهر كانت قائمة على فكرة جمـــع الشمل ودمج الاحزاب كلها فى كتلة واحدة مواجهة القصر والاستعمار معا (١١٢) ٠

وعلى ما اعتقد ان هذه الرواية لا تحمــــل قدرا كبيرا من الحقيقـــة للاسباب الاتية :ـ

١ ـ ان اعتراض الدكتور ماهر وفق رواية الدكتور هيكل (١١٣) لم يكن بسبب القصر وانما لحاجة الدكتور ماهر الى قاعدة برلمانية تساند الحكـــومة فى سياستها حتى لا تفشل الحكومة بحجة مثل الانقلاب ٠

٢ ـ اذا كان اعتراض الدكتور ماهـــر على مبدأ التســـاوى بين الاحزاب فى الانتخابات المقترحة فكيف يمكن اقرار فكرة الدمج التى تعتمد اولا وقبل كل شىء على انكار الذاتية والموافقة على قبول الهوية العامة التى ترضاها جميع الاحزاب الا اذا كان صاحب هذه الرواية يقصـــد ان تندمج كل الاحزاب ، ما عدا الوفد ، تحت مبادىء الهيئة السعدية وهو مالا نعتقد بصحته اطلاقا ٠

٣ ـ ان المساواة التى كان متمسكا بها القصر لم تكن همت الاحزاب المعارضة فى تلك الفترة وانما كانت جميعها تسمح بحمد القصر وترود لو انتزعت من الحقوق الدستورية لصالح القصر شيئا لبقائها فى الحكم ٠

ونظرا لان كل القوى المناوئة للوفد وعلى راسها القصر كانت ما تـــزال تعانى من الضربات الشديدة التى تلقتها من الوفد فقد اتفق الجميع على تأليف لجنة تسمى « لجنة الترشيح للانتخابات » وتكونت من الاحزاب الاربعـــة المشتركة فى الوزارة وتم الاتفاق على تقسيم الدوائر الى ثلاثة دوائـــر مغلقة ودوائر مفتوحة اما الدوائر الثالثة فهى التى تتفق الاحزاب الاربعـــة

---

(١١٢) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجـــلة روز اليوسف ٩ اغســـطس سنة ١٩٨٢ ٠

(١١٣) د٠ هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ٠

على مرشح شخص بذاته في كل دائرة منها لما الدوائر المفتوحة فهي التي يترك فيها لمرشح كل حزب ما يشاء .. وانما قصد بهذا التقسيم ان يترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذي يختاره ممن يستطيعون النجاح في هذه الدوائر المفتوحة (١١٤) .

وهكذا وزعت الادوار وقسمت الدوائر وكان الوفد لم يعد له أي تأثير أو وجود في الحياة السياسية المصرية وبيدما الدكتور ماهر قد وجه كلمته المشهورة الى النحاس في اجتماع قصر عابدين مساء ٤ فبراير ـ لقد قبلت المجيء يا نحاس باشا على أسنة الحراب البريطانية ـ ماذا يمكن ان يعنى مجيء الدكتور ماهر الى الحكم على أسنة حراب القصر وتواطؤ الاحزاب التي تفتقد الى الجماهيرية الحقيقية . لقد بات واضحا وفقا لسياسة القصر أن الهدف الاساسي من المجيء بحكومة احمد ماهر هو المزيد من التشهير بالوفد والتنكيل برجاله والنيل منه بل وضربه الضربة القاضية ان امكن الا ان الحوادث قد كشفت عن الدكتور ماهر حينما كان الوفد قد خسر اكثر من نصف انصاره في آخر حكمه اذا ماقالته بهذه الصورة يبدو ـ ان خطأ او صوابا ـ شهيدا واذا بالناس يتناولون سبب اقالته كل حسب اتجاهاته ولكن كل سبب قيل او انصراف اليه الخاطر لم يكن في صالح الوزارة الجديدة بسبب تواطؤها الواضح مع القصر وبعدها عن مبدأ الديمقراطية (١١٥) .

ثم كانت انتخابات مجلس النواب والتي تشبه الى حد كبير انتخابات ١٩٣٨ والتي أجرتها حكومة محمد محمود حيث عدلت الدوائر الانتخابية من جديد وتم نقل أو فصل العديد من مديري الاقاليم وبات واضحا أن الانتخابات ستزيف لذا كان قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات (١١٦) .

---

(١٤٤) د. هيكل جـ ٢ ص ٢٦٩ ، الاهرام ١٥/١٠/١٩٤٤ ، الكتلة ٢٣ ـ ١٠ ـ ١٩٤٤ المصادفة ١٨/١٠/١٩٤٤ .

(٩١٥) لقاء مع صبحي رضوان ٦/٨/١٩٨٢ ، محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٤٤ .

(١١٦) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ٨/١١/١٩٨٢ .

ويرجع أحد المعاصرين عدم دخول الوفد في انتخابات ١٩٤٤ إلى شعور الوفديين بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة ٤ فبراير وطغيانها وتصرفاتها الشائنة للحل والاستقالة والزراعة من هنا فقد آثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترا لفشلهم المرتقب ولكي ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم لظلمهم في بلد كل شيء فيه ينسى بعد حين (١١٧)

ولعل الوفد قد ارتضى أن يبقى بعيدا عن مسرح السياسة وسواء أكان جدا ايمانا منه بأن إرادة الأمة ستعيده أو لاعتقاده بأن الوفديين فقدوا ثقة غالبية الشعب إلا أن هذا الموقف يعد ذكاء سياسيا ماهرا فقد ضاعف من الاعتقاد القائل بأن الوفد يعد شهيد الديمقراطية وأن السياسة التي سارت عليها أحزاب الأقلية ، المشتركة في الحكم ، والتجاوزات العديدة التي أحدثتها والاضطهادات الواسعة التي لقيها الوفديون كل هذه الأمور قد أعادت إلى الوفد بعضا من مكانته التي فقدها وسط الجماهير ولعل من الصعب تحقيق هذه المكاسب لو ارتضى الوفد الدخول في عملية الانتخابات في وقت يعلم أن إرادة القصر قد أجمعت على سقوطه فلم يكن من المتصور أن يكذب القصر نفسه حيث كان قرار إقالة الوفد ، لما كنت حريصا على أن تحكم بلادي وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور وتسوي بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من مناصبكم ، (١١٨) .

فليس من المقبول وقد أقر الملك حقيقة مؤكدة من وجهة نظره ، وهي أن الوفد لم يعد يحظى بالاجماع الشعبي ، لافتقاده إلى الأسباب التي وردت في قرار الإقالة وليس من المقبول أن يكذب القصر نفسه ويحظى الوفد بالأغلبية البرلمانية أي أن كل العوامل قد أجمعت على سقوط الوفد لذا فقد ارتضى الوفد لنفسه موقفا معينا ومصلحته القطبية وهو عدم دخول الانتخابات .

---

(١١٧) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة جـ ٣ ص ١٤٦ .

(١١٨) الوقائع ، الأهرام ٩ أكتوبر ١٩٤٤ .

وكان مطلوبا ان يشكل النحاس مجلس الشيوخ وفقا لمواد الدستور الخاصة بذلك (١١٩) وتمكن الدكتور احمد ماهر من استصدار مرسوم بالحل للمجلس المنتخب الذي اجرى الوفد سنة ١٩٤٢ والعودة الى تعيينات سرى باشا سنة ١٩٤١ وظل الوفد يرهب المطورات الا انه لم يكن ساكنا والاسهم موجهة اليه من كل صوب بل انه قد استطاع ان يحرك بعض قواعده وخصوصا الطلاب الا ان حركة الوفد هذه المرة لم تكن بالاتساع الذي تخشاه الحكومة (١٢٠) وتمكن الدكتور ماهر بحكم خبرته القديمة وحنكته السياسية أن يتصدى لتيار مظاهرات الطلاب الوفديين وان يخفف من فاعليتها حيث قام بنفسه بالذهاب الى جامعة فؤاد الاول واجرى حوارا ديمقراطيا مع زعماء الطلاب تمكن من اقناعهم بالعدول عن تظاهرهم (١٢١) .

وبالرغم من ان النية كانت متجهة ليس فقط الى محاكمة الوزراء الوفديين وانما الى محاكمة النحاس باشا نفسه الا ان الحكومة البريطانية اعتقادا منها بأن التجاوزات التي اتى بها النحاس قد جعلها تلك بناء على لصالح الدولة الحليفة اذا [illegible] تدخل السفير مثل شأنه منعا لمحاكمة النحاس(١٢٢) .

وعلى ما اعتقد فان تدخل السفير البريطاني ليحول دون محاكمة النحاس لم يكن بهدف الاخلاص للوفد بقدر ما هو حماية للمصالح البريطانية على اعتبار ان بريطانيا تعد شريكا متضامنا مع النحاس في كل التجاوزات التي لحقتها لذا فقد تحملت الحكومة البريطانية التي لم تجد صعوبة في اقناع الدكتور ماهر الا ان المحاكمة قد شملت عددا من اقارب ومحاسيب النحاس

---

(١١٩) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/١١/٩ .

(١٢٠) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ مرجع سبق ذكره صفحة ٣٦٢ .

(١٢١) الاهرام الكتلة ، المعارضة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(١٢٢) د. يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٦٦ ؛ الطحمي عثمان المحاكمة الكبرى في صحة الاتصالات المصلحية ص ١٥ — ١٥١ ، كمال عبد الرؤوف مذكرات لورد كلارن (اضبابات حول القصر) . صفحة ١٢٤ .

حيث حكمت محكمة القاهرة العسكرية على كل من أحمد الوكيل « شقيق حرم النحاس » بالحبس مع الشغل سنة وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ الحكم (١٢٣) .

ويلاحظ على سياسة حكومة أحمد ماهر أنها أعطت قدرا كبيرا من اهتمامها لمطاردة الوفد وتعقب أتباعه سواء بالفصل أو النقل وبقيت الأوضاع السياسية والاقتصادية كما هي سواء فيما يتعلق بالأحكام العرفية التي ظلت مضروبة على البلاد وبقيت الرقابة الصحفية على الصحف والمطبوعات وذهبت هباء الصيحات المتكررة والتي كان يطلقها أعضاء هذه الوزارة حينما كانوا في المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وما يتبعها من إجراءات استثنائية لأن الحرية قد مورست من جانب واحد وهو الهجوم على الوفد ومحاولة النيل منه .

ولعل من أهم الموضوعات التي واجهتها حكومة الدكتور أحمد ماهر قضية دخول مصر الحرب حيث ظلت منذ قيام الحرب العالمية الثانية ـ سبتمبر ١٩٣٩ ـ دولة غير محاربة على الرغم من أنها قد قدمت للحلفاء سواء في شكل مساعدات اقتصادية أو في استغلال موقع مصر كخط مواجهة ضد الألمان في الجبهة الأفريقية ما مكنها من القول بأن مصر قد قدمت من الإمكانيات ما لا يقل عن الاشتراك الفعلي في الحرب .

وحرصت كل الحكومات المتعاقبة على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب إلا أن رئيس الوزراء الدكتور أحمد ماهر اتجه تفكيره إلى إحياء هذه الفكرة من جديد وأخذ يعدد المزايا التي ستحصل عليها مصر من جراء دخولها الحرب وعلى حد قوله « إن ما يصيب الدول من الهناء أو الرخاء إنما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية في سبيل هذا الدفاع (١٢٤) .

---

(١٢٣) المصري ـ الكتلة ٤/٤/١٩٤٥ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٢٣ أغسطس ١٩٨٢ .

(١٢٤) مضابط مجلس الشيوخ دور انعقاد ٧ أكتوبر ١٩٤٠ ص ٢٣٦ من خطاب أحمد ماهر في مجلس الشيوخ .

وتمشيا مع الدعوة التي اطلقها الدكتور احمد ماهر مضلت احدى الصحف التي تعبر عن وجهة نظر بعض الاحزاب داخل الحكومة الى أن اعلان مصر الحرب لن يقدم شيئا سوى تأكيد الوضع القائم .

واخذت بعض الصحف في تفنيد الاشاعات القائلة بان مصر ستقدم المال والرجــــال بسبب ذلك ورأت ان مصر قد خرجت منذ ثلاث سنوات من ورا مخاوفها الحرب حتى دعمت مركزها الدولي انها لم تعد مقيدة بالميـــدان السياسي للعلاقات مع بريطانيا ثم انهاض ناحية ثالثة ســتعطى مصر حقـــا شرعيا يمكنها من الاشتراك في مؤتمر السلام الذي ستدعى اليه كل الــدول المحـــاربة (١٢٥) .

وشاركت ـــ السياسة ـ لسان حال الاحرار الدستوريين في نفس الحملة حيث رأت أن اشتراك مصر في مؤتمر السلام امل يراود كل القوى الوطنيـــة وعلى الرأى العام ان يتفهم حقيقة تلك الدعوة التي تحقق ومصـــــالح مصر الحقيقية (١٢٦) وقامت العديد من الصحف التي تناصر الحكومة بالدعــــوة الى نفس الفكرة (١٢٧)

ويؤكد بعض المعاصرين أن الدكتور احمد ماهر قد تلقى من الحكومـــة الامريكية أن دول الحلفاء (امريكا انجلترا فرنسا الصين ، روســــيا) وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ بالخمســـة الكبار ستعقد مؤتمرا بسان فرنسسكو في ابريل ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الامم وان الدول التي تشترك في هذه المنظمة يجب ان تعلن الحرب على خصـــوم الحــلفاء قبل اول مارس ١٩٤٥ .

وعلى ما يبدو ان الدكتور احمد ماهر قد اتخذ من مؤتمر سان فرنسسكو ذريعة لانضمام مصر في موقعة الصراع الدولي بالرغم من ان الحرب قد اوشكت

---

(١٢٥) الكتلة الوفدية ١٩٤٥/٢/٢٤ .
(١٢٦) السياسة ١٩٤٥/٢/٢٨ .
(١٢٧) اخبار اليوم ١٩٤٥/٢/٢٤ .
(١٢٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف اعداد اغســطس ١٩٨٢ ، مذكرات الدكتور هيكل جـ ٢ ص ٢٠٢ .

على الاسهام وتقرير مصيرها لصالح الحلفاء ولم يكن امام احمد ماهر وحكومته الا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف فبراير سنة ١٩٤٥ باعلان مصر دولة محاربة اذا رغبت في الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرانسسكو (١٢٩) ولقد احدثت هذه السياسة ردود فعل متباينة لدي جميع المصريين على اختلاف اتجاهاتهم فبينما السعديون وعلى رأسهم الدكتور احمد ماهر كانوا يرون ان تتخذ الحكومة قرار دخول الحرب دون استشارة البرلمان . فقد صمم مكرم عبيد وحزب الكتلة على ان يكون اتخاذ القرار من خلال البرلمان (١٣٠) اما الحزب الوطني والذي كان يمثله حسن ماهد رمضان داخل الوزارة فقد اعتنق مبدأ المعارضة وقدم استقالته احتجاجا على تلك السياسة لولا ان تدخل فاروق شخصيا واقنعه بسحب استقالته (١٣١) .

اما الدكتور هيكل رئيس الاحرار الدستوريين فقد وافق على فكرة دخول مصر الحرب اعتقادا منه بان هذه الخطوة ستمكن مصر من الدخول في العلاقات الدولية وخروجها من الدائرة الضيقة التي تحصر علاقاتها الدولية في حدود ما بينها وبين انجلترا (١٣٢) .

اما الوفد فقد رفض هذا الموضوع واخذ على الحكومة تهورها وعدم اهتمامها بمصالح مصر وطالب الوفد من خلال بيان وزعه على كل الاحزاب والشخصيات العامة والهيئات السياسية والبرلمانية طالبا من كل

---

(١٢٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٤٨ من كلارك الى حكومته ١٥ فبراير ١٩٤٥ .

(١٣٠) الكتلة الوفدية ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الاهرام ١٨ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥م .

د. يونان مرجع سبق ذكره ص ١٦٩ .

(١٣١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٤ من كيرك الى حكومته ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

(١٣٢) السياسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥ د. هيكل مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٣٠٢ .

مصري غيور على وطنه ان يحارب فكرة دخول مصر الحرب بكل ما أوتي من قوة (١٣٢) .

ومن المؤكد ان الوفد قد استغل دعوة الحكومة لدخول مصر الحرب واستثمرها لصالحه وعلى ما يبدو فانه قد حقق قدرا كبيرا من النجاح نظرا لان غالبية الشعب المصري كانت لا تؤيد هذه الفكرة وان تعاطف بعض الجماهير مع قضية الحلفاء لم يكن الا بالقدر الذي يتفق والمصالح الحقيقية لتلك الجماهير ونظرا للاثار التي لحقت بالمجتمع المصري من جراء التعاون الفعلي مع قضية الحلفاء فان فكرة السير في هذا الطريق ابعد من ذلك كانت لا تجد لها صدى لدى الغالبية العظمى من الشعب المصري

ولقد اخطأ الدكتور ماهر عندما تغاضى عن الاستعمار البريطاني الراسمالية الاقتصادية واخطأ ايضا حينما اعتبر دخول مصر الحرب هو العامل الوحيد الذي يؤهلها للحصول على استقلالها بعد الحرب وحتى فيما لو عدم اعلان الحرب يعطي انجلترا الحق في ابقاء قواتها في الاراضي المصرية لحماية مصر وحماية مصالح بريطانيا (١٣٣) فاذا ذهب الدكتور ماهر الى ان الى ما لم يكن في وسع انجلترا ان تعلنه صراحة لان حق مصر في الاستقلال والجلاء حق طبيعي لا يتعلق بمصالح بريطانيا وتتضاعف خطأ الدكتور احمد ماهر اذا ادركنا انه كان يعرف ان الرأي العام المصري لا يؤيد فكرة دخول مصر الحرب واذا ادركنا ايضا ان قرار دخول مصر الحرب وخصوصا بعد ان حسمت الحرب لصالح الحلفاء كان لا يتفق والكرامة المصرية .. ونظرا لكل هذه الاعتبارات فانني اعتقد ان سياسة الدكتور ماهر تجاه هذه القضية الشائكة تعد خطأ سياسيا كبيرا دفع احمد ماهر حياته ثمنا لما اعتقد انه في صالح مصر .

ومن خلال هذا الجو المشحون بالمخاطر القى رئيس الوزراء احمد ماهر مساء السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وفي جلسة سرية لمجلس النواب قرار دخول مصر الحرب ضد المانيا واليابان وفسر رئيس الحكومة الى ان مصر

---

(١٣٢) الوفد المصري ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ .

(١٣٤) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادي الاول جلسة افتتاح المؤتمر البرلماني ١٨ يناير ١٩٤٥ ص ١٨ .

سوف تحظى باعلانها الحرب حقها فى أن تسجل صوتها مسموعا دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية وأشار الى أن دولا أخرى مثل العراق وايران قد اعلنتا الحرب دون أن تتقدم أى حكومة مانحة وأن السفير البريطانى قد أبلغه أن حكومته راضية تماما عن الدور الذى أدته مصر فى الحرب وأنها حرة فى اعلان الحرب حتى تتمكن من الاشتراك فى مؤتمر السلام (١٣٥) .

وعلى الرغم من عدم ايماننا بالحرب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية الا أن الدكتور ماهر وحكومته يعدان مسئولان عما حدث بسبب الخروج على القواعد الدستورية والاندفاع فى تيارات من الحكم لا تتفق ومصالح مصر الحقيقية فى وقت كان الشعب المصرى يعلق أملا كبيرا على انتهاء الحرب ويعتقد أن من حقه طبقا للمبادئ التى أعلنها « فرانكلين روزفلت » رئيس الولايات المتحدة الامريكية وسماها الحريات الاربع أن تتبوأ مصر مكانتها اللائقة بها بعد ما تحمل المصريون من تضحيات وما قاموا به من مجهود كان له أثر كبير فى كسب الحرب وكان من الاولى أن يتمسك الدكتور ماهر بحق مصر فى أن تتبوأ مكانتها الدولية بعيدا عن فكرة دخول الحرب ولعل لديه من الاسباب والمبررات ما يمكنه من اقناع الدول الكبرى بفكرته الا أنه قد اختار الطريق الذى دفع ثمنه غاليا .

وفى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥) وقد تألفت من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل وتولى النقراشى الرئاسة والداخلية

---

(١٣٥) الاهرام أخبار اليوم ، السياسة ، الكتلة أول مارس ١٩٤٥ .

(١٣٦) لقد حكم على محمود العيسوى بالاعدام شنقا ونفذ الحكم فى ١٨/٦/١٩٤٥م بعد أن قال كلمته المشهورة « أنا لا يهمنى الا حكم التاريخ وأرجو من الصحفيين الا يشوهوا سمعتى كما شوهوا القضية وكلمتى لهم « الا تفتروا على حق » .

(١٣٧) أخبار اليوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الاهرام والكتلة ، السياسة نفس التاريخ .

والخارجية وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ انعقد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ واقر البرلمان قيام حالة الحرب ضد المانيا واليابان وايطاليا (١٣٧) .

ولقد اراد الوفد ان ينتهز فرصة اعلان الحرب ضد المحور وان يصوغ محاوره سياسته بشأن محاورته التي قام بها في اول ابريل ١٩٤١ اذ قدم الوفد مذكرة للسفير البريطاني تتضمن نفس المطالب التي تقدم بها في ابريل سنة ١٩٤١ والتي كانت تدور حول المطالبة بالجلاء التام ونظام الوحدة بين مصر والسودان (١٣٨) الا ان الراي العام قد فقد ثقته في الوفد ومناوراته واخذت الجماهير تبحث عن زعامة جديدة واخذ الوعي القومي يتسرب الى صفوف المثقفين على اسس واضحة وازدادت الروح القومية تطرفا واكتسبت شعورا بالعداء للاجانب واخذ الطلبة والعمال يلتفون حول مبادئ وتنظيمات جديدة اعتقادا منهم بان القوى التقليدية قد احترقت ولم تعد تعبر عن الروح الوطنية المعاصرة .

وفي ٧ من مايو سنه ١٩٤٥ استسلمت المانيا وفي اغسطس من تلك السنة استسلمت اليابان وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية بعد خمس سنوات وثمانيه اشهر وستة ايام (١٣٩) .

وبالرغم من ان العديد من الصحف حاولت ان تضلل الراي العام المصري على اعتبار ان حادث الاغتيال ظاهرة عادية لا تستحق كل هذا الاهتمام وانها تحدث في كل المجتمعات (١٤٠) الا ان هذا الحكم يفتقد الى الموضوعية وعدم الادراك الحقيقي لطبيعة المرحلة التي كانت تمر بها البلاد فلقد احدثت الحرب العالمية الثانية حالة من الحضور الذهني داخل المجتمع المصري حيث اتسعت قاعدة العمال والطلاب والموظفين واصحاب المهن الحرة وقد واكب هذا خروج المصريين المهتمين بالسياسه والمشتغلين بها ومن خلال التصور الحقيقي

---

(١٣٨) شهدى عطية الشافعي : الحركة الوطنية ١٨٨٢ ــ ١٩٢٦ ص ١٠٤

(١٣٩) جي ديبورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية تعريب خيري حماد ص ٤٣٩ القاهرة ١٩٦٧ .

(١٤٠) السياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الكتلة ٣ مارس سنة ١٩٤٥

واقع المجتمع المصري في تلك الفترة وعلى ضوء الرؤيا الموضوعية يمكننا القول أن سلوك الأحزاب المصرية وسياستها الواضح في الفشل المتصل والمزايدات الجديدة التي أحدثتها الوزارات المتعارضة عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كل هذه الوقائع قد أحدثت صدمة قيمية داخل المجتمع المصري وخصوصا لدى الشباب وليس من قبيل المصادفة أن يكون الشباب في طليعة القوى التي أقدمت على حوادث الاغتيال السياسي بدءا بتصفية بطرس غالي سنة ١٩١٠ والتي اضطلع بها ابراهيم الورداني ٢٤ سنة، ومرورا بتصفية أمين عثمان والتي اضطلع بها أيضا حسين توفيق ٢٠ سنة، وانتهاء بتصفية الدكتور أحمد ماهر والتي نفذها محمود العيسوي ٢٢ سنة.

لقد كان من المتوقع أن يلتزم الدكتور أحمد ماهر عقب رئاسته للحكومة بالمطالبة بتحديد شكل الوجود البريطاني في مصر والمطالبة بجلاء القوات البريطانية والاعتراف بحق مصر في السودان فلم يكن الموقف يتحمل مزيدا من المناورات وبدلا من أن تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية البريطانية حتى صرح لمندوب مجلة وكالة الأنباء الفرنسية أنه لا يمكن التفكير في أية سياسة مصرية معقولة إلا بالتفاهم مع الأمة البريطانية العظيمة التي تعاهدت مصر معها حليفة لها ويبرر الدكتور أحمد ماهر المتاعب التي أحدثها الوجود البريطاني على الأرض المصرية قائلا: إن الأخطاء التي ارتكبت هنا وهناك لم يكن في الإمكان تجنبها ويجب ألا نترك لها أي أثر أو مرارة في النفوس .. وتعلق وكالة الأنباء الفرنسية على تصريحات الدكتور ماهر قائلة: لقد أدلى رئيس الوزراء بهذه التصريحات بينما كان المستر إيدن وزير الخارجية البريطانية في القاهرة وهذا مما يكسبها أهمية خاصة (١٤١) .

وكان طبيعيا أن تفقد الأحزاب المصرية أهميتها حيث لم تعد تعبر عن واقع المجتمع المصري الجديد الذي صنعته أحداث الحرب مما أدى إلى نمو سريع للتنظيمات السياسية المتنافسة: الإخوان - الشيوعيون - مصر

---

(١٤١) الأهرام ٢٥/١٠/١٩٤٤ .

تعد . ولعل أساليب هذه المنظمات تختلف كثيرا عن أساليب الأحـــزاب التقليدية حيث اصطبغت الأساليب الجديدة بصـــبغة من العنف كانت وراء الكثير من أسباب الاضطرابات خلال تلك الفترة .

وحرصا من حكومة النقراشي على تهدئة المشاعر الثائرة ونظـــرا لعدم وجود حجة موضوعية تسوغها للبقاء على الأحكام العرفية فاضطرت برفـــع الرقابة عن الصحف وإلغاء الأحكام العرفية في أكتوبر سنة ١٩٤٥ (١٤٢) .

وبرفع الرقابة على الصحف وإلغاء الأحكام العرفية أخذت العديد مـن الصحف تتربص بالحكومة وتطلق على النقراشي التعليقات اللاذعة كمـــا حدث عندما أسمته — رجل الوقت المنـــاسب — تعليقا على تصريح له بأنه ينتظر الوقت المناسب للتقدم بمطالب مصر الوطنية وعندما أطلقت عليـــه « أبو خطوة » ردا على قوله بأنه قد اتخذ خطوة في سبيل تحقيق الأمـــاني الوطنية (١٤٣) .

وأمام الضغط الشديد الذي واجهته حكـــومة النقراشي سواء بسبب استقالة حافظ رمضـــان رئيس الحزب الوطني ووزير العدل من الوزارة في ديسمبر سنة ١٩٤٥م احتجاجا على اتجاه الوزارة إلى المفاوضات قبل الجلاء بما يناقض مبدأ الحزب المتشدد أو بسبب مماطلة الحكومة البريطانية في الـرد على مذكرة التي قدمتها الحكومة المصرية (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥) تطلب فتح باب المفاوضات . وأمام العديد من الضغوط التي واجهتها الحكـــومة وعدم استطاعتها التقدم خطوة ترضي الرغبات الوطنية وانتشرت بين النـــاس عبارة « سياسة الصمت » ولم يجد النقراشي قولا يردده إلا أنه ينتظـــر الوقت المناسب مما ضاعف من انزعاج الحكومة وعجل باستقالة مكرم عبيد والكتلة الوفدية ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ (١٤٤) مما عجل بانهيـــار الائتلاف الوزاري عمـــوما .

---

١٤٢) أخبار اليوم ، الأهرام ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

١٤٣) طارق البشري الحـــركة السيـــاسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ صفحة ٢٣ .

١٤٤) أخبار اليوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦ ، الكتلة الوفدية ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ .



الفصل السابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير

- السياسة الزراعية والتموينية
- الصناعة والتجارة وإخضاعهما لخدمة الحلفاء .
- التغيرات الاجتماعية في ظل الحرب

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير :

أولا السياسة الزراعية والتموينية :

لقد سمحت الظروف أن تحقق الحرب العالمية الثانية ومصر مكبلة بمعاهدة ١٩٣٦ تلك المعاهدة التي الزمت مصر باعلان الاحكام العرفية وهكذا صحت الفرصة لكي تطلق بريطانيا يدها ليس فقط في الشئون السياسية بل في الشئون الاقتصادية ايضا واخضاع اقتصاد مصر لخدمة الجيوش المتحالفة وقد تمثل ذلك بصورة واضحة في السياسة الزراعية التي اتبعتها الحكومات المصرية طوال فترة الحرب .

ولعل الحكومة البريطانية كانت مقدرة اهمية الاقتصاد الزراعي المصري وضرورة توجيهه لسد العجز الواضح في المواد الغذائية بسبب صعوبة النقل البحري(١) .

ولاشك أن حالة الحرب وسيطرة الدول المحاربة على البحار قد جعلت مصر في عزلة اقتصادية عن العالم ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخصوصا القطن الا الى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية واصبح الانجليز يتحكمون في سعر القطن والحاصلات الزراعية الاخرى ففي عام ١٩٤٠ اشتروا القطن المصري بسعر ٢ ريالا للقنطار بينما كان يباع في الاسواق الاجنبية بخمسة وثلاثين ريالا(٢) .

وبالرغم من أهمية اخضاع السياسة الزراعية المصرية لخدمة اغراض بريطانيا زمن الحرب الا أن وجهة النظر البريطانية اعتبرت ان تردي الحالة الزراعية في مصر بعد ما تأكيدا لدعايات المحور تلك التي تحاول اقناع المصريين بأن مصدر شقائهم هم البريطانيون والذين يستغلون فرصة الحرب ويتحكمون

---

(١) وثائق الخارجية البريطانية مرقمة رقم ١٢٦٢ من لامبسون الى هاليفاكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٢) الوفد المصري ١٢ أغسطس ١٩٤١ ، عبد الرحمن الرافعي مصر المجاهدة في العصر الحديث ص٤٧ .

في أسعار القطن طبقا لمصالحهم الخاصة ، ويضيف المصدر البريطاني في تقريره أنه لابد من تحقيق هذه المقولة الدعائية والتي لن تتحقق إلا بشراء القطن المصري بأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الحالية ، لأن المسألة ليست مصادفة بحتة بل هي ضرورة سياسية . ومن باب المدخل في تقريره بأن الحرب قد جلبت الشقاء على الشعب المصري ومن الخطر أن تترك المصريين يحسون بالإحساس بالظلم وخصوصا وأن مايردده رجل الشارع العادي يتفق بصورة كبيرة مع ما يردده الأعداء(٣) وبدلا من أن تسعى بريطانيا لكسب ود المصريين عن طريق حل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب إلا أنها قد عملت على تأليف لجنة تسمى باللجنة البريطانية المصرية لتحتكر كل محصول القطن خلال سنوات الحرب وحصر النشاط على شرائه وباتت أي دولة تريد شراء أي كمية من القطن المصري لا تأتي إلى السوق المصرية بل تشتري ماتريده عن طريق هذه اللجنة وخسرت البلاد من جراء ذلك العديد من ملايين الجنيهات ، وثقة من بريطانيا في أن مصر لن تتمكن من إيجاد سوق عالمي لتصريف منتجاتها بسبب التكتلات الدولية الناجمة عن الحرب فقد تحكمت في سوق القطن المصري بلا أي منافسة وحرمت الحكومة المصرية من إيجاد سوق بديل لهذا المحصول الذي يعد عمود الاقتصاد للشعب المصري(٤) .

ونظرا لحاجة بريطانيا إلى الحاصلات الزراعية أكثر من حاجتها إلى القطن فقد اضطرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١ قبلها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول الجديد وبنصف أسعار العام السابق . ولما كانت الحكومة المصرية قد عرضت دفع سعر القطن بمقدار ريالين للقنطار عنها قد تحملت وحدها عبئا آخر هو المحصول كله كما كان عليها أن تشتري النصف الباقي من المحصول ولم تجد وسيلة لذلك سوى إصدار قرض قدره ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات طرحته على ممثليها(٥) . ومن المصريين أن

---

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٦٢ من لامبسون إلى هاليفاكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٤) مضابط مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السادس عشر جلسة ٨ سبتمبر ١٩٤١ من خطاب يوسف الجندي ص٨٢٢ ، مضابط النواب جلسة ١٧ يولية ١٩٤٥ ملحق رقم ٨-١ تحت عنوان . آثار الحرب في حالتنا الاقتصادية ص٢٦٠ .

(٥) د. عبد المنعم نوري . مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي ص١٧٦ ، ١٧٧ .

الصحف البريطانية قد حاولت تبرير فرض هذا السعر المنخفض بحجة أن رفع أسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشوات مما أثار قلق هؤلاء الباشوات حيث انبرت صحيفة الوفد المصرى مقالة (لمصلحة من يرمون بذور الشقاق بين هذه الطبقات وإحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التى أقلقت بال أمم كبيرة ومصر بسبب ناجية منها إلى الآن بفضل الله)(٦) ويبدو أن غالبية أعضاء مجلس الشيوخ ـ وهم من الباشوات ـ وقد سايرهم هذا القول لدرجة أن أحدهم قد اتهم الانجليز صراحة بأنهم لا يتأثرون الا بمصلحتهم ، وأن سياستهم فى شراء القطن لا تقوم فقط على تحقيق مصالحهم وإنما على سياسة « افقار الشعوب المحكومة »(٧) .

ويبدو أن حكومة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢) رأت أنه من الضرورى إحداث تغيير فى المساحة المزروعة قطنا وضرورة التوسع فى إنتاج الحبوب والغلال وصدر أمر عسكرى فى سبتمبر ١٩٤٠ يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الأراضى الواقعة فى شمال الدلتا ، ٦٠٪ من بقية مناطق القطر وقد قرر مجلس الوزراء منع زراعة القطن فى مديريتى القليوبية والمنوفية وبعض مناطق مديريات الشرقية والدقهلية والغربية وبعض المناطق فى مديريتى أسيوط وجرجا شرق النيل . وزيادة المساحة المزروعة ذرة بنوعيها (العويجة والشامية) وكذلك زيادة المساحة المزروعة أرزا(٨) وحددت الكمية المزروعة قطنا فى الموسم الزراعى ١٩٤٢/١٩٤٣ بحوالى ٠٠٠ر٧٠٠ فدان بدلا من ٠٠٠ر٧٥٠ر١ فى الأعوام السابقة(٩) .

وكان من المتوقع أن تبادر بريطانيا إلى شراء كميات القطن المصرى والتى كان مصدرها إلى بلاد الأعداء تحتمى أسعاره من الهبوط وتعوض على منتجيه للمحالفة وما تؤديه مصر من خدمات ولكن بريطانيا وجيوب المال

---

(٦) الوفد المصرى ١٩٤١/٨/٢٣ .

(٧) مضابط مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد السادس عشر ١٩٤١/٩/٨ ص٨٢٤ ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يوليه ١٩٤٢ ص١١٢٥ ، الوفد المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٩) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ ، من بيان عبد السلام فهمى جمعة وزير الزراعة .

منها أثرت أن تدهور الفرصة للكسب عن المشروع على حساب مصر وفرض
سياسات معينة على البلاد ولم تقتصر النهب البريطاني على محصول القطن
بل تعداه إلى المحاصيل الغذائية كالأرز والقمح والذرة حيث فقدت مصر
أسواقها في الخارج وتحولت مصر من دولة مصدرة إلى دولة تعاني عجزاً
رهيبا في جميع المواد الغذائية(١٠) .

وفي الوقت الذي صارت فيه البلاد نهبا لبريطانيا وحلفائها وبالرغم من
الانخفاض في أسعار القطن المصري انخفاضا ملحوظا فقد ارتفعت أسعار
باقي المواد الغذائية وأهمها القمح ولذا فقد بادر مجلس النواب بتشكيل لجنة
لشئون القطن والمحاصيل الزراعية ، وخرجت اللجنة بالعديد من التوصيات
التي تعبر عن سوء الأحوال الاقتصادية عموما حيث اعتبرت اللجنة في إحدى
توصياتها « أن ربح الزراع يقدر بقيمة التبن فقط »(١١) وعلى حد قول أحد
الأعضاء تعليقا على هذه الحقيقة الخطيرة « لقد كانت اللجنة مسرفة جدا في
تقديرها لأن ارتفاع أسعار السماد وفرض الضريبة الجديدة على الأرض
الزراعية يحرم الفلاح حتى من قيمة التبن » (١٢) .

ويمضي التقرير ليعكس ويصور لنا كيفية تدهور الحياة الاقتصادية حيث
كان ثمن ضريبة الأرز في الأعوام السابقة ثمانية جنيهات فأصبح ثلاثة عشر
جنيها كذلك استيلاء الحكومة على البذرة بثمن قدره ٨٥ قرشا وأخذت تبيعها
بسعر ١١٠ قروش فارتفع تبعا لذلك ثمن الزيت والكسب ثم أن وزارة
المواصلات رفعت أجر النقل وتضع اللجنة يدها على خطورة الحالة بقولها «
إن رفع سعر أي محصول يتبعه حتما رفع المحاصيل الأخرى وتبعا لذلك فإن
موجة الغلاء ستستمر في الارتفاع الأمر الذي سيحدث اضطرابا وقلقا في أجور
العمال والموظفين والمستخدمين وأصحاب الإيراد المحدود ويخل بميزانيته

---

(١٠) مضبطة مجلس النواب الجلسة ١٩٣٨ سبتمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد العادي الأول ص١٧٠٥ – ١٧٠٨ .

(١١) الجلسة السادسة والأربعون المصدر السابق ١٤ ، ١٥ ، ١٦ يونية ١٩٤٣ ص١٩٤٥ .

(١٢) المصدر السابق نفسه من حديث النائب جلال حسني .

العامة(١٣) . ونظرا لتدهور الحياة الاقتصادية في مصر عموما وفي القرية المصرية على وجه الخصوص فقد ترتب عليه اتجاه الفلاح المصري قوته وعائلته اليومية على وجه الخصوص حيث انخفضت أسعار العمال الزراعيين الى حد يصعب على العامل ان يوفر قوت يومه فما بالنا بضروريات الحياة من ملبس وعلاجه(١٤) .

ومما يلفت النظر في دراسة السياسة الزراعية في تلك الفترة بروز أسلوب جديد من الاستغلال يعد سببا في القاء عبء الازمة على صغار الزراعيين وهو أسلوب المضاربة بالاراضي الزراعية حيث كان استئجار الاراضي الزراعية ثم اعادة تأجيرها أكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الاراضي في مصر وارتفع عدد المستأجرين الى مليوني شخص(١٥) وشهدت مداولات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاسباب التي ادت الى تفاقم الاوضاع بهذا الشكل(١٦) .

ويبدو أن حكومة ٤ فبراير قد عجزت عن مواجهة تلك الحالة المتردية مما دفعها الى اشراك الحكومة البريطانية في وضع حلول عملية لتلك الحالة حيث شكلت لجنة انجليزية مصرية بناء على اقتراح السفير البريطاني وكانت مهمة تلك اللجنة شراء القمح بسعر ثلاثة جنيهات للاردب ثم بيعه للجمهور بنصف هذا المبلغ عن طريق البطاقات التي اعدت لهذا الغرض(١٧) الا أن كل تلك الحلول لم تحقق الغرض منها نظرا لاعتماد جيوش الحلفاء في أوقات كثيرة على المحصولات الزراعية المصرية وأيضا بسبب نقص السماد لعدم امكانية الاستيراد بسبب ظروف الحرب ، وحدد المصدر في كميات الحبوب عموم

---

(١٣) المصدر السابق الجلسة السادسة والاربعون ١٦ يونية ١٩٤٣ ص١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

(١٤) د جمال الدين محمد سعيد - التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي ص١٢٨ .

(١٥) د رفعت السعيد تاريخ التنظيمات اليسارية ص٣٤ .

(١٦) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونيه ١٩٤٣ ص١٩٤٧ .

(١٧) المصدر السابق الجلسة الثامنة ١٢ مارس ١٩٤٣ دور الانعقاد الثاني ص٢٦٤ المصري أول فبراير ١٩٤٣ .

محصولين وثلاثمائة الف اردب من القمح والذرة والارز وعلى الرغم من تخفيض نسبة زراعة القطن في شمال الدلتا الى ٢٧٪ وبجنوب الدلتا والوجه القبلي بنسبة ٢٣٪ ، ولو أضيفت مساحة ٨٨ ألف فدان وهي الارض التي تزرع بالخضر وممنوع زراعة القطن فيها فاذا أضيفت كل هذه المساحات الى نسبة ٦٠ من الارض الزراعية المعدة لزراعة القمح فان نسبة الاراضي الزراعية المعدة لزراعة الحبوب تقدر بأكثر من ٨٠٪ من جملة الارض الزراعية عموما(١٨) ٠

وبصدد مواجهة النقص الواضح من المواد الغذائية فقد وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ١٥٠ر٨٨٤ر١٢ جنيها من فائض ميزانية ١٩٤١ — ١٩٤٢ لسد الخسارة في عمليات التمليك على القمح ومستورد والتموين بعام ١٩٤٣ ، ٤٤٨ر٢١٨ر٦ لسد العجز في محصول الذرة(١٩) ٠

وعلى ضوء مهام الحاكم العسكري العام فقد صدر الامر العسكري الآتي

مادة ١ : يحظر حتى نهاية اغسطس ١٩٤٢ اجراء اي بيع للقمح من موسم عام ١٩٤٢ ويستثنى من ذلك عقود البيع الصادرة للحكومة ٠

مادة ٢ : تلغى بحكم القانون عقود القمح المبرمة من ٧ ابريل الى صدور هذا الامر والمنصبة على مقادير من القمح غير واجبة التسليم الى الحكومة ويجب على المشترين او غيرهم من المشترين خلال شهر من تاريخ صدور هذا الامر ان يسلموا الى الحكومة مقادير موضوع التعاقد المشار اليها في الفترة السابقة بثمن قدره ٣٠٠ قرش للاردب من قيمة القمح الهندي ، ٢٨٥ قرش للاردب من القمح البلدي ٠

مادة ٣ : يحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين ٠

---

(١٨) المصري اول فبراير ١٩٤٣ ٠

(١٩) مشروع قانون ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يوليه ١٩٤٤ لنشر ملحق بمضبطة مجلس النواب الهيئة النيابية عشر سنة ١٩٤٣ ص١٧٠ ، ص١٠٩٠ ٠

مادة ٤ : كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه وفي جميع الحالات يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة .

مادة ٥ : يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه كل من اشترك كبائع أو وسيط .

مادة ٦ : يصرف مكافأة مالية لكل شخص يقوم بضبط أو تسهيل ضبط ومصادرة ومقادير القمح موضوع الجرائم (٢) .

ويبدو من الأمر العسكري السابق أن الحاكم العسكري العام (رئيس الوزراء) قد استخدم سلطاته إلى أبعد حد فلم يقتصر مهامه على أمر الاعتقال والنفي والمصادرة للصحف بل تعداه لتشمل الأوضاع الاقتصادية التي تتعلق بشكل أو بآخر بقضية الغلاء وعلى الرغم مما أصاب البلاد بسبب ارتباطها بالحلفاء إلا أن بريطانيا لم تقدم أية معونة أو حتى تدفع ثمن ما تشتريه مما أدى إلى ارتفاع رهيب في أسعار المحاصيل الزراعية وصل في السوق السوداء إلى عشر أضعاف السعر الحقيقي (٣١) .

ولقد حدد حجم ما تصرفه الجيوش المتحالفة داخل الأراضي المصرية بمبلغ ستة وثلاثين مليونا من الجنيهات كل عام لا تدفع منها مليما واحدا وإنما تمضي هكذا مستمرا مرتدا أن تحول مثلا عشرة أو خمسة ملايين من الجنيهات إلى حسابها في مصر . إنها تقول لبنك إنجلترا ضع تحت تصرف البنك الأهلي المصري خمسة ملايين من الجنيهات لحساب الجيش البريطاني فيصدر البنك من فرع الإصدار في القاهرة ورقة يطلب فيها إصدار بنكنوت مصري بخمسة ملايين جنيه مقابل سندات مسحوبة على الخزانة البريطانية تصبح أحد سندات القيمة بفائدة تقل عن ١٪ ومدتها تقل عن ستة أشهر فالبنك يشتري في لندن هذه السندات ويصدر بقيمتها في مصر أوراق بنكنوت إلى الضغط عليهم والحالة هذه لا يدفعون مالا أو بضاعة ولكنهم يصدرون

---

(٢) المصري ٢٢ مايو ١٩٤٢ ، السياسة ٢٤ مايو ١٩٤٢ .

(٣١) د. محمد محي الدين بركات ، صفحات من التاريخ ص ٤٥ دار الهلال ص ٦٦ .

كمبيالات وفي مقابل الكمبيالات تطبع مصر عمله متداولة سيؤخر للحد الذي كان يباع بخمسة او عشرة جنيهات مصريه او مائة وعشرون الوف الحوادثه بأثمان مرتفعة ثم يأتي المستهلك المصري فلا يجد شيئا بالسعر الذى حددته الحكومه ولذا نحن نقترح حلا لهذه المشاكل ما يلي

١ ـ فصل الخزنة المصرى عن الخزينة الانجليزى .

٢ ـ أن تبحث انجلترا عن مصدر لمعيشة جنودها غير مصر .

٣ ـ ترك الاستيراد حرا(٣٢) .

وفي اعتقادي ان حكومة الوفد قد عجزت طوال عام ١٩٤٢ عن ايجاد حلول عملية للخروج من ازمة المواد الغذائية ومع مطلع عام ١٩٤٣ أصدر وزير التموين بيانا بشئون المحاصيل الزراعية قال فيه « لقد مرت البلاد بظروف قاسية كانت البلاد فيها على شفا مجاعة وكانت القاهرة وباقي المديريات تترقب قوتها يوما بيوم ، بل ظل الكثيرون يبيتون على الطوى في انتظار الرغيف المرتجى في الصباح المبكر(٣٣) .

وبقصد الحد من تفاقم أزمة الخبز فقد أصدرت حكومة الوفد تشريعا يحدد « الرغيف القانوني » الذى ثمنه ٦ مليمات ووزنه ٧٥ جرام ويحتوى على ١٥٪ دقيق مخلوط من القمح ، ١٥٪ دقيق ارز ثم مالبث ان تغيرت النسب الى ٥٠٪ قمح ، ٢٥٪ من دقيق الذرة ، ٢٥ من دقيق الارز وبذلك اختفى الرغيف الابيض من الحياة اليومية للمستهلك المصرى(٣٤) .

ولما كانت المشاكل الاقتصادية قد امتدت لتشمل كل المواد الغذائية تقريبا فقد أصدر الحاكم العسكرى العام أمرا هذا نصه

مادة ١ ـ لا يجوز بعد ظهر الاحد وحتى صباح الاربعاء أن تذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولا يجوز ذبح الحيوانات في الايام الاخرى من

---

(٣٢) د. محمد محي الدين بركات المرجع السابق ص٤٦ .
(٣٣) المصرى ٧ يناير ١٩٤٣ من بيان وزير التموين .
(٣٤) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ـ دور الانعقاد الثاني ص٢٦٤ .

للاسبوع الا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانه او الكلال الذي تقوم مقامهـــا في الاسبوع المقـدس له من سنه ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪ .

مادة ٢ : تتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفه للقرارات الصادره بتنفيذ هذا الامر رجال الضبطية القضائية .

مادة ٣ : يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لهذا الامر بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهـــات الي خمسين جنيها أو باحدي هاتين العقوبتين ويحكم باغلاق المحل الذي وقعت فيه الذبيحة لمدة ثمـانية ايام وفي حالة العـودة يكون الاغلاق من خمسه عشر يوما الي شهر (٢٥) ويبدو ان كل ما يتعلق بالانتاج الزراعي قد مثل مشكلة استعصي علي الحكومة حلهـا بما في ذلك السكر حيث استولت الحكومه علي مقادير السكر المخزون لدي الشركة العامه لصناعة السكر وبناء علي قرار الحاكم العســكري العام تقوم الشركه العامه لصناعة السكر بتسليم كل ما تنتجه الي الحكومه وتظل شروط الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة نافذة المفعول حتي ترى الحكومة ان المشكلة قد انتهت بالفعل(٢٦) .

وعلى الرغم من ان الحكومه البريطانية في محـــاولة منهـــا لتبديد حالة الشعور بالغضب والتي سيطرت علي الشعب المصري فقد اصدرت بيانا نشرته معظم الصحف المصرية يحمل حملة شديدة علي الدعايات التي يشيعها الاعداء من أن وجود القوات المتحالفة هي سبب نقص الغذاء في مصر وشمل البيـــان ما يفيد من أنه لا علاقة بين الازمة الغذائية المزعومة في مصر والقوات المحاربة مؤكدا علي ان الحكومه البريطانية قد قامت بتقديم العديد من المواد الغذائيه الي الحكومه المصرية (٢٧) .

---

٢٥ الاهرام ، المصرى ، الصفحة ١١ فبراير ١٩٤٢ نص الامر العسكرى الصادر من الحاكم العام بخصوص الحد من استهلاك اللحوم

(٢٦) الاهرام المصرى ٤ يونيه ١٩٤٢ نص بيان الحاكم العسكرى العـام بالاستيلاء علي السكر .

(٢٧) الاهرام ، المصرى ٢١ فبراير ١٩٤٢ .

وتبدو المغالطات واضحة في بيان الحكومة البريطانية ولذا سنصحح من جهتنا مؤكدة وهي أن مصر كانت تصدر فائضا من احتياجاتها الغذائية قبل الحرب يقدر بعدة ملايين من الجنيهات بخلاف القطن الذي يمثل عصب الاقتصاد المصري لذا صححنا من كل ذلك وتركنا الأرقام لتنطق بمدلولها حيث بلغت الأرصدة الاسترلينية المستحقة على الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٥ (بعد انتهاء الحرب) أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات وهذه الأرصدة كلها ثمن مواد غذائية وقطنية وخدمات حصلت عليها القوات البريطانية(٢٨) وكانت سببا من أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد مما أدى إلى الغلاء الفاحش في الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة حيث بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرا إذ وصلت في أواخر الحرب إلى ٣٥٠ في المائة مما كانت عليه قبل الحرب مع أنها لم تزد في انجلترا عن ١٣٥ في المائة وفي الولايات المتحدة عن ١٤٥ في المائة في حين أن مصر كانت تنتج حاجتها من المواد الغذائية والبلاد التي تنتج هذه الحاجات كجنوب أمريكا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ في المائة (٢٩) ٠

وعلى الرغم مما وصلت إليه الحالة الزراعية والتموينية عموما وذلك بسبب تجنيد كل امكانيات مصر لخدمة القضية إلا أن السياسة الحربية التي اتسم بها حكم الوفد بدءا من سنة ١٩٤٢ وحتى سنة ١٩٤٤ قد مكنت العديد من المصريين وتجار السوق السوداء وسماسرة الحروب من السيطرة على مقدرات كثيرة من الاقتصاد المصري وذلك عن طريق عمليات الاستيراد التي كانت مصدر ثراء لأقارب وأصهار النحاس باشا ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعدى إلى الوسطاء من الفلاحين حيث قام الوسطاء بالتحكم في محصول البطاطس وقيامهم بدور الوسيط لتموين الجيوش البريطانية من هذا المحصول الهام مما تسبب في هبوط سعره(٣٠) ولم يقتصر الأمر على محصول البطاطس بل تعداه إلى القمح حيث كان من اختصاص وزير التموين الموافقة على أنه

---

(٢٨) مضبطة مجلس النواب، الهيئة التاسعة، دور الانعقاد غير العادي ١٠ أكتوبر ١٩٤٥ ص٣٤ ٠

(٢٩) مجلة روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، الرافعي مصر المجاهدة في العصر الحديث ص٤٧ ٠

كمية سواء للافراد او للهيئات . ويبدو ان حكومة الوفد قد حرصت في سياستها التموينية على اصلاح ما افسدته حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولعل الاستجواب الذى تقدم به النائب ابو المجد محمد الناظر (عن دائرة [illegible]) قد كشف العديد من الجوانب الهامة حول هذا الموضوع حيث نجد مثلا

ان مديرية [illegible] تصرف مائة اردب من القمح شهريا لاحمد عبود باشا بصفته [illegible] بدعوى تموين المستخدمين وتصرف المديرية ايضا ثلاثمائة اردب قمح شهريا لمصنع السكر بأرمنت بدعوى تموين العمال (٣٠) .

وعلى ضوء المناقشات الحماسية التي دارت في مجلس النواب امكننا الوصول الى عدة اعتبارات تؤكد السياسة الحزبية التي سارت عليها حكومة الوفد ومن اهمها

اولا : ان [illegible] عبود باشا قد قام بزراعة مساحات طائلة من القمح انتجت [illegible] ٤ اردب وقد لجأ وكيل عبود باشا الى حيلة وهي انه ادعى ان [illegible] المستخرج من القمح لا يصلح [illegible] الى الفلاوى وبذلك [illegible] على الحكومة الحصول على حصتها التي تقدر ٢٤٠ اردب ثم حصل [illegible] على حصته من الفلاوى من بنك التسليف .

ثانيا : ان الحصة التي تصرف لدائرة عبود باشا ولمصنع السكر تقدر بربع تموين مركز الاقصر البالغ عدد سكانه ١٧٥ الف

ثالثا : ان العاملين بمصنع السكر ودائرة عبود باشا يحصلون على

---

(٢٩) مضبطة مجلس الشيوخ – الجلسة الخامسة والاربعون – ٢ سبتمبر ١٩٤٢ ص١٦٤ .

(٣٠) مضبطة مجلس النواب – الجلسة الثامنة ١٢ مايو ١٩٤٢ ص٢٦٤ (الاستجواب مقدم الى وزير التموين من النائب ابو المجد محمد الناظر)

مستحقاتهم من القمح كغيرهم من الوطنيين بواسطة البطاقات التي اعدت لهذا الغرض (٣٢) .

ويقول بعض الاعضاء المعارضين للحكومة داخل مجلس النواب قد طالبوا من وزير التموين وضع ضوابط موضوعية تتم على اساسها توزيع المحاصيل الغذائية الا ان الغالبية الوفدية قد صادرت هذا الاقتراح بحجة ان مديريات مصر تختلف عن بعضها في امور جوهرية وما يصلح في الوجه البحري قد لا يصلح في الوجه القبلي (٣٣) . ويبدو بطلان حجة الحكومة اذا ما وضعت في الاعتبار حاجة جميع المزارعين سواء في الوجه القبلي او البحري الى المواد التموينية وان الهدف من الاقتراح الذي تقدمت به المعارضة لا يمكن ان يعترض عليه الا المنتفعون والمستفيدون من النظام القائم .

وشهدت الفترة المصرية تطورات عصيبة بسبب قلة انتاجية محصول القطن بسبب انخفاض سعره واستيلاء الحكومة على محاصيل الزراعية مما ادى الى ارتفاع سعرها فقد كان على الفلاح الصغير ان يشتري ما يسد رمق اسرته من السوق السوداء والذي وصل سعر اردب القمح فيه على سبيل المثال عشرة جنيهات في حين ان الحكومة كانت تستولي عليه بثلاثة جنيهات فقط وقس على ذلك باقي المواد الغذائية الاخرى ومن الواضح ان الحكومة احست بحرج شديد امام تلك الحالة المتردية وقد تقدمت بمشروع بتحديد الاقساط المتأخرة والمستحقة للبنك الزراعي المصري والبنك العقاري المصري وبنك الاراضي المصري لغاية آخر ديسمبر ١٩٤٢ (٣٤) .

ومن الهدف من هذا القانون على ما يبدو كان [illegible] في البلاد [illegible] المضطرة الى الاقدام على بيع الاراضي

---

(٣٢) المصدر السابق ص٦٥ وما بعدها .

(٣٣) نفس المصدر السابق من حديث وكيل وزارة التموين .

(٣٤) ملحق مضبطة مجلس النواب ، الهيئة السابعة ، ٦ ، ١١ مايو ١٩٤٣ ص٢٠٤ .

الزراعيه لصالح الزراعيين وأغلبهم من عملاء الاقطاعيين والمتمولين بعد ضم ضياع الملكيات الصغيرة (٣٥)

ونستطيع دراسة الملكيات الزراعيه وتطورها بعدة حقائق غاية في الخطورة من أهمها :

أولا : ان كبار الملاك (اى الذين يملكون ٥٠ فدانا فأكثر) وعددهم ١٢٠١٨ يملكون ٢٥٠٨٢٨٦ فدانا بينما بقية السكان وعددهم ما يقرب من ١٥ مليونا فلا يملكون شيئا (٣٦) .

ثانيا : ان مقدار الاراضي التي يملكها كبار الملاك كانت في زيادة مستمرة وهذه الزيادة لا يمكن ان تكون الا على حساب صغار الملاك الذين يفقدون املاكهم ، ومن الاحصاءات الرسمية فقد كان كبار الملاك يملكون في سنة ١٩٣٩ ـ ٢٤٨١٢٥٠ فدانا ، وفي سنة ١٩٤٠ ـ ٢٤٩٦٥٤٦ فدانا ، وفي سنة ١٩٤١ ـ ٢٥٠٨٩٨٦ فدانا و في نفس الوقت قل عددهم من ١١٢٤٨ في سنة ١٩٣٩ الى ١٢٠١٨ في سنة ١٩٤١ (٣٧) .

ولو استمر الحال على تلك الطريقة فقد تصل النتيجة الى ان يملك الف مالك مثلا الاكثرية الساحقة لاراضي القطر .

ثالثا : لقد انخفض سعر الفدان من الاراضي الزراعيه الى قيمة النصف تقريبا على ما كان عليه قبل سنة ١٩٣٨ (٣٨) ولذا فقد شهدت الفترة من ١٩٣٩ وحتى اوائل ١٩٤٤ اكبر تحول في شكل الملكيات الزراعيه وكانت معظم هذه التحولات تتم لصالح كبار الملاك الذين كانوا في الغالب لا يقطنون القرية وانما كانوا يمارسون دورا اقتصاديا خطيرا عن طريق وكلائهم في القريه .

---

(٣٥) مجله روز اليوسف ٦ مارس ١٩٤٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٣

(٣٦) ملحق مضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر ملحق رقم ٥٩ ص١٦٨ ، ١٦٩ (مذكرة تفسيرية بالقانون) .

(٣٧) المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٩ ص٢٦٩ المصدر السابق

(٣٨) روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٥ .

ونظرا لأن الظاهرة كانت صارخة بسبب ما يمكن أن يترتب عليها من خراب عندما حدث في الحروب الكبرى بعضها دائما نشاطا زائدا في السعي الى عدالة النمو بين الثروات وعدالة الاستمتاع بالحياة ولم تكن ظهور الشيوعية عقب الحرب العالمية الاولى في دولة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم من مبعث للمقاومة • لذا كان لزاما أن يعاد النظر في الفروق الطبقية الشاسعة داخل المجتمع المصري • ومن هنا تقدم النائب محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ بمشروع قانون يحظر شراء الاراضي على الذين يزيد املاكهم على خمسين فدانا (٣٩) ويبدو أن هذه لم تكن المرة الاولى التي يتقدم فيها بعض النواب بطلب تحديد الملكية الزراعية حيث سبقها دعوى عبد الرحمن عزام سنة ١٩٢٤ حينما تقدم للبرلمان طالبا تحديد الملكية بمائة فدان للشخص الواحد (٤٠) •

وعلى الرغم من اهمية هذا المشروع وما يترتب عليه من استقرار الحياة الاقتصادية الا أن القانون في صورته النهائية قد خلا من المحتوى الاجتماعي لصالح السواد الاعظم من الشعب ويبدو هذا واضحا من خلال مواده •

مادة ١ كل شخص يملك خمسين فدانا او اكثر من الاراضي الزراعية لا يجوز ان ينتقل الى ملكيته ارض زراعية جديدة وكل عقد يؤدي الى ذلك يعد باطلا •

مادة ٢ لا يسرى حكم المادة السابقة على الاراضي الزراعية التي تؤول الى الافراد بطريقة الميراث •

مادة ٣ : لا يجوز الوصف معا لا يزيد على الخمسين فدانا للشخص الواحد لم يكن وارثا ، فاذا كان وارثا فلا يجوز أن يزيد ما يوصف له عن حصته الشرعية أو خمسين فدانا أيهما اكثر •

---

(٣٩) المصدر السابق ، روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ •

(٤٠) عبد الرحمن عزام ، أول أمين عام للجامعة العربية وعميد الدالي • الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام ص١١٧ مؤسسة روز اليوسف القاهرة ١٩٨٢ •

مادة ٤ – يستثنى من أحكام هذا القانون أطيان الحكومة والأراضي غير المستصلحة والتي لا تجمع عنها ضريبة أطيان .

مادة ٥ – على وزير المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه (٤١) .

و نعتقد أن هذا القانون لم يحقق أي نوع من التغيير في شكل الملكية الزراعية حيث كان من السهل التحايل على هذا القانون وشراء الأراضي بأسماء الأبناء والأقارب وممارسة شكل الملكية بعد صدور هذا القانون بمقتضاه قبل صدوره ويبدو أنه لم يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله وهو الحد من ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة لصالح كبار الملاك ومن الواضح أن انتشار الملكيات الصغيرة يؤدي بدوره الى انتشار التعاون الزراعي الذي لم يقدر له في مصر أي نجاح في الفترة موضع البحث .

وفي اعتقادي بأن المحافظة على الملكيات الصغيرة مرتبط أشد الارتباط بالاستقلال الحقيقي حيث أن الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الشعور بالانتماء وكرامة الأفراد التي يتكون من مجموعها كرامة الوطن كل هذه الأمور تعد جذور أكيدة للاستقلال السياسي وكلما ارتفع مستوى المعيشة للأفراد زادت بلاشك قوة الأمة وحيويتها .

ثانيا : الصناعة والتجارة وانعكاسهما لحركة الطلبة :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة للمزيد من النمو الصناعي حيث حققت الصناعة المصرية ما يمثل انتعاشا حقيقيا وخصوصا بعد اشتراك ايطاليا الى جانب ألمانيا في الحرب مما ترتب على هذا اغلاق البحر المتوسط أمام حركة التجارة ومن ثم اعتمدت كافة الصناعات على المواد المحلية سواء منها ما كان خاصا بمصانع الأجانب أو ما كان خاصا بالنشاط الرأسمالي الوطني . فخلال الحرب قد نمت الصناعة بمعدل ٥٥٪ سنويا وقد اتسع

---

(٤١) ملحق مضبطة مجلس الشيوخ – دور الانعقاد التاسع عشر ملحق رقم ٥٩ نص القانون ص١٦٨ .

صناعة النسيج بمعدل ٨ر١٤٪ في العام الواحد ووصل انتاج الصناعة عموما من اربعة ملايين سنة ١٩٣٩ الى ثلاثة وعشرين مليونا سنة ١٩٤٣ (٤٢).

وعلى ضوء النمو الصناعي الذي شهدته البلاد خلال الحرب العالمية الثانية فلقد ازداد انسحاب المصانع الصغيرة من حلبة المنافسة ونقص عدد المصانع الصغيرة التي تقل قيمة انتاجها السنوي عن ٥٠٠ جنيه من ٩ر٤٤٪ الى ٧ر٣٧٪ ، بينما ارتفع عدد المصانع التي تزيد انتاجها من ١٠٠٠٠ جنيه من ٧ر١٥٪ الى ٧ر٢٢٪ (٤٣)

وعلى الرغم من هذا النمو الصناعي وما ترتب عليه من ارتفاع في متوسط دخل العامل الا ان هذا الارتفاع لم يكن يمثل القيمة الفعلية لارتفاع الحاجيات المعيشية فلقد وصل متوسط دخل العامل شهريا ٢٩٣ قرشا في حين ان اردب القمح قد وصل سعره في السوق الى ما يقرب من عشر جنيهات(٤٤) .

ومن المعتقد ان حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ لم تدرك الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تركتها آثار الحرب حيث زادت الهوة بين الاغنياء والفقراء فيما بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من ٥٠ الى ٤٠٠ وزادت الودائع في البنوك من ٤٥ الى ١٢٠ مليون من الجنيهات(٤٥) .

وعلى الرغم من زيادة أصحاب الملايين وارتفاع حجم الودائع في البنوك الا أن هاتين الظاهرتين لم تواكبهما نموا ملحوظا في الاقتصاد الانتاجي حتى عام ١٩٤٣ أغلق ما يزيد على ١١٠ر٠٠٠ نول من انوال النسيج بسبب

---

(٤٢) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة ٤٨ ـ ١٤ يوليو ١٩٤٣ مجموعة دور الانعقاد الثاني ص٢٣١٧ ، محمود حسني الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧ ص٦٤ ، د. رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ص٤٨ .

(٤٣) د. جلال الدين محمد التطور الاقتصادي في مصر منذ الاستقلال الداخلي ص ٦٣ ، ملحق اقتصادي بالاهرام عدد ١٣ مارس ١٩٤٥

(٤٤) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة والاربعون ١٤ يوليو ١٩٤٣ دور الانعقاد الثاني ص٢٣١٧ .

(٤٥) د. عمر عبد العزيز ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٨ ص٥١٤ .

عدم قدرة هذه المصانع المصرية على المنافسة وعجزت الحكومة عن ايجاد حل لهذه المشكلة ولما تقدم النائب محمد المرصفاوي عضو مجلس النواب بسؤال الى وزير التموين بخصوص الآثار التي ستنجم عن الحرب فيما يتعلق بمصانع الغزل وما يحصل عليه النواب البريطانيه وعن هناك علاقة بين ما يحصل عليه النواب البريطانية والحالة الحرجة لمصانع الغزل المصرية فقد وزير التموين الى التعرض في اجابته ملقيا بالمسئولية على الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد قيام الحرب وعلى حد قوله " ان السياسات الخاطئة التي سارت عليها الحكومات السابقه هي التي اوصلت البلاد الى هذه الحاله (٤٦) ٠

وبينما هذا تحسن واتضح على بعض الصناعات الاخرى مثل المواد الكيماوية وصناعه اواني الصيني وصناعة البطاريات الكهربائية وبسبب اضطرابات وصناعه الطاقة فقد تعرضت صناعه الحرير الصناعي للتدهور لعدم وجود المواد الاوليـــه وكانت تغلـــق المصانع لولا تدخـــل الحكومه وتقديم بعض المعونات لها (٤٧) ٠

اما بقية الصناعات التي كانت مرتبطه بحاجة الحلفـــاء فقد كانت في نمو وازدياد مستمر فلقد زاد انتاج صناعة الجبن من ٥٠٠ ، ١٠٠٠ طن في العام في الفترة قبـــل الحرب الى ١٨٠٠ طن عام ١٩٤٣ وزادت صناعة تجفيف الخضر والفاكهة من لا شيء تقريبـــا الى ١٧٠٠ طن في المتوسط وبلغ انتـــاج صناعه النشا وهي احدى الصناعات التي اوجدتها الحرب ٢٥٠٠ طن تقريبا كما زاد انتاج صناعه الاسمنت من ٣٦٥ طن قبل الحرب الى ٠٠٠ر ٤٢ طن بعد الحرب (٤٨) ٠

وعلى ضوء الاعتبارات المحدده التي اقتضتها ظروف الحرب فقد كان من الطبيعي ان يرافق هذا كله نموا ملحوظا في الصنـــاعة حتى يمكن استيعاب

---

(٤٦) مضابط مجلس النواب الجلسة التاسعة ٣٠ يناير ١٩٤٣ ص٨٨، انجلسة الثامنه والاربعون ١٤ يوليه ١٩٤٣ ص٣٢٦٧ ٠

(٤٧) مصر الصناعيه ابريل ١٩٤٢ ـ تقرير اتحـــاد الصناعات المصريه عن عام ١٩٤٢ ٠

(٤٨) جمال سعيد ، تطور مصر الاقتصادى منذ الكســاد العالمى ص٩٤ ٠

حاجة السوق من الانتاج والاستهلاك يلاحظ عدد المصانع في الازدياد حتى بلغ عام ١٩٤٤ ١٢٩٫٢٢٠ مصنعا مع عدد المشتغلين فيهم ٤٥٧٫٦٥٤ (٤٩) . ويلاحظ مركز الانتاج الصناعي في يد قلة من الرأسماليين المصريين مما أدى إلى احتدام المنافسة بينهم وبين أصحاب المصانع الصغيرة ، ومسيرة لهذه الظاهرة التي تركت بصمة اجتماعيا خطيرا على المجتمع المصري خلال تلك الفترة من الممكن ردها الى عدة أسباب

أولا : تعد ظهور سياسة الاحتكار في أشكال متعددة ولفئة ارتبطت مصالحها ببعض العناصر التي كانت قريبة من الحكومة وما كان انشقاق مكرم عبيد من الوفد سنة ١٩٤٢ الا دليلا على وجود العديد من أشكال الاحتكار .

ثانيا : لقد اعتمد حزب الوفد بدءا من سنة ١٩٤٢ على بعض العناصر الرأسمالية التي تمثل ثقلا هاما داخل المجتمع المصري وكان من الصعب على هذه العناصر أن تتجاهل مصالحها الاقتصادية بل على العكس فقد استغلت من موقعها الجديد داخل الهيئة الحاكمة فرصة للحصول على العديد من التسهيلات سواء في شكل تقويمات تصدير واستيراد أو اعانات كانت تمنحها الحكومة لبعض الصناعات التي على وشك الانهيار .

ثالثا : ارتباط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذي سهل لهم في مناسبات عديدة الحصول على بعض الامتيازات التي عجز أصحاب المصانع الصغيرة من الحصول عليها ، وتنامي احتماء المنافسة الأجنبية وارتداد البلاد على الانتاج المحلي وحاجة جيوش الحلفاء الى العديد من المواد الصناعية فقد انتعشت الصناعة عموما وانعكس ذلك على ميزانيات الشركات الناجحة ومقدار الأرباح التي تحصل عليها

---

(٤٩) ملحق مضبطة مجلس الشيوخ أغسطس ١٩٤٤ دور الانعقاد العاشر عشر ص١١٠ .

ووجد في اقتراح مجلس الشيوخ على وزارة التجارة والصناعة مد غطاء بكافة الاسلحة التي من شأنها الاخذ بيد الصناعات الناشئة وتشجيعها والعمل على انشاء بنك صناعي تنحصر مهمته على دعم الصناعات الناشئة وتشجيعها (٥٠) ٠

ومن الملاحظ أن الرأسماليين المصريين قد نشطوا نشاطا ملحوظا وبادروا في تمويل أنواع من الصناعات التي اقتضتها ظروف الحرب مثل صناعة الكيماويات وانتاج الحرير الصناعي وصناعة المعلبات الغذائية وغير ذلك من المصنوعات التي تخدم جيوش الاحتلال وبلغ عدد الشركات المساهمة التي انشئت خصيصا لهذا الغرض ٢٧٥ شركة مساهمة بلغ رسمالها في مجموعه ٧٨ مليون جنيه منها شركة مصرية الجنسية بلغ رسمالها في مجموعه ٦٩ مليون جنيه (٥١) ٠

ولاشك أن نجاح هؤلاء المغامرين لم يكن مرده الى كفاءة حرفية أو موهبة متميزة وانما مرده الى تأثير هذه النخبة في نظام الحكم والتمتع بالحماية الجمركية اذا ما صدت صناعاتهم من المنافسة الاجنبية ولذا فقد تميزت الرأسمالية المصرية بخصائص معينة أهمها أنها لم تتجه الى التخصص في مجالات اقتصادية معينة وانما كان عرض كثير منها يجمع بين المجالات الثلاثة تارة ، صناعة ، مال رغبة في الكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التي تمكنه من تحقيق أكبر عائد من الربح في أقل وقت ممكن(٥٢) ٠

وبعد هذا العرض نجد أن الحرب العالمية الثانية قد عادت على الرأسمالية المصرية بفائدة عظمى في تدعيم مركزها المالي وقوتها الاقتصادية وقد ظهر ذلك عند انتهاء الحرب حيث تراكمت رؤوس أموال ضخمة في أيدي هذه

---

(٥٠) محضر بمضبطة مجلس الشيوخ رقم ٣٩ دور الانعقاد التاسع عدد ٩ اغسطس ص١١٠ ٠

(٥١) عاصم الدسوقي - مصر في الحرب العالمية الثانية ١٨٨ ٠

(٥٢) د٠حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ص٤٣٧ مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٦٢ ٠

عديدة حققت منها قوة اقتصادية واجتماعية هائلة (٥٣) . ويبرز في محيط الرأسمالية الوطنية مجموعة كبيرة من أسماء الباشوات والبكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة ومن أبرز هؤلاء حافظ عفيفي باشا الذي كان عضوا في مجلس ادارة ٢٢ شركة ، عبد المقصود أحمد بك الذي كان عضوا في مجلس ادارة شركة ثم أحمد مرغني باشا الذي كان عضوا في مجلس ادارة ٢٧ شركة ، اسماعيل صدقي الذي كان عضوا في مجلس ادارة تسع شركات ، ثم أحمد عبود باشا فقد كان عضوا في مجلس ادارة ست شركات (٥٤) .

ويلاحظ حافظ عفيفي باشا من خلال احصاء رسمي بلغ أربعة ملايين شخص من سكان مصر يعيش الفرد منهم بايراد يقل عن جنيه واحد في الشهر أي بنحو ثلاثة قروش في اليوم . ويلاحظ أيضا أن الضرائب *غير المباشرة التي يقع عبؤها على الطبقات الفقيرة* تمثل ٧٥٪ من الايرادات العامة وان مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستنفد ٤٩٪ من اجمالي مصروفات الدولة (٥٥) .

وتعرضت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين وعلى سبيل المثال فان السلطات البريطانية استغلت فرصة ربط الجنيه المصري بكتلة الاسترليني ولجأت الى اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالي لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشتري بها كل ما تريد من السوق المصرية وتسدد بها أجور جنود الاحتلال والعاملين في المعسكرات . وقد أدى ذلك ، بطبيعة الحال الى تزايد شديد في كمية الصادر من النقد الورقي (٥٦) .

وكذلك فان مصلحة الجمارك ثقلت السلطات البريطانية في مصر من ضرائب مستحقة على السلع المستوردة طيلة مدة الحرب بلغت قيمتها ٦١،٧٧٢،٧٩ جنيها مصريا فيما مجموع الضرائب التي تطالب الحكومة

---

(٥٣) د. عبد العظيم رمضان . الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢ ص ١١٠ بيروت ١٩٧٨ .

(٥٤) المرجع السابق ص ١١٥ .

(٥٥) حافظ عفيفي ، على هامش السياسة المصرية ص ١٦٥ .

(٥٦) راشد البراوي ، محمد حمزة عليش . التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ص ٢٨٢ .

مصرية عن محصولهـــا من المنتجـــات الصـــادرة مبلغ مصريـــا ١٠،١٤٨،٢٢٩ جنيها (٥٧) وكان من الطبيعي ان يواكب كل هذا ارتفاعا ملحوظا في الاسعار ونقصا نكبد في الدخل القومي للبلاد بدا هذا واضحا في عدم مقدرة الحكومة على استيعاب الكم الهائل من المشاكل الاقتصـــادية الناتجة عن الحرب .

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا واضحا للعلاقات بين مصر وبريطانيا الا ان الفترة من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥ قد شهدت تجـــاوزا أكيدا لبنود المعاهدة وتحولت مصر الى ضيعة بريطانية بدا هذا واضحا من تطويع الاقتصاد المصري بما يهدف الى خدمة جيوش الحلفـــاء ، وفوضت الحكومة البريطانية اللورد كيلرن في عقد الاتفاقات وابرام المعـــاهدات التجارية مع الحكومة المصرية (٥٨) وعلى ضوء الاتفاقات التجارية التي اقرها مجلس الوزراء المصري بجلسته المنعقدة في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ فقـــد انحصرت بنود المعاهدات على ما تورده الحكومة المصرية لجيوش الحلفـــاء من مواد تموينية وصناعية دون التعرض لحاجة السوق المصرية للبضائع والمنتجات البريطانية (٥٩) .

ولذا فاننا نعتقد ان هذا النوع من الاتفاقات لم يراع فيه مصالح مصر الاقتصادية لانه كان يلزم الحكومة المصرية بامداد جيوش الحلفاء بالاوراق النقد المصرية التي يتعامل بها جيش الاحتلال في شراء حاجياته المستمدة من المواد التموينية المصرية المخصصة أصلا للشعب المصري ولم يراع الجـــانب المصري في هذا الاتفاق الازمات التموينية الحادة التي احدثت خللا ملحوظا في الاقتصاد المصري وساهم في اخضاع الاقتصاد المصري لكي تضخم جيوش الحلفاء فقد اخترعت الحكومة البريطـــانية ما يسمى بمركز تموين الشرق الاوسط والذي كان يهدف في ظاهره الى تنشيط التجـــارة بين دول الشرق

---

(٥٧) د رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ – ١٩٥٠ ص١٠٥

(٥٨) صحيفة المصري ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٥٩) المصدر السابق ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .

الاوسط اثناء الحرب الا انه كان يهدف في حقيقته الى امداد جيوش الحلفاء بالمواد الغذائية والتموينية التي يصعب استيرادها من بريطانيا زمن الحرب (٦٠) ومن هذه الحقيقة نلحظ لا تتفق مع الرأي القائل بأن هذا المكتب قد حقق مصالحا لا يستهان بها في تنشيط التجارة بين دول الشرق الاوسط ومنها العرب ومحمود صالح هذا الرأي ان الروابط التجارية بين الدول العربية كانت مشلولة في زمن السلم وان هذا المكتب قد انشأ بعض الصناعات التي لم تكن موجودة وزاد الانتاج المحلي والمستغنى عن السلع المستوردة وقام المكتب بالقضاء على الاحتكارات والتهريب والمضاربة في المواد الغذائية (٦١) .

وعلى ضوء الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحرب فان هذا المكتب قد حدث نوعا من التوازن في العلاقات التجارية الا ان هذا التوازن لم يكن لصالح العربيين بقدر ما كان يهدف الى امداد الجيوش البريطانية بالمواد التموينية التي تمثل الدافع الحقيقي من وراء انشاء هذا المكتب ولعل هذه كانت بداية استعمال اصطلاح كلمة الشرق الاوسط كاصطلاح سياسي عندما اعتبر الشرق الاوسط وحدة واحدة من حيث حاجاته ومن حيث تنمية امكاناته وعقد العديد من المؤتمرات التي تمخضت عن هذا المكتب وكانت في معظمها ذات طابع اقتصادي تجاري (٦٢) .

وقد كان لهذا المكتب من فضل انه قد لفت نظر الدول العربية الى اهمية التخطيط والتعاون في المسائل الاقتصادية بين الاقطار العربية وعلى ضوء المصالح البريطانية فان اي تعاون او تقارب بين الدول العربية او اي تنسيق في سياسة بريطانيا مع الدول العربية سيعود حتما بالفائدة على قضية الحلفاء وعلى سلامة جيوشهم المحاربة في المنطقة وبذلك تحصل بريطانيا على تأييد الدول العربية مجتمعة من خلال التنسيق الاقتصادي الذي كان يعمل معه مستمسكا اكيدا .

---

(٦٠) مضابط مجلس النواب - الجلسة السابعة والاربعون ٢ يوليه ١٩٤٤ ص١٩٨٥ .

(٦١) احمد طربين - الوحدة العربية ص٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٦٢) الاهرام ٢٣/١١/١٩٤٢ .

وإذا كانت بريطانيا قد تمكنت من إخضاع الاقتصاد الزراعي والصناعي بمعظم أهدافها فإنها لم تعدم الوسائل التي مكنتها من إخضاع الجانب التجاري أيضا ليس بوسيلة مباشرة فقط وإنما عن طريق السيطرة المعنية حيث استحدثت ما سمي « بالغرفة التجارية المصرية البريطانية لتوسعة العلاقات بين الطرفين » (٦٣) .

وعملا بمفهوم القائمين على الغرفة التجارية المصرية البريطانية فقد شارك الأعضاء البريطانيون في وضع السياسات التموينية والتجارية للحكومة المصرية وعلى حد قول أحد مؤسسي هذه الغرفة « أن العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا وتنميتها كفيل بجعل علاقة البلدين وصداقتهما خالدة » (٦٤) وفي اجتماع الغرفة التجارية بلندن في ١٩٤٢/١١/٨ على حسب مساعدة بأنه أن الميزانية التجارية بين مصر وبريطانيا الآن في مصلحة مصر وذلك للقيود المفروضة على الصادرات البريطانية لظروف الحرب ولأن عددا كبيرا من القوات يقيم في مصر ومما جاء في التقرير الذي قدمه ليطلس عن أعمال الغرفة في صادرات بريطانيا إلى مصر هبطت بمقدار ٤٨٪ في عام ١٩٣٨ (٦٥) .

وعموما فإن بريطانيا كانت تهدف من إقامة سواء مركز تموين الشرق الأوسط أو الغرفة التجارية المصرية البريطانية إلى إمداد القوات المحاربة في الشرق بالمواد التموينية واللازمة ومن هنا فقد تأثرت تجارة مصر الخارجية بسبب الصعوبات المتعددة سواء بسبب تعذر وسائل النقل البحري أو بسبب الالتزامات التي فرضتها المعاهدات المصرية البريطانية وكان من الطبيعي هبوط حجم التجارة الخارجية هبوطا محسوسا [illegible] الصادرات عام ١٩٤٢ ... ٠٠٠ر٢٩٠ر١٩ جنيها مصريا مقابل ٠٠٠ر٦١٢ر٢٢ جنيها مصريا في سنة ١٩٤١ أي بفارق قدره ٠٠٠ر٣٢٢ر٣ جنيه (٦٦) .

---

(٦٣) المصري ٣ مارس ١٩٤٢ .
(٦٤) البلاغ ١٩٤٤/١٢/١٠ .
(٦٥) الأهرام ١٩٤٤/١١/٩ (دراسة عن حجم العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا) .
(٦٦) مضبطة مجلس النواب ـــ الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣ ص٨٦٥ (ملحق تحت عنوان التجارة الخارجية) .

اما تجارة الواردات فقد نشطت في النصف الاول من ١٩٤٢ ثم عادت الى الهبوط على اثر الرقابة عليها في البلاد المصدرة وقلة وسائل النقل وقد بلغت جملة الواردات ٥٥ر١٢ ٠ جنيه في سنة ١٩٤٢ مقابل ٣٣ر١٣٧ر٠٠٠ سنة ١٩٤١ اى بزيادة قدرها ٢٢ر٢٧٥ ٠ وبذلك اصبح العجز الظاهر في الميزان التجاري ٣٦ر٢٢٣ر٠٠٠ جنيها مصريا (٦٧)

على ان هذا العجز في الميزان التجاري لا يمثل الحقيقة لاعتبارين هامين

اولهما ان ما اشترته الحكومة البريطانية من القطن منفردة او باشتراكها مع الحكومة المصرية لم يتم تصديره بأكمله وان كان ثمنه قد دفع فعلا للمسالمين ولو ان هذا القطن صدر بالكامل لاضيف الى قيمة الصادرات ولظهر الميزان التجاري على حقيقته ، ومن الصعب ان لم يكن من المتعذر تقدير كميات هذا القطن بمختلف انواعها ورتبها وتقدير ثمنها تقديرا صحيحا لما تتطلبه هذه العملية من دقة التفاصيل وتعدد الارقام .

ثانيهما : ان بعض الاصناف المستوردة كانت مشاعا بين الاستهلاك المحلي واستهلاك قوات الحلفاء المرابطة في مصر اى ان مجموع ثمنها موزع بين هذين المستوردين الرئيسيين فمصر دفعت ثمن نصيبها منها اما نصيب القوات المرابطة في مصر فدفع من اموال غير مصرية ودفع خارج مصر ..

وعلى ما تقدم فان الحكومة المصرية لم تتمكن نظرا للاعتبارين السابقين من تحديد حجم الميزان التجاري بالمعنى الصحيح اعتقادا منها بان بقاء بعض المشاكل التجارية وعلى راسها مشكلة القطن المصري تحول دون الحكومة ولحقيقة الميزان التجاري (٦٨) .

ونلاحظ ان عمليات الاستيراد قد واجهت العديد من الصعوبات بسبب

---

(٦٧) نفس المصدر السابق .
(٦٨) نفس المصدر السابق ص٦٨٦ .

تضطر الحكومة البريطانية الى ابلاغ السلطات المصرية عدم الترخيص بتصدير وشحن البضائع الى بلاد الشرق الاوسط ومن بينها مصر ما لم تحصلها موصية من مندوبها في مركز تموين الشرق الاوسط الذى تجتمع لديه المعلومات الخاصة بوسائل الشحن والتقادير التى يمكن تصديرها من مناطق انتاجه (٦٩) ونظرا للظروف الاقتصادية الجديدة التى لحقت بالاقتصاد المصرى طوال مدة الحرب لذا نجد انتعاش الميزان التجارى بالعجز الدائم واستمر وادى ونمل في مجموعه الى ما يقرب من مائة مليون جنيه مصرى (اوائل ١٩٤٤) (٧٠) .

وعلى ضوء كل ما سبق فان مصر وان لم تخض الحرب على اعتبار رسميا الا في فبراير ١٩٤٥ فانها قد ساهمت بنصيب كبير في العمليات الحربية مما كان له الاثر البالغ في انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور حيث كان تموين جيوش الحلفاء من المواد الغذائية والصناعية وقد لعبت مصر بانتاجها الزراعي والصناعي والتجاري لصالح هذا التموين ، وليس خافيا ان تموين الجيوش من اهم اسباب نجاحها وتفوقها ، وقد بذلت مصر في هذا السبيل تضحيات جسيمة ، اذ كان تموين الحلفاء دون مقابل بل كان بطريق التسليف الذى نشأت عنه مشكلة الارصدة الاسترلينية والتى سبق الحديث عنها في موضع آخر من هذه الدراسة .

التغيرات الاجتماعية في ظل الحرب :

ان ما حدث مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارغام الملك فاروق لم يكن الغاية من سياسة الحكومة البريطانية وانما كان وسيلة لاخضاع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لقضية الحلفاء ومن هنا لا يمكن الفصل بين ما حدث في ٤ فبراير واوضاع مصر الاقتصادية وبالتالي لا يمكن الفصل بين تردى

---

(٦٩) مضبطة مجلس النواب ١٦ مارس ١٩٤٣ ملحق محضر رقم ١٤ — الجلسة السابعة عشر ص٧١١٧ ، الاهرام ، السلسلة ٢٥/١١/١٩٤٣

(٧٠) تقرير لجنة المالية عن ميزانية ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ - ٩ اغسطس ١٩٤٤ ص٢٠٦ .

الاحوال الاقتصادية والحياة الاجتماعية على اعتبار ان الاوضاع الاجتماعية من المسائل الخطيرة لقوة الاقتصاد او ضعفه في بلد ما ومن هنا كان عرض (الاقتصادي والاجتماعي) يحتاج فعلى الحياة السياسية .

وإذا كانت مصر قد اعلنت الاحكام العرفية بعد بداية الحرب وبدا هذا واضحا في العديد من التصريحات الاستقبالية فإن ما ترتب على هذا الاجراء السياسي من ردود فعل داخل المجتمع المصري يعد بمثابة اضطراب واضح حيث عاشت الجماهير في حالة تحيط بالمأساة وبدا هذا في العديد من اشكال القلق النفسي وانتشر الهمس بين اوساط المصريين البسطاء بان اركان الحرب البريطانية قد اقترحت على الحكومة المصرية ارسال جيش من المتطوعين بعوض عن الحرب على الجبهة الاوروبية كما تردد في ريف مصر بان الجواب والمواشي سوف تصادر وان معيوق الجيريات المصريين سوف يستبدل بهم ضباط انجليز (٧١) . وعلى الرغم من ان الحكومة البريطانية قد حاولت في العديد من المناسبات ان تكذب هذه الدعايات الا انها لم تستطع باى حال ان تقلل من حجم الكراهية الشديدة التي يكنها المصريون للاحتلال البريطاني .

وضاعف من حجم هذه الكراهية تصرفات ضباط وجنود جيش الاحتلال التي تتناقض مع عادات وتقاليد الشعب المصري سواء وهم في الشوارع والطرقات وبعضهم في حالة سكر وحدثت حالات الاعتداء على الفتيات المصريات وفي كل الاحوال عجزت الحكومة المصرية عن محاكمة المتهمين بحجة أن معاهدات بين مصر وبعض دول الحلفاء كانت تحول دون محاكمتهم (٧٢) .

وتعددت حالات اعتداء الجنود الانجليز على بعض الفتيات المصريات وصل بعض الاحيان الى حد هتك العرض (٧٣) . وفي كل الحالات كانت الحكومة المصرية لا تملك الا ان ترجع الامر الى حقيقة ظروف الحرب الحتمية.

---

(٧١) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ ص١١٨ ، مجلة روز اليوسف ١٢ يوليه ١٩٤٤ ، د.محمود متولى مرجع سابق ذكره ص١٧١

(٧٢) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ – دور الانعقاد التاسع عشر ص١٧١

(٧٣) ملحق رقم ١ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣ وحتى ٦ اغسطس ١٩٤٤ . عريضة محول رقم ٢٤٣٣ ص٢٩٥

البريطاني (٧٣) مما يعد من وجهة نظرنا اعتداء صارخا على استقلال مصر وسيادتها

وتعددت حالات الاعتداء من بعض جنود الحلفاء على بعض المصريين ، كتعدى بعضهم على النوبي بالعديد من الشكاوي (٧٤) ووقفت السلطات المصريه عاجزه عن منع تكرار مثل تلك الاعتداءات ، ونظرا لتنقل الوحدات العسكريه داخل القطر المصري وما يترتب على ذلك من وقوع العديد من المشاكل فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس الحكومة عن مدى امكانيه نقل تلك الوحدات بعيدا عن الاحياء السكنيه (٧٥) . ونظرا لعدم قدرة الحكومه على اتخاذ قرار في مثل تلك الحالات فقد تذرعت بظروف الحرب بسبب مسائل الاعداد والتموين وغير ذلك وعلى حد تعبير رئيس الوزرا ان الشعب المصري قد ضحى بالكثير وبمزيد من الصبر ستلبي بريطانيا بكل مطالبه (٧٦) . وعلى ضوء تطور العلاقات المصريه البريطانية حتى نهاية الحرب فقد ثبت عكس هذا الاعتقاد وبدا واضحا ان معاهدة ١٩٣٦ كانت وصيه للرغبات المصرية لم تترتب عليها اى نوع من الاستقلال بل استباحت بريطانيا لنفسها كل موارد الحياة المصريه مما ترتب عليه بالضروره احداث خلل في الاقتصاد المصرى لازمه بالضروره عدم مناسبة الخدمات العامة مع الانتاج

أما في الجانب الاجتماعية وعلى حد تعبير وزير المالية في بيانه امام مجلس النواب حيث قال ان الحرب اثرا اشد واخطر ولعل اخطر الشر فيه انه يؤدى الى تصدع خلقي حيث سرى التضخم من مرافق الناس الى اخلاق الناس ومن قيم المال الى قيم الرجال حيث تضخم المطامع والشكايات ويدفع البعض مغامرا ، مقامرا ، مقامرا ومعنى ذلك في التهريب والتهريب

---

(٧٤) مجموعة ملاحق مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ وحتى اغسطس ١٩٤٤ - عريضة تحمل رقم ٢٣٢٣ ص٢٩٥ .

(٧٥) مضبطة مجلس النواب - الهيئة السادسة والاربعون ٢٨ يونيه ١٩٤٤ ص١٦٥٤ الكتلة اول فبراير ١٩٤٤ .

(٧٦) المصدر السابق - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثاني الجلسة الثامنة ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣ ص٣٥٥ .

(٧٧) المصدر السابق ص٢٥٨ .

واستغلال ضعف الضعفاء وحاجة الفقراء وهكذا نرى الضعفاء يمنحون الربح الحرام لا يمنعهم في ذلك الا أن يملأوا بطونهم ولو جرد العمر من الطعام ، ولما كان هذا التضخم الطبقي مرتبطا بالتضخم النقدي ونتيجة حتمية له فالعاملان معهما شديد كل يعمل عمله في الآخر (٧٨) .

وقد يتصور البعض أن الحرب قد تحدث تقدما في بعض المجالات الاقتصادية(٧٩) الا أن ما ترتب على تلك الحرب من تناقضات اجتماعية وبلورة ما يسمى بالصراع الطبقي لأول مرة في تاريخ مصر يعد أمرا خطيرا وذلك لازدياد حدة الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون الى جانب موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وحدة التضخم ومن هنا فقد اهتزت المبادئ الاخلاقية .

ويعتقد البعض أن تردى الأوضاع الاجتماعية في القرى المصرية كان بسبب المعتقدات الاستسلامية التي نجح كبار الملاك في نشرها باسم الدين وبواسطتها استطاع كبار الملاك اخضاع الفلاحين لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي (٨٠) الا أننا لا يمكننا أن نقبل هذا الرأي بأن الاستسلامية المطلقة من الفلاحين كانت أن يتقبلوا البؤس والفقر لا أن مرد ذلك لم يكن بسبب المعتقدات الاستسلامية التي نجح كبار الملاك في نشرها باسم الدين (كما يعتقد صاحب هذه الرواية) وانما كان بسبب السياسات الخاطئة للحكومة المصرية والتي أهملت في برامجها النهوض بحالة الفلاح المصري والارتفاع بمستواه الاجتماعي ويلاحظ أن كل الأحزاب المصرية قد افتقرت الى البرنامج الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى الفلاح المصري وكل الأحزاب المصرية تقريبا بما فيها حزب الوفد قد اهتمت بالبيانات الانشائية بعيدا عن الواقع العملي ووضع الخطط والبرامج

---

(٧٨) مضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة ٢٧ ابريل - ٤ مايو سنة ١٩٤٢ من بيان وزير المالية مكرم عبيد ص٩٠٠ .

(٧٩) د. عبد العظيم رمضان الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ص١٠٧ بيروت ١٩٧٨ .

(٨٠) المرجع السابق ص١٨٠ .

التي تستهدف الارتفاع بمستوى القرية المصرية ورفع الوثائق الرسمية بعد وصل متوسط الدخل القومي بنسبة جنيهات للفرد سنويا (٨١) .

وعلى الرغم من أن بعض الحكـومات قد وضعت برامجا على أســاس المشكلة حيث أوضحت الحكومة في احدى تقاريرها أهمية التضامن الاجتماعي بين أبناء الوطن على اعتبار أنه لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف الا بتحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى المعيشة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن بين محاربة مثالث الفقر والمرض والجهل ولابد من تكاتف كل الجهود الى علاج هذه الادواء الثلاثة والعمل على خلق طبقة من صغار الملاك تعيش عيشة انسانية في المستوى الأدنى الذي تراه البلدان المتحضرة لكل ما يجب ان يبلغه واحد من أبنائها (٨٢) الا أنه لم يبذل أي مجهود عملية لتحقيق هذه الغاية مما يجعلنا نعتقد أن هذا الاعلان كان لمجرد الدعاية بهدف ارضاء تلك الطبقات المعــدمة .

وتجددت تلك المحاولة مرة ثانيــة حيث تقــدم أحد النواب بسؤال الى الحكومة حول الأحوال الاجتماعية السيئة التي يعيشــها معظم الفــلاحين المصريين وما هي جهود الحكومة في هذا الصدد . وفي هذه المرة أيضا لم تقدم الحكومة على اجراءات عملية وانما كل ما عملته هو وعود طالما تتجدد بمجرد بدء الدورة البرلمانية (٨٣) ولم تقتصر سوء الأحوال عموما على الفــلاح وانما شملت أيضا الطبقة العاملة حيث ظهرت العديد من المقالات الصحفية عن سوء مستوى العامل وضرورة العمل على رفع مستواه . وعلى الرغم من ان العديد من المؤسسات الصناعية قد حققت ربحا كبيرا خلال سنوات الحرب وصل في بعض الحالات الى عشرة أمثال رأس المال المستثمر (٨٤) .

---

(٨١) ملحق مضبطة مجلس النواب الجلســة الثامنة والثلاثين ١٢ مارس ١٩٤٠ ص١٠٠٧ .

(٨٢) ملحق مضبطة مجلس النواب ــ الجلســة التاسعة والثلاثين ١٢ مارس ١٩٤٠ ص١٠٠٧ .

(٨٣) المصدر السابق الجلسة التــاسعة عشرة ٣ مارس ١٩٤١ ص٤٧٦ مقدم السؤال النائب مصطفى العسال .

(٨٤) السياسة ، الكتلة ٢٨ فبراير ١٩٤٢ .

الا أن دخل العامل المصري لم يرتبط بالارتفاع المستمر بالمواد التموينية الاساسية ومن خلال الجدول التالي يمكن معرفة مستوى الحياة التي يجدها العامل المصري .

اسم الشركة	ايراداتها في عام ١٩٤٢	متوسط أجر العامل في اليوم
شركة السكر	٤ر٢٥٥ر٤٢١	١٧ قرش
شركة الترام	٢ر٦٠١ر١٣٤	١٢ قرش
شركة النور	٦٨ر٩٢٠	٨ قروش
شركة الاسمنت	١ر٩٤٥ر٢٣٧	١٤ قرش
شركة المياه	١ر١١٥ر٦٧١	١٢ قرش
شركة استخراج الفوسفات	٤٢٠ر٠٠٠	١٤ قرش
شركة زيت البترول	٤٥١ر٩١٣	١٠ قروش
شركة اتوبيس القاهرة	٧٣ ر ٧	١٢ قرش
شركة البيرة	٧ ٢ر٢٢٥	٨ قروش
شركة جناكليس	٢٨٣ر٤١٤	١٣ قرش

ويلاحظ أننا إذا وضعنا في الاعتبار أسرة العمال الدائمين ومعظمهم يعولون أسرا لا يقل عدد أفراد الواحدة منها عن ثلاثة ، كما أعطت طبقة العمال الدوريات — الذين صدر من أجلهم الأمر العسكري الذي حدد خمسة قروش كحد أدنى لأجورهم وكانوا قبل ذلك يتقاضون أجرا يوميا يتراوح بين قرشين وأربعة . على ضوء كل ذلك يتبين مدى الغبن الذي يقع على عاتق الطبقة العاملة والتي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية .

وعند فحص طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا — لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على الخمس لما حسبه الاطباء الاخرى منهم غير صالحين طبقا للخدمة العسكرية وأما باقي طبقات الشعب فالأمراض كانت تفتك بهم بسبب الانيميا والحمى الأخرى فقد بلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبي ١٤ر٠٠٠ر٠٠٠ أي بنسبة ٩٠٪

(٨٥) مجلة روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٤ .

من عدد السكان وعدد المصابين بالبلهارسيا ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ اى بنسبة ٧٥٪ من السكان وعدد المصابين بالديدان المعوية الاخرى ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ أى بنسبة ٥٠ر من السكان (٨٦) .

ومن خلال بحث اعده الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حجة فى شئون الصحة العامة حيث قال

« ان خمسة امراض للمصريين لوحدها حملتها اكثر من خمسين مليون أى انها تكفى لاصابة سبب من خمسين مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد منها ورغما على المصريين اصيب كل شخص فى المتوسط ثلاثة امراض فى وقت واحد (٨٧) .

ويتناول المدى المخيف للعلاقة بين انخفاض أجور العمال وحالة التسول التى انتشرت فى انحاء القطر وترجع السبب فى انتشار جماعة المتسولين الذين يلجأون الى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة والارجل المبتورة الى الغلاء المستمر فى وسائل الحياة اليومية وعدم الربط بين هذا الارتفاع والاجور مما ادى الى ترك العمل وتفضيل حياة التسول (٨٨) .

ونظرا لسوء التغذية وظهور ما يشبه المجاعة فى بعض مناطق القطر المصرى فقد انتشرت العديد من الامراض وخصوصا مرض الملاريا والذى بدا بصورة واضحة فى مديريتى الجنوب وخصوصا فى بلاد النوبة وبعض مناطق مديريتى قنا وجرجا بدات فى اكتوبر ١٩٤٢ ولان الحكومة كانت تعلم جيدا ان سوء التغذية قد لعب دورا كبيرا فى حدوث المرض فقد اقرت الحكومة مبلغ ٤٣٠٠ جنيه لتوزيع الاغذية على فقراء المناطق الموبوءة بحيث ينال كل فقير مريض كيلة من الاذرة الرفيعة واقة من ربع سكرة التعلب ونصف اوقة سكر (٨٩) .

---

(٨٦) د. محمد يحيى الدين بركات . صفحات من التاريخ ص٤٠ دار الهلال سنه ١٩٦١ .
(٨٧) المرجع السابق ص٤٠ - ٤١ .
(٨٨) جريدة المحاماة ٥/٥/١٩٤٤ .
(٨٦) ملحق رقم ٢ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣ ص٩٣٦ ، المصرى ٢٠ مارس ١٩٤٣ .

ويبدو أن الحكومة لم تكن في حالة تمكنها من القضاء على هذا المرض الذي بدأ ينتشر في معظم مناطق جنوب مصر ولا أدل على ذلك من أن المبالغ التي خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من هذا الوباء الذي فقد اعتمدت الحكومة مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه لمقاومة البعوض ، ٢ جنيه ، ٢٣٣ مليما لوضع خطة وقتية لمقاومة الملاريا (٩٠) .

وفي منتصف سنة ١٩٤٢ أصيب بهذا المرض أكثر السكان حتى لم ينج منه أحد في بعض المناطق وتعذر على وزارة الصحة تحديد عدد المرضى على وجه الدقة وارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا يتباين تبعا للحالة الاقتصادية والاجتماعية من مسكن وملبس وغذاء ووصلت نسبة الوفيات إلى ٢٠٪ في بعض المناطق ، ١٠٪ في مناطق أخرى (٩١) .

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة قد أصدرت بيانا أرجعت فيه سبب ظهور وباء الملاريا إلى سوء التغذية وانتشار الناموس إلا أن الأستاذ الرافعي قد أرجع سبب هذا الوباء إلى تحول عوضه (الجامبيا) من [illegible] المعسكرات البريطانية حيث يؤكد أنه قد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية أن تلك البعوضة لم توجد من قبل في أي مكان من البلاد المصرية أو شمال السودان قبل الحرب علما أنه في سنة ١٩٠٢ كانت [illegible] الأبيض المتوسط غير مألوفة مكانت الطائرات البريطانية التي تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقيا تسلك طريق غرب أفريقيا – الخرطوم – وادي حلفا – القاهرة ، ولم تعن السلطات البريطانية في السودان بتطهير الطائرات التي تقصد وادي حلفا فمصر ومن هنا تسربت بعوضة « الجامبيا » إلى الدولة ومنها انتشرت بواسطة الطائرات ووسائل الاتصال إلى المديريات المصرية (٩٢) .

وإن كانت الأسباب التي أدت إلى ظهور الوباء إلا أن الحكومة المصرية لم تخط لهذا الوضع خطة تتناسب وخطورة الموقف وتستدعي مزيدا من

---

(٩٠) المصدر السابق ص٩٤٠ .

(٩١) مجلة الصحة العامة لعدد وزارة الصحة المصرية لعام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ص١١٣ ، المصانعة ، ١٩٤٤/١٢/١٦ .

(٩٢) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ج٣ ص١١٢

المالم الصحية جدا والتي أصبحت لهذا المرض ومن هنا فقد استفحل الأمر وتفشى الوباء وتسبب في وفاة ٢٠٤١٦ (٩٢) ولم تتمكن الحكومة من التغلب على هذا الوباء الا في فبراير ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر .

أما مرض التيفوس فقد ارتفعت حالات الإصابة به أيضا ووفق بيانات وزير الصحة فقد بلغت الإصابة بمرض التيفوس هذا العام (١٩٤٢) عن مثيلاتها في الأعوام السابقة لدى المصريين إن إصابات هذا المرض تكثر في مثل هذه الأوقات وكان أشدها خطورة في مديريات الوجه البحري وبعض مناطق الوجه القبلي مما تسبب في وفاة حصيلة أطباء وهم يؤدون واجبهم ، وعندما طلب بعض أعضاء مجلس النواب إحصائية بعدد الوفيات التي حدثت بسبب هذا المرض أبدى الوزير عدم إمكانية حصر حالات الوباء في الوقت الحاضر (٩٤) إلا أن بعض الصحف قد نشرت حصر مبدئيا بعدد الوفيات التي راحت ضحية هذا المرض والذي بلغ على حد قولها ١٢,٠٠٠ حالة خلال عام ١٩٤٢ فقط (٩٥) .

ولعل من الآثار الاجتماعية وأخطرها والتي كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب ، الآداب العامة ، وخصوصا لدى السيدات والفتيات فلأول مرة في تاريخ مصر تخرج الفتاة المصرية وهي متبرجة ووصل الأمر الى حد ظهور المرأة المصرية شبه عارية على الشواطئ وفي الأماكن العامة (٩٦) ، ولذا فقد تقدم النائب محمد عزمي بك باقتراح يقضي بإلزام المرأة المصرية بارتداء الزي الذي يناسب والسلوك الاجتماعي (٩٧) .

---

(٩٣) مجلة الصحة العامة مصدر سبق ذكره ص١٤ ، الرافعي المرجع السابق ص١١٣ السياسة ١٩٤٤/١٢/١٦ .

(٩٤) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ص١٤٨٥ .

(٩٥) الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ .

(٩٦) السياسة ١٩٤٣/٣/٢٣ .

(٩٧) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثلاثون ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص١٣٨٠ .

وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب بحجة ان هذا الاقتراح غير جدير بالنظر لمعارضته مع الحرية الشخصية المكفولة في المادة الرابعة من الدستور علاوة على انه لا يتمشى مع الروح الاجتماعية الحديثة (٦٨) ٠

وبعرض هذا الاقتراح على مجلس النواب والشيوخ فقد حظى بالاغلبية وتم سن مشروع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ويقضى في مادته الاولى بان كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجي في الطرقات والاماكن العامة والشواطئ ساترا لاعضاء الجسم عدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسلة الى الكعب واصلة الى الكعبين ، والا تكون الملابس محددة لاعضاء الجسم ٠

ونصت المادة الثانية بانه لا يجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المنصوص عليه بالمادة الاولى ان تشاهد في الطرق او الاماكن العامة وهي مصاحبة رجلا او معه على اى حال منافية للآداب ، كما لا يجوز أن تخالط الرجال في الاستحمام او ترى على الشواطئ بلباس البحر ٠

المادة الثالثة كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه في هذا القانون يعاقب بانذارها او ولى امرها واذا تكرر منها نفس الامر يتم تحريرها للمرة الثانية فاذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها او الحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا (٦٩) ٠

ووفق المذكرة الايضاحية التي تقدم بها النائب محمد عزمي والخاصة بهذا القانون فقد بنى الاقتراح على العديد من المبررات التي كانت سببا في استصدار قانون بهذا الشكل حيث اعتمد النائب مذكرته على بعض الحقائق التي ينكرها الاسلام ويتنافى مع طبيعة المرأة المصرية ومن اهمها

---

(٦٨) المصدر السابق ٠

(٦٩) قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ملحق مضبطة مجلس النواب جلسة ١٧ اغسطس ١٩٤٢ ص١٢٨٦ ، الاهرام اول سبتمبر ١٩٤٢ ٠

١ ـ ظهور المرأة المصرية وهي متبرجة متشبهة بالمرأة الاجنبية في مصر .

٢ ـ ظهور المرأة المصرية وهي مرافقة لجنود وضباط جيش الاحتلال وهي في حالة منافية للآداب العامة .

٣ ـ ان كل الشرائع الالهية حضت بالنص الصريح على النساء ان يدنين عليهن من جلابيبهن ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن ... الخ .

ووجه هذا الاقتراح ببعض الانتقادات على اعتبار ان الحياة الاجتماعية قد تطورت تطورا بعيدا فيما يختص بالازياء ومن العيب الرجوع بالازياء بعد هذا التقدم الى الوراء (١٠١) .

وكان تناول قضية الازياء فرصة لبعض النواب لكي يتحدثوا عن الجرائم الاخلاقية التي ترتكب جهارا نهارا بلا رادع او قانون حيث لا يعاقب القانون الفتاة البالغة ستة عشرة عاما اذا ارتكبت الجريمة مع شاب تزيد سنه عن الثمانية عشرة عاما (١٠٢) .

وعلى الرغم من صدور هذا القانون الا ان المرأة المصرية قد تأثرت كثيرا بسبب الحروب وما نتج عنها من سوء الاوضاع الاقتصادية ، ووفق دراسة اعدتها مجلة « كورونيت » حيث ارسلت احد مراسليها الى القاهرة ليكتب لها عن المرأة المصرية والحرب كتب يقول « حقا لقد تأثرت حياة البعض من الحرب الى اقصى حد .. وياله من تأثر نشأ عنه انقلاب خطير في حياة بعض المصريات وعلى ضوء تلك الدراسة التي تجرى بسبب العديد من المقابلات الشخصية مع بعض النسوة اللاتي امتهن مهنة البغاء واختار مراسل تلك الصحيفة بعض النماذج الآتية

( ) المذكرة الايضاحية للقانون السابق ملحق مضبطة مجلس النواب ـ المصدر السابق ص١٤٢٦ .

(١٠١) من كلمة النائب احمد المصري معترضا على الاقتراح (مضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون ـ ١٧ اغسطس ١٩٤٢ ص١٤٠٦ .

(١٠٢) المصدر السابق من كلمة النائب عبده البرتقالي .

١ - فاللقاء الأول مع فتاة تعمل في كباريه « الاكسلسيور » في الاسكندرية واسمها كيكي ويصف مراسل المجلة أن كيكي هذه كان اسمها « عائشة » وكانت تعيش في قرية في أعماق الريف المصري وتحدثت معها مطولا وسألتها كيف حدث هذا الانقلاب في حياتها وكيف أصبح شكلها هكذا وكيف أصبحت تتكلم الانجليزية وسؤالها عن كل ذلك أجابت اسألوا الحرب لأنها هي السبب ؟

٢ - وعثر مراسل المجلة على امرأة أخرى كانت تعمل خادمة في احدى البيوتات الراقية ووجدت نفسها بلا مقدمات تقع فريسة للاغراءات الشديدة من جنود وضباط الحلفاء ولم تستطع أن تقاوم الكافيار والشمبانيا .

٣ - أما النموذج الثالث فقد كان لفتاة يبدو عليها الجمال الشرقي وبالطبع لم تذكر اسمها الحقيقي حيث اختارت لنفسها اسما جديدا « شوشو » وتؤكد تلك الفتاة أنها كانت تعمل في احدى البيوتات الراقية وقد وقعت في حب أحد الضباط الانجليز الذين يعملون ضمن الوحدات المتمركزة في القاهرة وبعد أن مكنته من نفسها بعد أن وعدها بالزواج فقد تم نقله إلى الجبهة الأولى في الصحراء الغربية حيث لقي حتفه وانحدرت تلك الفتاة طريق البغاء سترا لفضيحتها وسط أهلها (١٠٣) .

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن هذا الأثر السيء لم يشمل الا عددا محدودا من المصريات الا أننا لا يمكن أن نغفل هذا الجانب لأهميته الكبيرة لصلته الأكيدة بتردي الأحوال الاقتصادية وخصوصا في مدينة الاسكندرية التي تعرضت لقصف الألمان واستشهاد الآلاف من الرجال بسبب الغارات بعضهن حياة الليل بعد أن فقدت روحها (١٠٤) .

وعلى الجانب الآخر فقد أعطت الحرب للمرأة المصرية فرصة من الحرية فضلا عن التحرك في الحياة العامة وتعرض البعض للاعتقال (١٠٥) وبعد

---

(١٠٣) دراسة عن المرأة المصرية والحرب وأعدتها مجلة « كورونيت » ونشرتها روز اليوسف ١٢ يوليه ١٩٤٤ .

(١٠٤) روز اليوسف ١٩ يولية ١٩٤٤ .

اعتقال السعدية/معوضه حتى لاسحاب سياسة النقراشي خطيرا في حبسها لزاء المسئولية وصدت محاكمتها امام المحكمة العسكرية فرصة استغلتها المرأة لكي تطالب بمزيد من الحقوق العامة وفي مقدمة تلك الحصول على الحق في اقامة حزب نسائي حيث صرحت الاستاذة معده عبد الرحمن بأن فكرة اقامة حزب نسائي قد راودت الكثيرات من النساء المثقفات وفي مقدمتهن السيدة نعمت راشد ، عطاف الشافعي ، زينب لبيب وبدأت تولي تشكيل الهيئة التأسيسية للحزب في اول فبراير ١٩٤٤ وجار التحضير لما يلزم الحزب من مطبوعات وقانون الحزب وغير ذلك من الاجراءات (١٠٦) .

الا ان تلك المسيرة على ما يبدو لم تحظ بالاجماع حيث تفضل بعضهن الاشتراك في الاحزاب التقليدية حتى لا يتهمن بالتعصب من جانب الرجال (١٠٧) . ووصل الامر الى ان بعض النسوة كفاطمة اليوسف بدأت تحث الفتيات المصريات على الاضراب عن الزواج وخصوصا العاملات منهن بحجة أن المرأة التي قد يضطرها عملها الى التغيب عن منزلها معظم ساعات اليوم تعود مرهقة كطبيبة او ... كمحامية او ... على مطلقتها كصحفية لا يمكن ان توفق بين عملها ومنزلها ثم تصايب قائلة اطالبكن يا حضرات الزميلات العانسات الثائرات ولتضحكن بعدم الزواج اذا اردتن المجد والعمل ، تروجن الثورة على انانية الرجل وغروره (١٠٨) .

ويلاحظ ان قضية المرأة قد شغلت حيزا كبيرا في صدر المجتمع المصري في تلك الفترة وليس من قبيل المصادفة ان تظهر تلك الدعوات الغريبة والجديدة على المجتمع المصري ولما كان للافكار التي حركتها الحرب اكبر الاثر في تمرد المرأة المصرية وظهور تلك الدعوات التي تعد خروجا صارخا على تقاليد وعادات المجتمع المصري . ولم تتوقف مطالب المرأة عند هذا الحد بل ... احدى مجلات الدعوة الى حق المرأة في دخول الازهر واخرى الحقه عدم لفتات

---

(١٠٥) المصدر السابق ٢٦ اكتوبر ١٩٤٤ ، السياسة ٢٥ اكتوبر ١٩٤٤
(١٠٦) المصري اول مارس ١٩٤٤ ، السياسة ٢٣ فبراير ١٩٤٤ ،
روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٤ .
(١٠٧) روز اليوسف ٣ مارس ١٩٤٤ .
(١٠٨) روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٤ .

مع بعض الشخصيات العامة حول حق المرأة في دخول الأزهر ونحن نبين آراء طائفة من هؤلاء

توفيق الحكيم : إذا طلبت المرأة في تأسيس جامعة وجيه وكلاكوته ومطالب فإنه لا مانع عندي من التحاقها بالأزهر وأرى أن أنسب كلمة لها هي كلمة المبرمة حتى يمكن أن يتخرج محامية مرعبة أو قاضية شرعية حتى يكون حد بينهم آراء ومعرفة مستويها ويضيف توفيق الحكيم بأسلوب تهكمي إلا أنه يرى أن المرأة قد بالغت في مطالبها لدرجة أن تطالب بدخول الأزهر

أما الأستاذ زهير صبري فقد أيد حق المرأة في أن تدخل الأزهر باعتباره معهدا للعلم أما الدكتور زكي مبارك فقد قال إنني من أشد المؤيدين بفتح أبواب الأزهر أمام الجنس اللطيف .

أما فاطمة اليوسف فقد قالت : لقد قضيت عمري مدافعة عن حقوق المرأة ولا شك أنني أؤيد دخولها الأزهر (١٠٩)

وخلاصة القول أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) قد تركت آثارها في كل نواحي الحياة المصرية سواء أكانت تلك الآثار بالإيجاب أو بالسلب ، حيث قد أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت فجأة وواحدة سواء في مجالات الاقتصادية أو الاجتماعية وما نورده من أمثلة هو من باب الاستدلال وليس من باب الحصر .

ويبدو أن حكومة الوفد قد قدرت خطورة الآثار الناجمة عن الحرب فيما يتعلق بانحراف الأخلاقيات ولذا فقد صدر الحاكم العسكري أمرا بإلغاء البغاء إلا أنه قد استثنى من هذا القرار عوالم للصالات والدومرلات (١١٠) .

وإذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال إلى رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام عن عدد بيوت الدعارة التي أغلقت في جميع

---

(١٠٩) المصدر السابق ١٥ يونية ١٩٤٤ .

(١١٠) الأهرام المصري ، السياسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٢ (أمر عسكري رقم ٣٤٧) .

اسمه العطر وما الذى منحته الحكومة لهؤلاء البغايا كى يصلن الى مستوى الاستقامة ولكى تكون الاسرة المصرية محفوظة فلا يصل اليها شر » (١١١)

ولقد تحاشت الحكومة دفعة ثم اغلاق ٤٠٧ من بيوت العاهرات فى جميع انحاء البلاد تنفيذا للامر العسكرى رقم ٢٤٧ الصادر فى ١١ ابريل ١٩٤٢ ، وقد ارسلت وزارة الشئون الاجتماعية الى كل مديرية بكتاب تطلب موافاتها ببعض التفاصيل عما تعتزم المديرية اتخاذه من الاجراءات بالنسبة للبغايا اللاتى ستغلق بيوتهن . وقد اقترحت بعض المديريات تخصيص مكان لايواء البغايا تحت اشراف البوليس وتزويدهن بالمال من مجلس المديرية او مجالس البلدى حتى يتزوجن او يجدن عملا شريفا (١١٢) ، ولقد اقترحت الحكومة بناء على رغبات مديرى المديريات تأليف لجنة من وزارتى الداخلية والشئون لبحث الطرق التى تسهل للمديريات تنفيذ الامر العسكرى المذكور والتى تكفل سلامة بيوتهن من الفساد ، وحماية الناس مما ينجم عنه من شرور (١١٣)

ويلاحظ ان الحكومة قد حرصت على اصدار القرارات ذات الطابع الجماهيرى حرصا منها على ان يسترد الوفد بعضا من الارض التى فقدها عقب ٤ فبراير . وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أصدر الحاكم العسكرى العام قرارا بالغاء الراقصات على مسارح الصالات (١١٤) ونلاحظ ان حيثيات القرار لم ترجعه الحكومة الى اسباب اسلاميه وانما الى منافاته للاخلاق الطيبة المشوبة من الفساد للنساء وحماية الناس مما ينجم عنه من شرور (١١٥)

وان كانت الحركة العمالية قد اهتزت ثقتها فى الوفد بسبب العديد من الاحداث التى لا تنتهى وبسببه الوفد فقد حرصت الحكومة على كسب هذا القطاع الجماهيرى الهام . ولذا فقد أصدر النحاس باشا قرارا تم بموجب

---

(١١١) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السابعة عشرة - دور الانعقاد العادى الاول - ٢٩ من يونية ١٩٤٢ ص٦١٧ ، ٦١٨ .

(١١٢) نص خطابى مدير الجيزة والفيوم الى وزير الشئون الاجتماعية ملحق بمضبطة النواب الجلسة السابعة عشرة يونيه ١٩٤٢ ص ٥٠ .

(١١٣) مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة ٢٩ يونيه ١٩٤٢ ص٦١٨ .

(١١٤) المصدر السابق ص٦١٧ .

مخصصات الدولة سواء أكانت قطاعات صناعية أو زراعية يعني بجعل الحد الأدنى لأجر العامل في اليوم الواحد خمسة قروش (١١٥)

وما كانت الحكومات التي تعاقبت على الحكم بدءا من سنة ١٩٣٦ قد في كسب ود العمال لأسباب سياسية وحزبية فقد حرصت [illegible] وفد الوفد بدءا من ١٩٣٦ على إقامة نقابة للعمال ترعى مصالحهم إلا أن هذا المشروع قد تعثر إصداره بالرغم من تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بالمشروع وبدءا من حكومة محمود ١٩٣٨ وحتى حكومة حسين سري قبيل حادث ٤ فبراير فقد حرصت كل الحكومات على النظر والتفكير في مشروع تلك النقابة إلا أنه لم تكن هناك محاولات جادة لخروج ذلك المشروع إلى حيز الوجود حتى كانت حكومة ٤ فبراير حيث صدرت العديد من التشريعات العمالية كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات العمالية (١١٦) ، ثم أعقب ذلك قانون التأمين الإجباري ضد حوادث العمل وقانون عقد العمل الفردي وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب (١١٧) .

أما القانون الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد نص في مادته الأولى على [illegible] خاصة عمال وهم الذين يؤدون بمقتضى عقد عمل لقاء أجر مادي سواء أكان هذا العمل يدويا أو عقليا وسواء أكان صاحب العمل شخصا حقيقيا أو معنويا أما في مادته الثامنة فقد حدد الأشخاص الذين لا يندرجون تحت تلك النقابة وهم

ا - موظفو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والبوليس .

ب - عمال الزراعة .

---

(١١٥) المصري – الأهرام ٦ مارس ١٩٤٢ .

(١١٦) نص القانون ملحق بمضابط مجلس النواب – الهيئة السادسة والعشرون – مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص١١٠٢ – ١١٠٥ .

(١١٧) الأهرام ، المصري ١٩٤٢/٩/٦ ، الأهرام ١٩٤٢/١٠/١٣ ، فؤاد سراج الدين ، لهذا الحرب الجديد ص٨٥ .

ح ـ الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب العمال .

د ـ الممرضون وعمال المستشفيات على أن لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن يشتغلوا لهم حسب نوعي مصالحهم المشتركة (١١٨)

وهكذا تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تكوين النقابات وغيرهم بناء على رغبة الحكومة لأن بعض الأعضاء داخل مجلس النواب والشيوخ كانوا يطالبون بحرمان عمال البيوتات (الخدم) من حق تأليف النقابات بحجة أنه ليس من المعقول أن تتدخل النقابة في العلاقة بين الخادم ومخدومه وقد يلجأ الخدم إلى إعلان الإضراب وهذا لا يتفق مع العلاقات العائلية والعادات الشرقية ، وأن السبب الذي يدعو عمال الصناعة والتجارة إلى تأليف النقابات هو حاجتهم إلى الاستقرار النفسي وحمايتهم من أصحاب العمل مع مراعاة أن عمال المصانع والشركات أرفع في مستواهم الاجتماعي من الخدم والطهاة والسائقين . وحرصا من الحكومة على ضمان حق الخدم ومن شاكلهم أضافت الحكومة شرطا يقضي بالاعتراف لهم بحق الدخول في النقابة بشرط ألا تتدخل النقابة في العلاقة بين الخادم ومخدومه ، ولذا فإننا نعتقد أن النقابة قد فقدت أهميتها بالنسبة لتلك الطبقة كما أن الحكومة قد جردتهم من أهم حق من الحقوق النقابية وهو الإضراب ، حيث لا يجوز لهم الإضراب وإن قرروا الإضراب وجب حل نقابتهم » (١١٩) .

ورغم مصادقة مجلس النواب على تمسك الحكومة بحق العمال المخصوصين (الخدم ـ السائقين ـ وغيرهم) في الاشتراك في النقابة على الرغم من أن الأغلبية البرلمانية كانت تميل إلى خروجهم من النقابة وهذه نقطة تسجل للوفد ولوزير الشئون الاجتماعية عبد الحميد عبد الحق الذي نجح بمهارة في إقناع الأعضاء بأن هذا التمييز يعد مخالفا للدستور ولذا فالحكومة لا يمكنها الفصل بين العمال بغض النظر عن نوعية العمل ، ووضع

---

(١١٨) القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب ــ الجلسة السادسة والعشرون ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص٢ ـ ١٢ .

(١١٩) مضابط مجلس النواب : الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يوليه ١٩٤٢ ص١١٤٥ ؛ الجلسة ٣٦ ص١٢٠٦ ــ ١٢١٥ .

يؤخذ على هذا المشروع أنه جرد العمالية من حق ممارسة النشاط السياسي والديني (١٢) . على اعتبار أن مثل تلك المنظمات لا تدخل في الغرض الذي أنشئت من أجله النقابة ، كما أنها حرمت عمال الزراعة من الاشتراك في تلك النقابة على اعتبار أن من حقهم تكوين نقابة خاصة بهم وكان الأولى عدم التفرقة بين العمال الصناعيين والزراعيين ومن هنا فقد فشل العمال الزراعيون في إقامة نقابة ترعى مصلحتهم وتحميهم من بطش أصحاب العمل وفي الوقت الذي حققت فيه نقابات العمال شوطا كبيرا في رفع مستوى العمال وحماية حقوقهم كان العمال الزراعيون يعيشون في ظروف اجتماعية لا تمت بأي حال والحياة الآدمية ويعتقد بعض المؤرخين المعاصرين أن حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات هو خوف أعضاء مجلسي النواب والشيوخ من أن عمال الزراعة قد يعمدون إلى الإضراب مما يشل حركة الاقتصاد ويكون مصدر خطر على البلاد وكذلك يسري الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادئ الشيوعية داخل الريف مما يؤدي إلى إثارة النزاع بين الملاك ومزارعيهم (١٣) . وهذا الرأي يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة على الرغم من أن الأعضاء البرلمانيين (وهم من كبار الملاك) لم يعلنوا هذا صراحة .

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبا لآمال العمال حيث خضعت النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التي تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما نص القانون على أن من حق الحكومة حل النقابة إذا رأت السلطة أنها انحرفت عن الغرض الذي أنشئت من أجله ولهذا فإننا نعتقد أن الدافع وراء اهتمام الحكومة بإقامة نقابة شرعية للعمال كان دائما حرصها في الدرجة الأولى .

واستكمالا لملامح التشريع العمالي فقد أصدرت الحكومة قانونا بتحديد ساعات العمل ، حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن مدة العمل الفعلية ثماني ساعات في اليوم أو ثمانية وأربعون ساعة في الأسبوع ، ومدة العمل ليلا سبع ساعات . ونصت المادة السابعة على أن العمل سبع ساعات

(١٢) المصدر السابق .

(١٣) د. رؤوف عباس . الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ١٩٥٢ ص١٦٦ .

في اليوم في الاعمال الخطرة بالصحة وخمس ساعات اذا كان العمل ليلا .
وقد حدد القانون الاعمال الخطرة أو الضارة بالصحة فيما يلي

أ ـ أعمال المناجم والمحاجر .
ب ـ صناعة المواد الكيماوية والمواد القابلة للانفجار والملتهبة .
جـ ـ صناعة المواد السامة أو الضارة بالصحة .
د ـ شحن وتفريغ الحبوب والمواد الغذائية (١٢٢)

وعلى الرغم من القيود التي فرضت على النشاط النقابي الا انه قد خطا خطوات هامة مع نهايتها سنة ١٩٤٠ حيث كان الاتحاد الدولي لنقابات العمال قد دعا اتحادات العمال أن يرسلوا مندوبيهم في المؤتمر المزمع اقامته في باريس وسافر من مصر وفدان يمثلان اللجنه التحضيرية لعمال القطر مصري ، ومؤتمر نقابات القطر المصري وامكن توحيد الوفدين في وفد واحد حيث نوقشت مشاكل الاجور والبطالة وطرد القوات الاجنبية من وادي النيل وأثر الاستعمار البريطاني على مصير الصناعة وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات واستطاع الوفد المصري ان يحصل من المؤتمر على قرار يندد بالاستعمار في مصر (١٢٣) .

ومع الاقتراب من نهاية الحرب بدت مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة فلقد نشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العديد من المصانع التي تخدم اغراض الحرب ولما كانت على وشك الانتهاء منها فان الوف من العمال الذين يعملون في هذه المصانع سوف يتعطلون عن العمل وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة ولذا فقد اقترحت الحكومه المصريه شراء تلك المصانع وقبلت بريطانيا هذا الرأى مع تحفظ واحد وهو أن يكون للسلطات البريطانيه حق نقل بعض المصانع التي يقتضي نقلها الى الشرق الاقصى (١٢٤) (حيث كانت الحرب ماتزال مستمره)

---

(١٢٢) نص قانون تحديد ساعات العمل ، ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون ٧ اغسطس ص١٢٧٢ ، ١٢٧٣ .
(١٢٣) شهدى عطية الشافعي ـ الحركة الوطنيه ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢ ص١٢٥
(١٢٤) د.هيكل مرجع سبق ذكره جـ٢ ص٢٩٩ .

وبصرف النظر عن المبلغ الذي تدفعه الحكومة البريطانية مقابل تلك المصانع أما كان لبريطانيا أن تتنازل لمصر عن تلك المصانع بلا مقابل وذلك كل التضحيات التي قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب لا مجرد تعويض بسيط لتلك المصانع الصغيرة ؟

ولعل أخطر الآثار الناجمة عن الحرب تلك الحركات التبشيرية والتي أخذت تنتشر وسط صفوف المصريين وفي التجمعات الجماهيرية وخصوصاً في المدارس والمستشفيات ولقد أغفلت السلطات البريطانية أعينها عن تلك المهام الخطيرة في الوقت الذي كانت السلطات البريطانية ترصد كل حركة في المجتمع مما يجعلنا نعتقد بأن هذه الأنشطة كانت تدور في إطار السياسة البريطانية .

ولعل هذا النوع من النشاط قد بدا بصورة أكثر وضوحاً داخل المدارس الأجنبية حتى كان يفرض على الطلاب حضور الندوات التي تمتد لهدم الفرض ومطالبة الطلاب بإعداد بعض البحوث عن موضوعات ذات صبغة تبشيرية مثل سماحة المسيحية وغير ذلك من الموضوعات (١٢٥) . ومما يلفت للنظر انتشار الجماعات التبشيرية وتعدد مسمياتها ولكنها تحمل أسماء ذات طابع ديني مثل جماعة مساعدة الأيتام وجماعة أصدقاء المرضى وغير ذلك من المسميات ولقد سجلت تقارير البوليس السياسي في رصد تحركات معظم تلك الجماعات وخصوصاً علاقتهم بسفارات دول الحلفاء في القاهرة حيث كان زعماء تلك الجماعات يترددون على سفارات فرنسا وأمريكا وانجلترا وخصوصاً في غير أوقات العمل الرسمية (١٢٦) مما يرجح اعتناقها مثل هذا النوع من النشاط بعد حرب من قبل سفراء دول الحلفاء في القاهرة وفي الوقت الذي كان الوفد يتتبع الخصوم السياسيين ويزج بهم في السجون فلا تختفي أو مساءلة غضت الحكومة أعينها عن هذا النشاط الخبيث ومما يضاعف من مسئولية الحكومة أنها كانت على علم من كل تلك التحركات مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب إلى التقدم بسؤال إلى وزير الداخلية حول ما تقوم به

---

(١٢٥) تقارير البوليس السياسي ، محفظة ٤٣ ملف ١ ـ ١٣ وثيقة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ .

(١٢٦) المصدر السابق وثيقة ١٣٢ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٥ .

مستشفى حرمل بالمنشية بين المرضى من الفقراء المسلمين . ولعل اخطر ما في الامر ان الحكومة لم تكتف بهذا الحصر وانما اعلن وزير الداخلية امام البرلمان مستطلع ادارة المستشفى بضرورة ابطال هذا النوع من النشاط (١٢٧) .

ويبدو ان طلبة الازهر كانوا من اوائل القوى التي ادركت خطورة الامر ولذا فقد تقدم بعض الطلاب بعريضة الى رئيس مجلس الوزراء يلفتون نظره الى خطورة الدعايات التي تقوم بها بعض الجماعات وخصوصا وسط المدارس والمستشفيات وطالبت العريضة بفرض التعليم الديني في المدارس وخصوصا المدارس الاجنبية (١٢٨) .

والملاحظ ان الحكومة لم تقدر خطورة الامر حيث لم تتخذ اى نوع من الاجراءات ضد تلك الجماعات ومن الصعب الحصول على احصائية لتحديد حجم الانحرافات التي قامت بها تلك الجماعات نظرا للطابع السرى الذى كان مفروضا على هذا النوع من النشاط ولذا من الصعب الحكم على النتائج التي حققتها تلك الجماعات .

الا ان ما نستطيع ان نجزم به هو مسئولية الحكومة المصرية وتجاهلها من خطورة الامر وبلا اى مساءلة .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا ان نطرح تساؤلا : ما هي العلاقة بين كل ما تقدم وحادث ٤ فبراير ونتائجه السياسية .

ولابد من تقرير حقيقة تاريخية : ان ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارهاب الملك فاروق وكل من تسول له نفسه الخروج من دائرة النفوذ البريطاني لم يكن هدفا بريطانيا وانما يعد وسيلة لاخضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا لخدمة الدول المتحالفة .

---

(١٢٧) مضبطة مجلس النواب الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ تقدم بالسؤال النائب عبد الحميد الرملي ص١٤٨٧ .

(١٢٨) تقارير البوليس السياسي (مصدر سبق ذكره) وثيقة ١١٥ (سرى) .

وبلا شك فقد نجحت السياسة البريطانية في تحقيق أغراضها حيث خضع الاقتصاد المصري لصالح الدول الحليفة .

أما من الناحية السياسية فإن تطبيق الأحكام العرفية في مصر في الوقت الذي لم تتمكن السلطات البريطانية من تطبيقه في بريطانيا ذاتها يعد نجاحا باهرا من وجهة النظر البريطانية . وأيضا من الناحية العسكرية حيث سخرت الإمكانيات المصرية لخدمة القوات المحاربة ومن هنا فقد عاشت مصر وكأنها دولة محاربة في الدرجة الأولى .

ولا يمكن الفصل بين كل ما تقدم والتغيرات الاجتماعية ، وليس من قبيل المصادفة على سبيل المثال أن تقدم حكومة ٤ فبراير على إصدار العديد من التشريعات ذات الصبغة الاجتماعية مثل قانون النقابات ، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك من القوانين التي سبق الحديث عنها إلا لكي تقلل من حجم الآثار التي تركها هذا الحادث وسط جموع الشعب المصري ولذا فإنه لا يمكن الفصل بين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن تلك المظاهر الثلاثة تعد نتاجا مؤكدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ..

***



الفصـــل الثامن

- المسألة المصرية البريطانية على ضـوء التغيرات الجـديدة
- الأطماع البريطانية في مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢
- سـياسة بريطـانيا .
- سياسة بريطانيا العربيـة .

الاطماع البريطانية في مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ .

إن كانت معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا محددا للعلاقات المصرية البريطانية على قيام الحرب العالمية الثانية بعد . من وجهة النظر البريطانية . مبررا مقبولا للخروج على تلك المعاهدة ووقوع العديد من التجاوزات التي ارتكبتها بريطانيا بحجة . دواعي الحرب ، ويمثل الاستثناء على ما حدث في ٤ فبراير بعد انتهاكا قانونيا لنصوص المعاهدة وتدخلا في شأن يعد من أخص شئون السيادة المصرية التي قررتها المعاهدة (١) .

وعلى ضوء كل ما حدث في ٤ فبراير فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية مرحلة الرجوع الى نصوص المعاهدة والذهاب الى مرحلة جديدة تعد في الدبلوماسية المعاصرة شكلا من اشكال التسلط السياسي . والذي ترتب عليه بالضرورة انتهاكا اقتصاديا وعسكريا وأخلاقيا .

والغريب في الامر ان حكومة ٤ فبراير ظلت تسوق العديد من المبررات ليس دفاعا عن سياستها فقط وانما للدفاع أيضا عن سياسة بريطانيا بحجة « حامي الديمقراطية » (٢) وتناست الحكومة ان الاحتلال البريطاني لمصر منذ ١٨٨٢ يعد انتهاكا صارخا لمبدأ الديمقراطية وأي وعود سوف تقدمها بريطانيا تعد من باب السراب الذي لا وجود له . وتمكنت السياسة البريطانية من أن تطبق على مقدرات الشعب المصري وتوجيه الاقتصاد المصري لخدمة أهداف الحرب مما دعا اقتصاديا بارزا كالدكتور عبد الجليل العمري أن يقول في وصف الحالة فقد كان الاقتصاد المصري كشجرة ترعى في أرض مصر ولكن فروعها كانت تظلل خارجها (٣) وهذا ما ضاعف من اعتقادي بأن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وانما كان وسيلة لاخضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا بحجة خدمة الحرب .

---

(١) محمد عبد القادر محنة الدستور ص١٠٤ مرجع سبق ذكره .

(٢) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الرابعة والاربعون ٣١ مايو ـ اول يونية ١٩٤٢ ـ دور الانعقاد الثاني ص١٨٥٠ ـ ١٨٥٦ .

(٣) محمد حسنين هيكل لمصر لا لعبد الناصر الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٢ ص٩ .

ولعل السلطات البريطانية كانت تدرك جيدا ما أصاب الوفد من جراء ٤ فبراير ولذا فقد حرصت على أن تمحو هذا التوهم لدى الجماهير الوفدية الكاسحة ، ولعل من قبيل المصادفة أن ينعم على السفير البريطاني بلقب (لورد) عقب ٤ فبراير وأن يذهب النحاس باشا مهنئا حيث استعرض مع السفير موكب من الجيش البريطاني في ميدان الإسماعيلية (٤)

ويبدو أن النحاس قد أراد أن يناور مناورة سياسية للفت نظر الرأي العام حيث تحدث رسميا مع السفير البريطاني حول اشتراك مصر في مفاوضات الصلح على الرغم من أن مصير الحرب لم يكن قد تقرر بعد إلا أن الحكومة البريطانية لم تجد ما يحول دون اشتراك مصر في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية لن تدخل أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أي شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة المصرية (٥) .

ووفقا للنص السابق فإن الحكومة البريطانية ستبذل كل معونتها ليتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة في جميع مفاوضات الصلح التي تمس مصالح مصر مباشرة فالقيد ينصب على مصالح مصر المباشرة أي أنه فيما عدا مصالح مصر المباشرة لا تسعى بريطانيا حيث لا يكون هنالك مبرر لكي يكون لمصر مكان في هذا المؤتمر وتفسيرا لهذا النص فإنه من المفترض ضمنيا أن يتعرض المؤتمر لمصالح مصر غير المباشرة من غير أن تكون مصر موجودة ، وأكبر مثل على هذا هو قضية السودان ، ووفقا للمبدأ السابق فإن السودان يعتبر قضية مصرية غير مباشرة ولذا ستكون بريطانيا طرفا عن مصر في تلك القضية وهو ما يتعارض تماما مع حق مصر السياسي في السودان .

أما القول بأن حكومة جلالة الملك لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أي شيء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة

---

(٤) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية جـ٣ ص١١٢ ، ١١٥ ، الدستور المصري ١٥ يناير ١٩٤٢ .

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ : الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الثامن عشر ١٦ نوفمبر ١٩٤٢ ص١٣ ، ١٤ .

المصريه فان هذا النص لا يحقق ومصالح مصر الوطنية لأن مصر اما ان تكون وصلت الى ان تمثل فى المؤتمر وهى بذلك موجودة باختيارها عضوا فيه وهذا يمكنها من التحدث عن نفسها وابداء آرائها والدفاع عن مصالحها ، واما ان تكون سلبت الحق فى الاشتراك مصر فى المؤتمر وهنا يكون النص غلطه فى الخطوره لان معناه ان بريطانيا تستبيح لنفسها ان تتحدث عن مصر وان تفاوض عن مصالحها المباشره ، ومصر تقبل ذلك وتكتفى بمجرد ابداء رأيها خارج المؤتمر الامر الذى دعا احد اعضاء مجلس الشيوخ البارزين الى القول ان كان للحماية الخارجية معنى ، فحدثونى ، ما هو هذا المعنى اذا لم يكن ان دولة تتحدث عن اخرى وتتفاوض فى مصالحها (٦) ،

ومزيدا من احراج الحكومة فقد اجمعت المعارضة على ان مطالب مصر واضحة لا غموض فيها ولا تحتاج الى مؤتمرات لحلها وهى الجلاء عن مصر والسودان وبذلك تكون قد قطعنا خطوات كبيرة لتحقيق مصالح مصر (٧) .

وعلى الرغم من ان مصر كانت تتطلع الى اليوم الذى تتحرر فيه من قيود التبعيه البريطـــانية الا ان حكومه الوفد قد سمحت لاستخدام بعض الخبراء الانجليز فى مجال الاقتصاد مما كان سببا فى تفاقم حالة القلق لدى المصريين وخصوصا وان مصر فى تلك الفترة كان لديها المجلس الاقتصادى الاعلى وهو هيئة رسمية تضم مجموعة من الخبراء المختارين فى المسائل المالية والاقتصادية ولدى مصر ايضا اللجنة المالية بوزارة المالية ، واللجنه المالية فى مجلس النواب ومثلها فى مجلس الشيوخ ولدى مصر ايضا طبقة عظيمة من رجال المال و الاعمال الذين يتولون فعلا مشروعات ومؤســسات ماليه واقتصادية فهذه الهيئات وكل تلك المؤســسات سواء كانت رسميه أم غير رسمية الا يوجد فيها من يصلح من تسترشد به الحكومة ؟ (٨) .

---

(٦) مضبطـــة الشيوخ الجلســـة الثالثة ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ ص٥٢ ، ٥٣ من كلمة الشيخ محى الدين بركات .

(٧) المصدر السابق ص٥٤ ، محمد محى الدين بركات صفحـــات من تاريخ القاهرة سنة ١٩٦١ ص١٥٦ .

(٨) المصدر السابق الجلسة الخامسة والاربعون ١٥ يولـــيه ١٩٤٣ ص٨٦٩ من كلمة الشيخ عبد الرحمن الرافعى .

وهذا ما يدعونا الى القول بأن ادخال حمزة الشطير بحجة اصلاح الخلل في الاقتصاد المصري يعد سياسة بريطانية تقصد بها تطويع الاقتصاد المصري وتوجيهه بما يخدم المصالح البريطانية حيث تشير مذكرات رئيس البوليس السياسي الى تعدد المطالب البريطانية وتنوعها في كل مرافق الحياة المصرية وكانت كل المطالبات تجمع في مكتب رئيس الحكومة حيث تصدر أوامره الى كل الجهات موضع الاهتمام البريطاني وفي كثير من الاحيان كانت تصدر الاوامر من السفارة باسما لتنفيذها حتى لا يقع في حرج اذا ما بحث بمذكرة البريطانية (٩) .

وعلى الرغم من التحالف القائم بين بريطانيا وامريكا وحصول الاخيرة على قدر من الامتيازات التي تتمتع بها بريطانيا داخل الاراضي المصرية الا ان السفير الامريكي (كيرك) قد طلب من ايدن وبطريقة ودية محاولة كسب ود الملك فاروق وترضية خاطره بسبب ما لحقه من جراء ٤ فبراير وأضاف السفير الامريكي بأن المعاملة الخشنة التي تعامل بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديو عباس حلمي لم تسفر الا عن تحويله الا كاره لكل ما هو بريطاني ، وعلى حد تعبير السفير الامريكي ان الصراع الدائر بين بريطانيا والملك فاروق يجعلها تسير على الحبال بصورة خيالية لعبة (١٠) .

ولعل الحكومة البريطانية في محاولة منها للوقيعة بين الشعب المصري والملك فاروق فقد اشاعت من خلال البيانات التي صدرت بصفة رسمية من الخارجية البريطانية بالروح المعنوية العالية ورباطة الجأش التي يبديها المصريون وخصوصا في الازمات العصيبة (١١) . وفي الوقت نفسه فقد شككت في نوايا القصر على اعتبار انه يأخذ موقفا معاديا للشعب المصري من خلال تأييده الواضح للمحور (١٢) .

---

(٩) مذكرات اللواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(١٠) الوثائق الامريكية برقية رقم ٢٤٤ من كيرك الى حكومته ١٣ ابريل ١٩٤٣ .

(١١) الاهرام ، المصري ١١ مايو ١٩٤٣ .

(١٢) محسن محمد التاريخ السري لمصر ص٤١٠ .

وتحدث الصحافة البريطانية مشيدة بأهمية الدور المصري حيث كتبت « التايمز » ٢ أغسطس ١٩٤٢ » تقول « أن كثيراً من الناس لا يدركون مطلع ما تدين به الجيوش البريطانية في مصر للحكومة المصرية فقد وضعت موانى البلاد ومطاراتها وطرقها وكل مواصلاتها تحت تصرف الجيوش المحالفة ، وظل المستر تشرشل حتى مر بالقاهرة في رحلته الاخيرة « أن مصر ولو أنها كانت لاتزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال أنها لم تقم بدور مهم ومشرف لا في دفاعها عن نفسها فحسب بل في الصراع العالمي الذي أخذ الآن يتقدم تقدماً عظيما نحو نهايته (١٣) .

وبالرغم من كل التصريحات التي أطلقها الساسة الانجليز والتي تشيد بموقف مصر وشجاعة حكومتها الا أن بريطانيا لم تقدم بديلا مرضيا لحل القضية الوطنية التي بحثتها أحداث الحـــرب ولم تعتد الحكومة المصرية الوسيلة التقليدية في الاشادة بمبدأ الديمقراطية التي تحارب من أجلها الدول المتحالفة ضد الفاشية والنازية (١٤) .

ولعل ما تعرضت له مصر منذ سنة ١٨٨٢ ما يقف دليلا على عدم صدق بريطانيا بصرف النظر عن مبدأ الديمقراطية أو الفاشية . ومبالغة من الحكومة المصرية في صدق نواياها تجاه بريطانيا فقد زج بالعديد من المصريين في غياهب السجون وبلا أي محاكمة ولعل هذا في حد ذاته يعد تناقضا صريحا لفكرة الديمقراطية وعملا بمبدأ الديكتاتورية ووفقاً لما أعتقد في كل التصريحات التي أطلقتها الدوائر البريطانية كانت من قبيل ترضية خاطر المصريين ويبدو مما أعلنه المستر تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) ما يؤكد وجهة نظرنا حيث أعلن « أننا مسئولون طيلة الحرب عن المحافظة على العلاقات الطيبة مع الدولة المصرية التي وقتها شر أعداء الدول الايطالية والالمانية (١٥) .

---

(١٣) عبد الرحمن الرافعي : مرجع سبق ذكره جـ٣ ص١٣٦ .

(١٤) الوفد المصري ١٩٤٢/١١/١٤ ، ١٩٤٢/١٢/٩ .

(١٥) مجلة روز اليوسف ١٩٤٤/٥/١١ .

وهذا التصريح متناقض مشكل وصريح مع ما سبق أن أعلنه تشرشل مرارا وهو يثني على موقف مصر أمام العالمين ، ذلك الموقف الرائع الذي لولاه لتغير مصير الحـــرب وسجل ذلك الحلفاء في بيان تشرشل لأن تلك الحـــرب التي كسب خوضها ظفرا في الصحـــراء الغربيـــة لم تكن من أجـــل مصر بدليل عبارات الشكر التي بعث بها عدد كبير من الساسة الإنجليز والتي تشيد بمساعدة حلفائهم المصريين . فليس من المعقول أن يتولى رجل الدفاع في بيتك ثم يشكرك لأنك أتحت له فرصته ولو أنه كان يدافع عنك لما رضي بأن من وقوفك إلى جانبه ؟ ولكن كان يدافع عن نفسه وهو في بيتك وكان من واجبه أن يشكرك لأنك ساعدته ونجدته (١٦) . فانجلترا لم تكن تدافع عن مصر وإنما كانت تدافع عن امبراطوريتها ، ومصر تستحق الشكر لأنها جعلت هذا الدفاع ممكنا بتركها أرضها وكافة مواصلاتها وتقديمها قوت يومهـــا إلى قوات الحلفاء ولم يكن هذا ممكنا إلا إذا كانت هنـــاك حكومة مصرية تتعهدها بريطانيا وسيلة لتحقيق كل أغراضها ولذا فإن ما حدث في ٤ فبراير ليس أمرا عابرا وإنما كان استراتيجية بريطـــانية واضحة المعالم والأهداف .

ويعلق الدكتور أحمد ماهر على البيان السابق للمستر تشرشل قائلا إنني لا أجد مسوغا لأن يمتن على مصر لوقايتها من اعتداء المحور لأن المعاهدة المصرية البريطانية تحتم أن تشترك مصر وبريطانيـــا في صد الهجوم الذي يشن عليه . أما في هذه الحالة التي لم نكن طرفا فيها فلم تكن مصر إلا ميدان حرب بين بريطانيا والمحور (١٧) .

وقد علق أحد زعماء الأحزاب السياسيـــة المعارضة بقـــوله إن تصريح المستر تشرشل مسألة معروفة في السياسة البريطانية التي كثيرا ما تلجـــأ إلى هذه الوسيلة لأغراض سياسيـــة ترمي إليها (١٨) .

---

(١٦) من بيان أحمد ماهر ردا على ما أعلن تشرشل بمجلة روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤ .

(١٧) مضابط مجلس الشيوخ ــ الجلسة الرابعـــة والأربعون ٨ مايو سنة ١٦٤٤ ص٣١٨ ، ٣١٩ ، روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤ .

(١٨) مضابط الشيوخ المصدر السابق من كلمة حافظ رمضـــان رئيس الحزب الوطني .

ولعل الغرض من اعلان تشرشل ان يقلل من الآثار السياسية التي تدفع اليها مصر مقابل وقوفها بجانب الحلفاء .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا القول لقد كان التدخل البريطاني السافر في ٤ فبراير ١٩٤٢ فرصة لكي تحقق بريطانيا كل اغراضها مما يؤدي الى استمرار الاوضاع المصرية بحيث تطويع الاقتصاد المصري لخدمة الحلفاء .

وقد نجح لامبسون في تحقيق كل الاغراض أعظم نجاح كما أن ما حدث في ٤ فبراير اتاح للنحاس الفرصة لكي يحد من سطوة القصر وهيبته وعدا مما ضاعف من حدة الصراع القائم بين القوتين ولا يتورع النحاس من أن يقدم نقدا مريرا للملك مطالبا اياه بتغيير موقفه تجاه الحلفاء . وأصبح النحاس انه مصمم مادام رئيسا للوزراء على ان تكون مصر قاعدة آمنة مستقرة حتى يتمكن الحلفاء من تحقيق النصر مما اثار هذا النحاس سخرية الملك فاروق الذي امل أن بريطانيا لن تقف دائما الى جانب النحاس فلقد خذلته سنة ١٩٣٧ . وبما ان حديث فاروق كان يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة فلقد اجاب النحاس بأنه لا يعبأ بما يفعله البريطانيون سواء أيدوه أم خذلوه وانه يلتزم معها بالمساعدة وان مهمته بسيطة القضية وهي الحفاظ على الديمقراطية وهنا يثور الملك متهما النحاس صراحة بأنه يتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية للغاية (١٩) .

ويبدو ان الانتصارات التي احرزها الحلفاء وعلى كل جبهات الحرب كانت سببا كافيا لكي يبدى الملك مزيدا من التعاطف مع قضية الحلفاء ولعل احمد حسنين ، رئيس الديوان ، قد لعب دورا هاما في اقناع الملك بوجهة النظر تلك حتى يبدو امام بريطانيا كأنه بديل معقول عن الوفد (٢) .

ولعل القصر قد قطع شوطا كبيرا في اقناع بريطانيا بالتحول عن سياستها التي تهدف الى محاصرة الوفد الى اقصى حد ممكن ، وبالرغم من أن الوفد قد استنفد كل امكانياته منذ ٤ فبراير الا ان الحكومة البريطانية اعتقادا

---

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٧٢ من لامبسون الى حكومته ٥ مارس ١٩٤٣ .

(٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة

مهما كان لوعد قد حيء به لاداء مهمة محددة فلابد من استمرار فترة حكمه الى أقصى حد ممكن .

وتسير الوثائق الامريكية الى أن بريطانيا قد نجحت الى حد كبير في استمرار حكومة ٤ فبراير سواء في الاوضاع السياسية أو الاقتصادية ونشير نفس المصدر الى أن شعورا وطنيا قويا يسود البلاد وقد يجد له متنفسا بشكل أو آخر قبل مرور وقت طويل على انتهاء أن الحكومة الحالية غير قادرة على الترميم بكفاءة بين المطالب البريطانية والقلاقل الداخلية التي تسود البلاد (٢١) .

ولعل حكومة ٤ فبراير قد أدركت الاعيب السياسة البريطانية وخصوصا بعد انتصارات العلمين ونزول القوات الامريكية في شمال افريقيا حيث ساد الاعتقاد بأن خط الحرب قد ابتعد عن مصر الى غير رجعة مما دفع النحاس الى أن يصرح بمطالب مصر القومية مؤكدا على ضرورة الاستقلال وبذل أعظم اهتمام بحماية المصالح الوطنية الا أنه قد اعترف بأن انجلترا لم تقصر في أي وقت من الاوقات مهما كان عصيبا في مراعاة أقصى احترام لاستقلال مصر وحمايتها (٢٢) .

والملاحظ على تصريح النحاس أنه أراد أن يتطلع على المعارضة ما تدعيه نفسها من الزعامة الوطنية ولعله كان يهدف أيضا الى أن يذكر بريطانيا بأن لوفد مايزال القوة السياسية القادرة على التأثير في المجتمع المصرى .

وفي الوقت نفسه فان اعلانه عن الاستقلال لم يكن واضحا بل اتسم بالمراوغة حيث اعترف بأن بريطانيا قد احترمت استقلال مصر وبذلت أعظم اهتمام لحمايتها . ولو كان النحاس صادق النية لتقدم رسميا بمطالب البلاد لدا فاننا نعتقد أن ما أعلنه النحاس لم يكن الا من باب تهدئة المشاعر القومية قطع الطريق على أحزاب المعارضة والتي نجحت في استثمار حادث ٤فبراير نظم نجاح .

---

(٢١) وثائق الخارجية الامريكية تقرير برقم ٤٨٣ من كيرك الى حكومته ٢ سبتمبر ١٩٤٣ .

(٢٢) المصرى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣ .

وعلى ما تقدم فان الحكومة البريطانية قد اتخذت من الحرب العالمية الثانية فرصة لمزيد من السيطرة على مصر وبدا واضحا أهمية الدور الذي لعبته مصر من خلال الصراع العالمي سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا فلم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا الخروج من مصر طواعية ولعل احدى الصحف البريطانية أدركت هذا المعنى عندما ... أن المهمة الشاقة التي تواجه بريطانيا حاليا هي صيانة المصالح الجوهرية التي تحتمها المهمة في عنقها لصالح الامبراطورية البريطانية غير أن الاحوال قد تبدلت تبدلا تاما ولا سبيل للعودة الى النظام الذي كان قائما قبل الحرب هو نصف الطريق (٢٢) .

وبالرغم من تعدد العوامل الموضوعية التي أوصلت مصر الى هذه الدرجة من التردي الا أن حادث ٤ فبراير وما ترتب عليه من أحداث يعد الاساس الذي تفجرت منه قضية الصراع والذي حمل ابعادا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد يبدو أن موقف الوفد يعد غريبا بعض الشيء حيث اتسم موقفه بالسلبية الا أن هذا الموقف لا يصعب تفسيره وانما هو يتطابق الى حد كبير مع الظروف الموضوعية والتي أتت بالوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ويتطابق أيضا مع تركيب الوفد الاجتماعي وتكوينه السياسي فبعد أن كان الوفد قائما على أساس الطبقة الوسطى بدأ كبار الملاك وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة يحكمون قبضتهم على سياسة الوفد ويلاحظ على أول ما تهتم به تلك الطبقة هو حماية مصالحها بصرف النظر عن القضية القومية ولذا فقد اتسمت سياسة الوفد طوال وجوده في الحكم عقب ٤ فبراير بنوع من المهادنة . أما طبقة العمال والفلاحين والطبقة الوسطى فلم يكن في استطاعة تلك الطبقات أن توجه سياسة الوفد العامة . ولعل السبب في هذا هو ما أصاب تلك الطبقات من انقسامات وما ترتب على ذلك من اختلافات بسبب تباين وجهات النظر حول ما حدث في ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من انقسام الوفد وخروج مكرم عبيد

وليس في موقف الوفد مع كل هذه التناقضات غرابة فهو لم يكن حزبا عقائديا صلبا كما ينبغي أن تكون الاحزاب بل تتنازعه من الاتجاهات الطاغية بين أعضائه التناقضي مع التقسيم والتي اتفقت مع ظروف الحكم في ٤ فبراير

---

(٢٢) صحيفة السياسة أول ديسمبر ١٩٤٤ نقلا عن صحيفة « التيمس » .

رصيد كبيرا من التأييد الشعبي وجعلته منطقا عن جماهير الشعب المصرى لتعبر عن مهم المضمون الاجتماعي للثورة (٢٤) .

ومن العوامل الموضوعية التى ساعدت من سمعة الوفد فى البداية أنه تأسس فى ظل الصراع الدائر ضد الاحتلال مما أكسبه تقديرا حافلا من الشعبية إلا أن معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من سياسة الهادنة ومحاولة الوصول الى الحكم بكل الوسائل بما فى ذلك الاستعانة بالمحتل لتحقيق هذا الغرض من أهم العوامل التى أدت الى انصراف الجماهير عن تلك المؤسسة السياسية الوطنية .

وما أن أقيل الوفد فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ حتى عاد الى موقفه التقليدى وهو معارضة السياسة الانجليزية مما افقده القدرة على التأثير فى المجتمع ولا تتورع احدى الصحف الوفدية متزعمة ان « الآن » هو وقت المطالبة بتحقيق الامانى الوطنية وتضيف نفس الصحيفة اذا كانت بريطانيا قد شغلت فى الماضى بمسائل الحرب شغلا حال دون ان توجه اهتمامها الى المسائل المعلقة بينها وبين مصر فان اهتمامها بمسائل السلم كمسائل بولونيا ويوغسلافيا وغيرهما يجعلنا نعتقد أن من امكانها أن تجد الوقت الكافى للنظر فى مطالب وفى امانينا القومية (٢٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه هل لم تكن بريطانيا تهتم بمسائل مثل بولونيا ويوغسلافيا وغيرهما من فبراير ١٩٤٢ وحتى اقالة الوفد فى اكتوبر ١٩٤٤ ؟ ولذا فاننا نعجب لمواقف الوفد حينما يكون خارج الحكم وتركه هذه الفرص فى الكفاح النضالى حينما يكون داخل الحكم .

وتبدو تلك الملاحظة ليس على الوفد فقط وانما على غيره من الاحزاب التى تولى الحكم ، حيث تتسابق الى التسابق ضد الاحتلال والتقرب اليه أما التى خارج نطاق الحكم فدورها التقليدى هو المزايدة وسن الحملات ضد

---

(٢٤) د عاصم الدسوقى مصر فى الحرب العالمية الثانية ص١٤١

(٢٥) صحيفة المصرى ١٩٤٥/٣/٨ .

الاحتلال ، ولعل في حديث الدكتور احمد ماهر ما يقوم دليلاً على هذا الاعتماد فلقد سرب كل الصحف بياناً خطيراً لرئيس الحكومة حول العلاقات المصرية البريطانية قال فيه انني اصرح بانه اذا ما ترك الامر لنا ما امنا ان نختار حليفاً او صديقاً الا انجلترا ، ذلك لان مصالحنا المشتركة تمضي تماماً مع ما تطلبه انجلترا من مصر وهو حماية قناة السويس وطريقها الى الشرق وهذا هو كل ما تريده مصر ، ولذلك لا اجد غضاضة في ان اقول ان سياستنا قائمة على التمسك بصداقة انجلترا والاعتماد عليها (٢٦)

ومن المؤكد ان هذا التحول الغريب في سياسة الدكتور ماهر يعد تناقضاً واضحاً في اتجاهات السياسة عدها بعض اعضاء مجلس النواب تراجعاً واضحاً في سياسة الدكتور ماهر لان مصر قد بذلت كل ما في استطاعتها وعلى بريطانيا ان تثبت حسن نواياها ، وان رئيس الحكومة احمد ماهر طالما اعترض على مطالب انجلترا من مصر فما هو المقابل الذي اضطر رئيس الحكومة الى التحول عن رايه السابق (٢٧) ·

وجرياً على سياسة الزلفة فقد تقدم الوفد بمذكرة للسفير البريطاني (٤ يولية ١٩٤٥) على غرار المذكرة التي قدمها الوفد (١٩٤٠) وهي تتناول المسائل المعلقة بين انجلترا ومصر واهمها مستقبل السودان وطلب الجلاء العسكري عن مصر (٢٨) ·

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية قد خاب من ثقل التبعة الملقاة على كاهل الحكومة المصرية وخصوصاً بعد ان ابتعد الخطر عن مصر والتي كانت تعتبرها بريطانيا ذريعة تحول دون الحديث عن اي مطالب وطنية · ونظراً لاهمية تلك القضية فقد تقدم اعضاء مجلس النواب المصري الى رئيس

---

(٢٦) المحاضر الكاملة المصري ، الدستور ٨/٢/١٩٤٥ ·

(٢٧) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد الرابع ٧ ... ١٩٤٥ ص٣٣٠ ·

(٢٨) د· احمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص٨٣ ·

الوزير ، تحمص موقف الحكومة إزاء تعديل معاهدة ١٩٣٦ وعن الصعوبات التي تجدها في هذا السبيل (٢٩) .

ويعد تصريح محمود فهمي النقراشي في هذا الصدد أول تصريح من مسئول رسمي يلخص مطالب مصر القومية حيث أعلن أن لم يعد هناك أي سبب يحول دون جلاء القوات الأجنبية عن مصر ، وأن وحدة وادي النيل بمصره وسودانه حق وصميم رغبات أبناء الوادي جميعا (٣٠) .

وبالرغم من أهمية هذا التصريح إلا أنه لم تواكبه أية خطوة عملية لتحقيق هذا الغرض مما حدا ببعض أعضاء مجلس النواب إلى اتهام الحكومة صراحة بالتقصير لأنها لم تفاتح بريطانيا في أمر تعديل المعاهدة وتساءل أحد النواب : هل قام الجانب البريطاني بتنفيذ ما ميزته به المعاهدة من قيود ثقيلة إلى جانب المكسب الضخم الذي حصل عليه ؟ لم يمر إلى الآن رئيسا واحدا من رؤساء الحكومات جابه الرأي العام بأمر تدخل الانجليز في شئوننا الداخلية وإذا أردتم أمثلة على هذا التدخل فلعل أبرزها جميعا هو ذلك الحادث الذي روع البلاد يوم أن ذهبت الدبابات الإنجليزية إلى أعز مكان عند المصريين كي تقدم إنذار غاشما (٣١) .

ولعل طرح قضية العلاقات المصرية البريطانية للمناقشة أمام البرلمان المصري قد عبرت عن قدرا كبيرا من الغضب داخل نفوس الأعضاء ويبدو أنها كانت فرصة للنيل من معاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أن المفاوضين لها قد اعتقدوا أنهم مسئولون دون تدخل بريطانيا في الشئون المصرية (٣٢) .

إلا أن الواقع العملي قد أكد عكس هذا المفهوم حيث تدخلت السلطات البريطانية في سن العديد من التشريعات التي تتعلق بالجيش والاقتصاد وتعيين الوزراء أو إقالتهم ولعل أهم التشريعات التي تدخلت فيها السياسة

---

(٢٩) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الرابعة والثلاثون ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ ص١٦٢٢ تقدم السؤال النائب نور الدين طراف .

(٣٠) نفس المصدر السابق ص١٦٢٥ .

(٣١) نفس المصدر ص١٦٢٦ .

(٣٢) المصري ٢٠/١٠/١٩٣٧ .

للسياسة الوطنية ان الاستعمار البريطاني قد حال دون صدور قانون محاكمة الوزراء وهو الذي حال ايضا دون صدور قانون التحديد الاداري وهو الذي لم يوافق على قانون اجبار الشركات على استعمال اللغة العربية (٣٣) .

ويبدو الامور اكثر غرابة اذا ما علمنا ان مصر قد انضمت الى معاهدة التعمير (١٩٤٣) وبمقتضاها ساهمت مصر بـ ١٪ من دخلها القومي للمساهمة في اعادة تعمير الدول التي دمرتها الحرب (٣٤) .

وبالرغم من التضحيات التي قدمها الشعب المصري طوال سنوات الحرب الا ان السياسة البريطانية الماكرة اخذت تسوف وتماطل وعلى الفور برزت المسالة الوطنية على سطح الحياة السياسية في مصر ولم يمض وقت طويل حتى ادركت الجماهير المصرية ان حكومة النقراشي تسوف وانتشرت بين الناس عبارة ، سياسة الصمت ، التي تتبعها الحكومة ولا تحرك النقراشي لم يبد قولا يردده الا انه ينتظر ، الوقت المناسب ، فاطلقت عليه الجماهير والصحف ، رجل الوقت المناسب ،(٣٥) وزادت لهجة المطالبة وانتشر السخط وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع وترديد هتافات مطالبة ضد الاحتلال والحكومة [illegible] مما دفع من احراج الحكومة ودفعها الى التحرك ضمن حدود غير مجدية حيث ارسلت الى الحكومة البريطانية مذكرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ذكرت فيها ان انتصار الحلفاء في الحرب يجعل الكثير من احكام معاهدة ١٩٣٦ لا مبرر لها ثم ذكرت ان وجود القوات الاجنبية في مصر يجرح الكرامة الوطنية ولا يستطيع الشعب المصري الا ان يعتبره دليل محسوس على الريبة ، وان الحكومة البريطانية ذاتها لا تجد مبررا لها ثم طالبت المذكرة في نهايتها بتحديد موعد قريب لكي يذهب وفد مصري الى لندن للمفاوضة في اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ (٣٦) .

---

(٣٣) مضبطة مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والثلاثون ٧ اغسطس ١٩٤٥ ص١٩٢٨ .

(٣٤) المصدر السابق ، الجلسة الثالثة ـ دور الانعقاد غير العادي ١٥ اكتوبر ١٩٤٥ ص٥٤ .

(٣٥) المصري والكتلة ، اللواء الجديد ٢ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٣٦) نص المذكرة ، الاهرام ، المصري ، السياسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥

وتلكأ الرد البريطاني أكثر من شهر ثم جاء في ٢ مارس ١٩٤٦ ليقـــول ان المبادىء الاساسيه التي قامت عليها المعاهده البريطانية المصريه سليمه في جوهـــرها وان سياسة حكومة جلالة الملك ان تدعم بروح الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطوريه في أثناء الحرب . . وصرح الرد البريطاني ان الحكومه البريطـــانية لديها الاستعداد لاعادة النظر مع الحكومة المصرية في احكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة (٢٧) .

وعلى اثر اذاعة مذكرة الحكومة البريطانية بدى للرأى العام مبلغ سوء نية الانجليز نحو مصر واصرارهم على ابقاء معاهدة ١٩٣٦ كاساس للعلاقات بين البلدين ، وكان انتهاء الحرب العالمية الثانية والتضحيات الباهظة التي قدمها الشعب المصرى ، واعلان ميثاق الاطلنطى ، والحريات الاربع والمبادىء الحديثة التي اقرها ميثاق الامم المتحدة كل اولئك لم يغير من سياسة الانجليز الاستعمارية حيال مصر وهنا تدخل الحركة الوطنية المصرية دوراً جديداً وهاما يتفق واهمية تلك المرحلة الراهنة .

سياسة بريطانيـــا الحربيـــة .

ولقـــد كان من بين الدوافع التي حدت ببريطانيـــا الى ارتكاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ هو رغبتها في تولى حكومه مصرية تتمتع بثقتها وخصوصا عندما تدهور موقف بريطانيا العسكرى في ميادين اوربا والشرق الاوسط ، ونظراً لاهمية موقع مصر الاستراتيجى باعتبارها من أهم قواعد بريطـــانيا العسكرى في الشرق الاوسط . وفي الوقت الذى كانت بريطانيا تفكر في اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان اساس هذه الخطه يدور حول احكام سيطرتها على الشرق الاوسط الذى صار مركز الثقل في السياسة العالميه . كان من الضرورى لبريطانيا ان تطمئن الى اخلاص الحكومة القـــائمه في مصـــر حتى يمكن ان تتعاون معها في تنفيذ هذه الخطه .

---

(٢٧) مضابط مجلس النواب . مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ يناير ١٩٤٦ ص٨٤٥ .

وسرت إحدى الصحف البريطانية مقالا تحت عنوان « اعادة بناء الشرق الاوسط » أشارت فيه الى أن حماية المصالح الجوهرية في الشرق الاوسط ضرورة بريطانية تحتمها حاجة الامبراطورية ، والامل الوحيد في نجاح تلك الفكرة هو انشاء هيئة سياسية مستمرة الدعائم في الشرق الاوسط ، تكون مهمتها المحافظة على صيانة المصالح البريطانية وليست هناك وسيلة مختصرة توصلنا الى اعادة بناء الشرق الاوسط الا اذا عولجت أسباب القلق وعدم الاستقرار (٣٨) .

ولعل هذا التصور الذي أشارت اليه الصحيفة البريطانية قد سبق العديد من الدراسات البريطانية وأخذت السياسة البريطانية تعمل على تنفيذ خطتها مدفوعة في ذلك أولا وقبل كل شيء الى تحقيق مصالحها الخاصة وليس من قبيل الصدفة عودة النحاس باشا الى الحكم في ٤ فبراير وقيام نوري السعيد في الحكم بالعراق في اكتوبر ١٩٤١ عقب تمكن بريطانيا من اخماد ثورة رشيد على الكيلاني ، ولا عجب أن يكون النحاس ونوري السعيد الداعيين الرئيسيين للوحدة العربية فقد حصل كل منهما على منصبه نتيجة للتدخل البريطاني وكان كلاهما طموحا في أن يرفع من مركزه بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة في مجال أوسع وعلى ذلك كان من المناسب أن يعتنق كلا منهما فكرة الوحدة العربية التي يرجع الالهام بها الى بريطانيا (٣٩) .

ولما كانت بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسة لذا كان من الضروري وجود حكومة مصرية موالية لبريطانيا ، ولعل رغبة بريطانيا في تحقيق هذه السياسة قد تلاقت الى حد كبير مع مصالح الوفد والذي كان يسعى الى تحقيق انتصار عربي يعوض بعضا من شعبيته التي افتقدها منذ ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد شهدت مصر ما بين الحربين تقدما في الوعي المصري وتقدما سياسيا كبيرا أدى الى قيام عدة ثورات متتالية في مختلف البلاد

---

(٣٨) السياسة المصرية الاول من ديسمبر ١٩٤٤ نقلا عن صحيفة « التيمس » البريطانية .

(٣٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص١٩٥ ، أحمد طربين الوحدة العربية ص٢٥٠ .

العربية بالاستقلال (٤٠) ، وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم الامة العربية وخاصة عقب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي عرفت بتوزيع ممتلكات الامبراطورية العثمانية بين مناطق نفوذ فرنسية وأخرى بريطانية . وتعد قضية فلسطين محور العديد من الانتفاضات والثورات التي اندلعت العربية لتجسيد وحدة مصير الامة العربية . وتبادل الرأى في المصالح المشتركة وأهمية العمل العربي الموحد وراد الشعور بالروح القومية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) مما دفع البعض الى التفكير في اقامة نوع من الاتحاد بين الشعوب العربية في الوقت الذى كان العالم العربي يشهد دعايات دول المحور بتأييد الاماني العربية في التحرر من النفوذ الاجنبي . وتصريحات الحلفاء المضادة التي تبشر العرب بتحقيق آمالهم في قيام وحدة اوثق بين شعوبهم (٤١) .

ولعل كل هذه الاحداث قد دفعت بريطانيا الى ان تصدر في ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ على لسان وزير خارجيتها انطوني ايدن تصريحا تعلن فيه تأييدها لاماني بعض المفكرين العرب في قيام وحدة بين شعوبهم ، وانها لذلك ستؤيد تأييدا كاملا اى مشروع ينال اجماع العرب في هذا الشأن (٤٢) .

وعلى اثر هذا التصريح مشطت الصحف المصرية والبريطانية الى نشر العديد من المقالات والآراء الداعية لاقامة اتحاد فيدرالي عربي شبيه بنظام الولايات المتحدة الامريكية (٤٣) .

---

(٤٠) اهمها على سبيل المثال ثورة مصر الشعبية سنة ١٩١٩ ، وثورة العراق سنة ١٩٢٠ ، وثورة سوريا ولبنان سنة ١٩٢٥ وثورة فلسطين الاولى سنة ١٩٢٠ ثم ثورتها الثانية ١٩٣٦ ثورة المغرب ضد الظلم الفرنسي والاسباني وثورة ليبيا ضد الاستعمار الايطالي ١٩٢٢ .

(٤١) لوكاز هيرزويتز الرايخ الثالث والشرق العربي ص٢٤٤ د محمد شهاب المنظمات الدولية القاهرة ١٩٧٦ ص٤١٧

(٤٢) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص٢١٢ ، د.محمد شهاب المنظمات الدولية ص٤١٧ مذكرات حسين مؤنس ص١٩٥

(٤٣) الاهرام الاول من يونية ١٩٤١ ، المصرى والمقطم ٢ يونية ١٩٤١

ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا التصريح الى عدة أمور من أهمهـــا

أولا : التصفية على ما بقي لتركيا من نفوذ من منطقة الشرق الاوسط

ثانيا : أن تتزعم بريطانيا حركة الوحدة العربية من خلال القاهرة أو بغداد وكانت تطمع في أن يتزعم نوري السعيد الوحدة العربية ·

ثالثا : امتصاص غضب الامة العربية عن طريق بعض الوعود التى تتفق الى حد كبير مع أماني العرب ويلاحظ أن اهتمام بريطانيا بفكرة الجامعة العربية قد سبقتها عدة دعوات من بعض المفكرين العرب وكان الهدف من وراء مثل تلك الدعوات ايجاد جبهة متحدة ومترابطة ضد خطـــر الصهيونية في فلسطين (٤٤) وعندما وجدت بريطانيا أن مصالحها تتطابق مع تلك الدعوة فانها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتفق مع الرغبة العربية ، فقد كان الشغل الاول لبريطانيا في تلك الفترة هو أن تسترد تعاطف العرب في وقت كانت توشك كل الدول العربية على أن تنفض يدها من سيرها في فلك بريطانيـــا حتى كانت ثورة العراق قد أخمدت وكانت القوات الالمانيـــة على أبواب مصر تهددها وتنشر الرعب والقلق في نفوس الكثيرين وكانت الدعاية الالمانية في أوج عظمتها ، ومن هنا كانت السياسة البريطانية تبحث عن فكرة جديدة لتجمع بها شمل العرب ولعلها قد وجدت في فكرة الجامعة العربيـــة ما يتفق ومصالحها الاستراتيجية ·

وليس هناك ما يؤكد بأن فكرة الجامعة العربية قد حققت أطماع بريطانيا بل ثمة دلائل تشير عكس ذلك الامر الذى دعا أول أمين للجامعة العربيـــة (عبد الرحمن عزام) الى الاعتراف بأن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن حيث كان البريطـــانيون يريدونها أداة تعمل في خدمة مصـــالحهم

---

(٤٤) الاهرام الاول من ديسمبر ١٩٣٦ ، مرسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص٢١١ ·

الاستعمارية الا انها قد نجحت برغم كل المصالح والمؤامرات في ان تصبح الجامعة العربية اداة تعمل في خدمة العرب (٤٥) .

وعلى الرغم من التصريح الذي ادلى به انطوني ايدن (مايو ١٩٤١) وما ولده من وجود ميل لدى الساسة والمفكرين العرب الا ان الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ الا في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ اى بعد عام كامل من المجيء بحكومة ٤ فبراير وبعد ان تأكدت بريطانيا من ان نوري السعيد لا يحظى بقدر من الشعبية وسط العالم العربي وان النحاس قد تمكن من السيطرة على الموقف وخصوصا بعد ان بدت نهاية الصراع الدولي وكأنها مسألة وقت فقط وانفتح باب الامل امام الحلفاء .

وفي ٢٤ من فبراير ١٩٤٣ اكد « انطوني ايدن » امام مجلس العموم البريطاني مرة اخرى ان دولته تنظر بعين العطف الى اى حركة تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بل والسياسية بين العرب وان الخطوة الاولى لتحقيق اى مشروع في هذا الشأن يجب ان تصدر من العرب انفسهم (٤٦) .

واذا كان تأييد بريطانيا وهي الدولة الاستعمارية ، لقيام اتحاد بين الدول العربية يبدو غريبا ، فلاشك انها قامت بهذه الخطوة ادراكا منها للتطور التاريخي الحتمي للأمة العربية ، وفي محاولة منها لارضاء العرب وكسب ودهم من ناحية وعلى امل السيطرة على مثل هذا الاتحاد او توجيهه مستقبلا من ناحية اخرى .

ولم يمض اكثر من شهر على تصريح « ايدن » حتى تقدم احد اعضاء مجلس الشيوخ المصري بسؤال الى رئيس الحكومة عن موقف الحكومة المصرية من تصريح وزير خارجية بريطانيا بخصوص اتحاد الامة العربية . وتقدم وزير العدل « محمد صبري ابو علم » بالنيابة عن رئيس الوزراء

---

(٤٥) مذكرات عبد الرحمن عزام اول امين لجامعة الدول العربية الطبعة الاولى القاهرة ١٩٧٧ ص٦٣ .

(٤٦) المرجع السابق ص٦٤ ، د.احمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية الانجليزية ١٩١٤ – ١٩٥٢ - رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص٢٥٧ ، د.مفيد شهاب المنظمات الدولية ص٤١٧ ، مذكرات حسن يوسف ص١٦٥ .

لمسعى بتصريح أشار فيه إلى أنه منذ أن أعلن المستر إيدن تصريحه دأبت الحكومة المصرية على التفكير في الموضوع طويلا ورأت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن تصل إلى غاية مرضية هي أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع وأن تخطو خطوات رسمية في هذا السبيل وتفكر الحكومة المصرية في أن تبدأ باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل لاستطلاع آراء الحكومات العربية ثم الدعوة لعقد مؤتمر في القاهرة تدعى إليه كل الحكومات العربية لإكمال بحث الموضوع (٤٧) .

ولما كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يكون لها السبق في تلك المبادرة فقد أبلغت سفيرها في القاهرة « اللورد كيلرن » تطلب إليه أن يتحدث مع النحاس باشا وأن يحثه على بذل جهد أكبر في هذا الموضوع وكذلك أرسلت برقيات مماثلة إلى ممثلي بريطانيا في كل العواصم العربية (٤٨) .

وعلى ضوء كل ما تقدم فإن بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسة على اعتبار أن وجود حكومة مصرية صديقة لبريطانيا سوف يترتب عليه نتائج هامة بالنسبة للمصالح البريطانية ولعل عقد المعاهدة المصرية ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حل القضايا العربية المختلفة وخصوصا بعد المجيء بالوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ لأن بريطانيا كانت تعلم أن سياستها العربية لو رسمت بالاتفاق والتفاهم مع حكومة صديقة سوف تحظى رضاء وقبولا أكثر ليس في مصر وحدها وإنما في كل الأقطار العربية لاسيما لو كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول العربية كلها وهي أوفرها نصيبا في مضمار التقدم والثروة (٤٩) .

وبالرغم من أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن وبشهادة

---

(٤٧) مضابط مجلس الشيوخ – الجلسة الثلاثون ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص٢٤٥ .

(٤٨) مذكرات عبد الرحمن عزام أول رئيس لجامعة الدول العربية ص١٤ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨٢/١١/١٢ .

(٤٩) مذكرات عبد الرحمن عزام ص١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص١٦٦ د.سعيد شهاب ص٤١٧ د.أحمد عبد الرحيم مصطفى – مرجع سبق ذكره ص٤٦ ، أحمد طربين الوحدة العربية ص٢٥٠ .

النحاس باشا نفسه (٥٠) الا انه وجد أخيرا من مصلحته هذه الحقيقة اعتقادا منه بأن بريطانيا لم يكن من مصلحتها جمع كلمة العـــرب في صعيد واحد ولأن الجامعة المزمعة ستكون قوة متحدة في مواجهة الأطماع البريطانية في المنطقة وهذا ما سيتعارض بالضرورة مع مصالح بريطانيا (٥١) .

وعلى الرغم من أهميـــة هذا الرأي الا ان التفسير العلمي ومع تطور الاحداث السياسية يحتم علينا عدم الاخذ بظواهر الامور ، وانطلاقا من هذه المقولة المتواضعة فانني لا أميل الى الرأي السابق لأن بريطانيا اذا كانت تقدر خطورة جمع العرب في صيغة واحدة فان الاخطر من ذلك هي حالة الاستياء العام والتي كانت منتشرة في كل الاقطار العربية وخصوصا في مصر والعـــراق . وتصورت الحكومة البريطانية أن مجرد التلويح بمثل هذه الفكرة سيقلل من حجم الكراهية الشديدة ضد بريطانيا والتي تعم أقطار الوطن العـــربي ، وربما كانت الحكومة البريطانية تعلم جيدا أن الهيمنة العسكرية التي فرضتها على معظم أقطار الوطن العربي لم تتناسب والمرحلة الجديدة فكان من الضروري التفكير في وضع سياســة جديدة تتفق وما تعتنقه العـــرب من أفكار وآمال جديدة وبدلا من أن تشتت بريطانيا جهودها مع العديد من الحكومات العربية فان الوضع الجديد سيمكنها من تحقيق أهدافها لكن بشكل جديد وبأسلوب جديد بأسلوب مغاير الى حد كبير للاساليب البريطانية السابقة ولذا كانت حكمة الدول العربية قد نفضت يدها من التبعية البريطانية بعد ذلك في محاولة لخلق شخصية مستقلة تتفق مع مصالح كل الاقطار العربية فان هذا لا يعني أن بريطانيا كانت صاحبة الفكرة الاولى منذ البداية .

ورمزا للمصالح البريطانية والتي كانت تمثل التيار الاول في السياسة البريطانية فان هناك العديد من الاعتبارات التي دفعت السياسة البريطانية الى المضي في هذا الاتجاه ففي عام ١٩٤٢ بدأ أول نوع من التحالف بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية ودخلت شركات النفط الامريكيـــة

---

(٥٠) مضـــابط مجلس الشيوخ — الجلسة الشورى ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٥١) لقاء شخصي مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتي القاهرة .

ووضعت شركات النفط الامريكية مراكزها في السعودية كما كانت بريطانيا تستشعر خطورة الوجود السوفيتي وخصوصا في ايران ولم يعد الوضع في الشرق الاوسط يتشكل وفقا للصراع بين المعسكر الغربي واعوانه وانما وسطا لتضارب مصالح بين الثلاثة الكبار – امريكا ، بريطانيا ، الاتحاد السوفيتي . وفي ظل الوضع الجديد قام البريطانيون بمحاولات لانشاء كتلة عربية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي من الناحيتين السياسية والعسكرية وضد الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية (٥٢) .

ولعل هذا الامر لم يكن خافيا على السياسة الامريكية حيث اشار السفير الامريكي في احدى برقياته الى حكومته من ان المخابرات البريطانية تتابع كل اعمالها في محاولة منها للوقوف على ادق المعلومات التي تتعلق بالعلاقات الامريكية العربية (٥٣) .

وليس من قبيل المصادفة ان تتمحل بريطانيا بكل ثقلها لانهاء الوجود الفرنسي في كل من سوريا ولبنان وانما لكي يتم لها السيطرة السياسية والاقتصادية على هذين القطرين وفقا للسياسة البريطانية الجديدة في اطار الجامعة العربية ولعل في وجود مصطفى النحاس ، ونوري السعيد ، والامير عبد الله مما يساعد بريطانيا على تحقيق اغراضها الاستراتيجية .

ويبدو ان بريطانيا قد تأكدت من اهمية التضامن العربي بعد نجاح فكرة مركز تموين الشرق الاوسط في السنوات الاولى من الحرب حيث كان لبريطانيا السيطرة الكاملة على هذا المركز وتمكنت من تطويع اقتصاد العالم العربي لخدمة الحلفاء (٥٤) .

فكل هذه الاعتبارات السابقة كان يصعب على الحكومة البريطانية ان تحقق اهدافها لو لم يكن على رأس الحكومة المصرية شخصية مثل مصطفى

---

(٥٢) لوكاز هيروويز : المانيا الهتلرية والشرق العربي ص٤٠١
(٥٣) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٢٢٥ من كيرك الى حكومته ٤٨٢
(٥٤) لوكاز هيروويز : المانيا الهتلرية والشرق العربي ص٤٠١ .

النحاس والذى سيمهد الى قاعدة جماهيرية تمثل غالبية الشعب المصرى ، ولما كانت مصر مستقلة المجهود الحربى فى خطط بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية فى هذه الفترة فكان من الضرورى قيام حكومة وطنية فى مصر تستطيع ان تعتمد عليها بريطانيا وتحظى بمساعدتها ومن اجل ذلك اجبر السفير البريطانى الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كى يأتى بحكومة الوفد الى دست الحكم كما أشرنا فقد كان مركز بريطانيا فى ميدان الشرق الاوسط يواجه عواصف سياسية وعسكرية فى وقت عمت الازمة الاقتصادية الخانقة بلدان الشرق الاوسط وساهمت فى احراج مركز بريطانيا ولذا اصبحت هذه الازمة الثقيلة الى الاعباء السياسية والعسكرية لتفسح لتعمق الهوة التى انحدر اليها مركز بريطانيا وبلغ حاجتها الى حليف رسمى يخفف عنها اعباءها الاقتصادية بهدف تنسيق سياستها فى الشرق الاوسط بحيث تتعامل مع دول المنطقة من مركز واحد وان لم يستطيع هذا الحليف ان يحارب الى جانبها فلا اقل من ان تأمن جانبه (٥٥) .

ويبدو ان الملك عبد العزيز آل سعود كان من المعارضين للفكرة الجامعة العربية منذ البداية ، حيث كان يعتقد ان اقتراح مستر ايدن بانشاء هذه الجامعة يثير الشك فى نوايا الانجليز (٥٦) .

وتشير الوثائق الامريكية الى ان الحكومة البريطانية قد بذلت قدرا كبيرا لاقناع العاهل السعودى بالعدول عن رأيه وخصوصا ان الامام يحيى حميد الدين ، ملك اليمن ، قد التزم بالخط السياسى الذى ينتهجه العاهل السعودى (٥٧) .

واعتقد ان محاولات التحسين مهدت لاقناع الملك عبد العزيز آل سعود

---

(٥٥) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٤٤ من كيرك الى حكومته ٢٧ سبتمبر ١٩٤١ .

(٥٦) مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص٢١٣ .

(٥٧) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٢٢١ من كيرك الى حكومته ١٧ مارس ١٩٤٣

فكرة الجامعة العربية (٥٨) ، كانت في إطار المحاولات البريطانية المبذولة حتى تتبنى الفكرة وكأنها مبادرة عربية خالصة .

واستنادا على ثقة بريطانيا في النحاس باشا فقد كلفت من نشاطه لتجديد المحاولة التي ابتدأها العاهل السعودي عن طريق اقناع الملوك والرؤساء العرب بهذه الفكرة وكان من الطبيعي أن يثير هذا النشاط مخاوف الفرنسيين الذين كانوا على علم بمحاولات بريطانيا انشاء حلف عربي [illegible] في رأي فرنسا سلخ سوريا ولبنان من نطاق الادارة الفرنسية (٥٩) .

ونقد لسياسة النحاس باشا تجاه الجامعة العربية عامة نعتقد أنه كان من الأولى على الحكومة المصرية أن تطلب من بريطانيا تحديد موقفها من الاحتلال العسكري لمصر وضرورة وجود ضمانات كافية تلزم بريطانيا بالخروج من الاراضي المصرية عقب انتهاء الحرب مقابل التعاون معها في سياستها العربية ، فلو ان النحاس قد عمل على توحيد الصفوف في مصر لاستطاع بدون شك ان يقدم للبلاد أعظم خدمة ولخدمت مصر القضايا العربية في سائر الأقطار بأكثر مما أفادتها الجامعة العربية ، غير ان النحاس قد وقف موقفا سلبيا من بريطانيا فيما يتعلق بالمطالب المصرية ، فضلا عن أنه ذهب في مساعدته خلال الحرب الى أبعد مدى كما أنه ذهب في سياسته العربية الى درجة أدت الى زيادة الانقسام والفرقة بين القوى الوطنية المصرية مما فوت فرصة عقد جبهة مصرية متحدة ، ولعل النحاس ظل يحمل لبريطانيا دينا كبيرا في عنقه طوقته به السياسة البريطانية منذ فبراير ١٩٤٢ ، وفي الوقت الذي كان يبذل فيه مساعي لحصول كل من سوريا ولبنان على استقلالهما كانت مصر تعاني شدة النواحي العسكرية وقتها مما يجعلنا نعتقد بأن محاولات النحاس لحصول سوريا ولبنان على استقلالهما لم يكن بهدف خدمة القضية العربية بقدر ما كان للمصلحة البريطانية للاكثر لأن سلخ سوريا ولبنان عن الادارة الفرنسية وتحويلهما في حلف عربي ما يتيح لبريطانيا تحقيق غرضي

---

(٥٨) مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص٢١٢ أحمد طربين الوحدة العربية ص٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٥٩) أحمد عزة دروزة الوحدة العربية بيروت ١٩٥٧ ص١٢٧ .

أولهما : خروج فرنسا من الشرق الأوسط مؤقتا وهو أمل طالما راود الساسة البريطانية .

ثانيهما : أن تدخل سوريا ولبنان في حلف مع بقية الأقطار العربية يربطهم بعجلة السياسة البريطانية (٦٠) .

وفي يوليه ١٩٤٣ افتتحت مصر المشاورات العلنية فبدأت المباحثات الأولى وجاء إلى القاهرة كل من نوري السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن والشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة السعودية وسعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكبسي مندوب اليمن واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات عصيبة بسبب الخلافات العديدة وتباين وجهات النظر بين الدول العربية ، وكانت العراق

كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة ، وأن تتشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم إليه فيما بعد ، لكن هذا المشروع قد اصطدم بمعارضة علنية من جانب كل من مصر والسعودية على اعتبار أن أي مشروع لا يحظى بموافقة مصر ولا يخلع عليها الزعامة العربية سوف يحكم عليه بالفشل (٦١) .

ولهذا فقد فشل كل من مشروع سوريا الكبرى الذي خطط له الملك عبد الله أثناء الحرب ومشروع الهلال الخصيب الذي خطط له نوري السعيد وكان كلا المشروعين يهدفان إلى توحيد آسيا العربية باستثناء شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى استبعادها لمصر ومحاولتها عزلها عن التيارات السياسية في الشرق العربي . وبعد العديد من المشاورات (التي تخرج عن موضوع دراستنا) تمكنت اللجنة التحضيرية من توقيع ما عرف ببروتوكول الإسكندرية ، أكتوبر ١٩٤٤ (٦٢) .

---

(٦٠) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص٢١٣ - ٢١٤

(٦١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص٤٩ ، مذكرات حسن يوسف ص١٩٧ .

(٦٢) أحمد الشقيري ، مترى عقى - الأحلاف القومية والدولية لجامعة الدول العربية بيروت ١٩٥٢ ص٢٢ .

وهكذا تشكلت الجامعة العربية والتى عملت بريطانيا على اخراجها الى حيز الوجود والتي كانت من صنع السياسة البريطانية (٦٣)

ويبدو ان مشروع جامعة الدول العربية كان مختلفا تماما عن تلك الفكرة التى جاء بها نورى السعيد والتى لم تكن تتطابق الى حد كبير مع المصالح البريطانية ، لان مشروع الجامعة العربية والذى وافقت عليه بريطانيا قد صمم مصر بطريقــــه مباشرة معاكس مشروع نوري السعيد والذى تركهمـــا خارج المشروع وتركت لهمـــا حرية الدخول من عدمه ولعـــل هذا لا يتفق مع الخطة البريطانيــة الرامية الى جعـــل مصر محور هذه الفكــرة بثقلهـا السياسى والاقتصادى والبشرى والجغرافى والتاريخى الخ .

وهذا ما يجعلنا نعتقد بان كلا من المشروعين كان نوعا من الصراع بين مصر والعراق على زعامة الامة العربية - بالاضافة الى ان المشروع الذى وافقت عليه بريطانيا بل وابتكرته (الجامعة العربية) يضم اكبر عدد ممكن من دول هذه المنطقة . وهكذا نجحت بريطانيا فى تحقيق سياستها العربيه كما نجحت فى تحقيق الاهداف التى رمت اليهــا من وراء احداث ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار ان المجيء بحكومة وفدية يعد ضرورة بريطـانية بهـدف تفسير بنود

معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق مع المصالح البريطانية

وعلى ضوء كل ما تقدم تبدو الظروف والملابســات التى دعت الحكومة البريطانية كى تضرب بمعاهدة ١٩٣٦ عرض الحائط وان تتدخل تدخلا سافرا فى السياسة الداخلية المصرية وعلى ما اعتقد فان بريطانيا لم تغامر بسمعتها فى ٤ فبراير جزافا او لمجرد ارضــاء الوفد لان قيام حكومة وفدية او غيرها لا يعنى بريطانيا فى شيء بقدر فاعليتها بمآربها واهدافها طبقا للاستراتيجية التى اختطتها لنفسـها ليس فى مصر فقط وانما فى منطقة الشرق الاوسط كلها ولذا فاننا نعتقد ان عودة الوفد فى ٤ فبراير كان جزءا من خطة بريطـــانيه مرسومة محددة المعالم واضحة الاهداف .

---

(٦٣) عبد الرحمن عزام — مرجع سبق ذكره ص٢٦٢ ، ماريسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص١٨٠ .

الخـــــاتمة

يصعب على الباحث في مجـــال الدراسات الانسانية عموما أن يحدد النتائج التي توصل اليها بشكل قاطع وقد يكون ذلك راجعا الى أن طبيعة الدراسات الانسانية عموما والدراسات التاريخية على وجه الخصوص تعني بتقويم سلوك الانسان ورصد حركته ايجابيا وسلبيا . ولما كانت عملية التقويم هذه لا تحكمها قوانين طبيعية وانما تخضع في معظمها الى اجتهادات شخصية اعتماد على الوسائل المتاحة من وثائق ودراســـات ومع ذلك ومهمــا حاول الباحث أن يجتهد الا أن الصعوبة دائما تظل قائمة . ولذا فان القيمة الحقيقية لا تبدو من خلال النتائج فقط وانما من خلال الوسيلة التي استخدمهـــا البحث ، وطريقة استخدامها .

ولما كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يقع في اطار العلاقات المصرية البريطانية تلك العلاقة التي تستند على معاهدة ١٩٣٦م والتي بمقتضاها حصلت مصر على قدر من حريتها واستقلالها الا أن بريطانيا لم تكن خالصة النية ولعلها قد أرادت أن تهدىء من روع المصريين في وقت بدأت فيه العلاقات الدولية تنذر بمخاطر حرب توشك أن تقع .

واعتمادا على المقولة القائلة بأن معاهدة ١٩٣٦م هي معاهدة الشرف والاستقلال الا أن العلاقات المصرية البريطانية عقب توقيع تلك المعـــاهدة لم يطرأ عليها قدر يذكر من التغيير . فلقد حرصت بريطانيا على أن تتدخل في شئون السياسة المصرية كما كان يحدث قبل توقيع المعاهدة الا أن تدخلهـــا أصبح مستترا الى حد كبير . ولم يحدث منذ توقيع المعاهدة وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م أن كانت الادارة المصرية حرة طليقة من التبعية البريطانية ، حتى في أخص القضايا التي أقرتها المعاهدة .

ولما كان من أولى المسائل التي أقرها الدستور هو حق الملك في اختيـــار رئيس حكومته الا أن الحكومة البريطانية لم تسلم مطلقا بهذا الحق وانمـــا حرصت على أن يؤخذ رأيها عند اختيار كل حكومة جديدة ولعـــل هذه كانت بداية المصادمات بين الملك فاروق والانجليز .

وعموما فقد بقى الوجود البريطانى قائما فى كل شئون السياسة المصريه ولم يسمح للادارة المصريه فى تمارس حقها الا بالقدر الذى لا يتعارض مع الصمود البريطانى . والغريب فى الامر ان الحكومات المصرية كانت تدرك هذه الحقيقه الا ان احدا لم يجرؤ على التصريح بها علانية .

ويبدو ان قيام الحرب العالمية الثانية كان حدا فاصلا بين التدخل البريطانى المستتر والتدخل العلنى . ونستطيع ان نقول انه منذ قيام الحرب و الانتصارات الكاسحه التى حققها الجيش الالمانى فى اوربا فقد تصاعد الوجود البريطانى فى شئون السياسة المصرية بقدر اكبر مما كان عليه الحال قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦م .

واذا كان موقف مصر من قضية الصراع الدولى كان غير واضح الا ان معاهدة ١٩٣٦م كانت تضع مصر موضع الحليف لبريطانيا على الرغم من ان مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد الالمان ، وشهدت اروقة البرلمان المصرى مناقشات فقهية جادة حول دخول مصر الحرب او عدم دخولها .

والحقيقة ان الملك فاروق كان صاحب سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من انه لم يعلن هذا صراحة الا انه اتخذ من حكومة على ماهر وسيلة للتمسك بهذه السياسة ولقد كانت بريطانيا تدرك هذه الحقيقة ولذا فقد تضاعف العداء بينها وبين الملك فاروق .

ويبدو ان الحكومه البريطانية قد ادركت ان اعلان مصر الحرب لن يكون له تاثير كبير من حيث المساهمة فى العمليات العسكريه ، وان بقاء مصر دولة غير محاربة يمكنها من حريه الحركة ويجنبها غارات المحور ويجعلها قاعدة مركزية لتموين جيوش الحلفاء ولذا فقد حرصت بريطانيا على ان تبقى مصر بعيدا عن حلبة الصراع الدولى .

واذا كان بعض الزعماء المصريين امثال احمد ماهر قد حرصوا على دخول مصر الحرب ايمانا منهم بالديمقراطيه ووقوفا بجانب الطبقة وقت شهدها الا ان هذه الرغبة كانت مرتبطة الى حد كبير بسير المعارك الحربيه مثلا كان فشل المانيا فى غزو بريطانيا وانتصارات ومثل فى الصحراء الغربية ونجاح

حملة الحبشة سجلا قويا في تخفيف حدة التوتر السياسي خلال شتاء ١٩٤٠ ـ ١٩٤١م وجاء انتصار الالمان في الشمال في ربيع ١٩٤١م ليعيد التوازن للموقف حيث ماتراجع مرة أخرى ملاحتلال بريطانيا لاراضي سوريا والعراق .

ولما كان الوضع قد انتهى الى اختناق مبدا ، تجنب مصر ويلات الحرب ، الا ان اجهزة المخابرات البريطانية قد توصلت الى ان فاروق وعلي ماهر على اتصالات سرية بهتلر ، ولعل هذه المعلومات كانت سببا كافيا لكي تتجاوز بريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦م ، وفي الوقت نفسه فقد سجلت العديد من تقارير استطلاع الراي ميل الشعب المصري يتعاطف مع الالمان نكاية في الانجليز في الوقت الذي حققت فيه القوات الالمانية انتصارات ساحقة على الجبهتين الاوربية والافريقية .

وعلى ضوء كل الاعتبارات السابقة يمكننا ان نخلص الى بعض النتائج التي قد ارتبطت الى حد كبير ببعضها البعض —

اولا : لقد بدأت بريطانيا تعيد النظر في علاقتها بالقصر بعد أن توصل السفير البريطاني الى فكرة التقليل من حجم القصر عن طريق خروج علي ماهر من رئاسة الحكومة ، وعلى الرغم من ان « لامبسون » قد طلب من فاروق صراحة ابعاد علي ماهر من رئاسة الحكومة الا ان الملك أخذ يراوغ ويماطل وخاصة بعد تدهور الموقف العسكري في أوربا وعقب انهيار فرنسا الامر الذي شجع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور ، سلبية كانت أم رسمية لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالا اسوأ من الاحتلال البريطاني ، الذي عانت منه مصر ما يزيد على نصف قرن ولعل هذا الميل كان يحمل في طياته دوافع التشفي نحو حليف ارغمت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها . كما انه كان يتضمن في الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الالمانية التي لا تقهر من جانب بعض قطاعات الراي العام المصري وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته ولذا كان الملك فاروق قد بعث الى ملك انجلترا يشكو من التعسف والتحدي الذي يمارسه « لامبسون » في مصر . الا ان رسالة فاروق الى ملك انجلترا لم تكن لتحدث اثرا على اعتبار ان الحكومة

البريطانية هي المسئولة عن القرار الذي اتخذته وأبلغته محورها الى لامبسون في القاهرة والذي معنى اذا لم يستجب فاروق لمطالبها وبعد على ماهر عن رئاسة الحكومة فان فاروق يجب أن يتنازل عن العرش على أن لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة المشددة حتى لا يلجأ الى ايطاليا لمطالب بعرشه .

ومن الواضح أن حرص بريطانيا على خروج على ماهر لم يكن بسبب احجامه عن اعلان الحرب لأن الانجليز قد انتهوا الى الموافقة على اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة .

ولعل السبب في اخراج على ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين الانجليز بسبب تشيعه للمحور وأنه كان يظاهر الملك في الاستخفاف بقوات الحلفاء والاشادة بانتصارات الالمان .

ثانيا - أن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ م لم يكن سياسة بريطانية خالصة وفقا للوثائق البريطانية التي أشارت الى أن أطرافا مصرية مثل حسين سري وأمين عثمان قد مهدا القضية منذ بدايتها ، بل أن حسين سري هو الذي أشار على السفير البريطاني د بتخويف ، فاروق .

أما فيما يتعلق بمسئولية الوفد فلم يكن غريبا ولا مستهجنا أن يكون للحكومة البريطانية رأي في اختيار رؤساء الحكومات المصرية على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م لم تشر الى هذا صراحة أو ضمنا ، وكان من الطبيعي جدا أن تلجأ احدى القوى الى دار السفارة البريطانية في محاولة لاسناد الحكم اليها .

وقد تمكنت من تحقيق تلك القضية وكانت مسئوليـــة الوفد من هذه الناحية واضحة تماما - أما الجديد في الامر فهو شكل هذا التدخل والطريقة التي استخدمتها بريطانيـا ، واعتقد انني قد تمكنت من كشف الجوانب العميقة حول عملية الحصار سواء ما تعلق منها بحصار القصر واجبـــار فاروق على التنازل وفي حالة رفض فاروق فان على القوات البريطانية أن تتعامل مع الموقف على ضوء الخطة التي وضعها المجلس العسكري الاعلى والتي

حتى دك المطارات الحربية العسكرية وتدمير كل الطرق المؤدية الى القاهرة ثم القبض على فاروق ونقله الى احدى سفن الاسطول البريطاني حتى تتقرر مصيره من قبل الحكومة البريطانية والبت في الامر نهائيا لوجود سابقـــة مكررة في الغاء النظام الملكي في مصر وبعث الى سفيرها في القاهرة لكي يستطلع الامر فيما اذا كان من الممكن قيام نظام جمهوري شريطة ان يحظى بموافقة الرأي العام المصري .

ثالثا : ان الطريقة التي عاد بها الوفد في ٤ فبراير كانت سببا كافيـــا لكي تمارس بريطانيا سياستها في مصر بالطريقة التي تراها حيث تحـــول حزب النضال الوطني الى اداة تمارس بريطانيا من خلالها كل ما ترى انه يدعم موقفها في الحرب ، ولعل من أخطر الامور محاولة بريطانيا تدمير آبار البترول المصرية وشبكة الطرق والمواصلات واغراق الطاقة بمياه البحـــر المتوسط في محاولة لاعاقة تقدم القوات الالمانيـــة التي زحفت على مشـــارف الاسكندرية ، وعلى الرغم من ان النحاس قد رفض كل هذه المطـــالب الا ان رفضه لم يكن كافيا لاعاقة بريطانيا عما اعتزمت ان تقدم عليه .

واذا كانت مصر لم تدخل الحرب رسميا ضد قوات المحور الا ان السياسة التي انتهجتهـــا حكومة الوفد كانت كافية من الناحية العملية حيث تم تطويع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لقضية الحلفاء وعاش الشعب المصري أســوأ فترات حياته ، واذا كان الانجليز قد تجاوزوا كل حد معقول مساء ٤ فبراير الا ان ما اقدمت عليه حكومة الوفد يعد من أخطر التجـــاوزات التي مارستها حكومة وطنية بدءا بحملة الاعتقالات وانتهاء بالمحسوبيات .

رابعا : ان احزاب الاقلية قد لعبت دورا خطيرا سواء بالنظر للمقدمات التي سبقت في صبح ٤ فبراير او النتائج التي ترتبت عليه .

ولقد كانت اقالة الوفد (ديسمبر ١٦٣٧) واسناد الحكم الى احـــزاب لا تحظى بحجم كاف من الشعبية سببا كافيا لتبديد فكرة الديمقراطية ، وبدءا بحكومة محمد محمود (ديســـمبر ١٩٣٨) وانتهـــاء بحكومة حسين سري (١٩٤٢) فقد عاشت مصر خلال هذه الفترة في ظل حكومات لا تتمتع بقدر من الشعبية مما خلق جوا من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي وشهدت

المصري . ويحصي طوائصم الأخرى العديد من المظاهرات التي انطلقت وهي تردد هتافات عدائية ضد بريطانيا وعجزت الحكومة المصرية (وزارة حسين سري) على السيطرة على الموقف تماما مما دفع حسين سري الى أن يطلب من السفير البريطاني العمل على عودة الوفد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على اعادة الاستقرار الى الحياة المصرية .

وفي محاولة من احزاب الاقلية لاستثمار حادث ٤ فبراير بهدف التقليل من هيبة الوفد وتبديد شعبيته فقد بذلت محاولات مضنية لتحريف الرأي العام المصري بما حدث مساء ٤ فبراير على الرغم من أن زعماء الاقلية الذين اجتمعوا مع الملك فاروق يومي ٣ ، ٤ فبراير يتحملون قدرا كبيرا من المسئولية بسبب مصالحهم التي انتكست في معظمها الى أي وازع وطني .

ويبدو من المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان ، أن الخلاف كان ينحصر على نوعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها ، هل تكون قومية أو ائتلافية ، حزبية أم محايدة .. واعتقد أن كل هذه الخلافات لا ترقى الى حجم الأزمة التي انتهت اليها لأن القضية كانت نوعا من الصراع على السلطة بين قوتين متعارضتين ، الاولى تمثل حزب الاغلبية يساندها الاستعمار والثانية تقوم على احزاب الاقلية يساندها القصر .

خامسا : في جميع الأزمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تقدر أهمية الجيش المصري ، فعندما طالبت باعلان مصر الحرب على ألمانيا خافت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية ، وعندما طلبت من فاروق عزل علي ماهر حرصت على أن تجيء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين مساء ٤ فبراير وضعت خطة عسكرية لمواجهة أي رد فعل قد يحدث من الجيش المصري واحتفظت المخابرات العسكرية البريطانية بأسرار الخطة الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصري والقوات البريطانية - وإذا كان الجيش المصري قد فوجئ بأحداث ٤ فبراير الا أن ردود الفعل التي واكبت تلك

الاحداث قد حركت قدرا كبيرا من الغضب على اعتبار ان الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على كرامة مصر وشرفها .

ولذا فقد شهدت تلك الفترة الولاد الحقيقي لحركة الضباط الاحرار

سادسا : لقد كان فاروق يقدر حجم الصدمة التي اصابته في ٤ فبراير وكان يدرك جيدا حجم المسئوليه التي يتحملها النحاس ، لذا فقد ضاعف القصر من نشاطه بهدف النيل من الوفد وزعامته ولعل من اولى المحاولات التي نجح فيها القصر الى حد كبير تلك المحاولة التي تهدف الى تقويض الوفد من الداخل .. وبذلت محاولات على درجة كبيرة من الذكاء انتهت بانشقاق مكرم عبيد ... ولعل فاروق لم يكتف بتلك المحاولة وانما عمل على انشاء تنظيم سري يهدف اغتيال كل من ساهم في احداث ٤ فبراير ، وقد نجح التنظيم في اغتيال امين عثمان الا انه قد فشل ثلاث مرات في محاولة اغتيال النحاس باشا .

ولم يتوان فاروق في بذل كل المحاولات بهدف اقالة حكومة الوفد . وبرغم ان تمكن من تحقيق تلك الامنية فانه قد استسلم تماما لبريطانيا ، ولذا فانني اعتقد ان ما حدث في ٤ فبراير يعد نقطة تحول خطيرة في سلوك الملك الشاب وخصوصا في علاقاته مع بريطانيا

سابعا : لعل من اخطر النتائج التي ترتبت على حادث ٤ فبراير ظهور العديد من الاتجاهات السياسيه والتي اتخذت من العنف وسيلة لتحقيق اغراضها وخصوصا بعد ان احترفت الاحزاب التقليدية واختارت طريق الاستسلام والمهادنه وما حدث في ٤ فبراير كان بمثابة اعتبار عجز القصر للجماهير قدرا من ثقتها ليس في حزب الوفد فقط وانما في غيره من الاحزاب ولذا فقد شهدت تلك الفترة اكبر موجة من العنف السياسي

ثامنا : ان ما حدث في ٤ فبراير لم يكن حدثا بريطانيا خالصا وانما كان وسيلة لاخضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكرية بهدف خدمة الدول المتحالفه واذا كانت احداث ٤ فبراير تعتبر احداثا سياسيه خالصه الا ان مصر قد شهدت ازمة اقتصاديه حادة حيث عجزت الحكومة المصرية على ان

توفير التموين اللازم للجيوش الموجودة بأرضها . واستطاعت ذلك على حساب ارتفاع الاسعار ومعاناة الشعب حيث لجأت الحكومة الى خلط القمح بنسبة كان الحرص لتيسير تقديم للجيوش الاجنبية واستدعى ذلك تعديل النظام الاقتصادى المصرى وتغيير الدورة الزراعية وتحقيق المطالب البريطانية على معظمها من الطلبات . وقد ولد سوء الاوضاع الاقتصادية تدهور وانقسام فى الجبهة الاجتماعية بمشكلاتها المختلفة بدءا بقضية المرأة وانتهاء بتردي الاحوال الصحية .

وهكذا تحملت مصر كثيرا من التضحيات بسبب الحرب ولم يكن موقفها هذا يرجع فقط الى نصوص معاهدة ١٩٣٦ أو الى الشعور بمناصرة الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ولكن كان يدفعها لهذا الموقف شعور آخر وهو ان تنال شيئا من تقدير بريطانيا يكون من نتائجه اعادة النظر فى العلاقات بين الدولتين بصورة تخفف كثيرا من أعباء وقيود معاهدة ١٩٣٦ .

تاسعا : لقد كانت حوادث ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة فى شكل العلاقات المصرية البريطانية فلم تعد معاهدة ١٩٣٦ تمثل اطارا مرضيا لبريطانيا لان قضية الصراع الدولى قد طغت على اى معاهدة أو تعاقد واصبحت مصر فى ظل حكومة ٤ فبراير ضيعة بريطانية تمارس بريطانيا من خلالها كل ما ترى انه يدعم مصلحة الحرب . وفى الوقت نفسه فان الحكومة المصرية اعتقادا منها بان بريطانيا ستقدر تضحياتها فانها كانت تطمع الى قدر أكبر من الاستقلال يتناسب وخطورة تلك التضحيات . ويبدو ان الوفد قد حصل على وعد شخصى بالنظر فى تلك القضية عقب انتهاء الحرب وفى محاولة من جانب بريطانيا لتجديد هذا الوعد فقد أعطت الضوء الاخضر للملك فاروق لكى يقيل الحكومة الوفدية (اكتوبر ١٩٤٤) .

ويبدو ان الحكومة البريطانية قد حرصت على اقالة الوفد قبل أن يسترد قدرا يتناسب وحجم التضحيات الداخلية التى قدمها ثمنا لعودته الى الحكم فى ٤ فبراير فعلى الرغم من انتهازية الوفد الا انه كان مصدر قلق أمام السياسة البريطانية فترة ابعاده عن الحكم . اما وقد تحقق الغرض من عودته وحسمت قضية الحرب فلا مانع من ارضاء فاروق واجابته الى مطلبه الذى حرص على تحقيقه وفى الوقت ذاته فقد تمكنت بريطانيا من تحجيم شعبية هذا الحزب الذى كان دوما مصدرا للقلق والاضطرابات وهكذا استنزفت الوفد بلا مقابل .. واستنزفت مصر أيضا بلا مقابل . ونجحت بريطانيا فى ترويض فاروق حتى استسلم اخيرا واصبح انجليزيا اكثر من الانجليز .

القاهرة فى ٤/٨/١٩٨٣م　　　　محمد صابر عرب

المصـــادر والمراجـــع

اولا ـ وثائق عربية غير منشوره :

١ ـــ مجموعة تقارير الامن العام والبوليس السياسي وتحمل عناوين تقارير سياسيه ـ تقارير الامن العام مسائل سياسية ـ وقد اطلعت على سبع محافظ وهي مودعة بدار الوثائق القوميه بالقاهرة .

ثانيا ـ وثائق انجليزية غير منشورة :

وهي عبارة عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية المدونة باسم مصورة على ميكـروفيلم من دار الوثائق العـــامة بلندن وقد تم الاستعانة بالمجموعات الآتية :ـ

No	Date
F.O 407/210	July-Dec. 1939
F.O 407/221	Jan-June 1937
F.O. 407/221	July-Dec. 1937
F.O 407/222	Jan.-June 1938
F.O 407/222	July?Dec 1938
F.O 407/223	Jan.-June 1939
F.O. 407/223	July-Dec 1939
F.O 407/226	Jan.-Dec. 1941
F.O. 407/224	Jan.-Dec. 1940

ثم مجموعة F. O. 371 وقد استفدت منها بالارقام والسنوات التالية .

F.O 371/31569	1942
F.O 371/41334	1943
F.O 371/45916	1944
F.O 371/45916	1945

ثالثا ـ وثائق امريكية غير منشورة :

No	Date
743.00/1138	Apr. 25. 1939
743.00/1138	May. 3. 1939
743.00/1138	Sep. 2. 1939

[illegible]	Date
740.0011 European	Oct. 1, 1939
383.W 103	Sept. 25, 1939
883.00/1080	Aug. 29, 1939
883.00/ 086	Apr. 11, 1939
[illegible]	Oct. 3, 19[illegible]
865 C. 20/43	May. 6, 1939
740. Coll European	Jul. 9, 1940
741.83/263	Oct. 19, 1940
740.001 European	Jun. 3, 1940
741.83/263	March. 12, 1940
740.001 European	Aug. 19, 1940
740.001 European	Sept. 25, 1940
740.001 European	Sept. 3, 1940
741.83/247	March. 21, 1940
883.20/114	Apr. 1 1940
741.83/255	Jun 22 1940
740.001 European	Mar 20, 1940
740.001 European	Oct. 18, 1940
740.001 European	July 2, 1940
741.83.261	May. 17 1940
741.83.250	Apr 23, 1940
741 83.224	Mar. 20, 1940
741.83/249	Apr 4, 1940
741 83/246	Mar. 9, 1940
741 83/252	May. 23, 1940
883.00/1209	Aug. 25, 1941
383.001 Farouk	Mar 14, 1941
F W 883.00	Apr. 2, 1941
F W 883.00	Mar. 23, 1941
F W 883.00	[illegible]
F W 883.00	Mar. 21 1941
F W 862.20283	Jun. 30, 1942
740 001.2601 C.	Dec. 1, 1942
F W 862.20283	Jan. 15, 1942
800.24/1889	Oct. 14, 1943

رابعــا ــ وثائق عربية منشوره :

١ ــ مضابط مجلس النــواب عن الفتره من ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ وتضم عشرة مجلدات ·

٢ ــ مضابط مجلس الشيوخ عن الفتره من ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ وتضم تسعة مجلدات ·

٣ ــ الملف السري لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ــ الاهرام مايو ١٩٧٣ ·

٤ ــ تقرير لجنة التحقيـــق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية · القاهرة ١٩٤٥ ·

٥ ــ القضيه المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ (الكتاب الابيض) المطابع الاميرية القاهرة ١٩٤٥ ·

٦ ــ وثائق ونصوص في تاريخ مصر الحديث والمعاصر إعداد · الدكتور عبد العزيز الشناوي ، جلال يحيى ، القاهرة ١٩٦٩ ·

خامسا ــ مقابلات شخصية :

١ ــ لقـــاء مع فتحي رضــوان في منزله بمصر الجـــديدة بتـــاريخ ١٩٨٢/٩/٨ ·

٢ ــ لقــاء مع فؤاد سراج في منزله بجـــــاردن سيتي بتـــــاريخ ٨، ١٩٨٢/١١/١٢ ·

٣ ــ لقاء مع حسين الشافعي في منزله بالدقي بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١ ·

٤ ــ لقاء مع كامل زهير الصحفي بنقابة الصحفيين ١٩٨٣/٤/٤ ·

سادسا ــ مذكرات منشورة :

١ ــ ابراهيم امام (رئيس البوليس السياسي) صحيفة الجمهورية مايو ١٩٥٦ ·

٢ ــ اسماعيل صدقي (مذكراتي) دار الهلال القاهرة ١٩٥٠ ·

٣ ــ انور السادات صفحات مجهولة ، كتب التحرير نوفمبر ١٩٥٤ القـــاهرة ·

٤ — أنور السادات : البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ الطبعة الثانية .

٥ — حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية — الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ .

٦ — حسن يوسف (وكيل الديوان الملكي) القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٢ .

— صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٦ .

٨ — صليب سطس : ذكريات سياسية القاهرة ١٩٥٢ .

٩ — عبد الرحمن عزام : الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام القاهرة ١٩٨٢ .

١٠ — عبد العـزيز : الثائر الصامت . القاهرة ١٩٧٨ .

١١ — عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي . دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ .

١٢ — عبد اللطيف البغدادي (مذكراتي) ج١ القاهرة ١٩٧٧ .

١٣ — كريم ثابت : أسرار السياسة المصرية . صحيفة الجمهورية يونيو ١٩٥٥ .

١٤ — كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت . القاهرة ١٩٦٨

١٥ — محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج٢ القاهرة ١٩٥٣ .

١٦ — محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) كلمتي للتاريخ القاهرة ١٩٨١ .

١٧ — محمد التابعي : أسرار السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٢ .

١٨ — محمد بهي الدين بركات : سبعون يوما في وصاية العرش المصور ٢٩ يوليو — ١١ أغسطس ١٩٧٧ .

١٩ مكرم عبيد (مذكراتي) صحيفة الكتلة أكتوبر ١٩٤٨ .

٢ — محمد زكي عبد القادر : قطعة على الطريق القاهرة ١٩٦٧ .

٢١ ـ ونستون تشرشل (مذكراتي) ترجمة محمد شاهين القاهرة ١٩٧٠

سادسا ـ المؤلفات والدراسات :

١ ـ أحمد طربين : الوحدة العربية ١٩١٦ ـ ١٩٤٥ القاهرة ١٩٥٧

٢ ـ أحمد مرتضى المراغي : غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ .

٣ ـ أحمد زكريا شلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ القاهرة ١٩٨٢ .

٤ ـ أنور السادات : هذا عمك جمال يا ولدي القاهرة ١٩٥٥ .

٥ ـ أ.ج.ب تايلور : أصول الحرب العالمية الثانية ترجمة مصطفى خميس القاهرة ١٩٧١ .

٦ ـ جمال سليم : البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٧ ـ جمال سليم : قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٨ ـ جلال الدين الحمامصي : حوار وراء الأسوار الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٧٦ .

٩ ـ جلال الدين الحمامصي : معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٤٤ القاهرة ١٩٥٧ .

١٠ ـ جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط ترجمة عمر الإسكندراني القاهرة ١٩٥٧ .

١١ ـ ج. ديبورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨

١٢ ـ جان ليجول : مصر والحرب العالمية الثانية . ترجمة عبد الرحمن صدقي القاهرة ١٩٥٠ .

١٣ ـ رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ ـ ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٧ .

١٤ رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر القاهرة ١٩٧٦ .

١٥ ـ رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ القاهرة ١٩٧٦

١٦ ـ زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٩ .

١٧ ـ زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٢ ـ ١٩٥٣ القاهرة ١٩٨١ .

١٨ شهدى عطيه الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ القاهره ١٩٥٧ .

١٩ ـ صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .

٢٠ ـ صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٦٦ .

٢١ ـ صلاح عيسى : محاكمه فؤاد سراج الدين ، القاهرة ١٩٨٢ .

٢٢ ـ عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٢٣ ـ عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .

٢٤ ـ عصام محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركه الوطنية ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

٢٥ ـ عبد الخالق لاشين : أضواء على مواقف وزارة على ماهر دراسة مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخيه عدد (٢٤) ١٩٧٧

٢٦ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثوره المصريه ج٣ القاهرة ١٩٥١ .

٢٧ ـ عبد العزيز الرفاعى : الديمقراطية والاحزاب السياسيه فى مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ ـ ١٩٥٢ القاهره ١٩٧٧ .

٢٨ — عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٣ .

٢٩ — عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ — ١٩٣٦ بيروت ١٩٧٩ .

٣٠ — عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٢ بيروت ١٩٧٨ .

٣١ — علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في المجتمع ١٩٣٧ — ١٩٤٤ القاهرة ١٩٨٢ .

٣٢ — علي شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٣١ — ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ .

٣٣ — كريم ثابت : الملك فاروق ملك النهضة القاهرة ١٩٤٤ .

٣٤ — كمال عبد الرؤف : الدبابات حول القصر (بدون تاريخ) القاهرة .

٣٥ — لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ .

٣٦ — لوكاز هيرزوير : ألمانيا الهتلرية والشرق العربي ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .

٣٧ — مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ .

٣٨ — مجيد خدوري ، عرب معاصرون ، بيروت ١٩٧٣ .

٣٩ — محسن محمد : التاريخ السري لمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .

٤ — محسن محمد : عندما يموت الملك القاهرة ١٩٨٠ .

٤١ — محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي القاهرة ١٩٧٢ .

٤٢ — محمد بهي الدين بركات : صفحات من التاريخ القاهرة ١٩٦١

٤٣ — محمد جمال الدين المسدي ، يونان لبيب ، عبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٧٨ .

٤٤ ــ محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، بيروت ١٩٧٢ الطبعة الثانية .

٤٥ ــ محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ، القاهرة ١٩٥٥ .

٤٦ ــ محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠ .

٤٧ ــ محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر جـ٢ القاهرة ١٩٧٢ .

٤٨ ــ محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصري والحركة الوطنية المصرية القاهرة ١٩٨٠ .

٤٩ ــ محمد صبيح : كفاح شعب مصر القاهرة ١٩٦٦ .

٥١ ــ محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية . القاهرة ١٩٣٦ .

٥٣ ــ محمود متولي : تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٧٢ .

٥٤ ــ مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٦ .

٥٥ ــ يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادي النيل بين الوحدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ ــ ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ .

٥٦ ــ يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ ــ ١٩٣٦ القاهرة ١٩٧٤ .

٥٧ ــ يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٩٢٨ ــ ١٩٥٣ القاهرة ١٩٧٥ .

٥٨ ــ يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الاسود القاهرة ١٩٧٨ .

٥٩ ــ يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

ثانيا ــ الدوريات :

١ ــ الاهرام ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ ٠

٢ ــ السياسة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ (يومية والاسبوعية) ٠

٣ ــ اخبار اليوم ١٩٤٤ ــ ١٩٤٥ ٠

٤ ــ ابن مصر ١٩٤٣ ٠

٦ ــ الوقائع المصرية ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ ٠

٧ ــ البلاغ ١٩٣٦ ــ ١٩٣٨ ٠

٨ ــ الدستور ١٩٣٨ ــ ١٩٤٥ ٠

٩ ــ الوفد المصرى ١٩٣٧ ــ ١٩٤٥ ٠

١٠ ــ الشعب ١٩٨٢ ٠

١١ ــ المصرى ١٩٣٦ ــ ١٩٤٥ ٠

١٢ ــ الجمهورية يونية ــ يولية ١٩٥٥ ، يناير ١٩٥٦ ٠

١٣ ــ الاخوان المسلمون ١٩٤٢ ــ ١٩٤٥ ٠

١٣ الاخوان المسلمون ١٩٤٢ ــ ١٩٤٥ ٠

١٤ ــ آخر ساعة المصورة ١٩٣٨ ــ ١٩٤٤ ٠

١٥ ــ روز اليوسف ١٩٣٨ ــ ١٩٤٥ ٠

١٦ ــ الكتلة ١٩٤٣ ــ ١٩٤٥ ٠

١٧ ــ مصر الفتاة ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ ٠

١٨ ــ المصور ١٩٤١ ــ ١٩٤٣ ٠

١٩ ــ النذير ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ ٠

الفهـــرس


MOHAMED KHATAB

